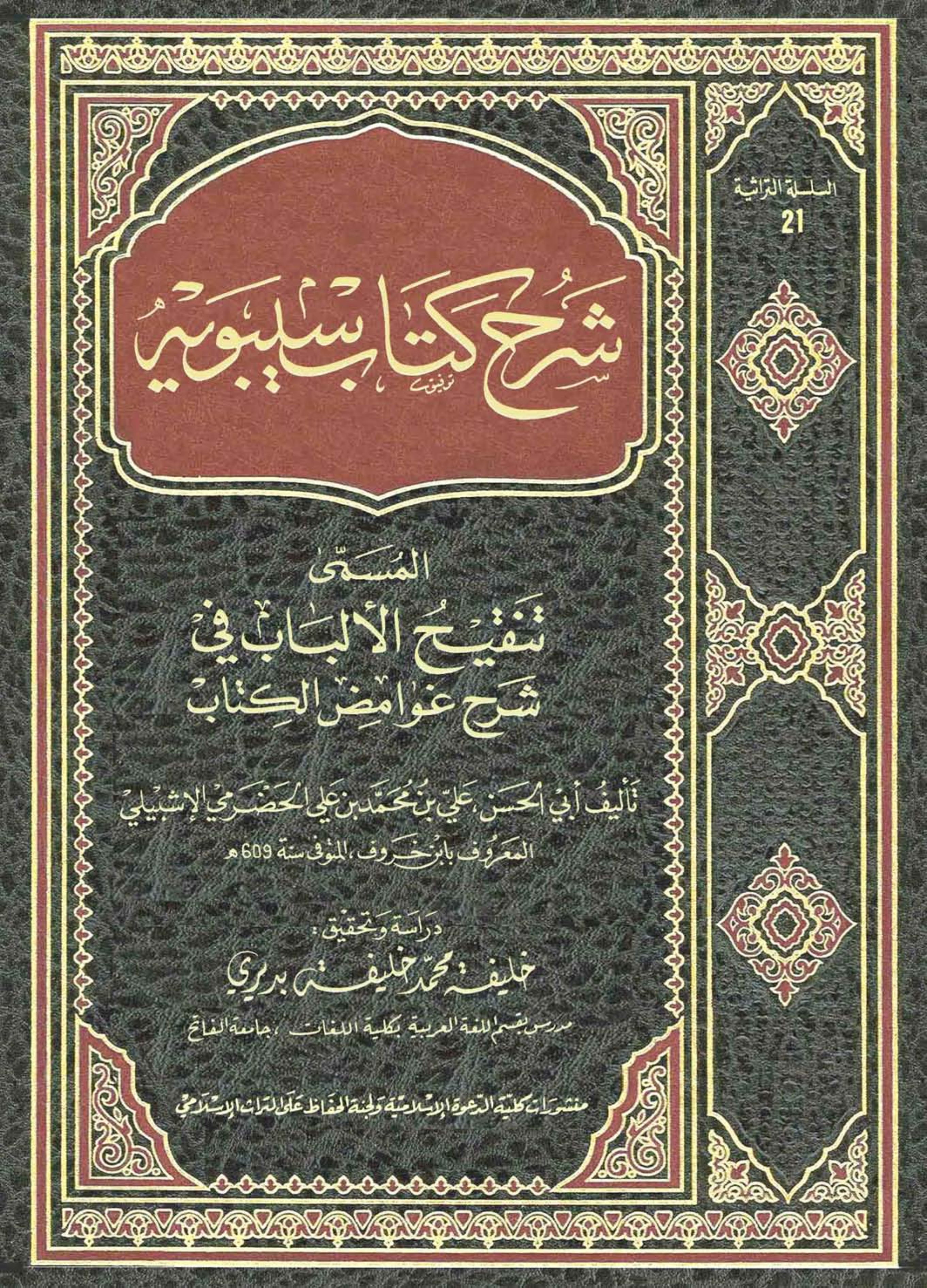

السلسلة التراثية
21
شرح كتاب سيبويه
المسمى
تنقيح الألباب في
شرح غوامض الكتاب
تأليف أبي الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي
المعروف بابن خروف، المتوفى سنة 609 هـ
دراسة وتحقيق:
خليفة محمد خليفة بديري
مدرس بقسم اللغة العربية بكلية اللغات، جامعة الفاتح
منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي

السلسلة التراثية
21



تأليف أبي الحسن، علي بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي
المعروف بابن خروف، المتوفى سنة 609 هـ

دراسة وتحقيق:
خليفة محمد خليفة بديري
مدرس بقسم اللغة العربية بكلية اللغات، جامعة الفاتح

منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

1425 ميلاد الرسول صلى الله عليه وسلم 1995 افرنجي

منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي

الجماهيرية العظمى - طرابلس

ص.ب 71771

شكر وتقدير

يسرني بادئ ذي بدء أن أزجي الشكر الجميل المضاعف إلى الأستاذ الدكتور إبراهيم رفيدة ، المشرف على هذا البحث وأنوّه بما كان لتوجيهاته القيّمة وتشجيعه المستمرّ من عميق الأثر في ظهور الرّسالة على هذه الصّورة .

وأتقدّم بجزيل الشّكر إلى الأستاذ : عبد الله محمد الهوني أمين قسم اللغة العربية والدّراسات الإسلاميّة ، وإلى الأستاذ الدكتور صالح الطالب ، وإلى الأستاذ الدكتور مصطفى العربي والأستاذ الدكتور : محمد خليفة الدّناع ، الذين قبلوا مناقشة هذه الرسالة وتقويم مابها من أود ، وإلى جميع من أعان على إتمامها بأيّ نحو من الأنحاء ، ممن يعجز لسان الحال والمقال معاً أن يوفيهم حقهم ، وما هذا التنويه – من قلم كليل – إلاّ جهد المقلّ ، لأن ما لا يدرك كلّه لا يترك جلّه – كما يقال ، فجزاهم الله عنّي خير ما هم أهله ، وأدامهم موئلاً للعلم والعمل .

بسم الله الرحمن الرحيم

التقديم

الحمد لله الذي علّم بالقلم وتفضّل مع الخلق بنعمة البيان ، والصّلاة والسّلام على سيدنا محمّد مصطفاه من خلقه وخاتم أنبيائه ورسله وعلى آله وصحبه .

وبعد :

فهذا عملٌ علميّ أتى عليه حينٌ من الدّهر(*) وما حسبت أن سيُطبعُ في عهد قريب ، لعدّة أسباب ، منها صعوبته وتخصّصه وحجمه الضخم نسبيّاً ، فضلاً عن أنّ صاحبه نكرة أو هو – على أحسن الوجوه – نكرة تخصّصت بوصفٍ أو إضافة ، وتهافت دور النشر إلا تحلّة القسم على الكسب السّريع السّهل ، وكثيراً ما استحثّني أستاذي الدكتور إبراهيم رفيدة – أمدّ الله في عمره ونفع به – على طباعة هذا البحث وكتابة غيره ، وطالما طلب إليّ ألا أركن إلى الدّعة وأن أخلع الكسل الذي أتدثّره ، ثم كان الإيفاد لاستكمال الدراسة العليا وما تطلّبه من إجراءات استغرقت الكثير من الوقت واستنفدت شيئاً من الجهد غير قليل ، وفي إجازة الصيف الماضي عرض عليّ أخ عزيز وصديق مفضال ذلكم هو الأستاذ الدكتور عبد الحميد عبد الله الهرامة أن يُطبع هذا البحث على نفقة كلية الدعوة الإسلامية ، فلم أتردّد في القبول – مع ما يضيفه من أعباء المراجعة وتصحيح الأخطاء الطباعيّة التي لا يكاد يخلو سطرٌ منها من عدّة أخطاء – وتدارك الفوت الجسيم على الأقلّ في بعض الجوانب العلميّة في الرّسالة ، لا سيّما إغفال التعريف

(*) نوقشت بكلية التربية يوم 1983/9/10.

بما في متنها من أعلام تعريفاً دقيقاً ، ومراجعة تخريج الشواهد الشعرية ووصل كلّ شاهد منها بما قبله وبما بعده من أبيات ليتضح معناه وتحديد علام استشهد به أو موضع الشاهد فيما غمض منها ، ثم إعراب ما تدعو إليه الحاجة ، وعسى أن أوفق إلى ذلك لاحقاً إن شاء الله تعالى .

ودفعت بنسخة من البحث إلى كليّة الدعوة بعد أن أنفقت عشرة أيام في تصحيح الأخطاء الطباعيّة وبعض الأمور الشكلية ، واستغرقتني هموم الدراسة العليا وإذا بالبحث مطبوعاً طباعة أقلّ ما يقال بحقها إنّها رائعة ، ندرت فيها الأخطاء أو كادت وضبطت النصوص ضبطاً جيّداً فأشكر للأستاذ الدكتور محمد شيخاني غيرته على العربيّة وقيامه بما ينهض بها من مثل دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع ، آملاً أن تكون هذه الرسالة في صورتها النهائية خير « من » يثنى عليه
* ولو سكتوا أثنت عليك الحقائب *

هذا وقد أعدت مراجعته بالقدر الذي سنح ورأيت الإبقاء على البحث كما هو ، ولم أتصرّف بالتغيير إلا في صفحة العنوان أو إضافة هذه الكلمة إلى المقدمة .

ولا يفوتني أن أترحّم على أستاذنا الكبير عبد الله الهوني الذي كان يُسَرّ كثيراً لو قيّض له أن يرى نتاجه على هذه الصورة ، كما أدعو بالمغفرة والرحمة للأستاذ الدكتور صالح الطالب ، أحد من ناقشني البحث ووجّه أغلب ما تناوشتني من سهام النقد على نحو ترضاه لغة الضاد فهوّن عليّ شدّة الموقف وأفادني علماً عند الله تعالى أجره .

وليس من نافلة القول أن أشكر كلية الدعوة الإسلامية في أشخاص القائمين عليها على جهودهم المضنية في النهوض بالعلم والإغراء به بل والحمل عليه ، كما أرى لزاماً عليّ الإشادة بمعهد إحياء المخطوطات العربية بالقاهرة وما يؤديه من دور

علميّ متميّز وما يتّسم به موظفوه، كبارهم ومن دونهم من دماثة في الخلق وحسنٍ في المعاملة أرجو أن تأتسي به بقيّة المؤسسات العلميّة.

لم أكن لأجرؤ على تقحم الموضوع، لولا أنني قد دفعت إليه دفعاً، فقد تعلّقت الهمّة بُعيد اجتيازي السّنة التمهيديّة سنة 1976م، بكتاب « مثل المقرب »، لابن عصفور الأشبيلي، وعكفت على القراءة والإعداد له شهرين كاملين، واقتنع الأستاذ الدكتور / عبد الله درويش[1] بقيمته العلميّة وزوّدني برسالة إلى معهد المخطوطات التّابع لجامعة الدول العربيّة لتصوير المخطوطة، ولكنّي صدمت برفض الموضوع من قسم الدّراسات النّحويّة، بكليّة دار العلوم، واقترح عليّ بدلاً من ذلك دراسة وتحقيق شرح ابن خروف لكتاب سيبويه، وأمام إصرار القسم وتشجيع بعض الزّملاء، وتحت ضغط الحاجة إلى الإسراع بتسجيل الموضوع كسباً للوقت، أقدمت على قبوله مضطّراً أكثر منّي مقتنعاً، لكن ما إن بدأت العمل فيه حتى اقتنعت بأهمّيته، وكلّما سرت في الدراسة شوطاً ازددت تشبثاً به وحرصاً عليه وكلما اجتزت عقبة نشطت لأخرى.

ولست بحاجة إلى التّنويه بعمق الموضوع وتشعّب مناحيه، لأشيد بما بذلت من جهد وما كابدت فيه من عناء، وفي الوقت نفسه لا يمكن القول بأنّه سهل وقد ساغه الحلق، مما هو – على الحالين – تزكيةً لتلك النّفس الأمّارة ...

ولّما كانت النّسخة – وبالأحرى – القسم الذي حققته منها يتيماً، فقد احتجت في تحقيقها ودراستها إلى المصادر الأصليّة لما حوت من مادّة علميّة، يأتي كتاب سيبويه في مقدّمتها جميعاً، فكان التّتبّع – بقدر ما في الوسع – لنصوص سيبويه، وإثبات الفروق، ممّا عددته توثيقاً للمادّة من جهة، وطريقاً إلى فكّ

---

(1) توفي إلى رحمة الله منذ سنتين، وكان مثالاً للعالم العامل، متواضعاً، باراً بأبنائه جزاه الله خيراً.

طلاسم الخطّ من أخرى . وراعيت أن يكون وضع أرقام الهوامش عند نهاية عبارة سيبويه التي أتبعتها بفاصلة ، إذ كانت في الكثير من الأحيان تختلط بكلام ابن خروف ، إلى درجة يصعب معها تمييزه ، واعتمدت الطبعة البولاقيّة للكتاب ، وكلّ إشارة إلى الكتاب في الهوامش فهي إليها ، ما لم ينصّ على خلاف ذلك ، وأثبتّ رقم الجزء والصّفحة والسّطر ، فإذا كان في الصّفحة الواحدة أكثر من هامش وكانت النّصوص المشروحةمن جزء بعينه ، اكتفيت بذكر رقم الجزء مرة واحدة بالهامش الأول ، ورقم الصفحة والسطر في الهامش الثاني ، وبرقم السطر فقط في الثالث ، وإذا ما تغير الجزء أو الصفحة نصصت على ذلك .

وتنقسم الأطروحة إلى قسمين : الدراسة والتحقيق .

أولاً : القسم الدراسي

ويشتمل على تمهيد وثلاثة فصول .

كان التمهيد إلماحة موجزة إلى الحياة السياسية والفكرية في عصر المؤلف ، شعوراً بما لها من أثر في بناء شخصيته وتكوينه العلمي وقد تبيّن أنّه ومن على شاكلته نتاج دولتي المرابطين والموحّدين وقد تهيّأ لهم من الأسباب – إلى جانب إمكاناتهم الذاتية – ما مكّن لهم في الأرض وجعل لهم قدماً راسخة في شتّى الميادين .

وتعرّض الفصل الأول لاسمه ونسبته، وأماط اللّثام عمّا وقع من خلط بينه وبين سميّه ابن خروف القرطبيّ الشّاعر ، ونبّه على بعض أوهام المحدثين فيه ، كما سلّط بعض الأضواء على شخصيّته من خلال الإشارات والإيماءات الواردة في الشرح ، وترجم لأساتذته مراعياً في ترتيبهم ذكر الشارح إياهم لتلميذه الرعينيّ، مضافاً إليهم ما أمكن العثور عليه في المراجع الأخرى ، وعلى رأسها « الذيل والتكملة » ، للمراكشي و« صلة الصلة » ، لابن الزّبير ، وعدّد تلاميذه وتأثير كل ذلك في

ثقافته ، ووصف النّظام التّعليميّ المتّبع في الأندلس ، عارضاً رهبنته للعلم وتحرّفه ومشـاركتـه في الكثير من العلوم وتصنيفه فيما كان تعاطاه منها . وأتبعت ذلك بمحـاولة التعرّف لأسبـاب توجيه انتقادات بعض الناس إياه، وعقّبت على ذلك بآراء بعض الأعلام فيه ، ثم ذكر وفاته في العشر الوسط من جمادى الآخرة من عام 609هـ .

أما الفصل الثاني ، فقد خصّص لآثاره وانصب الاهتمام بصورة خاصّة على شرح الجمل وشرح الكتاب ، وقد أفدت كثيراً من ديباجة شرح الجمل في تصوُّر منهجـه في شرح الكتاب ، وتمّ توثيق عنوانه وصحّة نسبته ، ووصفت المخطوطة بدقّة وأنها مقابلة على أكثر من نسخة ، إحداها بخطّ المؤلّف . ثمّ أسهبت في تبيان منهجه ومقابلة عنوانات الكتاب بنظيراتها في الشرح ، وأنه تصرّف فيها بالتّغيير اليسير ، وأشدت بالاهتمام الواضح بفروق نسخ الكتاب ، والتّنبيه على ما أقحم النّسّاخ من طرر ليست بالضرورة من كلام سيبويه ، كما وضّحتُ ما وقع فيه بعض العلماء من خطأ في الاقتباس أو الاستنباط ، تلا ذلك الكلام على الشواهد على اختلافها مع إيراد أمثلة عدّة لكلّ ذلك .

ويعرض الفصل الثّالث لمفهوم النّص والقياس والعلّة عند ابن خروف ، وأنها ذات دلالة لغويّة ، وليست منطقـاً صوريّاً أرسطيّاً ، كما يقرر ويعيد المستغربون ومقلّدتهم ، ونبّهت – أسوة ببعض الباحثين – إلى ضرورة الاتّسام بالأصالة ، وأن تكون لنا منهجيّة واضحة في الدراسـة ، فلا يُطّرح القديم لمحض أنّه قديم فقط ولا يُتلقّفُ الجديد لكونه جديداً فحسب .

وتناولت موقف الشّارح من سيبويه وإشادته له والتّشنيع على مخالفيه دفاعاً عنه وتحاشي نقده ، وغلبة طابع التماس الأعذار لاختلاف رأي سيبويه في المسألة الواحدة في موضع عنه في آخر ، كما رصدت موقفه من المبرّد والزّبيديّ وتعقّبه

إيّاهما وإظهار أنّهما لم يفهما مراد سيبويه أحياناً ، وقد يذكر بعض آرائهما مجرّدة من أيّ تعليق .

ويطفح الشّـرح بتقديره وإجلاله لأستـاذه أبي بكر بن طاهر الذي نعتـه بالأستـاذ في أكثر المواضع ، وكثيراً ما ترحَّم عليه عند ذكره إيّاه ، وقد أقرّ له بالفضل وبأنّ جميع حسناته في شرح الكتاب آيلة إلى الأستاذ أبي بكر هذا ، كما تجلّى صعوبة عزو ابن خروف إلى أي من البصريّين والكوفيّين ، والمفارقات الحاصلة من التقسيم ، والتّخليط النّاجم من التّجوّز في إطلاق مصطلح « مدرسة » . وختمت ذلك بذكر ما لشرح ابن خروف من قيمة بالغة ، لما امتاز به من دقّة تحقيقه نصّ سيبويه ، وتنبيهه إلى ما أقحم فيه من تفسيرات ، وما وضع بهوامشه من حواش أدمجت بعضها في الكتاب ، ولإسهامه في علم أصول النحو وبخاصة فيما جاء في « باب ما ينصرف وما لا ينصرف » ، وحديثه عن القياس والعلّة النحويّين ، وشدّة اهتمامه بالسّماع والنَّص ، وأوّليّة أو كثرة استشهاده بالحديث النّبويّ الشّريف .

ثانياً : قسم التحقيق

ويبدأ من « باب ما يذهب فيه الجزاء من الأسماء » إلى « باب الإضافة وهو باب النسبة » ، حيث يبدأ الجزء الرابع من التّنقيح بحسب نسخة المؤلّف المجزّأة ، وقد اتّبعت فيه المنهج الآتي :

1 – تتبّعت المادّة العلميّة في مظانّها المختلفة وأفدت من الإشارات إلى العلماء ومصنّفاتهم في المتن .

2 – حرصت – بصورة خاصّة – على توثيق النّصوص المشروحة ومقابلتها بنصّ الكتاب وإثبات الفروق ، وتمييز عبارة سيبويه من غيرها .

3 – خرّجت الشواهد على اختلافها مستعيناً في ذلك بمثل معجم شواهد العربية للأستاذ عبد السلام هارون وفهرس شواهد سيبويه للأستاذ أحمد راتب

النّفاخ ، ملزماً نفسي – بقدر الوسع – أن أطّلع على الشاهد في أحد المراجع المشار إليها في معجم الشواهد ، لأتأكّد من ذلك ، وقد أجد الشاهد في مراجع أخرى لم يتعمّد الأستاذ هارون ذكرها في معجمه ، وقد أرجأت تخريج الشواهد الشّعريّة إلى الآخر .

4 – وضعت الكلمات الطامسة جزئيّاً أو كلّيّاً وأمكن معرفتها على وجه الدّقّة بين قوسين أو معقوفين كما أضفت في مواضع قليلة كلمات رأيتها لازمة لاستقامة الكلام . ووضعت كلمة « كذا » فوق الكلمات التي لم أستطع الاهتداء إليها .

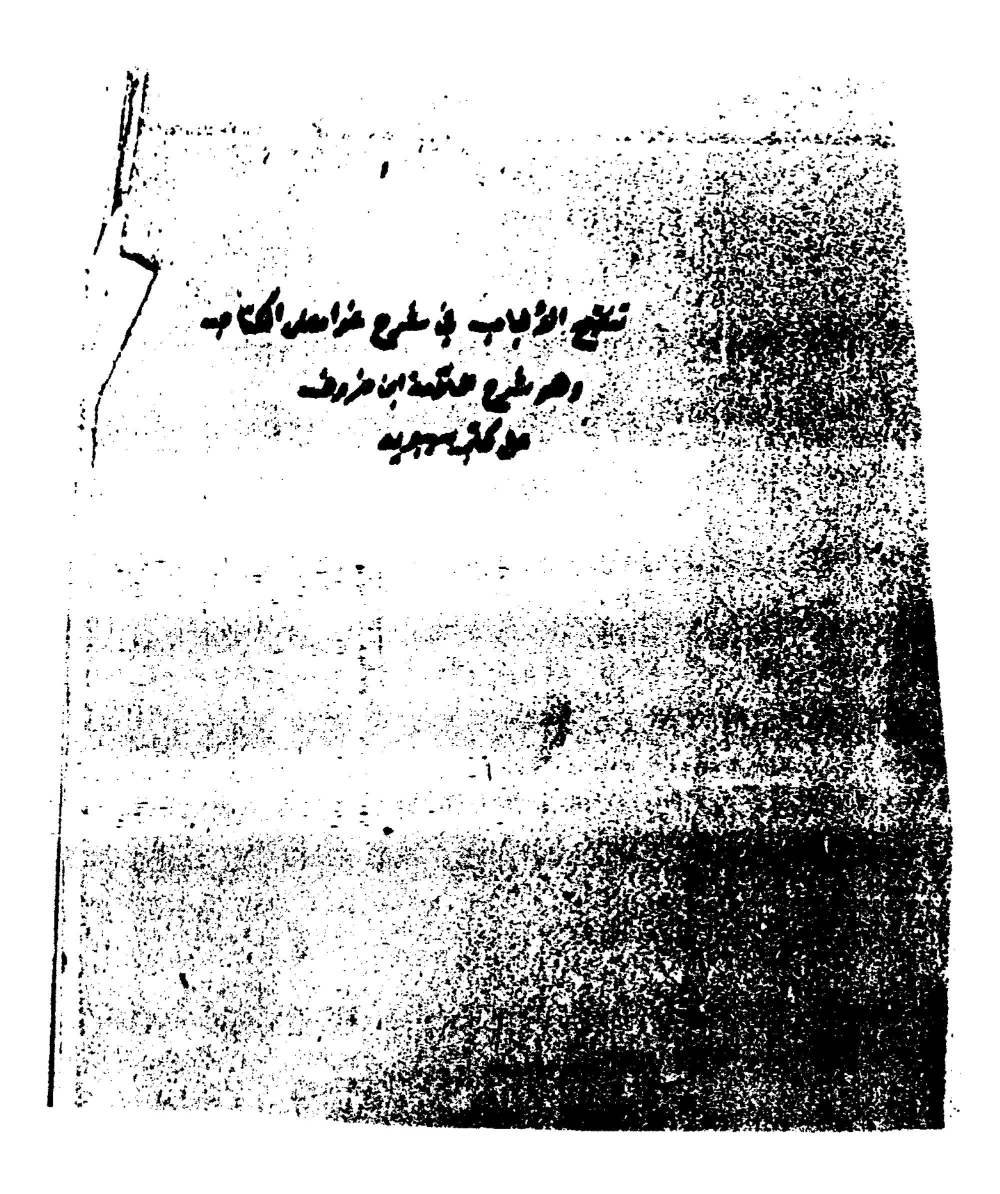
5 – أشرت بنقطتين إلى ما حذفته من النصوص التي اقتصرت منها على ما يناسب الغرض الذي سيقت له في البحث – إذا كان كلمة واحدة ، وبثلاث إذا كان كلمتين ، وردفت النقط فيما زاد عن ذلك بعلامة استفهام ، على أنّني لم أُخضع إطلاقاً أيّ نص لحاجة في النفس أقضيها .

6 – اعتمدت ترقيم العلاّمة أحمد تيمور للمخطوطة ، وحرصت على استخدام الرمز « ص » ليدلّ على الصّفحة من المخطوطة ، و« س » للدّلالة على السطر ، حتى يسهل الرجوع إلى المادّة العلميّة ، وقد لا أثبت رقم السطر أحياناً . ووضعت خطّاً مائلاً عند نهاية كلّ صفحة – ما لم تكن نهايتها موافقة لنهاية السّطر من النّصّ المطبوع – وأثبتُّ رقم الصّفحة التي تليها في هامش الجانب الأيسر من الورقة .

7 – تجنّبت التّرجمة للأعلام الّتي بالمتن – على ما لذلك من أهمّيّة – لكثرتها أوّلاً ، وخوفاً من الوقوع في أخطاء كشف البحث عن عدد منها في القسم الدّراسي ، ولو رمت التّرجمة لها مطبّقاً ما ألزمت نفسي به في القسم الأول لاحتاج الأمر إلى بضع سنوات أخرى .

8 – استخدمت طائفة من علامات التّرقيم بما تسمح به إمكانات الطّباعة .

9 – الفهارس ، عدد الفهارس التفصيلية عشرة : فهرس الشّواهد القرآنيّة ، الحديث والأمثال وأقوال العرب ، الشّواهد الشعرية ، الأرجاز ، أنصاف الأبيات وأجزائها ، الأعلام الّتي بالمتن ، البلدان والأجناس والطّوائف ، المراجع المذكورة بالمتن ، فهرس الأبواب . وأخيراً قائمة بأهمّ مراجع الدّراسة والتّحقيق .



تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب
وهو شرح العلامة ابن خروف
على كتاب سيبويه



(معهد أحياء المخطوطات العربية)

المكتبة دار الكتب — رقم الفيلم

ورقم المخطوط بها

اسم الكتاب

اسم المؤلف

تاريخ النسخ

عدد الأوراق ١٦٠ — المقاس

الملاحظات

النهاية

تمهيد

دأب الباحثون على التقّديم لما يدرسونه من ظواهر أو شخصيّات على إبراز الزّمان والمكان ، أو بعبارة أخرى البيئة أو المحيط ، حتى يتسنّى حصر الموضوع من ناحية ، وإثارة ذهن القارئ وتهيئته من ناحية أخرى .

وأجدني أمام ضرورتين . بينما تلحّ إحداهما أن أكتب عن الحالة السياسيّة لفترة زمنيّة تربو على الثّمانين عاماً من أحفل ما تعرّضت له المغرب والأندلس بالأحداث على مدى التاريخ .

أضف إلى ذلك عدم التّجانس بين العناصر السكّانيّة التي قطنت المنطقتين ذواتي الامتداد الجغرافي الهائل ، وما يتبع ذلك من تنّوع في المناخ ، وتعدّد في مناحي النّشاط البشريّ ، تمسك الضّرورة الثانية بالخناق : أنْ تحرَّ من ذلك ما تقتضيه طبيعة هذا البحث .

وإزاء هذين الاعتبارين سأتولّى سرد أهمّ الأحداث السّياسيّة باختصار شديد ، كما سأتجنّب الإطناب في عرض الحياة الفكريّة لتلك الفترة .

أوّلاً : الحياة السّياسيّة :

شهدت المغرب والأندلس اضطراباً شديداً في أواخر حكم علي بن يوسف ابن تاشفين ، فتمكّن الإسبان من الاستيلاء على معقل سرقسطة عام 512هـ .

ولم تطل الأيّام بخليفته تاشفين حتى لقي مصرعه علي أيدي الموحّدين سنة

539هـ ، ففتّحت بذلك أبواب الفتن على المرابطين في جميع أرجاء الأندلس بدافع من العصبيّة لقطرهم وبإيعاز من الإسبان الذين استثمروا تلك الحركات فانتزعوا مزيداً من الحصون والمعاقل ، وزاد الطّين بلّة دعوة البابا أوجين الثّالث إلي تسيير حملة صليبيّة اشتركت فيها إمارات برشلونة وأراغون وبيزة وجنوة .

وتم القضاء المبرم على المرابطين في نهاية سنة 541هـ على يد عبد المؤمن آبن علي ، الّذي نجح في توطيد دعائم الدّولة وجعل الحكم وراثيّاً في بيته .

وازداد الاهتمام بشؤون الأندلس أيّام يوسف بن عبد المؤمن (ت سنة 580هـ) ، فسيّر الحملات واستولى على شرق الأندلس ثم قضى نحبه بعد أن أصيب بجراح مميتة ، أثناء حصاره مدينة شنترين .

وبصيرورة الأمور إلى ابنه يعقوب المنصور (ت 595هـ) ، عاشت الدّولة على يديه أزهى أيّامها وتحقّقت في عهده أكبر انتصاراتها في معركة « الأرك »[1] سنة 591هـ .

تلاه ابنه محمد النّاصر الذي قضى على فتنة ابن غانية في أوائل حكمه ، غير أنه مني بهزيمة نكراء أمام حملة صليبية في واقعة « العقاب »[2] سنة 609هـ .

ثانياً : الحياة الفكرية :

لقد كان الازدهار الفكريّ زمن الموحّدين نتاج ما كان المرابطون بذروه ، ويصعب على المرء التّحديد – بصورة مطلقة – لمقدار ما أسهم به كل منهم دون أن يغمط الآخر حقّه ، فأنّى لإنسان أن يحكم بالفضل لمن غرز البذرة دون ذاك الذي تعهّدها بالسّقاية والعناية والتّشذيب ؟!

---

(1) انظر « صفة جزيرة أهل الأندلس » لأبي عبد الله محمّد بن عبد المنعم الحميري ، بعناية ليفي بروفنسال : 12 .

(2) نفس المرجع : 137 .

ولكنّه مضطرّ في دراسة كهذه أن يجزّئ الظّاهرة التّي يتناولها – على سبيل التّحكم – توّصلاً إلى دراستها ، كما هو الحال مع عالم اللّغة الذي يعرض للكلمة في جوانبها الثّلاثة : اللّفظ والرّمز والدّلالة ، فيفرد كلاً بدراسة أو دراسات مستقلة – تحكّماً – أمّا في الواقع فلا تعدّ الكلمة كلمة إلاّ بتلازم هذه الثلاثة معاً .

ويمكن القول بأنّ الموحّدين تعهّدوا غرس المرابطين وأضافوا إليه أنواعاً جديدة وتعدّدت جهودهم في هذا المضمار ، بدءاً من عهد عبد المؤمن ، إلى قريب من انتهاء دولتهم ، على أنّ هذه الجهود بلغت ذروتها على يد المنصور وابنه الناصر .

ويحسن التّنويه ببعض جهودهم – بعامة – في رعاية العلم وأهله ، والتّركيز على عهد المنصور والنّاصر على وجه الخصوص .

امتاز آل عبد المؤمن بأنهم كانوا جميعاً علماء ، وإن تفاوتت بالطّبع أقدارهم وعلى رأسهم المنصور ، فكان لهذا أثره في وسم دولتهم بالطّابع العلمي[1] .

فقد جمع عبد المؤمن من حوله العلماء والكتّاب واصطنعهم وأغدق عليهم الصّلات وأنشأ جماعة الحفّاظ الموحّدين[2] .

واقتفى يوسف أثر أبيه ، فضمّ مجلسه طائفة من أساطين زمانه ، أمثال ابن زهر وابن رشد[3] .

ويقبل عصر المنصور – الذي بلغت فيه الدولة على يديه أزهى فترات تاريخها ، واستغرقت النهضة جميع المناحي ، فاستبحر العمران وازدهرت

(1) انظر الذيل والتكملة ، السفر الأول ، القسم الأول : 223 ، 227 ، 228 ، ترجمة أبي العباس بن عبد الرحمن ابن الصقر سنة 569هـ ، وعدّت خطّة الخزانة العالية من أجلّ الخطط التي لا يتولاّها إلا عِلية أهل العلم وأفاضلهم : 228 .

(2) المصدر نفسه : 228 ، وسمي ابن عبد الملك هذه الجماعة بخواصّ الطلبة انظر السفر الأول ، القسم الثاني : 564 .

(3) انظر التكملة لابن الأبّار ، 1 : 553 ، 555 .

الحضارة، ونعمت البلاد بحياة مستقرّة، وسادت العدالة والأمن، وتناصف النّاس وعمّهم الوئام ، وكانت غزوة « الأرك » سنة 591هـ .

ويذكر للنّاصر ما أسهم به في حياة والده وبعد مماته وإن قطّبت في وجهه الظّروف ، فحاقت به تلك الهزيمة الشنعاء في « العقاب » كما أشرنا .

وقد حفل هذا العصر بمظاهر الحياة العقليّة الناضجة وزانه ما اتّسم به من نوابغ في شتى مجالات العلم والمعرفة ، يرجع ذلك إلى عاملين رئيسين :

١ - ظهور ابن تومرت وادّعاؤه المهديّة ، وانقسام النّاس بين مؤيّد ومفنّد ، وتفاوت حماسة هذا وذاك شدّة وليناً ، واحتدام الصراع بين الفريقين ، فكان أن اتسّع الفكر بما جابه من مشكلات وواجه من قضايا .

٢ - المزايا الشّخصيّة التي اتّسم بها المنصور وابنه - تبعاً لأسلافهما - إذ كانا عالمين بكلّ ما تحمله هذه الكلمة من دلالة .

وقد حرص المنصور على أن يضيف عقولاً إلى عقله ، فكان يستشير أهل الذّكر في كل أموره - باستثناء بعض المواقف التي ألزم فيها خصومه برأيه مستخدماً سلطته - وكان أديباً يقرض الشعر وينقده ، درس الفلسفة وأكبّ على التحصيل، وعقد المجالس العلميّة بحضور كبار رجالات الدّولة بقصره، يبادر أهل كل علم من العلوم بمسألة أو مسائل كان أعدّها للمذاكرة ، وكان يشارك بنفسه في المناقشة[1] .

وكثيراً ما استعر الخلاف بين عالمين فانقلب المجلس إلى مباراة عنيفة بين

---

(1) درس المنصور علم الحديث على أبي العباس بن الصقيل . انظر الذيل والتكملة ، السفر الأول ، القسم الأول : 125 . والفلسفة على أبي جعفر بن عتيق الذهبي ، انظر الذيل والتكملة السفر الأول ، القسم الأول : 279 . والأدب على أبي جعفر العبدريّ ، انظر الذيل والتكملة ، السفر الأول ، القسم الأول : 564 .

طائفتين بزعامتهما ، ومراقبة المنصور لسير التّعليم في جميع الأنحاء واصطفاؤه كلّ من ينبغ في مجال من المجالات وضمّه إلى مجلسه ، أذكت جذوة التّنافس بين العلماء ، وبالغ من يخفّ منهم لصحبة السّلطان في إبراز ما يملك من براعة فيما يتعاطاه من علوم[1] .

ولم يكن ليأبه – في اختياره الأساتذة – بما يبلغه عنهم من إطراء ، بل يتولّى امتحانهم بنفسه ، فقد طلب إلى القاضي مرّة أن يختار له أستاذين لتعليم أبنائه ، فأرسل إليه اثنين غالى في امتداحهما ، ونعت أحدهما بأنّه بحر في علمه والآخر بأنه برٌّ في دينه ، فلما مثلا بين يديه وفاتشهما تبيّن أنهما ينحطّان دركات عمّا وصفا به فوقّع لقاضيه : ﴿ ظهر الفساد في البر والبحر ﴾[2] .

وهكذا كان لجهود المنصور والنّاصر وأسلافهما الدّور الحميد في ذيّالك الحشد الهائل من العلماء ، الذين شادوا صرحاً من صروح العربيّة بوصفها أداة فهم القرآن الكريم وتطبيق أحكامه ، وتعرف جوانب إعجازه – ما يزال على الأيّام خالداً شامخاً .

غير أنّه إكمالاً للصّورة ينبغي الإشارة إلى أنّ بعض مشاهير ذلك العصر لم يحصل من الدنيا على طائل ، وعاش حياة تعسة كئيبة مع ترسّمه للعلم ووقفه حياته عليه تحصيلاً وتدريساً ، من مثل أبي القاسم البلوى[3] .

---

(1) انظر الذيل والتكملة ، السفر الخامس ، القسم الأول ص : 399 ، ترجمة أبي الحسن الفهمي ، انظر الملاحظة السابقة .

(2) انظر العلوم والآداب والفنون على عهد الموحّدين ، لمحمّد المنوني مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر (سلسلة التاريخ 6) الرباط : 1397 – 1977م ، الطبعة الأولى : 203 . والآية 41 : الروم .

(3) انظر الذيل والتكملة للمراكشي ، السفر الأول ، القسم الأول : 239 . وانظر السّفر الأول القسم الثاني : 455 ، ترجمة أبي جعفر ، أحمد بن عبد الصمد ، الذي كانت مؤونته من تفقّد إخوانه ، ثم كفاه إياها رئيس أصحاب المعدن مدة تسع سنوات .

وهنـاك شهادة لأحد من عرف بالعلم والعمل واشتهر بالصّـلاح والفضـل ذكرها أبو جعفر بن يحيي بن عميرة ، قال : وقال لي : كنت قبل أن أرحل أرى النّـاس يعظّمون العـلم وأهله فلمّا قدمت من رحلتي لم أر ما عهدت وأبصرت أمري[1] .

(1) انظر الذيل والتكملة للمراكشي ، السفر الأول ، القسم الأول : 264 .

الفصل الأول

(حياته)

- اسمه ونسبته .
- شخصيته .
- أساتذته .
- تلاميذه .
- ثقافته .
- آراء العلماء فيه .
- وفاته .

حياته

اسمه ونسبه

هو أبو الحسن ، علي بن محمد بن علي الحضرميّ الإشبيلي ، المعروف بابن خروف النّحوي ، وقد صمتت جميع كتب التراجم – التي أمكن الاطلاع عليها – عن كثير من التفاصيل عن أسرته ونشأته الأولى إذ لم تعدُ الجد الثّاني له ، وقد يكون مردّ هذا إلى أحد احتمالين :

1 – إما أن تكون أسرته حديثة عهد بالإسلام ، فاكتفى بعزوها إلى أوّل من اعتنق الدعوة ، ولقبه « الديدرنة » قد يرجّح هذا الافتراض ، لأنها كلمة غير عربية .

2 – وإما أن يكون من أسرة ذات أصل عربي ولم ينبغ فيها أحد سواه وهذا قد يرجحّه نسبته إلى حضرموت ، وهي إحدى بلاد اليمن ويؤكد هذا جريان العادة بإيضاح النسب بالولاء ، كأن يقال مولاهم أو بالولاء أو غير ذلك مما يحدّد الصّراحة أو عدمها في نسبة المترجم له .

بيد أنّه قد يحدث ألاّ يشار إلى ذلك كما هو الشأن في ترجمة الأستاذ أبي بكر بن خير الإشبيلي (ت سنة 575 هـ)[1] ..

ويبدو أن « ابن خروف » لقب له لا يرتضيه ، دليل ذلك أنه لم يذكره في

---

(1) انظر في هذا ترجمة أبي بكر بن خير صاحب الفهرست ، في التكملة لكتاب الصلة ، لابن الأبار 2 : 523 . وانظر أساتذة ابن خروف .

مقـدّمـة كتــابة « شـرح الجمـل » ، يقول : قال علي بن محمد بن الحضرمي » فقط[1] .

كما أنّه في الجزء الرّابع من شـرح الكتـاب – مدار هذا الكتاب – اكتفي بذلك أيضاً في صفحة العنوان[2] .

الخلط بينه وبين سميّه ابن خروف الشاعر

إنّ الخلط بين الشّخصيّتين قديم ، فقد نبّه إليه تلميذه أبو الحسن الرعيني ، عندما ترجم له فقـال : وهما – وإن اتّفقا : اسما وكنية ولقبا – مختلفان : جَدّا ونسبةً ومولداً وداراً ووفاةً[3] .

في حين أنّ الشاعر اسمه علي بن محمد بن يوسف القيسي القرطبي المتوفّى بحلب في حدود سنة 626هـ[4] .

شخصيته

لم نعثر له علي ذكر في الأحداث التاريخيّة الشّهيرة في عصره باستثناء رفعه نسخة من شرحه الكتاب إلى محمّد النّاصر ، ومكافأة الأخير له[5] .

---

(1) انظر مقدمة شرح الجمل لابن خروف ، مخطوط بمكتبة علي بن يوسف المراكشي رقم 214 .

(2) انظر « تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب » ، لابن خروف ، الجزء الرابع لوحة ١ظ مخطوط بمكتبة ابن يوسف المراكشي رقم (566) .

(3) انظر « برنامج شيوخ الرعيني » ، تحقيق إبراهيم شبوح : 81 ، وانظر ترجمة الرعيني في تلاميذ ابن خروف .

(4) ما أثبته هنا كان وفقاً لتقدير المراكشي ، انظر الذيل والتكملة ، السفر الخامس ، القسم الأول : 399 ، جاء في وفيات ابن خلكان تح د. إحسان عبَّاس 7 : 100 ، أنه توفي سنة 604هـ ، فقد ذكر ابن الزبير في الصلة أن لابن خروف الشاعر رحلتين إلى الشرق حجّ في أولاهما وعاد إلى الأندلس فأقام قليلاً بموطنه ليعاود الرحلة إلى المشرق حيث توفي هناك وقدّر وفاته بعام 610هـ ، على أنه روى ما قاله أبو الخطاب ابن خليل من أنه لقي ابن خروف في توجهه الثاني بعد عام 610 .

(5) انظر ترجمة ابن خروف في الذيل والتكملة للمراكشي السفر الخامس القسم الأول : 321 .

ولعلّ ذلك يعود إلى انقباضه عن مداخلة الحكّام والسير في ركابهم تورّعاً – دأب الكثير من الأعلام – وكتب التراجم والسير ملآى بأسماء من رغب عن مصاحبة الحكّام ، كما أنها نوّهت بمن انتشب في خدمتهم ، وقد تلمذ المترجم على عدد من أولئك الذين نأوا بأنفسهم عن محاولة إفساد حياة الحكّام فيفسد الحكّام عليهم دينهم[1] .

والدّليـل على تمكّن هذه النزعة من أبي الحسن ، قوله معقباً على بيت ابن همّام :

لَمَّـا تَمَكَّنَ دُنْيَـاهُـمْ أَطَاعَهُـمُ   فِي أَيِّ نَحْـوٍ يُمِيـلُوا دِينَـهُ يَمِـلِ

يصف رجلاً اتصـل بالسـلطان فضيَّع دينه ، لاتباع هوى مخدومه ، وكلّ الناس اليوم ذلك الرَّجل[2] .

وطبيعيّ أن تنشـأ أوهام غالبيّتها يرجع إلى هذا الخلط بين الترجمتين قديماً وحديثـاً ، والأخير هو ما يعنينـا بالدّرجة الأولى هنا . نكتفي بإيراد ما وقع فيه باحث محدث هو الدكتور أمين عليّ السّيّد في رسالته للماجستير « الاتّجاهات النحويّة في الأندلس[3] » ، لأنّ رسالته هذه كانت محوراً للعديد من الدّراسات والأطروحات ، وعدّت مرجعاً لا مناص لكـلّ من يتصـدّى لدراسـة التّراث الأندلسي من أن يطّلع عليه .

فالدكتور أمين يسميـه أبا الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد ، نظـام

---

(1) انظر الذَيل والتكملة للمراكشي ، السفر الخامس القسم الثاني : 666 السفر الأول القسم الأول : 180 من كلام المستنصر في حق أبي عميرة المخزومي « ذاك رجل رام إفساد دنيانا فأفسدنا عليه دينه » وجاء في السفر الأول القسم الأول : 227 ، في ترجمة أبي العباس أحمد بن عبد الرحمن بن الصقر « رغب إليه أحد الأعيان أن يصحبه وأغراه بألف دينار ذهباً مرابطية فقال : والله لو أعطيتني ملء الدنيا على أن أخرج عن طريقي وأفارق ديدني في خدمة أهل العلم ومداخلة الفقهاء والانخراط في سلكهم ما رضيت » وانظر أيضاً الصفحة 260 ، والقسم الثاني من السفر الأول : 560 .

(2) انظر تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب لابن خروف ص3 : س24 س25 .

(3) الرسالة مودعة بمكتبة جامعة القاهرة تحت رقم 1579/ دار العلوم .

الدين المعروف بابن خروف النحوي الرندي القيسي القرطبي القيذافي الشاعر[1] .

وأنه كان خيّاطاً يقاسم أستاذه الخدبّ ما يحصّله من إيراد وفي خلقة زعارة وسوء عشرة حالت بينه وبين الزّواج ، وسكن الخانات[2] . .

وأثبت له التّلمذة على أبي جعفر الحميريّ ، المؤدّب الملقّب بالوزغي (ت سنة 610هـ) . وأورد البيتين اللّذين هجا بهما أستاذه المذكور ، ثم اقتبس مما أورده صاحب المعجب : « وألقى حبله على غاربه فلم يفلح ابن خروف بعدها ولا حصل على شيء من العلم ، وإنما كان يعتمد فيما يأتي به على طبيعة خاصّة » .

وعقّب بأن « ابن خروف لم يكن أنموذجاً طيّباً في صفاته وأخلاقه ولم يكن يقدّر أستاذه حق تقديره ، وكفاه ذلك مذمة وسوء تقدير[3] » .

وتمنّى أن تكون حقيقة أمره غير ما ينعكس على مرآة شعره ، « أن يكون من هؤلاء الّذين يقولون ما لا يفعلون[4] .

وقد نجم الوهم الأول في اسمه – كما سبقت الإشارة – إلى اتفاقهما في الاسم والكنية والأب ، وتقاربهما النسبي في الزمن ، وقد وضح في اسمه ونسبه .

ولم أجد مَنْ وصَفَه بأنه كان خيّاطاً غير ياقوت الحموي ، وقد ضعّفه – محقّاً – القاضي القفطي ، واتهمه – صادقاً – بالتلفيق والتخليط[5] والثابت أنّ أستاذه أبا بكر بن طاهر هو الذي احترف الخياطة .

---

(1) معروف أنّ لقب « نظام الدين » مشرقي ، فهو للشّاعر ، والنسبة إلى قيس هي للشاعر أيضاً ، فالنّحوي حضرميّ والشاعر قرطبيّ والمترجم إشبيلي والقيذافي للشاعر .

(2) انظر الاتجاهات النحويّة في الأندلس ، د . أمين علي السيد : 294 .

(3) المصدر نفسه : 295 .

(4) المصدر نفسه : 296 ، انظر المعجب لعبد الواحد المراكشي : 303 – 304 .

(5) انظر مثلاً لذلك التخليط في كتاب ياقوت « معجم الأدباء » 15 : 75 ، 76 ، نشرة مارجليوث ، الطبعة الثانية سنة 1922 ، فهو الوحيد من بين من عرض لترجمة ابن خروف الذي كنى أستاذ ابن خروف أبا الحسن .

ومن المسلّم قيام ابن خروف بخدمة أستاذه زمن الطلب ، غير أنّي أرجّح أن تكون هذه الخدمة استنساخ الكتب وتعاطي الوراقة وما ذكر ابن عبد الملك من أنه غاب عن بعض كتب الأستاذ واشتكاه لذلك وسجن حتى توسّط أحد القضاة بينهما وعاد إلى خدمة الأستاذ والأخذ عنه كما كان[1] .

ولم يكن في خلق ابن خروف زعارّة وما وصفه أحد معارفه بسوء العشرة ، ويقيناً أنّ أكثر هذه الأوهام ناجم عن الاستطرادات التي تحويها التراجم ، فصفة سوء العشرة وزعارّة الخلق اشتهر بها أبو بكر ابن طاهر وتواترت عنه ، فإذا ما تكلم شخص ما في ابن خروف وذكر أنه لازم أبا بكر بن طاهر وخدمه طويلاً ، وأورد من وصف أبي بكر ما أورد ، وجاء ناسخ فاختصر ذلك الكلام وقدّم وأخّر ألصق ذلك بمن ليس له بأهل .

وقد جزم المراكشي بأن أبا الحسن « كان مشهوراً بالصّدق وطهارة الثوب والصّيانة والعفاف[2] .

أساتذته :

حظي بأساتذة أفذاذ ، اشتهر منهم :

1 – الشيخ الفقيه الإمام الزّاهد ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن المجاهد 483هـ – 574هـ ، يقول عنه ابن عبد الملك بأنه كان نسيج وحده ، زهداً في الدنيا واجتهاداً في العبادة ونوّه بأنّه لم يكن يقبل من أحد هديّة قليلة كانت أم كثيرة لا من الملوك ولا من غيرهم ، إلا آحاداً من أصفيائه تيقّن نزاهة طُعمتهم وأبى أن يتولّى القضاء ، واقتصر على انتساخ المصاحف

---

(1) الذيل والصّلة السفر الخامس ، القسم الثاني : 649 .

(2) الذيل والصّلة السفر الخامس ، القسم الأول : 321 .

لتحصيل قوته ، قيّد بخطّه كثيراً من العلم واجتهد في تحصيله وحرص على نشره حاثّاً أصحابه للسّعي في طلبه[1] .

2 – الشيخ الفقيه المشاور القاضي الحافظ أبو مروان ، عبد الرحمن محمد بن عبد الملك بن قزمان . قرطبي استوطن أشبونة وتوفي بها سنة 564هـ[2] .

3 – الشيخ الفقيه المحدّث ، أبو بكر ، محمد بن يحيي بن محمد بن رزق المروي 503هـ – 560هـ ، أخذ العربيّة عن أبي عبد الله ، محمد آبن عبد الرحمن بن أحمد بن خلصة ، وحضر إقراءه بالمرّية لكتاب سيبويه سنة 521هـ[3] .

4 – الأستاذ أبو إسحق ، إبراهيم بن محمد بن منذر بن أحمد ... بن ملكون الحضرمي النّحوي الإشبيلي ، سمع من أبي مروان الباجي وشريح بن محمد وغيرهما ، وأخذ العربية والأدب عن أبي الوليد بن حجاج وأبي القاسم آبن الرّمّاك فمهر في صناعتها ورأس فيها وأقرأ بها وكانت له مشاركة في سواها . توفّي بإشبيلية سنة 581هـ على خلاف[4] .

5 – الشيخ الفقيه المقرئ المحدّث المتقن الفاضل ، أبو بكر ، محمّد بن خيرآبن عمر بن خليفة الأموي الإشبيلي – مولى إبراهيم بن محمد بن يعمور اللّمتوني 502هـ – 575هـ .

---

(1) انظ فهرست ابن خير الإشبيلي : 277 ، 249 ، 350 ، 457 ، والتكملة لابن الأبار 2 : 522 .
ـ صلة الصلة ، لأحمد بن الزبير : 154 .
ـ الذيل والتكملة ، لابن عبد الملك المراكشي ، السفر الخامس القسم الثاني 154 .

(2) انظر فهرست ابن خير : 459 ، وبغية الملتمس ، لابن عميرة الضبي 482 معجم أصحاب الصدفي لابن الأبّار : 251 ، صلة الصلة لابن الزبير : 122 .

(3) انظر بغية الملتمس ، لابن عميرة الضبي : 482 ، وصلة الصلة لابن الزّبير : 180 .

(4) انظر التّكملة ، لابن الأبّار 1 : 157 ، 158 .
إشارة التّعيين ، لأبي المحاسن عبد الباقي لوحة 46 .
بغية الوعاة ، للسيوطي : 431 .

مما جاء في التكملة لابن الأبّار « وكان مقرئاً ، مجوّداً ضابطاً محدّثاً ، متقناً أديباً ، نحوّياً ، لغوّياً واسع المعرفة رضيّاً مأموناً كريم العشرة ، خيّراً فاضلاً ، وما صحب أحداً ولا صحبه أحد إلاّ أثنى عليه »[1] .

6 – الأستاذ الفاضل الورع الزاهد أبو سليمان ، دواد بن يزيد السّعدي غرناطي ت سنة 573هـ .

وكان من بيت علم ، نعته ابن الأبّار بأنّه « كان بقيّة النحويّين في وقته ، مشاركاً في علم الحديث »[2] .

7 – الأستاذ المقرئ الفاضل أبو محمد ، القاسم بن عبد الرحمن بن القاسم آبن دحمان بن عثمان بن مطرّف 485هـ – 575هـ .

وكان كبير الأساتيذ بمالقة – كما نعته صاحب الذيل والتكملة – وأبرز المقرئين بها . اتّسم بالحرص على الإفادة والنّصح في الإقراء . روى عليه جِلّةٌ منهم مترجمنا .

وقد وهم الأستاذ / عبد القادر رحيم الهيتي في رسالته للماجستير « خصائص مذهب الأندلس النحوي » فجعل ابن دحمان هذا من تلاميذ ابن خروف الذين انتفعوا به[3] .

8 – أبو محمد ، عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عبيد الله بن سعيد آبن محمد بن ذي النون بن محمد بن ذي النون الحجري قنجايري ت سنة 581هـ .

---

(1) انظر التكملة لابن الأبّار 2 : 223 ، 224 ، وبغية الوعاة للسّيوطي : 102 .

(2) انظر برنامج شيوخ الرّعينيّ تح . د . إبراهيم شبّوح : 56 : 57 ، والتّكملة لابن الأبّار : 315 ، 316 ، بغية الوعاة ، للسيوطي : 563 ، 564 .

(3) انظر المطرب ، لابن دحية : 196 ، 197 ، والذيل والتكملة لابن عبد الملك المراكشي ، السفر الخامس القسم الثاني : 545 ، بغية الوعاة للسيوطي 2 : 255 ، خصائص مذهب الأندلس النحويّ : 341 ، وهي موجودة بمكتبة جامعة القاهرة تحت رقم (1579) .

نعتــه ابن عمــيرة بأنّه « فقيــه محدّث راوية فاضــل » ، روى فأكثر وقرّب ففرّ ... ؟ وكان أهل سبتة يعظّمونه ويعرفون له حقّه ... ؟[1] .

9 – الشيخ الفقيه الإمام الرّاوية أبو القاسم ، خلف بن عبد الملك بن مسعود آبن موسى بن بشكوال الأنصاري 494هـ – 578هـ .

له كتاب الصلة في تراجم علماء الأندلس نعته ابن الأبّار بأنّه « كتاب في أُفُقِهِ خطير القيمة ضروريّ الاستعمال ، لا يستغني أهل أُفُقِهِ عن التبلّغ به والنّظر فيه والاحتجاج منه ... ؟ »[2] .

10 – أبو عبد الله ، محمد بن علي بن جعفر بن أحمد بن محمد القيسي بن الرمامة 479 – 567هـ .

من أهل قلعة حمّاد واستوطن فاس . دخل الأندلس تاجراً وطالباً للعلم . تولّى قضاء مدينة فاس سنة 539هـ . له عدّة مؤلّفات ، منها كتاب التبيين في شرح التّلقين . دفن بفاس[3] .

11 – أبو بكر ، محمد بن خلف بن محمد بن عبد الله ، اللّخمي الإشبيلي آبن صاف 512هـ – 585هـ على خلاف في وفاته .

كبـير أســاتذة الإقراء بإشبيلية . تقاطر الناس للأخذ عنه ، وامتاز بأنّه كان لا يخلط مع القرآن شيئاً من النّحو والآداب في إقرائه ، إلا يوماً أو يومين في الأسبوع كان يسمح فيهما بالخلط . وقد أقرأ نحو خمسين سنة . شرح فصيح

---

(1) انظر بغيـة الملتمس ، لابن عمـيرة الضّبّي : 335 ، والسفر الخامس ، القسـم الأول من الذيل والتكملة للمراكشي : 317 ، ترجمة أخيه أبي الحسن علي ، ومنها أتممت اسمه منه وأثبته على طوله ، لأنني عانيت كثيراً في إيجاد ترجمته .

(2) انظر الذيل والتكمـلة لابن الأبار : 304 : 305 ، معجم أصحاب الصّدفي ، لابن الأبار : 82 فهرست ابن خير : 424 ، 272 . وقد وقع خطأ في تاريخ ميلاده إذْ أُثبت سنة 499هـ لعلّه من المحقّق .

(3) انظر التكملة ، لابن الأبار : 2 : 676 – 677 .

ثعلب والأشعار الستة وله تأليف في ألفات الوصل والقطع في القرآن الكريم[1] .

12 ـ أبو محمد ، القاسم بن محمد الزقاق وابن الحاج ت 559هـ[2] .

13 ـ الشيخ الفقيه الإمام المقرئ ، أبو العباس ، أحمد بن علي بن أحمد آبن أفلح بن زرقون الجزيري ثم المرسي .

يقول آبن الأبار « وتصدّر للإقراء بالجزيرة وأخذ الناس عنه وكان فقيهاً مشاوراً محدّثاً ، حافظاً ، مقرئاً ، نحويّاً ، مفسّراً » توفّي سنة 542هـ أو 545هـ على خلاف[3] .

14 ـ أبو عبد الله ، محمّد بن عبد الرّحمن بن محمد الرّعيني ، ركن الدين ت598 .

سرقسطي . رحل إلى المشرق فلقّب من ثم بركن الدين . توفّي قاضياً بإحدى أعمال فاس .

يقول عنه المراكشي : « كانت له قدرة فائقة على جدال المخالفين ودفع شبههم وتفنيد آرائهم ، اشتهر بالعدالة في أحكامه ... ؟ »[4] .

15 ـ أبو الوليد ، محمّد بن أحمد بن محمّد بن رشد ، الحفيد أو الأصغر ت 595هـ .

صاحب البداية والنهاية في الفقه واشتهر بالفلسفة وناله من قبلها خير وشر ، كلٌّ بقدر . صنف قرابة الخمسين كتاباً[5] .

16 ـ الأستاذ أبو القاسم ، عبد الرحمن بن محمّد بن عبد الرحمن بن الرّمّاك الأموي ت 541هـ .

---

(1) انظر التكملة ، لابن الأبار : 2 : 538 ، الذيل والتكملة للمراكشي السفر السادس : 188 ، إشارة التعيين لأبي المحاسن ، لوحة 48 ، بغية الوعاة للسيوطي : 100 .

(2) الذيل والتكملة ، للمراكشي ، السفر الخامس ، القسم الثاني : 570 .

(3) فهرست ابن خير الإشبيلي : 46 : 433 ، 467 ، انظر التكملة لابن الآبّار 2 : 54 ، معجم أصحاب الصّدفي ، لابن الأبار : 33 .

(4) انظر الذيل والتكملة ، السفر السادس : 364 .

(5) انظر التكملة ، لابن الأبار : والذيل والتكملة ، السفر السادس : 21 .

فقيه نحوّي لغوّي مشهور ، أقرأ النحو والأدب بإشبيلية وكان مقدّماً فيهما[1] .

17 – أبو بكر محمد بن أحمد العبسي الإشبيلي ، ابن خشرم . كان أستاذ عربيَّة موهوباً ، أجاد القيام عليها وتدريسها ، وكان له تلاميذ نجباء ، وصفه ابن الأبّار بكونه أحد الأئمة في علم العربيّة وقال : « حكى عنه أبو الحسن بن خروف في شرحه لكتاب سيبويه ، وفي باب الابتداء منه »[2] .

18 – أبو القاسم ، أحمد بن محمَّد بن خلف بن عبد العزيز الكلاعي الحوفي ت 588هـ .

أصله من حوف مصر ، يقول المراكشي « ... ؟ وكان من بيت علم وعدالة فقيهاً حافظاً حاضر الذّكر للمسائل بصيراً بعقد الشروط فرضيّاً ماهراً ، وله في الفرائض تصانيف كبير ومتوسط ومختصر وكل ذلك مما بلغ في إجادته الغاية تحصيلاً لعلمها وتقريباً لأغراضها وضبطاً لأصولها وتيسيراً على ملتمسيها ... ؟ »[3] .

تولّى قضاء إشبيلة مرتين إحداهما سنة 582هـ وكان نزيهاً عادلاً وذكر ابن القنفذ في وفاته عبارة « من أشياخه الحوفي بفاس » حين حدد وفاة ابن خروف النّحويّ ، فحسبه المحقّق الأستاذ عادل نويهض خطأ ، وصوّبه بناء على ما ورد في إحدى نسخ الوفيات بأنّه الجزولي ، بحجّة أن الحوفي هو علي بن إبراهيم المتوفّى سنة 430هـ وأنه عاش بمصر[4] .

---

(1) انظر فهرست ابن خير : 306 ، 456 ، وبغية الملتمس ، لابن عميرة الضبي : 346 ، بغية الوعاة للسيوطي 2 : 86 .

(2) انظر التكملة لابن الأبّار : 220 ، والذيل والتكملة ، للمراكشي ، السفر الخامس ، القسم الثاني : 623 ، 624 .

(3) انظر الذيل والتكملة ، للمراكشي ، السفر الأول ، القسم الأول 414 .

(4) انظر وفيات ابن القنفذ : 315 هـ 2 .

19 – الأستاذ أبو بكر ، محمّد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي المعروف بابن طاهر الخدب « أخذ علم العربيّـة عن أبي القاسـم بن الرّمّاك وأبي الحسن بن مسـلم .. وكان قائماً على كتاب سيبويه وأصول ابن السراج ومعـاني القـرآن الكريم للفرّاء والإيضـاح للفـارسـي يعتني بها ويرى أنّ ما عداها في الصناعة مطّرح ، وله تعليق على كتاب سيبويه لم يسبق إلى مثله ... ؟ »[1] .

وقد أخبر ابن الزبير فيما نقل عنـه السيوطي أنه أجلُّ من أخذ عنه ابن خروف ومصعب الخشني وعبد الحق السكوني ، وذكر السيوطي أيضاً أنه وقف بمكة المكرّمة على حواشي ابن طاهر على الكتاب[2] .

تلاميذه

1 – أبو بكـر ، وأبو عبـد الله ، محمـد بن عبـد النور أحمد بن عمر .. ؟ السبـأي الإشبيلي 553هـ – 614هـ .

يذكر الرّعيني أنه ما لقي في إتقـان القراءات والقيام عليها وتجويدها أجلّ منه[3] .

2 – أبو بكر ، محمّد بن أحمد بن خلف بن عبيد الله بن فحلون السكسكي ت سنة 591هـ ، على خلاف .

---

(1) انظر التكملة ، لابن الأبّار ، 2 : 532 ، 533 .

(2) انظر البغية ، للسيوطي : 28 .
وانظر ترجمته الوافية في الذيل والتكملة ، لابن عبد الملك .
السفر الخامس ، القسم الأول : 319 : 323 .

(3) انظر برنامج شيوخ الرعيني : 41 . والذيل والتكملة للمراكشي ، السفر الخامس : 411 ، 413 .

قال عنه المراكشي : ... وكان من أهل العلم والفضل والحفظ[1] .

3 – أبـو بكـر محمد بن عبد الله بن محمد بن يحيي الأنصاري القرطبي الإشبيلي (ت 628هـ)[2] .

مقرئ مجوّد ، متواضع عابد زاهد .

4 – أبو الحسن علي بن جابر بن علي بن يحيي اللّخمي الدّباج 566 – 646هـ .

يقول الرعيني : « كان بإشبيلية – رجعها الله – تالياً في إقراء العربية والأدب لابن طلحة والشلوبين وابن عبد الله ومعدوداً منهم ، وكان يزيد عليهم في إقرائه لكتاب الله تعالى وإتقانه له ... ؟ »[3] .

5 – أبو الحسـن ، علي بن محمـد بن علي بن محمـد بن يحيي ... ؟ الشّــارّي ت 649هـ .

نعته الرّعيني بالشّيخ الأجلّ المسند الثّقة الضّابط ، كان له اهتمام كبير بالعلم وجمع كثيراً من نفائس الدواوين العلمية ووقفها على طلبة العلم[4] .

6 – أبو الحسـن ، علي بن محمـد بن عبـد الملك بن يحيي بن إبراهيم بن يحيي الكتامي بن القطّان ت سنة 628هـ .

محدّث حـافل ناقد ، بارع ، صـاحب الكتـاب المعروف بالوهم والإيهام الواقعين على كتاب الأحكام[5] .

---

(1) انظر المرجع السابق : السفر الخامس ، القسم الثاني : 625 .

(2) انظر برنامج شيوخ الرعيني : 11 ، الذيل والتكملة ، السفر الخامس : 2390 وبرنامج ابن أبي الربيع ، مجلة معهد المخطوطات العربية ، مجلد 1 ، 2 : 256 ، 257 .

(3) انظر برنامج شيوخ الرعيني : 88 ، وصلة الصلة ، لأحمد بن الزبير 137 ، والذيل والتكملة ، السفر الخامس ، القسم الأول : 198 ، وبغية الوعاة للسيوطي 2 : 153 .

(4) انظر « العلوم والآداب والفنون على عهد الموحّدين » لمحمد المنّوني : 281 .

(5) انظر صلة الصلة ، لأحمد بن الزبير : 131 .

7 – أبو الحسين ، عبيد الله بن عاصم بن عيسى بن أحمد بن محمد الرّندي[1] .

8 – أبو الخطّاب ، محمد بن أحمد بن خليل بن إسماعيل بن عبد الملك بن خلف بن عبيد الله السكوني ت سنة 652هـ .

من أسرة عريقة في خدمة العلم ، ذاع صيته في الخطابة والفصاحة والجسارة ، كثيراً ما ارتجل الكلمات البليغة في محضر الرؤساء لا تملقّاً وتزلّفاً ، بل حرصاً على المصالح العامة ، وكانت له مشاركة في علوم اللغة ، وعلم الكلام والأصول[2] .

9 – أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن محمّد بن المسلهم العتيبي الرّندي سكن مرّاكش . ت سنة 653 هـ .

كانت له رواية عن ابن خروف ، وتعاطى قرض الشعر ولم يكن فيه بالمبرز . من شعره ما كتب إلى أستاذه ابن خروف وقد نالته منه وحشة :

هبني أسأت أما لي ... في نيل عفوك سول

وسيلتي وشفيعي إلى ... رضاك الرّسول[3]

10 – أبو العباس ، أحمد بن علي بن محمد بن هارون ت سنة 649هـ يقول المراكشي : « وكان أحد شيوخ أهل العلم ، عني طويلاً برواية الحديث ولقاء حملته بإشبيلية وغيرها من بلاد الأندلس وبسبتة وفاس ومراكش وغيرها من مدن العدوة وكثر تهممه بتقييد العلم وتخليد التواريخ ... ؟ وتخلّف من ذلك أحمالاً من التصانيف الكبار ... ؟ »[4] .

---

(1) الذيل والتكملة ، للمراكشي ، السفر السادس : 509 ، ترجمة محمد بن عبيد الله ، وكناه أيضاً أبا الحسن ، ولعلّه ابنه ووفاة الابن سنة 691هـ .

(2) انظر صلة الصّلة ، لابن الزّبير : 193 . والذيل والتكملة ، السفر الخامس : القسم الثاني : 630 .

(3) انظر الذّيل والتكملة للمراكشي السفر السادس : 61 : 63 .

(4) انظر المرجع السابق ، السفر الأول ، القسم الأول : 324 ، 326 .

11 – أبو القاسم ، عبد الرحمن بن محمّد بن رحمون ت سنة 649هـ . درس النحو على أبي الحسن بن خروف ولازمه طويلاً وكان له اهتمام بالكتاب[1] .

12 – أبو الحسن علي بن محمّد بن علي بن محمّد بن عبد الرحمن الرّعيني الإشبيلي 592هـ – 666هـ .

شهر بابن الفخّار ، لأنّ أباه كان يصنع الفخار ، يعرف أسلافه ببني الحاج وهو صاحب البرنامج المشهور ببرنامج شيوخ الرعيني وقد أفدنا منه في هذه الدّراسة ، اشتهر بالكتابة الديوانيّة وعدّ من شعراء دولة الموحدين ذوي الصيّت الذائع[2] .

13 – أبو عبد الله ، محمد بن يحيى بن هشام بن عبد الله بن أحمد الأنصاري الخزرجي ، المشهور بابن البرذعي 575 – 646هـ . اشتهر بمعرفته العربيّة وإحكامه قوانينها . ومن كتبه « الإفصاح بفوائد الإيضاح » و« الاقتراح في تلخيص الإيضاح » و« فصل المقال في تلخيص أبنية الأفعال »[3] .

14 – أبو عيسى وأبو علي ، لب بن عمر بن جرّاح الأنصاري . توفّي سنة 638هـ . تأدّب بابن خروف[4] .

15 – أبو بكر وأبو الفضل ، محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد بن يحي بن سيد الناس ت سنة 659هـ .

---

(1) انظر صلة الصّلة ، لأحمد بن الزبير : 122 ، خلال ترجمة ابن خروف ، وانظر 141 وبغية الوعاة للسيوطي 2 : 86 .

(2) انظر الذيل والتكملة ، للمراكشي ، السفر الخامس ، القسم الأول : 323 .

(3) انظر التكملة ، لابن الأبّار : 2 : 660 .

(4) انظر الذيل والتكملة ، للمراكشي ، السفر الخامس ، القسم الثاني : 578هـ 2 .

روى عن ابن خروف ، وسمع رأيه في بعض المشكلات النّحوّية ولم يقرأ عليه[1] .

16 – أبو عمر محمّد بن أحمد بن محمّد بن أحمد بن أبي هارون التميمي الإشبيلي ولد سنة 575هـ .

وتوفّي بعد سقوط إشبيلية سنة 646هـ على خلاف .

وكان من المقرئين الأجلاّء والأساتذة الأكابر ، مشهوداً له في النّحو والأدب[2] .

17 – الشيخ الفقيه الأصوليّ العارف ، أبو الفتوح بن عمر بن فاخر العبدري ت سنة 636هـ[3] .

18 – أبو محمد عبد الله بن قاسم الحرّار[4] .

19 – أبو العباس ، أحمد بن عبد المؤمن بن موسى بن عيسى بن عبد المؤمن القيسي الشريشي ت سنة 619هـ .

شرح مقامات الحريري ، كما شرح الإيضاح والجمل ، وله تأليف في العروض واختصر أمالي أبي على القالي[5] .

20 – أبو العباس ، أحمد بن أحمد بن إسماعيل ، ابن رأس غنمة المتوفّى في حدود سنة 643هـ .

---

(1) المرجع السابق نفسه : 653 .

(2) انظر الذيل والتكملة للمراكشي السفر السادس : 32 .

(3) انظر برنامج ابن أبي الربيع ، مجلة معهد المخطوطات العربية ، المجلد 1 جـ2 : 256 ، 257 .

(4) لم أظفر بترجمة وافية له على الرغم من تردّد هذا الاسم في الذيل والتكملة والإشادة به ، انظر السفر الخامس القسم الأول : 320 .

(5) انظر المرجع السابق ، السفر الأول ، القسم الأول : 268 ، وبغية الوعاة للسيوطي : 331 .

رحل إلى المشرق وأدّى فريضة الحجّ وأخذ عن مجموعة كبيرة من الشيوخ هنالك ثم قفل إلى الأندلس بفوائد علميّة جليلة ، وبكتب لا عهد لأهل الأندلس بمثلها من قبل ، منها كشّاف الزّمخشري ومعجم الصّحاح للجوهريّ وغير ذلك .

يقول المراكشي : « وكان أبو العبّاس نبيل الخط ، نقيّ الوراقة حسن الطّريقة ، كتب بخطّه الكثير من دواوين العلم ... ؟ باقتراح رؤساء عصره من الأمراء والقضاة واغتنامهم ما يكون بخطه عندهم ، وإجزالهم له المثوبة عليه ، وكذلك كانوا يرغبون في مقابلته الكتب ومعاناة تصحيحها ثقة منهم بإتقانه وجودة ضبطه وكان أبو العباس هذا شديد الشغف بالعلم فطمح دهره في صحبة أهله ، ولازم أبا حفص بن عمر طويلاً ... ؟ يحضر مجالس أهل العلم ، أقرانه ومن هو أصغر منه ، وقد كان يحضر مجلس الأستاذ أبي الحسن الدّبّاج وغيره من طبقته ومن دونه[1] .

21 – أبو عبد الله ، محمّد بن أحمد بن يربوع الجيّاني ، كان حيّاً سنة 607هـ .

صنف كتاباً في الفنون الشعريّة سماه « حديقة الأزهار »[2] .

22 – الأستاذ النّحوي اللّغوي المقرئ أبو جعفر ، أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف الفهري اللّبلي ، من مشاهير أصحاب الشلوبين ، يقول السيوطي بأنه سمع الحديث عن ابن خروف وأبي القاسم بن رحمون ولكن ذكر أن مولده سنه 623هـ ووفاته سنة 691هـ ، وهذا يجعل مسألة الرواية عنه مستحيلة إلا إذا ثبت أنه أجاز إجازة عامة كما حدث من أستاذه أبي مروان بن قزمان ، كما تستحيل روايته عن ابن خروف القرطبّي

---

(1) انظر الذيل والتكملة للمراكشي ، السفر الأول القسم الأول 28 ، 32 .

(2) انظر الذيل والتكملة السفر السادس : 76 ، وبغية الوعاه ، للسيوطي : 49 .

القيسي ، لأنه على أقرب التقديرات ولد قبل وفاته بثلاث سنوات أي في حدود سنة 626هـ – ولعلّ السيوطي أخطأ في النقل وأن النص جاء فيه سماع المترجم من أبي القاسم بن رحمون تلميذ ابن خروف أو ما يقارب هذه العبارة[1] .

23 – الإمام النحْوي أبو القاسم ، محمد بن الموفّق بن جعفر علم الدين الأندلسي المرسي اللّورقي ذكر القفطي في الإنباء خبره فقال : « ... ؟ أخبرني علم الدين أبو القاسم النّحوي اللّورقي ، قال رأيته (ابن خروف) وأخذت عنه واستفدت منه وكان فاضلاً في هذا الشأن وله كلام على كتاب سيبويه جوّده غاية الإجادة وهو من مليح مصنّفات أهل الأندلس في هذا النوع »[2] .

وقد اشتهر بالأندلسي وقام بشرح المفصل شرحاً أثنى عليه القفطي واعترف أنه لم يدان شرح المفصّل لابن يعيش غيره[3] . وسمّاه السيوطي أبا محمد القاسم بن أحمد ... ؟ وأشار إلى أنّ بعضهم أسماه محمداً وكنّاه أبا القاسم وفنّده والصّحيح ما أثبته القفطي لأنّه عاصره وعرفه وشافهه بل كان صديقاً له[4] .

وتابع محقّق الإنباء السيوطي ، وقالوا بوفاته سنة 375هـ وهذا لا يصحّ ، فقد ولد سنة 575هـ وتوفي عام 661هـ بدمشق[5] .

---

(1) انظر بغية الوعاة للسيوطي : 402 ، 403 .

(2) انظر إنباء الرواة في أنباء اللغويين والنحاة ، للقاضي القفطي : 4 : 186 .

(3) انظر المرجع السابق نفسه : 40 .

(4) انظر المرجع السابق نفسه : 397 . يقول القفطي : « وأخبرني صديقنا النحوني اللورقي الأندلسي ... ؟ » وفي موضع آخر : « واجتمعت بالمعلم أبي القاسم بن الموفق النحّوي اللورقي الأندلسي ... ؟ » .

(5) انظر بغية الوعاة للسيوطي 2 : 250 .

٢٤ – محمّـد بن يحيى بن إبراهيم بن محمّد ، أبو عبد الله ، يعرف بالجلاء ولد بغرناطة سنة 479هـ ومات بها سنة 536هـ[1]

25 – أبو بكر ، يحي بن محمد بن أحمد ... ؟ النميري الوادي آشي كان صدراً مبرّزاً من أهل العلم والفضل ، اعتنى بالعربية وأخذ عن أبي علي الرندي وابن خروف وغيرهم . توفّي سنة 648هـ[2] .

26 – الإمام ، أبو عبد الله ، محمّد بن يحي بن محمّد العبدري الفاسي ت سنة 651هـ .

قام بإقراء العربيّة والآداب وغيرها بفاس[3] .

* * *

ثقافته :

قبل الخوض في الحديث عن ثقافته ينبغي أن نأخذ في الحسبان ما يأتي :

أ – حظوته بالتّلمذة على أساتذة أكفاء مشهود لهم بالمستوى العلميّ الرفيع[4] .

ب – جودة النظام التّعليمي في الأندلس – مقارناً بنظيره في المغرب – فقد جرت العادة أن يحفظ النّاشئ القرآن الكريم ، وفنون الكتابة لذاتها وكثيراً ما يتخلّل ذلك روايةُ الأشعار والخطب والرسائل ، والاهتمام بقواعد اللّغة مع مزيد عناية بالخطّ ، فيستوي الطّالب عند إدراكه سنّ الشّبيبة ، وقد شدا بعض الشّيء في العربيّة والشّعر والعلم بهما وأتقن الخطّ واقتدر على

---

(1) المرجع السابق نفسه : 260 : 261 .

(2) انظر بغية الوعاة ، للسيوطي 2 : 340 .

(3) المرجع نفسه : 266 .

(4) انظر أساتذته .

الإنشـــاء أو بتعبـير ابن خـلدون « .. ؟ وتعـلق بـأذيـال العـلم على الجملة ... ؟ »[1] .

ونتج عن هذا النظام التعليمي – بما اتسم به من تفنّن في الأسلوب وكثرة لرواية الأشعار والخطب ، ودراسة لقواعد اللّغة في إطار النصوص منذ نعومة الأظافر – أن تكوّن لديهم الحسّ اللّغويّ أي الملكة التي جعلتهم أعرف باللّسان العربي من إخوانهم المغاربة الذين اقتصر تعليمهم في المرحلة الأولى على استظهار القرآن الكريم والتركيز على طرائق رسمه والاختلاف في قراءاته ، يظلّ الدّارس على ذلك حتى يتقنه أو ينقطع عن الطلب[2] .

جـ – رهبنته للعـلم وسعيـه الحثيث لتحصيله ، وتحمّله صرامة وعنت أستاذه أبي بكر الخدّب ، يعكس تعلقاً بالعلم وشغفاً لا يكاد يوجد له نظير ولم يتزوج ولا تسرّى[3] .

د – تنقـله الدّائب بين مدن الأندلس والمغرب أتاح له الأخذ عن مشـاهير أعلامها ، كما هيّأ له فرصة العطاء للنجباء – ذوي النّهم العلميّ والتعطّش للمعـرفة – من أبنـائها . وأقول ذلك ، لأنه رتّب جُعْـلاً على من يبتغي الدراسة لديه ، لا يتسامح فيه ، وبهذا أبعد عنه أهل الفضول والادّعاء في هذا المجال[4] .

---

(1) انظر مقدمة ابن خلدون طبعة دار الشعب : 505 ، 506 . يؤيد هذا الكلام ما أثبته المراكشي في الذيل والصـلة ، السفر السـادس : 188 ، 189 . في ترجمة الأستـاذ أبي بكر بن صـاف من أنّـه .... ؟ « كان لا يقـرئ مع القـرآن شـيئـاً من النحو والآداب إلا يومـاً أو يومين في الجمعة ... ؟ » .

(2) انظر مقدمة ابن خلدون طبعة دار الشعب : 505 ، وانظر أيضاً بدائع السلك في طبائع الملك ، لابن الأزرق 2 : 834 ، 835 وفيها شرح لمختلف طرائق التعليم ، وهو أوضح عبارة من ابن خلدون ، والكتاب من أغراضه الرئيسة شرح المقدمة .

(3) انظر الذيل والتكملة للمراكشي ، السفر الخامس ، القسم الأول : 321 .

(4) انظر الذيل والتكملة للمراكشي ، السفر الخامس ، القسم الأول : 321 .

هـ – الألقاب العلميّة التي تحلّي أسماء علمائنا القدامى – في الأعم الأغلب – هي بمنزلة شهادات للدكتوراة في عدة ميادين(*) .

و – أنّه صنّف في جميع ما انتحله من علوم مؤلفات مفيدة شرّقت وغرّبت وتنافس الناس على استنساخها حرصاً على الإفادة منها وشهادة بقيمتها .

من هذا نتبين أن ابن خروف كان :

1 – مقرئاً : يقوم على تعليم القرآن الكريم ويجيد فهم مسائل رسمه وقراءاته ، « ... وله مصنفات في القراءة مستجادة »(1) .

2 – مجوّداً : ويعني هذا أنه كان يجيد الخطّ ، أنيق الوراقة يزكي ذلك أنّه انتسخ كثيراً لنفسه ولرؤساء عصره(2) .

3 – نحوياً ماهراً : الصّفة التي غلبت عليه « ... ؟ وكانت العربيّة بضاعته وصناعته »(3) .

4 – عدديّاً فرضيّاً : يقول ابن الزبير « ... ؟ وألف في الفرائض تأليفاً مشكوراً »(4) .

---

(1) انظر المرجع نفسه .

(2) احتفل الأندلسيون والمغاربة بحسن الخط أيما احتفال وحرصوا على التنويه بمن يجيده ، وقد أحصيت ما ورد من إشارات إلى الخطّ في السفر الأول والسفر الخامس من كتاب الذيل والتكملة فكانت مائة إشارة ، على النحو التالي :
أ – 86 موضعاً ، نعت المترجمون فيها بحسن الخط والبراعة وما شاكلها .
ب – 4 مواضع نعت المترجمون فيها بصيغة التفضيل ، كقول أبرع من رأيته خطاً ونحوها .
جـ – 10 مواضع نعت المترجمون فيها برداءة الخط والضعف .
كما تعددت الإشارة إلى الوراقة ، وغالباً ما تتلازم جودة الخط والوراقة .

(3) انظر صلة الصّلة ، لابن الزّبير : 122 ، وانظر أيضاً الهامش 2 .

(4) انظر صلة الصّلة لابن الزبير : 122 .

(*) في هذا التشبيه تجوز ، ذلك أن الألقاب العلميّة هذه لا تطلق على أي كان بالغاً ما بلغ من العلم ، دون بقيـة المقوّمات ، لاقتران العلم بالعمل انظر الحياة العلمية في مدينة بلنسية ، كريم عجيل حسين : 349 .

بل إن الرّعيني قبل ذلك أثبت عنوانه وهو (المقنع)[1] .

٥ – عارفاً بعلم الكلام : « ... ؟ وله ردٌّ على أبي المعالي الجويني[2] .

٦ – عالماً بأصول الفقه[3] .

غير أن أبا الحسن الرّعيني وصمه بالجمود على ما لقّنه أستاذه أبو بكر آبن طاهر وقلّة التّصّرف وقصر الباع في الكتابة والتّسرّع إلى إنكار ما يجهل[4] .

وكان يمكن التسليم بما ادّعى ، بحكم معاصرته إياه وأخذه عنه لولا أن في الترجمة نفسها ما يثير الشّكّ في قيمة هذا النقد ، وحسن أن نثبت هنا كلامه « ... ؟ بينه وبين شيخنا النّحويّ أبي علي الرّنديّ – رحمهما الله – مناقضات في مسائل من العربية أنشقه أبو عليّ فيها الخردل ، فما قام معه ولا قعد[5] » .

وأخذاً في الحسبان تشيع الرّعينيّ لأبي عليّ الرّندي ذاك الذي أكثر من الأخذ عن السهّيلي وتفقّه به واختصّ بصحبته ينبغي أن لا تؤخذ من المسلّمات[6] .

وجاء في ترجمة الرّندي بصلة الصّلة : « وردّ على ابن خروف منتصراً لشيخه أبي زيد السّهيلي في مسألة نحويّة ردّ فيها ابن خروف على السّهيلي ... »[7] .

وظهر أخيراً بالبحث أنه لم يكن أبداً جامداً على ما تلقّى عن أستاذه ولم يأخذ آراءه على أنّها مقدّسة مع أنّه لو فعل لما كان أهلاً لكثير لوم ؛ ذلك أنّ

---

(1) انظر برنامج شيوخ الرعيني : 81 .

(2) المرجع ذاته ، وانظر « البلغة في تاريخ أئمة اللغة » ورقة 14 ، 45 ، 97 .

(3) المرجع ذاته .

(4) برنامج شيوخ الرعيني : 81 .

(5) المرجع نفسه والصفحة ذاتها .

(6) انظر برنامج شيوخ الرعيني : 86 .

(7) انظر صلة الصلة ، لأحمد بن الزبير : 68 ، والذيل والتكملة السفر الرابع 209 .

أستاذه « كان رئيس النحويين بالمغرب في زمانه بلا مدافعة وأفهمهم أغراض سيبويه وأحسنهم قياماً على كتابه وأنبلهم إشارة إلى ما تضمنه من الفوائد ... »[1] .

أما قصر الباع في الكتابة ، فليس بصحيح على إطلاق ، وقد تردّدت كثيراً قبل الإقدام على نفي هذه التّهمة حتى اطّلعت على بعض ما جرى بين ابن خروف والسّهيلي من مناقضات فألفيت أسلوبيهما متماثلين بدرجة كبيرة وإذا قلت إنه بالإمكان وضع اسم كلّ منهما موضع الآخر ويستحيل على من خبر أسلوبيهما أن يفطن لذلك ما لم يكن له اطّلاع سابق على ما كتباه ، فلست أبعد[2] على أنّه يلاحظ تقارب المنحى بين الإمام السهيلي وابن مضاء تجاه النحو أو العربيّة – كما كان يسمّى – ممّا عدّ نزعة ظاهرية في الدّراسات النحوية ، لعلّه كان السبب في احتدام الخلاف بينهما وبين ابن خروف[3] .

هذا نموذج من كتابة السّهيلي وابن خروف ممّا أورده السّيوطي في الأشباه والنظائر[4] ، نقلاً من تذكرة الشيخ تاج الدّين بن مكتوم[5] والمقدّمة لعلها للشيخ ابن مكتوم نفسه :

---

(1) انظر الذيل والتكملة ، السفر الخامس ، القسم الثاني 648 : 651 .

(2) انظر الأشباه والنظائر ، للسيوطي 3 : 130 – 135 .

(3) انظر « البلغة في تاريخ أئمة اللغة » للفيروز أبادي ، ورقة 46 وقد جاء في ترجمة ابن مضاء القرطبي : « ذو فنون شتّى وله كتاب المشرق في العربية مفيد جداً ، وتنزيه القرآن عمّا لا يليق بالبيان » فناقضه ابن خروف وردّه عليه . وله (أي ابن مضاء) آراء في العربية وشذوذ عن مألوف أهلها . ظاهري في النحو . توفي سنة اثنتين وتسعين وخمسمائة بإشبيلية .

(4) الأشباه والنظائر ، للسيوطي ، 3 : 130 – 135 .

(5) هو أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم ... ؟ القيسي ، تاج الدين بن أبو محمد 682 – 749هـ .

من مصنفاته « الجمع بين العباب والمحكم » في اللغة ، وشرح الهداية في الفقه ، والجمع المتناهي في أخبار النحويين – واللغويين والتذكرة ، سماها « قيد الأوابد » انظر درّة الحجال ، لابن القاضي 1 : 82 – 83 .

« ذكر بعض الناس محجورين في عقد تضمن ذكوراً وإناثاً فاحتاج في خلال العقد إلى ذكره أنثى منهم ، فقال إحدى المحجورين ، فمنع ذلك السّهيلي وقال : قول الشاعر * إحدى بني الحارث * هو كقول النابغة : * إحدى بلي * وقول الآخر * إحدى ذوي يمن * وليس في شيء منها شاهد لمن زعم أنه يجوز إحدى المسلمين ، وأنت تعني مسلماً ومسلمة أو إحدى المسلمين ، وأنت تعني مسلمة ومسلمين ، لأن الجمع الذي على حدّ التثنية ، هو بمنزلتها ، ولو جاز هنا لجاز أن تقول في حمار وأتان : هذه إحدى الحمارين وما تقدّم من أبيات إنما هو على حذف المضاف كما قال الله تعالى ﴿ فله عشر أمثالها ﴾ فأنّث لأنّه أراد عشر حسنات ولو قال أيضاً هي إحدى قريش أو أحد بلي لم يمتنع ، وأمّا الذي لابدّ فيه من لفظ أحد فما تقدّم من قوله أحد المسلمين ، وأنت تعني مسلماً ومسلمة وقولك أحد المسلمين ، وأنت تعني كذلك ، وشاهد ذلك قوله عليه السلام للمتلاعنين « أحدكما كاذب فهل من تائب ؟ » ولو كانوا ثلاثة لقيل أحدهم امرأة ، لأن لفظ التّذكير قد شملهم , فحكم الجزء إذن حكم الكلّ ولا سيّما إذا كان الجزء لا يتكلّم به إلاّ مضافاً ، والأصل في هذا النّفي العامّ ، تقول ما في الدار أحد , فيقع على المذكّر والأنثى ، وإنّما قالت العرب : أحد الثلاثة ؛ لأنك أردت معنى النفي كأن المعنى لا أعيّن أحداً منهم دون الآخر .

ويدلّ أيضاً على ذلك أنَّ تغليب المذكّر على المؤنّث وتغليب من يعقل على ما لا يعقل باب واحد ، وتغليب المذكّر أقوى في القياس لأنّ لفظ المذكّر أصل ثم يدخل عليه التّأنيث وليس كذلك لفظ من يعقل وقد تعدّى تغليب من يعقل الجملة إلى جزئها ، قال الله تعالى ﴿ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ﴾ كما كان جزءاً من الكلمة التي غلبت فيها من يعقل في قوله تعالى: « فمنهم » وإذا جاز هذا هنا فأحرى أن يجوز في « إحدى » أربعة أوجه :

أحدها : أن يقع على المذكّر والأنثى ، لكونه في معنى النّفي كما تقدّم في قولك أحد الثلاثة .

والآخر : أن تغليب المذكّر أقوى من تغليب من يعقل ، لأن المذكّر والمؤنّث جنس واحد بل نوع واحد تميّز أحدهما بصفة عرضيّة ألا ترى أنّه لا يسبق إلى الوهم تحليل الخنزيرة الأنثى لأجل ذكره في القرآن مذكّراً ، وما لا يعقل مخالف لجنس من يعقل .

والثّالث : أنَّ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد .

والرّابع : أن أحداً مع أنّه مضاف لا يستعمل منفصلاً ، لا يقال هذه المرأة إحدى ولا رجل أحد .

قال ابن خروف : إحدى المحجورين صحيح يعضّده السّماع والقياس قال الله تعال : ﴿ قالت أخراهم لأولاهم ﴾ فجمع بين تذكير وتأنيث في مضاف ومضاف إليه وهو بعضه ، وإحدى المحجورين أحرى ، لأن تأنيث الآية غير حقيقي . ويشبهه قوله سبحانه ﴿هي حسبهم﴾ وقوله : « ما هذه الصوت » وقوله « وهي فرع أجمع » فذكّر بعض الجملة وأنّث بعضاً وهما شيء واحد ، ومن ذلك قولهم أربعة بنين وثلاثة رجال ، فأنّثوا المضاف والمضاف إليه مذكّر ، وقالوا في أربعة رجال وامرأة خمسة , فإذا أشاروا إلى المرأة قالوا خامسة خمسة .

ومما يدل عليه أنّا وجدنا العرب راعت المعنى المؤنّث ولم تراع اللّفظ المذكّر في الكثير من كلامها قال * تقول هزيز الريح مرت بأثاب * وقوله * تواضعت سور المدينة * ومثله كثير ، فهذا ونحوه روعي فيه المعنى فهو أشدّ ممّا نحن بصدده ، وإحدى بلي وأمثاله لا يحتاج فيه إلى حذف مضاف كما زعم السّهيلي ، لكن لمّا كانت قبائل تجمع الذكور والإناث جاز ذ لك فيها ، وإجازته هي أحد قريش وهي أَحد بلي عطف ، ولو قيل أحد المحجورين على قوله سبحانه « لستن كأحد

من النساء » لم يجز لأنّه في الآية الكريمة بعد النفي والمراد نفي العموم ، ثم بيّن بقوله من النساء ،وأمّا استشهاده بقوله في المتلاعنين أحدهما كاذب فغفلة ؛ لأنّ المقصد هنا أحدهما لا بعينه ، ولو عنى المؤنثة لأنّث فهو كقوله تعالى : ﴿إمّا يبلغنّ عندك الكبر أحدهما أو كلاهما﴾ ومنع من إفراد أحد وإحدى وقال سبحانه : ﴿ قل هو الله أحد ﴾ وقالوا أحد وعشرون وإحدى وعشرون وقوله (لا يسبق إلى وهم أحد تحليل الخنزيرة الأنثى) . وقد ذهب إلى ذلك طوائف من أهل الفساد ولم يدل عندنا على تحريمها إلا فحوى الخطاب وكون الألف واللام للجنس)[1] .

وقلت على إطلاق ولم أقل على الإطلاق ، لأنّه ربما عنى الكتابة في دواوين الأمراء والحكّام ، فهو – على حدّ علمي – لم يعانها ، في حين أنّ الرّعينيّ زاول ذلك النّوع من الكتابة ونال بسببها وجاهة ومالاً واشتهر بها حتى عدّ من رجالاتها المرموقين ، وقال عنه تلميذه ابن عبد الملك المراكشي في ترجمة أبي القاسم البلوى : (فقد كان الجار الجنب لشيخنا أبي الحسن الرّعيني رحمه الله – لا يفصل بين داريهما أحد من خلق الله ، وشيخنا أوفر أهل الحضرة مالاً وأعظمهم جاهاً ، وهو بلديّه وقد انتفع به كثيراً في طريقته التي بها رأس وبالاستعمال فيها شهر وهي الكتابة عن السّلطان ... ؟)[2] .

أما التّهمة الثالثة فليس لديّ ما يثبتها أو يدحضها على وجه اليقين وأغلب ظنّي أنها وردته من جهة ردوده الكثيرة على النّاس ولا سيّما تلك التي ناقض فيها أبا المعالي الجوينيّ وأبا عبد الله بن الكتّاني[3] .

---

(1) انظر الأشباه والنظائر للسيوطي 3 : 130 ، 133 .
(2) انظر الذّيل والتكملة السفر الأوّل ، القسم الثاني : وانظر أيضاً صلة الصّلة : 141 .
(3) انظر صلة الصّلة : لابن الزبّير 122 .

آراء العلماء فيه

نعته الإمام الذّهبي بالتدقيق والمهارة والمشاركة في علم الكلام والأصول وأنه من كبار نحاة الأندلس[1] .

أما تلميذه النحويّ أبو القاسم ، محمد بن أحمد اللورقي ، فقد عزا إليه الفضل ووصف مصنّفه مدار هذا البحث بأنه (من مليح مصنفات أهل الأندلس)[2] .

وقد فاخر به ابن سعيد المغاربة فقال في تذييله في رسالة ابن حزم في فضائل الأندلس : (وأمّا النحو فلأهل الأندلس من الشروح على الجمل ما يطول ذكره ، فمنها شرح ابن خروف ... ؟ ولأبي الحسن ابن خروف شرح مشهور على كتاب سيبويه[3] .

وأثنى عليه ابن الزبير في صلته قائلاً بأنه حسن التعليم والمعرفة وأنه من علية نحاة وقته[4] .

وفاته :

ليس هناك كبير اختلاف على تاريخ موته ، إذ ينحصر في العشر الوسط من جمادى الآخرة أو صفر من عام 609هـ ، والرّاجح أن ذلك كان في جمادى

---

(1) تاريخ الإسلام للذهبي ، مجلّد 29 ، حوادث 604 – 614هـ لوحة 117ب ، مخطوط بدار الكتب بالقاهرة .

(2) إنباه الرواة ، للقفطي 4 : 186 .

(3) انظر « نفح الطيب » ، للمقري ، تحقيق د . إحسان عباس 3 : 184 . و« فضائل الأندلس وأهلها » نشر وتقديم د . صلاح الدين المنجد ، دار الكتاب الجديد ط1 (بيروت : 1387 – 1968م) حيث فاخر ابن سعيد – في تذييله على رسالة ابن حزم في فضائل الأندلس – بشرح ابن خروف لكتاب الجمل والكتاب .

(4) انظر صلة الصلة : 122 .

الآخرة ، لأنه الوارد في برنامج تلميذه أبي الحسن الرعيني[1] .

ومن المسلّم به أنّه أصيب قبيل موته باختلاط في عقله أدىّ بقاضي أشبيلية على أيّامه أن يحجر عليه ماله . ولكن متى كان ذلك ؟ قضية ولا أبا حسن لها !.

أمامنا عدد من الصّوى ، أهمّها : تقديمه كتابه إلى صاحب مرّاكش ، محمّد . النّاصر الذي تولّى أزمّة الأمور سنة 595 - 610هـ فانحصر الوقت بين هاتين السنتين ، وإذا علمنا أنّ النّاصر باشر حرباً ضروساً ضد بني غانية وغيرهم ممن خرج على الموحّدين ، فإنه يبدو معقولاً أن يتأخر موعد اللقاء قليلاً .

ثم إن أبا الحسن الرّعيني 592 - 666هـ ، التقاه وظفر بإجازته إياه جميع مرويّاته ، فإذا قدرنا عمر الرّعيني حين اجتماعه بابن خروف بخمسة عشر عاماً يكون تاريخ التلاقي سنة 607هـ .

وكان يمكن أن تسهم معرفة القاضي الذي حجر على ابن خروف في تحديد التاريخ ، غير أنه لم يتعيّن على وجه الدّقة اسمه ، وقد رجّح المراكشي أنّه أحد اثنين : أبو محمد ابن حوط الله المتوفى 612هـ ، أو أبو حفص ، عمر بن عبد الله بن محمد .. ؟ المعروف بابن عمر المتوفى سنة 604هـ . وأستبعد أن يكون القاضي أبا محمد عبد الحق[2] .

وجليّ أنّه لا يمكن أن يكون القاضي أبو حفص ، ابن عمر ، هو الذي حجر علي ابن خروف لوفاته المبكرة نسبياً ، وبقي احتمال أن يكون أبا محمد ، ابن حوط الله ، بيد أن المراكشي نفسه يورد خبر تولّي القاضي أبي محمد عبد الحق بن عبد الله بن عبد الحق قضاء إشبيلية حين صرف القاضي أبو عبد الله ، محمد

(1) انظر «برنامج شيوخ الرعيني»، لأبي الحسن الرعيني ، تحقيق الدكتور إبراهيم شبوح 81-82 .
(2) انظر « الذيل والتكملة » ، للمراكشي ، السفر الخامس ، القسم الأول : 322 .

آبن أبي عمر الباجي سنة 605هـ[1] ، ولم ألف للقاضي أبي محمد ، عبد الحق هذا ترجمة في الذيل والتكملة ، كما لم أظفر لـه بترجمة فيما تسنّى لي الاطلاع عليه من كتب التراجم ، ويغلب على الظّن أن المرّاكشي استبعده واهماً أنه أبو محمد عبد الحقّ بن غالب بن عطيّة المتوفى سنة 542 هـ على خلاف .

وبناء على ذلك ، يترجّح لديّ أنّ اختلال ابن خروف ما بين سنتي 607 ـ 609هـ وعجيب ألاّ يعرض لذلك الرّعيني في برنامجه ولعلّه خشي الطّعن في حصوله على الإجازة منه أو في قيمة تلك الإجازة .

---

(1) انظر « الذّيل والتّكملة » ، للمراكشي ، السّفر الخامس ، القسم الثّاني : 687 .

الفصل الثاني

آثاره

أ ـ شرح الجمل .

ـ تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب .

ـ وصف المخطوط .

ـ منهج ابن خروف في شرح الكتاب .

ـ شواهده .

ـ أمثلة من شواهد الحديث .

ـ أمثلة من شواهد الشعر .

**** الخريطة ****

الفصل الثاني

آثاره

ألفّ عدداً من الكتب ذكر أهمّها الرّعيني وهي :

1 – شرح الكتاب ، أسماه تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب .

2 – شرح الجمل .

3 – مفردات السبع .

4 – المقنع في الفرائض .

5 – مجموعة كبيرة في الرّدّ على النّاس ، أهمّها ردّه على ابن مضاء القرطبيّ .

وذكر ابن عبد الملك المرّاكشي أن له مؤلفات في القراءة مستجادة . أكتفي بالكلام على شرحه للجمل ، وشرح الكتاب .

أ – شرح الجمل :

ألفّه قبل شرح الكتاب ، إذ أحال عليه فقال في باب الوقف في أواخر الكلم المتحركة في الوصل[1] ، قال : قد ذكرت في شرح الجمل في الوقف نحو أربعين وجهاً عامّتها في كتاب سيبويه . توجد نسخة عتيقة فريدة بها خرم في آخرها ، وعبثت بها الأرضة في عديد من المواضع في مجلّد واحد ، تحتوي صفحتها على ستة وعشرين سطراً ، بخطّ واضح وإن لم يتّسم بالجمال . كانت محبّسة على خزانة جامع الشرفاء بمرّاكش ، وهي الآن بمكتبة علي ابن يوسف بالمدينة نفسها ، تحمل الرقم (214) .

---

(1) انظر تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب : ص247 ، ص5 ، 6 .

رسم في مقدمة الكتاب المنهج[1] الذي سلكه في شرحه وحدد بدقة ما توخّاه فيه من أهداف . يتلخص في الآتي :

1 – بسط مقدّمات تحصر أصول العربية بإيجاز .

2 – التركيز على أهم الجوانب في كلام الزّجّاجي .

3 – شرح شواهده وتبيان مواضع الشواهد .

4 – التعرّض لأوهام بعض شراح الجمل .

5 – الاعتذار عمّا في منهج الزجاجي من خلل ، بأنّه رأى الزّجّاجي إنّما وضعه للمبتدئين وأسند توضيحه إلى المعلّمين وقصد إلى الإيجاز .

وصرّح بأنّ غرضه من تأليفه أن يفيد منه المبتدئ الطّلعة ويجد المتقدّم فيه أيضاً ما ينشده ، ولعل في ذهنه ما أطلقه أستاذه ابن رشد الأصغر على كتابه المشهور في الفقه « بداية المجتهد ونهاية المقتصد » .

وهذا نص المقدّمة

« بسم الله الرحمن الرحيم » وبه نستعين : قال علي بن محمّد الحضرميّ عفا الله عنه وغفر له بمنّه وكرمه : الحمد لله ربّ العالمين وصلواته على محمد خاتم النبيين وعلى أهله الطّاهرين الطّيبين .

قصدت في هذا الكتاب بيان مقدّمات تحصر كثيراً من أصول العربيّة

---

(1) أعني بالمنهج هنا الخطة التي سار عليها في علاجه الموضوع على أساس من المنطق والاستقراء أو هما معاً ، وهو أيضاً النسق الذي اتبعه في ترتيب جزئيات المشكلة .
انظر « المنطق الحديث ومناهج البحث » للدكتور محمود قاسم : 47 – 48 .
ومناهج البحث العلمي ، د . عبد الرحمن بدوي : 3 – 4 . و« أصول البحث العلمي ومناهجه » ، للدكتور أحمد بدر ، ط3 (الكويت : رمضان 1393 – أكتوبر 1973م) 26 .
و« في التطور اللغوي » ، للدكتور عبد الصبور شاهين ، مطبعة دار العلوم (القاهرة) 149

على سبيل الإيجاز ، وبيان الأهم من كلام أبي القاسم الزجّاجي – رحمه الله – في الجمل ونبّهت على شواهده بما فيه الكفاية ، وبعض أوهام شارحيه لينتفع به المبتدئ الرّاغب ، ويقف عند غوامضه المنتهي الثاقب ، وتركت تتبع ما ذكر من عقد غير مخلّص ونظام غير ملخّص ، إذ وضعه للمبتدئين واتكل في بيانه على المعلّمين وقصد الإيجاز على مذاهب العرب في الاتساع والمجاز والاشتغال بذلك تضييع للزمان في غير شأن .

والله أهل التوفيق وهو بالفضل حقيق .

أتبع هذه المقدمة بالتعريفات للآتي :

الكلام ، الاسم ، الفعل ، الحرف ، الفاعل ، المفعول، باب الإعراب، باب معرفة علامات الإعراب ، النصب ، الخفض ، علامة الجر ، الجزم ، باب الأفعال ، الجازم ، باب التثنية والجمع ، الجمع باب الفاعل والمفعول ، نوع منه آخر ، باب النعت ، والمعرفة خمسة أنواع ، الأعلام نوعان ... الخ .

وتتفاوت أبوابه طولاً وقصراً بحسب ما تحتوي عليه من مسائل يراها جديرة بالشرح والتوضيح أو أنها واضحة . وهذا أنموذج لأحد أقصر أبوابه :

باب ما يحمل من العدد على اللفظ لا على المعنى أكثر هذا الباب في أسماء جموع ما لا يعقل وفيما بينه وبين واحده التاء ، نحو الخيل والإبل والبقر والغنم والشاء والبطّ ، لأنّها كلّها مؤنّثة . وليس ذلك في جموع التكسير ، لأنّها محمولة على المعنى ، ولا يراعى فيها اللفظ كما روعي في هذا الباب مذكّراً كان أو مؤنّثاً والباب متسع ، وكذلك إذا تقدّم مؤنّث ، نحو : له من البطّ ثلاث ذكور ، وحمل على التأنيث فإذا جاوزت الصّفة الموصوف وبعد الثّاني ، ولم يتصل بالعدد وتبيّن التذكير ، لم يجز التأنيث ، نحو له ثلاثة ذكور من البط وخمسة ذكور من الإبل ولا سبيل إلى حذف التاء .

ب – تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب

يقول الرّعيني : (وله تواليف ، منها كتابه الكبير الذي سماه « تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب » أودعه طرر ابن طاهر وبسطها وأضاف إليها شرح الأبيات ... ؟)[1] .

توجد قطعة من مخطوط مخروم من أوّله وآخره ، كتب في آخر صفحة منه على الهامش بخط مغاير لما كتبت به « تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب » للشيخ العالم العلاّمة ابن خروف ، وهي مصوّرة عن نسخة محفوظة بالمكتبة التيمورية تحت رقم (530) . في نحو اثنتين وخمسين ومائة ورقة ، مسطرتها 20 × 30 سم ، كتبت بخطّ أندلسي جميل ، يعود إلى منتصف القرن السابع الهجريّ تقديراً . على هوامشها ما يدلّ على أنّها قوبلت على أصل المؤلف نفسه ، وهناك الكثير من الاستدراكات ممهورة بكلمة « أصل » وبعض الأخطاء الطفيفة التي وقع فيها الناسخ ، كما أن بها أيضاً تنبيهاً إلى بعض ما وقع فيه المؤلّف نفسه من أوهام وقد كانت في الأصل مجلداً واحداً ضخماً يحوي الشرح كاملاً ، كما سيتبين من الوصف التفصيلي .

وقد عثرت أثناء تجوالنا في ربوع المغرب على الجزء الرابع من هذا الشرح كاملاً ، يبدأ من « باب الإضافة وهو باب النسبة »[2] وينتهي بالإدغام ألقيت عليه نظرة عجلى أيقنت منها أنها تنتمي إلى أصل القطعة التي أمتلك صورة منها ، وتمتاز بأن العنوان موجود بالصفحة الأولى منها بخط الناسخ نفسه ، فرغ من نسخها سنة 642هـ وخطها أندلسي جميل إلا يكن خط النسخة الأخرى نفسه فهو قريب منه .

---

(1) انظر « برنامج شيوخ الرعيني » ، لأبي الحسن الرعيني ، تحقيق الدكتور إبراهيم شبوح 81 – 82 .

(2) يقابل الصفحة 115 ، من القطعة التيمورية التي تنتمي إلى النسخة غير المجزأة .

وعلى هذا فإن ما باليد تشتمل على قسم من الجزء الثالث وغالبية الجزء الرابع من الكتاب بحسب النسخة المجزأة .

وقد ذكر ابن عبد الملك المراكشي : أنّ النّاصر من بني عبد المؤمن قدّم إليه ابن خروف نسخة من شرح كتاب سيبويه في أربع مجلّدات بخطّه ، وذكر رؤيته – المراكشي – إياها بنفسه وأخرى بالخطّ ذاته كما أورد ما أخبره أحد الرحّالة من أنّه رأى نسخة من الكتاب في مجلد واحد بخطّ المؤلف ، وذلك بمدرسة القاضي الفاضل بالقاهرة[1] .

وظللت فترة أرجح أن تكون النسخة التي بين يديّ هي ذاتها التي نعت ، ولم يزل الاحتمال قائماً في أنها تلك التي كانت بمدرسة القاضي المذكور ، لعلّ الرحالة توهّم فظنها بخط المؤلف لاسيما أن خطها جميل – كما ذكرنا – ويعود إلى قريب من فترة المؤلف .

وهناك نص ورد بالمخطوطة يجعلنا نجزم بصحّة عزوها إلى ابن خروف وهو : (وقد قرأت عليه « ابن ملكون » الأبنية للزبيدي بعد قراءتي سيبويه على الأستاذ أبي بكر ، فما سألته قطُّ في غامض يفتحه ، ولم يزد على ما ذكر الزبيدي ولا شرح حرفاً جهله الزبيدي ، وللأستاذ أبي بكر في كتاب الأبنية عجائب من تبيين مشكلها ، وتحقيق المستدرك منها ، وشرح الألفاظ المجهولة فيها ، وتعليل ما لم يصحّ استدراكه والتنبيه عليه ، وغير ذلك مما انفرد به رحمه الله ، واجتمع في هذا الكتاب من ذلك العجب العجاب ، وما أظنك يا نحويّ تجده مجموعاً ملخّصاً هذا الجمع والتلخيص في كتاب ، فجميع حسناتي فيه منه رحمه الله ، غير أنّها غير مفهومة في تعاليقه ، أعني ابن طاهر[2] .

---

(1) انظر « الذيل والتكملة » ، للمراكشي ، السفر الخامس القسم الأول 321 .

(2) ص281 س11 .

وصف المخطوط :

يلاحظ أن الأصل الذي اعتمده الناسخ بغير خط المؤلف ، ولكن تأتّت له المقابلة بنسخ أخرى منها واحدة بخط المؤلف ، يقول : « ثبت في أصل المؤلف بخطّه ... ؟ »[1] .

و« المعلّم عليه لم يثبت في الأصـل »[2] و« في أصل المؤلّف كسر الهاء ثم سكن الشين وهو غلط بيّن »[3] و« في الأصل الجمع وهو غلط »[4] .

كما اتسـم الناسخ بالدّقّة العلميّة والأمانة ، ذلك أنّه كثيراً ما أثبت كلمة « كذا » فوق ما وجده في النسخة المعتمدة وتيقن خطأه[5] .

وكان يكتفي أحياناً – لما اتصف به من روعة في الوراقة – بإثبات جزء من الكلمة وذلك حتى لا يثقل الحواشي بالتصويبات ، وهذه أمثلة منها :

ص18	لق	(انطلقت)	ص110 نه	(لأنه)
ص50	أوخا	(وخارجها)	ص129 هُ	(عنهم)
ص64	فين	(طرف)	ص134 له	(جعلوه)
ص84	نهر	(ثلاثة آربعه)	ص148 ثه	(ثلاث أفراس)

وقد اتّبع النّـاسخ نظـام التّعقيبة ، لكنّه لم يلتزمه ، فقد خلت الكثير من الصّفحات منها ، فما وجد بخطّه منها لا يزيد عن خمْسَ عشرة تعقيبة ، على حين كانت ثلاث وأربعون بخطّ صـالح الفلاّني(*) أحد من تملّك هذه النّسخة ، ولم

---

(1) ص204 .

(2) ص180 .

(3) ص237 .

(4) ص245 .

(5) انظر الصفحات : ص118 ، ص120 ، ص237 ، ص248 ، ص279 ، ص288 .

(*) هو صالح بن محمد بن نوح بن عبد الله العمري المعروف بالفلاني . عالم بالحديث مجتهد من فقهاء =

أعرف ستّاً منها . ولعلّ النّاسخ إمعاناً في الأمانة العلميّة لم يثبت من التّعقيبات إلاّ ما صادف نهاية الصفحة فعلاً ، بمعنى أنّ الصّفحات في المخطوطة الأصل أصغر أو أكبر من هذه التّي وصفنا .

أضف إلى ذلك أنّه كثيراً ما ضبط الكلمات – التي يراها موضع إشكال ما – بالشّكل ، وقد رمز للتّضعيف بالشّكل الآتي «٧» ، إذا كان الحرف منصوباً أو مضموماً ، ويضع الضّمّة فوقه ويضع الإعجام فوق الحركات هكذا : « صحيحة » ، ويكتفي أحياناً في الحرف المفتوح المضعّف بالشدّة فقط ، وإذا كان الحرف المضعّف في الكلمة لاماً مفتوحة فإنه يلصق الشدة هكذا « تعلّم » .

وحين تكون الهمزة المضمومة المشدّدة على واو قد لا يثبت الضّمّة هكذا : « لتفؤّده » ، ويضع تحت الحرف المضاعف المكسور الرمز الآتي «٨» .

وقد بلغ عدد الصفحات التّي بها تصويبات أو ملاحظات ثمانٍ وثمانين ومائة صفحة ، ضمّت واحدة وأربعين وثلاثمائة ملاحظة ، موزّعة على النّحو التّالي :

أ – 67 موضعاً ، اكتفي بتصويب الخطأ أو كتابة السّقط خلواً من أيّ إشارة أو رمز .

ب – 262 موضع ، أتبع فيها الملاحظة أو التصويب بالرمز « ص » ، ولعلها مختصرة من صحّ .

جـ – 16 موضعاً ، أثبت الرمز « ص » بالإضافة إلى كلمة « أصل » . وكان توزيع الملاحظات مكانيّاً على النّحو التّالي :

أ – الهامش الأيمن من الصّفحة اختصّ بستّة عشر ومائتي موضع .

= المالكيّة . نسبته إلى قبيلة فلان من السّودان . ولد بالسودان وبها نشأ ثم ارتحل إلى مراكش وتونس ومصر والحجاز وأخذ عن علمائها وتوفّي بالحجاز ، وله عدد من الكتب بعضها مطبوع . ولد سنة 1166هـ وتوفي سنة 1218هـ . انظر الأعلام للزركلي 3 : 281 ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحّالة 5 : 12 ، وقد تملك النسخة المشار إليها .

ب ـ الهامش الأيسر ، كان به سبعة وثمانون موضعاً .
جـ ـ أعلى الصّفحات وأسفلها ثمانية وثلاثون موضعاً .

وكانت معالجته لما وقع فيه من أخطاء أو ما وجد من اختلاف النّسخ بالكيفيّة الآتية :

1 ـ إذا وقع الخطأ بالسّطر الأوّل

أ ـ كتابة السّهو فوق السطر مباشرة[1] .
ب ـ كتابة السّهو فوق السّطر موصولاً بموقعه المفترض بأربع نقط[2] .
جـ ـ وصل العبارة المسهوّ عنها بمكانها بأوّل حرف منها وكتابتها بصورة متعامدة مع السّطر[3] .
د ـ الإيماء إلى ورود العبارة بصورة مختلفة في نسخة أخرى مرموز لها بالرمز « خ » ، ولعلّها تعني نسخة المؤلف .

2 ـ أما إذا كان الخطأ واقعاً وسط الصفحة فإنه يتّبع الأساليب الآتية :

أ ـ وضع إشارة إلى مكان السّهو أو التّعقيب باتّجاه الهامش الأيمن غالباً حيث يكتب البديل[4] .
ب ـ إذا كان في السطر خطّان ، فإنّه يصوّب الأوّل منهما في الهامش الأيمن غالباً والآخر في الجانب الأيسر ، وقد يعكس[5] .
جـ ـ وضع إشارة تشبه حرف الواو على الكلمة الخطأ ـ لعلّها مختصرة من كلمة

---

(1) انظر ص83 ، ص221 ، ص237 ، ص279 .
(2) انظر ص147 ، ص233 ، ص270 .
(3) انظر ص225 .
(4) انظر ص6 ، ص14 ، ص16 ، على سبيل المثال .
(5) انظر ص18 س6 ، ص240 س2 ، ص247 س6 ، ص129 س21 ، ص128 س24 .

« وهم » – ويضع بإزائها الصّواب في الهامش الأيمن أو الأيسر بحسب الظّروف[1] .

د – وضع الإشـــارة ذاتها في بداية ونهاية العبارة المكرّرة أو المشكوك فيها فقط[2] .

هـ – كتابة الصّواب قدّام الكلمة في مستوى السّطر أو فوقه بدون أيّة إشارة[3] .

3 – وفي حالة وقوع الخطأ في السّطر الأخير فإنّه يتبع أسلوباً من الآتي :

أ – الإشارة إلى الكلمة الخطأ أو موضع السهو وكتابة الصّواب تحته مباشرة[4] .

ب – كتابة الكلمة الّتي سقطت سهواً موصولة بمكانها المفترض بأربع نقط[5] .

جـ – الإشارة إلى موضع السّهو وإثبات الصّواب في الهامش ووضع رمز « خ » فوقه ، ويمكن أن يكون – كما سبق التّنويه – رمزاً لنسخةٍ أخرى من الشّرح[6] .

« منهج ابن خروف في شرح الكتاب »

يمكن أن نقول – مع شيء من التّجاوز – إنّ منهج ابن خروف في شرحه الكتاب هو منهجه في شرح الجمل ، ذلك المنهج القائم على المنطق والاستقراء من جهة ، والنّسق الموضوعيّ الّذي يغلب عليه في ترتيب أجزاء الدّراسة من جهة أخرى .

---

(1) انظر ص15 س6 .

(2) انظر ص121 س23 ، ص124 س23 .

(3) انظر ص143 س3 ، ص186 س11 .

(4) انظر ص12 ، ص85 ، ص120 ، ص131 ، ص139 ، ص200 ، ص214 .

(5) انظر ص58 ، ص59 ، ص230 ، ص240 .

(6) انظر ص24 .

يتجلّى ذلك فيما أثبت من مقدّمات حصرت الكثير من أصول العربية ونحن وإن لم نعثر على الجزء الأوّل من شرح الكتاب – نستطيع الجزم بأنّه فعل هذا ، بدليل قوله في باب ما ينصرف وما لا ينصرف : « ... ؟ ولا بدّ من ذكر مقدّمات هنا يستعان بها على فهم أغراض الأئمّة وصدق قولهم في هذا الباب وغيره من أبواب العربيّة وسقوط الاعتراضات عليهم ، وقد تقدّم في أوّل الكتاب ... ؟ »[1] .

وقال : (وقد تقدّم بيان الفعل ما هو في أوّل الكتاب)[2] وهذه القطعة موضوع الدراسة – زاخرة بمثل هذه المقدّمات كما سنرى ، كما أنّه قام بشرح المواطن الغامضة في كتاب سيبويه على حين اهتمّ في الجمل ببيان الأهمّ من كلام الزّجّاجي .

أما كيف حقّق هدفه ذاك ، وما السّبل المختلفة التي توسّل بها إلى شرح معضلات الكتاب ؟ فسنرى ذلك فيما بعد ، ولا أراني بحاجة إلى تأكيد شدّة اعتنائه بالشّواهد على اختلافها ، يتضّح ذلك فيما سيأتي من نماذج .

وقد ركّز جانباً كبيراً من اهتمامه إلى الأوهام والأخطاء التي وقع فيها عدد من العلماء تعاوروا دراسة الكتاب خلال خمسة قرون تقريباً وعلى رأس أولئك المازني والمبرِّد والفارسيّ وابن السّرّاج والزّبيدي وابن السيّد والأعلم وأستاذه أبو بكر آبن طاهر ، وحظي المبرد والزّبيديّ بأكبر نصيب من تعقّبه وتعنيفه ، لأنّهما كانا أجرأ من ناقض سيبويه ، كما أبان اختلافات نسخ الكتاب ، ونبّه على ما أدمج في الكتاب ممّا ليس من نصّ سيبويه ، وبذل ما في وسعه للاعتذار عنه فيما يراه وقع فيه من هنات منهجيّة ، كتشتّت المسألة الواحدة بين عدد من الأبواب ، أو تناولها في

(1) ص52 س25 .

(2) ص55 س9 .

موضوع بصورة تبدو مناقضة لما تناوله في آخر ، فكان محامياً موفّقاً في أغلب دفعه ، كما سيأتي .

وقد ذكر المقرّي في « أزهار الرياض » طريقتين أو منهجين اتُّبعا في المؤلّفات التي دارت حول المدوّنة في الفقه ، وأسماهما الاصطلاح العراقي والاصطلاح القرويّ ، وأبان أن العراقيّين أفردوا مسائلها وتوسّعوا في استعمال الأدلّة والقياس على طريقة أهل الجدل ثم قال : (وأمّا الاصطلاح القرويّ فهو البحث عن ألفاظ الكتاب وتحقيق ما انطوت عليه بواطن الأبواب ، وتصحيح الرّوايات وبيانُ وجوه الاحتمالات ، والتّنبيه على ما في الكلام من اضطراب الجواب واختلاف المقالات مع ما انضاف إلى ذلك من تتبّع الآثار وترتيب أساليب الأخبار وضبط الحروف على حساب ما وقع في السّماع وافق ذلك عوامل الإعراب أو خالفها)[1] .

ويمكن أن نعمّم هذين المصطلحين في سائر العلوم ، لا سيّما العربيّة ، الوسيلة إلى الفهم والاستنباط والشّرط الأساس لتحصيل كافّة العلوم ، كما هو معروف بداهة ، وعلى هذا وبناء على ما سبق ذكره من إشارات إلى منهجه نقول : إن ابن خروف سلك طريقة القرويين المنوّه عنها .

وفيما يلي الأبواب التي تناولها بالشّرح مقابلة بعنوانات سيبويه وقد اعتمدت طبعة بولاق ، واسْتُعين بطبعة الأستاذ / عبد السلام هارون في بعض المواضع الملتبسة .

ترجمات الأبواب عند ابن خروف	نظائرها لدى سيبويه
1 – باب ما يذهب فيه الجزاء من الأسماء .	= 1 : 440 –

---

(1) أزهار الرياض ، للمقري 3 : 22 .

(–) هذا الرمز يدلّ على أنّ ترجمة الشّرح هي بنفسها ما ورد في كتاب سيبويه وإذا وقع بعدها كلام فمعناه أنّ ابن خروف تصرّف في التّرجمة بالاختصار وقد يشير إلى ذلك بقوله « التّرجمة » عقب ذكره جزءاً منها كما مرّ .

3 – باب إذا ألزمت فيه الأسماء التي يجازي بها حروف الجر لم تغيرها عن الجزاء . = 1 : 442 –

4 – باب الجزاء إذا أدخلت فيه ألف الاستفهام . = 1 : 443 –

5 – باب الجزاء إذا كان القسم في أوّله . = 1 : 444 –

6 – باب ما يرتفع بين الجزمين وينجزم بينهما . = 1 : 445 –

7 – باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل . = 1 : 449 – إذا كان جواباً لأمر أو نهي أو استفهام أو تمنّ أو عرض .

15 – باب الحروف التي لا تتقدّم فيها الأسماء الفعل . = 1 : 456 –

16 – باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل . = 1 : 458 – ولا تغيّر الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها .

17 – باب الحروف التي تنزّل منزلة الأمر والنّهي . = 1 : 452 – لأن فيها معنى الأمر والنهي .

20 – باب الأفعال في القسم . = 1 : 454 –

21 – باب الحروف التي يجوز أن يليها الفعل . = 1 : 459 – باب الحروف التي يجوز أن يليها بعدها الأسماء ويجوز أن يليها بعدها الأفعال .

21 – باب نفي الفعل . = 1 : 460 –

	في النكرة والمعرفة وما لحقته الألف فانصرف في النكرة ولم تصرفه في المعرفة .
63 – باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف .	= 2 : 9 – فمنعه ذلك من الانصراف في النكرة والمعرفة .
63 – باب ما لحقته نون بعد الألف	= 2 : 10 – فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة .
64 – باب مالا ينصرف في المعرفة « الترجمة »	= 2 : 10 – مما ليست نونه بمنزلة الألف التي في نحو بشرى وما أشبهها .
65 – باب هاءات التأنيث	= 2 : 12 –
66 – باب ما ينصرف في المذكّر ألبتّة	= 2 : 13 – مما ليس في آخره حرف تأنيث .
67 – باب فعل	= 2 : 13 –
69 – باب ما كان على مثال مفاعل ومفاعيل	= 2 : 15 –
71 – باب تسمية المذكّر بجمع الاثنين والجميع .	= 2 : 17 – باب تسمية المذكر بلفظ الاثنين والجميع الذي تلحق له الواحد واواً ونوناً .
72 – باب الأسماء الأعجميّة	= 2 : 19 –
73 – باب تسمية المذكّر بالمؤنّث	= 2 : 19 –
74 – باب تسمية المؤنث الترجمة	= 2 : 22 – باب تسمية المؤنث
75 – باب أسماء الأرضين	= 2 : 23 –

76 – باب اسماء القبائل	= 2 : 25 – والأحياء وما يضاف إلى الأم والأب .
79 – باب ما لم يقع إلا اسماً للقبيلة	= 2 : 28 –
80 – باب أسماء السور	= 2 : 30 –
81 – باب تسمية الحروف والكلم	= 2 : 31 – التي تستعمل وليست ظروفاً ولا أسماء غير ظروف ولا أفعالاً .
84 – باب تسميتك الحروف بالظروف	= 2 : 35 – وغيرهما من الأسماء
85 – باب ما جاء معدولاً عن حدّه	= 2 : 36 – من المؤنّث .
90 – باب تغيير الأسماء المبهمة	= 2 : 42 – إذا صارت علامات خاصّة
93 – باب الأسماء المبهمة غير المتمكنة	= 2 : 44 – باب الظروف المبهمة غير المتمكنة .
96 – باب الأحيان	= 2 : 48 – في الانصراف وغير الانصراف
96 – باب الألقاب	= 2 : 49 –
97 – باب الشيئين اللّذين ضمّ أحدهما إلى الآخر .	= 2 : 49 – فجعلا بمنزلة اسم واحد كعيضموز وعنتريس .
98 – باب ما ينصرف ومالا ينصرف من بنات الياء والواو .	= 2 : 56 – التي الياءات والواوات منهنّ لامات .
107 – باب إرادة اللّفظ بالحرف الواحد	= 2 : 61 –

111 – باب الحكاية التي لا تغيّر فيها الأسماء عن حالها في الكلام	= 2 : 64 –
115 – باب الإضافة وهو باب النسبة	= 2 : 69 –
116 – باب الإضافة إلى كل اسم كان على أربعة أحرف	= 2 : 71 – فصاعداً إذا كان آخره ياء ما قبلها حرف مكسور .
117 – باب الإضافة إلى كل شيء من بنات الياء والواو	= 2 : 72 – التي الياءات والواوات لاماتهن إذا كان على ثلاثة أحرف وكان منقوصاً للفتحة التي قبل اللام .
117 – باب الإضافة إلى فعيل وفعيل	= 2 : 73 – من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات لاماتهنّ وما كان في اللفظ بمنزلتهما .
118 – باب الإضافة إلى كلّ اسم كان آخره الياء .	= 2 : 74 باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ياء وكان الحرف الذي قبل الياء ساكناً وما كان آخره واواً وكان الحرف الذي قبل الواو ساكناً .
119 – باب الإضافة إلى كل شيء لامه ياء أو واو	= 2 : 75 – قبلها ألف ساكنة غير مهموزة
120 – باب الإضافة إلى كلّ اسم آخره ألف	= 2 : 77 – مبدلة من حرف من نفس الكلمة على أربعة أحرف .
	= 2 : 77 – باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ألفاً زائدة لاتنوّن وكان على أربعة أحرف
	= 2 : 78 – باب الإضافة إلى كل اسم

	كان آخره ألفاً وكان على خمسة أحرف .
	= 2 : 79 – باب الإضافة إلى كل اسم ممدود لا يدخله التنوين كثير العدد كان أو قليله .
121 – باب الإضافة إلى بنات الحرفين	= 2 : 79 –
122 – باب مالا يجوز فيه من بنات الحرفين إلا الرد .	= 2 : 80 –
123 – باب الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين .	= 2 : 81 –
125 – باب الإضافة إلى ما ذهبت فاؤه من بنات الحرفين	= 2 : 85 –
126 – باب الإضافة إلى كل اسم ولي آخره ياءان	= 2 : 85 – مدغمة إحداهما في الأخرى
126 – باب ما لحقته الزيادتان للجمع	= 2 : 86 باب ما لحقته الزائدتان للجمع والتثنية .
127 – باب الإضافة إلى كل اسم لحقته التاء للجمع .	= 2 : 86 –
127 – باب الاسمين اللّذين ضم أحدهما إلى الآخر .	= 2 : 87 – باب الإضافة إلى الاسمين اللذين ضمّ أحدهما إلى الآخر فجعلا اسماً واحداً .
127 – باب الإضافة إلى المضاف من الأسماء .	= 2 : 87 –

128 – باب الإضافة إلى الحكاية	= 2 : 88 –
128 – باب الإضافة إلى الجمع	= 2 : 88 –
	= 2 : 89 – باب ما يصير إذا كان علماً في الإضافة على غير طريقته وإن كان في الإضافة قبل أن يكون علماً على غير طريقة ما هو على بنائه .
128 – باب من الإضافة تحذف فيه ياء الإضافة .	= 2 : 90 – باب من الإضافة تحذف فيه ياء الإضافة .
129 – باب ما كان مذكّراً يوصف به المؤنث .	= 2 : 91 – باب ما يكون مذكّراً يوصف به المؤنّث .
	= 2 : 92 – باب التثنية .
130 – باب تثنية ما كان من المنقوص على ثلاثة أحرف .	= 2 : 92 –
	2 : 93 – باب تثنية ما كان منقوصاً وكان عدّة حروفه أربعة أحرف فزائداً إن كانت ألفه بدلاً من الحرف الذي من نفس الكلمة أو كان زائداً غير بدل .
131 – باب تثنية الممدود	= 2 : 94 – .
131 – باب مالا تجوز فيه التثنية والجمع بالواو والياء والنون .	= 2 : 95 – .
131 – باب جمع الاسم الذي في آخره تاء التأنيث .	= 2 : 95 – باب جمع الاسم الذي في آخره هاء التأنيث .

132 – باب جمع النساء والرجال .	= 2 : 96 – باب جمع أسماء النساء والرجال .
	= 2 : 102 – باب يجمع فيه الاسم إن كان لمذكر أو مؤنّث بالتاء كما يجمع ما كان آخره هاء التأنيث .
135 – باب ما يكسر ممّا كان للجمع .	= 2 : 102 – باب ما يكسَّر مما كسر للجمع وما لا يكسَّر من أبنية الجمع إذا جعلته اسماً لرجل أو امرأة .
136 – باب جمع الأسماء المضافة .	= 2 : 103 – .
136 – باب من الجمع بالواو والنّون وتكسير الاسم .	= 2 : 103 –
137 – باب تثنية الأسماء المبهمة .	= 2 : 104 – التي أواخرها معتلّة .
137 – باب ما يتغيّر في الإضافة إلى الاسم .	= 2 : 104 – إذا جعلته اسم رجل أو امرأة ومالا يتغيّر إذا كان اسم رجل أو امرأة .
137 – باب إضافة المنقوص .	= 2 : 105 – باب إضافة المنقوص إلى الياء التي هي علامة المجرور والمضمر .
	= 2 : 105 – باب إضافة كل اسم آخره ياء تلي حرفاً مكسوراً إلى هذه الياء .
138 – باب التصغير .	= 2 : 105 –
139 – باب تصغير ما كان على خمسة أحرف .	= 2 : 106 – ولم يكن رابعه شيئاً ممّا كان رابع ما ذكرنا ممّا كان عدد حروفه خمسة أحرف .

	2 : 107 – باب تصغير المضاعف الذي أدغم أحد الحرفين منه في الآخر .
139 – باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف .	= 2 : 107 – ولحقته الزيادة للتأنيث فصارت عدّته مع الزيادة أربعة أحرف .
	= 2 : 107 – باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التأنيث بعد ألف فصار مع الألفين خمسة أحرف .
140 – باب تحقير ما كان على أربعة أحرف .	= 2 : 109 – فلحقته ألفا التأنيث أو لحقته ألف ونون كما لحقت عثمان .
	= 2 : 110 – باب ما يحقّر على تكسيرك إياه لو كسّرته للجمع على القياس لا على التكسير للجمع على غيره . .
141 – باب ما يحذف في التحقير .	= 2 : 110 – من بنات الثلاثة من الزيادات لأنك لو كسّرتها للجمع . لحذفتها وكذلك تحذفه في التصغير .
144 – باب ما يحذف منه الزوائد من بنات الثلاثة .	= 2 : 114 – ممّا أوائله الألفات الموصولات .
145 – باب تحقير ما كان من الثلاثة فيه زائدتان .	= 2 : 115 – تكون فيه بالخيار في حذف إحداهما تحذف أيّهما شئت .
	= 2 : 118 – باب تحقير ما ثبتت

	زيادته من بنات الثلاثة في التحقير .
148 – باب ما يحذف في التحقير من زوائد بنات الأربعة .	= 2 : 119 – لأنها لم تكن لتثبت لو كسّرتها للجمع .
	= 2 : 120 – باب تحقير ما أولّه ألف الوصل وفيه زيادة من بنات الأربعة .
150 – باب تحقير بنات الخمسة .	= 2 : 121 –
	= 2 : 121 – باب تحقير بنات الحرفين .
	= 2 : 121 – باب ما ذهبت منه الفاء .
150 – باب ما ذهبت عينه .	= 2 : 122 –
150 – باب ما ذهبت لامه .	= 2 : 122 – .
	= 2 : 124 – باب ما ذهبت لامه وكان أوله ألفاً موصولة .
151 – باب تحقير ما كانت فيه تاء التأنيث .	= 2 : 124 –
152 – باب تحقير ما حذف منه ولا يرد في التحقير .	= 2 : 124 – ما حذف منه من قبل أنّ ما بقي إذا حقّر يكون على مثال المحقّر ولا يخرج من أمثلة التّحقير وليس آخره شيئاً لحق الاسم بعد بنائه كالتاء التي ذكرنا والهاء .
153 – باب تحقير كلّ حرف كان فيه بدل .	= 2 : 125 – فإنك تحذف ذلك البدل وتردّ الذي هو من أصل الحرف

مكبّره الذي يستعمل في الكلام .

160 – باب تحقير الأسماء المبهمة . = 2 : 139 –

161 – باب تحقير ما كسّر عليه الواحد للجمع . = 2 : 140 – وسأبيّن لك تحقير ذلك إن شاء الله .

162 – باب تحقير ما كسّر على غير واحده المستعمل في الكلام . = 2 : 142 – باب ما كسّر على غير واحده المستعمل في الكلام وإذا أردت أن تحقّره حقرّته على واحده المستعمل في الكلام الذي هو من لفظه .

162 – باب تحقير ما لم يكسّر عليه واحد للجمع ولكنّه شيء يقع على الجميع . = 2 : 142 – فتحقيره كتحقير الاسم الذي يقع على الواحد لأنّه بمنزلته إلا أنّه يعنى به الجميع .

163 – باب الإضافة إلى المحلوف به(*) = 2 : 143 – باب حروفِ الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها .

165 – باب ما يكون ما قبل المحلوف به عوضاً من اللفظ بالواو . = 2 : 145 –

165 – باب ما عمل بعضه في بعض وفيه معنى القسم . = 2 : 146 –

166 – باب ما يذهب منه التّنوين = 2 : 147 – باب ما يذهب التّنوين فيه من الأسماء لغير إضافة ولا دخول الألف واللاّم ولا لأنّه لا ينصرف وكان القياس أن يثبت التّنوين فيه .

= 2 : 148 – باب ما يحرّك فيه

(*) « ... ؟ ووقع في التّرجمة باب حروف الإضافة إلى المحلوف به » .

	التنّوين في الأسماء الغالبة(**)
167 – باب النّون الثقيلة والخفيفة	= 2 : 149 –
171 – باب أحوال الحروف التي قبل النون	= 2 : 153 – الخفيفة والثقيلة .
172 – باب الوقف عند النّون الخفيفة	= 2 : 154 –
172 – باب النون الثّقيلة والخفيفة في فعل الاثنين وفعل جميع النساء .	= 2 : 155 – باب النّون الثقيلة والخفيفة في فعل الاثنين وفعل جميع النساء .
174 – باب ثبات الخفيفة والثقيلة	= 2 : 157 – في بنات الياء والواو التي الواوات والياءات لاماتهن .
	= 2 : 158 – باب مالا تجوز فيه نون خفيفة ولا ثقيلة .
174 – باب مضاعف الفعل .	= 2 : 158 – واختلاف العرب فيه .
174 – باب اختلاف العرب في تحريك الآخر .	= 2 : 159 – لأنه لا يستقيم أن يسكن هو والأوّل من غير أهل الحجاز .
175 – باب المقصور والممدود	= 2 : 161 –
176 – باب الهمز	= 2 : 163 –
181 – باب الأسماء التي توقع على عدّة المؤنث .	= 2 : 171 – والمذكّر لتبيين ما العدد إذا جاوز الاثنين والثنتين إلى أن تبلغ تسعة عشر وتسع عشرة .
181 – باب ذكرك الاسم الذي تبيّن	= 2 : 172 – كم هي مع تمامها الذي

(**) « ... ؟ وسمّى العلم في التّرجمة غالباً كما سمّى الكنية في الباب الأوّل غالبة » .

به العدّة .	هو من ذلك اللّفظ .
183 – باب المؤنّث الذي يقع على المؤنّث والمذكّر وأصله التّأنيث	= 2 : 173 –
	= 2 : 175 – باب مالا يحسن أن تضيف إليه الأسماء التي تبيّن بها العدد إذا جازوت الاثنين إلى العشرة .
186 – باب تكسير الواحد للجمع .	= 2 : 175 –
189 – باب ما كان واحداً يقع للجميع « الترّجمة »	= 2 : 183 – ويكون واحده على بنائه من لفظه إلا أنّه مؤنّث تلحقه هاء التأنيث ليتبيّن الواحد من الجميع .
190 – باب نظائر ما ذكرنا من بنات الياء والواو	= 2 : 184 – باب نظير ما ذكرنا من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات فيهن عينات .
192 – باب ما يكون واحداً يقع للجمع من بنات الياء .	= 2 : 189 – باب ما يكون واحداً يقع للجميع من بنات الياء والواو ويكون واحده على بنائه ومن لفظه إلا أنّه تلحقه هاء التّأنيث لتبيّن الواحد من الجميع .
192 – باب ما هو اسم واحد يقع على جميع	= 2 : 189 – وفيه علامات التأنيث وواحده على بنائه ولفظه وفيه علامات التأنيث التي فيه .
193 – باب ما كان على حرفين وليست فيه علامة التّأنيث .	= 2 : 190 –
195 – باب تكسير ما كان عدّة	= 2 : 192 –

حروفه أربعة أحرف للجمع .

198 – باب ما يجمع من المذكّر بالهاء	= 2 : 198 – باب ما يجمع من المذكّر بالتّاء لأنه يصير إلى تأنيث إذا جمع .
199 – باب ما جاء بناء جمعه على غير ما يكون في مثله .	= 2 : 199 – ولم يكسّر هو على ذلك البناء
199 – باب ما عدّة حروفه خمسة أحرف .	= 2 : 199 – خامسه ألف التّأنيث أو ألفان للتّأنيث .
200 – باب جمع الجمع .	= 2 : 200 –
201 – باب ما كان من الأعجميّة على أربعة أحرف .	= 2 : 201 – وقد أعرب فكسّرته على مثال مفاعل .
201 – باب ما لفظ به مما هو مثنّى كما لفظ بالجمع .	= 2 : 201 –
203 – باب ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسّر واحده .	= 2 : 203 – باب ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسّر عليه واحده ولكنه بمنزلة قوم ونفر وذود إلا أنّ لفظه من لفظ واحده .
204 – باب تكسير الصّفة للجمع .	= 2 : 203 –
205 – باب ما كان من الصّفات عدّة حروفه أربعة أحرف .	= 2 : 206 – باب تكسيرك ما كان من الصّفات عدد حروفه أربعة أحرف .
211 – باب الأفعال التي هي أعمال تعدّاك إلى غيرك وتوقعها به	= 2 : 214 – باب بناء الأفعال الّتي هي أعمال تعدّاك إلى غيرك وتوقعها

ومصادرها .	بك ومصادرها
214 – باب ما جاء من الأدواء	= 2 : 219 – على مثال وجع يوجع وجعاً وهو جمع لتقارب المعاني .
214 – باب فعلان ومصدره وفعله	= 2 : 220
215 – باب ما يبنى على أفعل	= 2 : 222
215 – باب أيضاً من الخصال التي تكون في الأسماء .	= 2 : 223
216 – باب علم كل فعل تعدّاك إلى غيرك	= 2 : 226 –
218 – باب ما جاء من المصادر وفيه ألف التّأنيث	= 2 : 227 –
218 – باب ما جاء من المصادر على فعول	= 2 : 228 –
218 – باب ما تجيء فيه الفعلة ، تريد بها ضرباً من الفعل .	= 2 : 229 –
219 – باب نظائر ما ذكرنا من بنات الياء والواو التي الياء والواو فيهن في موضع اللامات	= 2 : 230 –
219 – باب ما كان من ذلك عيناً	= 2 : 231 – باب نظائر ما ذكرنا من بنات الياء والواو التي الياء والواو فيهن عينات .
220 – باب نظائر ما ذكرنا من بنات	= 2 : 232 – باب نظائر بعض

الواو التي الواو فيهن فاء[*] .	ما ذكرنا من بنات الواو التي الواو فيهن فاء .
221 – باب افتراق فعلت وأفعلت في الفعل للمعنى .	= 2 : 233 –
224 – باب دخول فعّلت على فعلت لا يشركه في ذلك أفعلت .	= 2 : 237 –
224 – باب ما طاوع الذي فعله على فعل	= 2 : 238 – وهو يكون على انفعل وافتعل .
224 – باب ما جاء فعل منه على غير فعلت	= 2 : 238 – باب ما جاء فعل منة على غير فعلته .
225 – باب دخول الزّيادة في فعلت للمعاني	= 2 : 238 –
225 – باب استفعلت .	= 2 : 239 –
226 – باب مواضع افتعلت[**]	= 2 : 241 – باب موضع افتعلت
226 – باب افعوعلت وما هو على مثاله	= 2 : 241 – ممّا لم نذكره .
227 – باب مالا يجوز فيه فعلته .	= 2 : 242 –
227 – باب مصادر ما لحقته الزوائد من الفعل من بنات الثلاثة .	= 2 : 243 –
228 – باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل .	= 2 : 244 – لأنّ المعنى واحد

(*) وقع في بعض النسخ من بنات الياء والواو التي الواو والياء فيهن ياء .

(**) وقع في بعضها « هذا موضع افتعلت » .

228 – باب ما لحقته هاء التّأنيث عوضاً لما ذهب .	= 2 : 244 –
229 – باب ما يكثر فيه المصدر من فعلت	= 2 : 245 – فتلحق الزّوائد وتبنيه بناء آخر كما أنّك قلت في فعلت فعّلت .
229 – باب مصادر بنات الأربعة	= 2 : 245 –
229 – باب نظير ضربته ضربة ورميته رمية من هذا الباب .	= 2 : 246 – باب نظائر ضربته ضربة ورميته رمية من هذا الباب
	= 2 : 246 – باب نظير ما ذكرنا من بنات الأربعة وما ألحق ببنائها من بنات الثلاثة .
229 – باب اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات الثلاثة .	= 2 : 246 – التي ليست فيها زيادة من لفظها .
230 – باب ما كان من هذا النّحو من بنات الياء والواو التي الياء فيها لام .	= 2 : 248 –
230 – باب ما كان من هذا النّحو من بنات الواو التي الواو فيهن فاء	= 2 : 248 –
230 – باب ما تكون مفعلة لازمة لها الهاء والفتحة .	= 2 : 249 –
230 – باب ما عالجت به	= 2 : 249 –
231 – باب نظائر ما ذكرنا مما جاوز بنات الثلاثة .	= 2 : 250 – بزيادة أو بغير زيادة .
231 – باب مالا يجوز فيه ما أفعله	= 2 : 250 –

232 – باب يستغنى فيه عن ما أفعله بما أفعل فعله .	= 2 : 251 – وعن أفعل منه بقوله أفعل منه فعلاً كما استغني بتركت عن ودعت وكما استغني بنسوة عن أن يجمعوا المرأة على لفظها .
232 – باب ما أفعله على معنيين	= 2 : 251 –
233 – باب ما تقول العرب فيه ما أفعله وليس فيه فعل .	= 2 : 252 – باب تقول فيه العرب ما أفعله وليس له فعل .
233 – باب ما يكون يفعل من فعل فيه مفتوحاً .	= 2 : 252 –
234 – باب ما هذه الحروف فيه فاءات	= 2 : 254 –
	= 2 : 254 – باب ما كان من الياء والواو
234 – باب الحروف السّتّة إذا كان واحد منها عيناً	= 2 : 255 – وكانت الفاء قبلها مفتوحة وكان فعلاً .
235 – باب ما تكسر فيه أوائل الأفعال	= 2 : 256 – المضارعة للأسماء كما كسرت ثاني الحرف حين قلت فعل .
236 – باب ما يسكّن استخفافاً وهو في الأصل عندهم متحرّك .	= 2 : 257 –
237 – باب ما يسكّن من هذا الباب الّذي ذكرنا .	= 2 : 258 باب ما أسكن من هذا الباب الذي ذكرنا وترك أوّل الحرف على أصله لو حرّك ، لأنّ الأصل عندهم أن يكون الثاني متحرّكاً وغير الثاني في أوّل الحرف .

237 – باب ما تمال فيه الألفات	= 2 : 259 –
239 – باب من إمالة الألف يميلها فيها ناس من العرب كثير .	= 2 : 262 –
239 – باب ما أميل على غير قياس	= 2 : 264 – وإنّما هو شاذّ
240 – باب ما يمتنع من الإمالة من الحروف التي أملتها فيما مضى .	= 2 : 264 – باب ما يمتنع من الإمالة من الألفات التي أملتها فيما مضى .
241 – باب الرّاء	= 2 : 267 –
242 – باب ما يمال من الحروف التي ليست بعدها ألف .	= 2 : 270 – باب ما يمال من الحروف التي ليس بعدها ألف إذا كانت الرّاء بعدها مكسورة .
243 – باب ما يتقدّم أوّل الحرف	= 2 : 271 – باب ما يتقدم أوّل الحروف وهي زائدة قدّمت لإسكان أوّل الحروف فلم تصل إلى أن تبتدئ بساكن فقدّمت الزيادة متحركة ، لتصل إلى المتكلّم .
244 – باب كينونتها في الأسماء	= 2 : 273 –
244 – باب تحرّك أواخر الكلم الساكنة	= 2 : 275 – إذا حذفت ألف الوصل لالتقاء الساكنين .
	= 2 : 276 باب ما يضمّ من السّواكن إذا حذفت بعده ألف الوصل
245 – باب ما يحذف من السّواكن	= 2 : 276 – إذا وقع بعدها ساكن
245 – باب مالا يردّ من هذه الحروف الثّلاثة .	= 2 : 277 – لتحرّك ما بعدها وسأخبرك لم ذلك إن شاء الله .

245 – باب ما تلحقه الهاء في الوقف لتحرّك آخر الحرف .	= 2 : 277 –
246 – باب ما تلحقه الهاء لتبين الحركة[1]	= 2 : 278 – من غير بنات الياء والواو التي حذفت أواخرها ولكنّها تبيّن حركة أواخر الحروف التي لم يذهب بعدها شيء .
246 – باب ما يبقون حركته[2] .	= 2 : 279 – باب ما ينون حركته وما قبله متحرّك .
247 – باب الوقف في أواخر الكلم المتحرّكة في الوصل .	= 2 : 281 – .
247 – باب الوقف في أواخر الحروف	= 2 : 281 – باب الوقف في أواخر الكلم المتحركة في الوصل التي لا تلحقها زيادة في الوقف .
249 – باب السّاكن الذي يكون قبل آخر الحرف .	= 2 : 283 – فيحرّك لكراهيتهم التقاء السّاكنين .
250 – باب الوقف في الياء والواو والألف	= 2 : 285 – باب الوقف في الواو والياء والألف
250 – باب الوقف في ا لهمز	= 2 : 285 –
250 – باب السّاكن الذي يحرّكه في الوقف .	= 2 : 286 – إذا كان بعدها المذكر الذي هو علامة الإضمار ليكون أبين لها كما أردت ذلك في الهمز .

(1) وقع في بعض النسخ باب ما تبين حركته ولم يحذف منه شيء .

(2) وقع في الشّرقيّة ينون عوض يبقون .

251 – باب الحرف الذي يبدل في الوقف مكانه حرفاً آخر أثبت منه .	= 2 : 287 – باب الحرف الذي تبدل مكانه في الوقف حرفاً أبين منه يشبهه لأنّه خفيّ وكان الذي يشبهه أولىٰ كما أنّك إذا قلت مصطفين جئت بأشبه الحروف بالصاد من موضع التاء لا من موضع آخر .
251 – باب ما يحذف من أواخر الأسماء في الوقف .	= 2 : 288 – وهي الياءات .
252 – باب ما يحذف من الأسماء من الياءات .	= 2 : 289 – في الوقف التّي لا تذهب في الوصل ولا يلحقها تنوين وتركها في الوقف أقيس وأكثر لأنّها في هذه الحال ولأنّها هاء لا يلحقها التّنوين على كلّ حال فشبّهوها بياء قاض لأنّها ياء بعد كسرة ساكنة في اسم
252 – باب ثبات الياء والواو في الهاء	= 2 : 291 – التي هي علامة الإضمار وحذفهما .
253 – باب ما تكسر فيه الهاء التي هي علامة الإضمار .	= 2 : 293 –
253 – باب الكاف التي هي علامة المضمر	= 2 : 295 –
253 – باب مايلحق الكاف والتاء اللّتين للإضمار .	= 2 : 296 – إذا جاوزت الواحد .

254 – باب الإشباع في الجرّ والرّفع وغير الإشباع .	= 2 : 297 – والحركة كما هي .
254 – باب وجوه القوافي في الإنشاد	= 2 : 298 –
256 – باب عدّة ما يكون عليه الكلم .	= 2 : 314 –
262 – باب علم حروف الزّوائد	= 2 : 312 –
263 – باب حروف البدل	= 2 : 313 – من غير أن تدغم حرفاً في حرف وترفع لسانك من موضع واحد .
264 – باب ما بنت العرب	= 2 : 315 – من الأسماء والصّفات والأفعال المعتلّة وغير المعتلّة وما قيس من المعتلّ الذّي لا يتكلّمون به ولم يجئ في كلامهم إلا نظيره من غير بابه وهو الذي يسمّيه النحويّون التّصريف والفعل .
266 – باب ما لحقته الزّوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل .	= 2 : 315 –
269 – لحاق الألف	= 2 : 317 – وأمّا الألف
279 – زيادة الياء	= 2 : 325
282 – زيادة النّون	= 2 : 326 وأمّاً النّون
283 – زيادة التاء	= 2 : 327
284 – زيادة الميم	= 2 : 328
285 – زيادة الواو	= 2 : 328

286 – باب الزّيادة من غير موضع حروف الزّوائد = 2 : 329

287 – باب الزّيادة من موضع اللاّم = 2 : 331 – باب الزيادة من موضع العين واللاّم إذا ضوعفتا .

287 – باب لحاق الزيادة بنات الثلاثة من الفعل . = 2 : 330 –

288 – باب ما يسكّن أوائله من الأفعال المزيدة . = 2 : 332 –

288 – باب ما لحقته الزّوائد وألحق ببنات الأربعة . = 2 : 334 – حتّى صار يجري مجرى ما لا زيادة فيه وصارت الزّيادة بمنزلة ما هو من نفس الحرف .

289 – باب تمثيل ما بنت العرب من بنات الأربعة . = 2 : 335 – في الأسماء والصّفات غير مزيدة وما لحقتها من بنات الثلاثة كما لحقها في الفعل .

290 – باب ما لحقته الزّوائد من بنات الأربعة غير الفعل . = 2 : 335 –

296 – باب لحاق التّضعيف فيه لازم(*) = 2 : 339 – كما ذكرت لك في بنات الثلاثة .

297 – باب تمثيل الفعل من بنات الأربعة 2 : 340 – مزيداً أو غير مزيد .

297 – باب تمثيل ما بنت العرب من = 2 : 340 –

(*) كذا ثبتت التّرجمة في الرباحية ونسخة من الشّرقيّة وفي سائرها « هذا باب لحاق التّضعيف والزوائد فيه لام » .

الأسماء والصفات من بنات الخمسة .	
298 – باب ما لحقته الزيادة من بنات الخمسة .	2
298 – باب ما أعرب من الأعجميّة .	= 2 : 342 –
299 – باب اطّراد الأبدال في الفارسيّة .	= 2 : 342 –
299 – باب علل ما تجعله زائداً من حروف الزّوائد .	2 : 343 – وما تجعله من نفس الحرف .
304 – باب من الزّيادة الزّيادة فيه غير حروف الزّيادة(**) .	2 : 353 – باب الزّيادة من غير حروف الزّيادة ولزمه التّضعيف .
304 – باب ما ضوعفت فيه العين واللاّم .	2 : 353 – كما ضوعفت العين وحدها واللاّم وحدها .
304 – باب تمييز بنات الأربعة والخمسة من الثلاثة .	= 2 : 353 –
304 – باب علم مواضع الزّوائد .	= 2 : 354 – من مواضع الحروف غير الزّوائد .
304 – باب نظائر ما مضى من المعتلّ .	= 2 : 355 – وما اختصّ به من البناء دون ما مضى والهمزة والتّضعيف .

يلاحظ أنّ ترتيبه للأبواب يكاد يوافق ترتيب سيبويه تماماً ، على أنّه تصرّف في عنواناتها تصرّفاً يسيراً فاختصرها اختصاراً طفيفاً ، كما أنّه استحدث باباً من عنده ويتبين من هذا أن هذه القطعة من شرح الكتاب تشتمل على خمسة وستين

(**) ولزمه التضعيف هكذا عن الرباحي
وفي الشرقية « هذا باب ما الزيادة فيه من غير كذا » .

ومائتي باب كانت معالجته إياها على النحو التّالي :

1 – استهلّ شرح ثمانية وثلاثين باباً منها بما غمض من كلام سيبويه مشيراً إلى ذلك بكلمة « قوله » .

2 – اكتفى في خمسة وثلاثين منها بعبارة « الباب بيّن » وأشباهها ـــ وإن أثبت ترجمتها .

3 – لم يعرض لواحد وعشرين باباً بالشّرح واقتصر على القول بأنها « بيّنة غاية البيان » ، أو أنه « ليس في البابين بَعْدُ ما يحتاج إلى بيان » .

4 – مهّد لواحد وتسعين ومائة باب بمقدّمات من إنشائه تباينت طولاً وقصراً واختلفت في طبيعتها وسأتناول بالأمثلة مزيداً من التّفصيل ، حول هذه النّقطة مكتفياً بها عن التعرّض لمنهجه في الشّرح ، لأنّها توضحه بما فيه الكفاية(*) .

اتخذت المقدّمات إحدى الصور الآتية :

أ – قد تنوّه بأهميّة الباب أو تقرّر طريقة سيبويه في تناول مشكلاته . وهذه أمثلة منها :

ص171 س2 : **باب أحوال الحروف التي قبل النون الثّقيلة والخفيفة** . ذكر أنّ فعل الواحد المذكر والمؤنثة الغائبة يبنى على هاتين النّونين ، ويُزَالُ عَنْهُ الإعرابُ فَيَسْكُنُ ، وَيُرَدّ مَا حُذِفَ مِنه للجزم ثمّ يُحَرَّكُ للسّاكنين أو المزيّةِ واختصّ بالفتحة لرفع اللّبس كما ذكر وقد أنشد بعد * اسْتَقْدِرِ اللّهَ خَيْراً وَارْضَيَّن بِهِ * .

ص174 س25 : **باب اختلاف العرب في تحريك الآخر** . وذكر في الباب أن

(*) ليست المقدّمات مقصورة في واقع الأمر على ما ذكرنا – إلا بشرط البدء بها دون كلمة قوله التي تسبق نصّ سيبويه – بل توجد الكثير منها وسط مختلف الأبواب .

من يدغم ما يظهره أهل الحجاز يختلفون في حركته ، **فطائفة** وهم الأكثر يفتحونه أبداً ، وطائفة يتبعونه حركة ما قبله ، وطائفة يكسرونه على أصل الساكنين ، وهم الأقلّ .

ص229 س11 : **باب افتراق فعلت وأفعلت في الفعل للمعنى** . هذا الباب من أبدع أبوابه في تفريق المعاني وضبطها ، والهمزة قياس في المتعدّي والباء قريب منها وليست مثلها والتّضعيف ليس بقياس .

ص299 س18 : **باب علل ما تجعله زائداً من حروف الزوائد** : هذا الباب من أشرف أبواب هذا الكتاب ، وفيه بيان الزّائد والأصليّ من الأمثلة .

ب : وقد تدور حول مسألة بعينها أو عدد من المسائل .

ص128 س2 : **باب الإضافة إلى الحكاية** . تقول في حيثما حيثي وفي لولا لوي بالتخفيف لأنّك حكيت ولم تجعلها اسماً فيلزمك التشّديد ، وتقول في إنّما إنّي ، قال أبو زيد في كتاب « المعزى له ، ويقال رجل كنتى أي كبير ، قال رجل حرمازي مذ مائة سنة فيما حدثني ابنه :

إذَا مَا كنتَ ملتمساً لِقُوتٍ   فلا تصرخ بكُنْتِيٍّ كبير(*)

فليس بمدركٍ شيئاً بِسَعْيٍ   ولا سمعٍ ولا نظرٍ بَصير

ص139 س16 : « **باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف** » . **ألف التأنيث الممدودة** لا تحذف في التصغير ، لمضارعتها تاء التّأنيث من حيث تحرّكت فصارت حيّة وهي كالألف الميّتة إذا لحقت

(*) يلاحظ أنّه لم يورد في هذا الباب كله نصّ سيبويه .

الثـلاثة ، نحو حبلى ، فإذا دخلت الميّتة على أكثر من الثلاثي فارقتها فحذفت لكونها ميتة ، والفرق بين الألفين هنا وفي الباب الذّي يلي هذا أنّك تستطيع على تكسير الاسم هنا على الهمزة وتعجز عنه في الميّتة ، ففرّق بينهما في التبويب .

ص163 س21 : **باب الإضـافة إلى المحلوف به** : الواو أكثر استعمالاً في هذا البـاب والبـاء بعدها وهي الأصــل لأنّها تدخل على الظّاهر والمضمر ، ولا تدخل الواو إلا على الظّاهر ويستعمل الفعل معها ، لأنها التي توصّل الحلف إلى المحلوف به ، ولا يذكر الفعل في الواو ، والتّــاء بدل من الواو ، وتكـون على معنيــين : على التعجّب وعلى غيره واللاّم بابها التعجب ونفى عنهـا غيره ثم حكـاه في آخر البـاب لبعضهم ، وذكر مُِن بالكسر والضّـمّ وخصّها بربّي ، وقال المبرّد : يقال من الله ومن ربي والتّاء عنده مختصّة باسم الله .

ج - **وحكى غيره** : تحياتك .

وذكر في الباب الثاني من حروف البدل من حروف الجر همزة الاستفهام وها وهمزة لام التعريف وجعلها بدلاً من حرف الجرّ ، واستدلَّ على ذلك ، وغرضه في هذه الأبواب الكلام على الحروف الخافضة في القسم وما أبدل منها وحذفها ، وقد تقدّم القسم وأحكامه ووقع في التّرجمة باب حروف الإضـافة إلى المحلوف به ، ومن حذف الحروف قال الإضـافة تدل على أدواتها « وبِهِ » في موضع رفع للمحلوف .

ص150 س9 : **باب ما ذهبت عينه** : ذهاب العين قليل ولا بدّ من ردّها في التّحقير لأنّ المصغّر لا يكون على حرفين . ومن الدّليل على أنّ

سلت تسأل من الواو ، وما حكى الفارسي عن أبي السّرّاج عن المبرّد قال : أخبرني أبو عثمان أنّ العرب يقولون : **هما** يتساولان ...[1] .

وقد تومئ المقدّمة إلى صلة الباب كلّه أو إحدى مسائله بما سبقه أو لحقه من أبواب .

ص96 س1 : **باب الأحيان** : فصل هذا الباب من الأوّل ؛ لأنّ الأحيان فيه متمكّنة ، وجعل « اثنين » علماً لليوم كحارث ، وقد ذكر ذلك في التّصغير ، جعله فيه علماً بالألف واللاّم ، وبه الاستعمال وقد يعرّف بهما تعريف الجنس كما تغلب بهما عليه ، وأمّا الشمس والقمر فلا يكونان غير غالبين بهما في الأكثر ، لأنهّما ليسا بجنسين فتباينا .

ص153 س3 : **باب تحقير كل حرف كان فيه بدل** : وهذا الباب يقوّي مذهبه في الذي قبله ، ومتى كان القلب غير لازم وكان لشيء عارض لم يثبت في التحقير ، كما أنّه إذا كان الحذف لشيء عارض لم يعوّل عليه وَرُدّ المحذوف . كلامه في أوّل الباب دليل على أنّ الياء قلبت في عيد لغير الكسر ... ؟

ص181 س3 : **باب الأسماء التي توقع على عدّة المؤنّث** : قد ذكر أكثر أحكام هذا الباب في باب الصّفة المشبّهة أسماء العدد وضعت لتبين الأعداد في الجموع من حيث لحق اللّبس فأحرزت العدّة وكشف مفسّرها النوع .

وأما الواحد والاثنان فاستُغْنِيَ فيهما بالجنس، وحكم هذا الباب

---

(1) يلاحظ أنه لم يذكر نصّ سيبويه هنا أيضاً .

من ثلاثة إلى عشرة أن يضاف إلى الجمع القليل فإن لم يكن له جمع قليل أضيف إلى الكثير، لأنّ اللّفظ يصلح للقليل والكثير، وذكر هنا خمسة أفراس وهو يريد المذكّر وذكر في الباب الثالث ثلاث أفراس إذا أردت المؤنّث وكلٌّ حسن؛ لأنّ اللّفظ يصلح لهما وإن كان قد غلب على المؤنّث، وأنشد في باب مالفظ به مما هو مثنّى بلفظ الجمع *ظَرْفُ عجوز فيه ثِنْتَا حَنْظَلِ* فأضاف الثنتين إلى لفظ الجمع الذّي بينه وبين واحده الهاء وأنشد فيه أيضاً *خَمْسُ بَنَانٍ قَانِيَ الأَظْفَارِ*.

ص237 س12 : **باب ما يسكّن من هذا الباب الذي ذكرنا** : قد تكرّر هذا الباب في باب الحروف السّتّة ، وزعم أنّ فيه إذا كان ثانيه من الحروف السّتّة أربع لغات مطّردة اسماً كان أو فعلاً ... ؟) .

د : تكون أحياناً خلاصة موجزة لما تضمّنه الباب

ص135 س17 : **باب ما يكسّر مما كان للجمع** : حكم هذا الباب بعد التّسمية كحكمه قبلها ، فأبنية القليل الأربعة تجمع قبل التسمية قياساً ، لأنّها أشبهت الآحاد في البناء ، والقلّة ، ألا ترى إلى قولهم : برمة أعشار وثوب أخلاق ، وثوب أكياش ، وقالوا : هو الأنعام وقد ذكر ذلك في ماهو على مفاعل مما لا ينصرف ولم يعرض له هنا من حيث قدّمه فإذا سمّيت بشيء منها جمعته ذلك الجمع وهو أحرى من حيث انتقل إلى الواحد ، وكذلك كلّ ما أشبه الواحد من الجموع كانت على ثلاثة أحرف أو أكثر تجمع جمع الواحد الذي يشبهها بعد التسمية لأنها انتقلت إلى الآحاد وهي تشبهها لفظاً ، ولذلك

جعلها بمنزلة خزز وعنب ومعى وفعول وأفعال ، وتحقّر تحقير المفرد الّذي يشبهها ، ولذلك شبّه فعولا الجمع بالأتيّ :

والسّـــدوس ، وأمّـا الذي لا يجوز جمعه مكسّـراً فكـلّ جمع لا يشبه الآحاد ، وهو الذي ثالث حروفه ألف وبعدها حرفان أو ثلاثة أحرف لأنّك لو كسّرته لكسّرته على لفظه لأنّه النّهاية في أبنية التّكسير ، فجمعوه اسماً بالواو والنون والياء والنون .

ص166 س17 : **باب ما يذهب منه التّنوين** : مضمّن الباب أنّه إذا وقع ابن مفرداً غير مصغّر بين علمين أو كنيتين أو لقبين أو علم وكنية أو لقب أو كنيـة ولقب أو ما أشبـه ذلك مما يغلب على أبي الموصوف به ، نحو القاضي والفقيه والصَّعِق والنابغة وكان الابن صفة للأوّل منهما حذف تنوينه من اللّفظ والألف من الخطّ ولا تثبت الألف إلاّ في الموضع الذي يثبت فيه التّنوين كان ابن أوّل سطر أو لم يكن وسيبويه وكثير من النحويّين يحذف التّنوين – لكثرة الاستعمال والتقاء السّاكنين وعلى هذا يقول هذه هندُ بْنَتُ عبدِ الله ، فيمن صرف – وهو الّذي ذكر عن يونس . وأبو عمرو بن العلاء يحذفه لكثرة الاستعمال وإن لم يلتق ساكنان فيقول على هذا : تقول هذه هندُ بِنْتُ عبد الله ، فيمن صرف ، فلا تنوّن ، والأوّل قول العرب بنصّ سيبويه .

ص172 س16 : **باب الثّقيـلة والخفيفـة في فعل الاثنين وفعل جميع النسـاء** : غرضه في هذا الباب الكلام على أحكام النّونين إذا دخلتا على المثنّى والمجموع وخطاب المؤنّث ، فأمّا الشّـديدة فتدخل في المواضع الثّلاثة وتحذف لها نون الرّفع إن كان مرفوعاً لما ذكرنا

وإن كان مجزوماً لم يكن هناك ما يحذف ، ولا تدخلان على منصوب وإن كان مبنيّاً بقي على حاله ، فإذا حُذِفَتِ النّون أتبعتها الواو والياء إذا كانت حركة ما قبلهما من جنسهما كما يُفْعَل ذلك مع غير النّون ممّا يلزم إدغامه ، وأمّا الألف فتثبت في التّثنية ، لطول مدّها ، ومن قال تمودّ الثّوب لم يقل : اضربونّ ولا اضربينّ فيثبت ، وهذا دليل أنّ ما عدا الألف لا يلتقي مع ساكن أصليّ لأنّ السّكون لأجل التّضعيف في نيّة التحّريك ، ودليله إما لتهم رادّ ؛ لنيّة الحركة فإن كانت حركة الواو والياء من غير جنسهما ثبتتا وحرّكت الواو بالضم والياء بالكسر ، كما تقدّم .

ص252 س1 : **باب ما يحذف من الأسماء من الياءات** : الباب كلّه على ترك القياس الفرّاء في سورة الفجر : ﴿ والليّلِ إذَا يَسْرِ ﴾ ، قرأه القُرّاء بإثبات الياء وحذفها ، قال : وحذفها أحبّ إليّ ؛ لمشاكلتها رؤوس الآي ، ولأنّ العرب قد تحذف الياء وتكتفي بكسرة ما قبلها منها ، أنشدني بعضهم :

كَفّاك : كفٌ مَا تُلِيقُ دِرْهَماً   جُوداً وأخرى تُعْطِ بالسَّيْفِ الدَّما

وقال :

لَيْسَ تَخْفَىٰ يَسَارَتِي قَدْرَ يَوْم   وَلَقَدْ تُخْفِ شِيمَتِي إعْسَاري

وفي الثاني من * إنّي * ، وفي الثّالث والرّابع من * أنكرن * و* يأتين * ومعانيها مفهومة .

هـ : يقوم تارة بشرح بعض ما تحتوي التّرجمة من مصطلحات أو إثبات الاختلافات في هذه الترجمات من مختلف النّسخ .

ص137 س14 : **باب إضافة المنقوص** : سمّى المقصور في التّرجمة منقوصاً لأنه إنما تكلّم على ما في آخره ألف ، والناس من العرب هذيل .

ص165 س7 : **باب ما يكون ما قبل المحلوف به عوضاً من اللّفظ بالواو** : « ما » الأولى في التّرجمة مصدريّة كأنّه قال باب كون ما قبل المحلوف به عوضاً من كذا . استدلّ على كونها بدلاً من الواو بأنهما لا يجتمعان ، فلا بدّ من خفض المقسم به ، ولا يكون ذا إلاّ على ابتداء كما ذكر والجملة جواب القسم .

ص296 س7 : **بابٌ لحاق التّضعيف فيه لازم** : كذا ثبتت التّرجمة في الرباحيّة ونسخة من الشّرقيّة ، وفي سائرها هذا باب لحاق التضعيف والزوائد فيه لازم ، العِلَّكْدُ : الغليظُ الشّديد العنق .

ص304 س5 : **باب من الزّيادة الزّيادة فيه من غير حروف الزّيادة ولزمه التّضعيف** : هكذا عند الرّباحي ، وفي الشّرقيّة : هذا باب ما الزيادة فيه من غير كذا .

و : يشرح أحياناً معاني المفردات الصّعبةَ الواردة بالباب .

ص199 س24 : **باب ما عدة حروفه خمسة أحرف** ، اللبادي : اسم تُسكَّن به السّماني فتسكن وتؤخذ وأمّا فاعلاء فكسرته العرب بحذف الهمزة لما ذكر ، وشبّهها هنا بتاء التّأنيث في فاعلة .. ؟

ص203 س17 : **باب ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسّر واحده** السَّفر : المسافرون وجعل الكمأة اسم جمع واحدها كمء ، ومنهم من قال كمأة للواحد ، والجمع كمء ، كتمرة وتمر ، وكذلك جبء وجبأة وجبء وهي كمأة حمراء ، وقال أبو حنيفة : « هي هنة بيضاء كأنها كمء ولا ينفع بها وتجمع على أجبؤ وجبأة ابن

الأعرابي ، والجبأ الكمأة السّود ، والجبأة أيضـاً نقرة في الجبل تمسك الماء عن أبي العميثل ... ؟ » .

ص233 س9 : **باب ما تقول العرب فيه ما أفعله وليس فيه فعل ع الآبل** : ذو الإبل وهو القياس وقد حكى الفعل فيه ، قال الأصمعيّ : أبلت الإبل فهي تأبل أبولاً ، إذا أجزأت بالرّطب عن الماء ، ويقال : أَبَلَ وَأَبِلَ وأَبُّل ، قال : ويقال : قد أبل ، فهو يَأْبُل أُبـالة ، إذا كان قد حذق مصـــلحـــة الإبل والرّفق بها قال الفارسيّ : وقالواْ في المثل : آبل من حنيف الحناتم .

ص289 س17 : **باب تمثيل ما بنت العرب من بنات الأربعة** : الجعفر : النهر الصغـير ، والسّـلهب : الطويل والخَلْجَم والشَّجْعَم : الطّويل أيضـاً ، والحوقل وألفاظ بعده قد فسرت ، وفي كتاب ثعلب هبـلغ بالغـين معجمة ، وقال : هو الضخم الأكول والتّرتم : ما فضل في الإناء من طعام أو إدام ، والبرثن من السّباع مثل الظّفر للإنسـان والجرثُم : الجمل العظيم والصنتع : الصّـلب الرّأس من الظّلمان ، ويقال : حمار صنتع : شديد الرأس ناتئ الحاجبـين عريض الجبهة ويقال الصنتع : الشّـاب الشّديد ، والكندر القصير . الجرمي الحبرج : طائر ، والدّخلل : خاصّة الرجّــل ، والقـعـدد : الأقرب إلى الأب الأكبر ، والزبرج : السحّــاب الرّقيق والزّئبر : ما يكون على الثوب الجديد عند اللبّاس ، والجفرد : ضرب من الحيوان عن اللّحياني وأبي حاتم ، وروى ابن جني أنّه نبت وقيل : حب الجوهر أيضاً ، وقد تقدم في الدلقم أنه فعلم ، من الدلقاء والدلوق .

ص29 س5 : **باب ما لحقته الزّيادة من بنات الخمسة** : السّلسبيل : الماء السلس في الحلق وقد تقدم أنه لا تضاعف الفاء وحدها في الأربعة إلا وهي أصل ، ألا ترى أنّك لو جعلته فعلاً لكان رباعيّاً ، والخندريس : الخمر القديمة ... ؟

ز : قد يستهلّ الباب برأي لغير سيبويه ويستمر الباب أو يعقبه بما يؤيّده أو يخالفه من أقواله .

ص218 س12 : **باب ما جاء من المصادر على فعول** : قال أبو الحسن : فعول في المصادر قليل قال : فكأنه صفة لمصدر محذوف ، فإذا قلت : تطهّرت طَهُوراً فكأنك قلت تطهرت تطهراً طهوراً ، وتوضّأت توضّؤاً وَضوءاً ، فحذف المصدر الذي هو على تطهّرت وأقيمت صفته مقامه ودلّت عليه ، وتابعه ابن السّرّاج وغيره قلت : وهذه دعوى لا دليل عليها ، وليس كونه مصدراً بأبعد من هذا ، وقد يكون الطّهور من صفة الماء ، كما قال عليه السّلام : « هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ الْحِلُّ مَيْتَتُهُ » ، وزعموا أنّ الوضوء من أسماء الماء كالوقود ولم يحك أحد يوثق به الوضوء بضم الواو لشيء من الأشياء .

ص231 س20 : **باب ما لا يجوز فيه ما أفعله** : قال أبو علي الفارسيّ « وإنّما لم يذكر هذا الباب في باب التعجب ، لأن ذاك إعراب وهذا ترتيب الكلام وكيف يلفظ به المتكلم وليس له موضع أولى به من هذا ، ومنعه ما أحمره ! وما أبيضه ! وأشباهه ، يريد في أكثر الكلام أبو الحسن وما لم يقل فيه ما أفعله ! لم يقولوا فيه أفعل به ولا أحمر الناس ، ولا يقولون ... ؟ » .

ص262 س17 : **باب علم حروف الزوائد** : قال المازنيّ : مما يزاد ما يلحق بناء ببناء، وفيه ما يكون للمّد ، ومنه ما يلحق في الكلام ولا يتكلم به إلا بزائد ، لأنه وضع على المعنى المراد بهيئته ، وقد ذكر سيبويه زيادة الشّين في بيان حركة كاف المؤنّث نحو : أعطيتكش في إحدى عشرة زائدة .

ص266 س11 : **باب ما لحقته الزّوائد من بنات الثّلاثة من غير الفعل** : السّيرافي اعلم أنه لا يلحق بالهمزة شيء إذا كان بعدها ثلاثة أحرف ، وإن كان الاسم على وزن بنات الأربعة ، نحو : « أفكل وأبلم وأجرد وما ذكر صحيح ... ؟ » .

ويعدّ اهتمامه الواضح بتعداد الفروق بين النّسخ ملمحاً بارزاً في منهجه ، حيث ذكر نحواً من تسعة عشر ومائتي موضع عزا كلاً منها إلى مصدره ، ونسب أغلبها إلى الشّرقيّة والرّباحيّة وغيرهما . يوضّح ذلك الجدول الآتي :

اسم الرواية	العدد
1 – الشّرقية	57
2 – الرّباحيّة	23
3 – الكتاب	23
4 – بعض النّسخ	12
5 – في نسخة	10
6 – في بعضها	10
7 – ووقع هنا	5
8 – نسخة ابن السّرّاج	4

9 – نسخة أبي العبّاس	4
10 – كتاب الفارسيّ	2
11 – كتاب ابن النّحاس	2
12 – السّيرافي	1
13 – القالي	1
14 – رواية أخرى	1
15 – في النّسخ كلّها	1
16 – أكثر الرّوايات	1

ويمكن أن نضيف إلى الشرقية الأرقام : 8 ، 9 ، 10 ، 11 ، 12 ، 13 ، 15 .

فيصير عدد ما ذكر من الروايات المعزوّة إلى الشّرقيّة إحدى وسبعين كما يمكن أن يضاف إلى الرباحيّة رقم (3) ما عدا رواية واحدة منها[*] وكذلك رقم 7 ، 15 . فتصبح الرّوايات المعزوّة إلى الرّباحيّة إحدى وخمسين .

والباقي لم يحدّد إلى أي المجموعتين تنتمي . وقد سبقت الإشارة إلى أنّ الشّارح أبان ما في عنوانات الأبواب من اختلاف بين نسخة وأخرى ، ووضح ذلك بالأمثلة .

ونتكلم هنا على ما أقحمه النّسّاخ من نصوص في الكتاب ليست لسيبويه ، ونثبتها ، سواء في ذلك ما فطن له خدمة الكتاب المحدثون أم لم يفطنوا .

ص14 س23 – قوله : بدا لهم فعل إلى آخر الباب ، هو من كلام المبرّد[1] .

---

(1) أثبتها الأستاذ هارون وهذا نصها « بدالهم ، والفعل لا يخلو من فاعل » ومعناه عند النحويين أجمعين بدا لهم بدو ليسجننه ، وإنما أضمروا البدو ، لأنه مصدر يدل عليه قوله « بدا لهم ، وأضمر كما قال تعالى جده : ﴿ والملائكة يدخلون عليهم من كل باب * سلام عليكم ﴾ ولا يكون يسجننّه بدلاً من الفاعل ، لأنه جملة والفاعل لا يكون جملة .

(*) ص133 س22 ، ثبت في الكتاب على غير رواية الرّباحيّ .

ص15 س1 — وقوله : ولا يكون ليسجننه بدلاً من الفاعل[1] .

ص23 س6 — ووقع في بعض النّسخ بعد قوله : لأنّك لا تقول : يكون هذا إذا زيد أمير ، والنحويّون قد يجسرون على هذا ، فيقولون يكون هذا يوم زيد أمير ، وقد خطّأه سيبويه .

وما بعده طرّة ، وقوله في الطّرّة : لم يضف إلا إلى الأفعال خطأ والصّواب إلا إلى جملة فيها فعل[2] .

ص34 س14 — ووقع في بعض النّسخ لم يكن إلاّ الكسر ، يعني كسر إنّ ولم يكن إلا الرفع ، يعني : لم يكن الموضع إلا للرّفع على الابتداء إذا ظهر منه الاسم فتكون إن مكسورة[1] .

ص35 س2 — ووقع في الشرقية بيتان هنا وهما :

بكـر العـواذل في الصبـو ح يـلمـنـني وألومهنّـهْ
ويقـلن شـيب قـد عـلا ك وقد كبرت فقـلت إنّـهْ

وإذا وصـلت قلت إنّ يا فتى وهي الّتي بمنزلة أجل ، وقال بعضهم لبعض الأمراء : لعن الله ناقة حملتني إليك فقال إنّ وراكبها وأنشد :

يـا عمـر الخـير رزقت الجنّـه
ارزق بنـاتي وأمهـنّـه

---

(1) انظر التهميشة السابقة .

(2) ثبت في الطبعتين ، ونصها : « حدثنا بذلك يونس عن العرب ، لأنك لا تقول : يكون هذا إذا زيد أمير ، وأما الطّرّة فقد تلت هذا الكلام في كلتيهما وهي « جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضياً أضيف إلى الفعل وإلى الابتداء والخبر لأنّه في معنى « إذ » ، فأضيف إلى ما يضاف إليه « إذ » وإذا كان لما لم يقع لم يضف إلا إلى الأفعال ، لأنه في معنى « إذا » هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال « ولم ينتبه الأستاذ هارون إلى كونها للمبرد وليست لسيبويه » . انظر 1 : 461 : 3/1 : 119 .

(3) « ولم يكن إلا الرفع » لا توجد بالبولاقية ، وثبتت في طبعة الأستاذ هارون 3 : 150 .

اردد عـــليـــنـــا إنّ أنّ إنّـــه[1]

ص47 س24 – وقوله : لم يجز هنا إلا أم ، لأنك إنما تسأل عن أفضلهما ولست تسأل عن الفضل .

قوله : ولست تســأل عن الفضـــل ثبتت هذه الزّيـادة في الشّرقيّة[2] .

ص56 س20 – والذّي وقع في الكتاب طرّةٌ لأبي الحسن غلط ، لأنه خالف العرب[3] .

ص59 س10 – وقول سيبويه في رواية الرباحي في آخر المســألة يدل على ما ذكرت لأنه قال : وإن شئت قلت كل فعلى أو فعلى فلم تنوّن لأنّ هذا الحرف مثال ، فإن شئت أنّثت وجعلت الألف للتّـأنيث وإن شئت جعـلت الألف لغير التّـأنيث . انتهى كلامه[4] .

---

(1) وردت بالكتاب 474 : 22 ، 275 : 1 – 2 ، مع خلاف يسير ، وتأخير وتقديم على النحو التالي : « وأما قول العرب في الجواب إنّه ، فهو بمنزلة أجل ، وإذا وصلت قلت إنّ يا فتى ، وهي التي بمنزلة أجل » وأورد البيتين دون بقية الكلام والرجز .

(2) انظر الكتاب 3 : 179 : هـ8 ، وقد أضاف الأستاذ هارون كلمة « صاحب » إلى عبارة الرّواية الأخرى ، فناقض آخر العبارة أوّلها ، إذ جاءت هكذا : « لأنك إنما تسأل عن أفضلهما ولست تسأل عن (صاحب) الفضل » .

(3) نصّ الطّرّة « قال أبو الحسن : ينصرف أحمر وما أشبهه في النكرة إذا كان اسماً ، لأنّه إنّما منعه من الصرف أنه صفة ، فقد ذهب عنه الذي كان يمنعه » .

(4) نقص هنا « وإن شئت قلت » الأولى كما زادت كلمة « صرفت » ، فقد جاءت : « وإن شئت صرفت وجعلت الألف لغير التّأنيث » وقد أشار إلى ورودها بالصّورة التي ذكر المؤلف انظر 3 : 205 : هـ7 . وتختلف البولاقية عنهما ، فجاء فيها : « ويقول كل فعلى أو فعلى كانت ألفها لغير التأنيث انصرف وإن كانت الألف جاءت للتأنيث لم ينصرف وإن شئت صرفت وجعلت الألف لغير التأنيث » . انظر الكتاب 2 : 6 : 18 .

ص73 س18 – ووقع في الشّـرقيّـة بعد قوله رجل ربعـة وجمل خجأة وهو الكثير الضّراب والمباضعة[1] .

ص84 س1 : 5 – ووقع في بعض النّسخ الشرقية تفسير بعد قوله : « وليست تدرج عندهم » يقول لا توصل وحروف المعاني توصل ، ووقع في بعضها في الأصل عوض التفسير : « وإذا قلت واحد اثنان ففيه ثلاث لغات : يقولون واحد إثنان ؛ فتقطع الألف ، ومنهم من يقول واحد اثنان ، فيصـل الألف ومنهم من يقول واحد إثنـان ، فتقطع الألف » انتهى . وزاد في الشّـرقيّة : فتحذف الألف من لام . سمعنا ذلك من العرب وأنشد البيت[2] .

ص90 س24 – ووقع في الكتـاب فيمن قال اللاي بالياء لاء ، وفي الطّرّة فيمن قال اللاء بالهمز لا ، وهو الصّواب[3] .

ص108 س21 – ومن قوله وقـال بعضهـم الأول إلى قوله وهذا خلاف قول سيبويه « ليس من كلامه ، ومذهبه مذكور بعد هذا »[4] .

ص111 س10 – وقـوله : ومن خـالفــه ردّ الحرف الذي يـليــه ، ليس من كلامه ، وقد تقدّم أنّ أبا الحسن يقول : ضب ، ورجع المازنيّ

---

(1) انظر الكتاب 2 : 20 : 6 ، وطبعة الأستاذ هارون 3 : 237 ، حيث وردت في كلتيهما « رجل ربعة ورجل خجأة » وما ثبت في الشرح أنسب للمعنى .

(2) غير موجودة بكلتيهما .

(3) ورد النصّ صحيحاً . انظر 2 : 42 : 19/3 : 282 .

(4) أبقى الأستاذ هارون جزءاً من الحاشية في صلب الكتاب وهو « وقال بعضهم . إذا سميت رجلاً بالراء من ضرب قلت رب فأردّ العين / 3 : 321 انظر الهامش رقم 5 من الصفحة ذاتها . وهذه بقية الحاشيـة « قال أبو الحسن : ضب ، فرد الفـاء ، وقال بعضهـم : لا يجوز أن تسمى بالبـاء من اضرب ، إذا قلت إن ، لأنك إذا وصلتها بقيت على حرف ، وهذا مذهب قوي ، وهو خلاف قول سيبويه » .

إلى قول سيبويه[1] .

ص133 س22 – ووقع في بعض نسخ الكتاب فقال ابنون ، تجريها على القياس لأنّك قد حوّلتها عن ذلك الموضع ، وإن شئت أبناء ، ولا يجوز بنون ، لأنه شاذ يجيء غيره ، وهذا الكلام لا يشبه كلام سيبويه وهو مخالف للرّوايات كلّها بالجملة فلا تعوّل عليه[2] .

ص148 س7 – ووقع في بعض النسخ الشرقية وإن كان فعولاً ، بتحريك الواو فكلامه عليها ضعيف ، لأنه يجري الملحق مجرى غيره ممّا ليس بملحق ، ويجري ما شبّه بالأصل مجرى ما لم يشبّه به ، وحذف مثل هذه إنما يكون عن علّة أحكم من هذه التي ذكر[3] .

ص166 س15 – ووقع في الشّرقيّة آخر الباب أخبرني هٰرون القارئ أنّه سمع من العرب * فَذَاكَ أمانةُ اللهِ الثَّرِيدُ * بالرفع[4] .

ص176 س13 – « ... ؟ وأدخل يديت في الباب أو بدا يبدو . علي الروايتين يكون يدا وبدا على غير القياس يدي وبدو ، وحكى الأخفش بدو وبداء ، ولم يحك أحد يدي في يديت فليسا ممّا تقدّم ، وحكى أبو الحسين بن ولاّد عن المبرّد أنّه وقع يدا في الكتاب على الغلط قلت : وإذا كان معناه الذي جيء به له صحيحاً فليس بغلط وقد بيّن ، ودليل كونه ثابتاً في الكتاب قوله متصلاً

(1) جاءت في صلب الكتاب آخر الباب ، 2 : 64 : 12/ 3 : 326 .
(2) خلت منه الطّبعتان . انظر 2 : 47/ 3 : 504 .
(3) خلت منه الطّبعتان . انظر : 3 : 441 .
(4) خلت منه الطّبعتان منها . انظر : 3 : 441 .

بـه وهذا يسـمع ولا يجسـر عليـه ، ولكن يجاء بنظـائره بعد السمع ، فيداء في الباب وبداء مثل العزاء سواء[1] .

ص204 س24 – ومن قوله : وقالوا خلق إلى قوله : وقالوا خلقان قال بعضهم : ليس من كلام سيبويه ، وكلامه خلقان وما بعده[2] .

ص205 س15 – وقوله : لأنّ الواو والنّون يُقْدر عليهما في الصّفة ، وهذا نصّ بغلبة السّالم فيه المكسّر ووقع في بعضها تفسير وهو : النّعوت لا يمتنع فيها الواو والنون ، لأنّها على الفعل تجري[3] .

ص228 س22 – وقوله : وقد يجيء على الأوّل ، يريد على الصّحيح في العين وحـذفوا الهمـزة من أريت كما حذفوا الواو واليـاء من أقمت وأبعت ، والتّفسير الذي في آخر الباب للمبرّد[4] .

ص234 س17 – ومن قوله يعني في يأبى إلى قوله : لأنّ الفاء همزة[5] .

ص234 س17 – ومن قـوله : وإنمـا يحتجّ بوعده ، يريدون وعدتـه إلى آخر الباب ، أصل في الشّرقيّة وثبت لابن السّرّاج حاشية وقال وهو تفسـير عند المـبرّد إلى آخر البـاب ، وهو أشبـه لأنه كلام

---

(1) انظر الكتاب 3 : 539 ، هـ1 ، فقد جاءت : « يديت له أيدي له يداً ولم ترد بالأخرى . انظر : 2 : 162 .

(2) انظر 3 : 628هـ 2 ، حيث جاءت : « وقالوا : خلق وخلقان » في نسخة من الكتاب وفي أخرى « وقد قالوا خلق وأخلاق وسمل وأسمال وحدث وأحداث ليس هذا من كلام سيبويه وقالوا خلقان » وخلت الطبعة الأخرى منها انظر 2 : 204 .

(3) لا توجد بكلتيهما .

(4) لعـلّ ما عنـاه : « ولا يجوز الحذف أيضـاً في تجزئة وتهنئة وتقديرهما تجزعة وتهنعة لأنهم ألحقوهما بأختيهما من بنات الياء والواو ، كما ألحقوا أرأيت بأقمت حين قالوا أريت » انظر 2 : 245 : 4 : 83 .

(5) ثبتت في 2 : 254 : 14/ 4 : 105 ، وهذا ولم يكتبه الأستاذ هارون لكونه تفسيراً واكتفى بأنها سقطت من إحدى النسخ التي اعتمد عليها في إخراج الكتاب .

مكرّر[1] .

ص234 س19 – ووقع في بعض النّسخ الشّرقيّة : ودرّ يدرّ بمنزلة كعّ يكعّ وهو شاذ[1] .

ص242 س – « .. ؟ وإلى هذا ذهب الأخفش في الحاشية غير أنّه سمّى روم الكسرة إمالة وزعم أنّ سيبويه أراد روم الكسرة في الواوِ ولم يفعل ذلك سيبويه ... ؟[2] .

ص243 س – وقول أبي الحسن في آخر الباب طرّة من الأبواب المتقدّمة يقول لما جاءت مجيء ما ماضيه على فعل كان مضارعه على ذلك ولم يكسّر وقد تقدم[3] .

ص256 س13 – ووقع في الشّرقيّة ولأبي نصر في الرّباحيّة من جهة القالي قوله وهو الأوّل ، يقول الاسم كان قبل ثم الفعل ثم الحروف التي جاءت للمعاني ، ولا يكون الإضمار إلا بعد المظهر ، ألا ترى أنّك تذكر الاسم وتستغني عن الفعل ، تقول : هو زيد وأخوك عمرو ، ولا يستغني الفعل عن الاسم ، ولا تستغني هذه الحروف التي للمعاني عن الاسم والفعل ويستغنيان عنها ولا بدّ لها من أحدهما . قال أبو نصر : لا بد لها منهما قال : أحسب الطّرّة تفسيراً للأخفش وهي صحيحة ، وردّها المبرد على

---

(1) ثبتت في 2 : 254 : 16/ 4 : 106 .

(2) وردت عند الأستاذ هارون : 4 : 142 هـ2 ، ونصها : « قال أبو الحسن : أقول في مذعور وابن نور أميل ما قبل الواو ، وأمّا الواو فلا يميلها سيبويه ، يقول أروم الكسرة في الواو .

(3) انظر 4 : 144 هـ2 « وبعد كلمة » « مارق » في كل من أ ، ب : « وقال تحسب وتسعى وتصغي لا يكون فيه إلا الفتح في التاء والنون والهمزة ، وهو قول العرب » ولم ينص على أنها لأبي الحسن الأخفش .

سيبويه وليست له وبئسما صنع[1] .

ص259 س24 – في نسخة أطعمه عن جوع ، أي باعد الجوع عنه حتى عدا عنـه ، والعَيْمَـة : شهوة اللّبن ، حاشيـة في الشّـرقيّـة : قال أبو عمـر : سمعت أبا زيد يقول : رميت عن القوس ، وناس يقـولون : رميت عـليهـا وأنشـد * أُرمِي عَـلَيْهَـا وَهْيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ *[2] .

ص264 س4 : وقوله : كما أنّ الهمزة بدل من ألف حمراء ، تفسير في الشّرقيّة حكـم التـأنيث عنده أن يكون بألف ، فلمـا وقعت الألف الساكنة بعد ألف همزت ، ولهذا قال في باب مالا ينصرف ، هذا باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف ، ووقع في نسخة : قال أبو الحسن : وهذا ضعيف لأنّهـا همزة متحرّكة وليست بألف قلت وهذا لا يلزم ، لأنّهم لّما قلبوها همزة وصارت حرفاً صحيحاً والكلمة معربة رجعت إلى حركتها[3] .

ص264 س23 : ووقع في الكتاب : وقد جاء فعل اسماً معرفة ، قالوا في بني دُئِل وهم رهط أبي الأسود الدؤلي . قال الزّجاج : هذا تفسير من قبل الأخفش وليس من الكتاب[4] .

وكان ابن خروف كثيراً ما يعقّب على ما يعرضه من مشكلات

(1) ثبت في طبعة الأستاذ هارون ، وفطن إلى أنها دخيلة ورجّح أن تكون للأخفش انظر 4 : 218 هـ2 . وقد حسبها ابن ولاد أيضاً لسيبويه فدافع عنه .

(2) أقحمت في صلب الكتاب ظناً من المحقق أنّ الراوي أبو عمرو بن العلاء وليس أبا عمر الجرميّ . انظر 4 : 226 .

(3) لا توجد بأيّ من الطّبعتين .

(4) لا توجد بكلتا الطّبعتين .

- بما يحدّد موقف سيبويه منها ، كأن يقول : وهو الذي ذهب إليه سيبويه أو « والأقيس رواية سيبويه ... ؟ لأنه إنّما وجّه ما سمع . لم يخترع لغة أو أنّ ما حكاه سيبويه لاشك في صحّته[1] .

أمّا إذا كان ما مهّد به لتلك القضيّة من إنشائه هو أو غيره من النحويّين ، فإنّه غالباً ما يحدّد على وجه الدّقّة مدى مطابقته أو مخالفته لسيبويه من مثل قوله : وهذا كلّه قول سيبويه أو هو الأظهر من قول سيبويه ، أو أنّ قول ابن السّرّاج موافق لقول سيبويه ، أو ينعت الرّأي بأنه فاسد مخالف لنصّه ، أو غير ذلك[2] . ينبّه على ما أخطأ فيه العلماء حين اقتبسوا نصّ سيبويه ، مثل :

ص169 س19 : (... ؟ وأمّا قوله « الفارسي » عن سيبويه ، وقد سمعنا منهم من يقول : ليفعل ، فليس من كلامه في هذا المعنى ، وإنما قال في باب الأفعال في القسم ، وقد يستقيم في الكلام إن زيدا ليذهب وليضرب في رواية الرّباحي ، وفي الشّرقيّة « وقد يستقيم في الكلام إن زيدا ليذهب ويضرب ، ولا يريد اليمين ، ولم يقع ضرب ، والأكثر على ألسنتهم كما خبّرتك في اليمين) .

وهذا النصّ فيه شيء مما ذكر لأنّ اللاّم إذا دخلت في خبر إنّ كان الفعل للحال كما يكون قبل اللاّم ، لأنّ إنّ إنّما تذكر للحال فإذا دخلت النون فيها كان على القسم لأنّ الفعل صار مستقبلاً ، وقد تدخل اللام وحدها والفعل مستقبل ولا يراد

(1) أنظر ص173 ، ص199 ، ص286 .

(2) انظر ص171 ، ص229 ، ص295 .

القسم وهو قليل فتدبّره) .

ص284 س8 : « وردّ المبرد على نصّ فاسد وقع في كتابه وهو قوله : فالاسم مصحف ومخدع وموسى ، ولم يكثر هذا في كلامهم ولا نعرفه صفة » .

ونصّـه في أكثر النّسخ : ولم يكـثر هذا في كلامهم وهو في الصّفة كثير ، والصّفة قولهم مكرم ومدخل ومعطي ، ويكون على مُفْعُل ، نحو منخل ومسعط ومدقّ ومنصل ولا نعرفه صفة فالاسم منخل ومسعط ومدق ومنصل ، فنقص هذا من كتاب أبي العبّاس وحمل عليه الغلط) .

شواهده

اهتم بصورة واضحة بالشّواهد على اختلافها من قرآن وحديث وشعر وأمثال فكـان عدد الآيات القرآنيـة أكثر من سبعمـائة آية وبلغ عدد شواهد الحديث الشّريف ثمانية وعشرين في حين كانت الأبيات قريباً من الثّلاثمائة .

واعتنى عناية فائقة بتحديد موضع الشاهد وبخاصّة في القسم الأخير منها ، وشـرح الألفـاظ المستغلقة ، وذكر سياقها والمعنى العام لها متى رأى ذلك يخدم غرضه في إبراز موضع الشاهد . كما أعرب التراكيب الصّعبة فيها . وستأتي من ذلك أمثلة بعد إيراد أمثلة من الحديث الشريف .

أمثلة من شواهد الحديث[1]

ص س — « ... ؟ ويجوز أن تكون مصدرية بتقدير أوّل قولي أنّي أحمد الله ، كقوله عليه السلام : « أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله » .

---

(1) انظر فقرة جـ من « أهمّيّة الكتاب » حيث عرضت قضيّة استشهاده بالحديث .

ص218 س12 — « أبو الحسن : فعول في المصادر قليل ، قال : فكأنه صفة لمصدر محذوف فإذا قلت : تطهّرت طَهوراً فكأنك قلت تطهرت تطهّراً طَهوراً وتوضّأت توضّؤاً وضوءاً ، فحذف المصدر الذي هو على تطهّرت وأقيمت صفته مقامه ودلّت عليه ، وتابعه عليه ابن السّرّاج وغيره .

قلت : وهذه دعوى لا دليل عليها ، وليس كونه مصدراً بأبعد من هذا ، وقد يكون الطّهور من صفة الماء كما قال عليه السلام : « هو الطّهور ماؤه الحِلُّ ميتته » .

ص219 س11 — « ... ؟ والعسلة تكبير قوله ﷺ : « حتّى تذوق عُسَيْلَتَهَا » .

ص228 س16 — « ... ؟ وأمّا يدعه تركا فيمكن أن يكون النّاصب لتركا فعل مضمر ، وقد يكون الأوّل ؛ لعدم ودعا وقلّته ، وقد جاء عنه ﷺ : « لينتهينّ أقوامٌ عن ودعهم الجمعات أو ليختمنّ الله على قلوبهم ثم ليكونن من الغافلين » .

ص268 س14 — « ... ؟ والأهجّيرى : كلام الرجل الذي يردّده ويدأب عليه ، وفي الحديث : « كانت أهجّيرىٰ أبي بكر لا إله إلا الله ... » .

ص287 س6 — « ... ؟ وقياس قوله عليه السّلام في المسند أن طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئنّةٌ من فقهه أن يكون مفعله : لأن الميم في مثل هذا يقضى بزيادتها » .

وهذه أمثلة توضح أسلوبه في شرح الشّواهد الشعرية :

ص124 س17 :

هما نَفَثَا فِي فِيّ مِن فَمَوِيْهِمَا   علي النَّابِحِ الْعَاوِي أَشَدُّ رِجَامِ

... ؟ قال الأعلم : وصف شاعرين من قومه فزع في الشعر إليهما وليس كما زعم ، وإنما يريد إبليس وولده ، وقبله ما يدلّ على ذلك أنشده أبو عبيدة :

فما أنت يا إبليسُ بالمرء أبتغي   رضاه ولا يقتادني بِزِمامِ

سَأَجزِيكَ من أسبابِ ما كنتَ   قدتَني إليه جروحاً فيك ذات كِلام

تُعَيَّرُها في النّار والنّار تُرغي   عليك بزقُّوم لها وضِرَام

فإنّ ابن إبليسَ وإبليسَ أَلَّبا   لهما بعذاب النّار كل غلام

هما نفثا البيت .

ص170 س10 :

يحسبه الجاهلُ ما لم يعلما   شيخاً على كرسيّه معمّما

شاهده فيه دخول الخفيفة بعد الجحد ، وليس من موضعها ، قال الأعلم يصف جبلاً قد عمّه الخصب وحفّه النّبات لّما لم يعلم ما قبله ، وأنشد ابن الأعرابي * ما كان غمّا * عوض * ما لم يعلما *

ص185 س15   -.... ؟ وقول عمر بن أبي ربيعة :

فكانَ نَصِيريَ دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِي

ثلاثُ شُخُوصٍ كاعبانِ وَمُعْصِرُ

وردّ ابن السّيد رواية نصيري – بالنّون – حين لم يعلم معناه ، وهي رواية الشّيوخ ، والمعنى كان نصيري مّمن كنت أتقّي هؤلاء الثلاث الجواري ، كقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يَنْصُرُنِي مِنَ اللهِ إِنْ عَصَيْتُهُ ﴾ ، أي من يجيرني منه ؟ ويكون من يسترني منه ؟ ، ويكون المعنى أيضاً من ينفعني ؟ ، قالوا : مطر ناصر ، أي نافع ، ونصرت السّماء أرض بني فلان .

ص202 س5 – ... ؟ وقول الفرزدق :

همـــا نَفَثـــا في فِيِّ من فمـــويهمـــا
علـى النـــابح العـــاوي أشـــدّ رجـــام

شـاهده فيه إضـافة التثنية إلى التثنية على الأصـل ، قال بعضهم : وقلت لأبي علي : ما العامل في * أشدّ رجام * فقال : قوله * نفثا في فيّ * ، أي نفثا في هذه الحال ، فنصب « أشدَّ على الحال ، أي في حال شدّة رجام ، وليس قوله بالبيّن ، وإنّما نصب أشدّ على المصدر ، أي من المعنى ، لأنّ المعنى هما نفثا في فيّ أشدّ نفث وكنّى بالنّفث عما تعلّم من المذكورين قبل البيت وهما إبليس وابنه من الشّعر والمراجمة بالكلام ، والنفث والتفل سواء .

قال : وقلت لأبي علي : بأي شيء يتعلّق * على النابح * قال بما يدلّ عليه « رجام » وإنما قال : بما يدلّ عليه رجام لأنّه مصدر ولا يتقدّم عليه ما يعمل فيه فيفسّـر ، والأظهر أن يكون لنفث ، وشـاهده فيه مجيء التّثنية على الأصـل ، وكذلك البيت الآخر وهو * بِمَا في فُؤَادَيْنَا مِنَ الشَّوْقِ وَالْهَوَىٰ * البيت شاهده فيه مجيئه على الأصل ويروى * من الشّوق * .

* ومن الهمّ * ، فيجبر وفينهض ، والمعذّب والمشغّف ، بالعين والغين ، ويعني بالفؤاد القلب ، سميّ بذلك لتفؤّده وتوقّده ، والهوى : هوى النفس وهو إمالته لما يحبـه ، ويبرأ : يصحّ ، والمنهـاض الذي كُسِـرَ بعد جبر ، والمشعّف من شعفـه الحب ، إذا أحرقـه ، وبـالغـين معجمـةً : الذي بـلغ حبّهـا حجـاب قلبـه ، « والمعذّب » وَهْمٌ لأن قافية القصيد فاء ، ويروى * من الهمّ والأسى * وهو الحزن وأضـاف « منهاض » إلى الفؤاد ، وهو هو لاختلاف اللفظين فيهما والمعنى يبرأ الفؤاد المنهاض المشغّف ، وكلاهما حسن .

وقبله :

دعوت الذي سوّى السموات أيده ولله أدنى من وريـــــدي وألطف

ومنها : وما قام منا قائم في ندينا البيت .

قال الأعلم : يصف شَعْراً بكثرة التنعّم ، والصّواب أنهُ يَصِفُ روضات شبّه نشر المرأة الّتي شبّهت بها بنشرها ، وما قبل البيت يدلّ على ذلك ، وهو :

كَأَنَّمـــا فِي نَشْـــرِهَـــا إِذَا نَشَـــرْ فَغْـمَـــةَ رَوْضَـــاتٍ تَـردّينَ الزَّهَـرُ

هيّجهـــا نَضْـحٌ مِنَ الطّـلِّ سَحَر وهــزّتِ الرّيحُ النَّــدَىٰ حَتّـىٰ قَطَـرْ

لَوْ عُصْرَ ... البيت .

الفصل الثّالث

- مفهوم النّصّ والقياس عند ابن خروف .
- موقفه من سيبويه .
- موقفه من المبرّد .
- موقفه من الزّبيدي .
- موقفه من أبي بكر بن طاهر .
- ابن خروف بين البصريّين والكوفيّين .
- قيمة الكتاب .

« الفصل الثّالث »

مفهوم النّصّ والقياس والعلّة عند ابن خروف .

اتّخذ الكثير من المشتغلين بالدّرس اللغوي من تداخل المصطلحات وكثرتها وتراكم التّراث عبر العصور تكأة لمهاجمة النحو العربي ونقده بجراءة لا يكاد يوجد لها نظير . يلقي بعضهم التّبعة على المنطق الأرسطي ويحمّله أوزار تعقّد علم النحو واستغلاقه كلّها ، يغريهم بذلك بعض المصطلحات التي اتفقت لفظاً واختلفت مضموناً أو دلالة ، لسبب بديهي لا يحتاج إلى كدّ الذّهن وهو محدوديّة ألفاظ أيّة لغة كائنة ما كانت أمام الخضم الهائل من المعاني ، فيضطرّ متكلّموها إلى استخدام اللّفظ الواحد في أكثر من معنى مع الاستعانة بما يحدّد المقصود من القرائن .

أو يدفعهم إلى ذلك التّقليد لبعض هواة الجديد لذاته ، بحسن نيّةٍ حيناً وبخبث طويّة أحياناً ، ولسنا نماري في أنّ لكل جديد لذّة ، كما يقول المثل العربي ، لكن ينبغي التّحفّظ هنا من هذا الجديد لا نطّرحه ونستقذره ولا نتلقّفه ونحتضنه بل ندرسه ونتعمّقه من غير ما استعجال في الحكم غيابياً على تراثنا بأنّه غير أصيل وأن مناهجه مستعارة[1] .

وينبغي أن ننطلق في مناقشة هذه القضيّة من المسلّمة الآتية وهي أنّ مجرّد الاتّفاق في ألفاظ المصطلحات لا يعني بالضرورة اتّفاقاً في المنهج[2] .

---

(1) انظر فقه اللغة في الكتب العربية ، للدكتور عبده الراجحي : 183 .

(2) المرجع السابق : 174 ، 175 .

ولعلّ أخطر مصطلحات الدّرس اللغوي النّص والقياس والعلّة ذلك أنّ كثيراً من الدّارسين توهّموا أنّ علماءنا – بمن فيهم الأئمة الأوّلون – حكّموا المنطق الصّوري في دراساتهم ، وعدّوا ذلك جناية كبرى ، وهو حقاً كذلك لو ثبت ، لأنّ للّغة منطقها قبل وبعد قول أحدهم أي كذا خلقت ، لا يتمارى في ذلك اثنان .

وقد فطن عدد من باحثينا بعد انقضاء فترة الانبهار بالحضارة الحديثة إلى السبيل بعد أن بصروا بالمستشرقين يعتنون بالكتب القديمة وكان من أوّل ما توجهت إليه العناية كتاب سيبويه وغيره يدرسونه ويفيدون منه ، والحكم على الشيء فرع عن تصوّره ، فعادوا إلى التراث يستفتونه فتبيّنوا أنّ منهجهم اللّغوي كان في معظمه – عند البدء وزمناً بعده – منهجاً لغويّاً وصفيّاً[1] .

وعلى سبيل المثال قام الدكتور علي أبو المكارم في كتابه « أصول التفكير النّحوي » بإبراز أهميّة المصطلح وضرورة تحديده ، كما حدّد بدقّة مفهوم النّصّ أو السّماع والقياس النّحويّ والعلّة النحّويّة وما مرت به من أدوار وقرّر أنّ مهمّة البحث النّحويّ هي نشدان الظاهرات العامّة السّائدة في اللّغة قبل تلك النّادرة التي غالباً ما تنحدر من اللّهجات ثم صياغتها في قواعد ملزمة لا يتساهل في الخروج عليها ، وخص ذلك بمرحلة النشأة محدّداً إياها بزمن تلاميذ أبي الأسود وآخرهم الخليل .

والقياس فيها يقوم على مدى اطّراد الظاهرة اللغّويّة في النّصوص المعتمدة مصادرها واطّراح الشاذّ منها ، وقد ساد هذا النّمط من القياس اللّغوي طيلة القرون الأولى إلى أيّام ابن السّرّاج وتلميذه الفارسي، وابن جني، وكانت العلّة أيضاً لغويّة، لأنّ البحث عن الأسباب مركوز في جبلّة البشر ، بمعنى أن كلمة العلّة لم تتجاوز

---

(1) انظر فقه اللّغة في الكتب العربيّة ، للدكتور عبده الراجحي : 183 .

معناها اللّغوي فكان أن اتسم التعليل النحوي بالبساطة وبالارتباط مباشرة بدلالة اللّغة ، فانحصر في بحث الأسباب القريبة الكامنة وراء الظّاهرات اللغوية والقواعد النّحويّة ، فكانت جزئية في موضوعها ونظرتها للنّص ، وكانت متّسقة مع القواعد ، يعلق الدكتور أبو المكارم بقوله ... ؟ « فكانت التعليلات بمثابة تفسير للقواعد النحّويّة تهدف إلى توضيح القاعدة بالكشف عن مبّرراتها »[1] .

واضطرّوا بتقدّم الزمن تحت إلحاح المطالب الحضاريّة الجديدة إلى الخروج عن تلك القواعد أو مخالفة ذلك القياس الذي كانوا وضعوه وأصاب موضوع الاطّراد تغيير كبير فأضحى معناه ما يوجد غالباً في النصوص لا ما كانت تعضّده كل النصّوص اللّغويّة فلجأوا إلى التأويل يخضعون به ما خالف القاعدة أو القياس إلى قواعدهم ، كما نجم عن هذا استقراؤهم المادة اللغوية ووضعهم أسساً عديدة لذلك مثل تحديد مصدر المادّة اللغويّة ونقد المصادر ونقد المادّة اللّغويّة .

وفي هذه الأثناء أخذ القياس مفهومه الشّكلي الصّوري الذي استقرّ في أذهان أغلب الدّارسين حتى اليوم كما أصبحت العلّة أيضاً هي ما يطلق عليه بالجامع بين الأصل والفرع في عمليّة القياس الذي كان يتم في المرحلة الأولى تحت مراقبة الملكة اللّغوية ، يقاس لفظ على آخر بدون أيّة شروط مفروضة تجدث في إطارها هذه العملية[2] .

ويمكن القول بأن النصّ والقياس والعلّة عند ابن خروف تنتمي إلى اللغة أكثر من انتمائها إلى المنطق الأرسطي ، هذا إذا كان للمنطق الأرسطي أي دور فيها ، فالقياس عنده صنو للنّحو والعربيّة ومهمة الأئمة كانت حصر كلام العرب ذاك الذي لا تضبطه الحدود ولا ينحصر تحت قياس .

---

(1) انظر أصول التفكير النحوي ، للدّكتور علي أبو المكارم : 168 .

(2) انظر « أصول التفكير النحوي » للدكتور علي أبو المكارم : 13 ، 18 ، 19 ، 20 ، 28 ، 74 ، 75 ، 368 .

وهم ينطلقون من النصّ لاستنباط ما هي قائمة عليه فعلاً من قوانين ومن هنا كانت حاجتهم إلى العلل .

وينبغي أن يكون واضحاً في الأذهان التفرقة بين ما يسميه النحو والعربية ، وهو ما يخضع للقياس وينحصر تحت قاعدة ، وبين اللغة وتعني الأخيرة الظاهرات التي لا تنضبط تحت قياس أو ما عبّر عنه بأنه مما يحفظ ولا يقاس عليه . يقول ابن خروف مسّوغاً ما فعله سيبويه « ... ؟ ودلّ على المسموع منه بألفاظ يسيرة ، وترك ما ليس جارياً لكتب اللغة كما فعل في التأنيث[1] .

وحين ذكر موانع الصرف أو علله عقّب بأنّها علل موجبة عند العرب مطّردة . والعلّة النحويّة عنده نوعان : علّةٌ برهانيّة وأخرى إقناعية وهو لا يقول بكثرة العلل فقد جاء في باب ما ينصرف وما لا ينصرف : « ولا تبال بكثرة العلل إنّما هي بمنزلة الزّائد عن الثلاث في الطّلاق » .

وليس معنى هذا استبعاد تلك العلل كلّيّة ، لأنّ للعلل القريبة[2] أهمية قصوى لأنّها تقوم بالحاجة ، ولكن إلمام المرء المتخصّص بأصول تلك العلل يزيده بصراً بمجاله وإلماماً بوجوه القول ، وهذا نصه : « ... ؟ فإذا علم أحدنا هذا جاز له أن يتجاوزه ويبحث عن أصول تلك العلل ، ولأيّ شيء صارت عللاً ، فإذا وفق لذلك وعرفها كان أعظم فائدة وأكثر تصرفاً وأنبه خاطراً وأبعد عن الزّلل وأعرف بحكمة العرب من الأول وكلاهما متّبع ما وجد من كلامهم »[1] .

---

(1) ص : 176 ، س : 6 .

(2) نعت علة سيبويه التي ذكر أنه سيبينها في باب « إضافة كل اسم آخره ياء تلي حرفاً مكسوراً إلى هذه الياءات » بأنها قريبة ، وذكرها فقال في ص13 س11 وذلك أن الياء إذا كانت طرفاً وقبلها من جنسها استثقلت الحركة عليها فحذفت فبقيت الياء ساكنة ثم حذفت لالتقاء الساكنين إن كان هناك تنوين ، فإذا جمعت حذفت الياء للساكنين ، الياء التي حذفت حركتها ، وواو الجمع أو ياءه كما حذفت في المفرد ... » . وانظر الكتاب 2 : 105 : 22 .

وعلى هذا يمكن القول بأن ابن خروف ينتمي إلى فترة ما قبل ابن السّرّاج ومن هم على شاكلته مع أنّه عاش في القرن السّادس وأوائل السابع ، فالتعليل والقياس لغويّان على النحّو الذي سبق تحديده والنص عنده سابق العلّه والقياس معاً وله الغلبة ، بقول ابن خروف ص182 س3 بعد إيراده آراء بعض النحويين : « ... ؟ ولم يستشهدوا على النّصب بكلمة واحدة فدلّ على أنّه منهم قياس ... ؟ » ولو حكاه عن العرب لم يسعهما منعه ، فإن كان قياساً لا يعوّل عليه » .

ص186 س15 « ... ؟ فإذا سمعت العرب قد نطقوا بالجمع تبعتها فإن لم تسمع شيئاً رجعت إلى القياس .. » .

وقد خالف أستاذه الخدبّ فيما رآه قياساً منه ، وقبل ذلك خالف سيبويه فيما قاسه قائلاً بأن حجّته ضعيفة في قياسه ، وما صادفته خالفه في نصّ من نصوصه بل إنه يقول عنه بأنه إنما روى ما قد سمع . لم يخترع لغه ، يقول في ص193 س4 « ... ؟ والأقيس رواية سيبويه ... ؟ لأنه إنما وجّه ما سمع لم يخترع لغة . وفي ص93 س9 – « ... ؟ وليس منعه صرفها بقياس منه بل أدّى ما سمع فلا تبعة عليه ، وقد اعتلّ لها .. » .

ونورد هنا نصاً على جانب عظيم من الأهميّة في نظري ويدعم ما زعمت من انتماء ابن خروف إلى مرحلة ما قبل ابن السراج في نظره إلى علم النحو ومصطلحه وطبيعي أن يكون بحكم تأخر نشأة الدّرس اللّغويّ في الأندلس عنها في المشرق كما هو معروف .

ص137 س2 : « ... ؟ أبو علي : سمعت أبا إسحق ينكر « أَفْعَيْ » في الوصل بالياء ، قال (أي أبو إسحق) : لأنّه رجوع إلى

ما فرّوا منه ، وذلك أنهم قلبوها في الوصل إلى الألف فراراً من الياء وليس يُعتدّ بقلبها في الوقف كما اعتّد في الوصل ، لأنّ الوقف غير لازم كما لزم الوصل ولذلك لم يجعلوا الأصل في تاء التأنيث أن تكون هاء وفي التّنوين أن يكون ألفاً ، ولا التّضعيف في الوصل كما فعلوه في الوقف .

قال (أبو علي) : قلت : الوصل والوقف يتعاقبان على الكلمة فلم صار الوصل بالاعتداد أولى من الوقف ؟

قال : لأنّ وضع الكلام للفائدة ، والفائدة لا تحصل إلاّ بالتّرتيب ولا تكون إلا في الوصل ، ألا ترى أن ثلاثة أربعة لّما لم تكن مركبة بنيت على الوقف ولو ركبّت لزال الوقف ، فالوصل هو اللاّزم ، لأنّه إمّا ملفوظ به أو مقدّر في حال الوقف .

قلت (ابن خروف) : هذه جعجعه ولا طحن ! ، فياليت شعري متى كانت الياء في « أُفْعيْ » ونظائرها عند هؤلاء ألفاً ؟

أفي النوم أم في اليقظة وهم لم ينطقوا في الوصل والوقف إلا بالياء ؟ ولم يقلبوها قط فإنما تركوها في الوصل على أصلها بعد زوال حركتها ولم يغيّروها لأجل خفاء الألف فلم يردوا شيئاً وقد كانوا قلبوه ، وإنما فعلوا ما فعلوا في الوقف لمكان الاستراحة وقطع النفس فقصدوا البيان في بعض والتّخفيف في بعض ، وما ذكره لا معنى له ... ؟ .

موقفه من سيبويه

ليس بدعا من ابن خروف أن يشيد بسيبويه ، ويجلّه ، وقد نذر حياته

لتحصيل كتابه وتدريسه ، ولا غرو أن يحظى الكتاب وهو قرآن النحّو بعلماء أعلام يقومون على خدمته ، وقد مرّت عدة إشارات حفلت بامتداحه وتقريظه ، ونزيد تأكيده هنا .

يتجلى في أحد القوالب الآتية :

1 – عبارات الإطراء والإعجاب ، مثل قوله : « وهذا الباب من أبوابه البديعة ، وكل أبوابه بديع[1] ، أو تعقيبه على أحدى مسائله بقوله : « ولله درّه »[2] .

2 – ما يعقّب به على مخالفيه ، كقوله حين حكى تخطئة أبي عثمان المازني لسيبويه في ترك صرف هذا رجل أفعل : « وهو قول ساقط[3] » أو قوله عند تزكية الزبيدي لأبي العبّاس المبرّد : « قلت سيبويه أولى وأحق بهذه الصفة من أبي العبّاس لأنه سمع من العرب . أو سيبويه أعلم بما روى وأوثق ، « وسيبويه أعرف بذلك »[4] .

3 – تحاشي اتّهام سيبويه بالخطأ صراحة ، وإن خالفه في عدّة مواضع :

ص161 س25 – « ... ؟ وأشار بقوله : ولو حقرت الجفان إلى بيت حسّان لأنها فيه للكثير ولمّا لم ينفرد هذا الجمع بالقليل ، ووقع لهما ، صغّر على لفظه ، أريد به القليل أو ا لكثير ، واختار سيبويه أن يكون أصله للقليل ، وحمله على التثنية لما ذكر ولم يقطع به ، لقوله : فهذا يقرّب أنّ التّاء والواو والنّون لأدنى العدد ، وهو رأي منه وليس بالقويّ ، لأنّ دليله ضعيف وإنما هو لفظ مشترك لهما ، ووقوعه في كلام العرب وكتاب الله تعالى على

---

(1) انظر : ص177 ، ص180 ، ص221 ، ص242 .

(2) انظر : ص180 ، ص224 ، ص252 ، ص269 ، ص279 .

(3) انظر : ص58 .

(4) انظر : ص85 ، ص133 ، ص266 .

الكثير أكثر ... ؟ .

ص40 س25 – « وقوله : ولو أنّهم حذفوا جعلوه بمنزلة إنّما ، هذا قياس منه ، واحتجّ عليه والعرب لم تتكلم به فلا يقال .

ص45 س2 – « ... ؟ وأبى ذلك كلّه سيبويه وجعلها منقطعة في الباب كلّه ، ومعادلة في الباب الأوّل ، ولم يجعل لها قسماً ثالثاً ، وحكى المبرّد عن أبي زيد أنها تكون زائدة ، وأنشد :

* يا دَهْنُ أم ما كان مشيي رَقصَاً * قال : وهذا لا يعرفه المفسّرون ولا النحويّون ، قلت : وأبو زيد ثقة ولم يرو إلاّ ما سمع ولا تحتمل في البيت إلاّ الزّيادة .

ص134 س4 – وقوله : ولم يجمعوه بالواو والنون ، قلت : وقد قال الكميت :

يرى الرّاعون بالفعلات منا كنار أبي حباحب والظُّبِينَا

فجمع بالواو والنون ، ولعله يزعم أنّه ممّا ورد في الشّعر فلا يقيس عليه .

ص162 س17 – وقوله : فليس لها واحد من الكلام كسّرت عليه ، قلت : قد جاء واحدها في قوله أنشده أبو العبّاس :

عليه من اللّؤم سروالة فليس يرقُّ لمستعطفِ

فهذا واحدها ، وقد ذكر رحمه الله في ما لا ينصرف أنّها واحدة ، ومن هذا الباب ملاميح ومذاكير لأنّك تقول لمحة وذكر .

4 ـ ذكر في بعض المواضع ما يمكن أن يعدّ تناقضاً بدون أيّ توجيه .

ص163 س23 – « ... ؟ واللام بابها التعجب ونفى عنها غيره ثم حكاه في آخر الباب لبعضهم » .

ص227 س15 – « قد تقدّم من قوله أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، جعل المصدر هنا تابعاً للفعل في الزّيادة وهو الأوّل حُملاً على اللفظ من حيث ورد تابعاً للفعل مؤكّداً له فركب المجاز وحمل الأصل على الفرع » .

5 – ويغلب على ابن خروف في كثير من المواضع طابع التماس الأعذار لاختلاف رأي سيبويه في المسألة الواحدة في موضع عنه في آخر .

ص176 س6 – « ... ؟ ودلّ على المسموع منه بألفاظ يسيرة ، وترك ما ليس جارياً على القياس لكتب اللغة ، كما فعل في التأنيث ... ؟ » .

ص200 س12 – « ... ؟ وقد منع سيبويه أبرار وأجازه أبو العبّاس إذا اختلفت أنواعه ... ؟ ولا يخالف في المختلف الأنواع غير أنّه أخبر أنّه لم يصل إليه ... ؟ » .

ص200 س2 – « ... ؟ وإنما ذكره سيبويه تأنيساً للباب ... ؟ » .

ص211 س21 – « ... ؟ وهذا لا ينقض ما قدّمه في اسم الفاعل ولكنّه زعم أنّه جاء على حدّ رسول لا يراد به العمل ، كأنّه اسم عرف به ... ؟ » .

ص216 س5 – « ... ؟ ولم يذكرها سيبويه إلاّ على سبيل الشّذوذ والندور فلا يلزمه في ذلك تناقض » .

ص230 س4 – « ... ؟ ويمكن أن تكون معون ومكرم ومألك محذوفة التاء وتكون شاذة ممّا أتى في الشّعر فلا يبنى عليها باب ولا وجه لردّ المبرد عليه إذ هي شواذّ » .

ص232 س22	– « وقوله : ولم يقولوا وَدَعَكَ ، يريد في الأكثر الشائع ، وقرئ ﴿ مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ كما قال : ولم يقولوا حببت ، ثم حكاه بعدُ عن قوم آخرين » .
ص235 س8	– « وقوله : وإن لم يقولوا حببت ، يريد لم يقولوا كثيراً أو لم يقله من يقول أحببت ، وقد حكاه عن بعضهم في باب ما جاء فيه فعل من غير فعلت ، وردّ المبرّد عليه بارد ، لأنّه وإن منعه هنا فقد أجازه في غير هذا الموضع ، وحكاه عن بعضهم ، وإنّما نفاه عن الّذي يقول محبوب في مفعول أحب ، وهو لا يقول حببت ... ؟ » .
ص253 س21	– « وقوله فإنّهم يجعلون مكان الكاف للمؤنث الشين ، هذا نصّ ببدلها فهي من حروف البدل ، ولم يذكرها هناك لقلّتها ، ونصّ أيضاً هنا على زيادتها ولم يذكرها في حروف الزيادة لقلّة ذلك أيضاً ... » .
ص263 س10	– « نقصه هنا من حروف الزيادة اثنان ثم ذكر اللاّم في أصيلان ولم يعتدّها في الثلاثة الطّاء والدّال فيما ذكر والجيم في الوقف وقد ذكر الشين في البدل من مكان المؤنث في الوقف فهي ثلاثة عشر حرفاً » .
ص265 س18	– « ... ؟ وكأنّ سيبويه تأوّل سوى هنا على بابه من الظّرفيّة فليس بصفة فلم يعرض له » .
ص292 س18	– « قال سيبويه رحمه الله في الآجرّ وما أشبهه من الأسماء الأعجميّة : هو عربيّ ليس له ثان ، نحو إبل ، وهذا تشبيه منه فلسيت عنده من أسمائهم ، ولو كانت من أسماء العرب لذكرها

في الأمثلة » .

ص304 س20 – « ... ؟ وأما همرش فذكره في المضاعف في الرّباعي ويكون على فعـلل وهو قـليـل ، قالوا الهمرش ، وقال في الخمـاسـي وما لحقه من الأربعة همرش ، وقوله هنا : لأنّك ، عذر لما ذكره هنا مع ما قدّمه من فعلل ، فكأنه قال : وهذا سائغ فيها وهذه علّة مطّردة منه » .

ص253 س24 – **باب ما يلحق الكاف والتاء اللّتين للإضمار** : قد ذكر في عدّة الكلم أنّ تاء « أنت » خطاب ككاف ذلك ، وعلى هذا تكون هذه العلامة كلّها للفرق كما ذكر ، ويكون ذلك من قلّة التصرف في الإضمار حـين لم تكـثر أسماؤه ، وقوله : ألحقت ميماً ، دليل أنّ الضميّر ما قبل الوصل التي ألحقت ، وكذلك قوله : ولم يفرقوا بالحركة ، يدلّ هذا أنهما للفرق وقد ذكر في المضـمـرات أنها المضمرات بأسـرها ، ذكر ذلك هنـالك من حيث لم يتكـلّم على أصـولها ولا تركيبهـا وتكـلم هنـا على حقيقتها .

6 – أشار إلى وقوع بعض الأمثلة في غير أماكنها المناسبة .

ص127 س4 – « ... ؟ وليس محيي من الباب ، إنما هو من باب علي وأميّة ، ووقع في هذا الباب » .

ص156 س14 – « ... ؟ وذكر في أوّل البـاب سيّداً وميّتـاً وقيوّماً وأخواتها مثالاً لقلب الواو ياء إذا اجتمعت مع الياء وسبقت إحداهما بالسكون . وليس من الباب » .

ص158 س10 – « ... ؟ وذكر هنـــا ســـلّم ودمّـل ودمـامـل وليس هذا

موضعهما ، والموضع لتنضب وتناضب ، وسلم وسلا لم ودمل ودمامل وقع في موقع تنضب وتناضب ، هذا في موضع هذا وهذا في موضع هذا ، لأن تنضب مثل كوكب وتولب ، فهو جاء على مثال الأربعة ، وسلّم ودمّل ليس من الفصل الأوّل وإنّما هو من الفصل الذي لم يجئ على مثال الأربعة فهما بمنزلة أجدل وليس شيء منها ملحقاً ... ؟ .

موقفه من المبرّد

تعقّب نقده لسيبويه مظهراً أنه لم يفهم مراد سيبويه أحياناً ونعت آراءه في غير ما موضع بالفساد ، وقد يأتي ببعض آرائه التي لا تخالف سيبويه مجرّدة من أيّ تعقيب أو تعليق وهذا يعني أنّه يرتضيها .

وهذه أمثلة من ردّه على المبرّد، يطول نفسه في بعضها ويقصر في بعض، وقد تعمّدنا أن يكون بعضها نصوصاً طويلة حتى نجلّي جانباً من أسلوبه في المناقشة وطريقته في الكتابة .

ص20 س5 — « ... ؟ قال المبرّد وأصحابه : وما بعد مخفوضها (رُبَّ) لا يجوز إلا أن يكون صفة له للمعنى الذي يطلب بذلك .

وهو فاسد لأنّ التّقليل والتكثير اللّذين دخلاها ينوبان مناب الصّفة » .

ص61 س9 — « ... ؟ وقد تأوّل المبرّد عليه أنّه جعل يضربون بمنزلة ضربين في كلّ حال وأخطأ عليه وعلى نفسه ؛ لأنّه تأوّل خطأ وردّ به ، ونصّ سيبويه : « وكذلك يضربون في هذا القول ، أي إذا أعرب بالحروف هو بمنزلة ضربين ، يكون في الرفع بالواو ، وفي النصب والجر بالياء ... ؟ وسيبويه هو الذي علّم بهذا .

أعـــلّمـــه الرّمـــايـــةَ كلّ يَـوم فـلمّـــا اشتـدَّ ســاعـدُه رمـانِي

ص85 س4 – « ... ؟ وردّ المبرّد قول سيبويه : والقوافي مجرورة قال : لأنَّ القافية موقوفة وما قبلها يكون مفتوحاً فيكون الحكاية فلا شاهد فيه .

وهذا تعنيت منه وتكذيب له فيما روى ، ألا تراه قال : والقـوافي مجرورة فتجـرّ بذلك ممّا ردّه ، ولا يمتنع في البيت التقييد ، لكنّه لمّا رواه بالجرّ صحَّ له فيه الشّاهد ، وسيبويه أعلم بما روى وأوثق .. ؟ » .

ص118 س6 – « ... ؟ فـأمـا عدوّة فمن بـاب شنوءة ، غيّروها كما غيّروا حنيفـة لأجل تاء التّأنيث لّما حذفوها وأبدلوها في الوقف هاء حذفوا أحرف اللّين من الكـلمة ، فأتبعوا التغيير التغيير ، ولم يخصّوا الواوات من الياءات ، وهو مراد سيبويه ، وليس الموجب عنده في هذا الباب اجتماع الياءات قط ، بل الموجب لذلك تاء التأنيث ، فأجروا الواو مجرى الياء في هذا الباب ، وإنما علّل – رحمه الله – ما سمع ، فمن حيث كان الحذف مطّرداً في الياء والواو مع تاء التّأنيث ، والثّبات مع عدم التاء مطرّداً مع فَعِيل وفُعَيل وفَعُول ، جعل ذلك هو القياس .

وأبو العباس لا يفرق بين ما فيه التاء وما ليس فيه ، ويجعل القيـاس الحذف في كلّ ذلك ، ويفـرق بـين اليـاء والواو ، فيحذف الياء منهما ولا يحذف الواو ، وهذا تحكّم منه وردٌّ على العرب وتكذيب لسيبويه فيما حكى عنهم فلا يلتفت إليه » .

ص129 س5 – « ... ؟ والباب موقوف على السّماع كما ذكر ، ولذلك لم

يجز برّاراً في بائع البر ولا لصاحبه ، ولا فكّاهاً ولا شعّاراً ولا دقّاقاً من حيث لم يسمعه ، وقول المبرّد : إنّه جائز وكثير في الكلام دعوى ولم يأت شاهد على ما ادّعى فلا يقبل قوله : وهو كثير على لسان من يوثق بعلمه ، ولا حجّة له فيه ما لم يحكه عن العرب ، ولا فرق بينهم وبين العامّة في رتبته ... ؟ » .

ص141 س21 — أبو العبّاس : القطوطى : أصوات القطا ، ومعنى قطت القطاة صوّتت ، والقطوطى : مشي القطا ، وهو تقارب الخطو .

ص141 س23 — « ... ؟ وخالفه المبرّد في مَقْعَنْسِس ، فقال : الصّواب حذف الميم والنّون وإبقاء السّين ، فتقول قعيسس وأقيسس ، لأنّ السّين للإلحاق ، والميم ليست للإلحاق ، وحروف الإلحاق تجري مجرى الأصول قال : وكما حذف الميم والنون من محرنجم ينبغي أن تحذف الميم والنون هنا وتبقى السين .

وهذا فاسد ؛ لأنّ العرب لم تجر حروف الإلحاق ، في مثل هذا في التكسير ولا في التّصغير مجرى الأصليّ ، والميم التي للفاعل والمفعول مقدّمة ؛ لأنّ المحافظة على معنى الميم آكد من المحافظة على ألف الإلحاق ، وإنما لزم حذف ميم محرنجم ، لأنّه لا سبيل إلى حذف الأصل وإبقاء الزّائد ، وحرف الإلحاق زائد ، فجرى في الحذف مجرى الزائد ، وقدّمت الميم التي جاءت للفاعل والمفعول عليها .

وقد ناقض أبو العباس هذا الأصل في عثول ، فحذف

الواو وهي للإلحاق وأبقى اللاّم وهي ليست للإلحاق ، وإنّما هي تضعيفة وردّ على سيبويه حذفه إحدى اللاّمين وإبقاء الواو ثمّ حذف الحرف المضاعف في مقدم وأبقى الميم ، وقال : الميم أولى بالبقاء من الحرف المكرّر في تصغير مقدم ، وإن كان يزعم أنّه يحذف الملحق ويبقى المكرّر فقد صار المكرر أولى بالبقاء ، وصارت الواو أولى بالبقاء عنده من المكرّر ، وكذلك هي عند العرب .

وليس في الدّنيا عربيّ يقولُ قعاسس ولا عثالل ، فلا يقال عيثلل ولا قعيسس وكلّهم يقول مقيدم بالعوض وغيره ، وكذلك يقولون مقيعس ومقيعيس وعثيل وعثييل ، ويحذفون الحرف المكرّر للإلحاق كان أو لغيره ويثبت الميم كما قال سيبويه ، فكلام المبرّد بعيد عن الصّواب لتناقضه وفساده وخلاف كلام العرب ... ؟ » .

ص177 س3 — « ... ؟ قال أبو العبّاس : أبو عمر والمازني والنحويّون على مذهب سيبويه في تسهيل الهمزة ، مثل يستهزون وسيل ... ؟ » .

ص179 س20 — « وقوله : فإذا صارت بين ألفين خفّفوا ، وذلك قولك كساءان ، فيخففون، كما يخفّفون إذا التقت الهمزتان ، لأنّ الألف أقرب الحروف إلى الهمزة .

وردّ المبرّد هذا الموضع وعنّف سيبويه فيه ، وقال : قد نقض قوله في غير هذا الموضع ، وذلك أنّهم إنّما خفّفوا فيما زعم لأنّ الهمزة المخفّفة قريبة من الألف ففرّوا من وقوعها بين ألفين ،

وكان بمنزلة اجتماع ثلاث ألفات ، وهم إذا خفّفوا كانت أقرب من الألف بـأكثر من قربها وهي غير مخفّفـة ، فإنّما تقرّبوا ممّا يكرهون .

قلت : ولم يفهم مراد سيبويه فعنّفه ، ولم يكره سيبويه اجتماع الألفات لأنّها أخفّ الحروف وأكثرها تصرفاً ، وإنّما كره وقوع الهمزة وهي حرف جلد قويّ شديد مع الألفات ، وهي ليّنة ، وهما من مخرج واحد ، ألا ترى أنّه ذكر أنّها ثانية في المخرج للهمزة وقد وصفها بالشدّة وأنّ النّاطق بها كالمتهوّع ، وجعل الألف ليّنة سهلة هوائيّة ، فإذا اجتمعت معها نافرتها ؛ لكونهما من مخرج واحد متضادّي الصّفات ، فإذا سهّلت لانت وزالت أكثر شدّتها ، فقربت من الألف في الصّفة وهذا المعنى هو المقصود في الإمالة والإدغام والتّرقيق والتفخيم ، وقلب الحروف بعضها إلى بعض كقلب السيّن صاداً للطّاء والقاف والصّاد زاياً للدّال ، وهذا من أبدع نظره ولله درّه » .

ص193 س4 — « ... ؟ والأقيس رواية سيبويه ، وردّ المبرّد تعسّف لأنّه إنما وجّه ما سمع . لم يخترع لغة ... ؟ » .

ص266 س6 — « ... ؟ وأمّا إلحاق أبي العبّاس إطلا بإبل ، فليس كما زعم ، وإنّما هو إتباع كمنتن ومغيرة ، ولذلك لم يذكره سيبويه ، لأنه سمعه ممّن لا يتبع كالجلد في الجلد ... ؟ » وأعلى منازل أبي العبّاس أن يقلّد النحويّين » .

موقفه من الزبيديّ

ليس عجيباً أن يكون موقفه من الزّبيدي مماثلاً لذاك الّذي وقفه من المبرّد من قبل ، فهما يرميان عن قوس واحدة ، ويشتركان في نقد سيبويه واختلاق السّقطات له في رأي ابن خروف .

ولئن كان المبرّد تعقّب سيبويه في سائر الكتاب فلقد حصر الزبيديّ همّه في الأبنية – فيما يبدو من هذه القطعة التي بأيدينا على الأقل – وكان أيّام مطالعته الكتاب شغوفاً بها فاستخرجها بادئ الأمر ملّخصّة بغية تسهيل حفظها واستدرك على سيبويه ثمانين بناء حسبما ذكر في مقدّمة كتابه ، وشرح منهجه في هذه المقدّمة جاعلاً من أغراض الكتاب أن ينبه على ما اختلف فيه قول سيبويه وما وقع فيه من تناقض وأن يشرح الكلمات الغريبة فيها .

وقد أقدم على عمله هذا وهو يتوقّع أن يشنّع عليه فعله وألا يحمد له جراءته على سيبويه ، فهو ولا شك قد ألمّ بجزء مما كيل للمبرّد قبله ، فنفى عن نفسه – قولاً – ادّعاء أن يكون ندّاً لسيبويه ولا قريباً من ذلك ، بإقدامه على ذكر الأبنية الّتي ندّت عنه أو تبيانه للتناقض بين أقواله ، فيقول : « ... ؟ وإنّما تكلّمنا على أصوله وعارضنا بعض قوله ببعضه ورددنا عليه من علمه ... ؟ »[1] .

وفيما يلي عدد من أبرز انتقادات الزّبيديّ لسيبويه وردّ ابن خروف عليه :

1 – نقد الزبيديّ سيبويه من النّاحية المنهجيّة وقد جاء في

ص269 س21 – « ... ؟ وردّ عليه الزّبيديّ في ذكره مسافراً ومقاتلاً وما أشبههما ممّا جاء جارياً على الفعل ولم يستقص الجميع ، وكذلك في المصادر ، نحو : إعطاء وإسلام وسكت عن الباقي وكلّها أسماء ، قال : كان من حقّه أن يذكر الجميع أو يسكت عن الجميع[2] .

قلت : أمّا سكوته عن الجميع فلا سبيل إليه من حيث

---

(1) انظر « الاستدراك » لأبي بكر ، محمد بن الحسن الإشبيلي الزبيدي ، المقدّمة 1 ، 2 .

(2) انظر « المرجع نفسه » : 11 .

كان[كذا] كانت أبنية من الأسماء والحروف فيها زوائد ، وأمّا تركه أكثرها ، فلأنّه لّما نبّه عليها في غير ما موضع استغنى عن استقصائها من حيث كانت جارية على أفعالها فعلمت منها فاكتفى بالتّنبيه ، ولله درّه .

2 – استدرك الزبيديّ عدداً من الأبنية التي ذكرها سيبويه في غير باب الأبنية .

ص282 س22 – « ... ؟ وجاء فنعول ، قالوا ذرنوح ، وقد ذكره سيبويه في علل ما تجعله زائداً ... ؟ » .

ص282 س22 – « ... ؟ وأما زونّك ، فلو حفظ الزبيديّ كلام سيبويه وفهمه لم يستدركه عليه ، لأنّ سيبويه ذكر زونّكا في مضاعف الأربعة وأنه ملحق بعجنّس وكذلك عطوّد ... ؟ » .

3 – خطّأ الزبيديّ سيبويه في جعله مِجَنّاً على وزن فِعَلّ :

ص286 س21 – « ... ؟ والمجنّ : الترس ، وجعله فِعَلاّ هنا وسيجعله مفعلاً ، وكلاهما ممكن : مفعل من جنّ إذا ستر كما ذكر الزبيدي ، وقال : لا يكون إلا مِفْعَلاً وليس بفِعَلّ[1] ، وَمَنْعُهُ أن يكون فِعَلاًّ ، فاسد لأنّه يقال : مَجُنَ الشيء ، إذا صلب وقَوي ، ففعلّ فيه صحيح ، وكلاهما صحيح .

---

* كذا وردت ، يؤيد رأي سيبويه ما أورده الزبيدي نفسه ، إذ يقول : قال أبو بكر لم نعن بعدد أبنية الجمع ، لأنّ الواحد يدلّ على جمعه ، ولو صرنا إلى ذلك لعددنا قراويح في الجمع ، وعددنا قرواحاً في المفرد ونحو ذلك ، فيتكررّ العدد فهو الآخر قد وقع فيما عابه على غيره . انظر « الاستدراك » للزبيديّ : 14 .

(1) انظر الاستدراك : 26 .

قال الأشناندانيّ : أتيت التوّزي بغريبة رجوت الحظوة بها عنده فقلت له إن سيبويه أخطأ في مجنّ ، فقال وزنه فِعَلّ ، فقال : أنّىٰ لكم أيّها الأغمار كم ذا يُتَحَمَّلُ لكم ؟! العرب تقول : مجن الشيء إذا صلب فما يمنع مِجنّاً أن تكون فِعَلاًّ من هذا في مذهب سيبويه ؟! .

قال : فما أتيت مجلسه حياء منه .

4 – تصرّف الزّبيديّ في أبواب الأفعال المزيدة وغير المزيدة بالاختصار والتّقميش من أبواب متعدّدة ولم يذكر النّصّ ، فعاب الشارح عليه ذلك فوعد بأن ينبّه على ذلك .

ص287 س23 – « ... ؟ وقد ذكر الزّبيديّ أبواب الأفعال المزيدة وغير المزيدة واختصر ما شاء ، وقمشّ فيها من أبواب شتّى ولم يذكر نصّ سيبويه وسينبه على ما فيها ... ؟ » .

5 – أغفل الزبيدي بعض أبنية الكتاب ، فنبّه الشارح على ذلك .

ص289 س8 – « والرهيأة : أن تغرورق العينان من الكبر ، والرهيا : الضّعف والتأنّي ولم يعرض الزبيديّ لتفسير شيء منها في رسالته » .

6 – ذكر الزبيديّ بعض الأبنية في غير أبوابها ، فعزاها إليها .

ص289 س10 – « ... ؟ وذكر الزّبيديّ افوعّل في هذا الباب وهو من الباب الأوّل ... ؟ » .

ص289 س12 – « ... ؟ وذكر الزبيدي : اقسأنّ الشيخ في الثلاثة ،،واقسأن اللّيل في الأربعة ، وجعلهما من الغلط في رسالته .

والصـواب أن يكون فعل الشيخ ثلاثياً ، لقولهم : شيخ قسين[1] هذا في الشيخ إن ثبت قسين وإلاّ فهو من الأربعة » .

ص288 س16 – « ... ؟ وذكر الزبيدي أيضـاً أفعولل : اعثوجج البعـير[2] أسرع والذي ذكر كراع اعثوثج مثل اغدودن ، فهو ثلاثّي ، وقال صاحب العين ، العثوثج : البعير الضّخم السّريع ، وقد اعثوثج ، وهو صحيح .

وقد زكّى الزبيدي المـبرّد في جعـله إطلاً يقال للكشح فقال : وكان أبو العبّاس من العلم بمكان لا يجهل معه هذا[3] فردّ عليه قوله ونعته بالتعصّب وأنّ سيبويه أولى بهذا الوصف من المبرّد .

ص266 س8 – « قلت : هذا تعصّب بارد . سيبويه أولى وأحقّ بهذه الصّفةِ من أبي العبّــاس لأنّـه سمع من العـرب وعـلم من يتبع ومن لا يتبع .. » .

موقفه من الأستاذ أبي بكر بن طاهر الحدبّ

ليست هنــاك حـاجـة إلى إثبـات ما يكنّـه ابن خروف لأستـاذه الكبـير أبي بكر بن طاهر من تقدير ، وما يحمل له من اعتراف بما أسدى إليه من أياد في المجـال العــلميّ ، وتكفي الإحـالة إلى فقرة (ب) من آثاره ، ففيهـا الغنيـة كلّ الغنية[4] .

---

(1) انظر الاستدراك : 21 .

(2) انظر المرجع ذاته : 39 .

(3) انظر المرجع نفسه : 6 .

(4) انظر كتابه « تنقيع الألباب » ص281 س14 ، وهي مثبته في الفقرة ب ، الّتي إليها الإحالة .

ولكن هل كان جامداً فعلاً على ما تلقّى من هذا الأستاذ كما وصمه الرّعيني ؟

سبقت الإجابة عن هذا السؤال – وإن أعوزتها هناك الأدلّة – وباستقراء هذه القطعة وجدناه يذكر الأستاذ أبا بكر في تضاعيفها نحواً من مائة موضع وافقه صراحة في بعضها وضمناً في بعض ، وخالفه في قسم ثالث ، وهو ما يهمّنا هنا ، نثبت معظمه بوصفها أدلة نصّيّة تدفع عنه ما اتّهم به وتدمغ من قال بذلك بعدم الاطلاع أو سوء القصد أو هما معاً .

ص31 س13 – « ... ؟ وعلّته (أبو الحسن الأخفش) في منع فتح أن بعد القول أنّ أنّ شأن ولا يقال قال الشّأن ، وهذه العلّة معترضة بقوله في الباب الّذي يلي هذا أنّ أنّ تكون حديثاً وقصّة ، وقال قبل ذلك : تكون خبراً ، وقال في هذا الباب : لأنّ أنّ يُصيّر الكلام خبراً ، فمزج الكلام والشأن والخبر والحديث والقصّة والمقول وفسّر بجميعها أنّ وصلتها ، ولا يمتنع أن يقال : قال خبراً وحديثاً وقصّة ، فلا يمتنع على هذا أن تفتح بعد القول حتى دعا ذلك الأستاذ أبا بكر رحمه الله أن يجيز فتحها إذا قدّرت بالحديث والخبر والقصة وذلك إذا لم يقع في خبرها فعل ، فإن كان خبرها فعلاً ، قدّرها بالشأن ، وهذا كله فاسد ، لأنّ سيبويه لم يراع ذلك بل قدّرها بالخبر والحديث والقصّة وخبرها فعل ، وقدّرها بالشأن والأمر والخبر أيضاً ، وخبرها اسم لا رائحة فيه للفعل ، نحو : إنّ زيداً أبو عبد الله ، فسيبويه لم يقصد ما ذهب إليه ، وإنما أراد أنّها بتقدير اسم مفرد لا من لفظ القول ولا من معناه فلا يعمل فيه القول ، لأنّك إذا قلت : بلغني أنّك منطلق ، معناه بلغني

انطلاقك ... ؟ فلا يصلح أن ينصب القول شيئاً من هذا كلّه ، وليس بمنزلة قوله تعالى : ﴿ وقولوا للنّاس حسناً ﴾ وحسنى وحسناً ، لأنه من معنى القول ، فلا سبيل إلى فتح أنّ بعد شيء من القول إلا في قول من يجعله كالظّنّ ، فتدبّره ، ومنع الأستاذ أبو بكر فتح أنّ البتّة في الإقراء الثاني ، ولم يحلّ الشبهة بما ينبغي » .

ص45 س21 – وقوله : أعندك زيد أم لا ؟ قال الأستاذ أبو بكر لا يعادل بين الجواب والمسألة فأضرب عن الأوّل ، والمعنى أعندك زيد أم ليس عندك ؟ ومبناه عن السؤال عن الأوّل ثم أدركه مثل ذلك في أنّه ليس عنده فأتى بأم ، وأراد معنى بل والهمزة ، وقد قال : لو كانت أم على حدّ اتّصال لكانت ، كقوله تعالى : ﴿ أأنذرتهم أم لم تنذرهم ﴾ فهذا نصّ بجواز المعادلة فيها إذا بنى كلامه عليها ، وتقدير المعادلة فيها أيّ هذين كان ، فقول الأستاذ : لا يُعَادَل بين الجواب والمسألة لا معنى له .

ص56 س21 – « ... ؟ قال الأستاذ أبو بكر : القياس ما ذكره أبو الحسن على قوله سيبويه في باب « جمع النساء والرجال » ومنعه من جمع أفعل الصّفة على فعل من حيث زالت الصّفة بالتّسمية ثم نهى عن مثله بعد في الباب » .

قلت : وقد أجاز ذلك وقالته العرب ، وأنشد :

أتـانِي وَعِيدُ الحُوصِ مِن آلِ يَامِنٍ فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو لَو نَهَيْتَ الأَحَاوِصَا

فجمع الأحوص على حُوص وهو علم ، فهذا دليل مراعاة الصّفة في العلم .

ص61 س3 – « ... ؟ وكان كلّ واحد منهما عند الأستاذ أبي بكر صالحاً

ولا يكون شيء من هذا إلاّ أن تكون الألف والواو علامتين مجرّدتين من الضّمير ، ولا تكون هذه الألف والواو إذا تأخرتا إلاّ ضميرين .

ص89 س17 — « ... ؟ ومنع القياس في العدل من الزّائد على الثلاثة إلاّ فيما سمع ، كما تقدّم ، ومنع القياس في فَعَالِ إلاّ في الأمر الثلاثيّ والصّفة في النّداء ، وغير ذلك مسموع ، وهذا نصّ بقياسه في الأمر والنّداء قطّ ، والظاهر أنّه يعدله عن الفعل نفسه إلاّ أنّه لا يكون إلاّ معرفة وإن شئت لم تجعل له موضعاً كما تجعله للفعل إذا ضارع وإن شئت نصبتها لنصبك المصادر المعاقبة ، قال الأستاذ أبو بكر وهو القياس .

قلت : وهو قياس بعيد ؛ لأنّ الّذي عُدِل عنه لا موضع له ولم يضارع شيئاً .

ص91 س15 — « ... ؟ وقد كان الأستاذ أبو بكر يقول في قوله : وقد فتح قوم في مذ لّما رفعوا وكانت في الجرّ هي التي ترفع إنّه في النّصب باق على حاله عندهم حين ذكر الرّفع والجرّ في مذ ولم يذكر النّصب وإليه ذهب الأعلم ... ؟ والصّواب أن يريد بالإعراب ثلاثة الأحوال لأنّه الّذي حكى النّاس أعني الإعراب في الأحوال الثلاثة والبناء في الأحوال الثلاثة والإعراب في الرّفع والبناء في الجرّ والنّصب » .

ص109 س22 — « ... ؟ قال الأستاذ أبو بكر : وقطع الألف هنا ألزم منه في اضرب ، لأنّ ألف الوصل لا تثبت إذا تحرّك ما بعدها ، وكلّه فاسد بما ذكرنا » .

ص161 س1 — « ... ؟ قال الأستاذ أبو بكر : وقد لا يحذف منه من حيث أجريَ في التّسمية به « كلا » فَمُدّ قال : وإن شاء لم يحذفها لأنّها غير متمكنة استعملت استعمال الحرف ، وعليه قياس قوله في التّسمية بها إذا قال ذاء ، ولو كانت متمكّنة لم تحذف كحيي وعيي في حي وعي .

قلت : ويلزم على هذا أن تكون ياء التّصغير ثانية ولا سبيل إلى ذلك فلا بدّ من الحذف لإرادتهم تغيير المبهمات .

ص219 س24 — وقوله : أرادوا الفُعُول ففروا إلى هذا ، يريد أن يأتي المصدر بالزيادة ، وحقّ الزّيادة فيه أن تأتي على الفُعُول ، كجحد جحوداً وورد وروداً ففروا إلى فعالة لأجل الواو والضّمّات ، وإن كان باب فعل المتعدي فَعلاً ، وهو القياس فيه ، ثم يقوّي مجيئه على فعالة بمجيء فعالة في الصحيح وليس فيه الاستثقال الذي في المعتلّ .

وكتب الأستاذ أبو بكر على هذا الموضع : « يريد أرادوا المزيد ، والباب فعل ؛ لتعدّيه » وهذا أغمض من كلام سيبويه وقد بيّناه بحمد الله .

ص257 س11 — « وقوله : نحو إنما وكأنما ولعلّما ، قال الأستاذ أبو بكر هذا نصّ في إنّما وكأنّما ولعلّما ، فلم يخرج من الباب إلاّ ليت ، وليس بنصّ ، لأنّه يحتمل أن يمثّل بالبعض ، وهو يريد الكلّ ، وقد قال النّابغة * ألا ليتما هذا الحمام لنا * ويروى بالنصب والرفع ، وسكوته عن أنّ ولكنّ وعن باقيها بمنزلتها في كأنّما ولعلّما ، قال * ولكنما أسعى لِمجد مؤثَّل * وقال تعالى :

﴿ إِنَّمَـا إِلَهُكُـمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ فسكوته عنهمـا كسكوته عن ليت .

ص295 س18 – « ... ؟ وإنما قضى على هذه الأمثلة التي هي حروف الزيّادة بالزّيادة ؛ لخروجها عن النّظير لقلّة أمثلة الأصول وكثرة أمثلة الزّوائد فألحقها بها على القياس ، وذكر هنا في الزّوائد الشّبيه بالملحق قُنْفَخْرا وليس ثمّ خماسيّ يلحق به كالهندلع جاء على مثـال الملحق وليس ثم ما يلحق به وخلط فيه الزبيديّ ، ولم يبينّه الأستاذ أبو بكر وحام عليه .

ابن خروف بين البصريّين والكوفيّين

من الصّعب جدّاً إن لم يكن مستحيلاً الجزم بانتمائه إلى أيّ منهما وذلك ، أنّنا إذا راعينا شدّة تعلّقه بسيبويه وإطرائه إيّاه ومنافحته عنه قلنا ببصريّته لا محالة ، أمّا إذا وضعنا في الحسبان تهجّمه بعنف على بعض أعلام البصرة وتسفيه آرائهم – الّتي خالفوا فيها سيبويه أو تأوّلوا خطأً كلامه أو ساءلوه عما ليس من قوله – أمثال المازنيّ والمبرّد وأبي عليّ الفارسيّ ، على حين يحتفي برأس الفريق الآخر ألا وهو أبو زكريّا يحيى الفراء ، وتكثر نقوله عنه كثرة تداني بل تفوق ما قبسه من أستاذه أبي بكر بن طاهر[1] .

وتشتدّ الحيرة أكثر إذا أدركنا أنّ هوى أحد من ينسب إلى هذا الفريق يوافق في الكثير من الآراء الفريق الآخر ، كما هو الحال مع أبي الحسن الأخفش[2] .

ويتّضح من خلال هذه القطعة من شرح الكتاب حقيقة جدُّ مذهلة حقّاً ، ذلك أنّ أغلب آراء الفرّاء أو كثيراً منها متّفق مع سيبويه ، وهذه القضيّةُ جديرةٌ

(1) تردد اسم أستاذه أبي بكر بن طاهر تسعين مرة في حين كان ذكر الفراء في حوالي مائتي موضع .
(2) انظر البحث اللّغوي عند العرب ، للدكتور أحمد مختار عمر .

بأن يفرد لها بحث خاصّ على ضوء ما أصبح متيسّراً من كتب الفرّاء وما نقلت عنه مصنّفات غيره من آراء .

ونقاط الاتفاق بين الجماعتين أكثر من نقاط التّباين ، والإطار الفكريّ واحد ، والاختلاف كمّي وليس نوعيّاً ، والتّقسيمات المتعارف عليها باسم مدارس « ما هي في الحقيقة – إلا تقسيمات مكانية أغلب الأحيان[1] .

ولا ريب أن منشأ ما نحن فيه من بلبلة إنما هو مشكلة مصطلحات مبهمة لم ترس بعد على قرار ، على الرّغم من تكررّ الدّعوة إلى مواجهة هذه المعضلة من قبل عدد غير قليل من الباحثين[2] .

ويرد سؤال هنا : لماذا أتحدّث عن البصريّين والكوفيّين بكلمة الفريق تارة وبكلمة الجماعة أخرى ولم أستخدم كلمة « مدرسة » ؟ أو ليست هناك أيضاً مدرسة بغداد والأندلس ؟

وفيما سبق ذكره غالبية الإجابة عن السؤالين معاً ، على أنّه يمكن القول بشيء من التجاوز غير يسير – أنّ هناك مدرستين : البصرة والكوفة على الرّغم من وحدة المنهج . أمّا علماء بغداد الذين اختاروا من آراء المدرستين فليست قمينة بأن تجعل مدرسة . لسبب بسيط وهو إمكان أن تكون مدرسة بغداد هي مدرسة الأخفش البصريّ لأنّه أخذ من كليهما بنصيب .

وقد ذكر الأستاذ سعيد الأفغاني أنّ للأندلس مذهباً خاصّاً بهم فقال « ... ؟ عكف علماء الأندلس ... ؟ وطلاّبه على كتب البصريّن والكوفيّين فدرسوهما واختاروا منهما ، وتكوّن لهم مذهب خاص كانوا فيه إلى مذهب

(1) انظر « البحث اللغوي عند العرب » للدكتور أحمد مختار عمر : ص99 – 109 .

(2) منهم الدكتور أحمد مختار عمر ، والدكتور علي أبو المكارم ، والدكتور رمضان عبد التواب ، والدكتور عبده الراجحي . وأعد الأستاذ سعيد أبو العزم إبراهيم أطروحته للماجستير بعنوان « المصطلحات النحويّة » وانظر « مفهوم النصّ والقياس والعلة عند ابن خروف » .

البصريين أميل ... ؟ »[1] .

ثم عاد فنفى ذلك حيث يقول : لا يخطئ دارس مطوّلات النحو أن يقع على آراء الأندلسيين في جزئيات نحويّة ... ؟ تذكر بين أسماء النحاة المشارقة حين عرض الآراء في الخلاف ، إلا أنّ متصفحها لا يجد فيها ما يميّزها عن غيرها من التّخريجات المختلفة المعروضة في القضيّة الواحدة أو بعبارة أخرى : ليس لآراء الأندلسيين هؤلاء سمات مدرسة خاصّة »[2] .

ثم يقرّر في موضع آخر أنّ نزعة الاحتجاج بالحديث الشريف مشرقيّة ، يقول : « ... ؟ ومع جزئيّة هذه القضية ، ليس فيها مذهب أندلسي »[3] .

وهناك من يدّعي « ... ؟ بأنّ لمذهب الأندلس النحويّ خصائص وسمات ميّزته عن نحو السّابقين واللاّحقين له في المشرق والمغرب فلم يتقيّد الأندلسيّون بمذهب من المذاهب النحويّة المعروفة لديهم حينذاك ولم يكن نحوهم نحواً بصريّاً صِرفاً ، كما أنّه لم يكن نحواً كوفيًّا محضاً وبذلك يكونون قد خرجوا فيه عن التقليد ووضعوا معالم طريق جديد في دراسة النحو العربي وتيسيره واختطّوا لأنفسهم مذهباً لم يسبقوا إليه كما أنهّم كانوا ... ؟ معتدّين بعقولهم ومقدرتهم فلم يحاولوا المزج بين المذاهب النحويّة ... ؟ بل اعتمدوا على نتاج فكرهم ومجهودات عقولهم واجتهادهم ... ؟ »[4] .

وواضح ما بهذا النّصّ من نقض وإبرام ، ولا يخفى أنّ ما أوقعه فيه هو اختياره لموضوع خصائص المذهب الأندلسيّ النحوي .

---

(1) انظر « من تاريخ النحو ، سعيد الأفغاني : 97 .

(2) انظر « من تاريخ النحو » سعيد الأفغاني : 100 .

(3) انظر المرجع السابق : 102 .

(4) انظر « خصائص مذهب الأندلس النحوي » ، عبد القادر رحيم البهيتي « رسالة ماجستير مودعة بمكتبة جامعة القاهرة ، تحت رقم 15795 : صفحة 169 .

وهذه بعض الأمثلة على موقف الشارح من المدرستين .

ص115 س22 — « ... ؟ وتكوّف المبرّد في حذف فعيل وفعيل وجعله قياساً كما فعل الكوفيّون ، وهو قول فاسد ، لعدم اطّراده وقلّته ... ؟ »

ص54 س22 — « واعلم أنّ الفعل فرع عن الاسم ، فإذا صار الاسم فرعاً من جهة واحدة لم يخرج عن أصله ، فإذا صار فرعاً من جهتين أو أكثر ضعف فشبه بما خرج عن أصله وهو الفعل ، ومنع ما منعه من التّنوين وأتبع الجرّة ويستوي في هذا تشبيه البصريّين والكوفيّين ، فإنْ قلت : إن الفعل فرع عن المصدر كانت علّة الكوفيين أنّه فرع عن الأسماء لا عن المصدر ، لأنّ المصدر عندهم مأخوذ من الفعل » .

ص98 س7 — « قال الفارسيّ : قلت لأبي بكر : قوله: * لم تلتحصْني حيص بيص لحاص * أراد الحائص فقلب ، فقال : لا يجوز ، لأنّه يبقي الفعل دون فاعل ، ولا يكون فاعله حيص بيص ، لأن هذا النّوع لا يكون إلاّ حالاً ، ولا يكون لحاص ، لأنّه مذكر والفعل مؤنث .

قلت : وفي هذا ردّ على الفرّاء فيما روى ، وهو أصحّ رواية منه وأعرف » .

ص198 س22 — « ... ؟ وعلّته في جمع فاعل المذكر على فواعل من عدم اللّبس هي علّة الكوفيين في حائض وطامث » .

ص220 س12 — « ... ؟ أبو العباس يجيز تتميم مفعول من ذوات الواو قياساً على ما ورد من ذلك عن الكوفيّين والبصريّين ، ويقال ليس

بأثقل من سرت سئوراً وغرت غئوراً ، وليس كما زعم ؛ لقلّته في كلامهم في الفريقين ألا ترى أنهّم قد عدلوا عنهما في الموضعين إلا نادراً تقول : شبّ الغلام يشب شباباً وشبَّ الحرب يشبّها شبّاً ، وشب الفرس يشب شباباً وشبيباً يشب ويشب شبوباً ، ومعناه رفع يديه معاً .. » .

ص256 س17 – « ... ؟ وحكى عنه ابن ولاّد أنه قال : لا أرى هذا الذي ذكر تقوية للفعل على الحرف ، لأنّ الاسم أيضاً تستغني به الحروف عن الفعل كقولك : زيد من بني تميم وأنا منك وإليك ، وأنا في الدّار فهذان بمنزلة قام زيد ، وجعل الوجه في تقوية الفعل مضارعته للاسم ووقوعه في معناه وموضعه ، نحو يقوم في موضع زيد قائم .

قلت : وهذا كلّه فاسد لأنّ مذهبه أعني المبرّد والأخفش أنّ خبر المبتدأ إذا كان جارّاً ومجروراً متعلق بمستقرٍّ أو كائن أو ثابت وأيضاً فإنّ الاسم لم يستقلّ بالحرف من غير أن يتّصل بمجروره ، فليس من الحروف ما يستقل به الاسم أو ما يستقل به الفعل فإنْ استقل الاسم بالحرف فعلى حلوله محل الفعل ، نحو : يا زيد في النّداء ، وأمّا أنّك منطلق ، لأنّ المعنى أنادي زيداً ، وحقّاً أنّك منطلق . وكل فعل مفتقر إلى الاسم وليس الاسم مفتقراً إلى واحد منهما في كلّ موضع ، وأما جعله المضارعة هي المقوّية ففاسد لأنّ من الأفعال كثيراً لم يضارع الاسم ولا حلّ محلّه فيلزمه أن يكون كالحروف في الضّعف .

ص297 س14 – « ... ؟ وتفضيل الزّبيديّ قول الكوفيين على قول البصريّين كفكفت وبابه ، وليس كما زعم ، لأنّ ادّعاء البدل لا يكون إلا

بدليـل قاطع ، ولا دليـل في كون كفكفت وكفكفت بمعنى واحد ، لتوارد الألفاظ الكثيرة على المعنى الواحد .

قيمة الكتاب[1]

1 ـ لعلّه أوّل كتاب يتصّدى لشرح مشكلات كتاب سيبويه من غير ادّعاء بأنّه يغني عن الأصل ، إذ لم يثبت النّصّ الكامل لما يتناوله لكنّه يحدّد موضع ذلك من الكتاب بدقّة وباختصار في آن واحد .

وقد دافع عن سيبويه بحماس منقطع النّظير ضدّ كل من نعته بمجانبة الصّواب ، رافضاً أن تكون لأيّ كان منزلة علمية تفوق سيبويه أو تدانيه ولا سيّما المبرد والزبّيديّ .

ولا نبالغ إذا قلنا إنه لا يملك قارئه إلاّ أن يسلّم بما يقول ؛ لا تّساق منهجه ونصاعة حجّته ، وما اتسّم به كتابه هذا من جوانب امتياز فاتت متقدّميه .

من أبرز تلك الامتيازات دقّة تحقيقه للنّصّ ، وتنبيهه إلى ما أقحم فيه من تفسيرات وما وضع بهوامشه من طرر أدخل بعضها بتطاول الزمن في صلب الكتاب .

وقد أفاد ابن خروف من ابن ولاّد ، غير أنّه لم يجاره في بعض دفعه عن سيبويه ؛ لتنكبه الطريق ، مع أنه يلتقي معه في الهدف .

2 ـ أصالته وقوة ظهور شخصيّته :

تتجلّى في مخالفة سيبويه نفسه في عدد من المواضع وإن نسب ذلك إلى القياس .

---

(1) لقد أفدت كثيراً من مقالة الدكتور أحمد مختار عمر ، بعنوان « الانتصار لسيبويه من المبرد » ، لابن ولاد ، بمجلّة كليّة المعلمين ، العدد رقم (1) ، وذلك في إعداد هذه الفقرة . انظر قائمة أهمّ المراجع .

3 – أ إسهامه الواضح في علم أصول النحو بما دبّجه في باب ما ينصرف وما لا ينصرف من كلام عما اصطلح عليه بالنحو والعربية ، وهو ما ينحصر تحت القياس وما لجأ إليه الأئمّة من علل لتحقيق ذلك الغرض وتنبيهه إلى أنّه لا عبرة بكثرة العلل ، إذ هي – على حدِّ تعبيره – بمنزلة ما زاد على الثلاثة في الطّلاق ، وتقسيمه العلّة النّحويّة إلى نوعين برهانيّة وإقناعيّة .

ب : اهتمامه الشديد بأمر السماع ، والنّصّ عنده مقدّم على القياس فهو يقول : بعد أن ذكر إباحة الجرميّ تحقير أسماء السّنة ، وأثبت نصّاً لسيبويه : « ... ؟ فهذه نصوص بأنّ العرب لا تحقّرها ، ولم يجعل ذلك قياساً فيوقف عندما وقفوا ... ؟ »[1] .

جـ : **كثرة استشهاده بالحديث** ، وهناك من نسب إليه أوّليّة الاستشهاد به ، وقد استشهد به معاصره الإمام السّهيليّ لكن يمكن القول بأنّه أوّل من أكثر من الاستشهاد به ، وقد استشهد في هذه القطعة بأربعة وعشرين حديثاً[2] .

ولست أريد الخوض في مسألة جواز الاستشهاد به من عدمها ، لأنّها مسألة قتلت بحثاً وكتب فيها أساتذه أجلاء ، منهم الشيخ محمد الخضر حسين وأستاذنا الدكتور علي أبو المكارم[3] .

بيد أنّ تطاول الزّمن وأزمة الكتاب التي يعانيها وطننا وبقاء كنوز التّراث مطمورة ولا سيّما ما يخصّ الأندلس منه ، كلّ ذلك يسبب للباحث الارتباك في أحايين كثيرة .

وقد وجدت في كتاب « أصول التّفكير النّحويّ » نصّاً معزوّاً إلى الإمام

---

(1) انظر ص159 س6 .

(2) تدرك دلالة هذا العدد ومغزاه إذا علم أن سيبويه في الكتاب كله استشهد بسبعة أحاديث فقط ، ومع ذلك فإنه لم يوردها بالصورة التي نجدها فيما بعد عند ابن خروف وأضرابه .

(3) انظر « أصول التفكير النحوي » ، د . علي أبو المكارم .

السّهيليّ المتوفّىٰ سنة 581هـ ، يسند رأياً بعدم حجّيّة الاستشهاد بالحديث إلى أبي حيّان وأبي الحسن بن الضّائع ت 680هـ بل ولجلال الدين السّيوطي المتوفىٰ في القرن العاشر !

يقول المؤلف : « ... ؟ وهو ما دفع السّهيلي إلى أن يقول « لا نعلم أحداً من علماء العربيّة خالف في هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان في شرح السّهيل وأبي الحسن بن الضائع في شرح الجمل وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي »[1] .

وبالرّجوع إلى كتاب « دراسات في العربية وتاريخها » وقد أحال عليها الأستاذ – تبيّن أن النّص للبدر الدّماميني[2] ، وهو « ... ؟ وممّن انتصر لهذا المذهب البدر الدّماميني في شرحه لكفاية المتحفّظ المسمّى بتحرير الرّواية وعدّ من أصحاب هذا المذهب الجوهريّ وابن سيده وابن فارس وابن خروف وابن برّي والسّهيلي ، حتى قال (أي الدماميني) : لا نعلم أحداً من علماء العربية خالف في هذه المسألة إلاّ ما أبداه الشيخ أبو حيّان في شرح التسهيل وأبو الحسن الضّائع في شرح الجمل ، وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي »[3] .

وقد توهم الأستاذ أيضاً أنّ ابن مالك سبق ابن خروف – بسبب عدم شهرة الأخير أمام الأوّل ، قال – بعد أن جعل ابن مالك والرّضي على رأس القائلين بحجيّة الحديث في النحو : « ... ؟ وقد تبع هذين الشيخين من الأعلام كثير منهم ابن خروف وابن هشام ... ؟[4] .

وقد وهم الأستاذ سعيد الأفغاني من قبل ، فاقتطف من نصّ الدّماميني

---

(1) انظر « أصول التفكير النحوي » : 141 .

(2) هو بدر الدين ، محمد بن عبد الله بن أبي بكر 763 – 827هـ .

(3) انظر « دراسات في العربية وتاريخها » لمحمد الخضر حسين ، ط2 ، 168 .

(4) انظر « أصول التفكير النحوي » الدكتور علي أبو المكارم : 140 .

المذكور ونسبه إلى الإمام السّهيلي ، مؤيّداً به وجهة نظره في مشرقيّة الاستشهاد بالحديث ، فبعد إيراده عبارة أبي حيّان في شرح التسهيل[1] ، قال : « ... ؟ والتّحقيق غير هذا ، فالجوهري وابن سيده وابن فارس وابن جني وابن بري ومن بعدهم من أصحاب المعجمات وكتب النّحو كلهم احتجّ بالحديث بل قال السّهيلي : « لا نعلم أحداً من علماء العربية خالف في هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان في شرح التسهيل وأبو الحسن الضائع في شرح الجمل وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي[2] .

وعبارة أبي حيّان صحيحة ، ولكنها ليست نصّاً بحجيته عند أولئك الأئمّة المذكورين ، لأنّ سكوتهم وحده لا ينهض دليلاً على أنهّم يقولون بالاستشهاد بالحديث ، ثم إن هذه القضية لم تثر قديماً ؛ لوفرة ما كان لديهم من مادّة لغوّية وبمضيّ الزمن احتاج النّاس إلى مصادر جديدة فكان حريّاً بهم أن يتوجّهوا إلى الحديث .

وصحيح أنّ اللغويين أوردوا بعض الأحاديث في مصنّفاتهم الّتي غلب عليها الطّابع المعجميّ ، وقد انحصرت مهمّة أولئك – على حسب قول ابن خروف – في تسجيل ما لا يقع تحت القياس النّحوي وهم في مقابل علماء النّحو والعربيّة .

وتأسيساً على ما سبق يمكن الترجيح بأن نزعة الاستشهاد بالحديث أندلسيّةٌ فعلاً ، وأنّ أبا حيان لم يَعْدُ الحقيقة حين قال : بأن الواضعين الأولين لعلم النحو من بصريين وكوفيين لم يستشهدوا بالحديث[3] .

(1) نصّ العبارة في شرح التسهيل : « إنّ الواضعين الأوّلين لعلم النحو المستقرئين للأحاكم من لسان العرب ، كأبي عمرو وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريّين ، والكسائي والفّراء وعلي بن مبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك » 1 . هـ منقولة عن « من تاريخ النحو » للأستاذ سعيد الأفغاني : 102 .

(2) انظر « دراسات في العربيّة وتاريخها » ، لمحمد خضر حسين ، ط2 ، 168 .

(3) انظر « من تاريخ النحو » ، لسعيد الأفغاني : 102 .

وتتأكّد هذه الحقيقة أيضاً في قول ابن الضائع في شرح الجمل : « ... ؟ وابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً ، فإن كان على معنى الاستظهار والتبرّك بما روي عنه ﷺ فحسن وإن كان يرى أنّ ما قبله أغفل شيئاً وجب استدراكه ، فليس كما رأى ... ؟ »[1] .

كما تتجلّى دقّته في قوله إن ابن خروف يستشهد بالأحاديث كثيراً ولم يَعْزُ إليـه أوّليّة فعل ذلك ، فقد وجدت في كتاب الأبنية لأبي بكر الزبيدي حديثاً شريفاً وهو « كانت أهجيّرى أبي بكر – رضي الله عنه – لا إله إلاّ الله »[2] ، بيد أنّ غلبة طابع اللغة واضحة فيه .

وأورده ابن خروف أيضاً[3] .

كما استشهد بالحديث أيضاً الإمام السّهيلي[4] .

د – أنّ ما يدّعيه كثير من الباحثين المحدثين من أنّ علماءنا القدامى خلطوا في دراساتهم بين مختلف مستويات الأداء اللّغوي ليس بصحيح على إطلاقه وربّما يتفق ذلك مع ما قاله ابن خروف : « ... ؟ وزعم ابن البطليوسي أنّ فضل يفضل وأشباهها مما جاء فيه المضـارع مخالفاً للماضي وفيه لغتان أنّ الذي يقول فضل لا يقول في مضـارعه إلا يفضل على القياس ، والذي يقول فضل بالضم ، هو الذي يقول يفضُل بالضم ، وطرد ذلك في غيره من نوعه .

ولو كان كما زعم لم يوثق بنقل إمام من الأئمة ، ولفسد كلام كثير ، ولولا أنهم سمعوا العربيّ الذي يقول فضل ونعم ، يقول في مضارعه يفضل وينعم ، وسمع

---

(1) انظر « شرح الجمل » ، لابن الضائع جـ1 ، ص56 ، نحو ، مخطوط بدار الكتب بالقاهرة .

(2) انظر « الاستدراك » ، للزبيدي : 10 .

(3) انظر ص268 س9 .

(4) انظر « الأشباه والنظّائر للسيوطي » : 3 : 130 ، واستشهد في الأمالي بأربعة وسبعين حديثاً على صغر حجم أماليه وانظر قائمة أهم المراجع .

الآخر يقول فضل يفضل ، ونعم ينعم ، والثالث نعم ينعم ، لما صحّ لهم نقل شيء من ذلك ولا قبل منهم ، فما أبعد هذا عن التحقيق[1] .

ويؤيّد قول ابن خروف ذاك ما جاء في كتاب سيبويه : « ... ؟ واعلم أنه ليس كلّ من أمال الألفات وافق غيره من العرب ممّن يميل ، ولكنّه قد يوافق كل واحد من الفريقين صاحبه ، فينصب بعض ما يميل صاحبه ويميل بعض ما ينصب صاحبه ، وكذلك من كان النصب من لغته لا يوافق غيره ممن ينصب ، ولكن أمره وأمر صاحبه كأمر الأوّلين في الكسر ، فإذا رأيت عربيّاً كذلك فلا ترينّه خلط في لغته ولكنّ هذا من أمرهم ... ؟ »[2] .

4 – **اهتمامه بما جدّ على اللّغة من كلمات** . مثل :

ص176 س19 – « ... ؟ والرشاء : الحبل ، وهو من الرشوة ، من الواو وفي باب الواو أدخله اللغويون » .

ص200 س « ... ؟ العلوم ليس يثبت في اللّغة ، إنّما جمعه أهل الكلام ... » .

5 – اعتماده على الكتب الأمهّات عند إيراده آراء النحويّين وكثيراً ما ينصّ على المصدر الذي استقى منه ، يجعله مفيداً لتحقيق ما عساه يعثر عليه من آثار أولئك الأعلام ، كما يعدّ هذا الكتاب مرجعاً أصيلاً يمكن الرّكون إليه نظراً لما اتّسم به المؤلّف من دقّة في الأخذ ورجوع مباشر إلى تلك المصنّفات ، وأهمّها بالطبّع كتاب سيبويه ومعاني القرآن للفرّاء وطرر أبي بكر بن طاهر على الكتاب ، والانتصار لابن ولّاد ، والمقتضب للمبرّد والاستدراك للزّبيدي ، وإصلاح المنطق لابن السّكّيت ونوادر أبي زيد وفرحة الأديب ، للأسود الغندجاني ... الخ .

---

(1) انظر : ص217 ، س19 .

(2) انظر الكتاب : 2 : 263 : 2 .

قسم التحقيق

ويقال حققت الشيء وحقّقته بمعنى تحقّقته ، وقول الشاعر :

أُكَاشِـــرُهُ وَأَعْـلَمُ أَنْ كِلانَــا عَلَىٰ مَا سَـاءَ صَـاحِبَهُ حَرِيصُ[1]

شاهده تخفيف ...[2] منها ...[3] ويقع بعدها المبتدأ والخبر من غير فصل ولذلك يقع خبرها كلاماً مرفوعاً بالابتداء ، وكذلك يقع بعدها الشرط والجزاء

* وأكاشره * : أضاحكه .

ومعنى البيت معلوم ، ووقع بعده في نسخة الفارسي وهو الأعشى وقول الآخر :

فِي فِتْيَـةٍ كَسُيوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَـالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَىٰ وَيَنْتَعِـلُ

شـاهده تخفيف أنّ وإضمار اسمها فيها ، ولذلك ارتفع بعدها المبتدأ والخبر ...[4] ذكر الفعل بعد أن أتى بالعوض وهي لا ، وقد اعتذر لمجيء الفعل بلا والسين وسوف مع المضارع ومع الماضي « بقد » ولمجيء الابتداء بعدها من غير فصل في آخر أبواب إنّ ، فقال : وإنما جاز قد علمت أنْ زيد ذاهب لأنّك قد جئت بعده باسم وخبر ، كما يكون بعده لو ثقّلته وأعملته ، فلمّا جئت بالفعل بعد أن جئت بشيء كان سيمتنع أن تكون بعده لو ثقّلته ، فكرهوا أن يجمعوا عليه

---

(1) طمس في الأصل بقدر تتمّة البيت ، انظر الكتاب 1 : 440 : 2 .

(2) طمس في الأصل بقدر كلمتين أو ثلاث ، لعلّها « أنّ وإضمار اسمها فيها » بدليل ما ورد إثر الشاهد الثاني .

(3) كلمة طامسة جزئياً ، لعلّها ما أثبت .

(4) طمس بقدر أربع كلمات .

الحذف وجواز ما لم يكن يجوز بعده مثقلاً ، فجعلوا هذه الحروف عوضاً[1] .

يعني لا والسّين وسوف وقد ، وهذا النّصّ يردّ ما وقع هنا من قول المفسّر : وليس بقويّ إلى آخر الباب ، وليس من كلام سيبويه[2] .

باب ما يذهب فيه الجزاء من الأسماء :

بيان هذا الباب في باب الجزاء إذا أدخلت فيه الاستفهام ذكر في هذا الباب « إذ » و« ما » و« حين » و« إذا » و« لكن » و« لا » ، فما كان من هذه لا يقع بعده إلا المبتدأ جاز في أسماء الشّرط بعده أن يكون شرطاً أو موصولاً وذلك « إذا » الّتي للمفاجأة و« لكن » ، فتقول : أتذكر إذا من يأتينا نأتيه ، إذا جعلتها موصولة ، وتقول في الشّرط : أتذكر إذا نحن من يأتنا نأته ، ويجوز أن تضمر المبتدأ فتقول : أتذكر إذا من يأتينا نأتيه ، على تقدير إذا نحن ، وكذلك « لكن » .

وأجاز في ما يقع بعده المبتدأ ويقع بعده الفعل أن تكون موصولة ولا تكون شرطاً إلاّ في الشعر إلاّ أن تذكر مبتدأ يجوز الشّرط فيها في السّعة تقول في الصّلة : أتذكر إذ من يأتينا نأتيه ، وفي الشّرط : أتذكر إذ من يأتنا نأته ، تكون جملة الشرط والجزاء في موضع خفض بإذ .

وتقول إذا ذكرت المبتدأ : أتذكر إذ نحن ما يأتنا نأته ، وكذلك « ما » ، تقول : ما تقول[3] ما من يأتينا نأتيه ، وما من يأتنا نأته . والأخفش لا يجيز وقوع الشّرط بعد شيء منها إلاّ على إضمار مبتدأ ...[4] بأنّ اسم الشّرط قد أضفت إليه

---

(1) انظر الكتاب 1 : 482 : 14 . وفيه « أن عمرو ذاهب » عوض « أن زيد ذاهب » وكما كان يكون بعده لو ثقلته « بزيادة » كان ، « وأيضاً كان سيمتنع أن يكون بعده « بزيادة تكون » وهي أجلى للعبارة .

(2) انظر الكتاب 1 : 440 : 7 . وانظر القسم الدراسي .

(3) لعّل النّاسخ أخطأ فأعاد عبارة « ما تقول » ومتى حذفت استقام الكلام .

(4) كلمة طامسة ولعلّها « واحتجّ » .

الظّرف وله صدر الكلام وليس كما زعم بل الجملة من الشّرط والجواب هي الّتي في ...[1] خفض كما كانت في موضع خبر الابتداء ولم يمنع من ذلك طلب المبتدأ للخبر بالرّفع ، وكما وقعت جملة المبتدأ والخبر في ...[2] كانت في موضع الصّفة والمضاف إليه وغير ذلك وهي على ما كانت عليه من التّصدّر ، وأمّا أبو العبّاس ...[3] على الباب في السّعة من وقوع الشّرط بعده من غير إضمار مبتدأ ونظر سيبويه إلى السّماع لأنّه لم يجد الشّرط بعدهنّ ...[4] مبتدأ إلاّ في الشّعر وعضّده القياس وذلك أنّه وجد أن لا تصلح بعدها ، لعمومها وأيضاً فإنّ الظّرف مختصّ ...[5] هو الذي يخصّه ولا تكون مختصّة إلاّ بالصّلة فإذا أضاف الظّرف إلى صلة وموصول فقد أضافه إلى فعل ...[6] إضافة إلى شرط وجزاء لم يثبت فعلاً واحتمل أن يقع وأن لا يقع ، فبعد وقوع الشرط بعد الظّروف ، وأما ما ...[7] في نحو ما إن تأتنا نأتك ، وأمّا « إذا » و« لكن » فلأنّهما لا يقع بعدهما إلا المبتدأ فجاز الشّرط بعدهما بإظهار المبتدأ وإضماره ، ولذلك ادّعى الإضمار معها من حيث كان الشّرط والجواب جملة ، ويحتمل الشّرط أن يقع وأن لا يقع ، وقعت بعد إذا وما في ...[8] من غير إضمار ، وهذه صنعة بديعة ، وأما وقوع جملة الشّرط في الصّلة فكوقوعه من خبر المبتدأ ، وليس ذلك كوقوعه في مضاف الظّرف ، لأنّ الجملة بعد الظّرف تخصّ الوقت ، والجملة في الصّلة والخبر لا تخصّ ، والمعرّف في

---

(1) كلمة طامسة ولعلّها « موضع » بدليل ما بعدها .
(2) يوجد طمس بقدر ثلاث كلمات لعلّها « موضع الجر لما » .
(3) يوجد طمس بقدر كلمتين .
(4) يوجد طمس بقدر أربع كلمات .
(5) يوجد طمس بقدر خمس كلمات .
(6) يوجد طمس بقدر خمس كلمات .
(7) يوجد طمس بقدر خمس كلمات .
(8) كلمة طامسة لعلّها « الشعر » .

الموصول الألف واللام أو نيّتهما ، وفي الخبر آلات التّعريف كلها ...[1] الظّرف إلى جملة الشّرط أمكن أن يقع الشّرط وأن ...[2] فلهذا ضعف ومن حيث وقعت الجمل بعدها جاز أن يقع الشّرط ... [3] ذكرنا ولا يحسن في هذا الباب ...[4] ولو ولا لّما ولا لولا وقد تقدّمت في الباب « ما » الحجازيّة ، وهي بمنزلة « ليس » فلا يقع الشّرط معها ، لأنّه لا يستتر مضمرها ...[5] هي التي لا يجوز بعدها الشّرط من غير إضمار إلاّ في الشّعر .

وقد روى النّحّاس في هذه الحروف في الكتاب ، فقال :

وأمّا من يأتينا نأتيه وأجاز المجازاة بعدها في الشّعر فدخلت فيها والجرميّ يجيز وقوع الشّرط بعدها والإضمار فيها حسن ، وقوله : فهي بمنزلة « إذا » لا يجوز فيها الجزم[6] ، يريد في الكلام كما تقدّم ، وقول لبيد :

عَلَى حِينِ مَنْ تَلْبَثْ عَلَيْهِ ذَنُوبُهُ   يرث شِرْبَهُ إذْ في المُقَامِ تَدَابُرُ

الشّيباني في نوادره * تداثر * أي كثرة ، شاهده وقوع الشّرط والجزاء بعد « حين » ، ولو كان في السّعة لم يستشهد عليه لأنّ الظّروف لا تضاف إلاّ إلى الأخبار لا لما فيه حرف معنى يغيّر المعنى لكنه جاز لما ذكرنا من التّشبيه بالجمل غيرها . ذكر لبيد مقاماً فاخر فيه غيره ، وهو موضع الاجتماع فكثر فيه اللّجاج فضرب الذَّنوب لذلك مثلاً وهي الدلو المملوءة ماء لما أدلى به من الحجّة ، وشِرْبُهُ : حظّه من الماء ، وراث يريث : أبطأ والتّدابر : التّقاطع ، وأصله أن يدبر

(1) طمس بقدر كلمتين لعلّها « فإذا أضفنا » .
(2) طمس بقدر كلمتين لعلّها « لا يقع » .
(3) طمس بقدر أربع كلمات .
(4) طمس بقدر كلمة .
(5) كلمة طامسة .
(6) انظر الكتاب 1 : 441 : 7 . وفيه : « فإذا لم تُضْمِر وجعلت « إذا » هي لِـ« مَنْ » فهي بمنزلة إذ ... » .

كلّ واحد من المتقــاطعين عن الآخر والتّدائر : التزاحم ، وهو من الدّثر وهو الكثير .

وقـوله : فـإن لم تضـمـر وجعـلت « إذا » هي لمن ، فهي بمـنزلة « إذ » لا يجوز[1] ، يريد أنّها لا بدّ لها في السّعة من أن تعتمد على الخبر وهو الجواب ، و« إذا » هذه هي لابتداء الأسماء فَبَعُدَ الشّرط بعدها إلاّ أن تضمر .

قال الأستاذ أبو بكر : وقد يجوز ذلك من حيث لم تعمل ، و« لا » في هذا الباب كما ذكر ؛ لكثرة اتسّاعهم فيها ولدخولها ولا ...[2] ولا تحدث معنى فجاز معها مالا يجوز مع غيرها وقد بيّن ذلك ، وقول ابن مقبل :

وَقِدْرٍ كَكَفِّ الْقِـرْدِ لاَ مُسْتَعِـيرُهَا   يُعَـارُ وَلاَ مَن يـأْتِهَـا يَتَـدَسَّـمِ

شاهده وقوع الشّرط والجزاء بعد « لا » لما ذكره وليس ممّا يختصّ بالشّعر يذم قدراً بصغرها ولؤم صاحبها ، ويقال إنّه رأى الأحنف بن قيس يطبخ قدراً فقال هذا ، وقوله : ولكن أحمق[3] ، يريد أنت أحمق كما قال ...[4] النّاس ، قال الأستاذ أبو بكر : قياس « بل » في هذا قياس « لكن » ، لأنهّما في الاشتراك سواء ، وقد حكى الرّفع بعدها والمجانسة ...[5] لأنّهما من حروف العطف ، وأنشد : لمزاحم في الإدغام[6] :

فَـذَرْ ذَا وَلَكِـنْ هَتُّـعِـينُ مُتَـيَّـمـاً   عَلَى ضَـوْءِ بَرْقٍ آخِرَ اللَّيْلِ نَاصِبِ

قال و« أم » مثلهما ، لقولهم : أم هل ، قال وأنا أجيز بعد ذلك أن يعطف

---

(1) انظر الكتاب 1 : 441 : 7 .

(2) كلمة طامسة لعلها « تغيّر » .

(3) انظر الكتاب 2 : 442 : 3 .

(4) طمس بقدر كلمتين .

(5) طمس بقدر كلمة .

(6) انظر الكتاب 2 : 417 .

في « لكن » و« بل » دون إضمار ، وفيه رجوع إلى قوله ...[1] بعدها شيئاً .

وقول طرفة :

وَلَسْتُ بِحَلاَّلِ التِلاَّعِ مَخَافَةً   وَلَكِنْ مَتَىٰ يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَرْفِدِ

شاهده ...(*) إضمار المبتدأ بعد « لكن » ، تقديره « ولكن أنا » ، والتّلاع : جمع تِلْعَةٍ وهي مجرى الماء ، يريد أنه لا يختفي عن ...[2] العطاء ويسترفد يطلب الرفد ...[3] .

وَمَا ذَاكَ أَنْ كَانَ آبْنَ عَمِّي وَلاَ أَخِي   وَلَكِنْ مَتَىٰ مَا أَمْلِكِ الضُّرَّ أَنْفَعُ

شاهده حمل « لكن » على إضمار مبتدأ ورفع « أنفع » على خبره ، و« أملك » مجزوم بمتى وجوابه محذوف يدل عليه « أنفع » وهو على التّقديم والتّأخير . ووقع في الشرقية : ويكون « أملك » واقعاً على « متى » وعلى موضع الجزاء و« ما » لغو ، وهو جيّد ، يريد أنّ « أملك » فعل الشرط وهو الناصب « لمتى » و« متى » : شرط ، و« ما » زائدة ، ووقع أيضاً في نسخة أبي نصر : ويكون « أملك » رفعاً على أن تكون « متى » استفهاماً وهي متعلّقة « بأملك » ، أي ولكن أنا أنفع في كلّ وقت أملك الضّر ، يريد أنّه متى قدر على ضرّه ينفعه ولا يضرّه .

---

(1) طمس بقدر كلمتين .

(2) طمس بقدر ثلاث كلمات .

(3) طمس بقدر أربع عشرة كلمة تقريباً يمكن تلافيها بنقل كلام الأعلم الشنتمري الذي كثيراً ما أخذ من جيّد كلامه دون أن يعزوه ــ عفا الله عنهما ــ ونالته من قوارص الكلم فيما زلّ قلمه فيه وهو هنا كما يلي : « ... لا أحلّ تلاع الأرض وبطونها مخافة من الضّيف الطارق » انظر حاشية الكتاب 1 : 442 : 5 .

(*) سَقَطَ لعلّه « المجازاة بـ « حتّى » .

ووقع في الرّباحيّة ويكون « أملك » على « متى » في موضع جزاء رفعاً على أنّ « متى » في موضع المبنيّ عليـه ، و« ما » لغو ، وصوابه زيادة لا ، أي لا يكون « أملك » جزاء وهي مرفوعة بل إن رفعتها صـار الكلام استفهاماً و« متى » : متعـلقة به ، ووقع في بعضها ولا يكون « أملك » رفعاً ، يعني إذا أردت الشّرط ووقع في شعره :

* وَلَكِنْ إِذَا لَمْ أَمْلِكِ الضُّرَّ أَنْفَعُ *

وقوله : وحسنت لأنه لم يجزم بها(*) ، يريد أنّ الشّرط بعد « أمّا » ضعيف فحسّن وقوعه بعدها أنّ الفعل في الشّرط والجواب غير مجزومين .

وقوله : ﴿ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلامٌ ﴾[1] فضلة لما بعد الفاء بمنزلة غداً في أمّا غداً فلك درهم ، وبمنزلة ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ ﴾[2] ، وأمّا في الدار فزيد قائم ، ولا يجوز أن يتقدّم الجواب الذي بعد الفـاء وتقدّمت فضـلته لتكون عوضاً من الفعل الذي أبدلت منه أمّا ، ولئلاّ تتصّل الفاء بأمّا فقدّم هنا الشرط و« إمّا » فيها معنى الشّرط والجواب للأوّل وصار الثّاني ملغى لا حكم له . وممّا يوضّحه قوله تعالى : ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدىً فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾[3] وقـال تعـالى : ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدىً فَمَن اتَّبَعَ هُدَايَ فَلاَ يَضِلُّ ﴾[4] ، وهو كثير ، وتقدير الكلام والله أعلم : فإمّا يأتينّكم منّي هدى فلا خوف على من اتبّعه ولا يضلّ من اتّبعه ، فقدّمت الفضلة وأدخل عليه الفاء وجزم بالاسم فصارت الفاء للأوّل والثّانية للثّاني في اللّفظ والمعنى على أنّ الشّرط وجوابه

---

(1) الواقعة : 90 .

(2) الضحىٰ : 9 .

(3) البقرة : 38 .

(4) طه : 123 .

(*) انظر الكتاب 1 : 442 : 12 ، ونصه « وحسنت إن كان ، لأنه لم يجزم بها » .

للأوّل ، ولو تقدّم لدخلت عليه الفاء ، واستغنى عن الأوّل لأنّه كان يعود جارّاً ومجروراً إلى آخر الكلام وأبو الحسن يراه جواباً لهما جميعاً ولا يجيز ذلك إذا جزم ، والجواب الآخر عند سيبويه للأوّل في اللّفظ وهو في المعنى لهما جميعاً ، لأنّ الثّاني من فضلات الثّالث فلما قدّم على حكم الشّرط صار الآخر له ، وللأوّل من جهة المعنى ، وأما قول ابن هرمة :

وَعَلَيْكَ عَهْدُ اللهِ إنْ أَنْبَأْتَهُ أهل السِّيالَةِ إنْ فَعَلْتَ وإن لّم

فإنّه قدّم جواب « إن » الأولى عليها ، وكلاهما جواب للثانية ، وكلام العرب في الشّرطين يكون لهما جواب واحد وليس أحدهما معطوفاً على الآخر أن يقدّموا المعمل منهما ويأتوا بجوابه إلى جانبه ، ثمّ يأتوا بعد بالثاني ومثله قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُواْ وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللهِ خَيْرٌ لَوْ كَانُوْا يَعْلَمُونَ ﴾[1] :

لا يجوز غيره ، فإن قدّموا الشّرط أدخلوا الفاء في الثّاني وصيّروه مع جوابه جواباً (للشّرط) واعتمدوا على الجواب ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدىً ﴾[2] .

باب إذا ألزمت فيه الأسماء التي يجازى بها حروف الجرّ لم تغيّرها عن الجزاء الباب بيّن في غاية البيان وموضوعه على أنّ حروف [الجر تدخل][3] على أسماء الشّرط وتعمل فيها ، وكذلك الأسماء تخفضها بالإضافة وتعمل فيها فعل الشرط وكذلك في الاستفهام نحو بمن تمر ؟ وغلام ...[4] .

...[5] المضاف وحرف الجر لّما كانا معمولين لما بعدهما ، وقول ابن همّام :

---

(1) البقرة : 103 .

(2) طه : 123 .

(3) ما بين حاصرتين من إضافة المحقق .

(4) طمس بقدر كلمتين وهما « مَنْ تَضرِبْ » انظر الكتاب 1 : 443 : 14 .

(5) كلمة طامسة .

لَمَّـــا تَمَكَّـنَ دُنْيَــاهُـمْ أَطَـاعَهُــمُ   فِي أَيِّ نَحْـوٍ يُمِيـلُوا دِينَــهُ يَمِــلِ

...[1] حرف الجرّ على اسـم الشّـرط وهو معمول لفعـل الشّرط ، يصف (رجلاً) اتّصل بالسّلطان فضيّع دينه ؛ لاتبّاع هوى مخدومه / وكلّ النّاس اليوم ذلك الرجل . فإن علّقت حرف الجرّ بفعل الجزاء احتجت في الأولّ إلى ضمير ، وكانتْ « منْ » موصولة ، نحو : بمن تمرّ به أمرّ ولا يجوز الشّرط إلاّ أن يتسلّط على حرف الجرّ الأوّل ، وإن شئت أتيت للثّاني بضمير أو تحذفه ، نحو : بمن تمرّ أمرّ ، تريد بمن تمرّ به أمرّ ؛ فتضمر للصّلة وتعلّق الجارّ الأوّل بفعل الجزاء .

وقوله : وقد يجوز أن تقـول : بمن تمرر أمرر[2] ، يريد أمرر به وأنزل عليـه والمجرور الأوّل لفعل الشّرط وعليه أنشد بيت الأعرابي :

إنّ الكـــريم وأبيــك يعتــمـــــلُ   إن لم يجد يومـاً عـلى من يتّكــلُ

حذف الجارّ والمجرور من يتّكل كما حذفه من الجواب في المسألة ، وفي البيت زيادة تليق بالشعر ، وذلك أنّه كان الوجه إن لم يجد من يتكل عليه فحذف الجرّ من موضعه مع الضّمير وزاده متقدّماً في « من » أو قدّمه فصار التقدير ، إن لم يجد على من يتكل عليه ، وأبعد من هذا ما أنشده أبو عبيدة :

أَتَجْـزَعُ إنْ نَفْسٌ أَتَـاهَـا حِمَـامُهَـا   فَهَــلاَّ التَّي عَنْ بَيْنَ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ ؟

يريد تدفع عن الّتي بين جنبيك ، فأخّر « عن » عن موضعها ، وفصل بها بين الصّلة والموصول وترك الظّرف منصوباً وأنشد :

* وَلاَ أَراهَا تَزالُ ظَالِمَةً *

أراد وأراها لا تزال ظالمة ، وهذا أشدّ من ذلك .

---

(1) كلمة طامسة لعلّها أدخل .

(2) انظر الكتاب 1 : 443 .

وذهب الفرّاء إلى أنّ « يجد » بمعنى يدر ، أي إن لم يدر و« على » متعلّقة « بيتكل » علّقت عليها « يجد » وهي استفهام ، أي إن لم يدر على أيّ النّاس يتّكل، قال يحيى : أنشدنيه غير واحد من العرب ، يريد بأن لم يجد إن لم يدر وهي في بني عامر. قلت: ولا يثبت أنّها لغة بهذا البيت، لأنّ « يجد » في هذا البيت على بابها في تفسير غيره ، وفي المعنى ، فإن وجدت بمعنى « دريت » في غيره وكانت لغة ووقف مع السمّاع وخالف المبرّد سيبويه فيها وحملها على أحد وجهين : على الاستفهام ولا يحذف شيئاً « ليتكل » ويحذف « ليجد » مفعولاً ، كأنّه إن لم يجد فعلى من يتّكل ؟ وحذف الفاء .

وهذا فاسد، لأنّ الجملة لا موضع لها ولا دلالة على الفاء. والآخر أن يكون « يجد » بمعنى يدر ، وهو أشبه من الوجه الأوّل الّذي قال إن ثبتت لغة ، وخرّج ابن ولاّد قول سيبويه على وجه لم يرده الخليل ولا تنشرح إليه النّفوس ، وردّ به على المبّرد ، وذلك أنّه قال : إنّما أراد سيبويه أنّ حرف الجرّ متعلّق « بيعتمل » ، فلذلك حذف من « يتكل » مجروره ، والمعنى أنّ الكريم يكتسب على من يتكّل عليه وله به عناية إن لم يجد ، أي إن لم يكن له مال ، من « وَجَدَ » إذا استغنى .

والمعنى الّذي يعطيه اللفّظ وتنفرج له النّفس الّذي فسر به مراد الخليل . ولا مرية أنّ المعنى الذي أراد الشّاعر أنّ الكريم يحترف إذا لم يجد من يعينه .

وقول الفّراء جيّد إن ثبت « يجد » بمعنى يدر ، ومعنى سيبويه في البيت أليق به .

باب الجزاء إذا أدخلت فيه ألف الاستفهام

أسماء الشرط لا تتضمّن [شيئين] : شرطاً واستفهاماً ، فلذلك تدخل الهمزة عليها إذا أردت الاستفهام ، وانفردت الهمزة بالدّخول عليها لأصالتها في [الباب وهي] مبنيّة على ما بعدها وحاملة ما بعدها على ما قبلها في الحكاية الّتي

ذكر ويُعَادَلُ بها ويدخلها التقرير فانفردت بذلك على الشّرط فصارت في هذا الباب بمنزلة واو العطف وفائه « ولا » المذكورة في الباب قبل لا تغيّر ما دخلت عليه عن [حاله] .

وقوله : أزيد حكاية لفظ المخبر بالهمزة ولم يغيّره عن جرّه دليله إعادة الكلام كلّه بأسره في قوله : أمررت بزيد[1] ؟ (وهو) دليل على أنّه مخفوض في قول الحاكي على ما كان في كلام المخبر ، قال الأستاذ[2] في تعليقه الأخير :

الجيّد عندي رفع [الموضع] ، بحذف الباء ، يقول : من حذف الجر وخفض أنّ اللّفظ على الحكاية والموضع مرفوع ، كقولهم ، ليس بقرشياً ، ودعنا من تمرتان / اللّفظ مخالف للموضع فيهما .

وقوله : فإنّ هذا الكلام معتمد لها ، ردّ لاعتراضه على نفسه في قوله : فإنّ الألف لا بدّ أن تكون معتمدة على شيء[3] ، أي مبنيّة على ما بعدها كما كانت « هل » كذلك فقال ما بعدها اعتمدت عليه ، كما اعتمدت « الذي » عليه حين قلت : الذي إن تأته يأتيك زيد ، فصارت متّصلة بما بعدها ، ويحمل ما بعدها على ما قبلها ، وليست « هل » كذلك .

ومما يقوّي بناءها على الكلام كما ذكر ، قوله تعالى : ﴿ قَالُواْ طَائِرُكُمْ مَّعَكُمْ أَئِنْ ذُكِّرْتُمْ ﴾[4] ، ألَا تراه حذف الجواب ، وهو أيضاً دليل على أنّ الجواب محذوف في قوله تعالى : ﴿ أَإِذَا كُنَّا تُرَاباً أَإِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾[5] .

ثمّ قال : فإنّ رفع « يأتيك » بعد الذي يلزمه أن ترفعه بعد أنا من قوله : أنا

---

(1) انظر الكتاب 1 : 444 : 5 .

(2) انظر الكتاب 1 : 444 : 8 .

(3) انظر الكتاب 1 : 444 : 8 ، ونصّه « فإنّ الألف لا بدّ لها من أن تكون » .

(4) يس : 19 .

(5) الرعد : 5 .

إن تأتني آتيك[1] ، والرّفع لا يجوز في شيء من ذلك إلا في الشّعر للجزم بالشّرط ورفع الجواب ، فإن كان فعل الشّرط ماضياً جاز ، وجملة الشّرط وجوابه صلة للذي وخبر لأنا .

وكان يونس يرفع بعد الاستفهام ، وردّ عليه بأنّ الاستفهام في هذا كغيره ممّا يقع الشّرط بعده ، فلا يكون ما حكى عنه من قوله : أَإِنْ تَأْتِنِي آتِيكَ[2] إلاّ في الشّعر وإن كان الكلام استفهاماً .

والكوفيّون يجيزون الوجهين مع الاستفهام ، الرّفع والجزم ، وشاهده في الآية[3] وقوع الشرّط والجزاء بعد الهمزة .

باب الجزاء إذا كان القسم في أوّله :

يقال : ألغيت الكلمة : أسقطتها ، واللّغو : الباطل ، كما قال الشّاعر :

* كَمَا أَلْغَيْتَ فِي الدِّيَةِ الْحُوَارَا * أي لم تأخذه وأبطلته

إذا اجتمع القسم والشّرط والابتداء كان الجواب للسّابق منها ، ويجوز في الشّعر وغيره ، أنشد الفرّاء :

حَلَفْتُ لَه أن يُدْلِجَ اللَّيلَ لاَ يَزَلْ   أَمَامَكَ بَيْتٌ مِنْ بُيُوتِي سَائِر

قال : وكذلك قوله :

لَئِنْ كَانَ ما حُدِّثْتُهُ الْيَوْمَ صَادِقاً   أَصُمْ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلْشَمسِ بَادِيَا

وقوله : أنا والله إن تأتني لا آتك[4] ، يجوز فيه الجزم على أن يكون الشّرط وجوابه خبر أنا والقسم ملغى ، ويجوز رفع لا آتيك على جواب القسم وجوابه خبر

---

(1) انظر الكتاب 1 : 444 : 10 .

(2) انظر الكتاب 11 – 13 .

(3) يشير إلى قوله تعالى : ﴿ أفإن متّ فهم الخالدون ﴾ الأنبياء : 34 .

(4) انظر الكتاب 1 : 444 : 19 .

أنا والشّرط ملغى ، وأحسن منه أن تجعل « أتيتني » في موضع تأتيني بحذف الجواب ، كما تقدّم .

وقوله : ألا ترى أنّك لا تقول : لئن أتيتني لا آتيك[1] ، يريد في السّعة ، ويجوز في الشّعر معاملة الآخر وقد أنشدت عليه .

وقوله : ولا يحسن في الكلام لئن تأتني لا أفعل ذلك[2] ، يريد لمكان الجزم في الأوّل ، والثّاني مرفوع إلا في الشّعر ، فإن وضعت الماضي في موضع « تأتني » حسن .

وقوله : وهو معنى لا آتيك[3] ، يريد أنه تحذف « لا » الوصلة كقوله تعالى : ﴿ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾[4] ، ولا يجوز أن يكون إيجاباً إلاّ باللاّم والنّون ، نحو : لآتينّك ، وقد بينّه بقوله : وإن أردت أنّ الإتيان يكون فهو غير جائز[5] ، وقول الفرزدق :

وَأَنْتُمْ لَهَذَا النّاسِ كَالْقِبْلَةِ الَّتِي ... بَهَا إِنْ يَضِلَّ النّاسُ تَهْدِي ضَلاَلَهَا

أدخل البيت في الباب لرواية من روى * إن يضل * بكسر الهمزة (والرّواية) الحسنة « أَنْ » بالفتح ، و« أن » : مفعول من أجله ، * وتهدي ضلالها * صلة للّتي كأنّه : وأنتم للنّاس كالقبلة الّتي بها يُهْدَى ضلال (الناس) أي يهدي بكم الضلال ، وأضاف الضّلال إلى ضمير القبلة من حيث كان لا يزال بها ، وقدّم * أن يضلّ * لأنّ الهدى إنما يكون عنها .

(تقول) : أعددته أن يميل الحائط فأدعمه ، وأفرد هذا على لفظ النّاس وقال

(1) انظر الكتاب : 21 ، وفيه : « ألا ترى أنك تقول لئن أتيتني لا أفعل ذاك » .
(2) انظر الكتاب 22 .
(3) انظر الكتاب 445 : 1 .
(4) يوسف : 85 .
(5) انظر الكتاب 1 : 445 : 1 .

الأعلم : ردّ الضّمير المضاف إليه الضلال إلى النّاس (أي إلى) الجماعة وهو فاسد ، لأنّه لا يكون ذلك إلا في جموع التّكسير ، كقوله : ﴿ قالت الأعراب ﴾[1] وقالت الأنصار ، ولا يقال : قالت الناس (ولا الناس) قالت ، كما قالوا :

وَقَالَ اللهُ قَدْ يسّرت جُنْداً هُمُ الأَنْصَارُ عُرْضَتُهَا اللِّقَاءُ

و* بها * تبيين ، وجعل الفعل للضّلال على (الإضافة) . وأما قول العديل بن الفرخ :

لَعَمْرِي لَئِنْ رُمْتَ الْخُرُوجَ عَلَيْهِمُ لَعَمْروٌ عَلَى عَوْفٍ وَكَعْبٌ عَلَى سَعْدِ
وَضَيَّعْتَ عَمْراً وَالرِّبَابَ وَدَارِماً وَعَمْرو بنَ أُدٍّ كَيْفَ أَصْبِرُ عَنْ أُدٍّ ؟

فإنّه حذف للطّول جواب القسم ، وإن دخل الاستفهام في جوابها لزمته الفاء وتقدّم عليهما الألف ، وشاهده قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِين كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُم ﴾[2] ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلاً ﴾[3] « مَنْ » في الآية – والله أعلم – شرط أو موصولة ، وأمّا قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾[4] ، فعلى قول محذوف بالفاء كأنّه فيقال لهم : أكفرتم .

باب ما يرتفع بين الجزمين وينجزم بينهما

يعني بالجزمين الشّرط والجواب ، ذكر أنّه يقع بينهما مرفوعاً كلّ فعل يصلح أن يكون حالاً ، وإن لم يصلح فيه الحال لم يقع فيه ، ويجوز أن يكون بالواو نحو :

---

(1) الحجرات : 14 .
(2) الجاثية : 31 .
(3) الفرقان : 43 .
(4) آل عمران : 106 .

متى تأته وتمشي ، وتكون الواو للحال ، وذكر أنّه يقع الفعل بينهما مجزوماً على بدل الشّيء من الشّيء وهما لعين واحدة ، وذكر أنّه يقع بينها الفعل بحرف العطف مجزوماً على التشريك بينه وبين الأوّل منصوباً على الجواب بعد الفاء والواو وهو ضعيف ؛ لأنّ معناه قريب من معنى العطف ، نحو : إن تأتني فتحسن أقصدك ، على معنى إن تأتني محسناً ، وذكر في الباب الجزم على العطف على الجواب ، والرفع على القطع وعلى الحال فيما يصلح فيه الحال والنصّب على الحمل على الجواب ، وهو أضعف من النّصب مع التقديم لما ذكر آخر الباب ، ومسائل الباب كلّها في غاية البيان ، وقول زهير :

وَمنْ لاَ يَزَلْ يَسْتَحملُ النَّاسَ نَفْسَـهُ ... وَلاَ يُغْنِهَـا يَوْمـاً مِنَ الدَّهْرِ يُسْـأَمِ

شاهده الفصل بين المجزومين بخبر زال ، وجزم « يغنها » بالحمل على « يزل » ولو رفع « يغنها » في الكلام لكان معطوفاً على خبر لا يزل ، أي من لا يزل لايغنيها ، ولا فرق بين الخبر والحال في وقوعها بين المجزومين . وقول الحطيئة :

مَتَىٰ تَـأْتِـهِ تَعْشُـو إِلَى ضَـوْءِ نَـارِهِ ... تَجِـدْ خَيْـرَ نَـارٍ عِنْـدَهَـا خَيْرُ مُوقِدِ

شاهده رفع « تعشو » ، وهي في موضع الحال من فاعل « تأتي » ، أي تأته عاشياً ، أي قاصداً ناره بليل ، قال ابن قتيبة : ثمّ سمّي كلُّ قاصد عاشياً ولمّا أنشد الحطيئة عمر بن الخطّاب البيت ، قال كذبت . تلك نار موسى عليه السّلام ، والموقدُ الممدوحُ هو بغيض بن شمّاس السّعدي وقبله :

كَسُـوبٌ وَمِتْـلاَفٌ إِذَا مَا سَـأَلْتَـهُ ... تَهَـلَّلَ وَاهْتَـزَّ اهْتِـزَازَ الْمُـهَـنَّـدِ

* وخير موقد * فاعل بالمجرور قبله ، لأنّه في موضع الصّفة لنار .

وقول الشاعر :

مَتَىٰ تَـأْتِنَـا تُـلْمِـمْ بِنَـا فِي دِيَـارِنَا ... تَجِـدْ حَطَبـاً جَزْلاً وَنَـاراً تَـأَجَّجَـا

وقول الآخر :

إنْ يَبْخَلُواْ أَوْ يَجْبُنُوا أَوْ يَغْدِرُوا لاَ يَحْفِلُوا
يَغْدُوا عَلَيْكَ مُرَجَّلِيـ (م) ـنَ كَأَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا

وقوله : أنشدنيهما الأصمعي[1] ، الأظهر منه أن يريد * مَتَىٰ تَأْتِنَا * والّذي بعده ، والشّاهد في الأوّل والثّاني وقد بيّنه غاية البيان ، والإلمام : الإتيان والزّيارة ويصلح في * تأجّجاً * أن يكون مضارعاً وحذفت إحدى تاءيه والألف بدل من النُّون الخفيفة الدّاخلة ضرورة ، لأنّه موجب ، ويجوز أن يكون ماضياً ويكون الألف ضمير النّار (والحطب) وغلّب المذكّر ، ويجوز أن يردّ على النار وذكر مع التّأخير ضرورة : والألف للقافية ، و* لا يحفلوا * : لا يبالوا .

والشّعر (المرجّل) : الممشوط الملّين بالدّهن ، والبدل فيه من * لا يحفلوا * بجملته .

وقوله : إلاّ أن تجيزه على ما جاز عليه في تسألنا[2] ، يريد على بدل الغلط ، ولم يُجز هنا جوابين كما أجاز في الابتداء خبرين ؛ لأنّه في الأسماء يحمل على المعنى فلو صح في الفعل لجاز ، وقد حمل عليه الفّراء * ومهما يكتم الله يعلم *

وليس هذا كالخبرين للمبتدأ ، لأنّ الخبرين لشيء واحد فيقدّران باسم واحد فينزّلان منزلته ، كقولهم حلو حامض ، لأنّ تأويله مزّ .

وقوله : ولا يجوز في ذا الفعل الرّفع[3] ، هذا كما ذكر في الفاء و« أو » و« ثم » ، وأمّا الواو فيجوز بعدها الرّفع على الحال ، كما ذكرنا بتقدير (وأنت تسألني أو في هذه الحال ، ويجوز النّصب معها مع الفاء وقد بينّاه ، ومن نصب « فتحدّثني » حمل على المعنى كأنّه الفاء وقد بينّاه ، ومن نصب « فتحدّثني » حمل

---

(1) انظر الكتاب 1 : 446 : 3 .
(2) انظر الكتاب 1 : 446 : 14 .
(3) انظر الكتاب 1 : 446 : 17 .

على المعنى كأنّه إن تأتني محدّثاً ، وتقدير الكلام في العطف إن يكن إتيان فحديث يكن كذا ، وهٰذا تمثيل لا ينطق به كما تقدّم ، لأنّ المعنى على غير ذلك والجزم أحسن لقرب المعنيين فَحَمْلُهُ على الفعل أولى كما ذكر ، أمّا تقديره متى تأته وعاشياً فمحال كما ذكر ، وإن كان الفعل مع الواو حالاً لم يقدّر إلا جملة ، أي وأنت تعشو ، كما ذكرنا . وقول ابن زهير :

وَمَنْ لاَ يُقَـدِّمْ رِجْـلَهُ مُطـمَـئِـنَّـةً   فَيُثْبِتَهَـا فِي مُسْتَوِى الأَرْضِ تَزْلَقِ

شـاهده على النصّب قبل الجواب وهو هنـا حسن لمكـان لا ، أي من لا يقدّمهـا مثبتاً لها تزلق ، قال الأستاذ أبو بكر : النَّصب هنا أحسن منه فيما تقدّم ؛ لمخالفة الأوّل الثّاني ، ولا يكون إلاّ على الوجه الذي ذكر لقوله * تزلق * ألا ترى أنّه أثبت تقديمها مطمئنّة ، ويعني إثباتها وهو مثل لمن لم يتأهّب للأمر قبل وقوعه .

وأجـاز الأستـاذ أبو بكر في قوله : إن تأتني فأحدّثَكَ[1] النّصب من غير جواب ، وهو الذي منع سيبويه ، قال : قد يجوز النَّصب في الشّعر ويكتفى حملاً على المعنى إذا كان واجباً في معنى الحديث ، يريد أنّه من حيث يتقدّر بالشّرط وهو واجب بوقوع الأوّل يراعى المعـنى فيجعـل كالمنقطع ولا يلتفت فيـه إلي تقدير الاتّصـال بالعطف ، لأنّه تمثيل لا يُنْطَقُ به لما ذكر وهو جائز على هذا التّأويل ولا يكون إلا في الفاء ، ويكون معنى الكلام إن يكن إتيان يكن حديث ، لأنّك لو أخرجت الفاء لجزمت فروعي ذلك .

وقوله : إلا أنّه قد يجوز النّصب بالفاء والواو[2] ، وهو والله أعلم على حدّ بيت الأعشى الآتي بعد :

---

(1) انظر الكتاب : 1 : 447 : 10 .

(2) انظر الكتاب : 1 : 447 : 21 .

وقوله : فالرّفع هٰهنا الوجه إن لم يكن محمولاً على أن[1] ، ووقع هنا على إنْ وعلى أن والمعنى واحد ، أي إن تحمل « أستقبلك » على لن ومنصوبها الّذي هو الجواب رفعت وإن لم تحمل « أستقبلك » أيضاً على أن أي على جواب إن الذي هو لن أوذيك رفعت ، وبيّن في هذا الموضع الأحسن من وقوع الفعلين في الشّرط والجزاء فقال : الجزم فيه أحسن ولا يكون الجزم إلا في مستقبل ثمّ بعدهما الماضيان ثمّ الماضي والمستقبل ثم المستقبل والماضي ، قال الأستاذ أبو بكر : و« لم أفعل » مع « أفعلُ » أحسن من « فعلت » مع « أفعل » ؛ لأنّ لفظ لم أفعل مجزوم وإن كان ماضي المعنى فقد وافقه في اللّفظ ، وهو حسن ولم يراعه سيبويه .

وقد بيّن ضعف النصب بعد الجواب غاية البيان وشبّهه بقوله :

* وَٱلْحَقَ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا *

وفضّـــله عليه لأنّ المتكلم (أوجب) الجواب على نفســه فلا يدري أيقع الشّرط أو لا يقع ، لكنّه لا يقع حتّى يقع الأوّل فبوقوعه يقع فأشبه غير الواجب . ولا يقع (الثّاني) أبداً إلاّلوقوع الأوّل فلذلك جاز النصب ، وكان أحسن من النّصب في الواجب ، وصدر البيت :

* سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ * وَٱلْحَقَ

وقوله : أفعل إن شاء الله[2] ، جزاء ، فإن فعل فقد شاء الله ، وإن لم يفعل لم يشأ . وقول الأعشى :

* وَمَنْ يَغْتَرِبْ عَنْ قَوْمِهِ لَمْ يَزَلْ يَرَىٰ * (البيتين)

شاهده فيهما نصب * تدفن * بعد الواو بالحمل على الجواب والرّفع فيه رواية على القطع ولو أمكن الجزم لجاز ، وكان قد تغرّب (عن) قومه فجرت عليـه

(1) انظر الكتاب 1 : 448 : 11 .

(2) انظر الكتاب : 24 .

ظُلاَمَةٌ فقال الأبيات ، * ومسحبا * من سحبته ، وكبكب : جبل ، وجعل النار فيه لكثرة شهرتها فيه .

باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل

العرض والتّحضيض متقاربان في المعنى ، وحكمهما واحد ، والعرب إذا أدخلت في هذه الأشياء الّتي ذكر معنى الشّرط جزمت الجواب لأنها جازت على امتثال المأمور به [أو] المنهيّ عنه ، وعلى وقوع المُتَمَنّى والمستفهم عنه ، والقرينة الّتي أفهمت منها هذه المعاني الجواب المجزوم والنصب بالفاء وكلّ ما ينجزم بعدم الفاء ينتصب بالفاء ، وليس كل ما ينتصب بالفاء ينجزم بعدمها فممّا ينتصب فيه ولا ينجزم الجحد وقد نصَّ عليه في الباب وكذلك كثير من مسائل النهّي ، نحو : لا تدن من الأسد فيأكلك ولا يجوز فيه الجزم كما ذكر بعد ، وكذلك الآية الكريمة ﴿ لاَ تَفْتَرُواْ عَلَى اللهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ ﴾[1] .

والجازم في هذا الباب للجوابات الكلام الّذي دخله معنى الشّرط لأنّه في معنى إن تأتني آتك ، والعامل في جواب الشّرط الصّريح حرف الشّرط ومجزومه ، فكذلك ما ناب منابه وتضمّن معناه .

وليس الشّرط مقدّراً بعد هذه الصّدور كما قدّر الفارسيّ بل على ما زعم سيبويه لأنّها نابت مناب حرف الشّرط ومعموله فعملت عملها ، وأمّا الجزم في قوله : لا تفعل يكن خيراً لك[2] فحسن ؛ لأنّ التّقدير إلاّ تفعل يكن خيراً لك ، ومن لا يقدّر « لا » فقد أخطأ ، لأنّه إذا حذف « لا » فقد سوّى بين الأمر والنّهي والتبسا وفسد المعنى ، وهو من كلام العرب ، ولذلك لم يجز لا تدن من الأسد فيأكلك ، لتقديرها « لا » المذكورة في النّهي ، فهذا دليل على إبقاء « لا »

---

(1) طه : 61 .

(2) انظر الكتاب 1 : 449 : 4 .

في التقّدير .

ويجوز النّصب في المسألتين ، وهما لا تفعل فيكون خيراً لك ، ولا تدن من الأسد فيأكلك ، أمّا الأولى فجازت لتقدير الشّرط ومعناه ، ولا يراعى العطف لفساد المعنى لو قلت : لا تفعل فأنْ يكون لم يجز ، لأنّ ظهور أن يحقّق العطف ويبرزه للوجود كما لم يَجُزْ ما تأتينا فأن تحدثنا لأنّه يطلب بعطف صريح ويفسد فيه معنى النصب بالفاء ، ألا ترى أنّ المعنى : ما تأتينا محدّثاً ، ومعنى العطف : ما يكون منك إتيان وحديث ، فكذلك هذا يجوز النّصب فيه ، على معنى الشّرط ، وإن لم يتصرّح العطف وأمّا النصّب في لا تدن من الأسد فيأكلك ، فعلى تقدير العطف ، أي لا يكن منك دنوّ فأكل ، والمعنى حسن ولا يجوز الشّرط . و« لا » في قوله : ألا تأتيني أحدثك[1] – زائدة ، والتقدير : أتأتيني أحدثك ، ولا يريد إلاّ تأتيني أحدثك ، لفساد المعنى ، وقد نصّ على أنّه استفهام .

وقوله : لو نزلت عندنا ، يجوز في « لو » التّحضيض والتّمنّي ولا جواب لها هنا إلاّ كما كان جواب التّمنّي والتّحضيض بالنّصب والجزم ، قال الله تعالى : ﴿ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِين ﴾[2] ، وهذه تَمَنٍّ ، وأنشد الأستاذ على التّحضِيضِ وهو اختياره :

لَوْ كُنْتَ إِذْ جِئْتَنَا حَاوَلْتَ رُؤْيَتَنَا ... أَوْ جِئْتَنَا مَاشِياً لاَ يُعْرَفِ الْفَرَسُ

قال : فجزم على جواب التحضيض ، أنشده الفرّاء ، وأنشد الكوفيّون في لو :

فَلَوْ نُبِشَ الْمَقَابِرُ عَنْ كُلَيْبٍ ... فَيُخْبِرَ بِالذَّنائِبِ أَيُّ زِيرِ

(1) انظر الكتاب 1 : 449 : 5 .

(2) الشعراء : 102 .

وقوله : ﴿ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ ورَسُولِهِ ﴾[1] الآية .

اختلف الناس في تأويل الجزم في « يغفر » علام انجزم ؟ فروي عن الفراء أنّه انتصب على جواب « هَـلْ أَدُلُّكُـمْ »[2] وَخُطِّئَ فيـه ، لأنّه ليس بالدّلالة تجب المغفـرة ، وإنَّمـا قوله ﴿ يَغْفِرْ لَكُـمْ ﴾ جواب لـ ﴿ تُؤْمِنُونَ ﴾ وهو أمر بلفظ الخبر .

وفي قراءة عبد الله : « ءامنوا بالله » فهذا يقوّي هذا التّأويل . قال الفارسيّ : فيكون « يغفر لكم » جواباً لقوله : ﴿ تؤمنون ﴾ فيصير كأنّه قال : آمنوا يغفر لكم ، فقد وافق قول الفرّاء (وقول) سيبويه في ﴿ تؤمنون ﴾ أنّه أمر على لفظ الخبر ، قال المفسّر : وهذه دعوى على سيبويه ، لم يشر سيبويه في الآية إلى شيء من (ذلك) بل أدخل الآية على الجزم على الجواب .

والظّاهر من كلامه الّذي يشبهه أن يكون ﴿ تؤمنون ﴾ في موضع التّفسير للتّجارة، ويكون التّقدير هل أدلّكم على إيمان بالله وجهاد في سبيله تفعلونهما يغفر لكم ، لأنّ دلالتهم على ذلك فائدتها العمل بها كأنّه إن دِلْتُم ففعلتم فيغفر لكم ولا يحتـاج إلى أمر بـلفظ الخـبر ، ومن قرأ آمنـوا كان الجواب له ، وإن أريد بالاستفهام التّقرير لم يكن له جواب لأنّ الكلام واجب .

وقول جابر بن حنى :

أَلاَ تَنْتَـهِـي عَنَّـا مُـلُوكٌ وَتَتَّـقِـي   مَحَـارِمَنَـا لاَ يَبْـؤُءِ الدَّمُ بِـالدَّمِ

شاهده فيه الجزم على جواب الاستفهام ، وهو قوله : وما جاء أيضاً منجزماً على جواب الاستفهام والمعنى عليه لأنّه في معنى إن لم تفعلوا لم يفعل ، وإنّما كان هذا المعنى ، لأنّ الدّماء قد وقعت بينهم ولذلك لم يجز فيه التّحضيض لأنّه كان

---

(1) الصف : 11 .

(2) الصف : 10.

يصيّر المعنى إن تفعلوا ، وقد وقع الفعل ، وكانوا قد قُتِل منهم وقتلوا هم من قاتليهم فقال شاعرهم : إن لم تنته عنّا ملوك في القتل لم يذهب الدّم بالدّم ، أي لم يف ما قتلنا منهم بما قتلوا منّا ، فإن انتهت باء الدّم بالدّم ، والْبَوْءُ : الْقَوَدُ « وتبوء بإثمي »[1] : ترجع بإثمي ، ولا تقدّر هنا إلا النّفي ، فتقول ألا تنته عنّا ملوك لم ننته عن قتلهم فأدخل الهمزة في البيت * لا تنتهي * وهو نفي ، وجزم * لا يبوء * على جواب الاستفهام ، وسكّن الجزم وحذف وحرّك السّاكنين ، وفيه زحاف لأنّه فعولن مفاعل ، وبعضهم يرويه * لا يبوء الدّم * على الأصل وهو شاذ والزّحاف أحسن ، وحمله الأعلم على الأمر وقدّره لتنته عنّا ملوك لا يبوء أي إن انتهت عنّا ولم تقتل منّا لم يَبُؤْ الدّم بالدّم ، وهذا قلب المعنى[2] .

وقد نصّ سيبويه على أنّ الجزم على جواب الاستفهام وسكّن للجزم وحرّك للسّاكنين ثم حذف « لا » في التقدير ، وأفسد الأعلم اللفظ والمعنى .

وقول جرير * مَتَىٰ أَنَامُ لاَ تُؤَرِّقْنِي الْكَرِيّ ؟ * وبعده * لَيْلاً وَلاَ أَسْمَعُ أَجْرَاسَ الْمَطِيّ * يروى بالسّكون المحض في القاف ، ويُروى باختلاس الحركة وإشمام القاف الرّفع بعد السّكون فمن سكن جزم من غير إشمام وجزم على جواب الاستفهام ، والتّقدير : مَتى أنام في غير السّفر لا يؤرّقني الكري ، لأنّه كان صاحب سفر ، فمتى نام أيقظه المكاري فلم يعد نومه نوماً ، فسأل عن وقت إن نام فيه لم يؤرّق : أيكون أو لا يكون ؟ وحمله على هذا ولم يحمله على السّكون للتّخفيف في مثل ، اشْتَرْ لَنَا سَوِيقاً ، لأنّه لو رفع القاف لاجتمع فيه مثال فِعُل فتركه ولم يوجّه الرّواية عليه وإن كان كالمتّصل فحمل على وجه حسن بديع المعنى ، والّذي أشّم ذهب إلى ذلك فسكن لمثال فِعُل وَهو رِقُنِي ، وأبقى الإشمام ؛ إعلاماً بأنّه مرفوع ، وحسن له السّكون كون الضّمير متّصلاً فصار

---

(1) المائدة : 29 .

(2) انظر حاشية الكتاب 1 : 450 : 13 ، 14 .

بمنزلة ﴿ يتقه ﴾[1] و« يَلْدُه »[2] ، فكأنّه في كلمة فإذا كان « يؤرّقني » في موضع رفع كان في موضع الحال ، أي متى أنام غير مؤرّق ؟ وهما معنيان حسنان .

ولو رفع لا نكسر البيت ، و« الكريّ » : المكاري ، وذكر الجزم في ايتني آتك على ما تقدم ، وأجاز الرّفع على القطع على خبر ابتداء مضمر ويجوز على الحال ، أي ايتني في هذه الحال ولم يقصد إليه ، وقد ذكر الحال في المسائل بعد ، ولا فرق بينهما .

وقول الأخطل :

وَقَـالَ رَائِدُهُـمْ ارْسُـوا نُزَاوِلُهَـا ... فَكُـلُّ حَتْفِ امْرِئٍ يَمْضِي لِمِقْدَارِ

شاهده رفع « نزاولها » على خبر ابتداء مضمر على القطع ، أي اثبتوا نحن نعالجها ولا يمتنع الحال ، وإن كان القطع فيها أظهر ، ولو كان موضع يجزم فيه لجاز الجزم (على) الجواب ، يقول : أرسلوا طالباً لهم خمراً فظفر بها فقال لهم : اثبتوا في مكانكم ونعالج شرابها والخديعة فيها والافتراس ثم قال : [الموت] لا بدّ منه فلنبادره بإنفاق المال وإكمال اللّذّة .

وقول الأنصاري قال ثعلب : هو عمرو بن الإطنابة وأنشده أبو عبيدة في حرب الأوس والخزرج لعمرو بن امرئ القيس يجيب مالك بن العجلان الخزرجي فقال :

يَـا مَـالُ وَالسَّـيِّدُ الْمُعَمَّـمُ قَدْ ... يُبْطِـرُهُ بَعْـضُ رَأْيِـهِ السَّـرِفُ
نَحْـنُ بِمَـا عِنْـدَنَـا وَأَنْتَ بِمَـا ... عِنْـدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَـلِفُ
لاَ يُـرْفَعُ الْعَبْـدُ فَـوْقَ قِيـمَتِـهِ ... وَالْحَـقُّ يُـوءْتَى بِـهِ وَيُعْتَـرَفُ
خَـالَفْتَ فِي الرَّأْيِ كُلَّ ذِي فَخَـرٍ ... يَـا مَـالُ وَالْحَقُّ عِنْـدَهُ فَقِـفُـوا

(1) النور : 52 .

(2) يعني « يلده » من البيت :

عجبت لمـولود وليس له أب ... وذي ولد لم يـلده أبـوان

وقد ذكره كاملاً في الجزء الرّابع ص237 ، وانظر الكتاب 2 : 258 : 16 .

تُـؤْتَـوْنَ فِيــهِ الْوَفَــاءَ مُعْتَـرَفـاً فَـالْحَـقُّ فِيــهِ لَكُــمْ فَـلاَ تَكِفُـوا

وهي قصيدة استشهد سيبويه بالعجز والصّدر من البيتين من حيث كان فيهما الشّاهد وهو رفع « تؤتون » على القطع من الأمر والجزم صالح من جهة المعنى لو أمكن في الشّعر ، و« الحقّ » منصوب بفعل يفسّره « قفوا » ، أي الزموا الحقّ قفوا عنده ، لأنّ « قفوا » قد تعدّى إلى ضميره بواسطة الظّرف و« معترفاً » بكسر الرّاء وفتحها حال من « الوفاء » و« بالحقّ » « متعلّق به » ، وبه صلحت الحال للوفاء ، ومن فتح الرّاء جعل افتعل كفعل أي معروفاً ، وتجوز الحال في « تؤتون » والقطع أحسن .

وقول الآخر :

كُونُوا كَمَنْ آسَىٰ أَخَاهُ بِنَفْسِــهِ نَعِيشُ جَمِيعــاً أَوْ نَمُوتُ كِلاَنَا

شاهده رفع « نعيش » على القطع أو على خبر كان بعد خبر ويجوز فيه الحال ، والخبر في الجارّ والمجرور والجزم صالح في المعنى على جواب « كونوا » .

ويريد بقوله : فهو قبيح إن جزمت[1] ، يريد لا يجوز وقد تقدّم لم ذلك والفاء في قوله : فإنّه يأكلك[2] ، للعطف لا للجزاء ، ولا يجوز الرّفع فيه على الحال كما جاز في « نعيش » فإذا دخلت الفاء نصبت على تأويل العطف كما تقدّم لا على تقدير الشّرط ، ويجوز الجزم على الحمل على « لا تدن » ، أي لا تدن فلا يأكلك ، عطف جملة على جملة .

وقوله : والجزاء هنا محال[3] ، نصّ بنفي الجزم من الجحد ، وقوله : وإنّما قبح الجزم في هذا[4] ، يشير إلى الجزم في « يأكلك » . وقوله : وإن أدخلت الفاء[*] ،

(1) انظر الكتاب 1 : 451 : 4 .

(2) المرجع نفسه 1 : 451 : 6 .

(3) المرجع نفسه 1 : 451 : 7 وفيه « وههنا » عوض « هنا » .

(4) المرجع نفسه 1 : 451 : 8 .

(*) المرجع نفسه 1 : 451 : 6 وفيه « وإن » عوض « إذا ».

يريد الفاء التي تنصب ما بعدها ، لا فاء العطف التي يرتفع ما بعدها .

وقوله : لا تذهب به تغلب عليه[**] نصّ برفع لا تدن من الأسد فيأكلك والحال في هذه المسائل الّتي ذكر بعدها أحسن منها فيما تقدّم ، ولذلك ذكرها هنا وسكت عنها هنالك .

وأمّا قوله : « ذَرْهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ » فلم يقع في الكتاب العزيز هكذا بل : ﴿ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ ﴾[1] و ﴿ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾[2] ، والجزم في ﴿ لاَ تَخَافُ دَرَكاً وَلاَ تَخْشَى ﴾[3] حسن ، والمسائل إلى البيت بيّنة .

وقول الأخطل :

كُرُّوا إِلَىٰ حَرَّتَيْكُمْ تَعْمُرُونَهُمَا كَمَا تَكُرُّ إِلَى أَوْطَانِهَا الْبَقَرُ

شاهدة رفع « تعمرونهما » على القطع ، أي أنتم تعمرونها أو على الحال ، ولا فرق بين الحال في البيت والحال في المسائل الّتي لم يذكر فيها الحال ، والحرّة : أرض ذات حجارة سود ، وثنّاها بحرّة أخرى تليها ، والجزم صالح في غير الشّعر .

وقوله : مره يحفرها[4] ، انجزم على جواب الأمر ، والمعنى مره بالحفر يحفر ، والجارّ والمجرور لـ « مر » محذوف ، كما تقول : مره بالقيام يقم ، فحذف .

وقوله : قل له يقل ذاك[5] و﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُواْ يُقِيمُوا الصَّلاَةَ ﴾[6] والمعنى قل له يقل ، وقل لهم أقيموا يقيموا ، ولا فرق بينه وبين قوله : يحفرها ، لأنّه حذف مجرور الأمر كما حذف هنا مفعول القول ، وهذا لا خلاف فيه بين

(1) الأنعام : 110 .
(2) الأنعام : 91 .
(3) طه : 77 .
(4) انظر الكتاب 1 : 451 : 19 .
(5) انظر الكتاب 1 : 451 : 19 .
(6) إبراهيم : 31 .
(**) انظر الكتاب 1 : 451 : 9 .

الأمّة لأنّ القول لا معنى له دون معموله ، فلم يتمّ « قل » هنا إلا بـ « قل » الثّانية كما تقول : قل له يخرج ، وقل له يأكل ، والمعنى : قل له اخرج يخرج ، وقل له كل يأكل فحذف مفعول القول ؛ لدلالة الجواب عليـه ، لأنّه من لفظه والجزم على جواب الملفوظ به لا محالة وذكر المبرّد في فرخ الجرميّ أنّ الفعلَ المجزوم هنا على الجواب أمر مبنيّ ، أي قل لهم أقيموا ، ووقع المستقبل موقعه فبني وهو قول مرغوب عنه ولا ضرورة تحوج إلى خروجه عن أصله وبنائه وقوله : وقد جاء رفعه على مره أن يحفرها يريد قالوا مره يحفرها بالرّفع وفي كلّ ما يصلح فيه ذلك من المسائل ، فحذفت أن ورفع الفعل على ذلك المعنى الّذي هو مره أن يحفرها ، كقوله : تَسْمَعُ بالْمُعَيْدِيّ لا أن تراه[1] فكأنّه أوقع الفعل موقع اسم فاعل ، وأوقع موقع المصدر المقدّر بأن والفعل فلّما حذفت « أن » رفع الفعل وإنّما احتيج إلى تقدير اسم الفاعل ولم يقل الفعل في موقع المصدر لأنّ الفعل لا يقع موقع المصدر فجعلوا اسم الفـاعل واسطـة بينهمـا بالتّخيّـل وهذا بمنزلة عسى زيد يفعل ، في الوجه الذي ذكر هنا وقد تقدّم الوجه الآخر الّذي هو التّشبيه بكأن فاللّفظ / من غير لام ، قال الله تعـالى :(***) ﴿ حَم وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً ﴾[2] « وَ » ﴿ حَمَ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ ﴾[3] ، وقد ذكر في الباب أنّها تكون للاستقبـال من غير قسـم ، وسيأتي إن شـاء الله ، وربّما وقع الماضي هنا موقع

---

(1) انظر مجمع الأمثال للميداني ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد 1 : 129 ، وشرح شواهد شرح التحفة الورديّة ، لعبد القادر بن عمر البغدادي تحقيق نظيف محرّم خواجة . مطبعة كلّية الآداب (استانبول – 1398هـ / 1978م) : 181 .

(2) الزخرف : 1 ، 2 ، 3 .

(3) الدّخان : 1 ، 2 ، 3 .

(***) يلاحظ أنّه بدءاً بهذه الصفحة وانتهاء بالصفحة الثمانين بعد المائة يتبع الكلام باب « الأفعال » في القسـم وهو في صفحة 194 ، أي ينبغي إثبات الصفحات من 170 – 180 بعد 195 ؛ ليستقيم الكلام ، ولم أرد تنفيذه محافظة على وضعه وهو واضح من خلال تخريج نصوص سيبويه .

المستقبل ، كقوله في الباب : والله لا فعلت(*) ، يريد لا أفعل ، فإن كان الجواب مستقبلاً منفيّاً دخلته « لا » ، وربما دخلته « ما » إذا أريد به الحال ، ويجوز حذفها في السّعة ، وهو كثير وعلّته التّخفيف مع علّة اللّبس كما ذكر ، قال الله تعالى : ﴿ تَفْتَؤُ ﴾(1) وقال حسّان :

تَـا اللهِ أَسْـمَعُ مَا حَيِيتُ بِهَـالِكٍ إِلاَّ بَكَـيْتُ عَـلَىٰ النَّبِيِّ مُحَـمَّـدِ

ﷺ . وإذا كان حالاً تلقّى بالجملة الابتدائيّة مع « ما » كقولهم : والله ما زيد قائماً بالرّفع والنّصب .

والقسم الثّاني من أفعال القسم الّتي يراد بها الاستعطاف والسّؤال لا التّأكيد ، يتلقى بستّة أشياء ، الأمر والنّهي والاستفهام وألا ولَمَا مخفّفة وبعضهم يقول : لّما مشدّدة ، وحكى أبو محمّد ثابت في الدلائل أنَّ رَسُولَ اللّهِ ﷺ قال : « أَتَـانِي آتٍ مِنْ رَبِّي فَخَيَّرَنِي بَيْنَ أَنْ يَدْخُلَ نِصْفُ أُمَّتِي الْجَنَّةَ وَبَيْنَ الشَّفَاعَةِ وَإِنِّي اخْتَرْتُ الشَّفَـاعَةَ » ، قُلْنَـا يَا رَسُـولَ اللهِ نَنْشُـدُكَ اللهَ والصَّحَـابَةَ لَمَّـا جَعَلْتَنَا مِنْ أَهْلِ شَفَـاعَتِكَ . وقال الفـارسيّ : ليس « أنشدك » عبارة عن الطّلب ، ألا ترى إلى قوله : فيه معنى الطّلب(**) ، ولم يقل عبارة عن الطّلب ، وعرف أنّ من عرف شيئاً فهو طالب ، وقال : ومعنى « لما » معنى « ألا » ، ومعنى الكلام ما أطلب إلاّ فعلك ، فهو على معنى النّفي ، كما قال الفرزدق :

* وَإِنَّمَا * يُدَافِعُ عَنْ أَعْرَاضِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

أراد مـا يدافع عن أعراضهـم إلاّ أنـا ومثلي ، فلذلك جاء بأنا مفصـولاً ، ولا تستعمـل نشـدتك وعمرك وقعدك الله إلاّ في الطّـلب ، وكذلك قعيدك ، وليست ممّا يؤكّد بهنّ الكلام ولذلك دخلن على غير الواجب ولا يمتنع القياس في

---

(1) يوسف : 85 .

(*) انظر الكتاب 1 : 454 : 11 ، وفيه « والله لفعلت » .

(**) انظر الكتاب 1 : 454 : 3 .

دخول معنى القسم في جميع الأفعال الّتي ذكر إذا كانت للخطاب في باب الطّلب إذا أريد بها ذلك وقد رووا عن عمر بن الخطّاب رضي الله عنه ، أنّه قال : بِرَبِّ هَذِهِ الْبِنِيَّةِ مَا أَرَدْتَ ؟[1] .

وقال الكميت :

أَجُهَّــالاً تَقُــولُ بَنِــي لُؤَيٍّ لَعَــمْــرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا

فهذا كلّه سؤال وطلب في صريح أفعال القسم الّتي تأتي للتّوكيد ، وقد مضى الكلام على الاستعطافات في المنصوبات بأبدع بيان فانظرها هناك ، و« أن » في قوله : أن كان لصالحاً[2] ، وهي المخفّفة من الثّقيلة ، وقد بيَّنها غاية البيان في باب الحروف الخمسة[3] » .

وأشار بقوله : واعلم أن من الأفعال أشياء فيها معنى اليمين[4] ، احتاج إلى ذلك من حيث لم يذكر معها مُقْسَمٌ به في بعض الكلام ، فقال : معناها القسم ذكر معها مقسم به أو لم يذكر ومنها آليت ، وَعَلِمَ اللهُ ، وَيَعْلَمُ الله ، ذكرهما في باب ما عمل بعضه في بعض وفيه معنى القسم ، قال : ومعناهما والله لأفعلنّ[5] فهذا نصّ بِعلَمَ الله ويَعْلَمُ اللهُ أنهّما قَسَمٌ وليس « يعلم زيد » كذلك ، وقد يحذف الفعل ويبقى المقسم به ويحذف الفعل والمقسم به ويدلّ الجواب على القسم ، قال الله تعالى : ﴿ لأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنْ خِلاَفٍ ﴾[6] وهو كثير ، وبيت امرئ القيس بيّن ، وشاهده فيه دخول اللاّم على الماضي ، * وحلفة فاجر *

---

(1) انظر الحديث بتمامه في الموطّأ ، للإمام مالك ، محمد فؤاد عبد الباقي ، طبعة دار الشعب : 340 – 341 .

(2) انظر الكتاب 1 : 455 : 7 .

(3) المرجع نفسه 283 : 7 : 8 .

(4) المرجع نفسه 455 : 8 .

(5) المرجع نفسه 2 : 147 : 7 وفيه « والمعنى » عوض « ومعناهما » .

(6) الأعراف : 124 .

مصدر مؤكّد لا مشبّه به .

وقوله : لا تدخل على فعل قد وقع[1] ، يريد فعلاً ماضياً ، ومعنى البيت الثّاني بيّن ، وشاهده فيه حذف « لا » مع النفي ، و« لا » الأولى للتّأكيد وإعلاماً بأنّ القسم على النّفي ، ووقعت « لَمَا » في الكتاب خفيفة وهي بمنزلة « ألا » وهما زائدتان عند الأستاذ أبي بكر ، ولم يمنع ما ذكر الفارسيّ فيها ، « وَفَعَلْتَ » في موضع لتفعلنّ ووقع الماضي هنا على جهة التبدّل بمنزلة غفر الله لك ، وإذا أخبرت عن يمين حلف بها إنسان فإن شئت حملت على المعنى فقلت : أَقْسَمَ ليفعلنّ وإن شئت حكيت اللّفظ الذي قال فقلت : / أَقْسَمَ لأَفْعَلَنَّ ، أي قال : والله لأفعلنّ وكذلك استحلفه ليفعلنّ .

وقوله : « لاَ تَعْبُدُونَ إلاّ اللهَ »[2] جاء على حكاية ما قيل لهم ، أي قلنا لهم لا تعبدون إلاّ الله ، ولو كان على المعنى لكان لا يعبدون إلاّ الله ، وكذلك « ليبيننّه للنّاس »[3] على المعنى ولتبيّننّه على الحكاية .

وقوله : فإنّما يُخْبَرُ بفعل واقعٍ فيه الفاعلُ[4] ، يريد فعل الحال ، يقول : ألزمت النون لئلاّ يلتبس بلام أن فتنكّب ذلك في سائر الباب ولزم أن تدخل على الحال والاستقبال للمضارعة وأكثر ذلك الحال ؛ لأنّهم في أكثر الكلام إذا أدخلوها على المستقبل ألزموها النّون وجعلوها للقسم وسقطت أن ، وقد تقدّم في باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعاً ، أنّك تقول : هذا ضاربٌ كما ترى فيجيء على معنى يضرب ، وهو يعمل في حال حديثك ، وتقول : هذا ضاربٌ فيجيء على معنى سيضرب[5] ، فهذا على ما ينبغي من وقوع الصّفة منتظمة للزّمانين على

---

(1) انظر الكتاب 1 : 454 : 11 .

(2) البقرة : 83 . وانظر الكتاب : 455 : 9 .

(3) آل عمران : 187 .

(4) انظر الكتاب : 12 .

(5) المرجع نفسه 1 : 66 : 8 ، 9 ، وفيه « على معنى هذا ضاربٌ » فيجيء على معنى « هذا سيضرب » ، و« يجيء » عوض « على معنى سيضرب » .

حكمين، كما يكون ذلك في غير الابتداء، إلاّ أنّك إذا أدخلت اللاّم لم يكن إلاّ حالاً ، كما أنّك إذا أدخلت لام الفعل عليه لم يكن إلاّ مستقبلاً وتلزمه النُّون في السّعة للفرق حين دخلت لام الاسم عليه . وقوله : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ ﴾[1] الآية ، غرضه فيها الكلام على اللاّمين : جعل الأولى لام التّوطئة كالّتي في قولهم : لئن فعلت ، والثّانية كالّتي في الجواب الذي هو لأفعلنّ ، وعليه نصّ كلامه ، وذهب يحيى إلى أنّها لام اليمين ويجوز أن تكون مكّررة كالّتي في قولهم : إنّي لَبِحَمْدِ الله لَصَالِحٌ : عجّل بها ثم عاودها في محلّها ، وكذلك ﴿ لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لأَمْلأَنَّ ﴾[2] اللاّم الأولى معرّفة بأنّ الموضع للقسم ثم جاء بلام الجواب وهو كثير في القرآن وفي الكلام ، ونذكر هنا في الآية رسماً يعلم منه إعرابها ومعناها إن شاء الله ، قلت : قرأها أبيّ وابن مسعود : ﴿ وإذ أخذ اللهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ﴾[3] وقرأها حمزة[3] ﴿ لِمَا آتَيْتُكُمْ ﴾ بكسر اللاّم والتّوحيد ، وقرأ سعيد بن جبير : « لّما » بالتّشديد وفتح اللاّم ، أخذ الميثاق : هو الاستحلاف وإضافته إلى النّبيين فيه أقوال : أحدها أن يكون على ظاهره وفيه بعد ، لأنّ الأنبياء لم يكن منهم أحد في زمن النّبيّ فيؤخذ منه الميثاق في نصرته والثّاني أن يكون الميثاق مضافاً إليهم على جهة الفاعليّة ، كقوله : ميثاق الله ، وعهد الله كأنّه قال وإذ أخذ الله الميثاق الذي وثقه الأنبياء على أمّتهم والثّالث أن يكون على حذف مضاف أي ميثاق أبناء الأنبياء وهم بنو إسرائيل والرّابع أن يراد بالنبيّين أهل الكتاب ، جاء اللّفظ على جهة التهكّم بهم بقولهم : نحن أولىٰ بالنّبوة من محمّد ؛ لأنّا أهل الكتاب ومنّا كان النبيّون ، كقوله تعالى : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾[4] ويؤيّد هذا القول قراءة أبيّ وابن

(1) آل عمران : 81 .

(2) الأعراف : 18 ، وانظر الجزء الأول من « معاني القرآن » للفراء : 225 .

(3) آل عمران : 81 .

(4) الدخان : 49 .

مسعود ، وأمّا « ما » ، فتحتمل أن تكون الشّرطيّة والموصولة ، فإن كانت الشّرطيّة فهي مفعولة « بآتيناكم » ، و« آتيناكم » في موضع جزم بها ، وإذا كانت الموصولة فهي مبتدأة والعائد على « ما » محذوف أي آتيناكموه ، وعطف على فعل الشّرط ، والصّلة جملة أخرى بثمّ ، لأنّها متأخّرة عنها بالزمان المتطاول ولا بدّ فيها من ضمير يربطها بالجملة الأولى إذا كانت صلة أو « بما » إذا كانت شرطاً والذّي يقوم مقام الضمّير قوله تعالى : ﴿ لِمَا مَعَكُم ﴾[1] ، لأنّ الذي معهم هو الذي أوتوا الكتاب والحكمة وهو ظاهر في موضع مضمر كأنّه ثم جاءكم رسول مصدّق به فليس فيه أكثر من وقوع ظاهر في موقع مضمر ، لدلالة المعنى فصار كقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ لاَ نُكَلِّفُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا ﴾[2] ، وقوله : ﴿ إِنَّ الّذِينَ آمَنُواْ وَعمِلُواْ الصَّالِحَاتِ إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً ﴾[3] ، ومثله كثير في الحمل على المعنى ، أمّا اللاّم الأولى فموطّئة للقسم ، كقولهم : لئن زرتني لأحسننّ إليك ، وَ﴿ لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[4] إلاّ أنّ هذه اللاّم تدخل على حرف الشّرط ولا تدخل على أسماء الشّرط إلا إذا كانت مبتدآت و« ما » هنا مفعولة بالفعل المشروط واللاّم الثّانية لام الجواب ، والضّمير في « به » راجع « لما » والذي في تنصرنّه راجع إلى الرّسول وقيل يرجعان إلى الرّسول والأوّل أظهر لفظاً ومعنى ، أي أخذنا الميثاق عليكم لتؤمننّ بالّذي آتيناكم ولتنصرنّ الرّسول ، ومعنى مصدّق لما معكم : موافق له غير مخالف والوجه في « ما » أن تكون موصولة وإذا اجتمع القسم والابتداء فالمعاملة مع المتقدّم في السّعة ومن كسر اللاّم جعلها لام السّبب والعلّة واللاّم الأخيرة على ما كانت عليه وعطف بثّم صلة على صلة ، و« ما » مصدريّة أو بتقدير الّذي

(1) آل عمران : 81 .
(2) الأعراف : 42 .
(3) الكهف : 30 .
(4) الأعراف : 18 .

ويحتـاج إلى ضمـير ، والأوّل لا يحتاج إليـه أي لإتيـاني إيّاكم بعض الكتـاب والحكمة ، ثم لمجيء رسول مصدّق به وهو الذي آتيناكم ، كما تقدّم وقدّم السّبب لعـود الضّـميرين على مرجوعهما والمعنى أخذ الله ميثـاقكـم لتؤمننّ بالرّسـول ولتنصرنّه ، لأجل أنّي آتيتكم بعض الكتاب والحكمة وأنّ الرسول الذي أمرتكم بالإيمان به موافق لكم غير مخالف ، وأمّا من شدّد الميم فإنّه جعلها حرف وجوب وقدّمها على جواب القسم ، لإعادة الضميرين على مذكورين وحذف جوابها ، تقديره والله أعلم لمّا كان كذا وجب عليكم الإيمان به ونصرته ، و« من كتاب وحكمـة » مفعول بآتيتكم ، ومن : زائدة في هاتين القراءتين للتبعيض وهي في الأولى زائدة وقيل يجوز أن يكون الأصل لِمَّا: دخلت « من » على «ما» وأدغمت النّون في الميم ، فاجتمع ثلاث ميات ، فحذفت الأولى وهو قول ضعيف لا دليل عليه ، واللاّم : لام التّوطئة ومن : بمنزلة اللاّم في قراءة حمزة للعلّة ومعناهما واحد « وما » في هذه القراءة بمنزلتها في قراءة حمزة والله أعلم بما أراد ، وقول الشاعر :

فَـأُقْسِـمُ أَنْ لَوِالْتَقَيْنَـا وَأَنْتُـمُ　　لَكَـانَ لَكُـمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّـرِّ مُظْلِمُ

شاهده في دخول « أنْ » أوّ لا كاللاّم الأولى والثّانية لجواب القسم وتنوب مناب جواب « لو » ، وقد تقدّم في الجزاء حكم هذا النوع ، يقول : لو التقينا في الحرب لأوقعنا بكم فصار نهاركم ليلاً ، لشدّة الأمر فيه عليكم ، ووقع في الشّرقيّة بعد قوله : ولام للجواب[1] ولام الجواب هي التي يعتمد عليها القسم[2] وإنما احتاج إلى تقدير ليظلّنّ ، لأنّه مستقبل في المعنى من حيث كان جزاء ، وقوله : والله لا فعلت ذاك أبداً[3] نصّ بوقوع الماضي موقع المستقبل وليس بشرط ، وقد منعه في أبواب أن بعد : لقلّته في غير الشّرط وليس منعه له (بجزم) بل كدخول الوصل

(1) انظر الكتاب 1 : 455 : 20 . وانظر حاشية الكتاب من الصفحة ذاتها .
(2) وانظر 456 : 1 .
(3) نفس المرجع والصّفحة : 5 .

هنا للمضارعة ودخلت ما على المستقبل في قوله : لئن زرته ما يقبل منك ، وبابها الماضي أو الحال كما تقدّم وقال أبو العبّاس المبرد : وتقول : والله لا أضربك ووالله ما أكرمك ، ولا يحتاج إلى النّون ، لأنّ « ما » تدلّ على الحال كما تدلّ « أن » وتدلّ على ما لم يقع كدلالة النّون[1] ، يقول : أنْ توطئة للقسم بمنزلة اللاّم الأولى ، وكذلك حكمنا ، لأنّها زائدة وأنشد يحيى :

وَإِنِّي لآتِيكُمْ تَشَكُّرَ مَا مَضَىٰ من الأَمْر وَاسْتِيجَابَ مَا كَانَ فِي غَدِ

فوقعت كان في موضع المستقبل وليس بشرط ، وزعم يحيى أنّ معناه الشّرط[2] ، و« ما فعل » إذا كانت في موضع « ما أفعل » أحسن من لا فعلت إذا أردت لا أفعل ، لأنّها دخلت على ماضي اللّفظ ، وكأنّه يريد الحال المقدّرة ، ألا تراه فسّرها بما هو فاعل وما هم تابعون ، وإن بمعنى ما هو نصّ بوقوعها جواباً كما وإن في الآية مخفّفة من الثّقيلة ، و« كلا » اسمها ، واللاّم هي الّتي في أن ، و« ما » نكرة موصوفة أو بمعنى الّذي تقديره لخلق الله ليوفّينّهم أو للّذين والله ليوفينّهم ، وقوله : وقد يستقيم في الكلام إنّ زيدا ليذهب وليضرب ولّما يقع ضرب[3] ، يريد أنّه قد تكون إنّ للاستقبال وإن لم تكن قسماً ، لأنّه لّما قدّم إنّ أنْ لا تكون إلاّ للحال قال بعد ذلك : وقد يستقيم الاستقبال فيها والأكثر فيها تغييرها بالحذف ودخول اللاّم على الفعل[4] ولا يريد أنّ أن لا تكون إلاّ على اليمين ، يريد أنّ الاستقبال جائز في أن وليس بجواب قسم ، ويريد بقوله : والأكثر على ألسنتهم ، كما خبّرتك في اليمين[5] يريد الأكثر أن يُصيّروا اللاّم وصلة ويلزمون النّون في الاستقبال وقوله في اليمين ، متعلّق « بخبّرتك » ويمكن أن يرجع إلى الأكثر ، وإذا كان الأكثر

---

(1) انظر « المقتضب » للمبّرد 2 : 334 .

(2) انظر « معاني القرآن » للفراء 1 : 180 ، 244 .

(3) انظر الكتاب 456 : 12 ، وفيه « ولم » عوض « ولما » .

(4) خلت من هذا النّصّ طبعتا الكتاب ، ويبدو أنّه تفسير لقول سيبويه السّابق .

(5) انظر الكتاب 1 : 456 : 13 .

في الكلام ما ذكر من اللاّم والنّون كان الأكثرُ في « أنّ » الحال وهو بابها ، وقول لبيد :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي إِنَّ الْمَنَايَا لاَ تَطِيشُ سِهَامُهَا

شاهده فيه حمل الكلام على القسم بعد « علمت » وهي معلّقة وكذلك بعد الظّنّ فجعل القسم في ظنّه كما جعله في علمه وعليه قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَالَهُ فِي ٱلآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ ﴾[1] ، جعل « من » مبتدأ « وماله في الآخرة من خلاق » خبره واللام موطّئةٌ والتقدير لمن اشتراه والله ماله في الآخرة من خلاق ، فعلّق العلم على الجملة ، وتطيش : تعدل عن طريقها ، يريد أنّ المنيّة إذا حانت لم يصرفها شيء ، وأمّا قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِن بَعْدِمَا رَأَوُا ٱلآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ ﴾[2] « فبدا » عند سيبويه معلّق على الفاعل وهو القسم وجوابه ، لأنّ « بدا » تُقرّب من العلم وكذلك تَبَيَّنَ وَظَهَرَ ، وقد حكاها يحيى عن العرب ، ومثّلها سيبويه بعلمت وردّه المبرد وقال لا يعلّق على الفاعل ، لأنّ الفعل لا بدّ له من فاعل ، قال : والّذي مثّل سيبويه من « علمت » إنّما هو مفعول وقد يستغنى عنه ، قوله فاسد لأنّه كما علّق على المبتدأ والخبر يعلّق على الفعل والفاعل ، ﴿ وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ ﴾[3] « فهذا بمنزلة الفاعل في جميع أحواله وقد علّق عليه ، وقال تعالى : ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كيف فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾[4] ، وهذا معلّق على الفاعل ، وقال يحيى في طه : قد تبيّن لي أقام عبد الله أم زيد[*] ، ولو كان على ما زعم المبرّد من إضمار المصدر للزم أن تكون

---

(1) البقرة : 102 .

(2) يوسف : 35 .

(3) الزمر : 65 .

(4) إبراهيم : 45 .

(*) انظر « معاني القرآن » للفراء : 2 : 195 .

جملة القسم بدلاً منه وإذا كانت بدلاً لم يمتنع أن تكون فاعلاً ، ويحيى مع سيبويه ، واحتجّ بأبيات من الشّعر فقال : في قوله تعالى : ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ ﴾[1] صار والله أعلم : وتمّت كلمة ربّك يميناً ، كما تقول : حلفي لأضربنّك ، وكلّ فعل كان تأويله بلغني أو قيل لي أو انتهى إليّ فإنّ اللاّم وأن تصلحان فيه ، تقول : بدا لي لأضربنّك وأن أضرب ، وتلا قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ ﴾[2] قال الأستاذ أبو بكر وقد يضمر والله أعلم السّجن ؛ لتقدّمه ، وذكر يحيى في سورة السّجدة : ﴿ أَوَ لَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾[3] وقد تكون « كم » في موضع نصب « بأهلكنا » وفيه تأويل الرّفع فيكون بمنزلة قوله : سواءٌ عليّ أزيداً ضربت أم عمراً ، وقد تبيّن لي أزيد في النّار أم عمرو ، ويريد بتأويل الرّفع : الفاعل أي في الكلام ذلك ، قال : وقد يكون منه قول بشر :

نَزَعْتُ بِأَسْبَابِ الأُمُورِ وَقَدْ بَدا لِذِي اللّبِّ مِنْهَا أَيُّ أَمْرَيْهِ أَصْوَبُ

قال ابن طاهر رحمه الله : والأظهر أن تكون فيه « أيّ » بمنزلة الّذي وحذف المبتدأ من الصّلة ومن قوله بدا لهم إلى آخر الباب[4] من كلام المبّرد وقد بيّن فساده وخالفه النحويّون في ذلك ولا حاجة إلى إضمار المصدر لما ذكرنا ولا يضمر إلاّ مع نقصان الكلام ، كقوله : مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرًا لَهُ ، لا بدّ من الفاعل فيه وكلّ ما ذكرنا من التّعليق الكلام فيه تامّ فالمعلّق عليه من غير افتقار إلى شيء ثم إضمار القول في الآية يصير الكلام به جملتين وليس كذلك قوله تعالى : ﴿ سَلاَمٌ عَلَيْكُمْ ﴾[5] لأنّك إذا قدّرت يقولون سلام عليكم كانت الجملة كلّها حالاً

(1) هود : 119 . انظر معاني القرآن للفراء : 2 : 31 .
(2) يوسف : 35 . وانظر معاني القرآن للفراء : 2 : 31 .
(3) انظر معاني القرآن للفرّاء : 333 ، السجدة : 26 .
(4) انظر الكتاب ١ : 456 : 18 . وانظر القسم الدراسي .
(5) الزمر : 73 .

فالجملتان واحدة ، وقوله : ولا يكون ليسجننّه بدلاً من الفاعل ، لأنّه جملة[1] ، لا يمتنع كون الفاعل جملة من حيث لم يمتنع في المبتدأ ووجه ذلك حمله على المعنى حيث أجازته العرب والأمر فيه أيسر ، وأبواب التّعليق على المعنى فاللّفظ هنا قَسَمٌ والمعنى للاسم ، كما كان اللّفظ في التّسوية للاستفهام والمعنى للخبر ، وما يخالف اللّفظ فيه المعنى في كلامهم كثير .

باب الحروف الّتي لا تتقدّم فيها الأسماء الفعل

منزلة هذه الحروف في الأفعال منزلة إنّ وأخواتها في الأسماء وكلّ ما ذكر في هذا الباب أنّه لا يكون في الكلام يجوز في الشّعر ، ورفع « زيد » – من قوله : كي زيد يأتيك[2] – بفعل مضمر يفسّره الّذي بعده و« يَأْتِيكَ »: منصوبٌ بكي، وكذا تقدّم في باب الاستقامة من الكلام والإحالة ، وإذا أتى لم زيد يقل ذلك[3] ، فهو على فعل مضمر كالأوّل ولا يجوز الفصل في « أن » وحكى الكوفيّون جميع ذلك ، وقد تكون « لم » بمنزلة « لا » النافية لا تجزم كما أنّ « لا » قد تجزم في النّفي وعليه قوله : * لاَ يُعْرَفِ الْفَرَسُ * وقد تقدّم أنّه جزم بها في الواجب ، والفصل بين الاسم الجارّ ومجروره أحسن من الفصل بين حرف الجرّ ومجروره، وهو فيما كان من الحروف على حرفين أو أكثر أحسن منه فيما كان على حرف واحد ، نحو قوله : * فَأَصْبَحْنَ لاَ يُسْـأَلْنَ عَنْ بِمَـا بِهِ * ففصـل بالباء بين « عن » و« ما » والباء تستعمـل مكان « عن » في السؤال ، يقال : سألت به وسألت عنه ، فجمع بينهما على جهة التّأكيد باللّفظ ، قال تعالى : ﴿ فاسْأَلْ بِهِ خَبِيراً ﴾[4] ، وقال : ﴿ يَسْـأَلُونَ عَنْ أَنْبَـائِكُـمْ ﴾[5] ، وكذلك قوله : * وَلاَ لِلْمَـا بِهِـمْ أَبداً دَوَاءُ *

---

(1) انظر الكتاب 1 : 456 : 18 . وانظر القسم الدراسي .

(2) المرجع السابق : 22 .

(3) المرجع السابق : 8 : 15 .

(4) الفرقان : 159 .

(5) الأحزاب : 20 .

ففصل بين اللاّم ومخفوضها باللاّم ، وقوله تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ ﴾[1] جاء على معنى التّأكيد ، كأنّه فبرحمة رحمة وكلّ هذا ليس فيه تقديم ولا تأخير وفيه تأنيس بالفصل الذّي ذكر في الباب ، وقوله : ولا يجوز أن تفصل بينهما وبين الفعل بحشو[2] ، يريد أنّك لا تفصل بين الحرف الجازم ومجزومه ، كما لا تفصل بين الحرف النّاصب ومنصوبه ، يريد في الكلام ، وجعل االفصل في حروف الجرّ وأسمائه أقوى منه في عوامل الأسماء لما ذكر من قلّة الحروف العاملة في الأفعال وكثرة الخافضة في الأسماء ، وكذلك حروف الجزاء لا يفصل بينها وبين فعلها إلاّ في الشّعر وهو أحسن ممّا تقدّم لما ذكر من وقوع الماضي الّذي لا إعراب فيه بعدها وخروجها إلى الاستفهام وتكون أيضاً موصولات فشبّهها بالأسماء الجارّة لا بالحروف ، لأنّها أشدّ اتّصالاً منها ، ألا ترى كثرة ما جاء منها على حرف واحد ، وقد جاء الفصل فيما زاد ، نحو قوله : * عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ الْعِرَابِ * ولم يفصل الحرف الواحد إلاّ بالحرف ، نحو « فبما رحمة » ورفع الاسم المتقدّم فيها على الفعل بإضماره يفسّره فعل الشّرط ، وكذلك إن كان منصوباً فنصبه بإضمار فعل يفسّره الّذي بعده ، إلا إنْ فإنّ الفصل فيها كثير في الكلام والقرآن ، لأنّها أصل حروف الشّرط ، فجاز معها ما لا يجوز مع غيرها من أدوات الشّرط نحو : إنِ اللهُ أَمْكَنَنِي مِنْ فُلاَنٍ ، « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ »[3] ويحسّنه كون الفعل غير مجزوم، فإن كان مجزوماً ضعف، نحو: إنْ زيد يقم أكرمه ويجوز إنْ زيد يأتيك تكرمه ، على إرادة الفاء وهو ضعيف ، ولم يأت بضارب إلاّ لتشبيه الشّرط به في التصّرف لأنّه لا يكون الفصل إلاّ بين الأسماء الجارّة ومجروراتها ، وأراد بوقوع فَعَلَ بعدها أنّها قد لا تجزم في اللّفظ وغيرها ممّا ذكر لا يقع بعدها إلاّ ما تعمل فيه ،

---

(1) آل عمران : 159 .

(2) انظر الكتاب 2 : 457 : 5 .

(3) التّوبة : 6 .

وقول الشاعر : * عَاوِدْ هَرَاةً وَإِنْ مَعْمُورُهَا خَرِبَا * شاهده تقديم الاسم قبل الفعل في إن ، مع بناء الفعل وارتفع بفعل مضمر يفسّره الظّاهر ، ولا معاملة مع الفعل المضمر لأنّ الفعل الملفوظ به الأخير هو الذي يجزم إن كان مستقبلاً ، نحو : إن زيداً تكرمه يكرمك ، وقوله : لأنّ « لم » لا يقع بعدها فَعَلَ[1] يريد ولا يكون بعدها إلا مجزوم وقول عديّ بن زيد :

فَمَتَىٰ وَاغِلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيُّو (م) هُ وَيُعْطَفْ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي

وقوله :

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ

شاهده في الفصل الأوّل الفصل في متى مع جزم الفعل ورفع الاسم بفعل مضمر يفسّره « يَنُبْهُمْ »، وشاهده في الآخر الفصل بين أينما ومجزومها ، والواغل: الدّاخل على القوم وهم يشربون ولم يُدْعَ ، ويَنُبْهُمْ : ينزل بهم ، والصّعدة : شجرة على مثال القناة والحائر : الموضع الّذي يستقرّ فيه الماء ويتحيّر ، شبّه امرأة بها في نعمتها ولينها وتثنّيها . ولا يجوز الابتداء بعد الشّرط ؛ لطلبه للفعل مضمراً ومظهراً ، ولذلك قال : إن زيداً رأيته يكن كذا[2] ، والنصّب فيه أجود من الرّفع وكلاهما على فعل مضمر وقد تقدم في الاشتغال ورفع زيد في قوله : إنْ يأتني زيد يقل ذاك[3] ، على فعل مضمر يفسرّه الظّاهر كما كان زيداً ضربته منصوباً بفعل مضمر يفسّره الظّاهر ، والموضع للابتداء فيهما لولا الشرط فصار الحكم له ويقلّ ذلك الجواب وعومل اللّفظ ، والجيّد رفع الفعل ، ويكون على الفاء ، كقوله * اللهُ يَشْكُرُهَا * كما ذكر ، وقول هشام المرّيّ :

---

(1) انظر الكتاب : 1 : 457 : 20 .

(2) المرجع السابق1 : 458 : 7 ، 8 . وفيه « يكن ذلك » عوض « يكون كذا » .

(3) المرجع السابق : 8 ، وفيه « إن تأتني » عوض « إن يأتني » .

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وَهْوَ آمِنٌ وَمَنْ لاَ نُجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُرَوَّعاً

شاهده الفصل مع « من » الشّرطية ، فرفع « نحن » بفعل مضمر ، لمّا أضمر الفعل فارغاً ظهر الفاعل ، فإن قدّرت الفعل استتر الضّمير ، فقلت فمن نؤمنه واستغنيت عن الفعل الثّاني ، لأنّ الفعل الرّافع والنّاصب في باب الاشتغال لا يظهر ، فإن أظهرته حذفت الثّاني لا محالة ، لأنّه من الفعل المتروك إظهاره وقد مضى بيانه ومعنى البيت ظاهر .

باب الحروف الّتي لا يليها بعدها إلاّ الفعل

هذه الحروف لا يليها الفعل إلاّ مظهراً ولا يحسن أن يليها مضمراً إلاّ في الشّعر ، فأمّا حروف التّحضيض فلمّا ضارعت حروف الأمر أضمر فيها الفعل وقدّم الاسم كما يفعل في الأمر ، وبمنزلة هذه الحروف واو الحال ولولا الّتي تدخل على الأسماء من حيث لم يقع بعدها إلا المبتدأ فأمّا إذا الّتي للمفاجأة « وأمّا » فإنهّما وإن كانا للاسم خالصين فقد يحمل بعدهما على الفعل ولا يجوز أن يليهما ، قال الأستاذ ولم أسمع بذلك بعد إذا ، وإن أتى أمكن ذلك ، وقوله ، وكذلك ربّما وقلّما ، وبمنزلتهما كثر ما وطالما[1] ، وقد قال في باب حتّى : مِنْ قِبَلِ أنّ قلّما نفي لقولك : كَثُرَ مَا ، وهي في كثرة دخولها على ما كَقَلَّ[2] ، وذكر في باب النّون الخفيفة والثّقيلة أنّ يُونس زعم أنّهم يقولون كثر ما تقولنّ[3] ، وقد تقدّم الكلام في قلّما وربّما ، وكلامه هنا حسن جدّاً ، وقد فُصِلَ في سوف : قال : * سَوْفَ حَقّاً تُبْلِيهِمُ ٱلأَيَّامُ * ولم يذكر أحد تقديم الاسم في ربّما ، وكأنّ ذلك فعل لضعفها ، وقد تكون « ما » لغواً ، قال : * وَقَلَّمَا وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ

---

(1) انظر الكتاب 1 : 459 : 4 ، وفيه « ومن تلك الحروف ربّما وقلّما وأشباهها » عوض « ما هو مثبت بمتن الشرّح » .

(2) انظر المرجع السابق : 425 : 13 .

(3) انظر المرجع السابق : 2 : 153 : 10 .

يَدُومُ * فيرتفع « وصال » « بقل » و« ما » زائدة والأحسن ما ذكر فيه في باب ما يحتمل الشّعر[1] ، ومثّل في حروف الاستفهام بهل وكيف ، وتنكّب الهمزة ، لأنّ المستفهم عنه مقدّم وأنشد يحيى : * هلاّ التَّقدُّمُ وَالْقُلُوبُ صِحَاحُ * وأنشد أيضاً : * فَلَوْلاَ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا * فوليها الأسماء من غير فعل وحملها على إضمار « كان » الثّانية ، والجملة بعدها مفسّرة ، وقوله : * وَالْقُلُوبُ صحاح * جملة حال سدّت مسدّ خبر التّقدّم ويجوز أن يكون التّقدّم اسم كان على الحال.
والمعنى على المفعول من أجله ، وقد بيّن ذلك في كلتا الرّوايتين الواقعتين هنا وعليه جاء * أَحْضُرَ الْوَغَىٰ * والدّليل على أنّ الموضع للمصدر ، عطفه « وأن أشهد » عليه ، والتقّدير حاضراً الوغى مغيّراً من « أن أحضر » فهذه معاملة لفظيّة والمعنى على المصدر يقول : لما حذف أن صيّرها مراعاة في المعنى كما فعل في عسى وصيّر اللّفظ واقعاً موقع الاسم المنصوب خبراً أو حالاً ، ألا تراه يقول : وأجروا اللّفظ كما أجروه في كنت، لأنّه فعل مثله، يريد عسى وأخواتها، ومن الدّليل على مراعاة «أن» حَمْلُ المصدر على الفعل ، ويقويّ هذا ما ذكره في رفع الفعل حين قال : وكأنهم إنّما منعهم أن يستعملوا في كدت الأسماء لأنّ معناها معنى ما تدخله أن ، ومن الدّليل على أنّ الفعل لا يقع عنده موقع المصدر قوله في الاستثناء على معنى لكن ولولا « ما » لم يجز الفعل بعد إلاّ في الموضع كما لا يجوز بدل ما أحسن بغير ما ، وأمّا وقوع الفعل مواقع اسم الفاعل فهو كثير للمضارعة الّتي بينهما ، وقول طرفة :

أَلاَ أَيُّهَــذَا الزَّاجِرِي أَحْضُــرُ الْوَغَىٰ ... وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي؟

شاهده رفع « أحضر » بعد إسقاط « أن » ، دليل ذلك دخول « أنْ » على المعطوف وأنّه معمول للزّاجري ، قال أبو عليّ الفارسيّ وروى المازنيّ عن قطرب عن أبيه « أحضرَ » بالنصب ، وأمّا قوله تعالى : ﴿ أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ ﴾[2] ،

(1) انظر الكتاب : 1 : 12 : 9 .
(2) الزمر : 63 .

فهي عنده على وجهين : أحدهما اعتماد الهمزة على « أعبد » ونصب « غير » به ، والمعنى تأمرني ، والتقدير قل أفأعبد غير الله تأمروني به ، والثاني كالأوّل غير أنّ « تأمرونّي » مرفوع وحذفت النّون تخفيفاً لاجتماع النّونين ، كقوله : *يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَيْنِي* و «فَبِمَ تُبَشِّرُون»[1] أراد فلينني وتبشّرونني وأراد أن تأمروني فحذفت أن ، وهو الّذي يدلّ عليه نصّه ، لقوله : وإن شئت كان على كذا[2] ولم يتقدّم إلاّ ذكر الإلغاء وهو بديع ويجوز في الآية أن تعتمد الهمزة على « تأمروني » و« غير » مفعولٌ ثان لتأمروني بعد إسقاط الحرف كأمرتك الخير ، و« أعبُد » مرفوع بعد إسقاط أن ولم يذكره سيبويه ، والّذي قال أحسن ، وخرّج المبرّد قول سيبويه على الوجه الأوّل والوجه الثالث وليس كما زعم لما ذكرنا .

باب الحروف الّتي تنزّل منزلة الأمر والنّهي

قوله : لأنّ فيه ، الضمير عائد إلى الباب أو إلى الكلام ومن قال فيها عاد إلى الحروف هذه الثلاثة الأسماء لك فيها وجهان إن شئت قدّرت الخبر محذوفاً غير منويّ سدّ الجواب مسدّه ، وإن شئت كان الجواب هو الخبر ، لأنّ الكلام أمر غير مفتقر إلى شيء والمعنى اكتفِ ينم النّاس ، وهذا الوجه أحسن وكلّها شاذّ ولفظها مخالف لمعناها بمنزلة غفر الله لك ، وعلم الله لأفعلنّ [فاللفظ] خبر ومعنى الأوّل دعاء ، والثّاني قسم وهما على غير لفظ الدّعاء والقسم ، وكذلك اتّقَى اللهَ امْرُؤٌ فَعَلَ خَيْراً يُثَبْ عَلَيْهِ[3] [وليس] فيه كما ذكر ولا يقاس على شيء منه ، ومعنى شرعك اللّه وكفيك وحسبك واحد وتشبيهه و « أكن»[4] ببيت زهير[5] حَسَنٌ ؛ لأنّه صريحُ حملٍ على المعنى وقد مضى البيت بشرحه ، وحمل « سابق »

---

(1) الحجر : 54 .
(2) انظر الكتاب 1 : 452 : 7 ، وفيه « وإن شئت كان بمنزلة » .
(3) المرجع نفسه 12 .
(4) المنافقون : 10 .
(5) انظر الكتاب 1 : 452 : 13 ، 14 .

عَلى إرادة الباء في مدرك ، و« أكن » على إرادة الجزم في أصدّق وذلك أنّ النّصب بالفاء بعد التّحضيض حسن ، وكذلك الجزم بعده بغير الفاء فجزم المعطوف على نيّة الجزم في المعطوف عليه وقرأ بعضهم : وأكونَ ؛ حمل اللّفظ على اللّفظ وحذف بعضهم الواو في الخطّ مع النّصب وأكن والقراءة بإثبات الواو ، كقولهم : عليّ بن أبو طالب ، كتبه بعضهم بالواو وقراءته بالخفض على الأصل ذكره الفرّاء[1] ومنه قول امرئ القيس * أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلِ * / خفض قدير على توهّم الخفض في صفيف بالإضافة ، كأنّه قال ينضج صفيف شواء أو قدير ، والتّنوين والنّصب هو الأصل والإضافة حسنة ومنه قول عمرو بن معدي كرب :

دَعْنِي فَأَذْهَبَ جَانِباً يَوْماً وَأَكْفِكَ جَانِباً

وهذا مثل الآية سواء ، وقول عمرو بن عمّار الطّائي ، ووقع في الأشعار السّتّة لزهير في الزّوائد :

فَقُلْتُ لَهُ صَوِّبْ وَلاَ تُجْهِدَنَّهُ فَيُذْنِكَ مِنْ أُخْرَى الْقَطَاةِ فَتَزْلَقِ

لم يأت به شاهداً وإنما أراد أنّه نهي وأنّ الأفعال فيه مجزومة ومعطوف بعضه على بعض وفيه عطف جملة نهي على أمر كقولك * لاَ تَهْلِكْ أَسىً وَتَجَمَّلِ * ويروى فَيُذْرِكَ ، أي يُسْقِطُكَ ، يقال أذراه إذا أسقطه عن ظهره ومعنى صوّب : خُذْ بِهِ القصد . والقطاة : مقعد الردف ، وأخراها آخرها ، يأمره بالرّفق بفرس ركبه للصّيد لئلاّ يرميه عن ظهره لنشاطه وقوّته ، وقوله : لا يرينّك[2] نهي للغانيات ، ولا أرينّك[3] نهي لنفسه في اللّفظ والمعنى للمخاطب كأنه قال : لا تتعرّض لي فأراك ، وهو كقوله :

---

(1) انظر معاني القرآن للفرّاء : 3 ، 114 ، 160 .

(2) انظر الكتاب 1 : 453 : 2 .

(3) نفس المرجع .

وَلاَ أُنْبَــأَنْ أَنَّ وَجْهَـكِ شَــأَنَــهُ خُمُـوشٌ وَإِنْ كَانَ الْحَمِـيمُ حَمِـيمُ

أي لا تخمشي وجهك فأخبر به ، وقيل أنزل نفسه منزلة الغائب والأوّل أجود ، وقوله : آتِي الأَمِيرَ لاَ يَقْطَعُ اللِّصَّ[1] ، المعنى فيه لئلاّ فحذف « أن » ورفع الفعل وهو عذر للمجيء ومنع الجزم في الواجب وخطّأه في الكلام ، وأجازه في الشّعر ولم ينشد فيه ، والكوفيّون يجيزون الجزم في يقطع من حيث كان عذراً ويجيزونه في الكلام إذا وقعت « لا » موقع أن ، وزعم الفرّاء[1] أنّ العرب تجزم هنا ، وهو الموضع الّذي يقع فيه موقع أن لا وأنشد الفرّاء :

لَوْ كُنْتَ إِذْ جِئْتَنَـا حَاوَلْتَ رُؤْيَتَنَـا أَوْجِئْتَنَـا مَاشِيـاً لاَ يُعْرَفِ الْفَرَسُ

وغيره من الأبيات[2] ولم يصـل إلى سيبويه ولذلك قال بعد إخباره به ، ولا نعلم هذا جاء في الشّعر ألبتّة ، فلولا أنّه أعلم بأنّه جائز في الشّعر لمنعه ألبتّة لأنّ مثل هذا لاحظّ للقياس فيه ووقع بعد قوله ألبتة[5] قال الشّاعر

* لَطَـالَمَـا حَـلأْتُمَـاهُمَـا لاَ تَرِدْ * « فلا ترد » ليس بمجزوم ، ولكنّ الشّعر مقيّد ، ومعناه لئلاّ ترد كما أنّ معنى لا يقطع اللّصّ لئلاّ يقطع اللّصّ ، هذا الكلام ثابت في النّسخ الشّرقيّة وهو بيّن ويجوز الجزم فيه عند الكوفيّين ، وقد تقدّم الكلام على أمّا أنت منطلقاً أنطلق معك[4] وذكر هنالك أنّ « أمّا » هذه لا يظهر معها الفعل وأنّ « ما » لزمت لتكون عوضاً من ذهاب الفعل ، وزعم بعض الكوفيّين أنّ « إن » إذا وليت الأسماء فتحت فقالوا : أمّا زيد قائماً نعم وقد حكاه ابن السّرّاج وغيره قال الأستاذ أبو بكر ولم أره ليحيي ، وكأنّهم قاسوه على قوله * أَبَا خَرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذا نفر * البيت ، ومنعه الجزاء والاستفهام في ما تدوم لي أدوم لك ، وكلّما تأتيني

---

(1) نفس المرجع .

(2) انظر « معاني القرآن » ، للفرّاء 2 : 283 : 284 .

(3) انظر الكتاب 1 : 453 : 4 ، نصّه « ولا نعلم هذا جاء في شعر ألبتة » .

(4) انظر الكتاب 1 : 148 : 1 .

آتيك ، هذا كلّه كما ذكر ما دامت موصولة ، وقد سرح بذلك ولم يذكر فيما مثّل به إلاّ الموصولة ، قال أبو عليّ : ولم يرد بكلّما المضافة إلى الاستفهام كما ذكر المبّرد ، وردّه عليه وهي منصوبة على الظّرف ، على حذف مضاف ، أي مدّة ما تدوم لي والتّقدير أدوم لك مدّة دوامك ، فحذف المدّة بمنزلة مقدم الحاجّ ، وجعل كلمّا بمنزلتها مضافة إلى المصدر ، ولا يجوز ذلك فيهما ما داما على هذه الصّفة الشّرط والاستفهام ، لأنّ « ما » المصدريّة حرف عنده وهي الّتي تتقدّر بالمصدر ، وقد نصّ على أنّ الصّلة تمنع الشّرط في قوله في آخر الباب وإن لم يجزم لأنّه صلة[1] ولا يمتنع دخول الفاء في شيء منها ، فإن آثرت الشّرط والاستفهام صيرّتها اسماً كأسماء الشّرط ولم تكن موصولة ، وصارت عاملة فيما بعدها ومعمولة له ، ولم يجز أحد الشّرط فيها وهي حرف ، وكذلك يقع « مهما » من حيث كانت ما ما أوْ مَهْ ما ألا ترى إلى جريها في حكمها ، وقد قال :

مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَالِيَهْ أَوْدَتْ بِنَعْلَيّ وَسِرْبَالِيَهْ[2]

فاستفهم بها وتقع مصدراً قال : * وَذُو الرَّأْيِ مَهْمَا يَقُلْ يَصْدُقِ * والمعنى أيّ قول يقل يصدق فيه فهي هنا مفعولة ليقل بمعنى المصدر من غير صلة ولذلك كانت جزاء وإذا كان صريح الشّرط بالأسماء كان مستديماً لإبهامها وكذلك بالظّروف أيضاً لإبهامها وإذا كان بالحروف احتمل الوجهين ألا ترى إلى قوله :

إنَّ مَنْ لاَمَ فِي بَنِي بِنْتِ حَسَّا (م) نَ أَلُمْهُ وَأَعْصِهِ فِي الْخُطُوبِ

وقوله * إنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْماً * لا يريد بذلك رجلاً واحداً ولا امرأة وفي الظروف * مَتَىٰ تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا وقوله في الحروف * إنْ تَلْقَ يَوْماً عَلَى عِلاَّتِهِ هَرِماً * وحكى الجرميّ عن بعضهم أنّ العرب تجزم بأمّا ، قال : ولم يحكه غيره ، وأما دخول الفاء بعد الّذي والّتي وكلّ رجل يأتيني فقد تقدّم في باب الأمر

(1) انظر الكتاب 453 : 17 .

(2) المرجع نفسه 1 : 148 : 1 .

والنّهي من الاشتغال بأبدع بيان[1] ، وأجاز الأستاذ أبو بكر كلّ رجل فله درهم ، إذا أراد المبالغة في الرّجوليّة فقام ذلك مقام الفعل الذي يوصف به ثم منعه في الإقراء الثّاني ، وينبغي ألا يقاس هذا لأنّ الجزاء في كلّ هذا غير مستحكم ، ولمّا تخيّل من تخيّل أنّ الفرار من الحرب ينجيه من الموت قيل له : ﴿ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاَقِيكُمْ ﴾[2] ، وَوَقَع في الكتاب متّصلاً بقوله : « فإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ » ومثل ذلك قوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾ الآية[3] ، ووقع في الشّرقيّة قال أبو العبّاس : أنا وضعتها في الكتاب ، قلت وليس فيها معنى زائد على ما تقدّم ، وأمّا قوله : * وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ الْمَنِيَّةِ يَلْقَهَا * فإنّه جعل تهيّب أسبابها سبباً للقائها إذ من لم يهبها عند هذا لم يلقها وهذا على التجوّز والسّعة وقد علم بلقائها تهيّبها أو لم يتهيّبها فلا معنى لتهيّبها وأمّا قوله : * إِنْ يَقْتُلُوكَ فَقَدْ هَتَكْتَ بُيُوتَهُمْ * فعلى معنى إن يفخروا بقتلك فخرت أنت بهذا ، لأنّ القتل قد وقع ويؤنس بهذا إنشاد يحيى في قوله تعالى : ﴿ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللهِ مِنْ قَبْلُ ﴾[4] ولبعضهم * إِذَا مَا انْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لَئِيمَةٌ * قال : « والجزاء للمستقبل والولادة قد مضت » . والمعنى إذا ما انتسبت لم أخز ، لأنّي لم تلدنيْ لئيمة وقد تجعل العرب جواب الشّرط جواباً للشّرط وحده تفعله في الجواب الّذي لا بدّ من وُجُوبِهِ عامّاً ، كقوله : * وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ الْمَنِيَّةِ يَلْقَهَا * وقع الجواب هنا خصوصاً ممّن هاب أسبابها وهو واقع بمن هابها ومن لم يهبها ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاَقِيكُمْ ﴾[5] وكذلك قول عمر رضي الله

---

(1) انظر الكتاب 1 : 70 : 5 .

(2) الجمعة : 8 .

(3) البروج : 10 . وانظر طبعة هارون 3 : 103 حيث إنّ الآية مثبتة في صلب الكتاب .

(4) البقرة : 91 . انظر معاني القرآن للفرّاء 1 : 61 وفيه « فالجزاء للمستقبل والولادة كلها قد مضت » .

(5) الجمعة : 8 .

عنه : « يَرْحَمُ اللهُ صُهَيْباً لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ(*) » قال المبّرد : الحذف في هذه المواضع أفخم يعني في الأجوبة ، لأنّ المخاطب يتوهّم كلّ شيء فإذا ذكر شيء معيّن انحصر الفهم فيه ووقف ، ومنه قول الله تعالى : ﴿ فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ ما غَشِيَهُمْ ﴾[1] والواو في « وَفُتِحَّت »(**) للعطف ، ويحتمل أن تكون واو الحال والجواب محذوف وعلى ذلك أتى بها سيبويه وجعلها الفرّاء زائدة والجواب فتحت(*) ومثـله * وَانْتَحَىٰ بِنَـا بَطْنَ حِقْفٍ * والأحسـن حذف الجواب من هذا لقبح اللّفظ ، لأنّه يريد جامعتها ودلّت عليه الحال وعليه المعنى ، ويقدّر في كلّ محذوف ما يدلّ عليه المعنى ولولا الدّليل لم يحذف شيء والمعنى حتى إذا جاءوها وكذا وكذا أنعم عليهم أو دخلوا وفي الثّانية لعلموا أنّ القوّة لله في قراءة الياء ولعلمت في قراءة التّاء ، وفي الثّالثة * لَرَأَيْتَ عَجَباً وَأَمْراً مَهُولاً *أو ما يصلح بالمعنى ، قال الأستاذ أبو بكر : والأحسن عندي أن تكون التّاء والياء للنّبيّ عليه السّلام ، الفرّاء في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾[2] وقع ترى على أنّ القوّة لله جميعاً ، وأنّ الله وجوابه متروك والله أعلم ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآناً ﴾[3] ، وترك الجواب في القرآن كثـير ، لأنّ معـاني الجنّـة والنَّارِ مكرّرة معروفة ، وأجاز كسر إنّ في الموضعين وإيقاع الرّؤية على إذ في المعنى ، قال والفتح أحسن من ذلك ومن قرأ : « وَلَوْ تَرَى » بالتاء فوجه الكلام الكسر ، لأنّ الرّؤية على الّذين ظلموا ، وأجاز الفتح على تكرير ترى وترون ، ويجوز أن يكون أنّ القوّة لله متعلّقة بالعذاب على حذف حرف الجر ، وزعـم أنّ العـرب تزيد الواو في جواب حتّى ولّما فقط ،

---

(1) طه : 78 .

(2) البقرة : 165 . وانظر معاني القرآن للفرّاء . 1 : 97 .

(3) الرّعد : 31 .

(*) انظر معاني القرآن للفّراء 1 : 61 .

(**) يشير إلىٰ الآية الكريمة في « حتّى إذا جاءوها وفتحت أبوابها : الزمر : 73 . وانظر الكتاب 1 : 453 : 22 .

(*) انظر معاني القرآن للفّراء 1 : 107 .

وأنشد :

حَتَّىٰ إِذَا قَمِلَتْ بُطُونُكُمُ وَرَأَيْتُمُ أَبْنَاءَكُم شَبُّوا
وَقَلَبْتُمُ ظَهْرَ الْمِجَنِّ لَنَا إِنَّ الْغَدُورَ الْفَاحِشُ الْخِبُّ[1]

وقول الشّمّاخ :

وَدَوِيَّةٍ قَفْرٍ تَمَشَّىٰ نَعَامُهَا كَمَشْيِ النَّصَارَى فِي خِفَافِ الْيَرَنْدَجِ

شاهده حذف جواب « ربّ » على ما زعم عن الخليل قال المبرّد وأصحابه ، وما بعد مخفوضها لا يجوز إلاّ أن يكون صفة له للمعنى الذي يطلب بذلك وهو فاسد ، لأنّ التقليل والتّكثير اللّذين دخلاها ينوبان مناب الصّفة وقد بيّن ذلك بأبدع بيان وفيه دليل أنّ جواب رُبّ في قوله لا يحذف إلاّ نادراً ولو كان حذفه كثيراً كما زعم المبرّد وأصحابه والسّيرافيّ وغيره من المتأخّرين لكان السّؤال عنه فارغاً من الفائدة وقد روى الجواب في القصيد متصلاً به وهو :

قَطَعْتُ إِلَى مَعْرُوفِهَا مُنْكَرَاتِهَا وَقَدْ خَبَّ آلُ الأَمْعَزِ الْمُتَوَهِّجِ

ولم يقع للخليل ولا لسيبويه البيت فلا يلحقهما في ذلك نقص ، وقدّر الجواب كما قال الشّاعر ، والدّويّة : القفر الخالي ، ولذلك قال : تَمشّى نعامها ، أي تكثر المشي لأنسها بالخلاء وأسافل النّعام سود ، فلذلك شبّهها بخفاف اليرندج وهي من جلود سود ، وخصّ النّصارى لكثرة لباسهم لها . أبو الحسن الأخفش في ما يكون معرفة ونكرة ، ولا يجوز أن تقول ربّ رجل وأخيه رأيت إذا جعلت أخاه معرفة ولكن تقول رُبّ رجل وأخاه قد رأيت فتجريه على موضع المخفوض بربّ ، لأنّه في موضع مفعول لرأيت على ما تقدّم ، وتقول ربّ رجل وأخوه قد رأيتهما لأنّ موضع ربّ رجل رفع ، لأنّك قد شغلت الفعل بهما فارتفعا بالابتداء .

---

(1) انظر معاني القرآن للفرّاء 1 : 107 ، 238 .

باب الأفعال في القسم

ذكر في هذا الباب الأفعال المستعملة في القسم وهي :

على قسمين : منها ما يراد به تأكيد الخبر وهو الجواب ومنها ما يراد به الاستعطاف والطّلب وذكر الوصل وذكر ما يعلّق عليه ، وسائره متفرّق في أبواب شتّى فالّذي يراد به التّأكيد وهو القسم حقيقة ويتلقّى فيه الجواب إن كان موجباً ماضياً باللاّم وحدها وباللاّم وقد كما ذكره ، وقد يتلقّى بقد وحدها كقوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾[1] وقد تحذف اللاّم وقد ، كقوله تعالى : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ﴾[2] فإن كان نفياً تلقّى « بما » و« ربما » ودخلت فيه لا ، وهو قليل وربما دخلت اللاّم على « ما » في النفي كقول النّابغة

* لِمَا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَانْتَصِحْنِي * وكما قال نهيك بن إساف الأنصاريّ :

حَلَفْتُ لَهُمْ بِالرَّاقِصَاتِ إِلَىٰ مِنًى ... وَأَيْدِي الْمَطَايَا إِذْ وَرَدْنَ الْمَوَاسِمَا

فَمَا لِبَنِي هِنْدٍ عَلَيْكَ ذَمَامَةٌ ... بِسَعْيِكَ فِيهِمْ لاَ أَرَىٰ لَكَ لأَمَّا

وهذا صريح نفي وإن كان الجواب مستقبلاً تُلُقِّيَ باللاّم والنّون وربّما حذفت النُّون ، كقوله تعالى : ﴿ لأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾[3] في قراءة قنبل وبابه الشّعر قال :

تَـأَلَّىٰ ابْنُ أَوْسٍ حِلْفَةً لَيَرُدَّنِي ... إِلَى نِسْوَةٍ كَأَنَّهُنَّ مَفَايِدُ

وربّما حذفت اللاّم ، كقوله :

لَيْتَ شِعْرِي وَأَشْعُرَنْ إِذَا مَا ... قَرَّبُوهَا مَنْشُورَةً وَدُعِيتُ

وزعم يحيى أنّ إلا ولما يدخلان في صريح القسم ذكره في معانيه في قوله

---

(1) الشمس : 9 .

(2) البروج : 4 .

(3) القيامة : 1 . ولم ينصّ في حجّة القراءات ، لابن زنجلة على نسبة هذه القراءة إليه بل هي لابن كثير – انظر صفحة 735 .

تعـالى : ﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَمَّـا لَيُوَفِّيَنَّهُـمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾[1] فإن كان الجواب حالاً ادخلوا اللاّم ، لأنّ الغالب على إنّ استعمالها في الحال وقد تكون جواب المضمرة والخبر في جملة الحال ، ويجوز فيها التّمـام ، أي هلاّ وقع التّقدم في هذه الحال وكذلك قوله : * لَوْ بِغَيْرِ الْمَاءِ حَلْقِي شَرِقٌ * على إضمار ، كان ، الثّانية والجملة بعدها مفسّرة .

باب الحروف الّتي يجوز أن يليها الفعل

ذكر فيه لكنّ وكأنّما وإنّما وإذ ثمّ قال : ونحوهن[*] فيدخل في الباب أخوات إنّ إذا أدخلت عليها ما الكـافّة والمهيّئة وأمّا قوله : انتظرني كما آتيك[**] فجعل الكاف وما مركّبتين وجعلهما بمنزلة لعلّ وهذا لا يطّرد في كل موضع ويقوّيه في ذلك رواية أبي الحسن * أَنَّا نُغَذِّي الْقَوْمَ مِنْ شوائه * ومعناها لعلّنا نغذّي ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لاَ يُؤْمِنُونَ ﴾[2] وليس للكاف موضع كما ليس « لأنّا » موضع، وهذا مذهب ضعيف، وأحسن منه ما ذهب إليه يحيى حيث جعلها صفة لمصدر محذوف تقديره انتظرني انتظاراً صادقاً مثل إتياني لك ، أي فِ لي بالانتظار كما أفي لك بالإتيان ، وكذلك قوله : * كَمَا لاَ تُشْتَمِ * كأنّه : انته عن شتم الناس كانتهائهم عن شتمك ، وإذا أدخلت الفاء تقدّمت « كما » وصـار فيها معنى الشّرط ، كقوله تعالى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً ﴾[3] ثمّ قال : ﴿ فَاذْكُرُونِي ﴾[4] ومعناها الشّرط ولم تجزم كقولهم : كيف تصنع أَصْنَعْ والكاف متعلّقة بالفعل المتّصل بها ومنه قوله : كما أنّه لا يعلم ذلك فتجاوز الله

---

(1) هود : 111 . انظر معاني القرآن للفراء 2 : 28 .

(2) الأنعام : 109 .

(3) البقرة : 151 .

(4) البقرة : 152 .

(*) انظر الكتاب 1 : 459 : 13 ، وفيه « ونحو ذلك » عوض « ونحوهنّ » .

(**) انظر الكتاب : 15 .

عنه[1] ، وقد ذكر سيبويه هذا في أبواب أنّ بعد ؛ وجعل بعضهم (كما) محذوفة من كيما ورفع الفعل بعدها حين غيّرها ، وجعل بعضهم * كَمَا لاَ تُشْتَمُوا * منصوباً لجماعة ، وأثبت الواو للضّمير ونصب بكما محذوفة من كيما ، ولا دليل على ما ذكر في البيت ، ومن قال هذا قال لا تشتموا بالجمع ، وقد تليها الجمل الاسميّة والفعليّة كما قال في نسيب الحماسة .

وَإِنَّ بِنَا لَوْ تَعْلَمِينَ لغلَّة إِلَيْكِ كَمَا بِالْحَائِمَاتِ غَلِيلُ

وقال كثيّر :

جُزِيتَ أَبَا بَكْرٍ عَنِ الْوُدِّ نَصْرَةً كَمَا الْخَيْرُ مَحْمُودٌ عَلَى الْقَوْلِ قَائِلُه

وقد ذهب الفارسيّ في أحد قوليه في قولهم ، كُنْ كَمَا أَنْتَ ، وقول رؤبة * لاَ تَشْتُمِ النَّاسَ كَمَا لاَ تُشْتَمِ * شاهده دخول (كما) على الفعل كربّما وقلّما وقول أبي النّجم :

قُلْتُ لِشَيْبَانَ ادْنُ مِنْ لِقَائِهِ أَنَّا نُغَذِّي القَوْمَ من شِوائِهِ

شاهده فيه كالأوّل يأمر ابنه أن يصيد هذا الوحشيّ الّذي عرض لهم لعلّهم يتغذّون منه ، وباب نفي الفعل – بينّ ويجوز أن يجاب فيه على غير ما ذكر والأصل ما ذكر وأمّا دخول اللاّم على ما النافية ، كقوله :

* لَمَا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَانْتَصِحْنِي * فشاذّ عن القياس ولذلك لم يذكره وقد تقع « ما » في القسم موقع « لا » ، كقوله : لَئِنْ زُرْتَهُ مَا يَقْبَلُ مِنْكَ[2] ، ويكثر ذلك إذا دخلت على لفظ الماضي في معنى المستقبل كقوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ ﴾[3] وكقوله عزّ وعلا : ﴿ إِنْ

(1) انظر الكتاب 1 : 470 : 12 .
(2) المرجع نفسه 456 : 5 .
(3) البقرة : 145 .

أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِن بَعْدِهِ ﴾[1] وقد ذكر ذلك في باب الأفعال في القسم[*] .

باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء

أسماء الدّهر تضاف إلى جميع الأفعال : ماضيها ومضارعها للحال والاستقبال كما ذكر ، وإنما فعلوا ذلك لبيان الزّمان كما فعلوا ذلك في المصدر حين جعلوا مكانه أنْ والفعل لبيان زمانه الذي وقع فيه فإذا لم يريدوا تخصيص الزّمان أضافوا إلى المصدر وكان الأصل الإضافة إلى الحدث ، واللّفظ مضاف إلى الفعل ، لما ذكرنا ، وفعل ذلك للمناسبة الّتي بين الزّمان والحدث ، فأضيف إلى أمثلته ، فإذا أضفت إلى الماضي جاز الإعراب والبناء ، وكذلك إذا أضفت إلى « إذ » وإلى الجملة الابتدائية جاز الإعراب والبناء أيضاً ، لأنّ الظّرف بمعنى المضيّ كإذ ، وإذا أضفت إلى فعل الحال والمستقبل لم يجز في الظّرف الإعراب فرقا بينه وبين الماضي فمن الحال قوله تعالى : ﴿ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾[2] و﴿ هَذَا يَوْمُ لاَ يَنْطِقُونَ ﴾[3] لكونه معرباً فإن كان هذا الفعل لجماعة مؤنّث جاز الإعراب والبناء ، لكونه مبنيّاً كالماضي ، ولا يضاف الظّرف إلى الجمل الاسميّة إلاّ إذا كان بمعنى الماضي كإذ من حيث كانت تضاف إلى الجمل الاسميّة ، وإذا كان بمنزلة إذا يراد به الحال والاستقبال لم يضف إلى الجملة الّتي ليس فيها فعل ، لا يقال اخرج يوم زيد خارج ، فإن قلت يوم زيد يخرج جاز ؛ لأنّ الظّرف في موضع « إذا » ولا يمتنع اخرج إذا زيد يخرج ويمتنع إذا زيدٌ خارج ، وأنشد يحيٰى في الإضافة :

تَـذَكَّرَ مَـا تَـذَكَّرَ مِنْ سُـلَيْمَىٰ　　عَـلَى حِـينِ التَّـرَاجُعُ غَيْـرُ دَانِ

---

(1) فاطر : 41 .

(2) المائدة : 119 .

(3) المرسلات : 35 .

(*) انظر الكتاب 1 : 456 : 8 .

فبنى حين لّما أضاف إلى الجملة والمعنى ولا تضاف أيضاً « إذ » إلى الجمل الاسميّة حتى يكون فيها الفعل أو معناه ، لا يقال جئتك إذ زيد أبو عمرو لأنّها واقعة موقع الفعليّة في ذلك والإضافة إليها من أجله حملاً على المعنى ، قال يحيى : وزعم الكسائيّ أنّ العرب تؤثر الرّفع مع المضارع في موضعه والنّصب مع فعل وإذ والجملة ، قال الأستاذ أبو بكر : ما أضفت من أسماء الدّهر إلى اسم غير متمكن أو فعلٍ غير معرب كان لك فيه وجهان : تغيير إعرابه وتركه ، وإن أضفته إلى غير ذين تركته على إعرابه ، وما ذكر في الباب ممّا يضاف في غير هذا فشاذّ وهو آية وذو بمعنى صاحب وريث ، قال يحيى : ولم تضف العرب إلاّ هذه الأحرف ولم يأت عنهم شيء نذكره إلاّ ريث فإنهّم أنشدوا :

لاَ يَسْجُنُ الرَّأْيَ إلاَّ رَيْثَ يَبْعَثُهُ وَلاَ يَبِيتُ عَلَىٰ مَالٍ لَهُ قَسَمُ

فإنه أراد إضمار ما ، لأنّ المعنى مقدار ما يبعثه إلاّ أنّها كثرت مع « يفعل » فحذفت وقد أظهرها معن بن أوس ، فقال :

قَلَبْتُ لَهُ ظَهْرَ الْمِجَنِّ وَلَمْ نَدُمْ عَلَى ذَاكَ إلاَّ رَيْثَ مَا نَتَحَوَّلُ

وأمّا مذ ومنذ فمن الظّروف وهما مضافان إلى الفعل عنده لا على حذف مضاف ، ولولا ذلك لم يدخلهما في الباب ، ولّما كانت مذ في الأزمنة بمنزلة « في » في الأمكنة ، وصيّرت اسماً بقيت على معناها من أوّل الغاية ، وكذلك منذ فيمن صيّرها اسماً وأنشدوا لأبي ذؤيب .

قَالَتْ أُمَامَةُ مَا لِجِسْمِكَ شَاحِباً مُنْذُ ابْتَذَلْتَ وَمِثْلُ حَالِكَ يَنْفَعُ

ولا يجوز أن تفصل وتقدّر المضاف بعدها لأنّه لا يحذف في الفعل فمذ ومنذ ظرفان مضافان إلى الفعل متعلّقان بما قبلهما ، وقوله في أوّل الباب هذا يوم يقوم[1] زيد هو نصّ أنّه لا يخرج شيء من الدّهر من الإضافة إلى الفعل على اختلاف

(1) انظر الكتاب 1 : 460 : 9 .

أزمانه الثلاثة ، ألا ترى أنّ هذا إشارة إلى الحاضر وقد ذكر مثال المستقبل والماضي فأمّا قَبْلُ وَبَعْدُ فإنّما امتنعا من ذلك للزومهما الإضافة ظاهرة ومنويّة ، وكذلك أوّل وَوَسَطُ لأنّهما لا معنى لهما في الإضافة إلى الفعل كقبل وبعد ، والعلّة الأولى ضعيفة وقول الشّاعر :

بِـآيَـةِ تُقْـدِمُـونَ الْخَيْـلَ شُـعْثـاً كَأَنَّ عَـلَى سَـنَـابِكِـهَـا مُـدَاماً

شاهده إضافة آية إلى الفعل وهي تضاف إلى فعل المفرد والمثنّى والمجموع والمؤنّث كما ذكر ، وقد تكون قسماً ، كقولهم بالله إلاّ فعلت ، ونشدتك الله إلاّ فعـلت ، وتكون غير قسـم وليس في آية إلاّ الإعراب ، ومعنى البيت مفهوم ، والسّنـابك : جمع سُنْبُك وهو مقدّم الحافر ، وشبّـه العرق مختلطاً بالدّم بالخمر القديمة ، وقول عمرو بن أبي الصَّعِق :

أَلاَ مَنْ مُبْـلِـغٌ عَنِّـي تميماً بِـآيَـةِ مَـا تُحِبُّـونَ الطَّعَـامَـا

شاهده أيضاً إضافة آية إلى الفعل و« ما » عنده زائدة وإنّما حمل على ذلك لكثرة إضـافتها إلى الفعل ويجوز أن تكون « ما » مصدريّة فتكون الإضافة إلى الاسم ، قال الأستاذ أبو بكر : وجدت أنا في شعر ابن الدّمينة قال مزاحم بن عمرو السّلولي :

بِـآيَـةِ الْخَـالِ مِنْهَـا عِنْـدَ سُـرَّتِهَـا وَقَـوْلِ رُكْبَتِـهَـا قَـصْ حِـينَ تَثْنِيهَا

ومنـه قوله : بِآيَةِ مَا أَكَلْتُ مَعَكُـمْ حَيْسـا[1] ولا قسـم في قوله : * بِآيَةِ مَا يُحِبُّونَ الطَّعَامَا * وخبر تميم في حبّ الطّعام مشهور ، وأمّا ذو تسلم فلا يضاف إلاّ لما ذكر ومعناها القسم والمعنى بصاحب سلامتك أفعل ، فلما خرج عن بابه جاء على غير حدّ القسم ، فقدّم جوابه عليه وقد يتأخّر ، وقوله : بذي سلامتك[2]

(1) انظر الأمالي ، لأبي علي القالي 1 : 6 .

(2) انظر الكتاب 1 : 461 : 3 .

تمثيل وذكر بعد وهو قسم وذكره في أول إنّ ، قال يعقوب في الإصلاح : لابذي تسلم ما كان كذا ، وكذا وللاثنين لا بذي تسلمان ، وللجماعة لا بذي تسلمون ، وللمؤنّث لا بذي تسلمين ، وللجماعة لا بذي تسلمن ، والتّأويل لا والله يسلمك ما كان كذا وكذا ، لا وسلامتك ما كان كذا وكذا[1] ، ويحتمل أن يكون كناية عن دهر وزمن ، غير أنّه اقتصر به على غير الواقع لإبهامه ، ووقع في بعض النّسخ بعد قوله : لأنّك لا تقول يكون هذا إذا زيد أمير[2] ، والنحويّون قد يجسرون على هذا فيقولون يكون هذا يوم زيد أمير ، وقد خطّأه سيبويه ، وما بعده طرّة وقوله : في الطّرّة : لم تضف إلا إلى الأفعال[3] ، والصّواب إلاّ إلى جملة فيها فعل .

باب أنّ وإنّ :

هذا الباب مقدّمة بين يدي الأبواب وهو بيّن ، وجعل فيه أن بمنزلة إنّ النّاصبة في كونها موصولة ولا يكونان اسمين إلا بصلاتهما وإن كان قد قال أمّا أن فهي اسم[4] فقد بيّن في الباب في قوله ، ونظير ذلك في أنّه وما عمل فيه بمنزلة اسم واحد[5] ، أنّها مع صلتها اسم وبعده وقبله ولو كانا اسمين لعاد عليهما عائد من الصّلة ، والفرق بين المفتوحة والمكسورة أنّ المفتوحة لا تقع إلاّ في موضع يصلح فيه ذلك أعني الاسم المفرد إلا بعد « لو » فإنّها فتحت فيه ولا يصلح فيه ذلك حملاً على لولا ، ويصلح بعد لولا لكونه اسماً محذوف الخبر ، تقول : لولا ذلك لكان كذا ، وأحد الموضعين للجملة الاسميّة والثّاني للفعليّة فإن صلح في موضع

(1) انظر « إصلاح المنطق » ليعقوب بن السّكيّت : 292 .
(2) انظر الكتاب 1 : 461 ، 8 .
(3) المرجع السابق 1 : 461 : 10 .
(4) المرجع السابق 1 : 461 : 12 .
(5) المرجع السابق : 16 .

كلتا الجملتين كانت فيه إنّ مكسورة ، من ذلك الابتداء ومن ذلك الخبر مطلقاً ، والحال والصّلة وبعد حتّىٰ والقسم وإذا دخلت اللاّم في خبرها وفي الاستثناء وبعد القول في أكثر اللّغات وأشباه ذلك ممّا يصلح الموضع للجملتين ، قال أبو الحسن : كلّ ما وقع بعد القول من أنّ فهو مكسور وإن صلح مكانه ذلك من حيث كان معنى الجملة الحدث وقوله : كأنك قلت بلغني ذلك[1] ، فسّرها بذلك لا بالحدث من حيث كان بابها الحدث ، وذلك كناية عنه وقوله : الضّارب أباه زيد فيه[2] نصّ بأنّ ما عمل بعضه في بعض من الأسماء من قبيل المفردات لا من الجمل ، وإن عمل الاسم في مائة معمول ، فالضّارب أباه زيد بمنزلة الرّجل في كونه مفرداً ، وقد رفع ونصب ، وقوله فهذا ليعلم ، انتصب المشار[3] إليه بإضمار فعل تقديره ، فذكرت هذا لتعلم كذا .

باب من أبواب أن

قوله : فأن مبنية على لولا[4] ، يريد أنّ أن عاقبت المبتدأ فصارت مع ما عملت فيه في موضع مبتدأ والخبر محذوف كما كان خبر المبتدأ محذوفاً ، وأطلق البناء في الموضع على لولا من حيث لزم رفع الاسم بعدها من غير خبر مذكور وكذلك أن بعد لو عنده والخبر محذوف وإن كانت لا يذكر بعدها إلاّ الفعل وقد يقع الاسم بعدها وبعده الفعل أو الاسم في قولهم : لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنِي[5] وَ * لَوْ بِغَيْرِ الْمَاءِ حَلْقِي شَرِقٌ * ، والاسم بعدهما فاعل بفعل مضمر يدلّ عليه الظّاهر كالشّرط في قولهم : إِنِ اللهُ أَمْكَنَنِي مِنْ فُلاَنٍ ، وذهب أبو العبّاس إلى أنّ

---

(1) انظر الكتاب : 15 ، وفيه « ذاك » عوض « ذلك » .
(2) انظر الكتاب : 16 .
(3) انظر الكتاب : 18 ، وفيه « فهذا لتعلم » عوض « فهذا ليعلم » .
(4) انظر الكتاب 1 : 462 : 2 .
(5) انظر مجمع الأمثال للميداني 2 : 174 .

بعد لو فاعلة كالأسماء الواقعة بعدها[1] والأحسن أن تكون على إضمار كان الثّانية ، وتكون جملة الابتداء والخبر مفسّرة ، ويجوز أن تكون الجملة الاسميّة وقعت موقع الفعليّة ووقع في الشّرقيّة بعد قوله مسقطاً[2] ، وقال الله عزّ وجلّ : ﴿ قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ﴾[3] وَقَالَ : * لَوْ بِغَيْرِ الْمَاءِ حَلْقِي شَرِقٌ * وسألته انتهى . ونصّ هنا على أنّ الاسم لا يستعمل في قولهم بذي تسلم ، وأمّا مذ أنّ الله خلقني[4] فيحمل على تأويلين ، والظّاهر من كلامه هنا أنّه مضاف إلى أنّ بدليل قوله : مذ ذاك[5] ولا يقدّر محذوفاً كما فعل في إضافته إلى الفعل وقال الأستاذ أبو بكر في الإقراء الثّاني من جرّ بمذ كانت « أنّ » عنده في موضع خفض ومن رفع ما بعدها كانت « أنّ » في موضع رفع على حذف مضاف، كما قال الفارسيّ في إيضاحه ، وقوله : أمّا أنه ذاهب[6] ، وأمّا أنّه منطلق ، الفتح على وجهين : إن شئت جعلت أمّا بمنزلة حقّا في اللفظ والمعنى ونصبه على الظّرف يجعله الخبر أو يقدّره في حقّ والثّاني أن تجعله حرف تحقيق ويكون الخبر محذوفاً لأنّ، «أمّا المعنى» في هذا الوجه حرف لكن تقديره له بحقّا يدلّ على أنّه عنده ظرف ، ومن كسر جعل أمّا بمنزلة إلاّ كما ذكر وإذا أدخلت القسم بعد أما كان ملغى في الوجهين لأنّه متوسّط والمعنى على ما تقدّم من غير قسم كما ذكر إلاّ أنّ قوله : كأنّك قلت قد علمت[7] دليل على أنّ أمّا هي العاملة وأنّها الخبر أبو الحسن وقد قالت العرب أَمَا وَاللهِ إِنَّكَ لَمُنْطَلِقٌ فجعل أَمَا في معنى حقّا لأنّ أَمَا في المعنى حقّا ، كأنه ذكر

---

(1) انظر « المقتضب » للمبرد 3 : 76 ، 77 .

(2) انظر الكتاب 1 : 462 : 6 ، وفيه « ساقطاً » عوض « مسقطاً » .

(3) الإسراء : 100 .

(4) انظر الكتاب 1 : 462 : 9 .

(5) المرجع نفسه .

(6) انظر الكتاب 1 : 462 : 10 .

(7) انظر الكتاب 1 : 462 : 12 .

حقّا ، فجعلها ظرفاً ، قال وأن تقول حقّ أنّك ذاهب أجود ويدلّ تفسير سيبويه لها بقد علمت أنّها حرف تحقيق أيضاً أبو الحسن : وأمّا قولك : أما والله أن لو فعلت فإنك تريد أما والله لو فعلت لكان خيراً لك قال هي زائدة مثلها بعد لمّا وقد نصّ سيبويه على زيادتها في أفعال القسم[1] ، وحكى بعضهم : حقّاً إنك ذاهب على التقديم والتّأخير على تقدير أحقّ ذلك حقّاً ، قال وهو قبيح وقول ساعدة بن جؤيّة :

رَأَتْهُ عَلَىٰ شَيْبِ الْقَذَالِ وَأَنَّهَا تُوَاقِعُ بَعْلاً مَرَّةً وَتَئِيمُ

شاهده حمل أن على مفعول رأت أي ورأت أنّها ومن فتح أنّ في الآية كانت بمعنى لعلّ ولم يعمل فيها شيء ؛ لانقطاعها ممّا قبلها فروعي المعنى ، وقال يحي : يجوز أن تكون على بابها ، و« لا » زائدة ، التقدير والله أعلم ، وما يشعركم لأنّها إذا جاءت يؤمنون[2] ولعلّ هنا بمنزلتها في قوله تعالى : ﴿ لعلّهُ يتذكّر أَوْ يَخْشى ﴾[3] وأمّا أنّ وإنّ فلا تلي إحداهما الأخرى ولا يبتدأ بأن خفيفة ولا ثقيلة إلاّ أن يتقدّم الخبر ، نحو عندي أنّك ذاهب ، ويبتدأ بالنّاصبة للفعل دون أن يتقدّم الخبر ، وقوله لم أنّه ظريف[*] ،أراد حكاية قول السائل الّذي قال : لم فعلت ؟ قال المسؤول: لم ، فكرّر قوله ثم قال أنّه ظريف أي لأنّه ظريف، وقد ذكر بعد أنّ أي المفسّرة لا تدخل إلاّ بعد كلام مستغن ولا تبنى على المتبدأ ، وقوله : أي أنّي نجد[**] ، المفتوحة محمولة على فعل والمكسورة على الابتداء .

---

(1) انظر الكتاب 1 : 455 : 17 .

(2) الآية المعنيّة هي ﴿ وما يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لا يُؤمِنُونَ ﴾ الأنعام : 109 . انظر معاني القرآن للفرّاء 1 : 349 .

(3) طه : 44 .

(*) انظر الكتاب 1 : 463 : 12 .

(**) انظر الكتاب 1 : 463 : 13 .

باب آخر من أبواب أن

والباب بيّن ، وقوله ذاك وأن لك عندي ما أحببت(***) « ما » فيه اسم أنّ و« لك » الخبر ، و« عندي » متعلّق به ، و« أن » معطوفة على ذاك ، وهو خبر ابتداء مضمر تقديره الأمر ذاك ، وذا مشار به إلى شيء متقدم كأنه قال : الأمر ما ذكرته أولاً ، والأمر أنّ لك عندي ما أحببت ، وعلى إضمار المبتدأ يحمل كل ما إلى مثله نحو ﴿ ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ ﴾[1] .

و« مَن » في الآية(****) الّتي ذكر مبتدأة موصولة وخبرها القسم المضمر وجوابه وهو ﴿ لَيَنْصُرَنَّهُ اللَّهُ ﴾[2] ، وقول الأحوص : عَوَّدْتُ قَوْمِي ... الأبيات ، شاهده في هذه الأبيات كسر إنْ في البيت الأخير على القطع من ذاك كما قطعت من ولم يقطعها لأجل اللاّم الّتي في خبرها بل كما قطع من وهو نصّه وذهب الأعلم فيَ البيت إلى أنّها كسرت لدخول اللام(*) ، وفسّر بذلك قول سيبويه وهو مخالف لنصّه ، ولو لم تدخل لجاز الفتح والكسر ، وإنّ في البيت الأوسط ، تروى بالفتح والكسر : الكسر على القطع والفتح على المفعول من أجله أي عوّدتهم لأنّي كذا ، وذهب الأعلم إلى « أنّ » بدلٌ من العقر قال : لأنّ العقر يشتمل على النّار(*) وهو

---

(1) الأنفال : 18 .

(2) الحج : 60 .

(***) انظر الكتاب 1 : 463 : 15 ، وفيه « ذلك » عوض « ذاك » .

(****) يشير إلى الآية الكريمة ﴿ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنْصُرَنَّهُ اللَّهُ ﴾ الحج : 60 .

(*) انظر شرح شواهد الكتاب ، للأعلم 1 : 464 : 2 .

وأبيات الأحوص هي :

عوّدتُ قومِي إذا ما الضّيفُ نبهّني	عَقْرَ العشارِ على عُسْري وإيساري
أنّي إذا خَفِيَت نارٌ لِمُرْمِلةٍ	أُلْفَى بأرفعِ تلٍّ رافعاً نارِي
ذَاكَ وإنّي لذو حَدَبٍ	أحنو عليهِ بما يُحْنَى على الجارِ

انظر الكتاب 1 : 463 .

بعيد ولا حاجة إليه لأن العذر فيها جيّد والعشار جمع عشراء : وهي الّتي أتى عليها من حملها عشرة أشهر ، أي نعقرها في العسر واليسر ، والمرملة : الجماعة التي نَفِدَ زادهم ورجل مرمل : لا شيء له كأنّه لا يملك غير الرّمل ، والتّلّ : المرتفع من الأرض ثمّ قال : ذاك أي أمري ما ذكرته ثم استأنف من جاري وهو الخبر والعطف على الجار وهو الحدب ، أي أعطف عليه كما يعطف الكرام على جيرانهم ، وأمّا قوله تعالى : ﴿ ذَلِكُمْ بِمَا كُنْتُمْ ﴾[1] فمبتدأ وخبر على معنى التفسير بمنزلة هذا بهذا .

باب آخر من أبواب أن

والباب بيّن أيضاً ، وقع في جميع النّسخ الربّاحيّة والشّرقيّة ﴿ وَأَنَا رَبُّكُمْ فاعْبُدُونِ ﴾[2] وَلَمْ يغيرّها أحد من الأئمة وأثبتوها كذلك والتّلاوة فاتّقون في هذه الآية كما فعل السّلف الصّالح من أهل الحديث لم يغيّروا ما وقع في الصّحاح من الوهم في الآيات وغيرها مخافة أن يُتَطَرَّقَ إلى تغيير ذلك ، ومذهب الخليل حذف حرف الجرّ من أن واعتقاد النّصب في موضعها بعد الحذف حملاً على ما يظهر إعرابه وسيبويه يقيها على خفضها حين لم يتصّرح الخفض فيها وحكى يحيى عن الكسائي ما ذهب إليه سيبويه[*] ومذهبه مذهب الخليل وكلاهما ممكن لا بأس به ، والبيت الذي أنشد[**] بيّن المعنى وشاهده النّصب في ادّخاره وفي تكرمّا بعد إسقاط الحرف ، ولو تركا على خفضهما بعد الحذف لكان قبيحاً بمنزلة لاه أبوك ، وقوله * رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ * ولم يسمع ذلك في المفعول ، وقوله تعالى :

---

(1) غافر : 75 .

(2) المؤمنون : 52 .

(*) انظر معاني القرآن للفراء 2 : 337 .

(**) يشير إلى قول الشاعر :

وأغفر عوراء الكريم ادّخاره   وأعرض عن ذات اللّئيم تكرّما

انظر الكتاب 1 : 464 . وانظر معاني القرآن ، للفراء 2 : 5 .

﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾[1] « وأنا » مردود على (ما) من قوله عزّ وجلّ ﴿ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴾[2] وأجاز ابن طاهر رحمه الله أن تكون منصوبة بإضمار فعل يفسّره عليم أي واعلموا أنّ هذه أمّتكم ، والعامل في ﴿ لإيلاف قريش ﴾[3] ما بعد الفاء والفاء عند يحيى وسعيد زائدة ، وذكر بعد الكسر في قوله تعالى : ﴿ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرْ ﴾[4] على الحكاية ، وقول المفسّرين جيّد وهي محمولة على ما تقدّم من أن وجميعها في موضع رفع على ما لم يسمّ فاعله لأوحي ، وقول الفرزدق :

مَنَعْتُ تَمِيماً مِنْكَ أَنِّي أَنَا ابْنُهَا وَشَاعِرُهَا الْمَعْرُوفُ عِنْدَ الْمَوَاسِمِ

شاهده فتح أنّ على حذف الحرف ، وقد حكى الكسر فيها على الاستئناف ، وقول المفسّر يعني أنّ اللاّم هي العاملة[*] يريد أنّها العاملة في المعنى لما لم تظهره في اللفّظ وأنّ عمل الفعل في اللّفظ ، ويريد بما قوى به الخليل أنّ « أنّ » لا تكون في أوّل الكلام ولا مبتدأة ولا مفعولة لما بعدها ، لا يقال أنّك منطلق ظننت وإنما جاز تقديمها في ﴿ أَنَّ الْمَسَاجِدَ للهِ ﴾[5] لأنّ العامل فيها هو اللاّم وهي منوّية فتقدّمت بعاملها وإن كان العامل فيها بعد الحذف الفعل فروعي المعنى .

---

(1) المؤمنون : 52 .

(2) المؤمنون 51 .

(3) قريش : 1 .

(4) القمر : 10 .

(5) الجن : 18 :

(*) لم ترد بطبعة بولاق وأثبتها الأستاذ عبد السلام هارون في طبعته انظر 3 : 129هـ 1 .

باب إنما وأنما

والباب بيّن وشاهده في البيت(**) فتح أنّما ، لأنّ أنّ لو كانت في موضعها لكانت مفتوحة لأنها مفعولة « بأبلغ » ، وإذا كسرت إنّما في البيت صارت حكاية ، أي أبلغه هذا الكلام وكان الحارث بن ظالم قد توعّد عمرو بن الإطنابة الأنصاريّ ونذر دمه ، وكان قد قتل خالد بن جعفر بن كلاب نائماً ثم لّما سمع الحارث هذا البيت أقبل وعليه سلاحه إلى عمرو بن الإطنابة فاستصرخ به ، فلمّا بعدوا عن الحيّ قال له : أَلَسْتَ يَقْظَانَ ذَا سِلاَحٍ ؟ قال : بلى قال : أنا الحارث ابن ظالم ، فاستخذى له فعفا عنه الحارث وتركه . وإذا وقعت ما بعد إنّ ووقع بعدها الجملة الاسميّة كانت كافّة وإذا وقعت الفعليّة كانت مهيّئة ، لأنّها هيّأت لها الدّخول على الفعل وموضع أنّما مع ما بعدها موضع أن ولم يحك سيبويه عمل أنّما في اسم وخبر كما حكاه في غيرهما ، وقوله : وزعم الخليل(*) ، الزّعم هنا ملغى ، وتقديره فيما زعم الخليل ، لأنّه في معنى المصدر والمصدر أيضاً هنا في موضعه والمعنى واحد ، وقوله : بمنزلة فعل ملغى مثل : أشهد لزيد خير منك(**) ، هذا نصّ بإلغاء فعل القسم عن الجواب وإنما هو معلّق ألا تراه يقول : فإذا حلفت على فعل غير منفيّ فهو محلوف عليه في المعنى فالإلغاء على هذا والتّعليق واحد إلاّ أنّ الإلغاء أكثر دون فصل والتّعليق بالفصل ومنعه فتح أنّ موضع المفعول الثّاني في قوله : وجدتك أنّك صاحب كلّ خنى(***) ، ووجدتك أنّك منطلق جيّد ،

(**) البيت المشار إليه ثاني البيتين الآتيين لابن الإطنابة :

أبلغ الحارث بن ظالم المو عِدَ والنّاذر النّذور عليّا
أنّما تقتل النيام ولا تقـ ـتل يقظان ذا سلاح كميّا

انظر الكتاب 1 : 465 .

(*) انظر الكتاب 1 : 466 : 2 .

(**) انظر الكتاب 1 : 466 : 2 .

(***) انظر الكتاب : 4 .

والباب كسرها ، لأنّها في موضع الخبر ، وقد جاء فتحها في الفصيح من الكلام ، قرأ حمزة ﴿ وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لأَنْفُسِهِمْ ﴾[1] وهذه مفتوحة في موضع المفعول الثّاني ، وأنشد الكسائي :

لِسَانُ السَّوْءِ تُهْدِيهَا إِلَيْنَا وَحِنْتَ وَمَا حَسِبْتُكَ أَنْ تَحِينَا

ومنه قوله :

نُبِّئْتُ أَحْيَاءَ سَلْمَىٰ إِنَّمَا بَاتُوا غِضَاباً يَغْلِكُونَ الأُرَّمَا

ينشد بفتح أنّ وكسرها ، وجواز جميع ذلك على أحد الوجهين على الإخبار بالمصدر عن الشّخص ولذلك منعه سيبويه ، والثّاني على البدل من المفعول الأوّل بدل الاشتمال وتسدّ أنّ مسدّ المفعولين ، كما سدّت بانفرادها مسدّها ، كأنّه قال حسبتك أنّك منطلق ، وقد يكون منه : ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَاباً وَعِظَاماً أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ ﴾[2] أبدل من أنّكم قبل تمامها وأغنى الثّاني عن الأوّل ؛ لأنّه سدّ مسدّه ، وقوله : وأنّما وأنّ يُصَيِّرَانِ الكلام شأناً وحديثاً ولا يكون الخبر ولا الحديث الرجل ، يريد أنّها بتقدير حدث ، ولا يُخْبَرُ بالحدثِ عن الشّخص ، لأنّ الخبر هو المبتدأ وقد ذكر في باب حقّاً أنّ أن تجعل الكلام قصّة وحديثاً فالشأن والحديث والخبر والأمر والقصّة سواء ، وقول كثيّر :

أُرَانِي وَلاَ كُفْرَانَ للهِ إِنَّمَا أُوَاخِي مِنَ الأَقْوَامِ كُلَّ بَخِيلِ

شاهده كسر إنّما لأنّها في موضع المفعول الثّاني « لأرى » وهو بمعنى أعلمني ويعني مؤاخاة النّساء ؛ لتغزّله بهنّ وهنّ يوصفن بالبخل بأنفسهنّ على من أحبّهن ، والباب بعده بيّن .

---

(1) آل عمران : 188 . وهي قراءة عاصم وحمزة والكسائي . انظر حجة القراءات : 186 .

(2) المؤمنون : 35 .

باب تكون فيه أن بدلاً من شيء ليس بالآخر

مسائل هذا الباب على بدل الاشتمال ولا خلاف في كون ﴿ أَنَّهَا لَكُم ﴾[1] بدلاً من إحدى الطّائفتين ، وقوله تعالى : ﴿ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لاَ يَرْجِعُونَ ﴾[2] بدل من « كم أهلكنا » على المعنى لأنّ معناه ألم يروا القرون المهلكة أنهّم إليهم لا يرجعون وهو بمنزلة قد عرفت زيداً ابن من هو ، والمعنى قد عرفت كنية زيد وأبو الحسن هو بدل من زيد فكذلك أنهّم إليهم لا يرجعون بدل على المعنى ، لأنّ الموضع يطلبه ألم يروا بالنّصب و« كم » مفعولة « بأهلكنا » خبريّة وهذا مذهب سيبويه ، وأجازها يحيى علي وجهين : هذا وأن تكون كمن يعمل فيها ﴿ أَلَمْ يَرَوْا ﴾[3] وهي في قراءة عبد الله « أَلَمْ يَرَوا مَنْ أَهْلَكْنَا » ولا يجوز حملها على لفظ « كم » لبطلان المعنى ، وزعم يحيى في طه في قوله تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ ﴾[4] أنّ « كم » في موضع نصب والجملة فيها معنى الرفع ، لأنّ « يهد » معلّقة عليها ، وقد أجاز رفعها « بيهد » بمنزلة من كما أجاز نصب كم في الثّانية « بيروا » وأمّا قوله تعالى : ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ ﴾[5] الآية فجعلها سيبويه على البدل المؤكّد ، أبدل أنّ واسمها من أنّ واسمها بدل التّأكيد الّذي ذكر في باب البدل ، وتسدّ أنّ الثّانية مع اسمها وخبرها مسدّ خبر الأولى كما سدّت أنّ مع اسمها وخبرها مسدّ المفعول الثّاني في قراءة حمزة : ﴿ وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لأَنْفُسِهِمْ ﴾[6] بالتّاء وفتح أنّ ، أبدلها من « الّذين كفروا »

---

(1) الأنفال : 7 .

(2) يس : 31 .

(3) يس : 31 . وانظر معاني القرآن ، 2 : 376 .

(*) انظر الكتاب 1 : 470 : 2 .

(4) طه : 128 . وانظر معاني القرآن للفراء 2 : 195 .

(5) المؤمنون : 35 .

(6) البقرة : 178 .

وسدّت مسدّ المفعولين كما تقدّم وقدّم أنّ الأولى لما ذكر وهي في قراءة عبد الله بن مسعود ﴿ أَيَعِدُكُمْ إِذَا مُتُّم وَكُنْتُمْ تُرَاباً وَعِظَاماً أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ ﴾[1] وهذه القراءة تشهد للبدل لا للتّوكيد يجي في قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ ﴾[2] إن قيل : كيف اجتمع استفهامان في معنًى واحد ؟ فالجواب والله أعلم أنّه لما سبق الاستفهام إلى غير موضعه ردّ إلى موضعه ، لأنّ المعنى والله أعلم أفأنت تنقذ من في النّار من حقّت عليه كلمة العذاب ، ومثله والله أعلم أيعدكم أنّكم مخرجون إذا متّم قال ومثله والله أعلم : ﴿ وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُواْ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلاَ تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازة مِنَ الْعَذَابِ ﴾[3] ، فردّ « تحسبنّهم » مرّتين وهو كثير في الكلام وذكر يحي فيها التّأكيد في الأنعام[4] وهو معنى قول سيبويه وإليه ذهب الجرميّ ، ويجوز أن يكون موضعها مبتدأ « وإذا » : خبرها تقديره والله أعلم أنّكم وإخراجكم إذا كنتم تراباً وعظاماً ، والجملة خبر إنّ الأولى ، ويجوز حذف خبر الأولى وتكون الثّانية بدل اشتمال من أنّ الأولى، وذهب المبرّد إلى التّأكيد واختاره[*] وردّ على سيبويه قوله ولم يعده إلا في عبارة البدل قط وإذا قدّرها سيبويه أيعدكم أنّكم مخرجون إذا متّم، فقد علّق الظرف « بمخرجون » الموجود وهو خبر لأنّ الأولى ولذلك قدّمه وأنّ الثانية واسمها مُكَرَّرَانِ على البدل الّذي يراد به التّأكيد وقد أتينا بأمثال ذلك ، وأجاز رفع أنّ الثانية بالظّرف قبلها وردّه ابن ولاّد ولا يمتنع ؛ يُجْعَلُ الظّرف خبراً لأنّ وترتفع أنّ الثّانية به ، تقدير الكلام والله أعلم أنّكم ثبت إذا متُّمْ وفنيتم إخراجكم كما تقول زيد غدا سفره ، والكافر يوم القيامة عذابه ، وكلاهما متعسّف غير محقّق

---

(1) المؤمنون : 35 .

(2) الزمر : 19 . انظر معاني القرآن للفرّاء 2 : 418 .

(3) آل عمران : 188 . انظر معاني القرآن للفرّاء 1 : 336 : 337 وفيه « فردّ « تحسبّن » مرتين » .

(4) انظر معاني القرآن ، للفرّاء 1 : 336 ، 337 .

(*) انظر المقتضب للمبرد 2 : 356 ، 357 .

والمسألتان اللّتان بعد الآية ، وقبل قوله : وقد يستقيم بمنزلة الآية سواء ، وأمّا قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾[1] الفرّاء على فتح أنّ الثّانية وهي في موضع ابتداء لمكان الشّرط فما بعد الفاء يصلح للجواب فيحتمل في كلامه وجهين أحدهما أن يحمل على مثل ما تقدّم من الآيات فتكون بدلاً على جهة التّأكيد ودخلت الفاء لمكان الشّرط المتقدّم ، وجعلها يحيى وأبو العباس وغيرهما تأكيداً للأوّل والمعنى واحد والعبارة مختلفة وكلاهما مفكك لفظاً ومعنى ، لأنّ البدل والتّأكيد لا يكونان في الجواب والفاء في الشّرط لا يتلقّى بها إلاّ الجواب ، والظّاهر من كلام سيبويه حملها على المسائل الّتي ذكر بعد ولا يستقيم فيشير بقوله : وزعم الخليل رحمه الله أنّ مثل ذلك أي قوله قد علمت زيداً أبوه خير منك ، وقد رأيت زيداً يقول أبوه ذاك[*] قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا ﴾[**] إلى المسائل التي يبتدأ فيها فمن فتح أنّ جعلها خبر ابتداء مضمر ، لأنّها في موضع جملة الجواب تقديره فأمره أنّ له نار جهنّم أو جزاؤه ، كقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَسَبُواْ السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ ﴾[2] أي والّذين كسبوا السّيّئات أمرهم جزاء سيئة أو جزاؤهم وكذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْنَا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْناً ﴾[3] أي إمّا أمرهم كذا وإمّا أمرهم كذا وهو في الكلام كثير وهو مراد سيبويه والله أعلم وهو نصّ الأخفش في الآيات وإذا حمل على هذا صلح اللّفظ والمعنى وكسر إن في الآية حسن لأنّ الجملة جواب فدخلت الفاء لذلك وقد أجازها بعد البيتين بغير فاء ، لإرادة الفاء ولا وجه للتّأكيد في الآية ولا البدل ، وقول ابن مقبل :

---

(1) التوبة : 63 .
(2) يونس : 27 .
(3) الكهف : 86 .
(*) انظر الكتاب 1 : 467 : 11 ، 13 .
(**) يشير إلى الآية الكريمة ﴿ ألم يعلموا أنّه من يحادد الله ورسوله فأنّ له نار جهنّم ﴾ التوبة : 63 .

وَعِلمِي بِأَسْـدَامِ الْمِيَـاهِ فَلَمْ تَزَلْ   قَلائِصُ تَخْـذِي في طَرِيقٍ طـلائح
وَإِنّي إِذَا مَـلّتْ رِكَابِي مُنَـاخَهَـا   فَـإِنِّي عَـلَى حَظِّي مِنَ الأَمْرِ جَـامِحُ

شاهده كسر إنّ بعد الفاء في جواب إذا كما كسرت إنّ في جواب الشّرط في الآية ، وقول الأعلم لو فتحت حملاً على أنّ تأكيداً لها وتكريراً لجاز[1] لكنه غير جيّد أمّا فتحها فجيّد على خبر ابتداء مضمر كالآية لا على التأكيد كما زعم هو وغيره ، ولله در أبي الحسن ، والأسدام : جمع سُدُم والواحد سِدَام وهو ما تغيّر من المياه ، لقلّة ورديها ، يريد أنّه عالم بدلالة الفلوات وتخذي : تسرع ، ويروى تحذي والطّلائح : المعيبة جمع طليحة وأشار بقوله : « ملّت ركابي مناخها » إلى طول السّفر والتعّب ، الجامح الماضي على وجهه أي إذا أعيت ركابي لا أعيا وأمضي لحاجتي ووقع في شعره أحد البيتين مقدّماً على الآخر ووقع فيه عوض * من الأمر * * من الأرض * وقبلهما :

نَبَـا مَـا نبَـا عَنِّي مِنَ الدَّهْرِ أَنَّنِي   أُكَارِمُ مَنْ أحببتـه وَأُسَـامِحُ

قالو : فقوله : « وَعلمي » معطوف على « ما » في قوله نبـا ما نبا ، وهي فـاعلة ، والتقدير ونبـا عنّي علمي بكذا ووقع في شعره في شرح البيت الأوّل خلاف قول الأعلم أي وإنّي إذا لم تصب ركابي خيراً في وجهتها جامح ، قال : يقول ألزم نصيبي من الأرض ولا أطلب ما لا ينبغي ، وجامح : ماضي العزيمة إلى ما لي فيه حظّ وقال أبو الحسن بن السّرّاج : هذا غلط من هذا الشّارح لأنّ معنى البيت يدفعه وإنّما يريد أن يجمح أي يمضي لا يثبت إذا ملّت ركائبه مناخها ونعم ما قال .

باب من أبواب أنّ تكون فيه مبنيّة على ما قبلها

هذا بنـاء بمنزلة بنـاء أنّ على لولا في عبـارته، ويريد أنّ الفتح لزم مع حقاً فجعلها

---

(1) انظر « حاشية الكتاب » 1 : 467 : 5 .

مبنيّــة عـليهــا كما لزمت «أنّ»، «لولا» فعبّـر بالبنـاء على لولا وهو يريد اللّزوم ولا يريد البناء الصناعّي ، فحقاً هو المبنيّ على أنّ لأنّها مبتدأ ، وحقّاً منصوب على الظّرف وهو خبرها وكذلك جميع ما انتصب قبل أنّ عنده ، ولا حكم لهمزة الاستفهام هنا ودليل مراده تشبيهه بقولهم غدًا الرّحيل وهو مبتدأ وخبر وأنّ بعد لولا مبتدأ والخبر محذوف وكلّ ما ذكر في الباب على التّأكيد ، ويستوي فيه الاستفهام والخبر ولم يتقدّم يوم الجمعة على « أنّ » لكونه معمولاً لخبر أنّ ولا سبيل إلى تقديم خبرها ولا معموله عليها وكذلك «لا» ومنصوبها على إنّ مكسورة لأنّها تأكيد لما بعد أن، ومجرورها محذوف يعود إلى ما قبـلهـا ، أي لا بدّ من ذاك ولا محالة منـه والخبر محذوف أيضاً وزعم أبو الحسن أنّ من العرب من يقول : حقًّا أنّك ذاهب ، على القلب فنصبوا على المصدر كأنهّم قالوا : أحقّ ذلك حقّاً ، وذكر سيبويه في الإلغاء وإنّما ضعف هذا في الابتداء كما ضعف غير ذي شكّ زيد ذاهب ، وحقاً عمرو منطـلق ويشبـه أن تكسر على مذهب القسـم بعد حقّاً وقد حكى يحيى : حقّاً لآتينّك ، وعلى هذا يجوز أن ينصب على الفعل ، وقوله : لأنّ أنّ لا تبتدأ[1] هي تقطع ما بعدها ممّا قبلها كقطع حروف المعاني ، وقول الأسود بن يعفر :

أَحَقًّـا بَنِي أَبْنَـاءِ سَـلْمَى بْنِ جَنْدَلِ   تَهَـدُّدُكُمْ إِيَّـايَ وَسْـطَ الْمَجَـالِسِ

شـاهده رفع التّهدّد على الابتداء ، وحقّـا خبره ، وضعوا المصـدر موضع الظّرف ، ومثله ما أنشد يحيى عن الكسائيّ :

أَحَقّـــاً عِبَـــادَ اللهِ جُـرْأَةُ مُحـــلقٍ   عَـلَيَّ وَقَـدْ أعييتُ عَـادَ وَتُبَّعَـا[2]

يهدّد قومه بالهجاء وهم رهط من نهشل ابن حلوم ، وقول العبدي :

أَحَقّـــاً أَنَّ جِيَـــرَتنَـــا اسْتَـقَـــلُّوا   فَنِـــيَّتُـنَـــا وَنِيَّتُـهُـــمْ فَـــرِيقُ

---

(1) انظر الكتاب 1 : 467 : 12 .

(2) انظر معاني القرآن للفراء 1 : 457 . 2 : 9 ، 19 .

شاهده وقوع أنّ بعد حقّاً وهي عنده في موضع مبتدأ وحقّاً خبره تقديره أفي الحقّ ارتحال جيراننا ونهوضهم والنّيّة : الجهة ، وقول عمر بن أبي ربيعة :

أَلْحقَّ أَنْ دَارُ الرَّبَـابِ تَبَـاعَـدَتْ أَوِ انْبَتَّ حَبْـلٌ أَنَّ قَـلْبَكَ طَـائِـرُ

شـاهده نصب الحقّ على الظّرف ورفع أَنْ بعده على الابتداء في التّقدير وجواب الشّرط محذوف ؛ للدّلالة عليه ، ومعنى انبّت : انقطع وكنّى بالحبل عن الوصل ، وكنّى بطائر عن خافق مضطرب أو ذاهل العقل وقول الجعديّ :

أَلاَ أَبْـلِغْ بَنِـي خَـلَفٍ رَسُـولاً أَحَقًّـا أَنَّ أَخْطَـلَكُـمُ هَجَـانِي

شاهده فتح أنّ حقّا كما تقدّم ورسولاً : مصدر بمعنى رسالة وبنو خلف رهط الأخطل وكان بينهما مهاجاة ، وأنشد القالي في نوادره عن الأخفش الظّريف شاعر كان مع المعتمد[1] :

أَتَهْجُـرُونَ فَتىً أَغْرَىٰ بِكُـمْ تِيهَا حَقّـا لِدَعْـوَةِ صَبٍّ أَنْ تُجِيبُـوهَـا

وهو قبيح لأنّه بمنزلة قولك وقد علمت أن تقوم وهو موضع أنّ الثّقيلة وقوله : أَحَقّ أنك ذاهب[2] ، أنشد يحي في مصداق الرّفع عن الكسائي :

أَحَقٌّ مَـا تَقُـولُ أَمِ احْتِـلاَمُ أَمِ ٱلأَهْـوَالُ إِذْ صَحْبِـي نِيَـامُ

وأبو العبّـاس يرفع « أنْ » بعـد لا محالةَ ولا بدّ على خـبر كان ، كما تقـول لا رجل أفضل منك ، وقدّر لا بدّ بقوله غير منفرج عنك كذا والوجه كونهما حدّا بتقدير لا حيلة في كذا أو لا تحول عن كذا ولا تباعد من كذا العين لا بدّ من ذلك أي

(1) وقع تصحيف هنا وصحّة العبارة : وأنشد القالي في نوادره عن الأخفش ، لأبي الظّريف – شاعر كان مع المعتمد .
انظر الأمالي ، لأبي عليّ القالي 1 : 78 .

(2) انظر الكتاب 1 : 469 : 4 .

لا محالة والمحالة : الحيلة لا خلاف في ذلك ولا تخلو من الصّفة أو من الخبر والحذف تخفيف وإن في تقدير الجرّ أو تعلّقه بلا محالة بعد الباء مع لا ، وقوله حين لم يجز أن يحملوا الكلاَم على القلب[1] ، يريد أنّه لا يحمل الكلام على القلب على المكسورة من حيث كانت حرف ابتداء لها الصّدر ولم تكن متصرّفة في نفسها فيتصرّف معمولها فبطل القاب لذلك فلم تجز المكسورة وقد تقدّم جوازها في حكاية الأخفش وتؤول على القسم، وقوله لأنّ فيه معنى يوم الجمعة مهما يكن من شيء[2] ، وأجاز الأستاذ أبو بكر يوم الجمعة مهما يكن من شيء فإنك ذاهب لأجل الشّرط ولا يتعلّق الظّرف إلاّ بالجواب من حيث جاز تقديم الجواب ، وأمّا مع أمّا فيجوز أيضاً تعلّقه بالجواب وبفعل الشّرط ولا يجوز تقديم معمول أنّ عليها إلاّ في أمّا وما أشبهها ممّا يطلب العمل في شيء وإن شئت كان العامل في الظّرف أمّا وإن شئت كان الخبر وهو الأحسن وأمّا لا جرم ، « فلا » عنده زائدة ولزمت جرم كالمثل ، وَجَرَمَ : فعل ماض يرفع ما بعدها على الفاعل « فأَنَّ » بعده في موضع الفاعل به وقد بيّن هذا غاية البيان و« أن » تصيّر لا مع جرم شيئاً واحداً أمكن كما ذهب إليه المفسرون كلا بدّ وإليه ذهب يحيى قال لا جرم : كلمة كانت في الأصل والله أعلم بمنزلة لا بدّ أنّك ذاهب جرت على ذلك وكثر استعمالها حتّى صارت بمنزلة حقاً ألا تراهم يقولون لا جَرَمَ لآتِيَنَّكَ ، لا جَرَمَ لقد أحْسَنْتَ فتراها بمنزلة اليمين ، وكذلك فسّرها المفسرون حقّاً « أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْأَخْسَرُونَ »[3] وردّ على قوله جَرَمَتْ كقوله حقّت ، ونصب فزارة وقال كسبت ، وقول الفرزدق(*) :

---

(1) انظر الكتاب 1 : 469 : 6 .

(2) انظر الكتاب 1 : 469 : 8 ، وفيه « لأن فيها » عوض « لأنّ فيه » .

(3) هود : 22 . انظر معاني القرآن للفرّاء 2 : 8 .

(*) لعّل كلمة « الفرزدق » هنا محرّفة عن الفزاري ، فقد جاء في الكتاب قبل البيت « قول الفزاري » 1 : 464 : 11 وانظر تخريج الشواهد الشعرية .

وَلَقَـدْ طَعَنْتَ أَبَـا عُيَيْنَـةَ طَعْنَـةً جَـرَمَتْ فَـزَارَةُ بَعْـدَهَـا أَنْ يَغْضَبُـواْ

شـاهده رفع فزارة على الفاعل لجرم ، كما ذكر في المسـائل وبعضهم يرويه بالنّصب في الكتاب ، ويقدّره حقّت لفزارة الغضب وأنّثوا حقّت وفاعلها مذكر وهو أن يغضبوا وهو فاسد وإن صحّت الرّواية بالنّصب لم يكن في البيت شاهد ، وانتصب فزارة كما قال تعالى : ﴿ ولاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ ﴾[1] أي لا يكسّبنكم وأن يغضبوا : مفعول ثان ، أي كسبَتهم الغضبُ وهو في رواية الرّفع على حذف حرف الجر ، أي للغضب ، ووقع في الكتاب طعنتُ وطعنتَ بالضّمّ والفتح ، والفتح الصّواب وهو لأبي أسماء ابن الضّريبة ، وقيل لعطيّة بن عفيف يخاطب به كرزاً العقيلي وكان طعن أبا عيينة حسن بن حذيفة الفزاريّ ، ودليله قوله فيه :

يَـا كُرْزُ إِنَّكَ قَـدْ فَتَكْتَ بِفَـارِسٍ بَطَـلٍ إِذَا هَـابَ الْكُمَـاةُ وَخَيَّبُـواْ

وقوله أَمَّا جَهْدُ رَأْيِي فَإِنَّكَ ذَاهِبٌ[2] ابتداء أنّ ، هو الوجه لمكان أمّا إذا لم ترد أن تقول أما في رأيي فذهابك ، فإذا أردت هذا المعنى جاز وهو ضعيفٌ فجهد رأيي إذا كسرت إنّ ، ظرف ، لأَنَّ أي ليس بخبر وهو الّذي سمّاه بعد مفعولاً ، وسمّاه إذا كان خبراً ظرفاً وهو قوله : لم يكن الجَهْدُ إلاّ ظرفاً لأنّك جعلته مفعولاً ، يعني لم يكن إلاّ خبراً ، لأنّك لو جعلته مفعولاً فيه لخبر إن كان من صلتها وسمّاه مفعولاً ، لأنّه مفعول فيه ، وقوله ونصبت جهدك بالفعل لا بالظّرف ، يريد نصبته بالخبر ولم تجعله خبراً وقوله أمّا في الدّار فإنّك قائم الفتح والكسر فيه جائزان على معنيين كما ذكر ، وفسّر أنّ بالشّأن فيما تقدّم ، وبالحديث والخبر والقصّة من حيث قدّرت مع صلتها باسم مفرد ، حدث كذا ، سرح[كذا] الكل منها وحكمها حكم الأسماء المفردة والّذي ذكره أوّلاً في « أنّ » هو الأصل الذي لا يفارقها من حيث

---

(1) المائدة : 2 .

(2) انظر الكتاب 41 : 47 : 1 ، وفيه « فإنّك عالم » عوض « فإنّك ذاهب » .

كانت مغيّرة من إنّ فصيّرت الجملة التي دخلت عليها إلى حكم اسم في معناها ، كالخبر والحديث والكلام ، فهذا الأصل وعليه الحكم ، وقد يغيّر عن الفعل إذا كان خبرها ، والدّليل على [ذلك] أنهّا قد تدخل على ما لا رائحة فيه للفعل ولا يستفاد منه معناه ، كقولك بلغني أنّك زيد ، وأنّ عبد الله أبو محمد ، وليس « كان » مثلها ؛ لأنّها لم تجعل مع ما بعدها اسماً مثلها وأمَّا الظّروف المقطوعة عن الإضافة المبنيّة على الضّمّ فإنّ ذلك مثل قوله أمّا بعد فإن الله قال في كتابه ﴿ وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ ﴾[1] فلا يجوز أن تبنى على مبتدأ فلا تكون إخبارا وقد أجاز يحيى في قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ ﴾ أن ترفع ما فرّطتم بالظّرف قبله ، وأجاز زيادة ما ونصب الظرف بفرّطتم[2] وهي عند سيبويه زائدة ، وهذا الظّرف المبنيّ على الضّمّ ملغى أبداً ، وأمّا شدّ ما وعزّ ما ففيهما وجهان عنده : أحدهما أن تكون « ما » كافّة لشدّ وعزّ ، وأنّ بعدهما مبتدأة بمنزلتها بعد لولا ولو ، لأنّه لا يقع بعدهما إلا أنّ فهي هنا محمولة على لولا ، والوجه الثاني أن تُصَيِّرَهَا بمنزلة نعم الرجل ، وقد جعل « ما » فاعلة بالفعل قبلها و « أنّ » مبتدأ والخبر فيما قبلها ، والوجهان بيّنان من كلامه ، ولمّا لم يكن بيْن لو ولولا إلا زيادة « لا » لنفي امتناع الأوّل ، وكانت لولا لا يليها إلا المبتدأ سهّل ذلك عنده في لو ، إشعاراً بملابستها وإن شاء أضمر « كان » بعد لو كما تقدّم ، وأمّا قوله كما أنّه لا يعلم ذاك فتجاوز الله عنه(*) ، فهي كما ذكر غير أنّها من حيث تقدّمت « كما » ودخلها معنى السّبب والتولّد فَدَخَلَتِ الفاء ، وإن كانت معمولة لما قبلها ، كقوله : بزيدٍ فامرر قال أبو عليّ الفارسيّ : دخلت الفاء على تجاوز لأنّه دعاء ، وليس بشيء ؛ لأنّ مثل هذا الدّعاء لا تدخله الفاء وإنّما دخلت بما تضمّن الكلام من معنى الجزاء ، وقال يحيى

---

(1) يوسف : 80 .

(2) انظر معاني القرآن للفرّاء 2 : 53 .

(*) انظر الكتاب 1 : 470 : 12 .

في قوله تعالى ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِنْكُمْ ﴾[1] : والكاف تكون شرطاً كما تقول كما أحسنتُ فأحسن ، لأنّه يدخلها معنى « إذ » ، ولذلك دخلت الفاء ، ولا يجوز كسر أن بعد كما في من صيّرها حرفاً من حروف الابتداء كقول كثير :

جُزِيتَ أَبَا بَكْرٍ عَنِ الْوُدِّ نَصْـرَةً   كَمَا الْخَيْرُ مَحْمُودٌ عَلَى الْقَوْلِ قَائِلُهُ

ومنه في الباب الثّالث بعده كما أنت هٰهنا وشاهده في الآية العزيزة(**) رفع مثل والنصّب فيه يحتمل أن يكون معرباً منصوباً على الحال من الحقّ ، كما كان في الرّفع صفة له وأن يكون مبنيّاً لإضافته إلى أنّ ويكون صفة لحقّ أيضاً كقوله

* مَقَالَةَ أَنْ قَدْ قُلْتُ سَوْفَ أَنَالُهُ * فالرّفع والنّصب على الإعراب والبناء وهي بدل ممّا قبلها في الوجهين ، كقوله تعالى : ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنُكُمْ ﴾[3] بالرّفع والفتح على الفاعل والفتحُ فيه بناء ويجوز النّصب فيه على الظّرف ولا يمتنع في « مِثْلَ » أن يكون منصوباً على الحال من النكرة ، وهو مذهب الجرميّ وأن يكون مبنيّاً صفةً لحقّ ، وهو قول سيبويه والمازني ولا يمتنع عند سيبويه أن يكون معرباً حالاً للنّكرة والمبرّد يجيز النّصب على الإعراب والبناء وأنشد أبو عثمان المازنيّ :

وَتَـــدَاعَىٰ مَنْخِـــرَاهُ بِـــدَمْ   مِثْـلَمَـا أَثْمَـرَ حُمَّـاضُ الْجَبَـلْ

ويريد بقوله : فلولا أنّ « ما » لغو[4] ، زيادة ما ، وقول الجعديّ :

قُرُومٍ تَسَـامَى عِنْـدَ بَـابٍ دِفَـاعُـهُ   كَأَنْ يُؤْخَـذُ الْمَـرْءُ الْكَـرِيمُ فَيُقْتَـلاَ

---

(1) البقرة : 151 .

(2) انظر معاني القرآن للفراء 1 : 92 .

(3) الأنعام : 94 .

(4) انظر الكتاب 1 : 470 : 17 .

(**) 472 : 7 والآية المشار إليها هي ﴿ إنّه لحِقّ مثل ما أنّكم تنطقون ﴾ الذاريات : 23 وانظر المرجع السابق 470 : 16 . ورفع « مثل » قراءة حمزة والكسائي وأبي بكر . انظر حجّة القراءات ، لابن زنجلة 679 .

روايته برفع يؤخذ فلا يكون إلا على إرادة ما وحذفت و« أن » : هي المخفّفة من الثّقيلة وهي لثبات الحال ، ولم يفصل بين « أن » وخبرها بشيء وبابها الفصل بالسّين أو سوف مع المضارع الموجب وقد يندر ترك الفصل في الكلام وأمّا حذف « ما » ففي الشّعر ، وكذلك النصّب بالفاء في الواجب ضرورة وهو نصب فيقتلا وقول أبي عثمان : أنا لا أنشده إلا * كَأَنْ يُؤخذَ * بالنصّب ، لا يلتفت إليه لأنّه ردّ على العرب وسيبويه أوثق منه وأكثر تحرّياً في الرّواية ، وقد رواه بالرّفع ولا يخرجّ إلا على ما ذكره ، وكلتا الرّوايتين صحيحة غير أنّ سيبويه أحسن معنى ؛ إذ رواية النّصب على التّشبيه بما سيكون ورواية الرفع إخبار بما ثبت ، قال أبو علي : سألت ابن السّرّاج عن نصب يُقْتَلاَ فقال نصّه في رواية الرّفع ، كقوله * فأستريحا * وفي النصب على الحمل على أن ، وقبله :

وَذَا التَّاجِ مِنْ غَسَّانَ يَنْظُرُ جَاهِداً ... لِيَجْعَلَ فِيهَا خَدَّ مَنْ هُوَ أَسْفَلاَ

والقُرُوم : السّادة ، وتسامى : ترتفع ، أي يفخر بعضهم على بعض لشرفهم يريد أنّ الوقوف عند باب هذا الملك كالقتل ، لغلظ حجابه ، وبعد الوصول إليه ، ويريد بقوله : كما لا تحذف من أن[1] يعني كما لا تحذف من إمّا العاطفة إلا في الشّعر في مذهبه وقد مضى ذلك .

باب من أبواب أن

لم يجز أن يفتح إنّ بعد القول إلا في من يعمله عمل الظّنّ أبو الحسن وكل شيء جاء بعد القول فهو إنّ ولو حسن مكانه ذاك ولله درّه ، وعلتّه في منع فتح إنّ بعد القول أنّ « إن » شأن ولا يقال : قال الشأن وهذه العلّة معترضة بقوله في

(1) انظر الكتاب 1 : 471 : 1 ، وفيه « كما لا تُحْذَفُ في أما » وفي طبعة الأستاذ هارون 3 : 141 ، وفيه « كما لا تحذف في الكلام من أن » .

الباب الذي يلي هذا : إنّ أنّ تكون حديثاً وقصّة[1] وقال قبل ذلك تكون خبراً[2] وقال في هذا الباب ، لأنّ أنّ يصيّر الكلام خبراً[3] ، فمزج الأمر والشّأن والخبر والحديث ، والقصّة والقول وفسّر بجميعها أنّ وصلتها ولا يمتنع أن يقال قال خبراً وحديثاً وقصّة فلا يمتنع على هذا أن تفتح بعد القول حتى دعا الأستاذ أبا بكر – رحمه الله – أن يجيز فتحها إذا قدّرت بالحديث والخبر والقصّة ، وذلك إذا لم يقع في خبرها فعل فإن كان خبرها فعلاً ، قدّرها بالشّأن ، وهذا كلّه فاسد ، لأنّ سيبويه لم يراع ذلك بل قدّرها بالخبر والحديث والقصّة وخبرها فعل وقدّرها بالشأن والأمر والخبر أيضاً وخبرها اسم لا رائحة فيه للفعل نحو إنّ زيداً أبو عبد الله ، فسيبويه لم يقصد ما ذهب إليه وإنّما أراد أنّها بتقدير اسم مفرد لا من لفظ القول ولا من معناه فلا يعمل فيه القول ، لأنّك إذا قلت بلغني أنّك منطلق معناه بلغني انطلاقك ، وكذلك بلغني أنّك مرتحل ، تقديره بلغني ارتحالك ، وكذلك بلغني أنّ زيداً أخوك ، وأنّ زيداً أبو عبد الله بلغني كون زيد أخاك ، وكون زيد أبا عبد الله فلا يصلح أن ينصب القول شيئاً من هذا كلّه وليس بمنزلة قوله تعالى : ﴿ وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْناً ﴾[4] وَحُسْنَىٰ وَحَسَناً ، لأنّه من معنى القول أي حُسناً من القول وحَسَناً من القول فلا سبيل إلى قبح « أن » بعد شيء من القول إلاّ في قول من يجعله كالظّنّ فتدبّره ، ومنع الأستاذ أبو بكر فتح أنْ بعد القول ألبتّة في الإقراء الثّاني ولم يحلّ الشّبهة بما ينبغي وقوله ويقول ، قال عمرو أنّه منطلق جعلت الهاء عمراً أو غيره[*] يريد أنّ « قال » لا تعمل في أنّ فتفتحها

(1) انظر الكتاب 1 : 470 : 2 .

(2) انظر الكتاب 1 : 466 : 9 .

(3) انظر الكتاب 1 : 471 : 6 ، وفيه « لأن أنّ تجعل الكلام شأناً » .

(4) البقرة : 83 .

(*) انظر الكتاب 1 : 471 : 11 ، وفيه « فإن جعلت الهاء عمراً » عوض « جعلت الهاء عمراً » .

ألبتّة ، والكسر في قوله تعالى : ﴿ إِنِّي مَغْلُوبٌ ﴾[1] على إرادة قال إنّي مغلوب ، ومن الحكاية قوله تعالى : ﴿ إِنَّما نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللهِ ﴾[2] أي يقولون : إنّما نُطعمكم ، ومن الحكاية بعد الدّعاء قوله :

فَدَعُوا نَزَالِ فَكُنْتَ أَوَّلَ نَازِلٍ وَعَلاَمَ أَرْكَبُهُ إِذَا لَمْ أَنْزِلِ

معناه فقالوا نزال ، ألا ترى أنّه لا ينادي الفعل ومنه قول المنخّل :

فَدَنَتْ وَقَالَتْ يَا مُنَخَّـ ـلُ مَا بِجِسْمِكَ مِنْ حَرُورِ
مَا شَفَّ جِسْمِي غَيْرُ حُبِّكِ فَاهْدَئِي عَنِّي وَسِيرِي

فاكتفي بالجواب بالمحكيّ من فعله تقديره ، قلت ما شفّ جسمي غير حبّك وقول أوّل ما أقول أنّي أحمد الله[3] بالفتح والكسر فمن فتح أخبر بمفرد عن مفرد حدث عن حدث ، تقديره أوّل قولي حمد الله ، وأوّل القول قول ، وقدّرها سيبويه بالحمد لله اتّكالاً على فهم المعنى ، ألا تراه يقول وإن كسرت حكيت وفعل ذلك من حيث كانت كلاماً وتكون « ما » موصولة وموصوفة ومصدريّة ومن كسر كانت حكاية في موضع الخبر وما نكرة موصوفة أو موصولة تقديره أول شيء أقوله أو أوّل الذّي أقوله إنّي أحمد الله ، ويجوز أن تكون مصدريّة بتقدير أوّل قولي أنّي أحمد الله ، كقوله عليه السّلام : « أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ » فهذا على الحكاية ، وأخذ القولُ الّذي في الصّلة معمولَه ، وذهب الفارسيّ إلى جواز حذف الخبر ، وأنّ محكيّة للقول الذّي في الصّلة ، أي أوّل ما أقول إنّي أحمد الله موجود ، وأجازه الأستاذ أبو بكر وهو بعيد في اللّفظ والمعنى ، ولم يعرض له سيبويه ، والحديث دليل على ما ذكرنا ، جعل الجملة فيه محكيّة خبراً ، وأظهر مفعول القول الذي أضمره الآخر في المسألة .

---

(1) القمر : 10 .
(2) الإنسان : 10 .
(3) انظر الكتاب 1 : 471 : 17 .

باب آخر من أبواب أن

كلامه في مسألة حتّى على الرّفع وهو أن يدخل ما بعدها فيما قبلها وهذا لا يمكن هنا، فإن لم ترد ذلك وجعلته غاية ينتهى إليه، كما يكون ذلك في « إلى » جاز الجرّ ، وفتحت أنّ ولم يجز الفتح على المعنى الذي أراد ويكون خبر مبتدأ لأنّه ليس من مواضع الإضمار وانظر قوله : لأنّ أنّ وصلتها بمنزلة الانطلاق(*) فلم يجعلها اسماً إلاّ مع الصّلة ، وقول الشاعر :

وَكُنْتُ أُرَىٰ زيداً كَمَا قِيلَ سَيِّداً إذا إنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

شاهده كسر إنّ بعد إذا وهو موضع ابتداء ، ويجوز الفتح على خبر ابتداء ، لأنّه من مواضع الإضمار كأنّه إذا أَمْرُهُ أنّه كذا وهي للمفاجأة في الوجهين وذهبت طائفة منهم الأعلم إلى أنّ «أنّ» مبتدأ وإذا خبرها وليس بشيء وسيأتي بيانها في باب عدّة الكلم إن شاء الله ، ويريد أنّك تتبيّن في قفاه ولهازمه العبوديّة واللّؤم ؛ لأنَّ القفا موضع الصّفع ، واللّهازم موضع اللّكز ، وهي جمع لِهْزِمَة وهي مُضغة في أصل الحنك ومن خفض حتّى حمقك فعلى الغاية ومن نصب فعلى العطف ، وقوله : كما أنّك هنا(1) لا يجوز فيها الكسر وإن صلح في الموضع الابتداء إلاّ أن تقطع ما بعدها ممّا قبلها والّذي بعدها يطلب الأوّل فبكاف التّشبيه والمبتدأ والخبر يحمل على المعنى بمنزلة قوله : * بَعْدَما أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلَسِ * ألا ترى أنّ المعنى بعد مشيبك فإذا دخلت إن لم يكن ذلك ، وما مع أنّ زائدة ومع الابتداء كافّة ، وأراد أن يريك أنّ معمولَ إنّ لا يتقدّم عليها .

باب آخر من أبواب إن

ما بعد أن في جميع الباب حال إذا كسرت إن والفتح جائز في جميع الباب

---

(1) انظر الكتاب 1 : 472 : 7 ، وفيه « كما أنّك هاهنا » عوض « كما أنك هنا » .

(*) انظر الكتاب 471 : 21 ، 22 .

على العذر والاستثناء المنقطع و﴿ أَنَّهُمْ كَفَرُوا ﴾[1] فاعل « بمنعهم » و« أن تقبل » مفعول بعد إسقاط حرف الجرّ ، وقول كثيّر :

مَا أَعْطَيَانِي وَلاَ سَأَلْتُهُمَا إلاَّ وَإِنِّي لَحَاجِزِي كَرَمِي

شاهده كسر « إنّ » من وجهين : من دخول اللاّم ومن المعنى ، وذهب المبّرد إلى أنّه ألاَ بفتح الهمزة وتخفيف اللاّم[2] ويفسد المعنى لأنّه يقول في هذه الرّواية إنه لم يسأل ولم يعط ، ومشهور أنّ عبد الملك سأله وأعطاه ، وكذلك عبد العزيز أخوه ابنا مروان وفي ذلك قوله * لَئِنْ عَادَ لِي عَبْدُ * البيت وإنّما يريد أنّه سألهما وأعطياه ثم شكر ولم يلحّ في المسألة وحجزه كرمه عن ذلك فمعنى البيت صحيح على رواية سيبويه ، وقوله : وتقول إذا أردت معنى اليمين[3] ، هو كقولك[*] بعد في إنّ : وتكون إن يبتدأ ما بعدها في معنى اليمين وفي اليمين[3] ، ولا يمتنع غير اليمين في الموضعين ، واليمين فيما ذكر الوجه ، والتقدير « ما وَاللهِ إنّ شَرَّهُ خَيْرٌ مِنْ جَيِّدِ مَا مَعَكَ »[**] ، قال الفارسي : إنّما حملت على اليمين لأنّها في الصّلة والصّلة من تمام الموصول وإن تقطع ما بعدها ممّا قبلها فحملوها على القسم لأنّه يدخل بين المبتدأ والخبر وكذلك الشّرط فحملت لذلك على القسم .

باب آخر من أبواب إنّ

« أشهد » في كلامهم على وجهين ، تكون على بابها من الشّهادة تتعدّى

---

(1) يشير إلى الآية الكريمة ﴿ وَمَا مَنَعَهُم أنْ تُقْبَلَ مِنْهُم نَفَقَاتهُم إلاّ أَنَّهُم كَفَرُوا بِاللّه ﴾ التوبة : 54 .
انظر الكتاب 1 : 475 : 1 .

(2) انظر « المقتضب » للمبرد 2 : 346 .

(3) انظر الكتاب 1 : 473 : 2 .

(4) انظر الكتاب 475 : 6 .

(*) هكذا وردت والصحيح « كقوله » .

(**) انظر الكتاب 473 : 4 .

بالباء وعليه قوله : « شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ »[1] ولا تكون « أنّ » بعده إلاّ مفتوحة ، والوجه الثّاني تكون بمعنى اليمين فتكسر إنّ بعدها على الجواب وهي ملغاة ولا تعلّق لأنّها ليست من أفعال التّعليق ، كما ذكر ولا يجوز فتح أنّ بعدها إذا أردت هذا المعنى ، وكان القياس فتحها في القسم لأنّ المعنى أحلف على كذا ولم يفتحها أحد في الجواب وحالها حال المبتدأ والخبر إذا وقع جواباً ، ولذلك دخلت اللاّم عليها كما دخلت على المبتدأ وقد تكون جواباً بغير لام ، قال تعالى ﴿ حَم وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا جَعَلْنَاهُ ﴾[2] و﴿ حَم وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴾[3] ، وقال أشهد بالكذا[4] فجاء باللاّم بياناً لفساد قوله : أشهد أنّك لذاهب بفتح أنّ وهي على إرادة حرف الجر فلمّا حذف أن ردّ الباء وصرف اللاّم إلى أوّل الكلام ، وهو تقدير محال وأحرز – بقوله : وتكون أَشْهَدُ بمنزلة والله[6] – المعنى لأنّها تكون على حكمين إذا شهد بما يقسم به كانت قسماً ، وتكون للتعّديّ كقولك حلفت بالله وفي الوجه الثّاني ، كقوله * شَهِدْتُ بِأَنَّ التَّمْرَ بِالزُّبْدِ طَيِّبٌ[7] * وقد قال في باب إنّما ؛ فأمّا إنّما فلا تكون اسماً فإنّما هي فيما زعم الخليل بمنزلة فعل ملغى مثل أَشْهَدُ لزَيْدٌ خَيْرٌ مِنْكَ[8] ، فهذا نصّ بالإلغاء ، وقال في آخر هذا الباب : وقد يجوز في

---

(1) آل عمران : 18 .

(2) الزخرف : 1 ، 2 ، 3 .

(3) الدخان : 1 ، 2 ، 3 .

(4) انظر الكتاب 1 : 473 : 9 ، وفيه « أشهد بذاك » عوض « أشهد بالكذا » .

(5) نفس المرجع .

(6) نفس المرجع : 5 ، وفيه « فأشهد بمنزلة قوله والله » عوض « وتكون أشهد بمنزلة والله » .

(7) انظر مجمع الأمثال ، للميداني 1 : 362 . وقد رواه :
شَهِدْتُ بِأَنّ الْخُبْزَ بِاللَّحْمِ طَيِّب ... وأَنَّ النَّعَامَ خَالَةُ الْكَرَوَانِ
وأشار إلى هذه الرّواية .

(8) انظر المرجع السابق 466 : 1 ، 2 . وفيه « وإنّما » هي عوض « فإنّما » .

الشّعر ، أشهد إنّك ذاهب يشبّهها بقولك والله إنّك ذاهب[1] ، جعلها من القسم حين لم يدخل في التّعليق ألا ترى أنّك لا تقول أشهد أيّهم أفضل ، وقوله : يحلف بالله إنّه لمن الصّادقين[2] نصّ بدخول شهدت على حلفت ، لأنّ الموضع « لحلفت » فاستعملت « شهدت » في معناها ، ولا تدخل « حلفت » على «شهدت» فتكون في معناها ألا ترى إلى قوله: * شَهِدْتُ بِأَنَّ اللهَ لاَرَبَّ غَيْرَهُ * ولاتدخل هنا «حلفت» على هذا المعنى الذي هو «لشهدت» وقوله : وإن قلت أشهد أنّه ذاهب وإنّه لمنطلق لم يجز(*) ، يريد لأجل اللاّم فإن كسرت « إنّ » جاز وكذلك إن تقدّم الكسر ثم نسقت بالفتح جاز ولا تكون اللاّم مع الفتح والفرق بين أشهد أنّك لمنطلق وقد علمت أنّك لمنطلق ، أنّ « أشهد » بمعنى القسم لغو ، وقد ذكرت في باب « إنّما » وَ« عَلِمتُ » معلّقة هنا ، ويريد بقوله في الموضعين جميعاً(**) قد علمت إنّه لخير منك وقد علمت أيُّهم أفضل وهذا نصّ بأنّ «علمت» ليس قسماً هنا يحي: – وإذا عجّلت العرب باللاّم في غير موضعها أعادوها إليه كقولهم إنّ زَيْداً لإلَيْكَ لَمُحْسِنٌ ؛ لأنّ موضع اللاّم في « لمحسن » فلمّا دخلت في إليك أعيدت ومثله قول الشّاعر :

فَلَوْ أَنَّ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أَعِزَّةً لَبَعْدُ لَقَدْ لاَقَيْتُ لاَبُدَّ مَصْرَعا

وسُمع أبو الجرّاح يقول : إنّي لَبِحَمْدِ اللهِ لَصَالِحٌ(***) وتعلّق على حروف النّفي من حيث كانت وُصُلاً وقد علّقت في « لو » في قوله :

---

(1) انظر الكتاب 1 : 474 : 16 . وفيه : « وقد يجوز في الشعر أشهد أنّ زيداً ذاهب ، يشبّهها بقوله والله إنّه لذاهب » .

(2) انظر المرجع السابق 473 : 12 .

(*) انظر الكتاب 1 : 473 : 13 .

(**) نفس المرجع : 17 .

(***) انظر معاني القرآن للفرّاء 2 : 30 .

وَقَدْ عِلمَ الْأَقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاتِماً أَرَادَ ثَرَاءَ الْمَالِ أَمْسَى لَهُ وَفْرُ

ومن التّعليق على الشّرط قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْراً ﴾[1] وقوله تعالى : ﴿ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾[2] بمنزلة قوله عزّ وعلا : ﴿ أَفَلاَ يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ ﴾[3] وهو على التّقديم بمنزلته : في قولهم : أَمَّا يَوْمُ الْجُمُعَةِ فَإِنَّكَ ذَاهِبٌ ، ويجوز تعليق الظّرفين في الآيتين بإضمار فعل يفسّره خبر إنّ ، كقوله : ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾[4] ومن التّقديم – والله أعلم – ﴿ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى الْهُدَىٰ أَوْ أَمَرَ بِالتَّقْوَىٰ أَرأيتَ إن كذّبَ وَتَوَلّىٰ أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللهَ يَرَىٰ ﴾[5] وقوله عزّ وجلّ : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُكُمْ إِنْ أَتاكُمْ عذابُ اللهِ ﴾[6] وَ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللهُ سَمْعَكُمْ وأبصارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُمْ مَنْ إِلٰهٌ غَيْرُ اللهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ ﴾[7] وأمّا قوله تعالى وهو أعلم ﴿ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ ﴾[8] فمن باب التّعليق على الشّرط ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَهْلَكَنِيَ اللهُ وَمَنْ مَعِيَ ﴾[9] وَ﴿ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْراً ﴾[10] وفي قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللهَ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ ﴾[11]

---

(1) الملك : 30 .
(2) سبأ : 7 .
(3) العاديات : 9 ، 10 .
(4) يوسف : 20 .
(5) العلق : 11 ، 12 ، 13 ، 14 ، ولعّل الناسخ سها عن الآية الثالثة عشرة .
(6) الأنعام : 40 .
(7) الأنعام : 46 .
(8) الكهف : 63 .
(9) الملك : 28 .
(10) الملك : 30 .
(11) العنكبوت : 42 . ولعّل في الكلام سقطاً عقب هذه الآية هو « و« ما » » .

استفهام منصوبة « بتدعون » ومن شيء : تبيين « لما » تقديره والله أعلم – إنّ الله يعلم أيّ شيء تدعون من دونه ، قال الأستاذ أبو بكر في طرر كتابه الأخير « ما » نفي ولا بدّ و« من » زائدة ، وقدّره بقوله : ما تدعون شيئاً نفى جميع الآلهة من حيث كان وجودهم كالعدم ، قال وقد يكون إنّ الله يعلم بمعنى علم الله لأفعلنّ ولا يكون ذلك إلا على أن تكون « ما » نفياً ، وقول الشّاعر :

أَلَمْ تَـرَ أَنِّي وَابْنَ أَسْـوَدَ لَيْـلَةً لَنَسْـرِي إِلَىٰ نَارَيْنِ يَعْلُو سَنَاهُمَا

شاهده تعليق « ترى » لدخول اللاّم في خبر أنّ فلزم كسرها ، وسناهما : ضوؤهما وهو مقصور وسناء المجد ممدود ومن قال وعدتك أنّك لخارج فإنّما حملها على إضمار القول على الحكاية لا على التّعليق ، كقوله تعالى : ﴿ وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوْا منكم وَعَمِلُوا الصّٰلِحٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الأَرْضِ ﴾[1] فهٰذا على القطع كإنّ ؛ لأنّه قسم فهذا حكم ما كان في مذهب القول ، وقوله لأنّك لم تضطرّ إلى شيء[2] يشير إلى جوازه مع الاضطرار ، وقوله : ولذلك تقول أشهد أنّك إذا لم تذكر اللام[3] ، يريد إذا لم ترد القسم ، ووقع في بعض النّسخ لم يكن إلاّ الكسر ، يعني كسر إنّ ولم يكن إلا الرّفع يعني لم يكن الموضع إلا للرّفع على الابتداء إذا ظهر فيه الاسم فتكون فيه إنّ مكسورة، علي بن حمزة : معنى لهنّك للهِ أَنْتَ ، قال: ويقال أيضاً معناها لأنت ، وكلام سيبويه يردّ ذلك ، وقال الكسائي يقال لَهِنَّكَ وَهِنَّكَ وَوَاهَنَّك بمعنى أنت ، وقد أسقط بعضهم اللاّم ، والأكثر كما ذكر ، قال الشاعر :

أَلاَ يَا سَنَا بَرْقٍ عَلَىٰ قُلَلِ الْحِمَىٰ لَهِـنَّـكَ مِنْ بَـرْقٍ عَـلَيَّ كَرِيم

(1) النور : 55 . وقد سُهِي عن كلمة « منكم » .

(2) انظر الكتاب 1 : 474 : 11 .

(3) نفس المرجع .

وأنشد أبو زيد :

لَهنِّي أَشْقَى النَّاسِ إِنْ كُنْتُ غَارِماً   لَدَوْمَةِ بَكْرٍ أَضْبعة الْمُؤَامِنِ[كذا]

ويجوز ظننت لهنّ زيداً لينطلقنّ وَلَزَيْدٌ لينطلقنّ ، حملاً على قولك ظَنَنْتُ لَئِنْ جِئْتَنِي لأُكْرِمَنَّكَ ؛ لأنّ المعنى هنا على الجواب والخبر ، وقوله : ولحقت هذه اللاّم كما لحقت « ما »[1] يعني اللاّم الثّانية الّتي في قوله : لَرجل صدق كما لحقت هذه اللاّم « ما » في قوله : لَمَا لَيَنْطَلِقَنَّ وأشهد أنّك ذاهب[2] أحسن من أشهد أنت ذاهب ، لأنّه يمكن فيه القسم من غير لام ولا يمكن مع أنت إلا بزيادة اللاّم أو أنّ ، وعلمت إنّ زيداً ذاهب ضعيف أيضاً وهو بمنزلة علمت أنت ذاهب ، وكلاهما على إرادة اللاّم وإن طال الكلام كان أحسن وإنّما كان جميع هذا على إرادة اللاّم لأنّها تُطلب بالقسم فلا بدّ منها ومن الدّليل على أنّ اللاّم إذا دخلت على المبتدأ قد لا تكون وصلة قوله : * لَعَمُركَ مَا قَلْبِي إِلَىٰ أَهْلِهِ بِحُرّ * ولا يجوز اعتقاد دخول إن عليها لأنّها تعلّق وتفصل فلا سبيل إلى ذلك ولم تدخل اللاّم على الماضي لأنها إنّما موضعها الأسماء ، ثم دخلت على المضارع للمضارعة ، ولحقت كاف التّشبيه « أنّما » وهو أنّ وما عملت فيه فركّبت معها والمعنى التّشبيه. ودخول الكاف على أنْ الخفيفة أولى من تخفيف كأنّ ؛ لأنّ المركّب لا يتصرّف فيه وشبّهها بكأيّ وكذا وكذا في لحاق الكاف ولم يذكر إنّ بمعنى أجل في هذه المواضع وهي حرف جواب وتلحقها هاء السّكت في الوقف ووقع في الشّرقيّة(*) بيتاً هنا وهو :

---

(1) نفس المرجع : 13 .

(2) نفس المرجع : 11 : 14 .

(*) هكذا وردت في المخطوط منصوبة بيد أنّه في الحقيقة ليس بيتاً واحداً بل بيتان وعلى هذا يمكن عدّ ذلك تصحيفاً من الناسخ ، والسياق يقتضي أن تكون العبارة « ووقع في الشرقية بيتان هما » .

بَكَــرَ الْعَــوَاذِلُ فِي الصَّبُــو (م) حِ يَــلُمْـنَـنِــي وَأَلُومُهُــنَّــهْ
وَيَقُــلْنَ شَــيْبٌ قَــدْ عَــلاَكَ (م) وَقَــدْ كَبِــرْتَ نَقُــلْتُ إِنَّــهْ

وإذا وصــلت قلت إنّ يا فتى وهي الّتي بمنزلة أجل ، وقال بعضهم لبعض الأمراء : « لَعَن اللهُ نَاقَةً حَمَلَتْنِي إِلَيْكَ ، فَقَالَ إِنَّ وَرَاكِبَهَا[1] وأنشد :

يَـا عُمَـرَ الْخَيْـرِ رُزِقْتَ الْجَنَّـه   ارْزُقْ بَنَــاتِي وَأُمَّهُــنَّــه
ارْدُدْ عَــلَيْــنَــا إِنّ أَنَّ إِنَّــهُ

باب أنْ وإنْ

أَنْ الخفيفة تكون مع صلتها مصدريّة وتدخل على المستقبل فتنصبه وعلى الماضي وعلى الأمر فلا تعمل شيئاً ، وتكون أيضاً بمنزلة أَيْ حرف عبارة وتفسير كقوله تعالى : ﴿ أَنِ امْشُواْ وَاصْبِرُواْ ﴾[2] ، وتكون أيضاً زائدة بعد لمّا وفي جواب الاستعطاف مع « لو » نحو : أما والله أن لو فعلت قال :

أَمَــا وَاللهِ أنْ لَوْ كُنْتَ حُــرًّا   فَمَــا بِــالْحُرِّ أَنْتَ وَلاَ الْعَتِيـقِ

وتكون أيضاً مخففة من الثّقيلة، وقد بيّن جميع ذلك في مواضعها، وأمّا إنْ الخفيفة فتكون للشّرط وتكون مخففّة من الثقّيلة فتعمل في اسمها وخبرها ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُلاًّ لَما لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾[3] ويبتدأ أمّا بعدها ويلزمها اللاّم كما ذكر هنا وفيما تقدّم ، وقد بيّن حكمها غاية البيان وليس قوله في معنى

---

(1) ذكر هذا الحوار في قصّة وفود عبد الله بن الزّبير – بفتح الزاي – على عبد الله ابن الزُّبير وطلبه الرّفد ، فكان أن استجداه تعريضاً ، فذكر أنّ بناقته دبراً وأنّه يريد ركوبة ، فطفق عبد الله بن الزُّبير يصف له كيف يداوي بعيره ، فحين يئس الشاعر من عطاء الأمير لعن ناقته الّتي أوصلته إلى أعتاب ذلك الأمير ، فكان ردّ الأمير أن لعنه أيضاً .
(2) ص : 7 .
(3) هود : 111 .

اليمين وفي اليمين(*) بجزم وقد لا يكون فيها ذلك وقد قدّمه ، ويريد بمعنى اليمين ما لم يظهر فيه اليمين وعليه جاء بالآيات وتكون حرف نفي بمنزلة « ما » وتدخل عليها إلاّ وقد لا تدخل ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ ﴾[1] أي في الّذي لم نمكنّكم فيه وقد تكون هنا نكرة موصوفة وقال تعالى : ﴿ إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهٰذَا ﴾[2] وقال : ﴿ إِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ ﴾[3] ﴿ وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ ﴾[4] ﴿ وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ مَا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَداً ﴾[5] ولم يذكر سيبويه عملها عمل «ما» وليس نصّاً، لكنّ قوله: وتصرف « ما » إلى الابتداء كما صرفتها « ما » إلى الابتداء[6] يريد أنّ « إن » إذا دخلت على « ما » النافية منعتها عن العمل و« ما » إذا دخلت على أن النافية منعتها عن العمل أيضاً فهٰذا نصّ بعمل إنْ ، وقول المفسّر إنّه إنّما يعني في قوله : إنّما زيد أخوك فاسد ؛ لأنّ الضّمير في « صرفتها » راجع إلى إن المذكورة ولم يجز لأنّه ذكر فتدبّره وهو بديع ورواه الكسائي وأنشد :

إنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَىٰ أَحَدٍ   إلاّ عَلَىٰ أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ

وقد نصّ سيبويه على كفّ إنْ « لما » ككفّ « ما » « لإن » وهي قسم رابع ، والمعنى الّذي عملت ما من أجله موجود في إن وقول فروة بن مُسيك :

---

(1) الأحقاف : 26 .

(2) يونس : 68

(3) الأنبياء : 109 .

(4) الأنبياء : 111 .

(5) الجن : 25 .

(6) انظر الكتاب 1 : 475 : 11 ، وفيه « وتصرف الكلام إلى الابتداء » عوض ما هو مثبت ، وانظر طبعة الأستاذ هارون 3 : 153 ، وقد أثبت الرّواية التي اعتمدها ابن خروف في الهامش ، وهو الأصحّ .

(*) انظر الكتاب 1 : 475 : 6 .

فَمَــا إنْ طِبُّنَــا جُبْــنٌ وَلَكِــنْ   مَنَــايَــانَــا وَدَوْلَةُ آخَــرِينَــا

شاهده فيه كفّ « إن » « لما » وهي مؤكّدة للنفّي يريد لم يكن علّة قتلنا وسببه الجبن ولكنه حضور المنيّة وتبديل الدّولة .

باب من أبواب إنْ

أنشد في الباب قول عبد الرحمن بن حسّان :

إنِّي رَأَيْتُ مِنَ الْمَكَــارِمِ حَسْبُكُــمْ   أَنْ تَــلْبَسُــوا حُرَّ الثِّيَــابِ وَتَشْبَعَــوا

شاهده كون « أَنْ » مع منصوبها بتقدير مصدر مفعول(*) ثان « لرأيت » كما قدّر و« حَسْبُكُـمْ » المفعول الأوّل ، أي رأيت كافيكـم لبس الثياب والشّبع ، كقوله :

دَعِ الْمَكَــارِمَ لاَ تَرْحَـلْ لِبُغْيَتِهَــا   وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

فجعل مكارمهم لبس حرّ الثياب والشّبع و« من المكارم » : متعلّق بفعل من معنى كافيكـم تقديره يكفيكـم من المكـارم كذا ؛ لأنّ « حسبكـم » مصـدر ولا يتقـدّم عليــه معمـول ، كقـوله : * وَكَانَ جَزَائِي بِالْعَصَــا أَنْ أُجْلَدَا * ، والكوفيّون يجيزونه في أن ولا يجيزونه في الاسم ، وهما عند البصريّين سواء ، ومخرجه على التّبيين وتعليقه بالمصدر قبيح وهو عامله المقدّر لا يظهر ، كقوله تعالى : ﴿ إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّصِحِينَ ﴾(1) ﴿ وَكَانُواْ فِيْهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾(2) وقوله ﴿ أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ﴾(3) متعلّق بمعنى ﴿ أساطير الأولين ﴾(4) أي لأن كان كذا وكذا جحد وكفر إِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِ آيَاتُنَا ، وقال الأعشى :

(*) هكذا وردت ، والصّواب : مفعولاً ثانياً ، فهو خبر كلمة «كَوْن» .

(1) الأعراف : 22 .

(2) يوسف : 20 .

(3) القلم : 14 .

(4) القلم : 15 .

أأَنْ رَأَتْ رَجُـلاً أَعْشَىٰ أَضَـرَّ بِـهِ   رَيْبُ الْمَنُـونِ وَدَهْرٌ مُبتـلٍ خَبِـلُ

شـاهده فيه حذف حرف الجرّ من « أن » وهي مصدريّة والبيت متصّـل بقوله :

صَـدَّتْ هُرَيْرةُ عَنَّـا مَـا تُكَـلِّمُنَـا   جَهْـلاً بِـأُمِّ خُلَيْدٍ حَبْـلَ مَنْ تَصِـلُ

أراد صدّت عنا هريرة لأن رأتني أعشى ، والمَنُون : الدّهر ، وريبه : ما يريب منـه ، والْخَبِـلُ : الكثـير الفسـاد ، وقوله تقول ما منعك أن تأتينـا[1] ، كقوله ما منعك عن كذا ومن كذا ، ويكون « منعك » من كذا على وجه آخر كقوله * مَنَعْتُ تَمِيماً مِنْكَ أَنِّي أَنَا ابْنُهَا * فالمجرور هنا طالب في المعنى وفي الأوّل مطلوب وقد يكون ما منعك أن تأتينا على حدّ ما منع منك إتياننا فَحذِفَ وكلٌّ حسن ولا يمتنع حذف جميع حروف الجرّ مع أَنَّ وأَنْ ، وقوله كأنّـه قيـل له ما هو[2] الظّاهر من هذا أنّ « أن يكفروا » عنده على خبر ابتداء مضمر ومن كلام ثان ، ويمكن أن يفسّـر المعنى وهو يريد الابتداء ، « كزيد » في نعم الرجل زيد ، ولم يذكر هنـا أنّ زيداً يكون خبر ابتداء ودلنّـا على أنّه لا يجوز ، وقوله إنّي ممّا أن أفعل[3] ، تقديره إنّي من الأمر أن أفعل ، أي فعلي ، ففعلي : مبتدأ وخبره : من الأمر والجملة خبر إنّي ومنهم من يجعله بدلاً من الأمر أي إنّي من فعلي لكثرة الفعل منه بمنزلة الإقبال والإدبار ، قال : وكذلك قوله :

* وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً * الفعل فيه صلة « لما » ، ومثّل ذلك بقول البُعيث :

وَصَـدَّتْ فَـأَعْدَانَا بِهَجْرٍ صُـدُودُهَا   وَهُنَّ مِنَ الإِخْلاَفِ قَبْـلَكَ وَالْمَطْلِ

---

(1) انظر الكتاب 1 : 476 : 12 .

(2) المرجع نفسه : 16 .

(3) انظر الكتاب 476 : 16 .

وكذلك قوله :

أَلاَ أَصْبَحَتْ أَسْمَاءُ جَاذِمَةَ الْحَبْلِ وَضَنَّتْ عَلَيْنَا وَالضَّنِينُ مِنَ الْبُخْلِ

جعلهنّ من الإخلاف ؛ لكثرته منهنّ ، وقوله * والضَّنِينُ مِنَ الْبُخْلِ * كقوله تعالى : ﴿ خُلِقَ الإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ ﴾[1] في أحد وجهين وتأويل أبي الحسن أنّ البخل من الضّنين ، ولا فائدة فيه ؛ لأنّه معلوم أنّ البخل من الضّنين ومثله :

أَلِفَ الصُّفُونَ فَمَا يَزَالُ كَأَنَّهُ مِمَّا يَقُومُ عَلَى الثَّلاَثِ كَسِيرَا

أي فما يزال كسيراً ممّا يقوم على الثّلاث فجعل خبر « كأنّ » من القيام على الثّلاث لكثرة ذلك منه ، وأنشد[2] المبرّد :

أَلاَ غَنِّنَا بِالزَّاهِرِيَّةِ أَنَّنَا عَلَى النَّأْيِ مِمَّا أَنْ نُلِمَّ بِهَا ذِكْرَا

وقوله : ايتني بعدما تقول ذلك القول[3] قد تقدّم في الحروف الخمسة إنشاده :

أَعُلاَقَةَ أُمَّ الْوُلَيِّدِ بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكِ كَالثَّغَامِ الْمُخْلَسِ

قال : جعل « بعد » مع « ما » بمنزلة حرف واحد وابتدأ ما بعده[4] قال : وهو نظير إنّما بقطع إذ لم توصل بالجملة الفعليّة ولا يمتنع المصدر فيها لأنّ المعنى

---

(1) الأنبياء : 37 .

(2) انظر « المقتضب » للمبرد 4 : 175 وفيه * ألا غنّينا * و* إنني * و* ألمّ * .

(3) انظر الكتاب 1 : 476 : 19 ، وفيه « من بعد ما تقول ذلك » عوض ما هو مثبت .

(4) انظر الكتاب 283 : 7 وفيه (جعل « بعدما » بمنزلة حرف واحد وابتدأ ما بعدها) ويبدو أنه من اختلاف نسخ الكتاب فقد ورد في المخطوطة هذا النصّ موافقا لما دوّن أعلاه ثم حدث تصويب في الحاشية موثّق لزمني إثباته .

بعدما شبت وهو ضعيف ، لأنّ المصدرية لا توصل إلاّ بالفعل وقول أبي حيّة النّميريّ :

وَإنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ

شاهده حذف « أن » لمّا نضرب[1] ، وتمثيله لها بربّما يحتمل أن يريد لفظاً ومعنى ويحتمل أن يريد أنّها ركّبت معها في اللّفظ ويكون معناها على ما تقدّم كمعناها بأن غير أنّها في قوله مركبّة ، و« ما » : زائدة وهي في القول المتقدّم مصدريّة و« نضرب » : صلتها ، ولا تحتاج إلى عائد أي إنّا لمن ضربنا الكبش وكبش القوم : رئيسهم ؛ لأنّه يمنع عنهم ، وقول الشّاعر :

تَظَلُّ الشَّمْسُ عَاكِفَةً عَلَيْهِ كَآبَةً أَنَّهَا فَقَدَتْ عَقِيلاَ

شاهده فيه إضافة « كآبة » إلى « أنّها » أي كسفت حزناً لفقده ، ونصب كآبة على المفعول من أجله ، وأجاز الأعلم فيها الحال وهو فاسد ؛ لأنّها معرفة ويقولون إنّه خليق لأن يفعل ، هذه الأفعال الّتي ذكر هنا ، وهي أفعال المقاربة تنقسم ثلاثة أقسام فما كان منها فيه تراخ استعمل بأن كعسى واخلولق وجدير وخليق ونحوها ، وما كان لِلأخذ في الشيء لم يستعمل بأن ألبتّة كأخذ وجعل وطفق ، قال تعالى : ﴿ فَطَفِقَ مَسْحاً بِالسُّوقِ والْأَعْنَاقِ ﴾[2] وما كان منها لمقاربة الفعل ككاد وكرب فلا تدخلهما « أَنْ » أيضاً إلاّ في الشّعر تشبيهاً لها بعسى قال : * قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبِلَىٰ أَنْ يَمْصَحَا * وقد شبّهوا أيضاً « عسى » بها فحذفوا منها « أن » فقالوا : عسى زيد يقوم ويكثر ذلك في الشّعر كما شبّهوها بلعلّ فقالوا * لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي * وشبّهوا « لعلّ » بها في دخول « أن » على خبرها لأنّ

---

(1) لعلّ صواب العبارة « شاهده حذف « أن » من « لمّا نضرب » » . وانظر طبعة هارون 3 : 156 هـ2 ، حيث ذكر أنّ « الشاهد فيه تركيب « مِن » مع « ما » الكافّة كما ركّبت « ربّما » ... » .

(2) ص : 33 .

معناها واحد فمن حيث كان فيها تراخ دخل فيها معنى الرّجاء والطّمع فضارعت بذلك « لعّل » فحملت عليها وقد يُتَوَهَّمُ فيها الدّنوّ فحملت على كاد فكلّ واحد منهما في مضارعته محمول على الآخر في بعض تصّرفه . سيبويه في باب دخول الرّفع في الأفعال ، ومثل ذلك كدت تفعل وعسى يفعل فصارت كدت ونحوها بمنزلة كنت عندهم ، كأنّك قلت كدت فاعلاً ثمّ وضعت « أفعل » موضعه ، ثم قال : وكأنهّم إنمّا منعهم أن يذكروا الأسماء في كدت وعسيت أنّ معناها ومعنى غيرها مّما تدخله أن سواء ، نحو قولهم خَلِيقٌ أَنْ يَفْعَلَ ، وقارب أن يفعل ، ألا تراهم يُضْطَرّونَ فيلحقونها بكدت ، فلمّا كان المعنى كذلك تركوا الأسماء وأجروا اللّفظ كما كان في كنت ، لئلاّ تكون ما هذه كمعنى[1] غيره من هذه الأفعال الّتي ذكرها في لزوم لفظ الفعل بمنزلة ما تقدّم من لفظ الجحود في لزومها لفظ المضارع ؛ لما دخلها من نَفْي « سيفعل » فما استعمل منها « بأن » ، لا يقع موقعه المصدر إلاّ في قولهم عَسَى الْغُوَيْرُ أَبْؤُساً[2] ، وما استعمل منها بغير « أن » لا يقع الاسم فيها في موضع الفعل إلاّ في الشّعر ، نحو قول تأبطّ شرّاً :

* فأُبْتُ إِلَىٰ فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيباً * . وقول الآخر :

أَكْثَرْتَ فِي الْعَذْلِ مُلِحّاً دَائِماً   لاَ تُكْثِرَنّ إِنّي عَسَيْتُ صَائِماً

وقد وقعت موقعه الجملة من الابتداء والخبر قال :

فَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ ابْنَيْ سُهَيْلٍ   مِنَ الأَكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ

الفراء في قوله تعالى : ﴿ ٱلْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْراً وَنِفَاقاً وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللّٰهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ ﴾[3] ، فأجدر وأخلق تطلبان الاستقبال من الأفاعيل فكانتا

---

(1) انظر الكتاب 1 : 410 : 8 ، 11 ، مع خلاف لفظيّ يسير .

(2) انظر « مجمع الأمثال » للميداني 2 : 17 .

(3) التّوبة : 97 . وانظر معاني القرآن للفراء 1 : 449 .

بأن لتبيّن المستقبل فلو وضعت موضع أن المصدر لم يتبيّن ذلك وقبح و« أن » في موضع نصب وعسى وجدير وما يتصرّف منهن نظائر في أنّ أي وما كان في معناهما نظائر في استعمال أن معها وكذلك قال سيبويه ولم يستعملوا الفعل لئلاّ ينقضوا معنى « أن » وهو الاستقبال وذكر يعقوب في هذه الأفعال قوله في الحديث : « قِصَرُ الْخُطْبَةِ وَطُولُ الصَّلاَةِ مَئِنَّةٌ مِنْ فِقْهِ الرَّجُلِ » ، قال ويقال : دَارُهُ قمن من داري[1] وما استعمل من هذه الأفعال « بأن » هو على إرادة اللاّم وقد تظهر إلاّ في « عسى » فإنّها لا تظهر معها ، وأمّا « قاربت » فتنصب نصباً صحيحاً من غير تقدير لام وكذلك « كاد » إذا دخلت عليها « أن » وهذا الحكم يرجع إلى معاني الأفعال فما صلح معها اللاّم قدّرتها فيها وما لم تصلح معه لم يحتج إليها ولا تكون عسى وأخواتها بمنزلة « كان » إلا إذا حذفت منها « أن » وإذا قلت عسى أن يقوم زيد « فأن » هي الفاعلة وإذا قلت زيد عسى أن يقوم إن جعلت في عسى ضمير الفاعل يرجع إلى زيد ثنّيت وجمعت قلت : الزيدان عسيا وعسوا ، وفي المرأة عست وعستا وعسين ، وإن لم تضمر فيه شيئاً جعلت « أن » هي الفاعلة ولم تثنّ ولم تجمع وإذا قلت في المذكّر : عسى زيد قلت في المؤنث عست هند وقوله : « فَأَنْ » هاهنا بمنزلتها في : قاربت أن تفعل[2] ، يريد « أَنْ » بعد عسى في موضع نصب مثل « أن » بعد قاربت وإن كانت « قاربت » تتعدّى بنفسها فيريد شبهاً لفظيّاً ، دليله قوله بعد : وعسيت بمنزلة اخلولقت السماء[3] وقد قدّر اخلولقت بالحرف وقوله ولا يستعملون المصدر هنا إلا في المثل وقد ذكره ، ويريد بالمثل[4] ولا يقولون عسيت الفعل ولا عسيت للفعل لا يستعملون الاسم بعدها

---

(1) انظر « الألفاظ » ، ليعقوب بن السّكّيت ، بعناية لويس شيخو : 511 – 512 .
(2) انظر الكتاب 1 : 477 : 9 .
(3) المرجع نفسه : 10 .
(4) انظر الكتاب 1 : 487 : 2 .

ولا إظهار اللاّم وأن هي الفاعلة في قولهم عسى أن يفعل في الإفراد والتّثنية أو الجمع ولذلك مثّلها بدنا أن يفعلوا ، والذّي يقول عسى وعسيا وعسوا ، يعيد الضّمير على مذكور ويريد بقوله كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه يفعل[1] ، كلام المفسّر فيه جيّد غير أنّ سيبويه يريد في السّعة وقد جاء في الشّعر كما قدّمت وقول هدبة بن خشرم :

عَسَى الْهَمُّ الّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

شاهده استعمال « عسى » بغير أن تشبيهاً لها بكان ويروى أمسيتَ بفتح التاء وضمها ، وقاله في السّجن مع قريب له ، فالنّصب على الخطاب والرّفع على الإخبار عن نفسه ، وسجنه معاوية بن أبي سفيان « رضي الله عنه » في قتيل قتله أقرّ به ، وخبره مشهور وقال الأعلم : إنّه يخاطب رجلاً من قومه أسر[2] ، وهو فاسد ؛ لأنّ القصيد الّذي فيه البيت يبينّه ، وقوله أيضاً إنّه حذف أن ضرورة[3] فاسد ، لأنّ سيبويه يقول واعلم أنّ من العرب من يقول عسى زيد يفعل فجعلها لغة قليلة لا ضرورة وشاهده في البيت الثّاني[4] كالأوّل ، والمنهمر : السائل والجَوْنُ هنا : الأسود والرّباب : السّحاب الّذي لا سحاب فوقه ، والسّكوب : المنصبّ ، وكذلك شاهده في البيت الثّالث[5] والكيس العقل والدّهاء والْحَمِقُ

---

(1) المرجع نفسه 477 : 18 .

(2) انظر شرح أبيات الكتاب للأعلم 1 : 478 : 4 .

(3) المرجع نفسه : 3 .

(4) يشير إلى البيت :

عَسَى اللهُ يُغْنِي عَنْ بِلاَدِ ابْنِ قَادِرٍ بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ

انظر الكتاب 478 .

(5) يشير إلى البيت :

فَأَمَّا كَيِّسٌ فَنَجَا وَلَكِنْ عَسَى يَغْتَرّ بِي حَمِقٌ لَئِيمُ

المرجع نفسه .

والأحمق سواء كوجل وأوجل ، ويغترّ بي : يسلبني وفاعل عسى مضمر فيه مجهول كالمضمر في كاد في الآية ويمكن فيه التقديم والتّأخير ويقوّي وقوع كاد موقع الخبر كما ذكر قوله تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ﴾[1] لأنّ المجهول لا يكون حديثاً إلاّ في الجملة الاسميّة ، فإضماره في كاد دليل على أنّ دخولها على المبتدأ والخبر ككان وقد استدلّ بالآية على الإضمار في ليس وقد يشير بالكرّاسة الّتي تليها[2] إلى ما مرّ في أوّل الباب ، ويعني بحروف الاستفهام[3] حروف التّحضيض ، ومثّل بها لأنّ بعضها مركبّ منها ومن غيرها كهلاّ وألا وكلّ خلص للفعل وقول رؤبة * قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبِلَىٰ أَنْ يَمصَحَا * شاهده فيه استعمال أن مع كاد وهو من ضرورة الشعر ، يصف منزلاً ، ويمصح يذهب ما فيه من آثار السّكنى ، ومن قال بالسّين أخذه من المسح الّذي هو الإملاس أراد لم يبق فيه أثر ، والشّذوذ في لعلّ دخول أن في خبرها تشبيهاً لها بعسى وقد استعملت في الشّعر كثيراً قال العُدَيل بن الفَرْح :

لَعَلَّ الّذِي قَادَ النَّوَى أَنْ يَرُدَّهَا إِلَيْنَا وَقَدْ يُدْنِي الْبَعِيدُ مِنَ الْبُعْدِ

وقول الآخر :

وَلَسْتُ بِلَوَّامٍ عَلَى الْأَمْرِ بَعْدَمَا يَفُوتُ وَلٰكِنْ عَلَّ أَنْ أَتَقَدَّمَا

وقول متمّم بن نويرة :

لَعَلَّكَ يَوْماً أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ عَلَيْكَ مِنَ اللائِي يَدَعْنَكَ أَجْدَعَا

الوجه فيه أن تكون زائدة وقد تكون خبراً مع ما بعدها كما أنشد يحيى[4] :

---

(1) التوبة : 117 .

(2) انظر الكتاب 1 : 487 : 7 .

(3) المرجع نفسه : 11 .

(4) انظر « معاني القرآن » للفراء 1 : 105 ، 427 .

لَعَمْرُكَ مَا الْفِتْيَانُ أَنْ تُنْبِتَ اللِّحىّ   وَلَكِنَّمَا الْفِتْيَانُ كُلّ فَتىً نَدِيّ

أخبر بالحدث عن الشخص على السّعة و« أن » : فاعلة في قولك يوشك أن يجيء(*) وهي بمنزلة عسى في الرّفع والنّصب واستعمال « أن » وتركها وقوله : و« أن » في موضع نصب(**) دليل ذلك قوله تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ﴾(1) ، ومنه أيضاً قوله * عَلَى الأكوار مرتعها قريب * وفي الحديث : الرّاتِعُ حَوْلَ الحِمَىٰ يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ(***) يحتمل أن تكون « أن » في موضع رفع ونصب ، وقوله تعالى : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ ﴾(2) كأنّها خرجت والله أعلم بدخول « هل » عليها إلىٰ موضع يوشك وقول أميّة بن أبي الصّلت :

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ   فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَاقِعُهَا

شاهده فيه استعمال « يوشك » بغير « أن » كعسى و« من » : فاعلة بيوشك ومعنى يوشك يقارب ، يقال أوشك أن يفعل إذا قارب الفعل ، والغِرَّةُ : الغفلة عن الدّهر وصروفه يريد أنّه لا ينجو من الموت شيء وقوله : أريد لأن أفْعَلَ(****) فيه تأويلان : إن شئت كان على حذف المفعول كأنّه أريدك لكذا وأمرت بكذا لكذا وإن شئت كان على أريد كذا وأُمرت أن أكون ثمّ زيدت اللاّم ، كقوله تعالى : ﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾(3) والأوّل أجود وهو الذّي أراد والله أعلم

---

(1) التوبة : 117 .

(2) محمد : 22 .

(3) النمل : 72 .

(*) انظر الكتاب 1 : 418 : 14 ، وفيه « تجيء » عوض « يجيء » .

(**) المرجع نفسه : 15 ، وفيه « فأن » عوض « وأن » .

(****) انظر الكتاب 1 : 479 : 4 .

لقوله إرادتي لكذا[1] وهو مبتدأ وخبر ، فقوله : لأَنْ تفعل وَلأَنْ أكون ليست اللاّم زائدة فيهما ، وقول الفرزدق :

أَتَغْـضَبُ إِنْ أُذنَـا قُتَيْبَـةَ حـزّتـا جِهَاراً وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمِ

شاهده كسر إنّ لّما لم يصلح رفع الاسم بعد أن المصدريّة فكسرها وحدث لكسرها معنى بديع ، فالاسم بعدها مرفوع بإضمار فعل لما لم يسمّ فاعله يفسره حزّتا ، ويجوز أن تضمر فعـل الفاعل ويفسرّه فعل المفعول ، كما تقدّم في باب الاشتغال[2] ، أي إن ذهبت أذنا قتيبة حزّتا والفعل واقع ولا يكون الشّرط بالواقع ومخرجه على المجاز وَحَدُّهُ : الوقوع على الأسبـاب المتولّدة عنه ، إلاّ أنّها تعظم عندهم حتى يجعلوها الواقع نفسه ، كأنّه أتغضب إن يذكر قتل قتيبة ويفتخر به كقوله :

إِنْ يَقْتُـلُوكَ فَقَـدْ ثَـلَلْتَ عُرُوشَـهُـمْ بِعُتَيْبَـةَ بْنِ الْحَـارِثِ بِنْ شِـهَـابِ

والقتل قد كان وقع عنده والثّلّ كان قبل ذلك وكان ذؤاب بن ربيعة قد قتل عتيبة ثم أسر بنو عمّه ذؤاباً ولم يعلموا أنّه ذؤاب فبلغ أباه أنّ ذؤاباً قتل بعتيبة فقال القصيد فلما بلغهم علموا أنّه ذؤاب فقتلوه فكأنّه على تقرير إن يذكروا قتلك أو يفخروا به تفخر بقتل عتيبة ، ومنه قوله في الحماسة :

فَـإِنْ نُـرْزَأْهُـمْ فَـلَقَـدْ تَـرَكْنَـا كَفَـاهُـمْ لَدَى الدبـرِ الْمُضَـاعِ

الجواب فيـه بـالواقع على المعنى ، كأنه إن يقتـلوكم فأنتم ثأرهم ، ولو أراد الفرزدق الخفيفـة من الثّقيـلة لم يغيرّها ، وخطّأ المبرّد الخليل وسيبويه في رواية الكسـر ، قال ولا يجوز كسر أن هنا ألبتّة واعتقدها المخفّفة من الشديدة وبئس ما صنع ، وهما أوثق في الرّواية منه وهي رواية الفرّاء[3] والمعنى في الكسر بديع ، وله نظائر كثيرة ، وفي ردّ ابن ولاّدِ عليه فاسد ، وذلك أنّه جعل « حزّتا » في موضع

---

(1) انظر الكتاب 1 : 479 : 4 ، وفيه « لهذا » عوض « لكذا » .

(2) انظر الكتاب 1 : 41 .

(3) انظر « معاني القرآن » للفرّاء 3 : 27 .

المستقبل ولا يمكن ذلك ؛ لأنّ الحزّ قد كان قبل قول البيت ، واحتجّ أيضاً بأنّها لو كانت مفتوحة لوقع اللبّس بين المخّففة والنّاصبة ؛ لكونها بغير فصـل ، ومنع وقوع الماضي في خبر أن المخفّفة وهذا كلّه فاسد ، أمّا عدم الفصل فقد يأتي في الشّعر وفي قليل من الكلام وقد قرئ ﴿ وَحَسِبُوا أَنْ لاَ تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾[1] بالرّفع والنّصب و« لا » ثابتة في القراءتين ، فقد وقع اللّبس الذي اعتلّ به ، والرّافع للّبس الإعراب ، وثبـات النّون في المخفّفـة في الخطّ ، وحذفها من النّاصبة ، وقد وقع الماضي في خبرها ، قال تعالى : ﴿ وَالْخَامِسَة أَنْ غَضِبَ اللهُ عَلَيْهَا ﴾[2] وقولهم أَمَّا أَنْ جَزَاكَ اللهُ خَيْراً ، ولا تجوز هنا المصدريّة ، وهذه أن مخففّة مع الماضي ، واحتجّ الأعلم لسيبويه لأنّ الشّرط قد يقع لما مضى في المعنى وهو فاسد ولا يقع ألبتّة إلاّ مستقبـل المعنى ، وقد بيّن المراد بالأبيـات وما وقع منه بلفظ الماضي في مواضع والحمد لله ، يخاطب الفرزدق قيســاً وزعم أنّهـا غضبت لقتل قتيبة بن مسـلم الباهليّ ، ولم تغضب لقتل ابن خازم ، وكلاهما من قيس ، فقتيبة قتله وكيع بن أبي أسود التيمي ، وابن خازم قتلته تميم ، وهو عبد الله بن خازم السّـلميّ ، وباهلة وسليم من قيس[3] ، ويروى بالفتح على المخفّفة من الثّقيلة .

باب تكون فيه أن بمنزلة أي

أن لها أربعـة مواضع : تكون مخففّة من الثقّيلة وقد بينّها في غير موضع ، وقد تكون زائدة بعد لمّا وفي القسم وقد تقدّمت ، ومصدريّة تدخل على المستقبل فتنصبه وتخلّصه للاستقبال وتدخل على الماضي وعلى فعل الأمر ، ويمكن أن تكون النّـاصبـة في الموضعين وأن تكون غيرها ولمّا دخلت على مبنيّ أبقته على بنائه ، وتكون حرف عبارة وتفسير بمعنى أي ولا موضع لها من الإعراب ومعناها ومعنى

---

(1) المائدة : 71 .

(2) النور : 9 .

(3) انظر حاشية الكتاب 1 : 479 : 21 – 27 .

المخفّفــة واحد ومعني الانطـلاق في الآية الذّهاب في الكـلام ، كقوله تعـالى : ﴿ وَالذِينَ يَسْعَوْنَ فِي آيَاتِنَا مُعْجِزِينَ ﴾[1] ومعنى المشي الدَّؤوب الملازمة والمداومة على عبادة أصنامهم ، كقوله تعالى : ﴿ إِلاَّ مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِماً ﴾[2] ليس يريد القيام الذي هو الانتصاب إنّما يريد مداومة الاقتضاء وكذلك القيّوم معناه المديم حافظ خلقه وزعم الفرّاء أنّه يجوز أن تكون النّاصبة أن في الآيتين والمعنى انطلقوا بالمشي و« بأن اعبدوا الله[*] » وجعل سيبويه الداخلة على الأمر هي النّاصبة من حيث كانت لما يأتي غير أنّ حمل الكلام على المعنى حيث كان أمراً وشبّهه بأنت الذي تقول من حيث أعاد الضّمير على المعنى وهذا صحيح ويمكن أن تكون في بابها كالموصولة بالماضي إلاّ أنّه قوي عنده حملها على النّاصبة لما ذكرته من المعنى يحيي في الأنعام[**] قوله تعالى : ﴿ أَلاَّ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً ﴾[3] يجوز أن يكون نهياً وأن يكـون خـبراً كما تقـول أمرتك ألاّ تذهب وأن لا تذهب وإن شـئت جعـلت ما عطفت على (أن لا تشركوا) جزماً بعضه ونصبا بعضه كما قال تعالى : ﴿ إِنّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلاَ تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِين ﴾[4] وأنشد :

حَجَّ وَأَوْصَـى سُـلَيْمَى الأَعْبُدَا   أَلاَّ تَـرَى وَلاَ تُكَـلِّمْ أَحَـدَا

أخبر أوّلا ونهى آخرا ، وقوله بعد : كلام يستغني[5] ، يريد بعد تمام الكلام والمفسّـرة على إضمار القول ولا تكون الموصـولة بالأمر مخفّفـة من الثقّيـلة لأنّها

---

(1) الحج : 51 .

(2) آل عمران : 75 .

(*) انظر معاني القرآن للفّراء 2 : 399 .

(**) انظر معاني القرآن للفراء 1 : 364 .

(3) الأنعام : 151 .

(4) الأنعام : 14 .

(5) انظر الكتاب 1 : 480 : 5 ، وفيه « مستغن » عوض « يستغني » .

لا توصل بغير الثّابت وقوله : ﴿ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾[1] المفسّرة هنا أحسن للفصل ، ودخول قد ، وقول أرسل إليه[2] هو على إضمار القول وليس بتفسير لأرسل و« ما » في قوله : ما أنت وذا[3] ؟ استفهام وتشديد أن فيه يدلّ على ما ذكر ، وقوله لا تخفّفها في الكلام أبداً[4] ، هذا إذا لم يتمّ الكلام دونها فإن تمّ جاز أن تكون حرف تفسير ، وقوله : فلو لم يريدوا ذلك لنصبوا هذا نص بأنّ الخفيفة من الثقّيلة كالنصّب مكان المخفّفة ويريد الفرق بين الثّقيلة والخفيفة والمفسّره بالاستغناء كما تقدّم وقوله * كَأَنْ وَرِيدَيْهِ رِشَاءَا خُلْبِ * شاهده النّصب بكأنْ خفيفة وقد أنشده بالرفع على الابتداء والخبر وأضمر في كان اسمها إمّا ضمير الأمر وإما ضميره مذكور متقدّم كما ذكر وهو قوله : أو يكون هذا المضمر هو الذي ذكر[5] ولا بدّ في هذا كلّه من إضمار ما أظهر ، لأنّ الأوّل هو الآخر فيه كلّه وشبّهه بقوله * كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَىٰ وَارِقِ السَّلَمِ * أضمر اسمها (أراد) كَأَنَّها ظبية ويروى بالنّصب والجرّ على زيادة أن وقد تقدّم البيت والكلام عليه في باب الأحرف الخمسة[6] ، وتقدّم قول الأعشى[7] وشاهده فيه إضمار الأمر في « أن » و« هالك » : خبر كلّ والجملة خبر أن والوريدان : حبلا العنق ، والخلب : اللّيف ، وقول أن بسم الله هي مخففّة لكونها مبنيّة على ما قبلها ، وقوله لأنّك لم تذكر مبتدأ أو مبنيّاً عليه[8] ، كلامه على بسم الله وأنّه خبر مبتدأ نصّ أن بسم الله

---

(1) الصافات : 104 .

(2) انظر الكتاب : 7 .

(3) المرجع نفسه .

(4) المرجع نفسه : 9 .

(5) المرجع نفسه : 19 .

(6) المرجع نفسه : 281 – 282 .

(7) يشير إلى البيت :

في فتية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كلّ من يحفى وينتعل

(8) انظر الكتاب 1 : 481 : 3 وفيه « ومبنيّاً عليه » عوض « أو مبنيّاً عليه » .

لا يختصّ بالابتداء بل كلامه على أن يكون خبر مبتدأ أو يكون متعلقاً بفعل، ولذلك اعتذر بوقوع الجارّ والمجرور بعد « أن » ولو كان على خبر ابتداء لكانت الجملة اسميّة ولم يعتذر عنها، كقوله تعالى: ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾[1] وفي قوله: على مثل الإضمار الّذي في قوله[2]، نصّ بجواز إضمار المجهول بعد تقدّم مذكور وإضمار المذكور أولى، ألا تراه قد أضمر المجهول في كأن والضّمير المضاف إليه الوريدان عائد على مذكور وقوله: ولو أنّهم إذ حذفوا جعلوه بمنزلة إنما[3] هذا قياس منه واحتجّ عليه العرب ولم تتكلم به فلا يقال، وقوله قبح[4]، قوله فاسد لأنّه لم يقبحه وإنّما احتجّ عليه لأنّ العرب لم تُرِدْ ذلك، ودخلت اللاّم مع أن المخفّفة للفرق بينها وبين النّافية ولم تدخل مع المفتوحة لأنّ المصدريّة لا تدخل إلا على الأفعال والمخفّفة على الأسماء، فوقع الفرق، ومن التخّفيف والإضمار قول كثيّر:

لِتَعْلَمَ عِنْدَ الْغَيْبِ أَنْ لاَ مُقَصِّرٌ مُضِيعٌ وَلاَ عَمَّا يَسُرُّكَ غَافِلُ

يريد أنّي فحذف وخفّف.

باب آخر أن فيه مخفّفة

قوله أن فيه مخففة جملة في موضع الصّفة لباب والباب كلّه فيما ثبت واستقرّ وإن أتى فيه المستقبل فما ثبت أو اعْتُقِدَ فيه الثّبات فأن بعده مخفّفة وما لم يكن كذلك وقعت بعده النّاصبة وقد بيّن مسائل الباب غاية البيان، وقوله: ولا تدخل هذه السّين في الفعل هنا حتى تكون إلى آخر الكلام[*]، يقول أنْ

(1) يونس: 10.
(2) انظر الكتاب 280: 19.
(3) المرجع نفسه 481: 2.
(4) المرجع نفسه: 4، وفيه « أنك تستقبح قد عرفت أن يقول ذاك ».
(*) انظر الكتاب 1: 481: 16، وفيه « ههنا » عوض « هنا ».

تدخل لتأكيد الثّابت وأُكدّت هنا والله أعلم نفي كون الفتنة ، ثمّ دخل الحسبان كما يدخل العلم لتصير كثبوت النفّي فيه كفعلك بالعلم ، وقوله أدخلته في ظنّك على أنّه ثابت الآن(*) ، وقد يكون الظّنّ علماً ، نحو قوله تعالى : ﴿ الذِّينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاَقُوا رَبِّهِمْ ﴾[1] قد تكون في خلت ، كقوله : * وَإِخَالُ أَنِّي لاَحِقٌ مُسْتَتْبَعُ * .

وهو هنا يقين ومذهب سيبويه أنّ يثبته في ظنّه كما أثبته في علمه ولذلك قال : لأنّه نفيه(**) ولم يرد النّفي الصّريح ، ومثله ظننت لزيد منطلق ، وقوله قد استقرّ عنده أنّه كائن(***) جاز الإثبات هنا في الحال وفي غيره سواء ، ومن ذلك قول ابن هرمة :

وَلاَ تَـدْفنَـنِّـي بِـالْفَـلاَةِ فَـإِنَّنِي أَخَـافُ إِذَا مَـا مِتُّ أَلاَّ أَذُوقَهَـا

وقول الآخر :

أَتَـانِي كَلاَمٌ عَنْ نُصَيْبٍ يَقُـولُهُ وَمَا خِفْتُ يَا سَلاَّمُ أَنَّكَ عَائِبِي

وقوله تعالى : ﴿ وَاللاَّتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ ﴾[2] ورد في التفسير أنّ معنى تخافون : تعلمون وهي كالظّنّ لأنّ الخائف قد يرجو فيضارع الظّنّ والعلم وأنشد * أَخَافُ إِذَا مَا مِتُّ أَلاَّ أَذُوقَهَا * وأنشد * وَمَا خِفْتُ يَا سَلاَّمُ أَنَّكَ عَائِبِي * قال : وبلغنا عنه في الحديث ﷺ أنه قال : « أُمِرْتُ بِالسِّوَاكِ حَتَّىٰ خِفْتُ لأُدْرَدَ »(****) ، فهذا كظننت قال وقرأ أبيّ ﴿ فَخَافَ رَبُّكَ ﴾[1] أي فعلم ربك ،

---

(1) البقرة : 46 .

(2) النساء : 34 . وانظر معاني القرآن للفرّاء 1 : 265 .

(3) الكهف : 80 في قراءة أبيّ : انظر معاني القرآن للفرّاء 2 : 157 .

(*) المرجع نفسه : 19 .

(**) المرجع نفسه : 20 .

(***) المرجع نفسه : 482 : 4 .

(****) المرجع نفسه : 266 .

قال : والخوف والظّنّ يذهب بهما إلى العلم ، يريد آية الكهف ، كقوله تعالى : ﴿ فَخَشِينَا أَنْ يُرْهِقَهُمَا ﴾[2] وكذلك فسّر خشينا ، قال والله أعلم قول بعض عبيده تعالى ، وأنشد في تفسير سورة الفرقان :

لاَ تَـرْتَجِي حِـينَ تُـلاَقِي الذَّائِـدَا　　أَسَبْـعَـــةً لاَقَتْ مَعـــاً أَمْ وَاحِـدَا

قال : يريد لا تخاف ولا تبالي ، فهذا الرّجاء معلّق بتعليق العلم والشّكّ[*] وقوله * أما أن جزاك الله خيراً[**] ، فتحت أن فيه بعد ما لأنّها تحقيق وقد تقال في معنى حقّا ، وفي معنى علمت ، ولولا ذلك لكانت مصدريّة وحكمها في الدّعاء كحكمها في كل فعل غير متمكّن ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى ﴾[2] وقوله تعالى : ﴿ وَأَنْ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ﴾[3] وكقول عبده :

أَنْ نِعْـــمَ مُعْتَـــرَكُ الحـــاع[كذا] إذا　　خَبَّ السَّـعِـيرُ وَسَـــابِئُ الْخَمْـرِ

وعلى هذا يكون في فعل غير خبري ومنه عسى ، قال يحيى[4] : ولو رفع الفعل في خبر « أن » بغير لا لكان صواباً ، كقولك حسبت أنْ تَقُولُ ذلك لأنّ الكاف تحسن مع أن فتقول حسبت أنّك تقول ذاك وأنشد :

أَنْ تَهْبِـــطِـــينَ بِـــلاَدَ قَـــوْمٍ (م) مٍ يَـــرْتَعُـــونَ مِنَ الطِّـــلاَحِ

وضعّف سيبويه ذلك ولم يمنعه ، وقوله : ـ أَمَّا أَنْ جَزَاكَ اللهُ خَيْراً ، فيحتمل أن تكون المخففّة في ضمير محذوف في لغة أهل الحجاز ، كقوله تعالى ﴿ وَإِنْ

---

(1) الكهف : 80 .

(2) القمر : 29 .

(3) الأعراف : 185 .

(4) انظر معاني القرآن للفرّاء 1 : 135 ، 136 .

(*) انظر معاني القرآن للفراء 2 : 265 .

(**) انظر الكتاب 1 : 482 : 8 .

﴿ كُلاًّ لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾[1] وعملها في الآية أقوى لظهورها ، ويمكن أن تكون غير عاملة في مضمر وحذفت اللاّم كما حذفت « قد » من جزاك الله والسّين من المستقبل فيما ذكر لمّا لم يمكن دخولها لفساد المعنى ولا يحذف الاسم من المشدّدة إلا في الشّعر وهو الذي أراد ويريد بقوله وأنّه لا يحذف إلاّ في الشعر(*) حذف الضّمير مع التّخفيف وإنّما الحذف للمفتوحة المخفّفة وعلى ذلك خفّفت غير أنّ قوله : شبّهوها بكذا(**) دليل أنّه يريد العمل والحذف لأنّ اللاّم لا تحذف ألبتّة من أن المبطلة للعمل ووقع في كتاب الأستاذ إلاّ في هذا الموضع لما ذكرت لك في الدّعاء وأبدله من هذا الموضع ، وفي أكثر النّسخ من الدّعاء وجعلها تبييناً لما(***) وتشبيهه « علمت » إذا لم ترد تحقيق العلم « بأرى » من الرأي حسن وبذلك جاز وقوع الناصبة بعده وهي تتعدّى إلى واحد كعرفت وهذا رأي على جهة الإشارة ، كقوله تعالى حكاية عن فرعون ﴿ مَا أُرِيكُمْ إلاَّ مَا أَرَىٰ ﴾[2] و« علمت » مثلها في ذلك ولا تمتنع من الماضي وأمّا أُرىٰ المضمومة الهمزة فهي كظننت ، ومنه قولهم كَمْ تُرَى الْحَرُورِيَّةَ رَجُلاً ؟ وقد تقدّم في باب حتّى ، أرى عبد الله سار حتى يدخلها(****) بمعنى حسبت ولا تستعمل إلاّ في بِنْيَةِ المفعول الذي لم يسمّ فاعله ، وتتعدّى إلى اثنين بعد المرفوع ، وقد تقدّمت في باب الظّنّ(*****) وأما أرى الّتي في قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللهُ سَمْعَكُمْ

---

(1) هود : 111 .

(2) غافر : 29 .

(*) انظر الكتاب 1 : 482 : 10 ، وفيه « وأنّ لا تحذف في غير ذا » عوض ما هو مثبت .

(**) المرجع نفسه : 11 ، وفيه « شبّهوه » عوض « شبّهوها » .

(***) لا توجد بطبعة بولاق وأثبتها الأستاذ هارون في طبعته . انظر 3 : 168 هـ3 ، وانظر القسم الدراسي .

(****) انظر الكتاب 1 : 414 : 16 .

(*****) المرجع نفسه 18 : 7 .

وَأَبْصَارَكُمْ ﴾[1] فمعناها أخبرني ولا يذكر بعدها إلاّ الشّرط وبعده الاستفهام على التّقديم والتّأخير وهي كثيرة في القرآن، كقوله تعالى: ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْراً ﴾[2] ومنها أرأيت الواقعة في كلام الفقهاء إلاّ أنّهم يلحنون فيها وصوابها أرأيت إن كان كذا وكذا كيف تكون؟ ومنها: ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ ﴾[3] « فالذي » فيه مبتدأ وجوابه: فذلك، والفاء: وُصْلَةٌ لما دخل الّذي من معنى الشّرط ودخلت على الخبر لمكان الشّرط و« أرأيت » معلّقة على الجمل [التي بعدها] في هذه المواضع كلّها، وللرّؤية كيفما تصرفت تعلّق ألا ترى إلى قوله * أَمَا تَرَىٰ أَيَّ بَرْقٍ هَاهُنَا * وَأمّا قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾[4] فيدخلها معنى التعجّب، كأنّه ألم تعجب إلى كذا فتعدّت بإلى كأنّه ألم تنظر؟ ودخلت « إلى » لمعنى التعجّب وعلّق الفعل على جملة الاستفهام وليست ببدل من الرّبّ تعالى لأنّ الحرف لا يعلّق.

باب أم وأو

« أم » تكون متّصلة وهي الّتي تسمّى معادلة ولا تكون إلاّ بعد همزة الاستفهام خاصّة وتكون منقطعة وتقع بعد الاستفهام وغيره وتذكر أحكامها في بابيهما بعد، وكذلك أو، وتكون متصّلة ومنقطعة على ذلك الحدّ ولا تذكر إلاّ بعد كلام إلاّ أنّها في الخبر يثبت بها وفي الاستفهام لا يثبت بها شيء، كقولك ألست زيداً أو لست عمراً؟ فالمعنى بل لست عمراً وهذه المنقطعة وقد ذكرها بعد، ويريد بقوله وتكون في الخبر[5] أنّه يثبت بها في الخبر، ويريد بقوله:

---

(1) الأنعام: 46.

(2) الملك: 30.

(3) الماعون: 1.

(4) الفرقان: 45.

(5) انظر الكتاب 1: 482: 21.

والاستفهام إذا دخل على الثّابت صار غير ثابت[1] أنّه صار مسؤولاً عنه .

باب أم إذا صار الكلام بها بمنزلة أيهما وأيّهم

العبارة الوجيزة المبيّنة لمعنى التسّوية والمعادلة أن تقول هي اعتدال الطّرفين المتقابلين لفظاً أو معنى في الظّنّ لهما والسّؤال عن الصّادق منهما وذلك أنّ القائل : أزيد عندك أم عمرو ؟ قد علم أو ادّعى العلم في أنّ أحدهما عندك ولكنه شكّ في التعّيين لأحدهما فظنّ كلّ واحد منهما على انفراده وتعادلا في ظنّه واستويا عليه فطلب الكشف عن ذلك ، وكذلك أزيداً لقيت أم بشراً ؟ ومن المعادلة قول سيبويه : أتضرب عمراً أم تشتم زيداً ؟ وإنشاده :

مَا أُبَالِي أَنَبَّ بِالْحَزْنِ تَيْسٌ أَمْ لَحَانِي بِظَهْرِ غَيْبٍ لَئِيمُ

وأنشد أبو العباس[2] :

سَوَاءٌ عَلَيْكَ الْيَوْمَ انْصَاعَتِ الْهَوَىٰ بِخَرْقَاءَ أَمْ أنحى لك السيف ذَابِحُ

وهما جملتان مختلفتان إلاّ أنّ الطّرفين قد استويا في ادّعاء العلم بهما ولا تُبَالِي باتفّاق اللّفظ ولا اختلافه ، فإذا اتّفق اللفّظ قدّرت الكلام بأيّهما وأيّهم وإذا اختلف قدّرت بأيّ ذلك كان كما مثّل في المسائل وتقع الجملة الاسميّة فيهما موقع الفعليّة ، كقوله تعالى : ﴿ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾[3] والفعليّة موقع الاسميّة ، كقوله * أَنَاصِحٌ أَمْ عَلَىٰ غِشٍّ تُدَاجِينِي * وأنشد :

سَوَاءٌ إِذَا مَا أَصْلَحَ اللهُ أَمْرَهُمْ عَلَيْنَا أَدَثْرٌ مَالُهُمْ أَمْ أَصَارِمُ

وقد وقعت الجملة من الفعل والفاعل موقع المفرد في قوله : * أَمُخْدَجَ الْيَدَيْنِ

---

(1) انظر الكتاب 1 : 482 : 21 .

(2) انظر المقتضب للمبّرد 3 : 298 وفيه * النوى * عوض * الهوى * .

(3) الأعراف : 193 .

أَمْ أَتَمَّتِ * أراد أم متمّا ، وأنشد الفرّاء(*) عن الكسائيّ :

سَــــوَاءٌ عَـلَيْكَ النَّفْـرُ أَمْ أَنْتَ لَيْـلَةً بِـأَهْـلِ الْقِبَـابِ مِنْ نُمَيْرِ بْنِ عَامِرِ

وهو أبعـد ممّـا تقدّم لحذف حرف الاستفهـام ووقوع المفرد موقع الجمـلة والتقّدير سواء عليك أبتّ بالنّفر أم بتّ ليلة بكذا وينشدا وأنت بائت ، وجوّزه كون الموضع للمفرد في قولهم سواء عليك القيام والقعود ، وقال يحيى : جازت أو في البيت لقوله النّفر وهي بمعنى الواو ولا تمتنع المعادلة من شيء من هذا اتّفقت الجمل في اللّفظ أو اختلفت ، كانت لفاعل واحد أو لغير واحد ، اسميّات كانت أو فعليّات ، لأنّه ليس من شرط المعادلة والتّسوية اعتدال اللّفظ بل اعتدال المعنى واستواؤه في التفّسير وليست التّسوية للفظ سواء بل لما تقدّم ، دليل ذلك قول سيبويه في باب ما جرى على حرف النداء : ما أدري أفعل أم لم يفعل لأنّ علمك قد استـوى فيهمـا كما استـوى عـليك الأمران في الأول(**) ، وقد قال في باب ما لا يعمـل فيـه ما قبله من الفعل : قد علمت أزيد ثَمَّ أم عمرو ، أردت أن تخبر أنّك قد علمت أيّهما ثَمّ وأردت أن تسوّي علم المخاطب فيهما كما استوى علمك في المسألة حين قلت : أزيد ثَمَّ أم عمرو ؟(***) وقد بيّن ذلك في البابين فهذا نصّ بالتّسوية فيما ليس في لفظة سواء ، والمعادلة بين النفّي والإثبات جائزة ، كقوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾(1) . و﴿ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ ﴾(2) وقول سيبويه المتقدّم ما أدري أفعل أم لم يفعل وأمّا المعادلة في مثل : أضربت زيداً أم قتلته إذا كان أحدهما نفياً فلا يجوز ، لفساد معنى

---

(1) يس : 10 .

(2) الشعراء : 136 .

(*) انظر فيها وما قبلها : معاني القرآن للفرّاء 1 : 401 .

(**) انظر الكتاب 1 : 326 : 10 .

(***) المرجع نفسه 120 : 15 .

المعادلة فيه والتّسوية ، وكذلك إن دخل الاستفهام معنى التّقرير والإنكار والتّوبيخ لم تجز المعادلة ؛ لأنّه صار موجباً ، وقد يصلح اللّفظ للمعادلة وأم منقطعة لأنّ السّائل لم يبن كلامه عليها إنّما سأل عن شيء ثم بدا له فسأل عن غيره ، كقوله في باب المنقطعة : أعمرو عندك أم عندك زيد[1] ؟ لّما أراد سؤالين أتى بخبرين ولو أراد المعادلة لأتى بخبر واحد عنهما فقال : أعندك زيد أم عمرو ؟ وقد أجاز المعادلة فيهمـا على تكـرير عندك على التـأكيد كقوله تعـالى : ﴿ فَفِي الْجَنَّـةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾[2] فمعنى المعادلة يرجع إلى غرض السّـائل وما بنى كلامه عليه ، وقوله : وذلك أزيد عندك أم عمرو ؟ وأزيداً لقيت أم بشراً[3] ؟ لو استفهم لأدخل الألف على الواو عاطفاً ولا تدخل الواو على الألف وإنّما عطف هنا على القول . أراد وذلك قولك أزيد عندك أم عمرو ؟ وقولك أزيداً لقيت أم بشراً ؟ وقد ذكرها في « أبواب الواو التي تدخل عليهـا ألف الاستفهـام »[4] . وإن قلت أزيداً لقيته أم بشراً ؟ فالنّصب أحسن من الرّفع ، لأنّه يصـير من باب الاشتغال وقوله فقال المسؤول لا ، كان محالاً ، يريد على حدّ الجواب على وضع المسألة وقد يجوز في الجواب لا إذا لم يكن عند المسؤول واحد من المسؤول عنهم كقول ذي الرمّة في جواب : * أَذُو زَوْجَةٍ فِي الْحَيِّ أَمْ ذُو خُصُومَةٍ ؟ *

فَقُـلْتُ لَهَـا إِنَّ أَهْـلِي لَجِـيرَةٌ بِـأَكْثِبَـةِ الدَّهْنَـا جَمِيعـاً وَمَـالِيَـا

فهذا على غير الحدّ في التعّيين من حيث لم يكن عنده ما يعيّن ولا يخلو أن يكون السّؤال في مسائل الباب عن تعيين الاسم أو تعيين الخبر فإذا كان عن تعيين الاسم فالخبر أو الفعل ثابتان عندك وإذا كان عن تعيين الخبر أو الفعل فالاسم

---

(1) انظر الكتاب 1 : 484 : 1 .

(2) هود : 108 .

(3) انظر الكتاب 482 : 23 .

(4) المرجع نفسه 491 : 1 ، 2 ، 3 .

ثابت معلوم عندك، فالذي يلي حرف الاستفهام وأم المسؤول عنه، والّذي لا يسأل عنه متوسّط بينهما ، ويجوز التقّديم والتّأخير كما ذكر ، وما بعد أبالي في موضع المفعول لأبالي ، وما بعد سواء في موضع المبتدأ وكلاهما معلّق ويجوز ما أبالي زيداً أقام أم قعد ، لأنّك تقول ما أبالي أيّ ذلك كان ، « فأيّ ذلك » : مبتدأ وخبره في كان وهي تامة والجملة في موضع الحال من زيد وسيأتي من هذا شيء في باب أو ، وقد تقدّم نحوٌ منه ، وقوله : وسواء عليّ أي ذلك كان لا يمتنع نصب أيّ في سواء ، وقوله :

سَوَاءٌ عَلَيْهِ أيّ حِينٍ أَتَيْتَهُ أَسَاعَةَ نَحْسٍ تُتَّقَى أَمْ بِأَسْعُدِ

جاء به على حدّ سواء إتيانك في كلّ حين ، وجاز ذلك لمكان أم المعادلة كما جازت في المسألة[1] ، ووقع في الشّرقيّة يعني في الاستفهام قال الفارسيّ : جرى هذا على حرف الاستفهام من حيث كان تسوية وإن لم يكن استفهاماً لأنّ كلّ استفهام تسوية ألا ترى أنّك إذا استفهمت عن شيء كان ما تستفهم عنه عندك وخلافه سواء وإن لم يكن كذلك ، كنت متيقّناً له غير مستفهم عنه فإنما جرى على التّسوية حرف الاستفهام هنا من حيث كانت التّسوية تعمّ الاستفهام فلم يكن استفهام إلاّ تسوية ، وقوله : ما أدري أقام أو قعد[2] يريد أنّ « أو » لا يثبت بها بعد الاستفهام شيء ولا يجوز في تقديرها ما أدري أأحدهما كان لكنّه قد كان منه القيام أو القعود ولم يعدّه قياماً ولا قعوداً لقصر مدّته فأتى بأو لهذا المعنى ، وهذا الباب هو باب التّسوية الذي وعد به ، ومن وقوع جملة التّسوية حالاً قول الفرزدق :

مَا ضَرَّ تَغْلِبَ وَائِلٍ أَهَجَوْتَهَا أَمْ نُلْتَ حَيْثُ تَنَاطَحَ الْبَحْرَانِ

---

(1) انظر الكتاب 1 : 483 : 14 .

(2) المرجع ذاته : 23 .

الاستفهـام فيـه عند الأستاذ أبي بكر حال من المفعول في أحد وجهيه ، و« ما » استفهام وبعده :

قَـوْمٌ هُــمُ قَتَــلُوا ابْنَ هِنْــدٍ عَنْـوَةً   عَمْـراً وَهُـمُ قَسَـطُواْ عَلَى النُّعْمَـانِ

وكذلك قول الأخطل :

مَـا ضَــرَّ سَــادَةَ نَهْشَــلٍ أَهَجَـاهُمُ   أَمْ قَــامَ في عَـرْضِ الحـوى فَبَــالاَ

جملة استفهام حال من المفعول ، و« ما » استفهام وإنّما كان الاستثبات في المعـادلة عن المعـادِلين والمعـادَلين من حيث أثبت لأحدهما أمراً من غير تعيـين، فاستفهمته عن المثبت لَه لا عن الأمر لأنّه متيقّن عندك وكذلك إذا ثبت لمعيّن عندك أحد الأمرين فاستفهمت عنه جرى مجرى الأوّل ولذلك استوى الاسـم والفعـل ولّما كنت في المعادلة تثبت الأمر لأحد المذكورَيْن أو للمذكورين في علمك افتقرت إلى الاستفهـام عن المثبت ولما استفهمت عن المثبت له أجبت بالاسم وعن الذي لم تعلمه أجبت بلا أو نعم .

باب أم منقطعة

المنقطعة تكون بعد الخبر والاستفهام وهي على كلام ثان وهي تنوب مناب بل والهمزة غير أنّ بل للإضراب عن الأوّل والإيجاب للثّاني أو للتّحوّل من خبر إلى خبر ولم توجب شيئاً إلاّ سؤالاً عن الثّاني كما سأل عن الأوّل فلذلك صارت « أم » تنوب مناب بل والهمزة ومعناهما في الكتاب العزيز التّوبيخ كما كان في الألف وقد تكون بمعنى بل بغير استفهام تقدّر به ، وأنشد يحيى[1] في ذلك :

فَـوَاللهِ مَـا أَدْرِي أَسَـــلَمَىٰ تَغَـوَّلَتْ   أَمِ النَّـــــوْمُ أَمْ كُلٌّ إِلَيَّ حَبِـــيبُ

---

(1) انظر « معاني القرآن » للفراء 2 : 297 – 299 .

المعنى بل كلٌّ إليَّ حبيب وعليه حمل قوله تعالى : ﴿ أَمَّنْ خَلَقَ السَّمٰوَاتِ ﴾[1] وما بعدها في سورة النّمل قال ابن طاهر : ولا يمتنع عندي إذا أردت بها مذهب بل ، أن تكون عاطفة مثلها أو تدخل في الغلط والنّسيان وهو قول ظاهر صحيح المعنى ، وقد يكون من ذلك قوله في الحماسة :

إِذَا اسْتُنْجِدُواْ لَمْ يَسْأَلُوا مُسْتَغِيثَهُمْ لأَيَّةِ حَرْبٍ أَوْ بِأَيِّ مَكَانِ

وأبى ذلك كلّه سيبويه وجعلها منقطعة في الباب كلّه ومعادلة في الباب الأوّل ولم يجعل لها قسماً ثالثاً وحكى المبرد[2] عن أبي زيد أنّها تكون زائدة وأنشد * يَا دَهْنُ أَمْ مَا كَانَ مَشْيِي رَقَصَا * قال وهذا لا يعرفه المفسّرون ولا النحويّون قلت : وأبو زيد ثقة ولم يرو إلاّ ما سمع ولا تحتمل في البيت غير الزّيادة وأجازه الأستاذ في البيت والآية أعني « أَمْ أَنَا خَيْرٌ » وقد بيّن وجه الانقطاع والمعادلة في قولهم : أَعَمْروٌ عِنْدَكَ أَمْ عِنْدَكَ زَيْدٌ في الباب الّذي قبل هذا وقوله : ثمّ أدركه مثل ذلك الظّن ، يعني أنّك تبتدئ السّؤال عن الأوّل ثم يدركك مثل الظّنّ الأوّل في آخر بعد أن تمّ الكلام الأوّل فاستأنفت أم وصارت بالتحوّل عن الأوّل والسّؤال عن الثّاني ، ولّما قال إنّها لإبل أدركه الشّكّ فأضرب عن الكلام الذي قال وسأل عمّا شكّ فيه فجاء بأم ولو استوى عليه الأمران في أوّل كلامه لقال أهي إبل أم شاء ؟ فبنى الكَلام على المعادلة و« أم » في الآية الأولى منقطعة لأنّ السّابق خبر قال الأستاذ وهذا إثبات في أم والله أعلم لأنّه قد علمه من قولهم لكنّ مذهب سيبويه الانقطاع على معنى التّوبيخ وهو حسن ويعطي معنى الخبر المثبت وقد يكون الاستفهام على جهة التقّرير والتّوبيخ في الواجب ، وقوله تعالى : ﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ ﴾[3] منقطعة لأنّه لم يسألهم عن استواء علمه في الأوّل والثّاني لأنّه إنّما أدركه

---

(1) النمل : 60 .

(2) انظر «المقتضب» للمبرد 3 : 296 ، 397 .

(3) الزخرف : 52 .

الشّكّ في بصرهم بعد ما مضى كلامه على التقرير وهو مثبت وجواب السؤال الأوّل : بلى فلمّا أدركه الشّكّ في بصرهم قال : أم أنا خير ، ومعناه أم تبصرون ولو كان شاكّاً فيها لكانت معادلة ولفظها لفظ المعادلة وروى بعضهم عن أبي الحسن الأخفش أنّها معادلة ومعناها عنده على الشّكّ واستواء العلم في الطّرفين والظّاهر من المعنى مذهب سيبويه والله أعلم فدخول التقرير فيها وانقطاع الأوّل من الثّاني يوجب كلّ واحد منهما الانقطاع ، ويحتمل أن يكون الثّاني تقريراً كالأوّل ، وسأل الأستاذ أبو بكر فيها شيخه أبا القاسم بن الرّمّاك فقال : لِمَ جَعلها سيبويه منقطعة وقدّرها تقدير المتّصلة ، فهلاّ كانت متّصلة ووافقه في ذلك فلم يحر جواباً ، فجمع كتبه في وعائها وأنشد :

وَإِذَا جَفَوْتَ قَطَعْتُ عَنْكَ لُبَانَتِي   وَالدَّرُّ يَقْطَعُهُ جَفَاءُ الْحَالِبِ

وانصرف عن المجلس غاضباً وبقي جمعة لم يقرئ أحداً حتى استعطفه فرجع إلى إقرائه ، قال فما وافقته بعد ذلك ، وقوله تعالى : ﴿ أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ ﴾[1] منقطعة أيضاً لأنّ الّذي قبلها خبر والمراد بها التّوبيخ لمن قال ذلك . وجرى على كلام العباد كالمسألة الّتي مثّل بها ، وهي السّعادةُ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمِ الشَّقَاءُ[2] ؟ وهي معادلة لأنّها في مذهب أيُّهما وأيّهم ولم يرد إثبات أحدهما ثم يقطع وقد بيّن المراد بها وكلّ ما جاء في الباب ممّا قبله استفهام و« أم » فيه منقطعة فهو مثبت وقد يقول القائل ألست تبصر أم تبصر إذا ادّعيت أحد الأمرين من غير تعيين ، وقوله : أعندك زيد أم لا[3] ، قال الأستاذ أبو بكر: لا يُعَادَلُ بين الجواب والمسألة فأضرب عن الأول والمعنى أعندك زيد أم ليس عندك ، ومبناه على السّؤال

---

(1) الزخرف : 16 .

(2) انظر الكتاب 1 : 484 : 14 .

(3) المرجع نفسه : 16 .

عن الأوّل ثمّ أدركه مثل ذلك في أنّه ليس عنده فأتى بأم وأراد معنى بل والهمزة ، وقد قال لو كانت أم لا على حدّ اتّصال لكانت ، كقوله تعالى : ﴿ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾[1] فهذا نصّ منه بجواز المعادلة فيها إذا بنى كلامه عليها وتقدير المعادلة فيها أيّ هذين كان فقول الأستاذ لا يعادل بين الجواب والمسألة لا معنى له ، وقول الأخطل :

كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ   غَلَسَ الظَّلاَمِ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالاً

شاهده فيه وقوع أم بعد الخبر وهي منقطعة ويمكن أن يريد الاستفهام كما ذكر بعد ، ويُمْكِنُ فيها المعادلة والانقطاع على حسب ما بدأ به كلامه وجعل الأعلم ما بعد بل مثبتاً وقدرّه بهل ، وهَلْ لا يثبت بها سيبويه شيئاً والمثبتة الهمزة ، والفرّاء يجيز فيها التقّرير ، قال الأعلم : وأكذب الشّاعر نفسه في عجز البيت وشبهّه بقول زهير :

قِفْ بِالدِيَّارِ الّتِي لَمْ يَعْفُهَا الْقِدَمُ   بَلَىٰ وَغَيَّرَهَا الأَرْوَاحُ وَالدِّيَمُ

قال فأكذب نفسه بقوله بلى وغيّرها كذا ، والأظهر ألاّ يكون أكذب نفسه ويريد أنّ القدم لم يذهب جميع علاماتها لكنّ الأرواح والدّيم غيّرتها ولم تذهبها ، وقول كثيّر :

أَلَيْسَ أَبِي بِالنَّضْرِ أَمْ لَيْسَ وَالِدِي   لِكُلِّ نَجِيبٍ مِنْ خُزَاعَةَ أَزْهَرَا

شاهده انقطاع أم ممّا قبلها لوجهين : الإثبات وتكرير الفعل ، كقوله : أزيد عندك أم عندك عمرو ؟ والمعنى أليس أبي ووالدي معروفين بهذا فإنّما هو مقرّر لا مثبت شيئاً وتارك غيره قال ابن طاهر : ويجوز عندي أن تقول ألست زيداً أم أبا عبد الله ؟ وهو يثبتها له ، كقولك أيّ هذين لم يكن ويريد أنّه من خزاعة ، وخزاعة من قريش والنّضر من كنانة أبو قريش وقول الأسود بن يعفر :

---

(1) يس : 10 .

لَعَمْـرُكَ مَـا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيـاً   شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مِنْقَرِ

شـاهده فيه حذف همزة الاستفهام لدلالة « أم » عليها ، وأدري ، لأنّ أم لا تكون بعد أدري إلاّ معادلة ، فلا بدّ من الهمزة ، ويروى شعيب وشعيث بالثاء بثلاث نقط ، وشعيب بن سهم مبتدأ وخبر ، وكذلك شعيب بن منقر ، وحذف التّنوين فيهما ضرورة و« ابن » مكتوب بالألف ، وشكّ في شعيب ، وهي قبيلة من تميم ثم من منقر ، فجعلهم أدعياء في كونهم منهم أو من بني سهم ، وسهم هؤلاء حي من قيس ، وقول ابن أبي ربيعة من إنشاد أبي الحسن :

لَعَمْـرُكَ مَـا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيـاً   بِسَبْعٍ رَمَيْـنَ الْجَمْـرَ أَمْ بِثَمَـانِ

شـاهده فيـه حذف همزة الاستفهام لدلالة أم عليها والفعل الذي يطلب بالمعادلة أراد أبسبع لأنّه شكّ في عددهنّ ، لا شتغاله بالرّاميات .

باب أو

قوله : ولا تقول هذا بعد هل[1] قال بعضهم يعني في غالب الحال والظّاهر من كلامه أنّها لاَ تكون تقريراً كالهمزة وذهب يحيى إلى أنّها تكون تقريراً يثبت بها وحمل على قوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ ﴾[2] وأجاز فيها أن تكون كقد كسيبويه ولمّا كانت يقع بعدها الثّابت حملها على قد في الثبوت لا في المعنى ، والهمزة يقرّر بها الحال والماضي والمستقبل إلاّ أنّها لا يعادل فيها قال : وهل تكون جحداً وخبراً ، وهذه الآية في الخبر ، لأنّك تقول فهل وعظتك فهل أَعْطَيْتُكَ ؟ تقرّره بأنّك وعظته وأعطيته ، والجحد أن تقول : وهل يقدر أحد على مثل هذا[3] ؟ ومن التقّرير في « متى » قوله :

مَتَـىٰ عَهْـدُنَـا بِطِعَـانِ الْكُمَـا (م) ةِ وَالْحَـمْـدِ وَالْمَجْـدِ وَالسُّـؤْدَدِ

(1) انظر الكتاب 1 : 486 : 1 .
(2) الإنسان : 1 .
(3) انظر معاني القرآن للفراء 3 : 213 .

وقد تقدّم من كلامه في الباب الأوّل أنّه تبصر بأم فهذا تقرير ، وقوله : وإنّما قاله على أنّه أدركه الظّنّ بعدما مضى صدر حديثه[1] ، يريد أضرب عن الأول وتكلّم بآخر ، وإذا قال أو فالكلام متصل ، وقد ذكر بعد في الواو أنّ أو تأتي إذا كرر معها الحرف على طريقة أم في الكلامين ، وكذلك أو هل على كلامين مثل أم هل ، ولكنه جرّد هٰهنا من معنى الإضراب فجعل الكلامين واحداً كما ذكر بعد في أو في الألف عند قوله : أعندك زيد أو عندك عمرو أو عندك بشر كأنه قال هل من هذه شيء وقول زفر بن الحارث :

أَبَا مَالِكٍ هَلْ لُمْتَنِي مُذْ حَضَضْتَنِي   عَلَى الْقَتْلِ أَمْ هَلْ لامَنِي لَكَ لاَئِمُ

وقع في رواية الربّاحي لزفر بن الحارث وفي الشّرقيّة وزعم يونس أنّه سمع رؤبة يقول : قالوا والصّواب أنّه للجحّاف بن حكيم السّلمي ، يقوله للأخطل وكنيته أبو مالك وكان قد أنشده بحضرة عبد الملك بن مروان :

أَلاَ تَسْأَلُ الْجَحَّافَ هَلْ هُوَ ثَائِرٌ   بِقَتْلَىٰ أُصِيبَتْ مِنْ سُلَيْمٍ وَعَامِرِ

فقال الجحّاف :

بَلَىٰ سَوْفَ نَبْكِيهِمْ بِكُلِّ مُهَنَّدٍ   وَنَبْكِي عُمَيْراً بِالرِّمَاحِ الْخَوَاطِرِ

فغزا الجحّاف بني تغلب رهط الأخطل وأوقع بهم بالبشر وهو جبل لتغلب وقال : * أَلَسْتُ أَبَا مَالِكٍ * وشاهده فيه وقوع « أم » بعد هل منقطعة كما ذكر ويروى أو وقد بيّن ذلك عطف بأو جملة استفهام على مثلها فلذلك قال جعلوه كلاماً واحداً ، و« أم » قطعت ما قبلها ممّا بعدها لأنّها لا تعطف إلا بعد الهمزة ويريد بقوله تعالى : ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ ﴾[2] الآية أنّها جمل محمول بعضها على بعض من غير قطع ولا إضراب ، يقول إذا قال « أم » عرض له الشّكّ بعد مضيّ

(1) انظر الكتاب 1 : 486 : 6 ، وفيه « قالوه » عوض « قاله » .

(2) الشعراء : 72 .

كلامه فقطع وإذا قال أو بنى كلامه على الاستفهامين ولو كان في النفي وكرر النّفي كان منقطعاً بأو وأم كما تقدّم الاستفهام كلّه على معنى أعلمني وأخبرني وقد أعـاده في باب التّنوين ، قال لأنّك تريد أعلمني إذا استفهمت[1] وبيت زهير(*) معلوم المعنى وشاهده فيه عطف جملة على مثلها بعد الاستفهام ، ولو قال أم لكانت منقطعة ، وقول مالك بن الرّيب المازني :

أَلاَ لَيْتَ شَعْرِي هَلْ تَغَيَّرَتِ الرَّحَى رَحَى الْحَزْنِ أَوْ أَضْحَتْ بِفَلْجٍ كَمَا هِيَا

شـاهده فيه حمل الجملة الأخيرة على الجملة المستفهم عنها ومن روى أم جعلها منقطعة فاستأنف الاستفهام ، ووقع في الشّرقيّة بعد البيت : فهكذا سمعناه يُنْشَـدُ من العرب ، وقال أناس : * أَمْ أَضْحَتْ[2] * قاله عند موته بخراسـان والحَزْنُ : من بلاد تميم وفلج أيضـاً وأراد بالرّحى معظم الموضع وقول علقمة * هَلْ ما عَلِمْتَ وَمَا اسْتُودِعْتَ مَكْتُومُ * البيتين(**) شـاهده فيه قطع أم في الموضعين واستأنف السّؤال مع تقدير بل وكبير : مبتدأ ومشكوم : خبره ولا يجوز أن يرتفع بفعل يفسّره « بَكَى » لأنّه صفة له ، يقول هل تستر ما استودعتك من سرّها بل انصرم حبلها من أجل أن بعدت عنها فتفشي سرّينا ثمّ استأنف السّؤال فقال مقرّراً لنفسه بل أكبير بكى إثر محبوبته يعني نفسه مجازى على ذلك والمشكوم :

---

(1) انظر الكتاب 2 : 151 : 5 .

(2) انظر الكتاب 1 : 487 : 3 : وفيه : « فهذا سمعناه ممن ينشده من العرب » .

(*) يشير إلى قول زهير

ألا ليت شعري هل يرى الناس ما أرى من الأمر أو يبدو لهم ما بدا ليا

انظر الكتاب 486 ، 12 .

(**) البيات هما :

هل ما علمت وما استودعت مكتوم أم حبلها إذ نأتك اليوم مصروم

أم هل كبير بكى لم يقض عبرته إثر الأحبّة يوم البين مشكوم

وهما لعلقمة . وانظر المرجع السابق 487 : 3 .

المجازى والشّكم : العطاء جزاء فإن كان ابتداء فهو شكر .

باب آخر من أبواب أو

جملة ما في هذا الباب إذا عادلت فتقديم أحد المعادلين أجود وتأخير الثّاني والّذي لا يسأل عنه متوسّط بينهما فعلاً كان أو اسماً فإن لم تعادل فالخبر أولى بالتّقديم لأنّه استفهم عنه ألا ترى أنّك لم تثبته وتستفهم عن غيره ، والوجه في جميع ما تكون فيه « أو » في هذا الباب تقديم الفعل وتوسّط الاسم بين الفعلين ؛ لأنّ السّؤال لا يكون مع « أو » عن الفعل وليست على حدّ أم وهذا يبيّن ما ذكر في آخر الباب وقوله : فتأخير الاسم أحسن[1] ، يريد إذا كان الجواب نعم أو لا أو لفظ الفعل كان مبنى السّؤال عليه فإن كان الاسم كان مبنى السؤال عليه فلذلك اختير من المعادلة في الاسمين التّقديم وحَسُنَ الرّفع بالابتداء ولم يحسن في غيرها فالاستفهام في المعادلة لا يكون إلاّ عن المعادل أو المعادلين : الاسم والفعل فيه سواء ، وقوله : لم يجز هنا إلاّ أم لأنّك إنّما تسأل عن أفضلهما ولست تسأل عن الفضل[2] قوله : ولست تسأل عن الفضل ، ثبتت هذه الزّيادة في الشّرقيّة قلت فإن أردت فيه مذهب أأحد هٰذين أفضل جازت أن ، وقد أجازه في الظّروف المبهمة وإنّما أراد هنا المعادلة ولا تكون إلاّ بأم ، وقوله : وتقديم الاسمين جميعاً مثله وهو مؤخر[3] الوجه فيه تقديم الخبر ويريد بقوله وإن كانت أضعف[4] ، أنّ تقديم الاسمين في المعادلة مثل تقديم أحدهما وتأخير الثّاني وتقديمهما أضعف كأنّه لما فرّق

---

(1) انظر الكتاب 1 : 487 : 10 ، وفيه « فتأخير الأسماء » .

(2) المرجع نفسه : 13 ، وفيه « لم يجز هاهنا إلا أم ، لأنّك تسأل عن صاحب الفضل » ، وانظر القسم الدّراسي .

(3) المرجع نفسه 488 : 1 ، 2 .

(4) لم أجد هذا النّصّ ، وانظر القسم الدراسي .

(5) انظر الكتاب 1 : 488 : 5 .

في أم حسنه الفصل ، ومنزلة « أبالي » منزلةِ سواء غير أنّ في أبالي تريد واحداً من هذين « وسواء » : تقع على هٰذين ، وقوله : فتقول : أتجلس أم تذهب أم تأكل يريد أنّ منزلته في الاتّصـال منزلة « أو » في الخبر لما جاز منه ما جاز فيها من الإثبَات والتّكرير والمعنى في أحد الشّيئين أو الأشياء ، وقوله : هل يكون شيء من هذه الأفعال[1] ، جميع هذا متّصل ما لم تنف وتعد حرف النّفي ، ووقع في الشّرقيّة متّصـلاً بقوله هل يكون شيء من هذه الأفعال عوض ما في الرّباحيّة إلى بيت حسان[2] فإن أردت أنّ هذه الأفعال تكون قلت : أتضرب زيداً أم تشتم عمراً أم تكلّم خالداً ومثل ذلك أتضرب زيداً [أَوْ] تضرب عمراً أو تضرب خالداً ، إذا أردت هل يكون شيء من ضرب واحد من هؤلاء وإن أردت أيّ ضرب هؤلاء يكون قلت أم ومثل ذلك قول الشّاعر حسّان إلى هنا ثبت في الشّرقيّة عوض ما في الرّباحيّة ، وقول حسان :

مَـــا أُبَـــالِي أَنَبَّ بِـــالْحَـــزْنِ تَيْسٌ أَمْ لَحَـــانِي بِظَـــهْـــرِ غَيْبٍ لَئِـــيمُ

شاهده فيه المعادلة بين جملتين لفاعلين ولا يجوز هنا إلاّ أم لمكان أبالي لأنّها تطلب اسمين كسواء ، تقول لا أبالي نبيب التّيس وهو صوته عند الهياج ، ونيل اللّئيم من عرضي ، أي لا أبالي أيهّما كان والحَزْنُ : ما غلظ من الأرض ، وخصّه لأنّه أخصب له وأمنع ، وقوله أزيداً أو عمراً رأيت أم بشراً بمنزلة الحسن والحسين أفضـل أم ابن الحنفيّة ؟ لأنّ التّقدير أحدهما أفضل أم أخوهما والجواب أحدهما لأنهّما ابنا فاطمة وأخوهما محمّد من أبيهما نسب إلى أمّه ففضلاه بالأم وقول صفيّة بنت عبد المطلب ، وهي عمة النّبي ﷺ ووقع في الشّرقية قول أمّ الزّبير[3] وهي

---

(1) انظر الكتاب 1 : 488 : 4 .
(2) المرجع نفسه 1 : 488 : 4 ، وانظر القسم الدّراسيّ .
(3) المرجع نفسه : 12 .

هي :

كَيْفَ رَأَيْتَ زَبْـرَا ؟ أأَقِطَــاً وتَمْـرَا   أَمْ قُـرَشِّـيــاً صَــارِمــاً هِـزَبْـرا ؟

شـاهده المعادلة بين أحد الاسمين المتقدّمين والقرشي وقد بينّه كأنّها قالت أأحدهما رأيت أم قرشيّاً صارماً والمعنى أرأيته في اللّين والضّعف كطعام يسوغ لك أم كالسّيف الصارم والأسد وهو الهزبر وأرادت بالقرشيّ ابنها الزّبير وَزَبْر : تكبير زُبَيْر ، وذلك أن رجلاً سألها عنه فقالت ما تريده ؟ قال أريد مصارعته قالت هو ذُلك ثم رجع عليها وقد غلبه الزُّبير فقالت له هذا ، ويروى في الشّرقيّة أَمْ قَرَشِيَا صَقْرَا والرّواية الصّحيحة ما ثبت في الرّباحيّة وللفارسيّ في الشّرقيّة لأنّها أرادت السّجع ولم ترد الرّجز ، وكذلك رواه المبّرد[1] ، وقوله : وتقول عندك زيد أو عندك عمرو أو عندك بشر[2]؟ جعل الكلام هنا بمنزلته في الفعل وأشرك الجمل في الحرف فجاء المعنى على ما فسّر من قوله : هل من هذه الكينونات شيء[3] وسيأتي بيانه في الثّاني[4] وهو أيضاً على الاتّصال وقد يجيزه في النفّي إذا أعاد حذفه وقد ذكره في الباب بعد ، وقوله : وأمّا إذا قلت أتضرب أو تحبس زيداً[5] ؟ يقول : الفعلان هنا كالاسمين في الحكم كما كان ذلك في « أم » وهو على إعمال الثّاني ، ولو أعمل الأوّل لقال : أتضرب أو تحبسه زيداً ؟ والوجه أتضرب زيداً أو تحبسه ؟ وكذلك أزيداً أو عمراً تضرب ؟ الوجه أتضرب زيداً أم عمراً وتقديم الاسمين بمنزلة تقديم الفعـلين كلٌّ جائز والأصـل ما ذكرنا ويريد بقوله : وإن قلت أزيداً تضرب أو تقتل[6] ، أنّ الوجه أتضرب زيداً أو تقتله ؟ والمعنى معنى أتقتل زيداً أو عمراً ؟

---

(1) انظر « المقتضب » للمبرد 3 : 303 .

(2) انظر الكتاب 1 : 489 : 1 ، وفيه « أو عندك خالد ؟ » عوض « أو عندك بشر ؟ » .

(3) المرجع نفسه : 2 ، وفيه « هل عندك من هذه الكينونات شيء ؟ » عوض « ما هو مثبت » .

(4) يعني « باب أو في غير الاستفهام » انظر المرجع السّابق .

(5) المرجع السابق : 6 .

(6) المرجع السابق : 9 .

فشبّه الفرع بالأصل من حيث كان في الجواز حسناً والوجه تقديم الفعل في كلّ هذا كما ذكرنا ولذلك سوّى بين أو وأم في : أتذهب أم تجلس في تقديم الفعل فيهما ولا يقدر على غيره ، لاتّصال ضمير الفاعل بفعله ولو كانت العلامة ظاهرة لكان لأم فيه حال غير حال « أو » ، و« أم » في غير هذا مخالفة لأو ؛ لأنه يجوز في أم الوجهان وعلى حسب السّؤال كما تقدّم ألا تراه يقول فتجعل لأو حالاً سوى حال أم ، وقوله وأم في كل هذا جيّدة ، يريد أنّها تصلح فيما ذكر صلاح « أو » وتقديم الفعل فيهما أحسن وقول الشّاعر[1] :

أَثَعْلَبَةَ الْفَوَارِسِ أَمْ رَبَاحَا عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ وَالْخِشَابَا

شاهده تقديم الاسمين على الفعل كالمسألة التّي قبلها ، والإنشاد هنا بأو ، وقد تقدّم في باب ما ينصب في الألف من أبواب الاشتغال[2] « بأم » وقد بيّن البيت هنالك . لا حجّة في البيت أكثر من الإمكان ، لأنّ الإضمار بعد الألف أمكن منه بعد الاسم وهو مع ذلك جائز كما جاز الإظهار فجاء به على أحد الجائزين وليس على معاملة الظّاهر ؛ لأنّه قد اشتغل بالفاعل ولم يشتغل الحرف عنه في قولك : أزيد يضرب أضرب وقوله أتجلس أم تذهب ، أم وأو فيه سواء ، يريدهما سواء في تقديم الفعل[3] .

باب أو في غير الاستفهام

لأو أربعة أقسام : تكون شكّا وإبهاما وتخييراً وإباحة[4] وقد تقدّم الشّك والإبهامُ في أوّل الصّفات وَكَلَامُهُ هنا على التّخييريّة والإباحةِ واحتاج إلى ذكرها

---

(1) انظر الكتاب 1 : 489 : 11 .

(2) المرجع نفسه : 9 ، وفيه « جيّد » عوض « جيّدة » .

(3) المرجع نفسه 16 : 52 .

(4) المرجع نفسه 48 : 10 ، وفيه « قام فيه سواء » عوض « ما هو مثبت » .

هنا لدخولها مع الاستفهام في الباب الأوّل ومنعهما منه في هذا الباب ولها في هذا أحكام عجيبة لم تتقدّم وأو في المسائل كلّها الّتي قبل الآية وفي الآية[1] وفي قوله : خُذْهُ بِمَا عَزَّ أَوْ هَانَ[2] ، إباحة لأنّه أباح مجالسة كلّ واحد منهم من غير تعيين ويبينّه قوله ففي هذا دليل أنّك لم ترد إنساناً بعينه وأنّ كلّ هؤلاء أهل لأن يضرب كأنّك قلت أتضرب هذا الضّرب من الناس[3] فقد سوّغ ضرب كلّ واحد منهم على الانفراد والاجتماع ودليله أيضاً الآية لأنّه عكس الإباحة والمعنى لا تطع واحداً منهما منفردين ولا مجتمعين وصارت الأعلام هنا كالأجناس لّما لم يعيّن واحداً منهم ، ومن هذا والله أعلم ﴿ إلاَّ مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ﴾[4] لأنّه لم يختلف في حِلّ جميعها وقوله كل خبزاً أو تمراً أي لا تجمعهما[5] هذه تخيير وهو الذي قصد بها وقوله : ومثل ذلك أن تقول : أدخل عليّ كذا[6] ، وهي للتّخيير أيضاً ثم أجاز الإباحة في المسألتين بقوله : أدخل عليّ هذا الضرب[7] ويجوز التّخيير في كلّ ما تجوز فيه الإباحة ، وأمّا قوله : خُذْهُ بِمَا عَزَّ أَوْ هَانَ[8] فإباحة أيضاً والمعنى خذه بالهيّن فإن لم تقدر فبالعزيز فإن لم تقدر فبهما جميعاً ؛ والمعنى لا يفوتنّك ، ووقع في الشّرقيّة بعد قوله خذه بهذا أو بهذا أي لا يفوتنّك على

---

(1) يشير إلى الآية : الإنسان : 24 .

(2) انظر الكتاب 1 : 489 : 20 .

(3) المرجع نفسه : 14 ، ونصّه : « ففي هذا دليل أنّ كلهّم أهلٌ أن يجالس كأنّك قلت جالس هذا الضّرب » ولعلّه وقع تصحيف من النّاسخ هنا ؛ إذ لا كلام عن الضّرب بمعنى البطش في نصّ سيبويه ، إذ حديثه عن إباحة المجالسة والضّرب هنا يعني به النّوع .

(4) الأنعام : 146 .

(5) انظر الكتاب : 18 .

(6) المرجع نفسه : 18 ، وفيه « أدخل عليّ زيداً أو عمراً أو خالداً » عوض كلمة « كذا » وواضح أنّه فعلِ ذلك اختصاراً ، وليست « كذا » من عبارة سيبويه وقد فعل ذلك في غير ما موضع .

(7) المرجع نفسه : 19 .

(8) المرجع نفسه : 20 .

حال[1] ويروى عن بعض العرب خذه بما عز وهان و« أو » فيهما أمكن لأنّها تحتمل ثلاثة الأوجه من الأخذ بأحدهما أو بهما إن لم تقدر على أحدهما ، والواو بمنزلة « أو » هنا ومعناها ولا يمكن أن يريد خذه بالعزيز والهيّن إلاّ إذا لم تقدر على أخذه بأحدهما فأو بمنزلة الواو إذا لم يقدر على أخذه إلاّ بهما والواو بمنزلة أو إذا أخذه بأحدهما ولهذا قال سيبويه : وكلّ واحدة منهما تجزئ من أختها[2] في معنى لا يفوتنّك على حال ، ووقع في الشّرقيّة بعد قوله : بما عزّ وهان قال ابن أحمر :

أَلاَ فَالْبَثَا شَهْرَيْنِ أَوْ نِصْفَ ثَالِثٍ إِلَى ذَاكَ مَا قَدْ غَيَّبَتْنِي غِيَابُهَا

يريد البثا شهرين أو شهرين ونصف ثالث . إلى هنا فأو هنا بمنزلة الواو وقد روي * أو نصفه فقد * في بيت النّابغة فجعل أو بمنزلة الواو وأما قول عقيل بن علّفة المريّ :

وَلِلدَّهْرِ أَثْوَابٌ فَكُنْ فِي ثِيَابِهِ كَلِبْسَتِهِ يَوْماً أَجَدَّ وَأَخْلَقَا

وزعم الفرّاء أنّه حَسُنَ وقوع الفعل الماضي هنا مُوقع الحال ؛ لأنّه في معنى الشّرط فأوقع الواو موقع أو وهذا مذهب سيبويه فإذا أرادت العرب تأكيد وقوع المستقبل أتت به بلفظ الماضي وهو في القرآن كثير ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ﴾[3] وقوله خذه بما عزّ وهان كقول حسّان :

فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءُ

جمع الموصول وفرق الصّلة ، وقوله : لأضربنّه ذهب أو مكث ، وكأنه قال[4]

---

(1) المرجع نفسه .

(2) انظر الكتاب 1 : 489 : 21 ، وفيه تجزئ عن أختها عوض ما هو مثبت وكلاهما صواب .

(3) المائدة : 116 .

(4) انظر الكتاب : 22 ، وفيه « كأنّه قال لأضربنّه » بدون الواو .

لأضربنّه ذاهباً أو ماكثاً ، ولأضربنّه إن ذهب وإن مكث ، والمعنى فيه معنى الشّرط ولا يصح إلاّ عليه ، وذهب أو مكث في موضع الحال من الهاء في لأضربنّه .

الشّرط لم يكن حالاً ولا موضع له ؛ لأنه شرط ملغى وقد تأتي الواو بمعنى أو كقوله * كَلِبْسَتِهِ يَوْماً أَجَدَّ وَأَخْلَقَا * لأنّ المعنى إن أجدّ وإن أخلقا وهذه بديعة أيضاً ، وقول (زيادة) بن زِيد العذريّ :

إِذَا مَا انْتَهَىٰ عِلْمِي تَنَاهَيْتُ عِنْدَهُ أَطَالَ فَأَمْلَىٰ أَوْ تَنَاهَىٰ فَأَقْصَرَا

شاهده فيه استعمال أو فيه ، والمعنى الشّرط ، أي : إن أطال فأملى أو إن تناهى فأقصرا ، ولذلك صلح الماضي للحال وهو خبر ، لأنّ « أطال » فيه مثل أكرم وهو كقوله : أذهب أو مكث ، يريد : أَنْتَهِي حيث انتهى علمي ولا (أتخطّاه) ، مطيلاً كان أو مقصراً ، وأطال : صار إلى طول المدّة ، وأقصر : صار إلى قصرها ، أملى : من الملا وهو الدّهر الطّويل ، وقول الآخر :

فَلَسْتُ أُبَالِي بَعْدَ مُطَرِّفٍ حُتُوفَ الْمَنَايَا أَكْثَرَتْ أَمْ أَقَلَّتِ

شاهده فيه كالأوّل وحسّن الماضي فيه معنى الشّرط ، يقول لا أبالي بعد فقده برزء عَظُمَ أو صَغُر ؛ لعظم هذا الرّزء ، وأضاف الحتوف إلى المنايا لاختلاف اللفظ ، وقد جاء بالواو كما تقدّم في قوله : * أَجَدَّ وَأَخْلَقَا * ومنعه الفرّاء وقد أنشده والّذي أجاز الخليل من استعمال أم في ذهب أم مكث ليس كجوازها في سواء وأبالي ، لما ذكر ولا يجوز ذلك في ذهب أو مكث لكنّه من حيث جاز تقديرها بأيّ ذلك كان جاز وهي في كلامه استفهام وفيه معنى الشّرط كالهمزة وأم فأيّ ذلك كان استفهام وقد تكون شرطاً والهمزة في موضع الحال ، وقد أنشد أبياتاً الاستفهام فيها في موضع الحال ، ومنها ما أنشده الأستاذ من قول الأخطل :
مَا ضَرَّ سَادَةَ نَهْشَلٍ أَهَجَاهُمُ * وقول الفرزدق : * مَا ضَرَّ تَغْلِبَ وَائِلٍ

أَهَجَوْتَهَا * قَالَ الْفَرّاء إذا كان « بأن » فهو واجب وإذا كان بطرحها صار إلى تأويل ما كان منك ، وأيّ ذين كان منك ، فهو في بعض الجهات بأم وفي بعضها بأو وذلك يقع في الجزاء ولا يجوز الشّرط في حروف الاستفهام إلاّ متقدّمة ولا في أسمائه ، وإنّما جاز في أم متأخرّة لمكان أو ألا ترى أنّكَ لو شرطت بها متقدّمة لم تكن في معناها متأخّرة ، وقوله وتقع على إحدى الحالتين[1] على قوله سواء علي أقمت أم قعدت[2] واستعمال أو في علمناه أو جهلناه وسمّيناه أو لم نسمّه ، وداخل فيها أو خارج منها هو الباب والأصل والواو دخيلة فيها كما كانت في عزّ وهان لنكتة بديعة وهي المتقدّمة في المسائل فلا تكون الواو فيها إلاّ على معنى أو كما كانت فيما تقدّم وذلك أنّ الرجل يشري داراً بجميع حقوقها داخلها أو خارجها وليس لها من خارج حقّ فإذا قال الكاتب وكل حق داخل فيها أو خارج عنها عمّ جميع حقوقها قليلة كانت أو كثيرة ، داخلاً أو خارجاً أو داخلاً لا خارجاً فإن ذكر الواو أعطت الجمع وأثبتت حقوقها داخلاً وخارجاً وقد لا يكون لها حق خارجاً فإذا قال أو وقعت على الداخل والخارج وعلى الدّاخل وحده إن لم يكن لها حقّ خارج وجاز ذلك لمعنى الإباحة الّتي فيها فإن وقعت الواو هنا وقد نصّ على ذلك في قوله : وإن شاء أدخل الواو[3] حملت على معنى أو ، و« أو » أرفع للبّس والمعنى إن كان داخلاً فيها أو خارجاً منها وكلّ حقّ له إن علمناه وإن جهلناه « وتكن » الجملة صفة النكرة وإن شئت حالاً من النكرة ، وصلح الماضي هنا حالاً لمكان معنى الشّرط ولا فرق بينها وبين بما عزّ وهان وهي بديعة أيضاً . ومن الدّليل على أنّ الواو بمنزلة أو قوله عليه السّلام : « كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حَتّىٰ يَكُونَ أَبَوَاهُ هُمَا اللَّذَانِ يُهَوِّدَانِهِ وَيُنَصِرَّانِهِ وَيُمَجِسَانِهِ » قال الأستاذ أبو بكر : الواو هنا على

---

(1) انظر الكتاب 1 : 490 : 8 ، وفيه الحالين عوض الحالتين .

(2) المرجع نفسه : 5 ، وفيه « سواء علي أذهب أم مكث » .

(3) انظر الكتاب 1 : 490 : 14 .

حدّ جمع الاسم وتفريق الصّفة سائغ ، كقوله * عَلَىٰ رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وبالي * وقال يريد أنّك تجعل الواو في معنى أو على كل حال ، كقوله * أَجَدَّ وَأَخْلَقَا * ألا ترى أنّ المعنى كلّ حقّ لها على كلّ حال ، وقد تقدّم جري بما عزّ وهان على لا يفوتنّك ، وقوله : فبعدت أم هنا حيث كان خبراً[1] ، أبعدها لمكان الصفّة والحال ومعنى الخبر ، والجيّد أنّ أو لا تصلح من هذا إلاّ من حيث تصلح الواو على معنى الشّرط الواقع موقع الحال من المعرفة أو الصّفة للنّكرة ، وذكر ح س أنّ الجزاء إذا كان بأو كان في تأويل ما كان منك وبأم في تأويل أيّ ذين كان منك وقوله كائناً ما كان[2] ، انتصب « كائناً » على الحال و« ما » نكرة موصوفة أو موصولة ، والعائد عليها في النّيّة تقديره من أمره أو نحوه ، وقد يعود إلى ما ، أي ما كان وهي في موضع نصب خبراً لكأيّن وقد تكون فاعلة بكأيّن والعائد أيضاً محذوف وذكر . يحيى[3] أنّها جزاء وأنشد :

فَلَسْتُ مُجَاوِراً أَبَداً قُرَيْشاً مُصِيباً رَغْمَ ذٰلِكَ مَنْ أَصَابَا

قال هي محض الجزاء وقد تقدّم في أبواب « أو » لأضربنّه كائناً ما كان[4] قال الأستاذ أبو بكر : لا أجيز علىهذا لأضربنّه كان ما كان .

باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام

قوله ثمّ أدخلت ألف الاستفهام[5] ليست « ثمّ » هنا للعطف على ما تقدّم وإنما هي كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾[6] وقد تقدّم بيانه في العطف ولم تشرك ما بعدها مع ما قبلها ، وقوله ثم أعدت حرفاً من هذه الحروف لم يحسن

(1) انظر الكتاب 1 : 490 : 17 ، وفيه « هاهنا » عوض « هنا » .
(2) المرجع نفسه : 16 .
(3) انظر « معاني القرآن » للفرّاء 1 : 179 .
(4) انظر الكتاب 1 : 490 : 16 .
(5) المرجع نفسه 491 : 2 ، وفيه « فأدخلت » عوض « ثم أدخلت » .
(6) الزمر : 6 .

الكلام إلاّ أن تستقبل الاستفهام[1] يريد لا يحسن أن تعيد حرف النفي إلاّ مع إعادة الاستفهام فإن لم تعد دخل في حكم الأول ، وقوله : وإذا أرادوا معنى أنّك لست تريد واحداً منهما[2] ، جاءوا بها على مذهب الإباحة كالواو في قوله : لست عمراً ولا بشراً أو بشراً فإذا كررت الفعل جاءت على مذهب الإضراب ، جُمْلَةُ ما في هذا أنّك إذا قلت ألستَ صَاحِبَنَا أَوَلَسْتَ أخانا وفتحت الواو وكررّت النّفيَ أردت التقرير وأثبتّ له كلّ ما ذكرته ، لأنّه مقرّر في كلّ هذا وإذا قلت ألست أخانا أو صاحبنا بأو ولم تعد النفي ولا الاستفهام فإنما تريد ألست واحداً من هذين ولذلك قال « ألست » في بعض هذه الأحوال[3] وقال في الأوّل « ألست » في هذه الأحوال[4] وإن قلت لست عمراً ولا بشراً أو لست عمراً أو بشراً كانت إباحة فإن كررّت النفّي مع أو قلت ألست صاحبنا أو لست أخانا أو لست صديقنا كانت أو منقطعة والمعنى بل لست أخانا بل لست صديقنا فالجملة الأولى ثابتة وما بعد أو منفيّ في الموضعين ولهذا أشرت في أوّل باب من انقطاع أو وقد بيّنه بَعْدُ في قوله لا بل لست صاحبنا ، فعلى هذه المسائل مدار الباب ولا يجوز أن تدخل واحدةٌ منهما على الأخرى وإلى هذا المعنى أشار بقوله ولا يجوز كذا[5] ، وقوله : ولو قلت : أو لا تطع كذا[6] انقلب المعنى، لا يريد فسد المعنى إنّما يريد أنّ لو صارت منقطعة وصار المعنى لا تطع آثماً بل لا تطع كفوراً والأوّل لا تطع هذا ولا هذا لأنّها ضدّ الإباحة ، وإذا قال القائل لا تطع هذا بل لا تطع هذا صار

---

(1) انظر الكتاب 1 : 491 : 7 .

(2) المرجع نفسه : 12 ، وفيه « وإذا أرادوا أنّك لست واحداً منهما » عوض ما هو مثبت ، ولعل تصحيفاً وقع هنا ، ولعلّ الكلمة يريد التي دأب على استعمالها بعد نصّ سيبويه ، وعلى هذا فموضعها قبل عبارة « جاءوا بها على مذهب الإباحة » .

(3) المرجع نفسه : 8 .

(4) المرجع نفسه : 10 .

(5) انظر الكتاب 1 : 491 : 9 .

(6) المرجع نفسه : ونصه : « ولو قلت : أَوْ لاَ تُطِعْ كَفُورًا » ، انقلب المعنى .

المعنى لا تطع واحداً منهما والمعنى قريب بعضه من بعض وهذه « أو » نظيرة أم في الانقطاع وكان الأستاذ أبو بكر رحمه الله يُعْجَبُ بهذه المسائل وكان يقول : ذهب الذين كانوا يحسنونها . يحيي في قوله تعالى : ﴿ وَلاَ تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمَاً أَوْ كَفُوراً ﴾[1] أو هنا بمنزلة ولا كفوراً وأو في الجحد والاستفهام والجزاء تكون بمعنى ولا ، قال : وقد تكون على من أَثِمَ أو كفر فيُنْسَقُ بها على المعنى وإذا أعادوا مع حرف العطف ما تقدّم حدث فيه ما لم يكن بعد ، كقوله[2] : ألست عمراً ولا بشراً ؟ ألا تراه في معنى أو بشراً وهذا تفسير لكلامه ونصّ في الباب على أنّ الهمزة تدخل على النفي فيكون الكلام تقريراً وغيره ، وقوله[3] لم يجيء إلاّ على معنى لا بل[4] ، يريد ولا يجوز أن تريد معنى الاتّصال بأو إذا كرّرت الحرف لأنّه لا يأتي في الخبر كذلك لأنّ « أو » في هذه الأبواب كبل وقد ذكر في

* أَمْ هَلْ لاَ مَني لَكَ لاَئِمُ * أنّه على كلامين وأنّ الذين قالوا : « أو هل » جعلوه كلاماً واحداً ويريد بقوله : لأنّ هذه نظيرتها في الاستفهام أم[5] ، أنَّ أو هٰهنا منقطعةٌ كأم في الاستفهام . ومن العطف كالفاء والواو كقوله تعالى : ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ ﴾[6] .

باب تبيان أم لم أدخلت على حروف الاستفهام

الباب بيّن قوله إذا كان هذا النحّو من الكلام لا يقع إلا في المسألة[7] وعليه

---

(1) الإنسان : 24 . وانظر « معاني القرآن » للفراء 3 : 219 .

(2) انظر الكتاب 1 : 491 : 11 .

(3) المرجع نفسه ، وفيه « أو قالوا أو بشراً » وهو شرح مقحم في صلب الكتاب وليس لسيبويه .

(4) المرجع نفسه : 12 .

(5) انظر الكتاب 1 : 491 : 15 ، وفيه « لأنّ أو هذه » عوض « لأنّ هذه » .

(6) يونس : 51 .

(7) انظر الكتاب : 24 ، وفيه « إذ » عوض « إذا » .

بُنِيَتْ وتركت مع الحرف كذلك لأنّها هي وأمّا يحي فإنّه يجعلها إذا تقدّمها استفهام كبل[1] ونصّ سيبويه في الباب على أنّ « هل » لا تقع إلاّ في الاستفهام إلاّ أن تدخل أم فهل على هذا في قوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى الإِنْسَانِ ﴾[2] على بابها والله أعلم ووقع في بعض نسخ شعر عمر بن أبي ربيعة :

وَلَيْتَ سُلَيْمَىٰ فِي الْمَنَامِ ضَجِيعَتِي　　هُنَالِكَ أَمْ فِي جَنَّةٍ أَمْ جَهَنَّمِ

فاستعملها استعمال أو وأنشد أبو العبّاس المبرّد .

سَائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشَدَّتِنَا　　أَمْ هَلْ رَأَوْنَا بِسَفْحِ الْقُفِّ ذِي الْأَكَمِ[3]

فهذا وأشباهه تقويةٌ لما ذكره سيبويه وأمّا قوله : * أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَىٰ * فإنّه رفع ما بعدها بالابتداء كما يرفعه وهي استفهام وكما ترك الأسماء على حدّها ويضعف قول الخليل رحمه الله مجيئها مع هل على حدّها استفهاماً وانظر قوله للتحوّل من شيء إلى شيء[4] فهو حسن .

هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف

من الأسماء ما لا ينصرف في التكبير والتّصغير وما لا ينصرف في التّكبير وينصرف في التصّغير ، نحو سَحَر ، ومنها ما ينصرف في التّكبير ولا ينصرف في التّصغير نحو تضارب هذه الترجمة يدخل تحتها جميع أبواب الصّرف وترك الصّرف وهو من أبدع أبواب العربيّة وأضبطها لما صرفت العرب وما لم تصرف وبيّنه باباً بابا وأتى في أكثرها بعجائب لا يشتغل بفهمها إلا من نوّر الله بصيرته إلى هذا العلم ولحق بالمحسنين فيه ولضيق باع بعضهم فيه اعترض على سيبويه وأوهن حجّته

---

(1) انظر « معاني القرآن » للفرّاء 1 : 72 .

(2) الإنسان : 1 .

(3) انظر المقتضب 1 : 24 ، 3 : 291 .

(4) انظر الكتاب 1 : 492 : 31 ، وفيه « من الشّيء إلى الشّيء » .

بزعمه وتعقّب كثيراً منها بالنّقض بلا معرفة ولا إنصاف ولا بدّ من ذكر مقدّمة هنا يستعان بها على فهم أغراض الأئمة وصدق قولهم في هذا الباب وغيره من أبواب العربيّة وسقوط الاعتراضات عليهم وقد تقدّم أكثرها في أوّل الكتاب وذلك أنّ الأئمة رحمهم الله لّما نظروا كلام العرب ووجدوه متّسعاً لا تضبطه الحدود ولا يحصره القياس أعملوا أنفسهم في حصر ما أمكن منه وردّه إلى قوانين يُعْمَلُ عليها فيعلم بذلك من كلام العرب ما لا يمكن ضبطه بالحفظ ومن هنا احتاجوا إلى الكلام في أكثر العلل وما لم يدخل لهم تحت قياس أثبتوه في كتب للحفظ لا يقاس عليه ولا علّة له فصار النّوع الذّي يدرك بالقياس وهو الذي يسمّى النّحو والعربيّة أعظم في نفوسهم وأضبط لمعارفهم وأنبه للخواطر وأنفع للنّاظر فيه وفي غيره من النّوع الذّي يسمّي اللغّة ويستوي في حمله العالم والجاهل إذا قيّد الألفاظ ولذلك قال ابن جنّي : قال لي أبو علي الفارسيّ : لأَنْ أعلم مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون النّاس ، وقال لي بحلب سنة بضعٍ وأربعين وثلاثمائة : لأن أخطئ في خمسين مسألة من اللغة ، ولا أخطئ في مسألة واحدة من القياس أحبّ إلي[1] قال المفسّر وبالقياس ضبط كلامهم وبالتفّتيش والنّظر لحقت أغراضهم وعلم حقيقتهم ومجازهم وحصر أكثر ذلك فجمعوا الكثير الّذي لا يضبطه الحفظ في القليل بالقياس فاستغنى من أخذ عنهم ومن أتى بعدهم بحفظ قوانينهم وأكثر عللهم وما قيدّوه بذلك عن حفظ ما لا ينحصر ، إذ قد فاتهم الأخذ عن العرب فثبت بذلك للأئمّة الفضل والزّلفىٰ عند الله تعالى فممّا قصدوا جمع الكثير من الكلام الذّي لا ينحصر ولا يدخل تحت الحفظ في النزّر بالقياس هذا الباب الّذي نحن فيه ، وذلك أنّهم رحمهم الله لّما رأوا ما لا ينصرف يقارب في الكثرة ما ينصرف نظروا في الأصل منهما فرأوا ما لا ينصرف يفتقر إلى موجب يمنعه الصّرف وما ينصرف لا يفتقر إلى موجب للصّرف علموا أنّ الأصل الصرف

(1) انظر الخصائص 2 : 88 .

فبحثوا عن الموجبات لمنع الصرف فوجدوها عشرة : سبعة إذا اجتمع منها في الاسم سببان منع التنوين وهما التعريف والعجمة ، نحو إبراهيم وإسماعيل ، والتعريف والعدل ، نحو : عمر وزفر ، والتعريف ووزن الفعل ، نحو : أحمد ويزيد ، والتعريف والتّأنيث ، نحو : عائشة وزينب والتعريف والألف والنّون الزّائدتان نحو عثمان وسلمان والتّعريف والتّركيب نحو بعلبكّ ، ورا مهرمز ، والتّعريف وألف الإلحاق ، نحو أرطى وعلقى في حال التّسمية بهما والصّفة ووزن الفعل نحو أحمر وأصفر ، والصّفة والعدل ، نحو : مثنى وثلاث وموحد وثُنّى وجميع هذا لا يمنع الصّرف إلاّ إذا كان بهذه الصّفة فإذا اجتمع التّأنيث والصّفة نحو : ضاربة وقائمة لم يمنعا الصّرف من حيث كان التأنيث غير لازم في مثل هذا لأنّ التّاء تخرج فيصير الاسم مذكّراً وهو صفة ولا يمكن ذلك مع التعريف فالمذكّر لا يشركها في اللّفظ مع العلميّة فلم يعتدّ بالتّأنيث علة إلا مع اللزوم وكذلك إذا اجتمع التعريف ونوع من العجمة في نحو آجرّ ولجام، في حال التّسمية بهما، لم يمنعا الصّرف لأنّ العرب صرفتها إلى كلامها وتصرّفت فيها فاستعملتها نكرات ومعارف فلمّا أجرتها مَجرى كلامها لم تراع العجمة فيها إلا إذا نقلتها إلى كلامها أعلاماً لم تتصرف فيها، وكذلك الوصف والعجمة في نحو: سفسير وبندار بمنزلة آجرّ، لردّهما إلى كلامهم وتصرّفهم فيها نكرات فخفّت عليهم وكذلك الجمع الّذي يشبه الآحاد ليس عندهم علّة من حيث بقي على أصله من وزن الآحاد بدليل أنّ الجمع المتناهيَ وهو الذي لا يشبه الآحاد إذا أشبهها في اللّفظ صرف ، نحو ملائكة وصياقلة والعلل الثلاث الباقية التي تمنع واحدة منها الصّرف ألف التّأنيث : مقصورةً وممدودةً ، نحو حمراء وحبلى ، والألف والنون في فعلان فعلى نحو سكران وعطشان والجمع المتناهي الّذي لا نظير له في الآحاد وهذه الثلاث إذا وجدت [واحدةٌ] منها في الاسم امتنع من التنّوين ألبتّة في المعرفة والنكّرة وقامت العلّة مقام علّتين لوجود معناهما فيه فجميع ما لا ينصرف قد انحصر إلى قياس يعمل عليه وبهذا

الذي ذكر الأئمة قرب حصر الباب وسهل حفظه واستغني به عن جميع ما تشتمل عليه هذه الأنواع التي لا يمكن حصرها بالحفظ فلا فرق إذن بين قولك ، كل اسم اجتمع فيه علّتان من هذه العلل الموصوفة لا ينصرف وبين قولك كلّ فاعل ومبتدأ مرفوع ، وكلّ مضاف إليه مخفوض فهذه علل موجبة عند العرب مطّردة فإذا علم أحدنا هذا جاز له أن يتجاوز ويبحث عن أصول تلك العلل ولأيّ شيء صارت عللاً فإذا وُفّق لذلك وعرفها كان أعظم فائدة وأكثر تصرّفاً وأنبه خاطراً وأبعد عن الزلل وأعرف بحكمة العرب من الأُول وكلاهما متّبع ما وجد من كلامهم ، وقد قالت الحكماء : مَنِ الْتَمَسَ الْبُرْهَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ فَهْوَ أَبْلَهُ ؛ لأنّه لاَ فَرْقَ بَيْنَ مَنِ الْتَمَسَ مِنَ الْمُهَنْدِسِ إِقْنَاعاً وَمِنَ الْتَمَسَ مِنَ الْخَطِيبِ بُرْهَاناً وَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَبْلَهُ فَمَنِ الْتَمَسَ مِنَ الْمُهَنَدِسِ بُرْهَانَاً فِي صِنَاعَتِهِ فَهْوَ عَالِمٌ حَكِيمٌ وَهِمَّتُهُ الْحَقُّ وَمَنِ الْتَمَسَ مِنَ الْخَطِيبِ إِقْنَاعاً عَلَى أَنَّ زَيْداً عَفِيفٌ هُوَ أَيْضاً عَالِمٌ حَكِيمٌ هِمَّتُهُ الْحَقُّ وَأَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ حَقَّهُ ، ومن علل النحّو ما هو برهان ومنها ما هو إقنـاع ، ثمّ رأى الأئمّة هذه الأسماء الّتي لا تنصرف منعت التّنوين وهي معربة فخرجت عن أصلها فنظروا ما ليس فيه تنوين وهو معرب فوجدوا الفعل المضارع فاعتقدوا أنّ الاسم محمول عليه في ترك التّنوين ، إذ الفعل محمول على الاسم في الإعراب ، كما تقدّم بيـانه وهذا مرادهم بشبـه ما لا ينصرف بالفعل فلما دخل الاسـم سببان ممّا تقدّم أو سبب واحد يقوم مقامهما فخرج عن أصله ودخلته الفرعيّة من جهتين ، حمل على الفعل إذ الفعل ثان عن الحدث من جهات منها إضمار الفاعل فيه ، والحدث لا يضمر فيه ومنها الدّلالة على الزمان المعيّن وبناء لفظه له والحدث لا يدلّ عليه فلمّا صار بمنزلته في الفرعيّة منع ما منعه من التّنوين كما بني الاسـم لشبهـه بالحرف في تضمنّه معناه، ولمّا لم يكن الفعل فرعاً عن الحدث في العمل لم يكن العمل في جميع ما يعمل من الأسماء علّة تمنع الصّرف فهذا هو الشّبه الذي قصد النحويّون فإن كانت العرب أرادته فهو ذلك وإن كانت لم ترده

مع كونها حكيمة فقد وجد النحويّون هذا النّوع من الاسم منع ما منعه الفعل من التّنوين والخفض بالأسباب المذكورة والشبّه بينهما موجود فاعتقدوه وقالوا به وأحسنوا مع أنهّم قد بلغوا إلى مرادهم في حصر ما لا ينصرف وسنبيّن كل نوع من بابه إن شاء الله ، وغيّر ابن طاهر الأبيات الّتي قيلت في موانع الصّرف وزاد فيها علّة وهي ألف الإلحاق فقال :

مَوَانِعُ صَرْفِ الاسْمِ عَشْرٌ فَهَا كَها ... مُلَخَّصَةً إنْ كُنْتَ فِي الْعِلْمِ تَحْرِصُ

فَجَمْعٌ وَتَأْنِيثٌ وَعَدْلٌ وَعُجْمَةٌ ... وَوَزْنٌ وَتَعْرِيفٌ وَوَصْفٌ مُخَصَّصُ

وَمَا زِيدَ فِي عَلْقَىٰ وَعِمْرَانَ فَانْتَبِه ... وَعَاشِرُهَا التَّرْكِيبُ هَذَا مُلَخَّصُ

هذا باب أفعل

قسّم أفعل أربعة أقسام ذكرها في أربعة أبواب واعلم أنّ الفعل فرع عن الاسم فإذا صار الاسم فرعاً من جهة واحدة لم يخرج عن أصله فإذا صار فرعاً من جهتين أو أكثر ضعف فشبّه بما خرج عن أصله وهو الفعل ومنع ما منعه من التّنوين وأتبع الجرّة ويستوي في هذا تشبيه البصريّين والكوفيّين فإن قلت إن الفعل فرع عن المصدر كانت علّة الكوفيين أنّه فرع عن الأسماء لا عن المصدر ، لأنّ المصدر عندهم مأخوذ من الفعل ولا تبال بكثرة العلل إنّما هي بمنزلة الزّائد على الثّلاث في الطّلاق قال بعضهم : ولا تحتاج أن تقول : صار فرعاً من جهتين ، لأنّه لما خرج عن أصله ولم يكن اسماً استحقّ البناء ثم أعرب بالشّبه ومنع التّنوين والجرّ لما تقدّم ، فإذا خرج الاسم عن أصله بعلّتين أو ما يقوم مقامهما جعل كالفعل في عدم التنّوين والخفض لا غير من حيث كان اسماً كما ذكرنا فكلّ شيء جاء بزيادة الفعل المختصّة به من الأسماء فهو غالب على الفعل وكلّ شيء ورد من الوزن الذّي لا يكون إلا له فهو مختصّ وقد روى الرّواة ترك صرف ما يتصرّف في الشّعر ، كرواية مسلم بن الحجّاج وغيره * يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ * وفي ديوان عامر ابن الطّفيل للنّابغة: *أَلاَ أَبْلِغْ عُوَيْمِرَ عَنْ زِيَادِ* ومنه: *شَلَّتْ يَدَا وَحْشِيٍّ مِنْ قَاتِلِ *

ومنـــه قَـوْلُ عَمْـرِو بنِ عديٍّ بنِ أختِ جُذَيْمَــةَ * أَنَـا ابْنُ عَدِيٍّ حَقـاً فَـاعْرِفِنِي *
وهـو كثـــير وأكّد بقـوله : وأشبــه هذا من الأفعــال مَـا أُمَيْـلِحَ زَيْداً ، يريد
أنّه ضارعه من جهة التصّغير والأصل الوزن والزّيادة إلاّ أنه يقول فهو على حاله
قبل أن تحقرّه من قبل أنّ الزّيادة الّتي بها أشبهت الفعل مع البناء ثابتة وتشبيهه
بأُبَيْطِر وأُهَيْنِم أولىٰ ؛ لأنّه مضارع بيطر وهينم وليس بتصغير كما ضارع « تَنْضُب »
تَدْخُل ، وقد تقدم بيان الفعل ما هو في أوّل الكتاب .

باب أفعل إذا كان اسماً وما أشبه الأفعال من الأسماء

ذكر في هذا الباب أفعل وكلّ ما أشبه الفعل بالزّيادة وبيّن ذلك غاية البيان ،
أفعل في الباب الأوّل صفة ولا ينصرف في معرفة ولا نكرة وقد بيّن ذلك في هذا
الباب وأفعل في هذا الباب اسم غير صفة فلذلك انصرف في النكرة لأنّه لا علّة فيه
إلاّ وزن الفعل وهذا البناء يكون في الأسماء والأفعال وهو غالب على الفعل فلذلك
لم يصرف في التعريف فإن سمّيت بفعل على هذا البيان كان أحرى ألاّ ينصرف
أيضاً وكذلك إذا سمّيت باسم فيه زيادة مختصّة بالفعل حملته على الفعل وإن سمّيت
بذلك الفعل نفسه فأقصىٰ أمره أن يكون غير مصروف كالاسم الّذي حمل عليه
وفي هذا البـاب بيـان للزّائد والأصـل وبيانه في الأمثلة في آخر الكتاب وجعل
اليعمل واليرمع اسمين حيث استعملتهما العرب غير تابعين وكذلك فعل في الأمثلة
قال أبو زيد : والْيَعْمَلَةُ : النَّجِيبَة ، قال بعضهم لا يكون اليعمل إلا للذكور وليس
كما زعم ، ومن الدليل على أنّ اليعمل اسم لا صفة قول القَطَامِيّ :

فَـرَحَـلَـتْ يَعْمَـلَةَ النَّجَـاءِ شَـمْـلةً   تُـرْضِـي الزَّمِيـلَ إذَا الزِمَّـامُ عَرَاهَـا

وقد أتبعها الأفوه في قوله :

هَــابٍ هبـــلٌّ مـدلٌّ يَعْـمَـــلٌ هَزِجُ   طَفْـطَــافَـةٌ ذُو عَفَـاءٍ نِقْنِقٌ جَنِفُ

صرفه لدخول الهاء كقولهم أرمل وأرملة . كُرَاع : واليرمع : جمع اليرمعة

الحصى البيض وهي أيضاً الحجارة الرّخوة ، وقوله : ولغة بعض العرب[1] نصّ بأنّها لغة وهو فعل سمّي به وأعصر : يحتمل أن يكون فعلاً سمّي به وأن يكون اسماً وقيل سمّي بقوله :

أَزُهَيْـــرُ إِنَّ أَبَـــاكَ غَيَّـــرَ لَوْنَـــهُ مَـرُّ اللَّيَـــالِي وَاخْتِـلاَفُ ٱلْأَعْصُـرِ

والرّجازة : ما عُدِّلَ به ميل الحمل وهي أيضاً مركب دون الهودج، والرّبابة خرقة تجعل فيها القداح وهي أيضاً القداح والقِمَطْرُ : الجمل القويّ السّريع وهو أيضاً شبه سَفَطٍ من قصب ، وذيب قمطر الرِّجلِ أي شديدها والهدملة رملة ويعني أن الألف في الرِّجازة والرِّبابة زائدة والحروف التي تختصّ بالفعل أربعة حروف المضارعة : فالاثنان منهما يكونان في الأسماء زائدتين حتّى يثبت غير ذلك ، والاثنان يكونان فيهما أصلاً حتى يثبت غير ذلك وسيأتي بيان ذلك في الأمثلة والزّيادةُ بابُها الأفعالُ وإن كانت في الأسماء وقال الفارسيّ وغيره : وَلِقَ يَلِق ، إذا أسرع وأنشد: *جَاءَتْ بِهِ عَنْسٌ مِنَ الشَّامِ تَلِقْ* بمعنى تسرع فالهمزة فيه زائدة، وقولهم مَأْلُوق(*) بالهمزة دليل كونها أصلاً ولو لم تكن أصلاً لقالوا مولوق وَٱلْأَوْلَقُ : الجنون وهو أيضاً الأحمق ، فقول سيبويه هو الصّحيح ، وكذلك أديم مرطي ومأروط فهمزة أرطيّ تكون أصلاً وزائدة على هذا ، وقوله يسمى تالب[2] ، وكذلك لو سميّته بتولب لم تصرفه لأنّه تفعل.، قالوا الوالبة : الزّرعة الّتي تنبت من عروق الزرّعة الأولى ووالبة الأبل نسلها وأولادها ، قال الشّيباني : الوالب : الذّاهب ، يقال وَلَبَ فِي ذلك الوجه وَوالَبْتُ الشيء : وصلته أبو زيد . ويقال : أَلَبَ الرّجل يَأْلِبُ أَلْبـاً إذا جمع عليك القوم وحرّشهم وألّب تأليباً مثلها ع س الأَلْبُ : الصّعو يقال : الناس ألب علينا والألب : لغة في اليلب ، يعقوب : مرَّ

(1) انظر الكتاب 2 : 203 .

(2) المرجع نفسه : 16 .

(*) المرجع نفسه : 8 .

يَأْلِبُ ألباً شديداً ، أي يعدو ويريد بقوله وإنّما قيل له : تألب من اشتقاقه[1] ، يعني الحمـار وقوله : وتولب قد يكـون من ولب الزّرع والشّـرّ ، وقوله لأنّه يشبـه أذهب[2] ، يريد ليس تشبيه ألف القطع بألف الوصل بأبعد من تشبيه ألف الوصل بألف القطع ، وقوله في أوّلها الزّوائد[3] : الزّوائد عشرة ، منها أربع لا تكون أوّلاً الواو والهاء والسّـين واللاّم فإن جاءت السّـين تقدّمتها الهمزة وسيأتي بيانها في التّصريف . سيبويه وكلّ اسم سمّي بشيء من الفعل ليست في أوّله زيادة وله مثال في الأسماء انصرف وإذا سمّي باسم في أوّله زيادة وأشبه الأفعال لم ينصرف فهذا جمـلة هـذا كلّه . الطّـزيدة كالحَمُـولة تكـون للواحد والجميع وقد ذكرهـا في الصّفات ، وقوله : لأنّ حال التّاء والنّون[4] ، لما قرنهما خلطهما ولم يأت بالنّون زائدة في أوّل اسم ووقع في الشّرقيّة : ومن قال : تُرْتُب صرف لأنّه وإن كانت فيه زيادة فإنه قد خرج من شبه الفعل[5] ، قلت هذا حسن وكذلك جميع ما خرج من شبه الفعل ، الكسائيّ : وما كان على أفعل صفة ، نحو : أحمر وأصفر وأبلق وأحدب فهو لا ينصرف في معرفة ولا نكرة سمَّيت به أم لم تسمّ فإن كان أفعل اسماً ، نحو : أحمد وأفلح وأسلم انصرف في النّكرة أمّا الصفّة فلا خلاف في ترك صرف معـرفتهـا ونكـرتهـا في جميع الأحوال قال أبو الحسن في كتـابه الأوسط « وما كان من أفعل صفة فهو لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، نحو : آدم وآخر وإنّما يكون معرفة إذا سمّيت به رجلاً ولم ينصرف في المعرفة ولا النّكرة ، قال : والقيـاس [وأن] ينصرفَ في النّكرة فهذا نصّ بما ذهب إليـه سيبويه[*] ثم قاس بعدُ، قال

---

(1) انظر الكتاب 2 : 3 : 17 ، وفيه « من ذلك » عوض « من اشتقاقه » .

(2) المرجع نفسه : 21 ، وفيه « لأنّه يشبه اضرب » عوض « لأنه يشبه اذهب » .

(3) المرجع نفسه : 25 ، وفيه « في أوائلها » عوض « في أوّلها » .

(4) المرجع نفسه : 19 .

(5) المرجع نفسه : 14 ، وفيه « وإن كان أوّله زائداً » عوض « وإن كانت فيه زيادة » .

(*) انظر الكتاب 2 : 4 : 4 ، ونصه « وجميع ما ذكرنا في هذا الباب ينصرف في النكرة .

أبو زيد في لغاته : قلت للهُذَليّ : كيف تقول للرجل له عشرون عبداً كلّهم أحمر ؟ فقال : له عشرون أحمر قال فقلت له فكيف تقول إذا كان يقال : لهم أحمدُ ؟ فقال : له عشرون أحمداً ، فأَجْرَىٰ أحمداً [ولم يُجْرِ أَحْمَرَ] ، والّذي وقع في الكتاب طرّةً لأبي الحسن ، غلط ؛ لأنّه يخالف العرب والصّواب ما نصّ عليه في كتابه من ترك الصّرف ثمّ ذهب إلى أنّ القياس للصّرف لو قيل قال الأستاذ أبو بكر القياس ما ذكره أبو الحسن على قول سيبويه في باب جمع النساء والرّجال ومنعه من جمع أفعل الصّفة على فعل من حيث زالت الصّفة بالتّسمية ثم نهى عن مثله بعدُ في الباب ، قلت : وقد أجاز ذلك وقالته العرب وأنشد :

أَتَانِي وَعِيدُ الْحُوصِ مِن آلِ يامِنٍ   فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو لَوْ نَهَيْتَ الْأَحَاوِصَا

فجمع الأحوص على حوص وهو علم فهذا دليل مراعاة الصِّفة في العلم ، والعرب قد تذهب بالأعلام مذهب الصّفات وتجعل فيها حكمها من الاشتقاق يُحرز معنى ، ألا ترى إلى دخول الألف واللاّم في الفضل والعبّاس لإبقاء معنى الصّفة فإذا نكّر ذلك الاسم قَوِيَ فيه ذلك المعنى ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّهَا لَظَىٰ نَزَّاعَةً لِلشَّوَىٰ ﴾[1] نصب بعضهم نَزَّاعَة وأعمل فيه ما في لظى من معنى الفعل وكأنّ العرب لم تقصد هذا وإنّما راعت فيه رجوعه إلى حال أشبه فيها نكرته الأولى ألا ترى أنّ الفعل إذا نكِّر بعد التّسمية لم يرجع إلى حالته الأولى التّي كان فيها صفة لأنّه لم يكن صفة إلا فعلاً وهو الآن في التنكير اسم ويُضْعِفُ قياسَ أبي الحسن إجماعهم على صرف ما فيه تاء التّأنيث في التّنكير بعد التّسمية وتاء التأنيث فيه ثابتة ، والصّفة في نحو : عائشة وفاطمة ، فراعوا حال التّنكير الأوّل الذي لا تثبت فيه الهاء و« أفلح » في مسألة الكسائيّ : فِعْلٌ ولذلك انصرف في

---

(1) المعارج : 15 ، 16 .

النّكرة ، « وأحمد » : صفة « بِمِنْ » إذا نكّرته بعد التّسمية لم يرجع إلى حاله في الصّفة ، لأنّه لا يكون فيه إلا « بِمِنْ » ، وكذلك أسلم كأحمد ويمكن أن يكون فعلاً فأُجْرِيَ في النّكرة المشبهة للنّكرة وقوله : وليس لك أن تغيّر البناء[1] ، الفعل كالحرف في هذا وعلى قياس إب حين لم تقطع تترك منه همزة الوصل والقياس ما ذكره هنا لِضَعْفِ ذلك في ثبوت الهمزة مع حركة ما بعدها فاعتلّ من وجهين، وقوله : إذا اشتققته من الفعل[*] ، لا يجوز أن تشتقّه إلاّ للتّسمية لكثرتها ، وقوله : لأن هذه الهاء بمنزلة الألف زائدة[2] ، يريد بدلاً من الهمزة ، وقوله : بمنزلة قولك في تغلب[3] ، شبّهه بتغلب لمكان حرف المضارعة ، ومن مسائل الباب أن تسمّي بانطلق واستخرج فلا يصرف في المعرفة ؛ لأنك سمّيت بفعل ولا نظير له في الأسماء ، وتقطع الهمزة وكذلك إن سمّيت بشيء يكون على مثال الفعل ولا يكون له أصل في الأسماء لم ينصرف في التعريف أيضاً وإن سمّيته بما يكون على مثال ما لا ينصرف ، نحو : سراويل لم ينصرف في معرفة ولا نكرة لأنّه أشبه « مساجد » ولم يكن له أصل في الآحاد ، وكذلك بقّم وخضّم وبذّر هي أعجميّات ولم توافق اسماً ووافقت الفعل فلم تنصرف في التعريف للتعريف ووزن الفعل وكذلك نَرْجِس وتُضَيْرِب ممّا لا ينصرف في التّصغير وينصرف في التّكبير الفارسيّ : إذا وافق تصغير ما ينصرف تصغير ما لا ينصرف لم يصرف كما أنّه إذا وافق تصغير ما لا ينصرف تصغير ما ينصرف صرف ووقع في الشرقية بعد قوله : ويخرج إلى ما لا ينصرف كما تخرج هندٌ في التحقير إذا قلت هُنَيْدَةُ إلى ما لا ينصرف ألبتّة في جميع اللّغات وَكذلك أَجَادِلُ اسمَ رجل ، إذ حقّرته لأنه

---

(1) لم أعثر على هذا النّص في الكتاب ولعلّه من كلام الكسائي في مسألته . انظر صفحة 291 .

(2) انظر الكتاب 2 : 4 : 21 .

(3) المرجع نفسه : 23 .

(*) انظر الكتاب 19 .

يصـير أُجَيْدِل مثـل أميلح ، وإن سمّيت رجلاً بِهَرِق قلت هذا هُرَيْقُ قد جاء لا تصرف[1] ثبت فيها عوض ما في الرّباحيّة .

باب ما كان من أفعل صفة في بعض اللّغات

هذا البـاب يرجع إلى استعمال العرب فما استعملت منه تابعاً فهو صفة وما لم تستعملْ منه تابعاً نَوَتْ فيه الاسمَ كأجْدَلَ وأخْيَلَ وأفْعَىٰ فَصَرَفَتْ وَجَمَعَتْ على أفاعيل ومن الدّليل على ذلك جمعه في الحديث : خضراء على خضراوات وقد يجمع على أفاعل وهو صفـة كأراقم كما ذكر ، وَالْأَبْرَقُ : لون فيه حمرة وبياض وسـواد وأجروه صفـة والأبغث : من البُغْثَة وهو لون يضرب إلى الكدرة وما لم يصرفوه من هذا الباب وقد استعمل استعمال الأسماء فإنهم راعوا فيه الصفة فكأنّها صفة قامت مقام الموصوف : وهو الذي أشار إليه أبو الحسن .

باب أفعل منك

قوله ولا تقول هذا رجل أصغرُ ولا هذا رجل أكبر[2] ، قد ألزم قبل هذا أوّل الحذف في قولهم : مذ عام أوّل[3] وصرفه في النّكرة ، قال أبو الحسن في الأوسط : وما كان على أفعل ليس بصفة فهو ينصرف في النّكرة ولا ينصرف في المعرفة ، نحو أسـلم وأحمد ؛ لأنّك لا تقـول هذا رجـل أسـلم ولا أحمد ، يعني بغـير « منك » ، وقوله لو سميّته أفضل منك[4] ، يعني بالكلمتين لأنّك إن نكرّته رددته إلى أصله وأما أجمع وأكتع وأبصع وأبتع فهي أسماء فتنصرف في النكّرة بعد التسمية بها وتعريفها عنده بنيّة الإضافة ككلّ إلا أنّه ظهر المضافُ إليه في كلّ ولم يَظْهَرْ

---

(1) انظر الكتاب 2 : 4 : 23 .

(2) المرجع نفسه 5 : 16 ، وفيه « ولا هذا رجل أَفْضَلُ » عوض « ولا هذا رجل أكبر » .

(3) المرجع نفسه 46 : 9 .

(4) المرجع السابق 2 : 5 : 16 . وفيه : « فإن سميّته أفضلَ منك » .

هنا واسْتُغْنِيَ عن إظهاره بما تقّدم ظاهرها إلاّ أنّك قد تُظْهِرُها في كلٍّ وحكمها هنا أضعف حيث لم يظهر فيها ويَبْعُدُ أن تكون أعلاماً ، وذكر في بعض أبواب الأحوال : وأمّا كُلُّهُمْ وَجَمِيعُهُمْ وَأَجْمَعُونَ وعَامَّتُهُمْ وَأَنْفُسُهُمْ فلا يَكُنَّ أبداً إلا صفة[1] ، يعني تأكيداً قد تكون كلّ كعامّة وجميعٍ غيرَ تأكيد .

باب ما لا ينصرف من الأمثلة وما ينصرف

موضوع هذا الباب على أنّ المثال إذا لم يختصّ بشيء واحد كان مصروفاً أبداً ، ألا ترى أنّ قولك كلّ أفعل يحتمل أن يكون مثالاً للاسم والفعل والصّفة وليس بفعل ولا اسم ولا صفة فلم يخلص لواحد منهما فتصرفه إذا قلت كلّ أفعلَ فإذا خلص لواحد منهما صرف إذا كان اسماً وفتح إذا كان فعلاً وأعرب من غير صرف إذا كان صفة ، كقولك : هذا رجل أفعل ، لأنّ أفعل هنا مثال للصفّة لّما وضعته موضع ما لا ينصرف لم تصرف فإن وضعته موضع منصرف صرفت المثال ، نحو قولك هذا رجل فَعَنْلَىٰ ؛ لأنّه مختصّ بالمذكّر ، وكذلك كلّ فُعْلَىٰ غير مصروف ، لأنّ هذا المثال مختصّ بألف التّأنيث وكذلك كلّ فعلاء غير مصروف أيضاً ؛ لأنّه مختصّ بالتّأنيث فهما مثالان لما لا ينصرف ألبتّة ، ولهذا قال : وتقول هذا رجل أفعل منك فلم تصرف[2] ، لأنّه لم يشرك الاسم هنا فهو مثال الصّفة وكذلك كلّ أَفْعَلَ زيدٌ هو مثال للفعل ولم يشركه فيه غيره فجاء بالمثال محكيّاً على بنائه في الفعل وذكر معه الفاعل فوقعت الجملة محكيّة بعد كلّ وأفعل هنا مثال للفعل وليس بعامل في الفاعل لأنّه لم يستقّر فعلاً في الكلام ولكنه تمثيل مثّل به عامل الفاعل فجرى عليه حكمه كما جرى على مثال الوصف ذلك وخطّأ أبو عثمان المازنيّ سيبويه في ترك صرف هذا رجل أفعل ، قال لأنّه مثال لا صفة

(1) انظر الكتاب 1 : 189 : 12 .

(2) انظر الكتاب 2 : 6 : 3 ، وانظر 2 : 5 : 16 .

وهو قول ساقط وقد علمنا أنّه مثال لكنّه لّما يشركه في الفعل الاسم أجري عليه حكمه كآدم وأحمر وخّطأه أبو العبّاس في ذلك وذهب مذهب سيبويه ثم حكى عنه اتّباع المازني في قوله وليس بشيء لما ذكرنا وكذلك قال في كل أفعل زيد وهو فعل عامل في فاعله ولم يجعله مثالاً ، قال ولذلك لزمه الفتح وهو حكاية ، ووقع في الشّرقيّة أفعل زيد مثل أكرم زيد ، إنّما أفعل كناية عن فعل ماض ، ثمّ رجع الأستاذ أبو بكر لقول المازني في أفعل زيد وقوله الأوّل صواب لما ذكر قبل ، وقوله يكون وصفاً لا تصرفه فيها نصّ صحيح أنّ أفعل إذا ثبت في الوصف فهو غير مصروف إلا أن يكون اسماً وصف به لمعنى فيه ، وقوله : قلت كيف تصرفه : يريد كيف صرفت المثال ، وقوله فإنّما أفعل هنا اسم جعله اسماً لأنه مثال وليس بالصّفة ، وقوله : وتقول أفعل إذا كان وصفاً لم أصرفه[1] ، ترك صرف أفعل هنا لأنّه اسم معرفة ابتدأ به ليخبر عنه وقد قال في باب من المعرفة يكون الاسم الخاصّ شائعاً في الأمّة : وكذلك ابن أفعل[2] لما ابتدأ به جعله اسماً ولم يصرفه ، وصار بمنزلة الذي كُنّي به عنه ثم قال : وقال أناس كل ابن أفعل[3] فلم يصرف أيضاً وقد صار هنا نكرة ، غير أنه مثال للمعرفة لما ينصرف مختصّ به ، واختار الأستاذ على هذا أن تقول كل أفعل في الكلام فهو وصف أو معرفة ولا يشبهه ، لأنّه جرى في الكلام معرفة غير مصروف فمنع الذي مثله به الصّرف ، وقوله كل أفعل في الكلام لا أصرفه[*] هذا يجوز في آدم وغيره من ألفاظ الصّفات ، ولا يجوز في المثال كما ذكر ، وقوله : وإنما مُثّل به الفعلُ هذا هو القياسُ وعليه قوله :

* جَزَاءَ الْكِلاَبِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ * لأنّه لا يخصّ شيئاً من غيره ألا ترى أنّه

(1) انظر الكتاب 6 : 2 .

(2) انظر الكتاب 1 : 266 : 4 .

(3) انظر الكتاب 1 : 266 : 4 .

(*) انظر الكتاب 2 : 6 : 5 .

تمثيلٌ لكلِّ شيءٍ فحكمه حكم شيء وبناء ومنه والله أعلم : ﴿ وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ الَّتِي فَعَلْتَ ﴾[1] وكذلك قوله : ﴿ فَعَلْتُهَا إِذَنْ وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ ﴾[2] وقوله : وكذلك إذا قلت هذا رجل فعلان[**] يكون على وجهين : « منصرف وغيرِ منصرفٍ ، فالّذي لا ينصرف من فعلان ما كان مؤنّثهُ فَعْلَىٰ ، نحو : غضبانٍ وسكران ، والّذي ليس مؤّنثه فَعْلَىٰ منصرفٌ ، نحو : ندمان ونصران ، وأمّا فَعْلى وفِعْلًى فلا تكون ألفهما إلا للإلحاق وفَعْلًى وَفِعْلًى ألفهما للتأنيث فينبغي على ما أصّل في الباب أن يَقول إذا أراد الإلحاق كل فَعْلَىٰ وفِعْلَىٰ ينصرف لأنّ ألفهما للإلحاق وكلُّ فَعْلًى وفِعْلًى لا ينصرف ، لأنّ ألفهما للتّأنيث لأنّ التّنوين يمنع الاشتراك ، وألف التّأنيث تمنعه أيضاً ، ومضى الأستاذ أبو بكر رحمه الله على ما زعم سيبويه ، ولم أره إلا بعد موته رحمه الله ، وقول سيبويه في رواية الرّباحي في آخر المسألة يدلّ على ما ذكرت لأنّه قال : وإن شئت قلت كل فَعْلَىٰ أو فِعْلَىٰ فلم تُنَوِّنْ لأنّ هذا الحرف مثال ، فإن شئت أنّثت وجعلت الألف للتّأنيثِ ، وإن شئت جعلت الألف لغير التأنيث انتهى نصّه . قلت وإذا جعلت لغير التّأنيث لم تكن إلا للإلحاق ونوّنت ، ولم يدخل تحتها التّأنيث فلم يشتركا كاشتراك أفعل وفعلان ، وكل مثال مشترك فلا بدّ من تنوينه إذا قلت كلّ هذا وكل مثال من هذين منفرد بحكمه ، وهما قولان والآخر أظهر فتدبّره فإنّه غريب ، وقوله لأنّ هذا الحرف مثال ، يريد هذا الاسمَ وأعاد الضمير في أنثته عليه والأسماء تذكّر وتؤنّث على المعنى .

باب ما ينصرف من الأفعال إذا سمّيت به رجلاً

قال في الباب : فكل اسم سمي بشيء من الفعل ليست في أوله زيادة وله مثال في الأسماء انصرف وإن سميته باسم في أوّله زيادة وأشبه الأفعال لم ينصرف ثم قال

---

(1) الشعراء : 19 .

(2) الشعراء : 20 .

(**) المرجع نفسه : 15 ، وفيه « وكذلك قولك » عوض « وكذلك إذا قلت » .

هذا جملة هذا كله وهو حسن كما أنّ يزيدَ وتغلبَ يصير بمنزلة تنضُب ويعمَل إذا كان اسماً[1] هذا التشبيه على القلب بل تنضب ويعمل يصيران بمنزلة يزيد وتغلب ؛ لأنهّما فعلان والآخران اسمان في أوّلهما الزّوائد المختصّة بالأفعال ولا يخلو أن يسمّى بالفعل وفاعله فيكون محكّياً وليس من الباب أو بالفعل فارغاً من فاعله وهو الذي يتكلّم عليه وعيسى بن عمر لا يصرف فعلاً ماضياً فارغاً من فاعله أشبه الأسماء أو لم يشبهها وعليه حمل قوله : * أَنَا ابْنُ جَلاَ * واحتجّ به وسيبويه يجعله جملة محكيّة سمّي بالفعل بضميره واحتجّ سيبويه بصرف رجل يسمى كَعْسَباً ، وقول سُحَيْمِ بْنِ وثِيلٍ اليَرْبُوعِيِّ :

أَنَا ابْنُ جَلاَ وَطَلاَّعُ الثَّنَايَا ... مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

شاهده فيه حمله على الجملة والحكاية كما بيّن والمعنى أنا ابن المشهور في الكرم والشّجاعة والجرأة يقال في المدح هو طلاّع الثنايا وطلاّع أنجد وهي الطرق في الجبال جمع ثَنِيّةٍ وجمع نجد ، يريد بقوله : * مَتَىٰ أَضَعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي * كناية عن الصلع والشّيب ، فيريد أنّه إذا أزال عمامته ظهر صلعه وشيبه فعلم أنّه مسنّ صاحب تجربة ، والعرب تمدح بذلك ومنه قول الآخر :

وَلاَ يَقُومُ لِلْحُرُوبِ وَالْفَزَعْ ... إلاَّ ذُو الشَّيْبِ وَأَصْحَابُ الصَّلَعْ

وقول الآخر :

إِذَا مَا الْقَلاَسِي وَالْعَمَائِمُ أُحْسَنَتْ ... فَفِيهِنّ عَنْ صَلَعِ الرِّجَالِ حُسُورُ

ومن الدّليل أيضاً قوله : * أَخُو خَمْسِينَ مُجْتَمِعٌ أَشُدِّي * وقيل أراد إذا حسرت اللثّام عن فمي أعربت عما جئت إليه فعرفتموني بما كان يبلغكم عنّي ،

---

(1) انظر الكتاب 2 : 7 : 5 ، وفيه « يصيران » بمنزلة « عوض » يصير بمنزلة « وإذا صارت أسماء » عوض « كان اسماً » .

والأوّل أظهر ، وقول أبي الحسن وقد جاء مثل ضرب اسماً معرفة قالوا بنو دُئِل وهم رهط أبي الأسود الدّؤلي دئل عنده مسمّى بالفعل ويقال دأل يدأل وفي مجالس ثعلب : جئتنا بدؤلاتك وتؤلاتك وهي الدّواهي الواحدة دؤلة وتؤلة مثل تخمة ووقع له في الأبنية الدئل : دويبة وأنشدوا :

جَاؤُوا بِجَيْشٍ لَوْ قِيسَ مُعْرَسُهُ مَا كَانَ إلاّ كَمُعْرَسِ الدُّئِلِ

وذكر كراع : والدئل والرئم وقيل : الدئل : الداهية والتّخفيف في الدئل على غير قياس ، قلب الهمزة ياء ثم حذف ضمّة الدّال ونقل إليها كسرة الياء وفيه بعد والأظهر أنّها لغة أخرى كالديل كلٌّ واقع على مسمّاه ، وأمّا بقّم وشلّم وخضّم وبذّر فلا تنصرف في المعرفة لأنّها لا نظير لها في الأسماء ووافقت الفعل فمنعت الصّرف، وشاهد أبي الحسن في بيت كثيّر عزة[1] ففي ترك صرف بذّر وهو اسم ماء للتعريف ووزن الفعل والأسماء الأربعة في البيت بدل من الأمواه لأنّها أسماء مياه ، وإن كان شلّم وبقّم وخضّم أعجميات فإنّ العجمة في النّكرات لا تؤثّر ولا تكون العجمة مؤثّرة إلاّ إذا نقلت أعلاماً من كلام العجم ، قال المازنيّ : قال الأخفش إن صيّرت بقّما أصلاً في الأسماء وهو أعجميّ أُعرب صرفت فَعَّلاً كلّه ، لأنّه في مثال الأسماء ، قال : وأخطأ لو كان كما يقول لصرفنا باب مساجد ومناديل لأنّ في الأعجميّة سراويل ولكنّا لا نجعل الأعجميّ أصلاً للعربيّ والدّليل على ذلك أنّه ليس في العربيّة مثله ، قال الفارسيّ أشبه فِعلاً إذا كان اسماً لم ينصرف ولم يشبه من الأفعال ما إذا كان اسماً انصرف ، نحو ضَارِبْ إذا أمرت ، وضَارِبْ إذا أخبرت وشَلَّم : اسم بيت المقدس . الفارسي وليس كون الاسم خارجاً من أمثلة الأسماء يمنع صرفه بل كونه على بناء المختصّ بالفعل وعلى زيادته يمنع من صرفه قلت

---

(1) يشير إلى قول كثيّر :

سَقَىٰ الله أَمْوَاهاً عَرَفْتُ مَكَانَهَا جُرَاباً وَمَلْكُوماً وَبَذَّر والْغَمْرَا

انظر الكتاب 2 : 7 : 14 .

وهو قول سيبويه وجميعها لا ينصرف في التّعريف وينصرف في التّصغير والتنّكير لزوال شبه الفعل عنه ، وأمّا التّسمية بضربا وضربوا فلا بدّ من إلحاق النّون كما أنّك [إذا] سمّيتَ بيضربا ويضربوا المجزومين والمنصوبين رددت النّون كما فعلت في أولي وضاربي المضافين وأشباههما وعلّة سيبويه أنّ ألف التّأنيث وواو الجماعة لا يكونان إلاّ مع النّون فلمّا كان الفعل الماضي مبنيّا على الفتح حذفوا النّون من الماضي المثنّى ضميره والمجموع أيضاً فصار حذف النون منهما للبناء كفتح المفرد فصيّروا الفتحة في ضَرَبَ كالنّصبة في لن يضرب ، وحذف النون للبناء كحذفها للإعراب كما جعلوا الكسرة في هيهاتِ المجموع كالفتحة في هيهاة المفردة وكلاهما مبنيّ وكما فعلوا في التّسمية بضربت حيث رُدَّتِ التّاء إلى أصلها فوقف عليها بالهاء كالأسماء كذلك رددت ضربا وضربوا في التسمية بهما إلى أصلهما فأثبتّ النّون وكذلك المضاف لما قطعته عن الإضافة للتّسمية رددت إلى الأصل ووقع معنى هذا الكلام لابن السّرّاج قال : إنّما رددت النّون لأنّها كانت ضربون في الأصل ولكنها لّما بنيت حذفت لأنّ الماضي مبنيٌّ على الفتح والنّصب عنده نظير الفتح فمن ثمّ رددت النّون حين سمّيت والدّليل على أنّ هذه الألف التّي للتثّنية والواو للجمع لا يلحقان إلاّ بالنّون قولك رجلان ومسلمان ويضربان ويضربون انتهى . ووقع هنا لأبي إسحٰق كلام كأنّه رواية قال أبو إسحٰق : إنما رددت النّون لأنّها كانت فعلاً ثم سميت به ومثل هذه الزّيادة في الأسماء(...)[1] والدّليل على ذلك أنّ هذه الألف التي للتثّنية والواو التّي للجمع لا تلحقان الأسماء إلا بالنّون ، يقول مسلمان (ومسلـ ...)[2] وهذا الذي ذكر أبو إسحٰق أسهل وفي الأوّل صنعة وقياس وكان كلّ واحد منهما عند الأستاذ أبي بكر صالحا ولا يكون شيء من هذا إلا أن تكون الألف والواو علامتين مجرّدتين من الضّمير ولا تكون هذه الألف والواو إذا تأخرّتا

(1) كلمة طامسة .

(2) واضح أنّها ومسلمون .

إلاّ ضميرين وكذلك في الأمر فإن سمّيت بشيء من ذلك حكيت وتجوز الحكاية في جميع ذلك وإن لم يكن في الفعل ضمير وهو قليل في الكلام على ما يأتي في حكاية الحروف والأفعال والأسماء ، وقوله وكذلك يضربون[1] ، يريد أنه إذا سمّي به وأعرب بالواو كان في [النّصب] بالياء كزيدين وعمرين يكون جميع ما فيه الواو والنّون والألف والنّون من [المعربات] بمنزلة واحدة رفعها [وجرّها] ونصبها بالياء ولم يرد أنّ [يضربون كضربون] في إعرابه بالحروف والحركات لأنّ الزّيادة والوزن يمنعان تنوينه إذا أعرب بالحروف وتأوّل المبرّد عليه أنّه[2] جعل « يضربون » بمنزلة « ضربين » في كل حال وردّ عليه وأخطأ عليه وعلى نفسه ، لأنّه تأوّل خطأً وردّ به ونصّ سيبويه وكذلك يضربون في هذا القول أي إذا أعرب بالحروف هو بمنزلة ضربين يكون في الرّفع بالواو وفي النّصب والجرّ بالياء ، وقوله : وصرت كأنك سمّيت بِيَبْرِينَ[3] ، يريد أنّك تقول ضربين كما فعلت يبرين وهي اسم بلدة ومثّل بها من حيث شهرت في الكلام ولم يرد أنّ يَبْرِينَ إذا سمّيت بها مذكّراً وجعلت الإعراب في النّون صرفت لزيادة الياء أولاً والمثال كما تأوّل عليه المبرّد ثم ردّه عليه وتشبيه سيبويه صحيح بديع و« يَبْرِينَ » لا ينصرف على كلّ حال لمكان الزّيادة في أوّله والوزن عنيت بلداً أو رجلاً وسيبويه هو الذي علّم بهذا :

أُعَـلِّمُـهُ الرِّمَـايَـةَ كُلَّ يَـوْمٍ ... فَـلَمَّـا اشْتَـدَّ سَـاعِدُهُ رَمَـانِي

وقالوا هذه ضَرَبَةُ ، قد جاء[4] كما قالوا رطبة وهمزة اجتمعت أربع حركات لأنّ التّاء لم تبن الكلمة عليها وكلامه على ضربا ككلامه على ضربوا سواء ، وقوله :

---

(1) انظر الكتاب 2 : 8 : 9 .

(2) انظر المقتضب للمبرد 4 : 13 ، 38 .

(3) انظر الكتاب 2 : 8 : 11 ، فيه « سمّيته بمثل يبرين » عوض ما هو مثبت .

(4) انظر الكتاب 2 : 8 : 13 .

وإنما كففت النّون في الفعل[1] ، يريد أنّ الماضيَ مبنيّ على الفتح فلمّا احتيج إلى تثنية الضّمير وجمعه كان من حقّه أن يأتي بالنّون على طريقة الأسماء والفعل المضارع ، فلمّا كان الواحد مبنيّاً جاء في الاثنين والجماعة كذلك ، فصار حذف النّون بناء كما كانت الفتحة بناء في المفرد فلما سمّيت به خرج عن الأفعال فجاء على طريقة الأسماء فرجعت النّون بعد الألف ، وأمّا المضارع فمعرب والنون فيه ثابتة كالضّمّة في المفرد ، وقوله ووافقت النصب[2] ، يريد وافقت الفتحة النّصب كما وافقت النّصبة البناء يريد حين قلت لن يضربا لقولك لن يضرب وقد بيّن في أوّل المسألة وقوله : وإن سمّيت رجلاً ضربن أو يضربن لم تصرف[3] يريد إذا كانت علامة غير ضمير أعربت ولم تصرف وإن كانت النّون ضميراً حكيت وقال أبو علي : إن جعلت النّون علامة للجمع فليس في الكلام مثل جعفر فلا تصرفه وإن جعلتها علامة للفاعلات حكيته فهو في كلتا الحالتين غير منّون ثم قال ليس كون الاسم خارجاً من أبنية الأسماء يمنع الصّرف لكنّ كونه على بناء المختصّ بالفعل وعلى زيادته يمنع من صرفه فمنزلة يضربن إذا سمّيت به فارغاً فيمن قال : أكلوني البراغيث من قتلن فعلاً منزلة تغلب اسماً من تضرب فعلاً والحمد لله .

باب ما لحقته الألف في آخره /

هذا الباب لألف التّأنيث المقصورة ، ولألف الإلحاق ، أما ألف التّأنيث فبنيت الكلمة عليها ولزمت ، ولذلك قامت مقام علتين وهي ألف غير منقلبه عن شيء ولم تلحق بناء ببناء ، وقد استدلّ على ذلك بقولهم جَمَزَىٰ في الباب ، ولمّا دخلت للتّأنيث وثبتت في الكلمة ، وقد يكون ما قبلها ثلاث حركات خالفت ألف الإلحاق ، لأنّه لا يكون قبلها ثلاث حركات فتتوالى أربع متحرّكات فكان

(1) المرجع نفسه : 15 .
(2) المرجع نفسه : 17 ، وفيه « ووافق الفتح في ذلك النّصب في اللّفظ » .
(3) المرجع نفسه : 18 ، وفيه « لم تصرفه » عوض « لم تصرف » .

دخولها للتّـأنيث علّة ، وبناء الكلمة عليها علّةٌ فلم ينصرف ما دخلت عليه في معرفة ولا نكرة ، ودخلت على ثلاثة أحرف متحركة لكونها ساكنة غير مبدلة من شيء ، وألف الإلحاق منقلبة عن ياء أو واو ، وبنيت الكلمة عليها وهي ملحقة بالأصول ، ويدخل عليها تاء التّأنيث كما ذكر فلم يكن الإلحاق علّة إلاّ في الموضع الذي لا تدخـله الهـاء ، وهو التعـريف ، فلا ينصرف الاسـم الملحق في حال التّعريف ، وينصرف في التّنكـير ، ودليل كون الألف في معزى للإلحاق تنوينها وتصغيرها على معيز ، ولو كانت للتأنيث لقيل معيزى كحبيلى ولم تصرف في النكرة والتصغير ، و« أرطى » بمنزلتها ، واستدلّ بتذكيره على أنّ الألف ليست للتّـأنيث ، لأنّ تسميـة المذكّر بما فيـه ألف التـأنيث قليل ، ولذلك قال : وممّا يقوي[1] ، والفرّاء لا يجيز تسمية المذكّر بما فيه الألف[2] وقد ذكر بعد دخول التاء في بُهْمَىٰ وهي ألف تأنيث فقيل بهماة ، وحكى يحيى : أخراة[3] ، وتكون فيهما للإلحـاق في قول من أثبت فعـللا كجخـدب وطحـلب وضفدع وبرقع وهو صحيح ، وقوله : وكينونته وصفاً للمذكّر يدلّك على ذلك[4] ، يريد بذلك على أنّ الألف من حبنطى للإلحاق ، أنّ ألف التّأنيث لا تدخل في وصف المذكرّ فهذا نصّ ، واستدل أيضاً بقولهم حَبَنْطَاةٌ وهو حسن ، وقول العجّاج :

* يَسْتَنُّ فِي عَلْقَىٰ وَفِي مُكُور * شاهده فيه ترك تنوين علقى ، والألف فيها للتّـأنيث ، ومنهـم من ينوّن ويجعلها ألف الإلحاق ، وتدخل عليها التّاء ، فيقال علقاة ، يصف وحشيّاً يرعى في خصب ضروب الشّجر ، واستعار له المسنّ ؛ لأنّه إذا سمن صار له بريق كالحديد المصقول ، ويستنّ من ذلك ، ويريد بقوله :

---

(1) انظر الكتاب 2 : 9 : 4 ، وفيه « ممّا يقويّك » .

(2) انظر « معاني القرآن » للفرّاء 1 : 239 .

(3) انظر معاني القرآن للفراء ، 1 : 239 .

(4) انظر الكتاب 2 : 9 : 6 ، وفيه « يدلّك على أنّ هذه الألف ليست للتّأنيث » عوض « يدلّك على ذلك » .

يُكْسَرُ عليه الاسمُ ، يبنىٰ عليه ، وكذلك وكسروا هذا البناء بمعنى : بنوا ، من قولهم : كَسَرَ الطّائر جناحيه ، إذا ضمّهما ، قال * وَمسَّحَهُ مَرُّ عُقَابٍ كَاسِرِ *[1] وتنفرد فَعلَىٰ كجَمْزىٰ وفُعلى كرُحَظَىٰ ، وفُعْلَىٰ المضمومة الأوّل بألف التّأنيث ، وتشترك مع ألف الإلحاق في فَعْلَى وفِعْلى ، فإذا دخلت الممدودة خلصت فَعْلاءُ لها وفِعْلاءُ وفَعلى ، كَعَلْمَاءَ وَقَرْمَاءَ ، وفُعْلى وفِعْلى ، للإلحاق ، وسيذكرُ في موضعه إن شاء الله ، وسمى ألف التأنيث ياء لقلبها إليها في التّثْنية والجمع ، نحو حبليان وحبليات ، والقبعثري : الممتلئ ، قال يعقوب ؛ وتقول هذه موسَىٰ حديد ، بغير تنوين وهي فِعْلَىٰ عن الكسائيّ ، من ماس يميس ، وقال عبد الله بن سعيد الأمويّ : هو مذكّر لا غير ، تقول هذا موسى كما ترى ، وهو من أوسيت رأسه إذا حلقته بالموسى ، وقال أبو يوسف : أنشدنا الفّراء :

فَإِنْ تَكُنِ الْمُوسَىٰ جَرَتْ فَوْقَ بَظْرِهَا فَمَا خُتِنَتْ إلاّ وَمَصَّانُ قَاعِدُ

ومن لم يصرف في التّنكير الجنسيّ فهي فُعلى لا محالة ، والصواب ما ذكر سيبويه في العلم ، أنّ موسى وعيسى أعجميّان ووزنهما مفعل وفعلى ، والياء للإلحاق ، نقلا إلى العربية في حال التّعريف ، ولم يصرفا في التّعريف ، وصرفا في التّنكير ووزنه لهما دليل أنه يزن الأعجمية إذا جاءت على مثال العربيّة لّما صرفتها العرب على مثلها حين عرّبتها وهو القياس ، ومن رَدّ ذلك فقد أخطأ ، ألا ترى إلى تصغير إبراهيم بريهيم لّما لم يكن له وزن حذف منه ما لا يخلّ به ممّا يراد ، ولو كانت الألف فيهما زائدة للتّأنيث لم ينصرفا على حال ، وأمّا موسى الحديد فَمُفْعَل من أوسيت رأسه في قول من قال : هذه موسى خَذِمَة وهي مؤنثة بغير علامة كما ذكر في البيت ، ومن منع صرفها في النّكرة كانت عنده فعلى ، من ماس ، وهي حكاية يعقوب وحكى فيها التذكير ، كما تقدم في قول عبد الله بن سعيد ، وقد

---

(1) انظر الكتاب : 2 :9: 6 .

أعاد سيبويه ذكرها فيما يجعل زائداً[1] .

باب ما لحقته ألف التّأنيث بعد ألف

قوله واعلم أنّ الألفين لا تُزَادَانِ إلاّ للتّأنيث[2] هذا صحيح ، لأنّ ألف الإلحاق الممدودة لا تزاد ألفاً مع الألف التّي قبلها وإنما تزاد ياء أو واواً فتنقلب ألفاً ، وقد ذكره بعد ، وزيادتا الإلحاق أيضاً تزادان معاً ، ولا تقل إنّ الثّانية زيدت فألحق مثل علباء بدرهم ثم زيدت الأولى لتلحقه بسرداح بدليل قولهم قرقاط ، فلو زيدت الثانية وحدها ، لم يكن لقرطط مثال يلحق به ، لأنّه ليس في الكلام فعلل ، قلت وهذه العلة ساقطة عند من أثبت فعللاً ، كما ذكرنا فزيادتا الإلحاق زيدتا معاً ، وألحق الاسم الثلاثي بقرناس من قرنس البازي إذا ألقى ريشه ، ومثل سيبويه بقسطاس وهو مضاعف ملحق بغيره والملحق إنما يشَبّه بالأصليّ لكنه لما جاء قبله بمثال صحيح أتبعه الملحق وقوله : والألف إذا كانت[3] نصّ بأنها زيدت ألفاً والياء والواو أمسّ بالألف من الهمزة ، لأنّ بدل الألف من الياء والواو ، وبدل الياء والواو من الألف أكثر من بدل الهمزة من الألف ، وإنما تبدل منهما من المثلين غالباً إذا لم يكن سبيل إلى الصّحيح ، فإن صلح لم يكن بدل ، فالهمزة عنده بدل من الألف ، يقول وجرت الهمزة مجرى الألف في جميع أحوالها لأنّه ليس في الكلام فعلال غير مضاعف فيلحق به ، وقد ثبت في الباب بعد . وقوله : يعني[4] الهمزة ناقص بل يعني الهمزة والألف ، وقوله : واعلم أنّ مِنَ العرب من يقول قوباء[5] ،

---

(1) انظر الكتاب 2 : 10 : 3 ، وفيه لا تزادان أبداً إلاّ للتّأنيث .

(2) المرجع ذاته 345 : 4 ونصه « ... أفعى وموسى فالألف فيهما بمنزلتها في مَرْمَىٰ فإذا لم يكن ثبت فهي زائدة أبداً » .

(3) انظر الكتاب 2 : 10 : 1 .

(4) انظر الكتاب : 14 .

(5) انظر الكتاب : 15 .

يريد أنه عندهم مصروف مذكّر فيكون ملحقاً بقرناس ، يعقوب قال الفّراء : وليس في الكلام فعلاء مضمومة الفاء ساكنة العين إلاّ حرفان الخُنْشَاء ، وهو عظم ناتئ خلف الأذن، وقُوبَاء والأصل فيهما التّحريك، وقد يمكن أن يكون « غوغاء » ملحقاً ، وإن كان سيبويه قد قال لم يلحق بشيء ، والتّضعيف فيه أحسن ، لأنّه يكون كقضقاض ، ضوعفت عينه ولامه ، ومن جعله للإلحاق كان من باب اللّفيف لا محالة ، وذلك يؤنس بالإلحاق فيه ، ومثال الغوغاء الدّأداء لّما كان بناء ألف التأنيث الحيّة لا يجوز أن تلحقه ألف الإلحاق ، كما لحقت تترى وعلقى ، لم يشبه ألف قوباء ألف صحراء فإن قيل فقد ضارعتها نون سكران فيقال للاختصاص وللوزن وللزّيادة .

باب ما لحقته نون بعد ألف

المبّرد سألت أبا عثمان لم زعم أنّ أصل بناء فعلان كغضبان وما أشبهه فقال : من قبل أنّ الزّيادة للفعل وأشبه الأسماء بالأفعال الصّفات ، لأنها تحتاج إلى الموصوف كما يحتاج الفعل إلى الفاعل فلمّا أن كانت زيادة علمنا أنّ أصلها الفعل وإن لم تكن مثل ما أشبه الفعل ، وقوله وذلك أنهّم جعلوا النّون حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء ، لأنّها على مثالها[1] إلى آخر كلامه ، يريد أنهّم جعلوها كألف حمراء وهذا صحيح أجروا عليها حكمها في ترك الصّرف في المعرفة والنّكرة لما ذكر ، لاتفّاقهما في البناء والزيادتين ، ولكون المذكّر فيهما غير جار على المؤنث ، لأنّ المؤنث في أحدهما ينفرد ببناء لا يشركه فيه المذكر ، والمذكّر في الثّاني ينفرد ببناء لا يشركه فيه المؤنّث فجرى الحكم فيهما في منع الصرف مجرى واحداً ، وزعم في البدل أنّها بدل من الهمزة في فعلان فعلى وهذا نص لا يقتضي إلاّ بدل العوض وكثيراً ما يصرفه وذكر في علل ما تجعله زائداً أنّ النّون فيه بدل كهمزة

---

(1) انظر الكتاب 2 : 10 : 21 .

حمراء ، وهذا كقوله في ما لا ينصرف في ألفي التأنيث ، فصارت الهمزة بدلاً من الألف بمنزلة الألف لو لم تبدل وجرى عليها ما كان يجري عليها وقد ذكر البدل في التّصغير ، وزعم في البدل أنّها بدل كما زعم في باب التثنية والجمع أنّها بدل من الواو ، والمراد بجيمع ذلك ما ذكر في هذا الباب من التّشبيه وجريان الحكم فيهما واحداً .

باب ما لا ينصرف في المعرفة .. التّرجمة

النّون في هذا الباب مضارعة للنّون في الباب قبله ، وليست بمنزلتها إلاّ في التعّريف بعد التسّمية لأنّها في حال التّنكير تدخل عليها تاء التّأنيث ولا يكون ذلك في التعريف ، فأشبهت نون سكران في حال التعريف فمنعت الصّرف مع التعريف وتصغير هذا البـاب جار على جمعه ألا ترى أنهم صغّروا أُقْحُوَاناً على أقيحيان لما قالوا في الجمع أقاحي وصغّروا أسطوانة على أسيطينة لّما قالوا في الجمع أساطين ، فإن لم يكسّر جُمع بالألف والتاء وصغٍّر بهما وهذا مطّرد في كل مذكّر لم تكسّره العرب فإن كسّرته لم يجمع بالألف والتاء ، وقد ذكر عن يونس في التّصغير أنّه إذا جاء شيء على عدة حروف سرحان وآخره كآخر سرحان ولم تعلم العرب كسّرته فتحقيره كتحقير فعلان الّذي له فعلى إذا لم تعلم ، وكلّ ما في آخره الألف والنّون فلا يخلو أن تكون النّون أصلاً أو زائدة ، فإن كانت أصلاً انصرف الاسم الذي هما فيه إلا أن تمنع من الصرف علّة أخرى مع التعريف ، وإن كانت زائدة فلا يخلو أن يكون مؤنثّها فَعْلَى ، نحو : سكرى وعَطشى ، أو تدخله تاء التّأنيث ، فالّذي مؤنثّه فعلى هو المذكور في الباب الأوّل ، وقال أبو الحسن في الأوسط : وما كان على فعلان ممّا له فعلى فهو لا ينصرف في معرفة ولا نكرة نحو : غضبان وعطشان ، وما لم يكن له فعلى صرفتة في النّكرة ، وأمّا الّذي لم يجئ مؤنثّه على فعلى فلا ينصرف في التّعريف وينصرف في التّذكير فإذا ورد اسم وفيه هذه النّون على أيّ بنـاء كان احتمـل أن تكون أصـلاً أو زائدة ، فإن كانت أصـلاً

انصرف ألبتّة وإن كانت زائدة منعت الصّرف في المعرفة ، نحو مروان وعثمان ، وقد يصلح فيه الوجهان ، كحسّان وتبّان وسمّان ، لأنّه يصلح أن يكون من الحسن والحسّ ومن التبّ والتّبن ، ومن السّمن والسّمّ ، وكذلك كلّ ما له اشتقاقان ، إلا أن يمنع من ذلك المعنى كمرّان ، لأنّه من المرانة وهي اللّين وهو من صفة الرّمح ، وقد يسمّى بمرّان من المرارة ، والياء في ديوان بدل من الواو لأنّه كقيراط ، وأصله قِرَّاط ، وأما ديوان فملحق كما ذكر لأنّه أعجميّ ، وليس بيطار ملحقاً بشيء ، لأنّه ليس في الكلام مثل سريال ، وقلبت الواو ياء لأنّها ليست طرفاً ، والتّخفيف يقع بأحد الحرفين إذا لم يكونا طرفين ، وقوله : فكأنّ هذه النّون بعد الألف في الأصـل لباب فَعْلان الذي له فَعْلَىٰ ، وقد بيّنّاه في الباب الأوّل بسؤال المبرّد للمازنيّ ، وشيطان إن كان من شطن بمعنى « بَعُدَ » كانت أصلاً ، وإن كان من شيط كانت زائدة بمعنى احترق ، وذكر الكسائيّ في هذا نحواً ممّا ذكر سيبويه وأنشد :

وَكَانَ بَنُو إنْسَانَ عربي وَنَاصِري فَأَضْحَىٰ بَنُو إنْسَانَ قوماً أَعَادِيَا

قال فلم ينصرف « إنسان » لأنه اسم معرفة وهو ينصرف في النّكرة ، لأنّه لا فعل له ، قال : وفي بني تميم حي يقال لهم بنو شيطان لا تكاد العرب تصرفه ، تجعله من التّشيّط ، وإن لم تعلم للكلمة اشتقاقاً ولا شيئاً يدلّك على أنّها أصل أو زائدة حملتها على الزّيادة حتى يثبت أنّها أصل لكثرة زيادتها في الكلام كالهمزة في أوّل الأسماء ، ولذلك لم يصرفا « رمّاناً » لّما لم يصل إليهما[1] فعلهما وحكى أبو الحسن الأخفش أرض رمنة ، إذا أنبتت الرّمان ، فوجب الصّرف ، وجعل سيبويهِ نون « جِنْجَان » أصلاً بمنزلة رمّان ، لأنّه إذا فعل ذلك صار مضاعفاً كقضقاض ، وإن جعلتها زائدة كان ممّا ضوعف فاؤه وحدها ، وباب اللّفيف قليل ولا يحمل عليه إلاّ عند الحاجة إذا لم يمكن غيره أراد ، وقوله : أو

(1) انظر الكتاب 2 : 11 : 22 : 25 .

يكثر في كلامهم[1] لا يريد كثرة الاستعمال وإنّما يريد يستعملونه غير مصروف كثيراً فيعلم أنهّم أرادوا به باب اللّفيف والتّضعيف أجود وأكثر ، وقد تقدّم أنّ مرّاناً من المرانة ، ويريد بَحَنْطَى وعَلْقَى أنهّما لا ينصرفان في التّعريف لأنهما للإلحاق ، وشبّها بألف التّأنيث وكذا كلّ ألف إلحاق كما تقدّم ، ومن حيث شبّه آخر عَلْقَى بآخر شَرْوَى لأنّ ألفها للتّأنيث لزم تشبيه ألف « علباء » وحرباء بهمزة التّأنيث ، لأنّ منزلة الهمزة من الهمزة منزلة الألف من الألف والفرق بينهما أنّ ألفي التّأنيث تزادان معاً ، وليست كذلك همزة الإلحاق والألف التي قبلها ، ويريد بالحرف الذي لا يؤنّث به[2] ، الواو والياء وقوله : وذلك الحرف بمنزلة الياء والواو[3] ، يقول الياء والواو هنا الزّائدتان كالأصليّتين ، وأمّاً « معزى » فإنها لا تنصرف في تكسير ولا تصغير ولا تصير معرفة ، لأنّك إذا صغّرتها بقي التّأنيث لأنهّا مؤنثّة بمنزلة موسى الحديد وتنوينها عند الخليل للعوض ومن ذكرّ من العرب صرف في التسمية بها والتّنوين للتّمكّن ، وقول الشّاعر :

وَمِعْزَىً هَدِباً يَعْلُو قِرَانَ الْأَرْضِ سُودَانَا

شاهده تذكير المعزى لوصفها بهدباً ، ثم قال يعلو ، وهو ملحق بهجرع والهدب : كثير الهداب ، وهو الشّعر ، والْقِرَانُ : جمع قرن وهو المشرف من الأرض والمعزى : اسم للجمع ، ولذلك وصفه « بسودانا » ، والدّهقنة : من الدّهقان والجناجن : أطراف الأضلاع .

باب هاءات التّأنيث

قد ذكر في البدل أنّها تاء ، والهاء بدل منها في الوقف وذكر أنّ التّاء تكثر

---

(1) انظر الكتاب 2 : 12 : 1 .

(2) المرجع نفسه : 7 .

(3) المرجع نفسه : 8 .

للتّأنيث إذا جمعت وإذا أفردت وأبدلت في الوقف[1] ، وزعم أنّها لا تكون للإلحاق في الفعل وذكر كثرتها في افتعل واستفعل وتفاعل وتفوعل وتفعّل وقال : وكثرت في تفعّل مصدراً وفي تفعال والتفعيل ولا تكون إلاّ مصادر[2] وقوله : لأنّ الهاء ليست عندهم في الاسم[3] ، يريد أنّ الكلمة لم تبن عليها كما بنيت على الألف المقصورة فجرت عندهم مجرى حروف الإلحاق في بناء الكلمة عليها ومجرى حروف الأصل ولذلك حذفوها في التّصغير خامسة كما حذفوا الأصل والتّاء لا تحذف في التّصغير قلّت حروف الكلمة أو كثرت لأنّها بمنزلة الاسم الثّاني من المركّبات وعليه استشهد بحباري وجحجبي ودجاجة أثبتوها في دجيّجة وحذفوها في حُبَيِّر كما حذفوها في فريزد ، ومن الدّليل على أنّ تاء التّأنيث لا يعتّد بها في النّكرة أنّها تجتمع في غير التّسمية بها مع الصّفة فلا تكون علّة ألا ترى أنّ قائمة وضاربة اجتمع فيهما التّأنيث والصّفة من حيث كان دخول التّاء كخروجها ، تقول قائم وقائمة ، وضارب وضاربة ومضروب ومضروبة ، وحسن وحسنة فهي بمنزلة اسم ضمّ إلى اسم فإذا اجتمعت مع التّعريف لزمت فصارت علّة باللزّوم ، فإذا نكرت أشبهت الأصل وزالت إحدى العلتين ولم يراع الوصف كما فعل في أحمر وبابه لّما نكر وروعي فيه الأصل من الصّفة فمنع الصرف واحتجّ بالتصغير أيضاً من حيث ثبتت وصغّر ما قبلها كحضرموت ووقع التّصغير على ألف التّأنيث لّما كانت الكلمة مبنيّة عليها فأجريت مجرى الأصول والإلحاق فإذا كانت الألف رابعة ثبتت لأنّها تدخل في مثال التّصغير ، نحو فعيعل وإذا كانت خامسة حذفت كما تحذف ألف الإلحاق وحروف الأصل فإن شئت عوّضت من المحذوف وإن شئت لم تعوّض كما فعلت بفرزدق ولا تكون أكثر من خامسة لأن الأصول

(1) انظر الكتاب 2 : 313 : 2 ، 16 ، وانظر المرجع نفسه 349 : 3 .

(2) انظر الكتاب 349 : 3 ، 4 .

(3) انظر الكتاب 16 ، وفيه « من قبل أنّ الهاء » عوض ما هو مثبت .

لا تزيد على الخمســة وهذه كالحرف الأصـل في بناء الكلمة عليها وإن كانت زائدة ، وأمّا الألف الممدودة فزائدة أيضاً لازمة كلزوم المقصورة غير أنّ الكلمة لم تبن عليها بناءها على المقصورة بدليل وقوع التّحقير على ما قبلها وثبتت هي كالهاء تقول بريكاء وجليلاء في بروكاء وجلولاء ، فوقع الحذف على ما قبلها وثبتت هي كالهاء وكشيء ضمّ إلى شيء وخالفت الهاء في لزومها الكلمة ، قال رحمه الله في التّصغير : وإذا حقّرت بروكاء وجلولاء قلت بريكاء وجليلاء لأنّك لا تحذف هذه الزّوائد لأنّهـا بمنزلة الهاء وهي زائدة من نفس الحرف كألف التّأنيث فلم يجدوا سبيـلاً إلى حذفها لأنّها كالهاء في ألاّ تحذف خامسـة وكانت في نفس الحرف كَألف التّأنيث(*) صارت بمنزلة كاف مبارك وراء غدافر وصارت الواو والألف التي تكون في موضع الياء والواو إذا كنّ سواكن بمنزلة ألف غدافر ، لأنّ الهمزة تثبت مع الاسم وليست كهاء التأنيث[1] وللمبرّد في جلولاء وبروكاء[2] خلاف سيذكر في موضعه في التّصغير إن شاء الله .

باب ما ينصرف في المذكّر ألبتّة :

قد تقدّم الكلام على قوله كائناً ما كان في باب « أو » في غير الاستفهام[3] وأعجميّاً وما بعده بدل من « ما » ، و« ما » : واقعة على ما لا يعقل هنا ، كقوله إلا فُعَـل مشتقّـاً من الفعل[4] كأنّ الأخفش لمح هذا الموضع في إجازته صرف المعدول في التّسمية إذا عدل قبلها لأنّه لم يعدل في حال التّسمية كعُمَرَ وإنّما

---

(1) انظر الكتاب 2 : 117 : 18 .

(2) انظر المقتضب للمبرد 2 : 262 ، 263 .

(3) انظر الكتاب 16:490:1 .

(4) المرجع نفسه 5:13:2 .

(*) ربّما حصل خطأ من النّاسخ هنا مردّه انتقال النّظر فأعاد العبارة ، « فلم يجدوا سبيلاً إلى حذفها لأنّها كالهاء في ألاّ تحذف خامسة من نفس الحرف » .

صرفت قدماً في التّسمية وصغرت بغيرها ، لأنّه مؤنّث بغير علامة على ثلاثة أحرف فروعي اللّفظ لخفّته ولو كان بالعلامة لم يصرف وصغّر بالهاء ، وقوله : وهذا قول العرب : يريد كلامها وتفسير الخليل ويونس ، وقد تقدّم الكلام على دخول الجرّ فيما لا ينصرف إذا دخلته الألف واللام ، وأضيف في باب « مجاري أواخر الكلم »[1] بأبدع بيان وأمّا بنت وأخت وهنت ومنتان فالتّاء فيها للإلحاق وتدلّ على التّأنيث وليست كتاء التّأنيث في الأحكام فإذا سميت بشيء منها صرفت ولم تغيّر التّاء في الوقف وقد ذكر في الإضافة، وزعم الخليل رحمه الله أنّ من قال بنتيّ قال هَنْتِيّ ومنتي، قال وهذا لا يقوله أحد[2] وذكر قبل ، وأمّا يونس فإنه يقول بنتيّ وينبغي له أن يقول هِنْتَيّ في هِنة ، لأنّه إذا وصل فهي تاء كتاء التّأنيث[3] ، وقوله فإن سمّيت رجلاً بهنه[4] ، يريد هنة في الوقف بترك حركة النّون على حالها وترد الهاء تاء على القياس كما فعلت في التّسمية بضربت أعربت ووقفت بالهاء وأمّا كون النّون ساكنة في الوصل متحرّكة في الوقف مع ردّ التّاء فشاذّ عن القياس ولا يقاس عليه ولو سمّيت بهنت في الوصل لصرفت كما ذكرنا ، وَهَنٌ عنده كناية عن علم جعل الهن والهنة والفلان والفلانة سواء كناية عن الأعلام ممّا لا يعقل وذكره في ما يذهب منه التنوين ، وذكر غيره « هن » كناية عن كل اسم منكور كما أنّ فلاناً كناية عن كلّ علم ممّن يعقل وإذا أرادوا ما لا يعقل قالوا الفلان والفلانة وفتحوا نون هنه ، ويريد بقوله لأنّك لا تحرّك ما قبل هذه التاء فتتوالى أربع متحركات[*]

---

(1) انظر الكتاب 6:7:1 .

(2) المرجع نفسه 3:82:2 .

(3) انظر الكتاب : 12 .

(4) المرجع نفسه 17:13 .

(*) انظر الكتاب 20:13:2 ، وفيه « لا تحرك » عوض « لأنك لا تحرك » ، « وفتوالى » عوض « فتتوالى » ، « حركات » عوض « متحرّكات » .

أنك لو سمّيت بضربت وأعربت التاء ووقفت بالتاء ولم تجعلها كتاء التّأنيث في رطبة لصار الاسم قد توالى فيه أربع متحركات ، لأنّ التّاء قد صارت حينئذ من الكلمة ولا سبيل إلى ذلك فلا بدّ من الوقف بالهاء حتى تصير تاء التأنيث لم تبن الكلمة عليها كمثل رطبة .

باب فُعَل :

كل فعل مصروف إلا ما منعت العرب صرفه وعلّته العدل والمصروف منه نوعان : أسماء الأجناس نحو جعل ونقب وهو الذي وصفه بقوله : كان اسماً معروفاً[1] أي اسم جنس ولم يرد بمعروف العلميّة والثّاني : أن يكون صفة نحو : رجل حُطَم وسُكَعَ وخُتَع ، ومال لُبَد ، الحُطَمُ : العنيف ، والسُّكَعُ : المتصلل والخُتَعُ : الدّليل الماهر واللّبد : المال الكثير ﴿ أَهْلَكْتُ مَالاً لُبَداً ﴾[2] والمعدول منه على وجوه منها المعدول في العلميّة كعمر وزفر وقثم ، كان الأصل عامراً وقائماً وزافراً فلمّا نقلت إلى العلميّة عدلت إلى فُعَل ، فنطقوا بشيء وهم يريدون غيره وليست هذه الأسماء معروفة في الأجناس ولا الصّفات فتكون منقوله عنها كسائر الأعلام ، ومنها ما عدل عن الألف واللاّم وهو آخر ، استعمل صفة بغير ألف ولام وإنّما هو بمنزلة الفضلى والفُضَل والكبرى والكُبَر ، وقد تقدّم بيان ذلك كما فعلوا في سَحَرَ ليوم بعينه لأنّ الواجب في تعريفه الألف واللام أو الإضافة فعدل عنهما وقد تقدّم بيانه ، ومنها جُمَع وكُتَع وبُصَع وبُتَعٌ نقلت عن أصلها لأنّها جمع لفعلاء اسماً كصحراء وباب جمعها فَعَالَىٰ فعدلت عنه إلى فُعَل فإن سمّيت بها لم تُصْرف في معرفة وصَرَفْتَ في النّكرة لأنّك جعلته من معدول وليس اسماً معروفاً في الكلام من غير عدل ولمّا نُكِّرَ بعد التّسمية صرف لزوال إحدى العلّتين وهي

---

(1) انظر الكتاب 2 : 13 : 22 .

(2) البلد : 6 .

التّعريف ، وأبو الحسن يصرف هذا المعدول بعد التّسمية به ، قال : فإن سميت بجُمَع و كُتَع فالقياس أن تصرفه لأنّه حينئذ ليس بمعدول عن شيء كسحر وحكى أبو العبّاس عنه إذا سمى بأُخَر صرف[1] وليس أُخَر وسَحَر كَجُمَع ، وأمّا سَحَرَ فإنّه لم يُعْدَل إلاّ في وجه واحد إذا أريد من يوم بعينه وهو في سائر الأيّام مصروف وكذلك أخر لا تنصرف عنده في التّسمية بها في التعّريف والتّنكير ، راعوا فيها كونها غير مستعملة في غير العدل بغير ألف ولام فراعوا نقلها من معدول فلم يصرفوا للتّعريف ومراعاة ذلك ولمّا نكّروا رجعت إلى حال كانت فيها صفة كأحمر وبابه وسيبويه لا يصرفها في التّسمية بها فإن صغّرها صرفها وقد نصّ عليه بَعْدُ أيضاً ، و« أَجْمَع » وأخواته لفظها هو المعدول ولا تكون في بابها إلا معارف فإن نكّرتها بعد التّسمية بها صرفت لأنّه لا علّة فيها إلا العدل الذي كان في أصلها وليست كالصّفة إذا نكّرت لأنّها رجعت إلى حالة كانت فيها لا تنصرف وكذلك قياس المعدول عن العدد عنده أنّه لا ينصرف في المعرفة والنّكرة لأنّه منقول من لفظ لم يستعمل في الكلام إلا معدولاً فلم يصرف في المعرفة إذا سُمّي به ولا في النّكرة بعد التّسمية لأنّه رجع لفظه إلى لفظ النّكرة الأولى فروعيت الصّفة والعدل كأحمر وبابه وقد تقدّم بيان أحمر في التّسمية به وزعم المبرّد أنّ سيبويه يصرف المعدول عن العدد في التعّريف والتّنكير ولم يفعل ذلك بل قال هنا : وسألته رحمه الله عن أُحَادَ وَمَثْنَىٰ وثُلاَثَ ورُباعَ فقال : هو بمنزلة أُخَر إنّما حدّه واحداً واحداً، واثنين اثنين فجاء محدوداً عن وجهه فترك صرفه ثم قال: قلت أفتصرفه في النكرة ؟ قال لا لأنّه نكرة توصف به نكرة[2] فلا شكّ أنّه لم يرد به السّؤال الثّاني إلا بعد التّسمية كما سأل عن أحمر النّكرة بعد التّسمية، لزوال التعريف وقد صرف

---

(1) انظر المقتضب للمبرد 312 ، 342 ، 378 .

(2) انظر الكتاب 1:15:2 ، وفيه « وسألته » عوض « وسألته رحمه الله » و« يوصف به نكرة » عوض « توصف به نكرة » .

أمس وسحر المعدولين واعتذر لصرفهما بأن عدل أمْسِ إنّما هو في حال الرّفع فقط وعدل سَحَرَ في يوم بعينه ، قال فلمّا كان العدل فيهما في بعض الحالات لم يراع وصرفا في التّسمية فإذاثبت العدل في جميع أحوال الاسم روعي ومنع الصّرف في التّسمية به كجُمَع وأُخَر وأُحَاد وبابه ولله درّه ذكره في باب تغيير الأسماء المبهمة إذا كانت أعلاماً[1] وذهب بعضهم إلى الصّرف في التّعريف وتركه في التّنكير قال : أمّا التّعريف فلأنّه فيه غير معدول فليس فيه إلا التّعريف وأمّا التّنكير فرجع فيه إلى حالة كان فيها معدولاً نكرة كأحمر بعد التّسمية وهذا هذيان ، والواجب ألا يصرف فيهما لأنّ اللّفظ هو المعدول والقياس: الصّرف في كل فُعَلْ علماً لم يعلم حكمه وقول الْحُطَمِ القيسيّ : * قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَّاقٍ حُطَم * ، شاهده فيه كون « حُطَم » من الصّفات غير معدول وبعده

لَيْسَ بِرَاعِي إِبِلٍ وَلا غَنَمْ وَلا بِجَزَّارٍ عَلَىٰ ظَهْرِ وَضَمْ

يعني إبلاً يسوقها ، قاله في غارته على سرح المدينة بعد خروجه عن رسول الله ﷺ وقال فيه رسول الله ﷺ : دَخَلَ بِوَجْهٍ كَافِرٍ وَخَرَجَ بِقَفَا غَادِرٍ وقبله * هَذَا أَوَانُ الشَّدِّ فَاشْتَدِّي زِيَمْ * ونصّ هنا أنّ هذه الصفات يراد بها المبالغة وشبّهها بِعَمِلٍ في كثرة العمل[2] فهذا نصّ بأنّ فُعَلاًيراد به الكثرة فيعمل عمل فعّال وفعول ومفعال ، وذكر هنا أنّ زفر معدول لا محالة لترك صرفه ، وأما ما حكى المبرد من قولهم ، إنّه لَزُفَر ، أي حمّال للأثقال، وَأَتَىٰ حِمْلَهُ فَازْدَفَرَهُ[3] فإنه صفة كحطم وليس بمعدول عن زافر ، لأنّ عدل هذا لا يكون إلا في العلميّة وجعله الفارسي في الصّفات وأنشد لأبي قحافة أعشى باهلة يرثي المنتشر :

(1) انظر الكتاب : 42 .

(2) انظر الكتاب 4:14:2 .

(3) انظر الكامل للمبرد 57:1 .

أَخُو رغَائِبَ يُعْطِيَهَا وَيُسْأَلُهَا   يَأْبَى الظُّلامَةَ مِنْهُ النَّوْفَلُ الزُّفَرُ

وورد في عُقَر صفة قول البعيث * أَلَحَّ عَلى أَكْتَافِهِمْ قَتَبٌ عُقَرُ * وقوله وأنهما محدودان عن البناء الذي هو أولى بهما[1] يريد أنّ عامراً وزافراً هو أولى بهما من عمر وزفر لأنّه الأصل في الصّفة فعدلا عنه ومنعا الصرف ، ووقع هنا في رواية الرّباحي ، وذلك البناء معرفة كذلك جرى هذا الكلام[2] وللسّيرافي كذلك جرى في هذا الكلام وفي الشّرقية كذلك جرى في هذا الكلامُ برفع الميم،وكلّه بيّن ، وقوله : وسألته عن صُغر[3] إلى آخر القول يريد أنّه ضارع ثُقَباً حيث استعمل استعمال الأسماء ولم يعدل ولزمته الألف واللام فضارع ثُقَباً ، فأمّا قوله تعالى : ﴿ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾[4] فعلى الباب لم يستعمل استعمال الأسماء فلم يخرج للاسم وليست الألف واللام معرفه لأُخَرَ بالنيّة لأنّها قد جرت على النّكرة فهي نكرة ولذلك كان تعريف سحر بالغلبة قال يحيى : هو معدول عن أفعل منك ، وهذا ضرب من العدل عدلوه من المعرفة بالألف واللام إلى النكرة لأنّ أُخَرَ خالفت أخواتها وأصلها[5] يريد أنّ أخر لم تتبع على حد قطعها لأنّها في ذلك كالاسم فبقيت على حكم الاستعمال بالألف واللام والإضافة فقربت من الأسماء وقوله : كما تركوا صرفَ لُكَع[6] ، يريد أنّهم استعملوا فُسَق ولُكَع في غيرِ النداءِ معرفة كاستعماله في النّداء ، وقوله : فلو حقّرت أُخَر اسم رجل صرفته[7] ، يريد أنّه في التّنكير غير مصروف مراعاة لعدله قبل التّسمية به وقد ذكر ذلك في الظرف

(1) انظر الكتاب 6:14:2 ، وفيه « وإنّما هُمَا مَحْدُودَان » عوض ما هو مثبت .
(2) المرجع نفسه : 8 .
(3) المرجع نفسه : 13 .
(4) آل عمران : 7 .
(5) انظر معاني القرآن للفراء 254:1 .
(6) انظر الكتاب 13:14:2 .
(7) المرجع نفسه : 20 ، وفيه « فإن حقرت » عوض « فلو حقرت » .

فأمّا : أُحَاد وَمَثْنَىٰ وثُلاثَ وَمَوْحَد وفُرادى وأخواتها فهي صفات معدولة عن أسماء العدد وهي تستعمل تابعة وغير تابعة وهذه صفات لا تستعمل إلا تابعة في الغالب وهي نكرات وزعم يحيى أنّها معارف بالألف واللام في النيّة ويمنع دخولها في اللّفظ لأنّها في تأويل الإضافة[1] فكأنّه ذهب مذهب الخليل في قولهم قَدْ أَمُرُّ بِالرَّجُلِ مِثْلِكَ ، قال فإن جعلتها نكرات صرفت والظاهر ما ذهب إليه سيبويه لأنّ المعنى كما ذكر وجميعها نكرة .

وزعم أنّها تكون أسماء وتصرف – وأنشد : –

فَـإِنَّ الْغُـــلامَ الْمُسْتَهَـــامَ بِـذِكْرِهِ قَتَـــلْنَـــا بِـهِ مِنْ بَيْنِ مَثْنَىٰ وَمَوْحَدِ
لأَرْبَعَـــةٍ مِنْكُـــمْ وَآخَـرَ خَـامِسٍ وَسَـــادٍ مَعَ الإِظْـلاَمِ فِي رُمْحِ مَعْبَدِ

فهذا أجراه مجرى أسماء العدد . قال يحيى : ومن جعلها نكرة وذهب بها إلى الأسماء صرفها والعرب تقول : ادخلوا ثلاث[2] ثلاث وثلاثاً ثلاثاً ،والحجّة في قول أبي عمرو في الآية وقول ساعدة بن جؤيّة :

وَعَـــاوَدَنِي دِينِـــي فَبِتُّ كَأَنَّنِـــي خِلالَ ضُلُوعِ الصَّدْرِ شِرْعٌ مُمَدَّدُ
ولَكِـنَّـمَـــا أَهْـلِي بِـوَادٍ أَنِيسُـــهُ سِبَـــاعٌ تَبَغَّى النَّـــاسَ مَثْنَىً وَمَوْحَدُ

ويروى «ذِئَابٌ» شاهده فيه جرى مثنى وموحد على السّباع ويجوز رفعهما على الابتداء والخبر محذوف تقديره : منها مثنى ومنها موحد فلا يكون في البيت حجّة ولكن كونها صفات أشهر من ذلك ، والشِّرع : الوتر وبه شبه كلب الصّيد كقوله :

مِنْ حِسٍ أَطْلَسَ يَسْعَىٰ تَحْتَهُ شِرْعُ كَأَنَّ أَحْنَـــاكَهَـــا السُّفْـلَىٰ مَنَـاشِـيرُ

---

(1) انظر الملحوظة رقم (5) من الصفحة السابقة .

(2) انظر « معاني القرآن » للفراء 254:1 .

والشّرع أيضاً : عود الغناء ويريد أنّه لتغرّبه عن أهله يرجع إليه همّه وشوقه إليهم فيبيت له حنين وزفير ، وتبغّى : تطلب وللمحتج عن قولهم : هؤلاء نسوة أربع ، أن يزعم أنّه لم يتمكّن من الصّفة تمكّن المعدول ألا ترى أنّه أكثر في الاتباع من أربع وإنما قال فهو مصروف على كل حال ساكن الوسط أو متحرّكه نحو ضرب وإنما ذكره هنا ليريك أنّه ليس بمعدول وإنّما هو مخفّف كقيل ويرى ولا ينصرف وإن كان محذوفاً لكون الزّيادة في أوّله ، وكذلك هار حذف أو قلب تخفيفاً وهو منصرف قبل التّسمية وبعدها ولو سمّيت بانطلق ساكنة اللام جاز فيها الصّرف تشبيهاً بانْقَحْل لأنّه نظيره من الأسماء وجاز لك ترك الصّرف لقلّته وانفراده بهذا البناء وأجاز الأستاذ أبو بكر في سحر أن يكون علماً ولو كان علماً لكان مصروفاً ولا علّة له إلا العدل وقوله : مِنْ قِبَلِ أنّك خفّفت[1] ، يريد خفّفت المثال نفسه و لم تعدل عن أصله ، وكذلك هار اسما : قدمت بعض حروفه وجئت هنا إلى لفظ عامر فعدلته إلى غير بنائه لنوع من الاتّساع وأنت فيما تقدّم لم تعدل شيئاً إلى غيره بل جريت إلى التّخفيف مع إثباته ولما سُكّنت ضرب زال المثال من اللّفظ فصرفت وقد ذكر في التّصغير أن هار محذوف من هاير[2] ويمكن فيه الحذف والقلب وهو ردّ اللام في موضع العين ثم اعتلّ كقاض قال الفارسي : معنى العدل: أن تريد لفظاً فتعدل عنه إلى آخر والجيّد أن يعدل عن الأولى به كما ذكر سيبويه لأنّه أوغل في الباب ألا ترى أنّ منه ما لا يكون في معناه كأُخَر .

باب ما كان على مثال مفاعل ومفاعيل :

لا يريد هذين المثالين فقط بل كل جمع ثالث حروفه ألف وبعدها حرفان أو ثلاثة أحرف وهي أبنية كثيرة كأفاعل وأفاعيل وفواعل وفعالل وفَعَاعل وما أشبه

(1) انظر الكتاب 11:15:2 .

(2) المرجع نفسه 1/125 .

ذلك ومثّل بمثالين كما مثّل في التّصغير بثلاثة أمثلة وهي كثيرة للعلم بذلك وقد بيّن هذا الجمع لما امتنع من الصّرف في المعرفة والنّكرة لكونه جمعاً خارجاً عن أبنية الآحاد ولذلك صرف إذا دخلته التاء أو ياء النسب في نحو ملائكة ومدائني لأنّ نظيره ما دخلته التاء رجل عَبَاقِيَة وحمار حزَابِيَة : مستدير الخلق ورُكَبٌ حَزَابِيَة وهو الفرج وقيل : لحمه والعباقية : الدّاهية وهي أيضاً شجر له شوك وشيء له عباقية أي أثر ، وقالوا : رجل مدائني فوصفوا به المفرد فصار له وكذلك إذانقص البناء وزال لفظ الجمع صرف نحو جوار ، وغواش وجندل وذلذل ، وهو أيضاً عوض من المحذوف فيها وهي الياء والذَّلَذِلُ والذُّلْذلُ : أسفل القميص والجمع ذلاذل وكذلك إن سمّيت به جرى ذلك المجرى في التّعريف والتّنكير لمثال الجمع وإن لم يكن الآن جمعاً لأنّه لا يشبه الآحاد في كل أحواله قال أبو الحسن في الأوسط : لا ينصرف في معرفة ولا نكرة وكذلك إن كان اسماًلشيء لم ينصرف فيهما ، وقوله كما أدخلتها على فعال[1] يريد أنّ الياء في ثمان ياء الإضافة خفّفت بحذف إحداهما والأصل ثمانيُ ولذلك قال لحقت بَفعالِ وأمّا يمان وشآم فإنّما لحقت ياء الإضافة يمن وشآم فَعَلَ وفعْل فقالوا يمنّي وشاميّ ثمّ قدّموا إحدى الياءين قبل النّون والميم وقلبوا ألفا واعتلّ الاسم اعتلال قاض وغاز ويجوز أن تكون الياء في ثمان لحقت ثمن على وزن فَعْل وجرى على حكم يمن ، ومن قال يماني وشآمي أعاد عليهما النسب ، وسيذكر في بابه ، ولا يريد بقوله كما أدخلتها على يمان[2] أنها دخلت على فَعَال أيضاً إنما يريد كما أدخلتها على هاتين الكلمتين وهما فَعَل وَفَعْل وهي مصروفة مثقّلة أو مخفّفة لأنّه لا مانع من صرفها ورباع كذلك على حكم يمان،

---

(1) انظر الكتاب 3,2:16:2 ، وفيه « الياء في ثماني ياء الإضافة أدخلتها على فَعَالِ كما أدخلتها على يمان وشآم » عوض ما هو مثبت .

(2) المرجع نفسه : 3 .

والعلّة التي ذكر في أوّل الكلام توجب ترك الصّرف وإنّما أراد بقوله تدخل كما تدخل ياء النسب فينتقل الإعراب إليها ، والعلّة الموجبة للصّرف ما ذكره بعد وهي التّشبيه بياء النّسب ولإخراجها الاسم إلى مثال يكون في الآحاد نحو عباقية وكراهية ورفاهية ولا يقال مدائني ولا مساجدي في النّسب إليهما إلاّ إذا كانا علمين وإن لم يكونا علمين قيل مدنيّ ومسجديّ وإذا سمّيت بهذا الجمع المتناهي صغرته على لفظه لأنّ البناء المانع من الصرف قد ذهب لأنّك تقول مسجد ولا يصغّر في بابه إلاّ بالألف والتّاء نحو مسيجدات وذكر هنا في سراويل أنّها لفظ مفرد أعجمي معرّب كالآجرّ غير أنّه أشبه لفظ الجمع الذي لا ينصرف فمنع صرفه في المعرفة والنكرة ولا تحقّر لأنّ الّذي شبهت به لا يحقّر على لفظه وإنّما يحقّر بالألف والتّاء لأنّه جمع وهذه مفردة فلا تحقّر ولو حقّرتها لأخرجتها إلى غير المثال الّذي أشبهت الجمع به وكنت تصرف في التّنكير والتّحقير لأنّ المثال لم يلزم وإن سمّيتَ بها حقّرتها فقلت سُرَيِّيل ولم تَصْرِفْ للتّعريفِ والتّأنيثِ كما لم تصرف عَنَاقِ اسم رجلٍ للتّعريفِ والتّأنيثِ ولا تُرَاعَىٰ فيه العُجْمَةُ كما لم تراع في بَقَّمَ لا في التّعريف ولا في التّنكير وحكى عن يونس في تحقير ما كسّر على غير واحده المستعمل في الكلام أنّه زعم أنّ من العرب من يقول في سراويل ، سرييلات لأنّهم جعلوها جماعاً بمنزلة دخاريص[1] قال وليس لها واحد في الكلام كسّرت عليه[2] وأنشد أبو العبّاس في واحدها[3] : * عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ * وعليه قالوا سرييلات والدّخاريص : الجماعة واحدتها دخريصة وضارع سراويل الجمع في القول الأوّل الّذي هو الإفراد قبل التّسمية وضارعت بَقَّم بعد التّسمية فلم تصرف سرييل للتّأنيث والتّعريف كما لم تصرف بَقَّم للتّعريف والوزن ولم يلتفت فيهما إلى

---

(1) انظر الكتاب 10:142:2 .

(2) المرجع نفسه : 12 ، وفيه « فليس لها واحد » عوض « وليس لها واحد في الكلام » .

(3) انظر المقتضب : 346:3 .

العجمةِ ولذلك شبّهها بها ومن قال سرييلات صرف لا مَحَالَةَ في التّصغير قال الفـارسـي قد ذكر سيبويه أحد سببي ترك الصّرف لسراويل وذكر هنا السبب الآخر وهو التّـأنيث والأوّل المثـال وهذان السّببان لا يفارقان سراويل في معرفة ولا نكرة فوجب ترك الصّرف فيهما في المعرفة والنّكرة قال : وهذا ينبغي أن يكون قول سيبويه قلت : وهذا الّذي ذكر عن سيبويه ليس في كلامه ما يدلّ عليـه ولا يحتاج سيبويه ولا غيره مع المثال إلى غيره ، ويلزم في التّسمية بمثل مساجد أيضاً أن يكون فيه علّتان : المثال وعلّة أخرى لأنّه بالتّسمية قد خرج من أن يكون جمعاً ، والعرب لم تصرف شيئاً من ذلك ، وأمّا شراحيل فإنّه سمّي بجمع عربي فلا ينصرف فإن صغّرت صرف لأنّ العلّة قد زالت بالتّصغير وقد قالوا بيوتات فجمعوا بيوتاً ومثله جِمَال وجمائل قال :

وَقَـرَّبْنَ بِـالزُّرْقِ الجَمَـائِـلَ بَعْـدَمـا تَقَـرَّبَ عَنْ غِرْبَانِ أَوْرَاكِهَـا الْخَطَرُ

والثّوب الأكياش وقالوا بُرْمَة أعشار أي مكسّرة ، وحبل أقطاع وأرمام ، أي خَلَقٌ واعلم أنّ ياءي النّسب إذا لحقتا الجمع انصرف ألبتّةَ وإذا كانتا في اسم ثمّ كسّرته عليها جرتا مجرى ما هو من نفس الكلمة فلم ينصرف ، نحو بخاتيّ وأثافيّ وأمّا أفلس وأيد فينصرفان في النّكرة بعد التّسمية بهما ولا ينصرفان في التّعريف لوزن الفعل والتّعريف والأتيّ : سيل الماء ، ويريد أنّ السدوس مفرد غير مكسر وقوله ﴿ مِمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾[1] ، نصّ بالتّذكير وإليه ذهب يحيى ، والحذرية قطعة من أرض والجمع حذار وحذاري وقوله وقد جهل بعض الشعراء ثماني[2] يريد أنّه لم يصرفها كأنّه جعلها جمع ثِمْنِيَة كحذرية وقد ذكرها في التّصغير مع عفارية وعلانية وصغّرها تصغيرها[3] وتصغير هذا أن تلزمها الهاء وإن حذف مضطرّاً نوّن وحكى

(1) النحل : 66 ، وانظر معاني القرآن للفرّاء 108:2 .

(2) انظر الكتاب 11:17:2 .

(3) المرجع نفسه 1:116 .

يعقوب : رَجُلٌ حَزَابٍ وهو شاذّ ، وقول الشّاعر :

يَحْدُو ثَمَانِي مُوَلعاً بِلِقَاحِهَا　　حَتّىٰ هَمَمْنَ بِزَيْغَةِ الأَرْتَاج

شاهده فيه ترك صرف ثماني على إرادة الجمع كأنّها جمع ثِمنية كحذرية والمعروف الكثير صرفها على إرادة الإفراد وتدخلها التاء كما تدخل سائر العدد وصف راعي إبل قد أولع بلقاحها حتى لقحت ثم حدا بها وأجهدها حتى همّت بإزلاق ما في بطونها من الأجنّة ، وقوله وهذا قليل ، يريد التّشبيه وليس بالوجه ، وقوله : وأمّا ثمان فلا يصرف[1] ، يريد إذا سمّيت به وقد تقدّم حكمه نكرة قبل التسمية ويريد بقوله وياء ثمان كياء قمري[2] أنها ياء نسب والظّاهر أنّها في كلامه ياءان زيدتا للبناء لا للنّسب كألف قبعثرى وغيرها فجاءتا كياءي مرميّ وأما عواري وبابه فغير مصروف لأنّه جماع بني على ياء نسب دخلت واحده كما تقدّم يقول ثمان اسم مفرد مؤنث كعناق فلا تصرفه إذا سمّيت به ، وأما صحار فجماع كعنوق تصرفه إذا ذهب بناء الجمع عنه ولا تمنعه الصّرف للتّأنيث لكونه جمعاً أبو بكر بن السّرّاج ياء ثمان ياء نسب وكان الأصل ثمنياً مثل يمني فحذفت إحداهما وأبدلت منها الألف كما فعل بيان وشآم وقد كسّره بعضهم عليها فقال :

* يَحْدُو ثَمَانِي مُولَعاً بِلِقَاحِهَا * من حذف الزيادة الأولى في صحار في التّحقير قال صُحَيْر. فأثبت الزيادة الآخرة وأعلّ ومن حذف الآخرة أثبت الأولى وأدغم فقال صُحَيِّر ، وناقة جَدُود : يابسة اللّبن .

باب تسمية المذكّر بجمع الاثنين والجميع :

الباب بيّن أجاز النّحويّون إعراب النّون في التّثنية والجمع السّالم إذا سمّوا بهما وصرفوا الواو إلى الياء قياساً على قول من قال سنين وقنسّرين وفلسطين فأعرب

---

(1) المرجع نفسه 15:17 ، وفيه « وأمّا ثمان إذا سمّيت به رجلاً فلا تصرف » عوض ما هو مثبت .

(2) المرجع نفسه : 16 .

النون وكذلك قاسوا المثنّىٰ على عثمان وبابه فأعربوا النّون وجعلوه بالألف على كل حال مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً وقد يجوز إذا أعربت النّون أن تترك الواو على حالها ونظيره من كلامهم قيطون وزيتون والماطرون والسّيلحون ووجه ما زعمه سيبويه من ردّه إلى الياء أنّ العرب زادت الياء والنّون في كلامهم آخر الأسماء عربيّة وعجمية وكثر ذلك كغسلين وقنّسرين ونحوهما إلا أنّ فِعْلِيناً قليل ومنه عشرين في قول من جعل الإعراب في النّون فأمّا الواو والنوّن فلا تزادان للبناء بل علامتين في السّالم المذكّر وقلمون وزرجون كقربوس قال الأستاذ أبو بكر ، وأمّا الماطرون والسّيلحون فإنّهما ممّا زعم سيبويه أنّهم ربّما تركوا الاسم على حاله إذا كانت حروفه من حروفهم وربّما غيّروا الحروف إذا لم يكن البناء بناءهم وأمّا الجمع المؤنّث السّالم فهو بعد التّسمية به كحاله قبلها لأنّ الحركة في الياء كالحرف في الجمع المذكّر والتّنوين كالنّون ، وذكر أنّ من العرب من لا يصرف هذا الجمع بعد التّسمية ويجعل التّاء فيه كتاء التّأنيث كما ذكر وقال أبو العبّاس من قال مسلمين وأعرب النّون قال في مسلمات إذا سمّي به بغير الصّرف ولم ينصب التّاء لأنّ الكسرة فيه كالياء مشى على مذهب الأخفش[1] وزعم السّيرافي عن بعضهم أنّه لا يجوز مع حذف التنّوين إلا الإجراء بجميع الحركات كالهاء وزعم أنّ عليه كلام سيبويه قال وأجازه أبو العبّاس المبّرد وأنشد : * تَخَيَّرَهَا أُخُو عَانَاةَ * وكلٌّ تكلّم به العرب وقال الهذليّ :

وَمَا إِنْ رَحِيقٌ سَبَتْهَا التَّجا (م) رُ مِنْ أَذْرِعَاتٍ فَوَادِي جَدَرْ

كذا وقع بخطّ ابن خالويه فأمّا قوله : * بَعِيدَات مِنْ بَثِّ الْحَدِيثِ الْمُكَتِمَّ * فإنّه حذفَ التّنوينَ ضرورةً لأنّهُ ليس بِعلَمٍ كأذرعاتَ في لغةِ من لم يصرف وقال أبو العباس أيضاً : أنشدني أبو عثمان قال : قال الأعشى : * تَخَيَرَهَا أُخُو عَانَاتِ شَهْرَا * فلم يصرف عانات قال أبو علي : مَنْ قال أخو عاناتِ بالكسرِ ولم يُنَوِّن لم

(1) انظر « المقتضب » للمبرّد 334,331:3 .

يقـل رأيت عاناتَ فيفتح ، وزعم سيبويه أنّه لا يفتح التّـاء في النّصب في هذا الموضع ، قلت وليس في كلام سيبويه ما يدلّ على ذلك لأنّه لم يزد على أن قال : ومن العـرب من لا ينّـون أذرعاتٍ ويقول هذه قريسيـات كما ترى شبّهوها بهاء التّأنيث[1] ، غير أنّ قوله شبّهوها دليلٌ على جريها مجرى ما فيه الهاء في الحركات وترك التنّوين والجرّة وأنّ الحركة في التّـاء قد خرجت من شبه تاء الجمع ، قال الفارسي وقد زعم بعضهم أنّه لا يجوز مع حذف التنوين إلا الإجراء بحركات ترك الصرف كالهاء ، وقول امرىء القيس * تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ * شاهده فيه تنوين أَذْرِعَاتٍ وهو علم كعرفات ، يريد أنّه نظر إلى نار محبوبته شوقاً إليها وأذرعات : موضع بالشام وأشار بذلك إلى بعد دارها عنه وعال بعيد هنا .

باب الأسماء الأعجميّة :

والباب بيّن . النّيروز ذكره فيما نقل نكرة وهو معرفة بالألف واللام ودونهما ودخولها عليه دليل على نكرته لأنّ العجمة لا تعرف الألف واللام فلما تصرّف في كلام العرب عرّفوه بغير ألف ولام ثم أدخلوا الألف واللام للغلبة وليس كإبراهيم ونحوه ممّا وقع في كلام العرب علمـاً لأنّه تمكّن في كلامهم فأجروه على حكم كلامهم ، وأمّا اليسع فبمنزلة إبراهيم وقع في كلام العرب علماً فأدخلت عليه الألفُ واللامُ كما دخلت في الْيَزِيدِ وأمِّ العَمْرِو ، واعلم أنّ العُجْمَةَ لا تكون علّة إلاّ فيما نُقِلَ علماً نحوَ إبراهيمَ وإسْحٰقَ ونحوهما ألا تَرَىٰ أنّك إذا سمّيتَ بما تقدّم ذِكْرُهُ لم تَكُنِ العجمـةُ فيـهِ علّةً مَعَ التَّعْرِيفِ ووقع هنـا الْبَرْدِجْ وهو البَرْدِيّ ووقع اليَرَنْدَجُ وهو جلود سود ويقال شهريز بالشين وسهريز بالضم والسين ، وكدت تكاد فعلت تفعل وهو شاذ لأنّه ليس فيه حرف حلق يفتح له المضارع وهو من الواو ، وكاد يكود كوداً ومكاداً بمعنى همّ ، وهود عربيّ وأدخله مع الأعجميّ ليسوّي به الأعجميّ فجعلهما بمنزلة واحدة .

(1) انظر الكتاب 15:18:2 .

باب تسمية المذكّر بالمؤنّث :

تفسير الباب ومداره على قوله بعد واعلم أنّك إذا سمّيت المذكّر بصفة المؤنّث صرفته[1] إلى البيت الّذي أنشده لا يخلو الاسم النّكرة من أن يكون مذكّراً أو مؤنّثاً أو مذكّراً تارة ومؤنّثاً أخرى نحو : اللّسـان أو غالباً عليه التّذكير نحو : الذّراع أو غالباً عليه التّأنيث في حال التّعريف ، نحو هند ودعد كان في التّنكير مذكّراً فغلب على المؤنّث في التّسمية به فعومل معاملة الّذي غلب عليه التّأنيث في النّكرة ، ولو روعي فيه الأصل في حال النكرة لمنع الصّرف في العلميّة كما منعه عدل وقُفْل وزيد وعمرو في تسمية المؤنّث بها فإذا سمّيت مذكّراً بما اختصّ بالتّأنيث أو غلب عليه منعت الصّرف فإذا زاد الاسم على الثّلاثة فإن سمّيت بما استوى فيه التّذكير والتّأنيث نظرت إلى الّذي نقلته منه فإن نقلته من مذكّر صرفت وإن نقلته من مؤنثّ لم تصرف فأمّا ذراع فالغالب عليه في الاستعمال التّذكير لقولهم ثوب « ذراع » وهذا ذراع وأنت تريد الثوب أو ما تشير إليه والمعنى هذا ثوب مقدار ذراع ، وهذا مقدار ذراع فحذف المضاف وأقيم الذّراع مقامه وذكر الذراع ولم ينو المضاف وعلى هذا كلامه فإذا أشرت إلى العضو المسمّى بذراع قلت هذه ذراع فأنّثت وكذلك ذكر في باب الجمع فإنّما أخرجوه إلى التّذكير في استعماله في غير موضعه ، وحكى الفرّاء[2] في العنكبوت التّذكير أيضاً وأنشد :

* كَأَنَّ العَنْكَبُوتَ هُوَ ابْتَنَاهَا * ولا شاهد فيه لأنه يمكن أن يريد الجنس وأنشد أيضاً :

* كَأَنَّ نَسْجَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُرَمَّلِ * والمرمّل ليس من صفة العنكبوت وإنّما هو خفض علي الجوار وإنّما هو صفة النّسج ، ويريد بقوله : ومن العرب من يصرفه[3] ، من العرب من يذكر الكراع ويصرفه وقد حكاها ابن الأنباري وهي

---

(1) انظر الكتاب 3:20:2 .

(2) انظر معاني القرآن للفرّاء 317:2 .

(3) انظر الكتاب 24:19:2 .

لغة رديئة كما ذكر ، وقوله فالتّاء إذا ذهبت فإنّما هي مؤنّثه كعنيّق[1] ، يريد أنّ ألف التّأنيثْ في حبارىٰ إذا حذفتها للتّحقير بقي الاسم على ما كان عليه من التّأنيث بوجود العلامة فإذا سمّيت بمصغّرها لم تصرفه كما لم تصرف عُنيّقاً لأنّ التّأنيث لا يزول عنها بالتّحقير واعلم أنّك إذا سمّيت المذكّر بصفة المؤنّث صرفته[2] ، يريد الصّفات المذكّرة ، ويريد وصف بها على معنى متوهم كما يفعل ذلك بصفة المؤنّث إذا وصف به المذكّر وقد ذكره بعد ووقع في الشّرقيّة بعد قوله رجل رُبَعَةُ وَجملٌ خُجَأَة[3] وهو الكثير الضّراب والمباضعة ، وقوله ثم وصفت بها المؤنث[4] يريد مذهب النّسب وقد يحمل على المعنى وتقدّم الكلام على الأبطح والأبرق والآجر والأجدل ، وقول الأعشى :

لَهَا زَجَلٌ كَحَفِيفِ الْحَصَا (م) دِ صَادَفَ بِاللّيْلِ رِيحاً دَبُوراً

شاهده فيه كون الدّبور صفة للرّيح ، والزّجل : الصّوت ، يصف كتيبة شبّه صوت ما فيها من السّلاح والدّروع بصوت الحصاد إذا جرت عليه الدَّبور باللّيل . وخصّ اللّيل لأنّ الرّيح فيها أقوى وأشهر صوتاً وخص الدّبور لقوّتها عندهم والحفيف : صوت فيه بُحة ومن جعل هذه الرّياح أسماء منع الصرف وصرفتها العرب لما ذكر سيبويه . وقول الآخر :

حَالَتْ وَحِيلَ بِهَا وَغَيَّرَ آيَهَا صَرْفُ الْبِلَىٰ تَجْرِى بِهَا الرِّيحَانِ
رِيحُ الْجَنُوبِ مَعَ الشَّمَالِ وَتَارَةً رَهَمُ الرَّبِيعِ وَصَائِبُ التَّهْتَانِ

شاهده فيه إضافة الريح إلى الجنوب لأنّه جعلها اسماً ولذلك أضاف إليها

---

(1) المرجع نفسه 3:20 ، وفيه « فالياء إذا ذهبت » عوض « فالتاء إذا ذهبت » .

(2) المرجع نفسه 4,3 .

(3) المرجع نفسه : 6 ، وفيه « رجل نُكَحَةٌ ورجل ربعة ورجل خجأة » عوض ما هو مثبت ، وانظر القسمُ الدراسي .

(4) انظر الكتاب : 8 ، وفيه « ثم وصفت به » عوض « ثم وصفت بها » .

للبيان ولا يضاف إلى الصّفة إلا نادراً في قولهم : مسجد الجامع وجانب الغربي ونحوهما وأبدل ريح الجنوب مع الشّمال من الرّيحان لأنّ هاتين الرّيحين هما المتعاقبتان عندهم ما تمحوه إحداهما تحييه الأخرى وعليه أجاز بعضهم زيد مع عمرو منطلقان وهو / ضعيف وقد يكون منه قولها :

أَقُولُ لَهُ كَالنُّصْحِ بَيْنِي وَبَيْنَهُ   هَلْ أَنْتَ بِنَا فِي الْحَجِّ مُرْتَحِلانِ

وقال الفرّاءُ قولُ العرب الذَّوْدُ إِلَى الذَّوْد[1] إِبلٌ ، إنه بمعنى مع الذّودِ وهذا كقوله عليه السّلام : « المَرْءُ كَثِيرٌ بِأَخِيهِ » ، فيعمل الخبر في الظّرف والجار والمجرور ومنه قول الحكمي :

كَأَنَّمَا جِسْمِي إِلَى جِسْمِهِ   غُصْنَانِ ذَا غَضٌّ وَذَا ذَابِلُ

فالخبر للأوّل وإن اختلف العمل ومن الشّاذّ زيد مع عمرو منطلقان ، وممّا يؤنس به قوله : * وَمَا جَرْمٌ وَمَاذَاكَ السَّوِيقُ * حين استؤنف والمعنى مع يصف في البيتين داراً أتى عليها حول خالية فتغيّرت رسومها ومعنى حيل بها : أحالها والباء بمنزلة الهمزة كأنه أحيلت عمّا كانت عليه ومن قال به ردّه إلى الموضع والرهم : الأمطار الضعيفة ، والتّهتان : المطر الغزير والكؤود صفة لقولهم : عقبة كؤود أي صعبة المرتقى فيصرف ما يسمّى به لأنّه مذكر ، وقوله وهي مشتقّة[2] : يعني مرتجلة لم تنقل عن شيء ، نحو سعاد وزينب وجيأل ، وكذلك قوله اشتققت[3] معناه ارتجلت ، وعمان مرتجل ، وقوله ولا يعرف إلا علماً لمؤنث[4] دليل الارتجال وإنّما كان تأنيث الجمع كما ذكر ، لأنّه لم يقع للواحد فيكون بمنزلة لسان فلم يحمل تأنيثه على التّأنيث الحقيقيّ ، وإنما فعل ذلك باللّسان وجميع ما أنّث من

---

(1) انظر « معاني القرآن » للفراء 218:1 .

(2) انظر الكتاب 6/21:2 .

(3) المرجع نفسه : 8 ، وفيه « ولكنّها اشتقّت » عوض « اشتققت » .

(4) المرجع نفسه : 9 ، وفيه « لا تعرف إلا علماً لمؤنّث » عوض « ولا يعرف » .

المفردات من حيث حمل على التّأنيث الحقيقيّ فصار بمنزلته ، ويريد بقوله وليس يختصّ به واحد المؤنث[1] ، أنّ هذا الجمع يذكّر ويؤنّث ولم يقع للواحد فيضارع المؤنّث الحقيقيّ لأنّه واحد ، وقوله : ما تقول في رجل يسمى بعنوق[2] ، جمع عناق وأفرده بالذكر من حيث كان جمع مؤنّث ، وما تقدّم جمع لمذكّر والباب واحد ، وذهب المبرّد إلى أنّ الطّاغوت جمع ، ولا يعلم فعلوت في الجموع ، وصوابه ما ذكر سيبويه ، وأمّا قوله تعالى : ﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُواْ إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُواْ أَنْ يَكْفُروا بِهِ ﴾[3] فإنّ المراد به أبيّ بن أخطب ، والله أعلم ، كنّى عنه بالطّاغوت وعاد الضّميرعليه مفرداً ، وأمّا الطّواغيت فجمع لا نظير له في الآحاد ، والشّاء كالإبل والغنم في التّأنيث ، ألا ترى إلى قولهم ثَلاثٌ مِنَ الشَّاءِ ذُكور أنّ هذا كله قد صرفه في أوّل الباب إذا سمّى به لأنّه ثلاثيّ ، لكنه مثّل به ما لا ينصرف من الرّباعي ممّا زاد إذا كان على الصّفة الّتي ذكر وقد بيّن في الزّيادة .

باب تسمية المؤنّث :

اعلم أنّه لا ينصرف من أسماء المؤنّث بغير علامة إلا ما ذكر من الثّلاثيّ السّاكن الأوسط المنقول من النّكرة المؤنّثة أو ما غلب عليه التّأنيث بعد التّسمية كهند ودعد ، أو غلب على المؤنّث بعد التّسمية كسعاد وما سوى ما ذكر من الشّرطين لا ينصرف وإن كان ثلاثيّا ساكن الأوسط نحو عدل وقفل . هما بمنزلة زيد وعمرو وفضل ، وقد نصّ على ذلك في التّسمية بهو وأشباهها ممّا يكون مذكراً قبل التسمية فقال جاءتني هو ، ورأيت هو ، ومررت بهو فمنع الصّرف لأنّه مذكّر لم يغلب على المؤنّث ، والأعلام أشد في ذلك منها كزيد وفضل في مواضع

(1) المرجع نفسه : 14 .

(2) المرجع نفسه : 1:22 .

(3) النساء : 60 .

منها أعني ترك صرف مثل قفل وعدل وحبل وقلب في تسمية المؤنّث بها ، ويكفي من ذلك شرطه أن يكون مؤنّثاً أو يغلب عليه التّأنيث ، وهذا موضع بديع من كلامه ، ويريد بقوله وكانت شيئاً مؤنّثاً أن تكون في حال التّنكير قبل التّسمية بها مؤنّثاً ، وقوله أو اسماً الغالب عليه التّأنيث ، يريد إذا سمّي به وصار علماً وغلب على المؤنّث كهند ، ثم ذكر أمثلة من النّوعين فالنكرة : عنز وقدر ، والذي غلب عليه التأنيث بعد العلمية : دعد وهند وجُمْل ونُعم ، وقد أحاط العلم بأنّ هذه الأسماء منقولة من مذكر ، فكان ينبغي في القياس ترك الصّرف ، إلا أنّهم راعوا كثرة الاستعمال في التّأنيث ، ورفضوا القياس ، وعليه كلام الفّراء في أسماء بن حارثة أنّه أفعال ولم يصرفه لأنّه غلب على المؤنث في التّسمية ، وسيبويه يجعله فعلاء وقد تقدّم بيانه في التّرخيم[1] وقول جرير :

لَمْ تَتَــلَفَّعْ بِفَضْــلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ ... وَلَمْ تُسْــقَ دَعْــدُ فِي الْعُــلَبِ

شاهده فيه صرف أحدهما وترك صرف الثاني ويحتمل أن يكون الشّاعر ممّن يصرف أو لا يصرف فاستعمل لغته ولغة غيره ، وكررّ ذكرها استطابة له ، ويريد ليست بدويّة فتشتمل بالإزار للابتذال والمهنة ولا تشرب في أواني جلود الإبل ، ويروى تغذ وبالعلب بالباء والمعنى واحد وإعادة الأسماء بلفظها جائز إذا لم تكن في موضع ضمير رابط ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ مَلِكِ النَّاسِ إِلَٰهِ النَّـاسِ ﴾[2] ثُمّ قال : ﴿ فِي صُـدُورِ النّـاسِ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ ﴾[3] وعيسى يصرف المؤنث يسمى بزيد وعمرو وقد ذكره بعد وليس بقياس كما ذكر .

باب أسماء الأرضين :

أسماء الأرضين كسائر الأسماء غير أنّك تحمل على البلد أو الموضع أو المصر

---

(1) انظر الكتاب : 13:337:1 .

(2) الناس : 3,2,1 .

(3) الناس : 6,5 .

أو البقعة أو البلدة وما أشبه ذلك من التّأنيث والتّذكير ، فإن حملت على التّذكير صرفت إن لم تعرض علّة تمنع الصّرف مع التّعريف ، وإن حملت على التّأنيث منعت من الصرف ومنها ما يغلب عليه التّذكير ومنها ما يغلب عليه التّأنيث ، ومنها ما لا يكون إلاّ مؤنّثاً ، ومنها ما لا يكون إلا مذكّراً ، وهذا كلّه في استعمال العرب وقد بين أكثر ذلك ، وقوله : وكان مؤنّثاً أو كان الغالب عليه المؤنث[1] ، يريد كان مؤنّثاً في الأصل في نكرته ، أو غلب عليه التّأنيث في التّسمية كما ذكر في الباب الأوّل ، وذكر عُمَان للتمثيل به وإلا فهو على أربعة أحرف ولا سبيل إلى صرفه ، وإنما أراد الثلاثي السّاكن الأوسط على الشرطين اللّذين ذكر ، ووقع في رواية الرّباحي أنّ قوله تعالى جدّه : ﴿ ادْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللهُ آمِنِيَن ﴾[2] وهو الصّحيح لأنّه من قول يوسف وإخوته ، والمفسّر الّذي ذكره هو الأعمش وهو صحيح ، ووقع في الشّرقيّة ﴿ اهْبِطُوا مِصْراً ﴾[3] ، قال أبو علي الفارسّي : الوجه ألا تكون مصر بعينها لأنّهم أمروا أن يدخلوا الأرض المقدّسة ، ومصر ليست منها ، وتفسير الفارسيّ لما وقع في الشّرقيّة خطأ ولا يصّح أن يقول سيبويه ، اهبطوا مصراً فينوّن ، ثم يقول إنّما أراد مصرا بعينها والصّواب ما وقع في الرّباحيّة ، لأنّه أراد المعرفة ، وقوله : فإن كان الاسم على ثلاثة أحرف أعجميّاً[4] ، يريد به الاسم المؤنّث الّذي وقع علماً على ثلاثة أحرف أعجميّاً ، لم ينصرف لأنّ العجمة تمنع من التّأنيث فيثقّل الاسم للعجمة والتّأنيث والعلميّة ، فكأنّ المانع من الصّرف العجمة والتّعريف وأخرجه التّأنيث من حكم نوح ولوط ، حيث كانا مذكّرين ، وإن نكّرت صرفت لزوال التّعريف كما تصرف بغداد في النّكرة وفيها ثلاث علل : العجمة والتركيب والتّأنيث إذا أراد البقعة ، وليس منها شيء يمنع إلا مع التّعريف

(1) انظر الكتاب 6:23:2 .
(2) يوسف : 99 .
(3) البقرة : 61 .
(4) انظر الكتاب 8:23:2 .

وزادت أذربيجان الألف والنون ، وهي مصروفة في النكرة ، فلا معنى لشيء من هذه العلل إلاّ مع التعريف لما ذكرنا وماء الكوفة : سوادها إلى حُلوَان ، وماء البصرة : سوادها إلى فارس ، وقول غيلان بن حريث الرّاجز * وَدَابِقٌ وَأَيْنَ مِنِّي دَابِقُ * شاهده صرف دابق وقال الفارسيّ : إنّما كان الصّرف ، والتّذكير في مِنىً أجود ، لأنّه مصدر بمنزلة الشّبع من منى يمني إذا قدّر ، وقول الفرزدق وهو الصّحيح :

مِنْهُنَّ أَيَّامُ صِدْقٍ قَدْ عُرِفْتُ بِهَا ... أَيّامُ فارِسَ والأيّامُ مِنْ هَجَرَا

شاهده ترك صرف فارس وهجر وأصل واسط صفة كما ذكره حين فسّره ولذلك كان التّذكير أجود . يرثي بالقصيد الّذي فيه البيت عمر بن عبيد الله بن معمر التّيميّ وكان بطلاً فاضلاً شريفاً وكان والياً لعبد الملك بن مروان فأرسل إليه ليخرج لابن الأشعث حين خرج فمات في الطّريق من الطّاعون وكان له ظفر على أعدائه ، و« قد عرفت بها » ، جملة في موضع الصّفة لأيّام الأوّلىٰ ، والثّانية والثّالثة المعطوفة عليها بدل منها وقوله ومنهم من يؤنّث فيجريه مجرى امرأة سمّيت بعمرو[1] هذا نصّ بأن العرب لا تصرف حجراً إذا سميت به مؤنّثاً وهو مذكر وعلى هذا القياس يجب أن تنصرف أسماء إذا سمي به مذكّر وهو جمع لأنّه مذكر سمّي به مذكّر ، غير أنّ علّته كون التأنيث غالباً عليه بعد التسمية كهند وبه قال يحي[2] : وكلا القولين ممكن ، ووقع في الكتاب قال الربّاحي أراب عند المبرّد وهو أجود وقول الشاعر :

ونَابِغَةُ الْجَعْدِي بِالرَّمْلِ بَيْتُهُ ... عَلَيْهِ تُرَابٌ مِنْ صَفِيحٍ مُوَضَّعِ

شاهده إخراج الألف واللاّم منه وهما للغلبة وصيّره علماً كواسط كان صفة

---

(1) انظر الكتاب 1:24:2 .

(2) انظر « معاني القرآن » للفرّاء 321:1 .

فصيّـر عـلمـاً ، يصف أنه مات ودفن بالرّمل ، والصّفيح : الحجـارة الواسعـة والموضّع الموضوعة عليه ، ويروى * مِنْ صَفِيحٍ وَجَنْدَلِ * حكاه عليّ بن سليمان كذا للأخفش ، وقول جرير :

سَتَعْـلَمُ أَيُّنَـا خَيْـرٌ قَـدِيمـاً وَأَعْظَمَنَـا بِبَطْنِ حِرَاءَ نَـارَا

شاهده ترك صرف « حراء » حين جعله اسم بُقْعَة وهو جبل بقرب مكة يوقد الحاجّ فيه النّار لإطعام الطعام ووقع في الكتاب أضاخ[1] ، قال بعضهم وصوابه بالحاء غير معجمة وليس كما زعم بل وقع في كتب اللّغويين في باب الخاء المعجمة وهو موضـع بـالبـاديـة ، وقول العجّـاج : * وَرُبَّ وَجْـهٍ مِنْ حِرَاءٍ مُنْحَنِي * والصّواب أنّه لرؤبة، شاهده فيه صرف حراء وهو الأكثر ووقع في الكتاب هذه قباء وهذا قباء فمن قال هذه أشار إلى البقعة ومن قال هذا أراد هذا الجبل قباء كقولك هذا هند أي هذا الشخص هند ، يريد أنّ حراء ليس بمعروف في حال التّنكير من حيث لم يتقدّمه نكرة وليس بمرتجل غلب عليـه التّأنيث كسعاد وليس كزينب مرتجلاً للتـأنيث ، ولّما كان اللّسـان على أصـله من التّنكير يذكّره قوم ويؤنّث آخرون تنزّل في لغة من أنّث منزلة عناق إن نقلته إلى التّسمية جرى مجراها ، ولّما كانت قباء وحراء معرفتين لم يسبق لهما نكرة تنزّلا منزلة المذكّر سمّي به المؤنّث في لغـة من أنّث ، إذ لم يلحقهـا تأنيث في اللّفظ ، وقوله : مشتّقين غير مشتقين لمؤنّث من شيء والأغلب عليهما التأنيث[2] ، يريد أنهما مرتجلان للمؤنّث والمذكّر غير مشتقّين لمؤنّث من شيء ، أي غير منقولين لمؤنّث من شيء فغلب عليهما التّأنيث أي فلم يغلب عليهما التأنيث ، والجملة الّتي هي والأغلب عليهما التّأنيث في موضع الحال أي وليس الغالب عليهما التّأنيث كزينب فأنت إذا سمّيت بهما

(1) انظر الكتاب 10:24:2 .

(2) المرجع نفسه :4 ، ولعله وقع تصحيف من النّاسخ هنا فنصّ سيبويه إنّما وقع على المؤنّث والمذكّر مشتقّين وغير مشتقين في الكلام لمؤنّث من شيء والغالب عليهما التّأنيث .

صرفتهما لأنّهما مذكّران أوقعا على مؤنّث لم يغلبا عليه وشبّه اللّسان في حال التّذكير باللّذاذ لأنّه مذكر وشبّهها باللذاذة لأنها مؤنّثة فاعلمه .

باب أسماء القبائل :

لا تخلو أسماء هذا الباب أن تكون للآباء والأمّهات او للأحياء والقبائل ، فما كان منها للآباء كان كسائر الأسماء المفردة يمنعها من الصّرف ما يمنعها ، فتقول في القبيلة هؤلاء بنو فلان وبنو فلانة وتحذف المضاف وتقيم المضاف إليه مقامه فيبقى على ما كان عليه من الصّرف أو تركه ويجوز أن يجعل اسم الأب أو الأم اسماً للقبيلة أو الحيّ فتصرف إذا أردت الحيّ إن لم تكن هناك علّة تمنع الصرف كتغلب لوزن الفعل والتّعريف ، وتمنع من الصّرف إذا أردت القبيلة ، فإن كانت الأسماء للأحياء والقبائل لا للآباء والأمّهات ، نحو ثقيف وقريش وَمَعدّ ، صرفت إذا أردت الحيّ إن لم يكن مع التّعريف علّة أخرى تمنع الصّرف وإن أردت القبيلة لم تصرف ولا يقال في هذا بنو قريش ولا بنو ثقيف ولا بنو معدّ ، وإن كان معدّ أبا القبائل فالاستعمال على هذا كما ذكر ومنها ما يغلب عليه التّذكير ومنها ما يغلب عليه التّأنيث ومنها ما يتساويان فيهما وقد بيّن ذلك كله ، وقوله : هذه بنو تميم[1] أنّث بنو لإرادة القبيلة ، وردّ المبرّد[2] صرف سَلُول وسَدُوس ، وقال : هما مؤنّثان فإذا قلت بنو سَدُوس وبنو سَلَول لم تصرف وأوقعه في ذلك قلّة الحفظ قال محمّد بن حبيب في كتاب « مختلف القبائل »[3] : سدوس بن دارم وسدوس بن ذهل وفي طيِّئ سدوس بن أصمع وعن غيره في نسب بني تميم سدوس بن دارم ، وأمّا سلول فقال ابن حبيب في قيس سلول بن مرة وفي قضاعة سلول بنت زبّان وفي خزاعة

---

(1) انظر الكتاب 8/25:2 .

(2) انظر « المقتضب » للمبّرد 3 : 364 .

(3) انظر « مختلف القبائل ومؤتلفها » لمحمّد بن حبيب » 12,4 .

سلول بن كعب ، وقوله : فإن قلت : لم يقولوا هذا تميم[1] ، نصّ بنفي التّذكير في هذه الأسماء في الإخبار عنها والإشارة إليها ومنع في هذا النّوع حين احتمل اللّبس ألا ترى أنّه لو قال هذا تميم لالتبس بأفراد الرّجل ولا يكون اللّبس في القرية لأنّها لا توصف بالحيّ ، ومثل ذلك ما لزم من أسماء الجموع الوصف بالجمع فرقاً بينه وبين الجنس ولذلك مثّل بالقوم لأنّه لا تكون صفتهم إلا جمعاً ، وكذلك نسوة وهذا أصل في حذف المضاف وهو رفع اللّبس ، وقول أمّ جعفر حميدة بنت النعمان بن بشير الأنصاريّ في زوجها رَوْح بن زنباع ، وخبرها مع أزواجها مشهور :

بَكَى الْخَزُّ مِنْ رَوْحٍ وَأَنْكَرَ جِلْدَهُ   وعَجَّتْ عجيجاً مِنْ جُذَامَ الْمَطَارِفُ

شاهده فيه ترك صرف جُذام لأنّها جعلتها اسماً للقبيلة وعجيجاً : مصدر مؤكّد وفيه تأكيد المجاز ، يريد تشقّقت إنكاراً للبسه إيّاها ، وجُذَام قبيلة روح ، والجَذم: القطع، ويقال إنّ جُذاما لطم أخاه لخما فجذم لخم يده أي قطعها فلزمه الاسم والمُطرف : ثوب خزٍّ لَهُ عَلَمَانِ ، ويقال بضّم الميم وكسرها وبعده :

وَقَالَ الْعَبَاءُ نَحْنُ كُنَّا ثِيَابَهُمْ   وَأَكْسِيَةٌ مَضْرُوجَةٌ وَقَطَائِفُ

وقول الأخطل :

فَإِنْ تَبْخَلْ سَدُوسُ بِدِرْهَمَيْهَا   فَإِنَّ الرِّيحَ طَيِّبَةٌ قَبُولُ

شاهده ترك صرف سدوس لّما أراد القبيلة وقد تقدّم أنّه اسم الأب كتميم ويروى أنّ الأخطل أتى الغضبان بن الْقَبَعْثَرَىٰ الشّيبانيّ بالكوفة فسأله في حمالة فقال : إن شئت أعطيتك ألفين وإن شئت أعطيتك درهمين ، فقال ما بال الألفين والدّرهمين ؟ قال إن أعطيتك ألفين لم أعطك إلا قليلاً وإن أعطيتك درهمين لم يبق

(1) انظر الكتاب 16:25:2 ، وفيه « فإن قلت لِمَ لَمْ يَقُولُوا » عوض ما هو مثبت .

بكري إلا وأعطاك درهمين وكتبنا لك إلى إخواننا بالبصرة فلم يبق بها أحد إلا أعطاك درهمين فخفّت عليهم المؤنة وعظم النّيل قال : فهذه ، قال نجمعها لك إلى أن ترجع إلينا، وكتب له إلى سُوَيْد السَّدوسيّ بالبصرة فأتاه فأخبره بحاجته فقال له نعم فأقبل على قومه فقال لهم : أبو مالك قد أتى يسألكم أن تجمعوا له وقد هجاكم بقوله :

إذَا مَـا قُـلْتُ قَدْ صَـالَحْتُ بَكْـراً ... أَبَى الْبَغْضَـاءُ وَالنَّسَبُ الْبَعِيـدُ

الأبيات ــ فقالوا : لاهَا اللهِ ذَا لا نَفْعَلُ فقال الأخطل :

* فَإِنْ تَبْخَلْ سَدُوسَ * ... وبعده :

تَـوَاكَلَنِي بَنُـو العَـلاتِ مِنْهُـمْ ... وَغَـالَتْ مَـالِكـاً وَيَـزِيـدَ غُـولُ

يريد مالك بن مِسْمع ويزيد بن رُويم الشّيباني ويروى * فَإِنْ تَمْنَعْ سَدُوسٌ دِرْهَمَيْهَا * وهو سدوس بن شيبان ، وكنّى بالرّيح عن الرّجوع إلى بلده استغناء عنهم وخصّ القبول لأنّها التي تردّه من البصرة في الفرات إلى بلده الجزيرة حيث بنو تغلب قومه ، وأعاد الضّمير مؤنّثاً حين أراد القبيلة وقبول : بدل من طيّبة لا صفة ، لأنّها من أسماء الرّيح أو خبر بعد خبر ، وقوله لأنّك قصدت الأب ، يقول إذا قلت بنو في المذكر صرفت ولو كان مؤنّثاً لم تصرف ولو لم تقل بنو جاز الوجهان كما تقدّم ، وقوله : وإن جعلتها اسماً للقبائل فجائز حسن[1] يريد إنْ لم تصرف قريشاً وأخواتها جاز على أن تريد القبائل ، وقول عديّ بن الرّقاع :

غَلَبَ الْمَسَـامِيحَ الْوَلِيـدُ سَمَـاحَةً ... وَكَفَىٰ قُرَيْشَ الْمُعضِلاتِ وَسَـادَهَا

شـاهده ترك صرف قريش على إرادة القبيـلة ، والوليد هو ابن عبد الملك والمعضـلات : الشّدائد ووقع في شعره * وَكَفَىٰ قُرَيْشـاً مَا يَنُوبُ وَسَـادَهَا * ،

(1) انظر الكتاب 15:26:2 .

فصرف قريشاً وقول الآخر :

عَـلِمَ الْقَبَـائِـلُ مِنْ مَعَـدَّ وَغَيْـرِهَـا   أَنَّ الْجَـوَادَ مُحَـمَّـدُ بْنُ عُطَـارِدِ

شـاهده فيـه ترك صرف معدّ حين أراد القبيلة والغالب عليه الصّرف كقريش ، ومحمّد بن عطارد أحد بني تميم وسيّدهم في الإسلام وقول الآخر :

وَلَسْـنَـا إِذَا عُـدَّ الْحَـصَىٰ بِـأَقِلَّةٍ   فَـإِنَّ مَعَـدَّ الْيَـوْمَ مُـودٍ ذَلِيـلُهَـا

شاهده فيه ترك صرف معدّ ، يقول : نحن مثل الحصى في الكثرة فلا نهلك لكثرتنا ، والمودي : الهالك ، وقول الآخر :

يَمُـدُّ عَـلَيْهِـمْ مِنْ يَمِـينٍ وَأَشْمُـلٍ   بُحُـورٌ لَهُ مِنْ عَهْـدِ عَـادَ وَتُبَّـعَـا

شاهده فيه ترك صرف عاد وأراد القبيلة ، والأغلب عليه التّذكير لأنّه اسم النّبيّ عليه السّلام[1] وتبّع هو أبو كَرِب أقدم ملوك اليمن ، وقرنه بعاد لقدمهم ، ويريد قدم شرف هذا الممدوح ويَمُدّ : يزيد وشبّهه بالبحر في كثرة جوده ، وقول الآخر :

لَوْ شَـهْـدَ عَـادَ فِي زَمَـانِ عَـادِ   لابْتَـزَّهَـا مَبَـارِكَ الْجِـلادِ

شاهده فيه ترك صرف عاد كما تقدّم وسكّن الهاء من « شهد » تخفيفاً وفيه أربع لغـات شَـهِـدَ وشَـهْدَ وشِهِدَ وشِهْد ، وهو قيـاس في حروف الحلق(*) ،

---

(1) لعلّ الصّواب : لأنّه اسم جدّ النبيّ عليه السّلام ؛ إذ وقع سهو من الناسخ فكتب أوّلاً « معدّ » وهو معدّ بن عدنان جدّ الرسول ، ثم شطب كلمة « معدّ » مثبتا بدلاً منها كلمة « عاد » وهو الصواب . لأنه لا وجود لـ « معدّ » في البيت الذي عرض لموضع الشاهد منه ، ويمكن أن يكون الموضع الصحيح لهذه العبارة عند الشاهد الذي سبقه وينبغي أن تكون العبارة . شاهده فيه ترك صرف معدّ وأراد القبيلة والأغلب عليه التذكير لأنه اسم جدّ النبيّ عليه السلام ، ولعلّ مرد ذلك إلى انتقال نظر الناسخ .

(*) يوجد تفسير بخطّ مغاير نصّه : « أي إتباع فائه لعينه » ، لعلّه من إضافة العلاّمة تيمور رحمه الله ، إذ هنالك شبه كبير بين خطّ هذه العبارة والفهرس الذي كتبه . ولا يستحيل أن تكون من عبارة ابن خروف نفسه ، لكن لا دليل يرجّح صحّة عزوها إليه . وهذه إحدى محاذير يُتم النسخ لهذا القسم من الكتاب .

وسيذكر بعد ، ابتزّها : سلبها ومبارك الجلاد : معترك الحرب ، ويروى * مَنازل الجلاد * ، يقول لو شهد هذا الممدوح عادا في وقتها لسلبها وظهر عليها ، وقوله : وهذه الأشياء إنّما هي آباء[1] ، لا يريد جميع ما ذكر ، لأنّه قدّم أنّ قريشاً وثقيفاً ومعدّاً ليسوا بآباء ، ونصّ على أنّها أسماء أحياء ، ودليله قوله : وقد جاز فيها ما جاز في قريش[2] ويريد القبيلة أو الحيّ ، وقول الآخر :

بِحَيٍّ نُمَيْرِيٍّ عَلَيْهِ مَهَابَةٌ　　جَمِيعٍ إِذَا كَانَ اللِّئَامُ جَنَادِعَا

شاهده وصف حيّ بمفرد على اللّفظ ، ومعنى جميع مجتمعون ، وشبّه اللّئام بالجنادع في قلّتهم وإِذَايَتِهِمْ وهي ذباب مؤذ وقيل مثل العقارب في جحرة الضباب ، الواحد جندع وجندعة ، وقول الآخر :

سَادُواْ الْبِلادَ وَأَصْبَحُوا فِي آدَمٍ　　بَلَغُوا بِهَا بيضَ الْوُجُوهِ فُحُولا

شاهده فيه جعل آدم قبيلة وهو اسم الأب ولذلك ردّ الضمير عليها مؤنّثاً فقال : بها ولو قال به لأراد الحيّ ، وكلاهما جائز ، ولذلك جعله كالحيّ والقبيلة ، ودلّ عليه قوله : « وأصبحوا في آدم » أي في هذه القبيلة وصرف آدمَ ضرورة وهو غير مصروف – أُرِيدَ به الأب أو الحيّ أو القبيلة – للوزن والتّعريف وأراد سادوا أهل البلاد حتى انتهوا إلى آدم وهناك وقف سؤددهم أي لم يجاوزوه بالشّرف ، قال الأعلم : أراد جميع النّاس وليس كما زعم ، وإنما أراد سادوا البلاد في جميع الأزمان حتى انتهوا إلى زمن آدم وأمّته ، فصاروا في الشّرف مثلهم فوقف شرفهم ، وكنّى ببيض الوجوه عن الكرم والشّهرة ، والفُحُول : السّادة ، وأصله الفحل الكريم يشبّه به الرّجل الكريم ، وقول الآخر :

مِنْ سَبَأَ الْحَاضِرِينَ مَأْرِبَ إِذْ　　يَبْنُونَ مِنْ دُونِ سَيْلِهِ الْعَرِمَا

---

(1) انظر الكتاب 8:27:2 ، وفيه « فهذه » عوض « هذه » .

(2) المرجع نفسه .

شاهده فيه ترك صرف سبأ من حيث أراد القبيلة كثمود وقد نصّ على أنّ التّأنيث والتّذكير فيهما سواء واستشهد عليه بالآيات[1] بالصّرف وترك الصّرف ثم أتبع بالشّعر ليريك أنّ حكم الشّعر في ذلك كحكم الكلام ومأرِب : موضع باليمن ، والحاضر : المقيم على الماء ، والعرم : جمع عرمة وهي السّدّ ، ويقال له السكر والمَسْنَاةُ وقول النابغة الجعديّ :

أَضْحَتْ يُنَفِّرُهَا الْوِلْدَانُ مِنْ سَبأٍ كأنهم تحت دفّيها دَحَارِيجُ

شاهده صرف سبأ لأنّه أراد الحيّ وقول الأعلم أراد الحيّ أو الأب فاسد وكذلك قوله في الأول أراد القبيلة أو الأمّ ، وليس شيئاً من أسماء الآباء ولا الأمّهات لا يقال بنو سبأ كما لا يقال بنو ثمود ولا بنو قريش وقول المبرّد إنه شعر ولا شاهد فيه لإمكان الضرورة فيه تعسّف ولم يأت به سيبويه إلا بعد النّصّ على جواز الوجهين في السّعة ثم ذكر أنّه في الشّعر كذلك وليس بضرورة ويريد أنّه مرّ بهذه القبيلة على ناقته في زِيّ الأعراب فاجتمع حوله ولدانهم متعجّبين منه منفرّين لها وشبّههم بدحاريج الجعل وهي كُوَرُه الّتي يُكَوِّرها ، الواحدة : دُحروجة ، والدّفّان الجنبان .

باب ما لم يقع إلا اسماً للقبيلة :

ما دخل عليه الألِفُ واللام في هذا الباب إنّما هو نكرة ، نحو اليهود والمجوس ، وهو جمع ليس بينه وبين واحده إلا ياء الإضافة كما ذكر ومن لم يصرف ولا أدخل الألف واللام جعله اسماً للقبيلة كمجوس ولا يكونان إلا مؤنّثين ، والياء فيها أصليّة كالميم في مجوس ولذلك صرفه بعض الأوس على يُهْدان فجاء به على

---

(1) يشير إلى الآيات الكريمة : ﴿ وعاداً وثموداً ﴾ الفرقان : 38 ﴿ إلا أن ثمود كفروا ربهم ﴾ هود : 38 ﴿وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً ﴾ الإسراء : 59 ﴿ وَأَمَّا ثَمُودَ ﴾ فصلت : 17 ﴿ لَقَدْ كَانَ لِسَبَأٍ في مَسْكَنِهِم ﴾ سبأ : 15 ﴿ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴾ النمل : 22 وانظر الكتاب : 2 : 28 .

فعول وفعلان ، فقال :

لَنُخْـرِجَنَّ يَهُـوداً مِنْ مَجَـالِسِنَـا فَـلا يُجَـالِسُنَـا مِنْ بَيْنِهِـمْ أَحَدُ
لَمْ نُلْفِ أُنْثَىٰ مِنَ الْيُهْدَانِ مُنْجِبَـةً أُخْرَى الْمَنُـونِ وَ لَمْ يَنْجُبْ لَهَـا وَلَدُ

ولو كان « يهود » من هَادَ لم يجمع هذا البتّة ، وقول امرىء القيس :

أَحَـارِ أُرِيكَ بَـرْقـاً هَبَّ وَهْنـاً كَنَـارِ مَجُوسَ تَسْتَعِـرُ اسْتِعَـارَا

شاهده فيه تأنيث مجوس وخصّ نار المجوس ؛ لأنّهم لا يغفلون عن إشعالها لعبادتهم إيّاها ، وتستعر : تتّقد ، ومن روى * ترى بُرَيْقاً * صغّره تصغير التّعظيم وأجاز الأعلم تذكير مجوس وسيبويه قد منعه ، وقال الفارسيّ إذا سمّيت رجلاً بمجوس منعته الصّرف لأنّ سيبويه قد منع أن يكون اسماً للحي وكذلك يهود ، وقول الآخر :

أُوَلَئِكَ أَوْلَىٰ مِنْ يَهُـودَ بِمِـدْحَـةٍ إِذَا أَنْتَ يَـوْمـاً قُـلْتَـهَـا لَمْ تُؤَنَّبِ

شاهده ترك صرف « يهود » للتّأنيث والتّعريف وليست الياء للتّأنيث فيكون فيها وزن الفعل والتّعريف والمبرّد يجعل الياء زائدة واتّبعه عليه جماعة وبيت الأوسي يردّ عليهم وردّ بذلك على سيبويه في البيت وقال لا شاهد فيه لأنّه لو أراد به الحيّ لكان غير مصروفوقوله غير سديد لما ذكرنا يؤنّب عبّاس بن مرداس في مدحه بني قريظة والنَّضير ، ويقول مدح المسلمين أولىٰ لأنّك لا تذمّ على ذلك ، ويعني بقوله في التّرجمة وكان التّأنيث هو الغالب عليها[1] عمُان كما تقدّم وأمّا نصارى فنكرة وقد ذكر في الجمع بالواو والنون وتكسير الاسم أنّه جماع نصريّ ونصران[2] ، وقال هذا قول الخليل ثم قال : وأمّا الّذي نوجّهه عليه فإنه جاء على نصرانة[3] وقد قال هنا : لا يستعمل في الكلام إلاّ بياءي الإضافة إلاّ في الشعر[4]

---

(1) انظر الكتاب 10:28:2 .

(2) المرجع نفسه 22:103 .

(3) المرجع نفسه 1:104 .

(4) المرجع نفسه 7:29 .

فنصّ على مجيئه في الشّعر ، وذكر بَعْدُ أنّه متكلّمٌ به في الكلام ذكره في الواو والنون وقال النّمر بن تولب :

صَـدَّتْ كَمَـا صَـدَّ عَمَّا لا يَحِلُّ لَهُ   سَـاقِي نَصَـارَىٰ قُبَيْلَ الْفُصْحِ صُوام

شـاهده وصف نصارى بُصّوام ، ومن روى صَوام بفتح الصّاد جعله نعتاً لساقي وهو نكرة ، وليس النّصارى باسم قبيلة ، ولا حيّ وإنّما هو من الأسماء التي تعرّف ، يصف ناقة عرضت على الماء فعافته كما امتنع هؤلاء عن أكل ما لا يحلّ قبل فصحهم يعني في صيامهم وهو قبل الفصح وهو عندهم بعد الصّوم يأكلون فيه اللّحم قال أبو الحسن الأخفش سعيد : الفِصْح أكلهم نهاراً كأنهم أفصحوا به لا ما قال غيره ، ويروى * قُبَيْلَ الصُّبْحِ * لأنّ النّصارى إذا ناموا لم يأكلوا لأنّ الأكل بعد النّوم محرّم عليهم وقبله :

فَعـافَتِ الْمَـاءَ أوْ سَـافَتْ بِمِشْفَرِهَا   ثُـمَّ اسْتَمَـرَّت سـوَاهُ طَرْفُهَـا سَـامِ

وقول الآخر : —

فَكِـلْتَـاهُمَـا خَرَّتْ وَأَسْجَدَ رَأْسُهَـا   كَمَـا سَجَـدَتْ نَصْـرَانَةٌ لَمْ تَحَنَّفِ

شاهده فيه جمع نصارى على ما لم يستعمل واحده في الكلام وهو إمّا نصرانة ونصران كندمانة وندمان أو على نصريّ كمهري ومهاري كما جمعت المذاكير على ما لم يستعمل واحده وقياسه مذكار وواحد الملامح على القياس ملمحة والمستعمل في واحدها ذكر ولمحة ، يصف ناقتـين أمالتا رأسيهما من الإعياء أو عند النّحر وشبّههما بالنّصرانة في صلاتها لأنّها تركع ولا تسجد ، يقال أسجد ، إذا أمال رأسه ، وسجد إذا جعل جبهته في الأرض .

باب أسماء السور :

فأمّا أسماء السور فهي على ثلاثة أقسام : قسم محكيّ وقسم معرب ، وقسم مركّب ، فأما المحكيّ فما وقع في أوائل السّور من حروف المعجم ، تجوز حكاية جميعهـا ممّا لم يشبه الأسماء المفردات منها فتبقى على بنائها ولا يجوز الإعراب ،

وما أشبه المفرد أعرب ، وستبيّن بَعْدُ إن شاء الله ، والجمل كلّها محكيّة إذا سمّيت السّورة بها أضفت السّورة إليها ، نحو : ﴿ اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ ﴾ و﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى الإِنْسَانِ ﴾ و﴿ يَأَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ ﴾ و﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ بمنزلة تأبّط شرّاً وَبَرَقَ نَحْرُهُ وكالتّسمية بزيدا وعمرا والقسم الثاني المفردات الأسماء المذكورة في السّور ، نحو : نوح ، لوط وهود ويونس ويوسف ومريم ، وتستعمل على ضربين : أحدهما أن تجعلها أسماء للسّور من حذف مضاف فتمنع الصّرف كانت مصروفة في السّورة أو لم تكن ، تقول : هذه نوح ولوط ويونس ، والثّاني أن تريد حذف مضاف فتبقيها على ما كانت عليه في السّورة من صرف أو تركه ، كقولك هذه هودٌ ونوحٌ ويونسُ ومريمُ لأنّك لم تجعلها أسماء للسّور وإذا خيف اللّبس فيما حذف من المضاف أجري على أصله فلم يحذف المضاف ، والضّرب الثالث : التّركيب في بعض حروف الهجاء التّي في أوائل السّور ، وهي على ثلاثة أقسام : منها محكي كما تقدّم ، نحو : « كهيعص » و« ألمص » و« ألمر » « وحم عسق » لأنّها لا نظير لها في كلام العرب ، ومنها ما يعرب وهي الحروف المفردة ، نحو صاد وقاف ونون ، أعني الثّلاثيّ ، ولا تكون إذا سمّيت بها إلاّ معربة فمن اعتقد التّذكير فيها منع الصّرف إذا سمى بشيء منها السّورة ، ومن اعتقد التّأنيث فيها صرف ولم يصرف هذا المثال المذكور كشمس وقمر وكذلك « طس » و« ياسين و« حاميم » ،وهي محكيّة إذا أريد حذف المضاف ومعربة إذا أريد اسم السّورة ولم تصرف لأنّها أشبهت الأسماء الأعجميّة نحو هابيل وقابيل ، ويجوز نعت جميع ذلك إذا ألبس ، تقول قرأت حاميم السّجدة أو حاميم ذات السجدة ويجوز البناء في كلّ ما أعرب من هذه الحروف نحو حاميمَ وصادَ على الفتح جعلها « كأين » غير متمكّنة وقد نصّ في الباب على ذلك[1] ولا تجوز الحكاية في الحروف إلا إذا جعلت أسماء لمعانيها لا منقولة ، وأمّا المركّب منها فنحو طاسين ميم لأنّ طاسين قد صار اسماً

(1) انظر الكتاب 16:30:2 .

مفرداً فتركّبه مع ميم ، فتقول : هذه طاسين ميم ، ويجوز إضافتها إلى ميم كحضرموت ، وإذا أردت تركيب طاسين مددت الطّاء لأنّك صيّرتها اسماً فقلت هذه طاسين وفتحت الأوّل كبلال أباذ، وكذلك طه إن ركّبتها في اسم السورة قلت هذه طاء هاء وطاء هاء إن أضفت فإن سمّيت السّورة « باقتربت » قطعت الهمزة ورددت التّاء هاء في الوقف فقلت هذه اقتربت ولم تصرف كما تقول هذه ضربة في اسم امرأة واستدلاله بالرّحمن حسن لأنّه لا يكون اسماً لغير اللهّ كالله ، وقول الكميت :

وَجَدْنَا لَكُمْ فِي آلِ حَامِيمَ آيَةً تَأَوَّلَهَا مِنّا تَقِيٌّ مُعْرِبُ

ويروى * ومعرب * ، شاهده فيه جعل حاميم كهابيل ولم يصرف والآية ﴿ قُلْ لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إلا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ ﴾[1] . يخاطب الكميتُ بني هاشم وكان الكميت متشيّعاً فيهم ، يقول من تأوّل هذه الآية لم يسعه إلا التّشيّع في آل النّبي ﷺ من بني هاشم وإبداء المودّة لهم على تقيّة كان ذلك أو غير تقيّة فالتّقيّ المعرب : الّذي يتّقي الله عزّ وجلّ ويبيّن ما في نفسه مصرّحاً به ، والمعرب : هو الذي يُفصح بما في نفسه ويعرب عن مذهبه ، ويريد وجدنا في سورة من الحواميم فأضاف الّتي كنّى بها عن السّورة إلى حاميم وجعلها اسماً للكلمة فأعرب كما تقول آل فلانة ولو حكى حاميم هنا لجاز لأنّها اسم لمعناها ، ولا يحرّك من هذه الحروف الّتي في أوائل السور شيء إلا إذا خرج عن بابه وقد حرّكها بعضهم كما ذكر وأدغم بعضهم وقرىء بذلك وهو ضعيف لأنّها مبنيّة على غير الدّرج وقول الحمّاني :

أوكُتُبًا بُيِّن مِن حَامِيمَا قَدْ عَلِمَتْ أَبْنَاءُ إِبْرَاهِيمَا

شاهده فيه ترك صرف حاميم ، وحمل بأو ما بعدها على ما قبلها ، ويريد أنّ ما تضمّن القرآن من أمر النّبي عليه السّلام قد علمه أهل الكتاب ، وخصّ سورة

---

(1) الشورى : 23 .

حاميم لكثرة القصص فيها والتّبيين ، ويريد بأبناء إبراهيما بني إسرائيل وهو يعقوب ابن إسحاق عليه السّلام ، وقوله لأنّ النّون تكون أنثى[1] إن سمّيتها بالحرف لم تصرف ، وأجاز في « طسم » التّركيب كما ذكرنا وبقاءها على الحكاية ولا يحرّك شيءٌ من حروفها ، وكتب الأستاذ أبو بكر عليه : هذا كلّه دليل على أنّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلامها الفراء : ﴿ ص والقرآن ﴾ جزمها القرّاء إلا الحسن فإنه خفضها بلا نون لاجتماع السّاكنين بمنزلة من قرأ ﴿ ياسين والقرآن الحكيم ﴾ و ﴿ نون والقلم ﴾ ، جعلت كالأداة ، كقول العرب : تَرَكْتُهُ خَازَ بَازَ و خَازِ بازِ ، يخفضان لأنّ الّذي في آخر الحرف ألف فالخفض مع الألف والنّصب مع غيرها ، يقولون : تركته حَيْثَ بَيْثَ ، ولأجعلنّك في حَيْصَ بَيْصَ وذلك إذا ضّيق وأنشد * لَمْ تَلْتَحِصْنِي حَيْصَ بَيْصَ لَحَاصِ * . قال : وصاد [في معناها] كقولك ذهب واللهِ ونزل واللهِ ، يجعلها جواباً مقدّماً وحكى غير ذلك[2] وذكر في نون والقلم أنّها تُدْغَم في الواو وتُظْهَرُ ، وتخيّر الإظهار لنيّة الوقف على الهجاء وإن اتّصل[3] .

باب تسمية الحروف والكلم :

ذكر الحروف والكلم من حيث كان المعنى عليهما ألا ترى أنّ العرب تذكّر إن أرادت الحرف وتؤنّث إن أرادت الكلمة إذا صيّرتها أسماء وجميع هذا الباب وكلّ شيء غير معرب متى سمّيت به لم يكن فيه إلا الإعراب ألبتّة فإن جعلت الحروف والأفعال أسماء لمعانيها لا لغيرها جاز فيها الإعراب والحكاية وسيذكرها بعد فتقول « ضَرَبَ » : فعل ماض و« إنّ » : حرف تأكيد ، وجيم ولام وعين من حروف الهجاء فإن أعربت قلت ضَرَبَ : فعلٌ ماض وإنّ : حرف تأكيد والجيم من حروف الهجاء وعرّفت الجيم بالألف واللام لأنّ جميع حروف الهجاء نكرات

---

(1) انظر الكتاب 11:31:2 .

(2) انظر « معاني القرآن » للفراء 396:2 – 397 .

(3) المرجع نفسه 172:3 .

ولا يعرّف الفعل ولا حروف المعاني ؛ لأنّها معارف تعريف الجنس كسام أبرص أو بالغلبة وسيذكره بعد وعلى هذا مدار جميع هذه الأبواب ، فالتأنيث فيها محمول على إرادة الكلمة والتّذكير على إرادة الحرف وممّا يؤنس بهذا قولهم صه ومه وأخواتها هي أسماء وتترجم عن الأفعال كما تترجم هذه الكلمات والحروف وقول الآخر :

* كَافاً وَمِيمَيْنِ وَسِيناً طَاسِمَا * شاهده فيه تذكير السّين على إرادة الحرف ، شبّه آثار الدّيار بحروف الكتاب على عادتهم في ذلك ، والطّاسم : الدّارس ويروى * طامسا * والمعنى واحد ، وقال الرّاعي : * كَمَا بَيَّنَتْ كَافٌ تَلُوحُ وَمِيمُهَا * شاهده فيه أيضاً تأنيث الكاف على إرادة الكلمة ومعناه كمعنى الأوّل وصدره * أَهَاجَتْكَ آيَاتٌ أَبَانَ قَدِيمُهَا * والآيَاتُ : الْعَلامَاتُ ، وقوله : وإن سمّيتها بلغة من أنّث كنت بالخيار[1] يريد في الصّرف وتركه كهند ، وقد يحكى في جميع هذا إذا صيّرته اسماً لمعناه في الأفعال والحروف كما تقدّم وقول أبي طالب :

لَيْتَ شِعْرِي مُسَافِرٌ بنَ أَبِي عَمْرٍو وَلَيْتٌ يَقُولُهَا الْمَحْزُونُ

شاهده فيه إعراب « ليت » حين جعلها اسماً وأنّث على معنى الكلمة وبعده عند أبي إسحق الزّجّاج :

كَيْفَ مَذَاقَةُ الْمَوْتِ إذَا مِتّ وَمَاذَا بَعْدَ الْمَمَاتِ يَكُونُ

فإن صحّ كان الاستفهام الشّعريّ علّق عنه وجعل مسافراً منادى مفرداً مفتوح الرّاء إتباعاً لحركة النّون ومن رواه بالرّفع فعلى الأصل وينتصب « ابن » على النّعت ولا يصلح فيه الرّفع مع كون البيت الثاني بعده ، وإن لم يثبت البيت الثاني بعده كان « مُسَافِرَ » مفعولاً « لشعري » أي ليت علمي خبر مسافر أي ليتني علمت خبره ومن رفع جعله خبر « ليت » وحذف المضاف والمعنى واحد ومُسَافِرُ من بني عبد شمس بن عبد مناف ، كان صاحباً لأبي طالب فمات

---

(1) انظر الكتاب 3:32:2 .

غريباً فرثاه ، وقول أبي زبيد :

لَيْتَ شِعْرِي وَأَيْنَ مِنِّي لَيْتٌ ... إِنَّ لَيْتاً وَإِنَّ لَوّاً عَنَاءُ

شاهده فيه إعراب « ليت » وتضعيف لَوْ حين جعلهما اسمين وقد بيّن لم ضعّفت وخبر « ليت » محذوف ولم يذكر الاستفهام الذي يغني عن الخبر وهو معمول « شعري » وأحسبه بعد البيت ولا يجوز حذفه إلا بدليل عليه ، وقول الآخر :

أُلامَ عَلى لَوٍّ وَلَوْ كُنْتُ عَالِماً ... بِأَذْنَابِ لَوٍّ لَمْ تَفُتْنِي أَوَائِلُهْ

شاهده فيه تشديد لَوْ حين جعلها اسماً لها ، يقول لو كنت عالماً بعواقب الأمور لم يفتني من الأفعال ما كنت أعلم صلاح عاقبته فلم نترك[1] أوائلها إلا بجهلي عواقبها ، وأذنابها : أوَاخِراها ، وقد حكى ربيع بن أبي الحقيّق « لو » في شعر ، فقال :

دَعْ عَنْكَ لَوْ لَيْسَتْ بِشَيءٍ سِوَىٰ ... تَسْلِيَةِ اللَّوْمَاءِ لِلَجَاهِلِ

ويريد أنّ جميع الحروف حروف أبي جاد وحروف المعاني على اختلافها تذكّر وتؤنّث لما ذكرنا وقد قال في : « باب إرادة اللّفظ بالحرف الواحد » : فكأنّه إذا كان الحرف مضموماً كان عندهم من مضاعف الواو كما صارت لَوْ وَأَوْ فهو عندهم من مضاعف الواو إذا كانت فيهنّ الواوات وكذلك ما فيه الياء « كفي » و« كي » كأنه من مضاعف الياء[2] فجعلوه من باب قرّة وحبّة ولم يجعلوها من المقصور فيقولوا هوا وهيا وقوله : كما أنّ « أبوان » دليل[3] ، ليس فيه حجّة لأنّه

---

(1) هكذا وردت والأصوب أن تكون « أترك » على نحو ما درج عليه فيما قبله وبعده حيث أسند الأفعال إلى المتكلم المفرد .

(2) انظر الكتاب 3:63:2 ، وفيه « فكأنّهم » عوض « فكأنّه » « وصار عندهم » عوض « كان عندهم » ، « كما صارت لو وأو وهو » عوض « كما صارت لو وأو فهو » ، « كما كان فيه الياء نحو في وكي من مضاعف الياء » عوض « وكذلك ما فيه الياء كفي وكي كأنّه من مضاعف الياء » .

(3) انظر المرجع السابق 8:33 .

لا يمكن أن تكون الحركة فيه فرعاً لأنّها قد استمرّت في المفرد ومثل هذا يحرّك بالفتح لأنّها أخفّ الحركات كقولهم : دَمَيَانِ وأصله فَعْل بسكون العين وليس في حركته دليل أقوى من آباء لأنّه أفعال وهي جمع لفَعْل وجعل الخليل « ذو » من المضاعف وأجراه على الأصل فحرّك الذّال بالفتح ، ووقع في بعض النّسخ : ذوي في قول الخليل وهو بيان لقائل ذوي المتقدّم وهو حسن لردّهم المحذوف منه في كل موضع فقالوا ذواتا وذوات وأذواء فينبغي أن يردّوا في التّسمية به وكان الأستاذ أبو بكر رحمه الله يغلّب قول سيبويه وربّما غلب قول الخليل وكلاهما قياس وليس في ذوا وذَوُو والشّاهد في قوله تعالى : ﴿ ذَوَاتَا أَفْنَانٍ ﴾[1] وتكسيره على أفعال ، ومذهب يحيى في المحذوف أن يكون مفتوح العين إلا ما بيّنت منه العرب . وقوله ليس في الكلام حرف آخره ياء[2] ، يريد بالحرف الاسم المتمكّن ، وقوله لو نوّنت أجحف بها إلى آخر المسألة[3] ، يريد أنّهم لو لم يضاعفوا هذه الحروف للزم الاعتلال وحذف حرف العلّة كعصاً ورحىً وعَمٍ وشَجٍ فكنت تقول في لو وكي وفي أسماء : - لَوٌّ وكيٌّ وفِيٌّ وَلَوّاً وَكَيّاً وَفِيّاً وَلَوٍّ وَكَيٍّ وَفِيٍّ ، وفي هُوَ : هُوٌّ ، وفي هِيَ هِيٌّ في الرفع وفي النّصب والخفض هُوّاً وَهِيّاً وَهُوٍّ / وَهِيٍّ ثمّ يعتلّ كل ذلك بالحذف فتبقى الكلمة على حرف واحد منوّن وإذا وقفت يذهب التنوين فيبقى الاسم على حرف واحد ساكن هذا إذا كان اسماً لمذكّر فإن سمّي بها مؤنّث بقيت على حرفين من غير تنوين وهذا كلّه لا سبيل إليه لما فيه من الإجحاف فعدلوا إلى التّضعيف لكونه على قياس كلامهم واستوى فيه المذكّر والمؤنّث إلاّ في عدم الصّرف من المؤنّث كسائر الأسماء ، وقوله : أن تكون في الوصل لا يبقى منها إلاّ حرف واحد[4] ، إنّما قال في الوصل لأنّ بعض الفصحاء

---

(1) يونس : 48 .

(2) انظر الكتاب : 11 ، وفيه « وليس في الكلام اسم هكذا » عوض ما هو مثبت .

(3) انظر الكتاب : 10 .

(4) انظر الكتاب 12,11:33:2 .

من العرب إذا وقف ردّ ما لم يظهر مع التنّوين فيقول هذا عميّ وغازيٌّ والجيّد الأكثر الحذف ، وأمّا « ذا » الاسم المبهم فقد جعله « كلا » لكونه غير متمكّن وقياسه أن يجري من المحذوفات لتصغيره ، وقد حكى إمالته قال : ولم تقل : ذَيْ لئلا يشبه كي فهو من مضاعف الياء على هذا إلا أنّهم لم يجمعوا بين عينه ولامه حين صغّروا ، و« ذا » مذكّر و« تا » : مؤنّث ، فإن سمّيت بتا مؤنّثاً كان كهند ، وأمّا فوك فكما ذكر غير أنّ الشاعر قد قال * خَالَطَ مِنْ سَلْمَىٰ خَيَاشِيمَ وَفَا * صيّره في الشّعر على حالة لا يكون عليها في الكلام ضرورة ، وروي عن أبي الحسن أنّه قال أراد الإضافة فحذف المضاف إليه ، أراد وفاها وقوله : وأجريت هذه الحروف مجرى ابن مخاض[1] ، يريد إذا صيّرتها اسماً لكلمها جرت نكرات بلا ألف واللام ، ومعارف بهما ، وجرت حروف المعاني أعلاماً لكلمها وإن شئت جعلتها غلابة بالألف واللام أبو الحسن اعلم أنّ حروف الهجاء كلّها مجزومة وكذلك العدد إلا أن تدخل حرف العطف فتعرف فتقول ثلاثة وأربعة وخمسة واعلم أنّه لا يلتقي ساكنان في الدّرج إلا بنيّة الوقف .

وقوله : فجاءت كأنّها أصوات تصوّت بها[2] ليس في الكلام موضوعاً على الوقف إلاّ حروف الهجاء وحدها بدليل التقاء السّاكنين في آخرها إذا قلت صاد سين ، زاي ألا ترى أنّها لو كانت مدرجة لتحرّكت أواخرها كما فعلت في الصّوت نحو غاق ، فأمّا الوقف في العدد فكالوقف في غير المتمكّن من الأسماء ، وقال في باب إرادة اللّفظ بالحرف الواحد : « فأمّا قاف وباء » ونحوها فإذا حكيت بها الحروف – ولم ترد أن تلفظ بها كما حكيت بغاق صوت الغراب ، وبقبّ وقع السّيف – بنيت كلّ واحد منهما بناء الأسماء وقد نقل بعضهم فقال قبٌ ولم يسلم الصّوت فكذلك حين حكيت الحروف حكيتها ببناء بنيته للأسماء ولم تسلم

---

(1) المرجع نفسه 4:34 .

(2) انظر الكتاب 9:34:2 .

الحروف كما لم تسلم الصوّت فهذا سبيل هذا[1] ويريد بقوله بناء الأسماء لأنّها عنده ثلاثيّة ولذلك قال: ونظير الوقف هنا الحذف في الياء وأختيها الألف والواو[2]، يريد حذفها من المعتلّ كما سكّنت الصّحيح ، وقد تبنى لانفصالها بناء حروف المعاني ، وقد حكى في « إرادة اللّفظ بالحروف » أنّ الخليل رحمه الله – قال لأصحابه عندما سألهم فقالوا قاف باء : إنّما جئتم بالاسم ولم تلفظوا بالحرف[3] ، وقال بعدُ فإنّما حكيت بها الحروف ولم ترد أن تلفظ بالحروف[4] فأراد الخليل بها الاسم ، ولذلك قال : إنّما جئتم بالاسم فقد أوقع عليها هذه العبارة وقال أيضاً في الباب : وبنيت كل واحد منهما بناء الأسماء[5] ، ومما يؤنس بهذا قولهم صه ومه فيترجم عن الفعل كما تترجم هذه الحروف ، وقوله فإنّ الواحد اسم متمكّن[6] ، يريد في غير هذا الموضع ، وأشمّوه في العدد الضّمّ لأنّه في غير العدد معرب كما جعلوا الحركات في بعض المبنيَّات مزيّة ، وقوله : وليست هذه الحروف ممّا يدرج ، وليس أصلها الإدراج[7] ، يقول هي بمنزلة « لا » في التّسمية بها إلا أنّها لم تبن على الدّرج ولا تدرج في الكلام وإنّما هي مبنيّة على الوقف كما تقدّم وليس في كون الصوت اسماً شك ويجوز أن يقال من الدّليل على أنّ الصّوت اسمٌ لحاق التّنوين له دليلاً على التّنكير وإن لم يرد بغيره ووقع في بعض نسخ الشّرقيّة تفسير بعد قوله ليست تدرج عندهم : تقول لا توصل وحروف المعاني توصل ووقع في بعضها في الأصل عوض التفسير ، وإذا قلت واحد اثنان ففيه ثلاث لغات ،

---

(1) المرجع نفسه 9:63 .

(2) المرجع نفسه 8:34 ، وفيه « ها هنا » عوض « هنا » ، و« الياء وأخواتها » عوض « الياء وأختيها الألف والواو » .

(3) المرجع نفسه 1:62, 26:61 ، وفيه « فقيل له : باء كاف فقال الخ » .

(4) انظر الملاحظة رقم (2) .

(5) انظر الملاحظة رقم (2 .

(6) انظر الكتاب 11/34 ، وفيه « فلأنّ » عوض « لأنّ » .

(7) انظر الكتاب 11:34:2 ، وفيه « ولا أصلها » عوض « وليس أصلها » .

يقولون واحد إثنان فتقطع الألف ، ومنهم من يقول واحد آثنان فيصل الألف ، ومنهم من يقول واحد إثنان فيقطع الألف انتهى المذهب الأول على الإعراب لأنّه لا يشمّ إلا الضّمّ وصيرّها للوقف لأنها متمكّنة والثاني على الوقف كالصّوت والثّالث أجري فيه الوصل مجرى الوقف فحقّق الهمزة في الوصل ، وبعد قوله لا تقول لم ألف[1] وزاد في الشّرقيّة فتحذف الألف من لام ، سمعنا من العرب من يقول وأنشد البيت[*] ، وقوله ثلاثهربعة[2] كذا كتبوه على اللّفظ وفيه النّظر إلى الوقف والوصل فالحركة في الهاء دليلة توهّم الدّرج ، والهاء دليل توهم الوقف لأنّه لما قال ثلاثة ووقف بالهاء اجتمعت الهمزة مع ساكن قبلها فتوهّم الدرج فنقل ، قال الكسائي : اعلم أنّ العدد بمنزلة حروف الهجاء ، إذا لم يتّصل بشيء بعد ، ولم تدخل فيه حروف العطف ، وقوله كان يقول إذا تهجّيت فالحروف حالها كحالها في المعجم[3] ، يريد أنّها في الهجاء مثلها في حكاية الصوت بالحرف إذا أردت الحكاية ولم ترد اللّفظ ، وقد ذكر في إرادة اللّفظ بالحرف[4] ، وقول الراجز :

* تُكَتِّبَانِ فِي الطَّرِيقِ لامَ أَلِفْ * شاهده فيه إتيانه بالألف واللام على الوقف غير أنّه توهّم الدرج فنقل حركة الهمزة إلى الميم كَثَلا ثَهَرْبَعَهْ ، وقبله * أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ كَالْخَرِفْ * تَخُطُّ رِجْلايَ بَخَطٍّ مُخْتَلِفْ * تُكَتِّبَانِ البيت يريد تمشي مَشْيَ مَن رجع بلا حاجة كسلانَ غير مستقيم المشي ، وقيل أراد تكتب رجلاي في الأرض ، أي رجع بلا حاجة .

باب تسميتك الحروف بالظّروف :

يقول بحلول[كذا] الأعلام على الحروف ، أي تصييرها أسماء لها مجرّدة من معاني

---

(1) المرجع نفسه : 16 ، وفيه « تقول لام ألف » عوض « لا تقول لم ألف » .
(2) المرجع نفسه : 14 .
(3) المرجع نفسه : 15 .
(4) انظر الكتاب 10:63:2 .
(*) يعني * تكتّبان في الطريق لامَ آلف * المرجع نفسه : 17 .

المُسَمَّيْنَ بها فيصير خَلْف اسماً للكلمة أو الحرف وكذلك زيد كان مصدراً ثم صار علماً لشخص ويريد بالحروف في التّرجمة الحروف والكلمات وقد سمّى الكلمات كلّها حروفاً وجميع هذه الظّروف ما خلا قدّام ووراء إذا جعلت شيئاً منها اسماً للكلمة لم تصرفه وإن جعلته اسماً للحرف صرفته ويقال لكلّ اسم وفعل وحرف كلمة وحرف ، وعلى هذا مدار هذه الأبواب ، وذكر « كيف » في الظّروف لأنّها عنده غير الأوّل وإنّما هذا على حدّ قولهم أَنَا فِي خَيْرٍ وَعَافِيَةٍ ونحو ذلك ، فجعل ما يطرأ عليه من حوادث الدهر ظرفاً له « وكيف » متضمّنة لجميع ذلك فالجواب على هذا أبداً مخفوض والأكثر أن يكون الأوّل فيجري الجواب بوجوه الإعراب وقد ذكر الرّفع والنّصب في الجواب ، كقولهم : صالح في جواب « كيف زيد » ؟ وصحيحاً في جواب كيف أصبحت ؟ ، وقوله بمنزلة ما هو جوابه[1] ، يريد ممّا لم تكن فيه علامة تأنيث وهو مذكّر كلّه إلا كلمتين وردّ المبرّد قوله : وجواب أين كخلف ، وقال وقد يكون جواب « أين » النّاحية والجهة وهما مؤنّثان ولم يجهل ذلك سيبويه وإنما أراد أنّ الظّروف كلّها مذكّرة وقد تقدّم ذلك في أوّل الباب ولم يُؤنَّث منها إلا اثنتان لدخول الهاء في التّحقير فالغالب في الجواب الألفاظ التي ليس فيها علامة تأنيث وجميعها مذكّر إلا ما ذكر فراعى سيبويه الأكثر ولم يلتفت إلى النادر القليل مع أنّه قد ثبت تذكيرها من غير التفات إلى جواب ، وقوله لكان أن تحمله على التّذكير أولى[2] لوجهين : أحدهما أنّ التذكير أوّل والثّاني أنّ جميع الباب على التّذكير إلا كلمتين ، وقوله وكذلك « منذ » في لغة من رفع لأنّها كحيث[3] يريد في ضمّ الآخر وفيه نصّ أنّ « منذ » يرفع ما بعدها وجميع هذه الأشياء إذا صيّرتها أسماء للظّروف أعربتها لا خلاف في ذلك وهي أجدر بذلك من الحروف وقال الأستاذ أبو بكر رحمه الله : الّذي أقول أنّ الفعل إذا سُمّيَ به

---

(1) المرجع نفسه 8:35:2 .

(2) انظر الكتاب 11:35:2 .

(3) المرجع نفسه : 10 .

فارغاً لحقه الإعراب وكذلك كلّ شيء من غير المتمكّن كان منفرداً وقد يحكى وقول ابن مقبل :

أَصْبَحَ الدَّهْرُ وَقَدْ أَلْوَىٰ بِهِمْ   غَيرَ تَقْوَالِكَ مِنْ قِيلٍ وَقَالِ

شاهده فيه إعراب قيل وقال حين جعلهما اسمين لمعناهما وقد حكى فيهما تركهما على الفتح قبل البيت وردّ المبرّد قول سيبويه والقوافي مجرورة[1] قال لأنّ القافية موقوفة وما قبلها يكون مفتوحاً فيكون حكاية فلا شاهد فيه وهذا تعنيت منه وتكذيب له فيما روى ألا تراه قال : والقوافي مجرورة فتحرّز بذلك مما ردّه ، ولا يمتنع في البيت التّقييد ولكنه لّما رواه بالجرّ صحّ له فيه الشّاهد وسيبويه أعلم بما روى وأوثق ، يقول هلكوا وذهب بهم الدهر فلم يبق إلا خبرهم والحديث بهم ، وقوله لم اسمع به قالاً ولا قيلاً[2] هو محكيّ من كلام العرب وهو الذي أراد ، وقوله مذ شُبَّ إلى دُبَّ[3] شاهده فيه الحكاية والإعراب ، يريد مذ شَبِبْتُ إلى أن دَبَبْت ، وشُبَّ ودُبَّ مردودان لما لم يسمّ فاعله ولا يتعدّيان لكنّهما بنيا للمصدر أي مذ شبّ شبيبتي إلى أن دبّ دبيبتي قال بعضهم : قلت لأبي عليّ الفارسيّ كيف قالوا : مذ شُبّ إلى دُبّ وهما لا يتعدّيان ؟ فقال : هما كشاء وشئته ، يريد هما مّما يتعدّيان تارة ولا يتعدّيان أخرى ، قلت : والتّعدّي في شبّ الصّبيّ ودبّ لا يتصوّر والظّاهر في شاء أنه متعدٍّ أبداً ، وقوله : هذا اسم عمرو وهذا ذكر عمرو[4] هذا نص بأنّ الاسم غير المسمّى وقد ذكر في أوّل الكتاب أنّ الاسم قد يعبّر عن المسمّى على السّعة ولا يمتنع أن تعبّر بعمرو عن الحروف أو الكلمة كما فعلت فيما تقدّم ، وتقول « عمرو » اسم واقع على مذكّر فإذا أشرت إليه قلت هذا عمرو لأنّه على ما ينبغي له وإن أشرت إلى الكلمة أو الحرف مسطورين قلت هذا

---

(1) المرجع نفسه 1:36 وانظر المقتضب 43:42:4 .

(2) انظر الكتاب 1:36:2 .

(3) المرجع نفسه .

(4) انظر الكتاب : 2 .

عمرو وهذه عمرو على حذف المضـاف فإن جعلت الاسم لهما لم تصرف إذا أردت الكـلمة ، وقوله وأنت تريد هذه الدّراهم ألف[1] ، يريد وأنت تريد هذه الدراهم عدد ألف وقد تجعلهـا الألف على السّعـة لا تريد حذف مضـــاف ، وكلمون وصعفص وقريسيات أسماء ملوك للعجم والكلمون أيضاً أرض ووقع في الكتاب صعفض بصادين وصاد وضاد وهو الصواب لسقوط الصّاد وبقي من حروف الهجاء ستة أحرف التّا والخا والذّال والظّاء والغين والشّين ولم تقع مؤلّفة وإذا كانت قريسيات بمنزلة عرفات جرت في التّسمية بها مجرى عرفات ، وقوله فإنّما تكون معارف بالألف واللام(*) يريد تجري مجرى الرجل ، ولا يكون التّعريف الّطارىء على الأجناس إلا بالألف واللام ، ويجوز إذا جعلت هذا الضّرب علماً للكلمة أو الحرف بالألف واللام أجريته مجرى الحارث والعبّاس وجميع هذا الباب إذا جعلته اسماً لمعناه إن شئت أعربته وإن شئت حكيت كما ذكر وإن نقلتها إلى أن تسمّي بها غير ما وضعت له أعربت لا غير قال أبو العباس : واعلم أنّ الأفعال والحروف الّتي جاءت لمعان نحو لو وليت وأو حقّهنّ أن يكنّ معارف لما ذكر لك وأما باوتا فسبيلهنّ أن يكنّ نكرات وذكر سيبويه رحمه الله قَبْلُ أنّ حروف المعاني جرت كسام أبرص وحروف الهجاء على حكم ابن مخاص الفراء في قوله تعالى : ﴿ الآن وَقَدْ كُنْتُـمْ بِهِ تَسْتَعْجِلون ﴾[2] وزعم أنّ أصـلهـا « أَوَان » ، حذفوا وغيّروا .

باب ما جاء مَعْدُولاً عن حدّه :

قسّم هذا الباب على خمسة أنواع : اسم للفعل في الأمر واسم للمصدر واسم للصّفة في النّداء وفي غير النّداء واسم علم كَسَفَارِ لماء ونشواء للجبل وليس منها مقيس إلا اسم الفعل الثّلاثي والصّفة في النّداء من الثّلاثي أيضاً وجميعها معدول

(1) المرجع نفسه : 4 .

(2) يونس : 51 ، وانظر معاني القرآن للفرّاء 467:1 – 468 .

(*) انظر الكتاب 9:36:2 ، وفيه « فإنما يكن » عوض « فإنّما تكون » .

عن مؤنّث علم لفظاً أو تقديراً لأنّ معناها لا يستعمل في الكلام وقد بيّن خمسة الأقسام غاية البيان وقال هنا : اسما للوصف كما قال اسماً للفعل وقد يجيء معدولاً ، يريد كعمر علماً ، وقول الأعشى * مَنَاعِهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِهَا * وقول الآخر * تَرَاكِهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَاكِهَا * شاهده فيهما كون تراكها ومناعها اسمين للفعل وقد تقدّمت البيتان . وقول أبي النّجم * حَذَارِ مِنْ أَرْمَاحِنَا حَذَارِ * شاهده فيه كون حذار اسماً للفعل بمعنى احذر ، وقول رؤبة : * نَظَارِ كَيْ أَرْكَبَهَا نَظَارِ * شاهده فيه أيضاً كون نظار اسم فعل في الأمر من نظرته أنظره ، إذا انتظرته والمعنى انتظرني كي أركبها ، وقول زهير :

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إِذَا   دُعِيَتْ نَزَالِ وَلجَّ فِي الذُّعْرِ

شاهده فيه كون نزال اسماً لانزل وهو نصّ بتأنيث المعدول عن الفعل ويقضي بأنّ الحكم في الباب واحد وهو بيّن . قوله اسماً للفعل كما قال اسماً للوصف[1] ، والمعنى معدول عن اسم الفعل بمؤنّث معرفة كما كان ذلك في الوصف وغيره ، وَنَزَالِ : مفعول لم يسمّ فاعله والمعنى إذا قيل نزال ، وهو حكاية في قول من لم يجعل لهذه الأسماء موضعاً من الإعراب بقوله لهرم بن سنان : أي أنت ممدوح إذا لبست الدّرع في موضع نزول الأقران بعضهم لبعض واختلطت أصوات الناس من الجزع وصاروا في مثل لجّة البحر وتُمُودِيَ فيه ، وقول الشاعر :

نَعَاءِ ابْنَ لَيْلَىٰ لِلسَّمَاحَةِ وَالنَّدَىٰ   وَأَيْدِي شِمَالٍ بَارِدَاتِ الأَنَامِلِ

شاهده فيه مثل ما تقدّم والمعنى انْعَ ابن ليلى للكرم وحسن الخلق في وقت الشّمال الّتي تبرد الأنامل من شدّة بردها ، وقول جرير :

نَعَاءِ أَبَا لَيْلَىٰ لِكُلِّ طِمِرَّةٍ   وَجَرْداءَ مِثْلِ [القوس سَمْحٍ حجولها]

شاهده فيه كالأوّل ، والمعنى انع أبا ليلى لهذه الفرس الخفيفة الوثوب ، والجرداء : القصيرة شعر البدن وبذلك توصف الخيل وجعلها مثل القوس

(1) انظر الكتاب 11/36:2 .

لضمورها من كثرة التّصرّف في الحروب ، والحجول : القيود ، يريد أنّها مذلّلة منقادة للتّقييد ، وقد أنشد في المصادر الواقعة موقع أفعالها للكميت :

نَعَـاءِ جُذَامـاً غَيْـرَ مَوْتٍ وَلا قَتْـلِ وَلَكِـنْ فِـرَاقـاً للدّعـائم وَالأَصْـلِ

لأنّ « غير » حال من نَعَاءِ وقد يحمل على مضمر ينصبه فجعله معدولاً عن المصدر وجعله هنا معدولاً عن الفعل وهذا ممكن فيه أن يقال ، لأنّ فَعَالِ في الأمر مقيس فجعله هنا قياساً ، قال الأستاذ أبو بكر : وهذه الأسماء كلّها محمولة على مضمر وعليه إنشاده أيضاً في ما ينتصب على الفعل المتروك إظهاره ، نعاء جذاماً وهو في تقدير الألف واللام ممّا لم يسمع فيه علم فأمّا قوله

* فَحَمَلْتُ بَرَّةَ وَاحْتَمَلْتُ فَجَارِ * فإنّه علم ولا يحمل على هذا لأنه اسم متمكّن ، وقد أجاز الأستاذ أبو بكر أن تكون هذه الأسماء التي سمّيت بها الأفعال لا موضع لها كالأفعال الّتي عدلت عنها وقد تقدّم ذلك ، وجميعها مبنيّ لنيابتها مناب فعل الأمر وعدلت عنه وأجرى سائر الأقسام مجراها لاجتماعها معها في العدل والتّأنيث والتّعريف وقلّة التّصرّف ، وقد ذكر أنّ بناءها على التّشبيه وبناها على الحركة والاختصاص بها ، وقول النّابغة الجعديّ :

فَقُـلْتُ لَهَـا عِيثِي جَعَـارِ وَجَرِّرِي بِلَحْمِ امْرِىءٍ لَمْ يَشْهَدِ الْيَوْمَ نَاصِرُه

شاهده فيه عدل جعار عن الجاعرة ، وجعلت صفة للضبع لكثرة جواعرها كما قال الآخر * عَشَنْزَرَةٌ جَوَاعِرُهَا ثَمَانِ * فجعل لها ثمان جواعر لسعة الموضع الّذي تكون فيه الجواعر ، وكما قيل لها حضاجر لعظم بطنها ، ومعنى عيثي : أفسدي ، والعَيْثُ : أشدّ الفساد ، وَجَعَارِ أقيمت مقام الموصوف ، وقول الآخر :

لَحقتْ حَلاقِ بِهِـمْ عَلَىٰ أَكْسَـائِهِمْ ضَـرْبَ الرِّقَـابِ وَلايُهِـمُّ الْمَغْنَـمُ

شاهده فيه كون حلاق صفة / قامت مقام المَوْصوفِ وليس شيء من هذه الصّفات يتبع موصوفاً لأنّه في معنى ما فيه الألف واللام فمنزلته منزلة كلّ إذا لم يتبعا ، وتقع حلاق على السّنة المجدبة لأنّها تحلق كلّ شيء من النّبات ويقال

حَـلَقَتْهُـمْ حَلاقِ ، يراد بها السّنـة والمنيّـة ، يقول لحقتهـم المنيّـة على أدبارهم ، والأكساء : جمع كسي ، ونصب ضربَ الرّقاب على إضمار فعل بتقدير تضرب رقابهم ضرباً ولا يشغل عن قتلهم المغنم ، وقول مهلهل :

مَـا أُرَجّي بِـالْعَيْشِ بَعْـدَ نَـدَامَى   قَـدْ أَرَاهُـم سُـقُـوا بِكَـأْسِ حَـلاقِ

شاهده فيه كالذي قبله ، ومعنى البيت بيّن ، وقوله : لأنهم شبّهوها بها في الفعل[1] نصّ بحمل سائر الأقسام على اسم الفعل ، وقوله لأنّه لم يقع موقع الفعل[2] تبيين بغرضه في نَزالِ ، وقد ذكر في ما ينتصب على المدح ، ولو كان شيء من هذا نكرة لم يكن مجروراً ، لأنّها لا تجرّ في النّكرة ، فهذا نصّ بأنّها لا تكون إلا معرفة كما تقدّم ، إلا أنّ بَدَادِ معرفة واقع موقع النّكرة ، لأنّه مصـدر واقع موقع الحال كجهدك ، وقول النّابغة :

إِنّـا اقْتَسَـمْنَـا خُطَّتيْنَـا بَيْنَنَـا   فَحَمَـلْتَ بَرَّةَ وَاحْتَمَـلْتَ فَجَـارِ

شاهده فيه كون فجار مصدراً معدولاً عن مؤنّث كأنّه معدول عن فجرة ، قال ابن جنّي في خصائصه[3] إنّما مثّل بالألف واللام لأنّ فجرة غير محمود في كلامهم فمّثل بما لا يعلم وأبان بيت النابغة أنّ العدل في المصادر قد يكون عن الأعلام مثله في الأسماء غير المصادر ، يقوله النّابغة لزُرعة وكان قد عرض عليه وعلى قومه أن ينقضوا ما بينهم وبين بني أسد من الحلف فأبى النابغة فجعل ما دعا إليـه فجوراً وخطّتـه الّتي وَفَىٰ بها برّة ، وزعم بعضهم أنّه يقال فعلت في الخير وافتعلت في الشّرّ وهو دعوى ، أنّ العرب تقول كسبت المال واكتسبته وقدرت الشّيء واقتدرت عليه ، والله تعالى يقول : ﴿ تَرَى الظَّالِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا كَسَبُوا

---

(1) انظر الكتاب 2:38:14,15 .

(2) انظر الكتاب 2:38:13 ، وفيه « لأنّه لم يقع في موضع الفعل » .

(3) انظر « الخصائص » ، لابن جني 3:261 وفيه : « وترك لفظ فَجْرَة ، لأنه لا يُعْتَاد ذلك علماً » .

وَهُوَ واقِعٌ بِهِمْ ﴾[1] وقال : ﴿ وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْناً ﴾[2] وهو في القرآن كثير ، وقول حُميد الأرقط :

فَقُـلْتُ امْكُثِي حَتَّى يَسَـارِ لَعَلَّنَا نَحُجُّ مَعـاً فَقَـالَتْ أَعَـاماً وَقَـابِلَه

شاهده فيه عدل يَسَارِ عن السّيرة أو المسيرة ، بقوله لزوجته : قد سألته الحجّ فقال اصبري حتى نيسر وكان مُقلاً فقالت له متعجّبة من قوله منكرة له : أنمكث عاماً وقابله ، أي هذا العام والّذي بعده ، يقال قبل وأقبل ودبر وأدبر وقرىء إذا أدبر وإذا دبر[3] ، وقبله :

تُحَرِّضُنِي الذَّلْفَاءُ عَلَى الْحَجّ وَيْلَهَا وَكَيْفَ نَحُجُّ الْبَيْتَ وَالْحَـالُ حَائِلَه

فقلت البيت : وبعده :

لَعَـلّ مُلِّمـاتِ الزَّمَانِ سَتَنْجَـلِي وَعـلَّ إِلَهَ النَّـاسِ يُـولِيكَ نَـائِلَه

وقول الجعديّ ويقال هو لابن الخرع :

وَذَكَرْتُ مِنْ لَبَنِ الْمُحَـلِّقِ شَـرْبَةً وَالْخَيْـلُ تَعْـدُو بِـالصّعيد بَدَادِ

شاهده فيه عدله عن مؤنّث كأنه قال تعدو متبدّدة وقد ذكر بعد وهو معرفة كما كان ثمّ ، وذكر بعد ذلك لأنّ هذا لا يجيء معدولاً عن نكرة قال كراع : بدّد الشّيء تبديداً : أعيا والبَدَدُ : الطُّول ، العين : هو مصدر للأبد والتبدّد : تباعد ما بين الفخذين إذا كثر لحمها يقال رجل أبدّ وامرأة بدّاء وليس معدولاً عن البدد ولكنه عن مصدر مؤنّث ، والتبدّد : التّفرّق ومنه بَدَادِ أي متفرّقين ويقال : إنّما ذلك إذا ذهبوا اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة قال بعضهم أراه من استبدّ فلان بكذا ، إذا

(1) الشورى : 22 .
(2) الشورى : 23 .
(3) صحّف الناسخ فأسقط الدّال من أدبر في القراءة الأولى ، والقراءة الثانية لابن عباس ومجاهد ، انظر « معاني القرآن » للفرّاء 204:3 وانظر « كتاب التذكرة في القراءات » لابن غلبون ، تح عبد الفتاح بحيري إبراهيم ط1 ، المجلد الثاني ص741(1410هـ – 1990م) .

انفرد به كأنّه فارق الجماعة يقوله للقيط بن زرارة حين انهزم وأسر أخوه معبد ، يعيّره بالحرص على الطّعام والشّراب ولذلك انهزم ، والمحلّق : قطيع إبل وسم بالنّار كصفة الحلق والصّعيد : وجه الأرض وقد ذكر بعد أنّ جميع هذا الباب إذا سمّي بـه مذكّر لم ينجرّ[1] ، ثم قال وإذا كان جميع هذا نكرة انصرف لأنّه لا يجيء معـدولاً عن نكرة[*] وذكر أنّه معدول عن مؤنّث واستدلّ عليـه بقولهم دُعِيَتْ نَزَالِ ، وقوله : وإن كانوا لم يستعملوا في كلامهم ذلك المؤنّث الذي عدل عنه ، يريد مثل كَفَافِ وَبَدادِ وما أشبه ذلك ممّا لم يستعمل منه مؤنّث، وأما مَسَاسِ فمعدول عن المماسّة من قوله تعالى : ﴿ ولا تماسوهّن كذا ﴾[2] ، وكذلك جماد وحماد من الجمودة والمحمدة وكَفَافِ كبداد ولا يعدل عن مزيد الفعل إلا سماعاً ، الفّراء في قوله : ﴿ لا مِسَـاسَ ﴾[3] أي لا أَمسّ ولا أُمسّ قال ويقرأ لا مَسَاسِ وهي لغـة فأشبـه من كلامهم مثل دراك ونظار ، يريد أنّها معدولة مثلها وقول المتلمِّس :

جَمَـــاد لَهَـــا جَمَـــادِ وَلا تَقُـــولِي   طِـوَالَ الدهْـرِ مَـا ذُكِرَتْ حَمَـــادِ

شاهده فيه عدل جماد عن الجمودة وحماد عن المحمدة ، ويريد الدّعاء على امرأة موصـوفة بالجمود والبخـل أي جَمْداً لها لا حمداً ، وانتصب على المصـدر بإضمار فعل وهو حكاية على حذف القول لأنّه قد ذكره في قوله ولا تقولي ، ولم يجعلها اسم فعل حين انتصب على الدّعاء وأما قرقار وعرعار فمذهب سيبويه أنّهما

---

(1) انظر الكتاب 10:41:2 ص741 .

(2) لم ترد هكذا في القرآن . وربما أراد المؤلف قوله تعالى : ﴿ لاجُنَاحَ عَلَيْكُم إنْ طَلَّقْتُم النِّسَاءَ مَالَمْ تَمَسُّوهُنَّ ﴾ ولا يعقل إلا أن يكون من أوهام الناسخ وسببه تقارب الصورة الكتابية ـ فيما أرجح ـ بين ﴿ مَالَمْ تَمَسُّوهُنَّ ﴾ ولا تماسوهن على أن هنالك قـراءة في تمسـوهن موافقـة لما أراد التمثيل لـه وهي تماسوهن ، لكنها ليست مشهورة ، والمرجع ليس في متناولي الآن وأقول للقارئ تأمل ذلك وتحقق .

(3) طه : 97 . وانظر « معاني القرآن للفرّاء 190:2 .

(*) انظر الكتـاب 12:41:2 ، وفيـه « كما ينصرف عمـر في النّكرة لأنّ هذا لا يجيء معدولاً عن النّكرة » .

معدولان عن قرقر وعرعر لأنّه قد حكي أنّه يقال : عرعرت وقرقرت في الأمر واعتقد فيهما العدل بعد التّأنيث وحكى أبو عمر الفعل منهما وأنّهما صوتان غيّرا ولفظ الصّوت قبل التّغيير عَارِعَارِ وقَارِقارِ فحذفا وغيرّ اللّفظ فقيل عرعار وقرقار فغيّرا عن الحكاية كما غيّروا غاق صوت الغراب بالحركة للساكنين وقارقار : صوت الرّيح في السّحاب عند هبوبها ، والقرقرة : صوت الفحل من الإبل وعارعار : صوت الصبيان عند اللّعب ومعناه اجتمعوا وفيه بعد لتغييره وزوال بنائه ولم يغيّر في غاق إلا السّاكن لّما بنوه على الوصل وفي قول سيبويه عدلهما عن الرّباعي وقد وُجِدَ لهما نظير وهما دراك من أدركَ وبدار زيداً من بادرته لأنّه يقال بدرت إليه وبادرته فهو من بادرته المتعدّية قال يعقوب وأنشدوا :

بَـدَارِهَـا مِنْ إِبِـلٍ بَـدَارِهَـا قَـدْ نَـزَلَ الْمَـوْتُ لَدَىٰ صِغَـارِهَا

وحذفوا الزّيادة من حيث كانت من حروف التّغيير ولم يمكن ذلك في قرقار وعرعار ، وقول أبي النّجم : * قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرْقَارِ * ، شاهده فيه عدل قرقار من قرقر ونوي التّأنيث ، وسيذكر في آخر الباب أنّها معدولة من لفظ فعل الأمر وذكر هنا فَعَالِ بمعنى الأمر ومعنى الصّفة في النّداء وغيره وبمعنى المصدر وجميعها مبنيّ على الكسر عند جميع العرب وأمّا الأعلام من فعال نحو شَرَارِ وَسَفَارِ والغالبة ، نحو حَذَامِ وَقَطامِ فمكسورة عند الحجازيّين وغير مصروفة عند التميميّين من حيث كانت معدولة عن أعلام وقد ذكرها في الباب .

وقوله واعلم أنّ جميع ما ذكرنا إذا سمّيت به امرأة[1] ، لا تخلو التّسمية بهما من أن تبقى على حالها أو تُغَيَّرَ إلى الإعراب ، ولا يخلو أن يسمّى به مذكّر أو مؤنّث فإن سميّ به مذكّر أعربت ومُنِعَتِ الصّرف اتّفاقاً لكونها مؤنّثة كعَنَاقٍ في التّسمية بها لأنّها لم تعدل في حال التّنكير فإن نكّرت صرفت لزوال التّعريف وإن سُمِّيَ بها مؤنّث فأهل الحجاز يبقونها على بنائها وبنو تميم يعربون ولا يصرفون إلا

(1) انظر الكتاب 3:40:2 .

ما كان في آخره الرّاء لإرادتهم الإمالة فإنّهـم يبقون الأسماء على الكسـر لذلك ويوافقون أهل الحجاز وقوله : تميم أقيس لأنّهم نقلوا اسماً إلى اسم ، ورجوعهم إلى الحجازيّين فيما فيه الرّاء يقوّي مذهبهم ، وقوله ينبغي لفَعَالِ التي هي معدولة من افعل[1] هذا نصّ بعدل فَعَالِ عن لفظ الفعل في الأمر ، وقوله لأنّ هذا لم يكن اسماً علماً فهو عندهم بمنزلة الفعل الّذي يكون فَعَالِ محدوداً عنه[2] ، يقول هي معدولة عن المعارف بالألف واللام كالَسَّحَر وليست أعلاماً فإذا سمّيت بها لم ترد ذلك المعنى لتغيّره بالتّسمية وتباعدت الأعلام عن مشابهتها للبناء في مذهب بني تميم ، إذ كان إنّما دخل فيها بمضارعتها الفعل واسمه وَعَدْلُ الاسم عن الفعل بمنزلة عدل أمسِ في الرّفع في لغة تميم معرباً عن المبنيّ وكعدل أُخَرَ نكرة عن المعرفة وقد تعدله عن النّكرة لأنّ الفعل نكرةً مذكّر وتنوي التّعريف والتّأنيث ، ويمكن عدله عن المّرة الواحدة من المصدر في الأمر والنّهي ؛ فيكون العدل عن مؤنّث ونصُّه على غيره ، وقوله بل هي أقوى[3] ، يريد بل فَعَالِ إذا نقلت عن التّسمية بها أقوى على الإعراب من الفعل إذا نقل إلى التّسمية ، والدّليل على وجود ذلك في نفوس العرب أنّ الصّفة إذا سُمّى بها رُوعي فيها بعض الحكم والفعل لا يفعل به شيء من ذلك ، ألا ترى أنّهم إذا نكّروا الصّفة بعد التّسمية بها نحو أحمر منعوا الصرف والفعل إذا سمّوا به نحو أذهب وتغلب صرفوا في النّكرة وكأنّهم لحوا هذا إلا أنّه غلب قيـاس تميم وجعـل هنـا حذام وقطام من باب حَضَـارِ وَسَفَارِ غلّبت فصارت أعلاماً كعُمرَ وقُطَمَة وقاطمة المغتلمة ولم يجعلها من باب قَثَامِ وحَلاقِ حين وجد ما يعدلهما عنه علماً في الكلام ولذلك تجيء بلا لام ، وقوله ألا ترى أنّ بني تميم يقولون هذه قطام وهذه حذام[4] ، هذا نصّه على إعراب الاسم الغالب

---

(1) انظر الكتاب 8:40:2 ، وفيه « فينبغي » عوض « ينبغي » « وهي معدولة عن أفعال » عوض « هي معدولة عن أفعل » .

(2) المرجع نفسه 6,5:1 .

(3) المرجع نفسه : 9 .

(4) انظر الكتاب 12:40:2 .

والعلم في حال العدل كما ذكرنا ، وقد يكون في قياس عدل « أخر » أن تعدل المعرفة عن النّكرة كما عدلت في « أُخَر » النّكرة عن المعرفة ، وإنّما غيّر بنو تميم في التّسمية لأنّهم لا يريدون معنى العدل في التّسمية ، مع أنّ كلّ مبنيّ إذا سمّيت به أعربته إلا أن تحكي ، ووقع في الشّرقيّة ، والحجازيّة هي اللّغة الأولى القُدْمَى وعليها المعنى[1] وقول الأعشى :

وَمَــــرَّ دَهْــــرٌ عَــــلَي وَبَــــارِ فَهَــــلَكَتْ جَهْــــرَةً وَبَــــارُ

شاهده رفع وبارُ وفي آخره الرّاء وليس جوازه بموقوف على الشّعر كما ذكر الأعلم بل هو جائز عند سيبويه في الكلام غير أنّه قليل وقبل البيت :

أَلَمْ تَــــرَوْا إِرَمــــاً وَعَــــادَ أَوْدَى بِهَــــا اللَّيْــــلُ وَالنَّــهَــــارُ

وَوَبَارِ : أمّة قديمة من العرب العاربة انقطعت كعاد وثمود ، ويقال الماءة في الماء ، والشّعرى : نجم ، وحقّ نزال إذا نكرّ في بابه أن يكون تنوينه كتنوين صهٍ ومهٍ ، وقوله بل يجعله اسماً مذكّراً[2] يريد عدل عن بنيته في المؤنّث ولم يجعله وصفاً لمذكّر ولكنّه لمّا كان لفظه لفظ المذكّر وكثر غير المعدول للمذكّر أجروه مجراه فصرفوا والّذي لا يدري أصله أمعدول أم غير معدول لم تكسره العرب فتعدله ولا منعته الصّرف فتؤنّثه ولا علمت أصله فتركته على التّذكير وغير العدل ، وقوله :

لأنّ الأكثر من هذا البناء مصروف وهو أربعة أقسام لا يحصى كلّ قسم منها : أحدها أسماء الأجناس كغزال وقذال والثّاني صفة كجواد والثّالث مصدر كذهاب ، والرّابع جمع كسحاب ومنع القياس في العدل من الزّائد على الثّلاثة إلا فيما سمع كما تقدّم ، ومنع القياس في فَعَالِ إلا في الأمر الثّلاثيّ والصّفة في النّداء

(1) انظر الكتاب 1:41 .

(2) انظر الكتاب : 14 .

وغير ذلك مسموع ، وهذا نصّ بقياسه في الأمر والنّداء قطّ والظّاهر منه أنّهيعدله عن الفعل نفسه إلا أنّه لا يكون إلا معرفة وإن شئت لم تجعل له موضعاً كما تجعله للفعل إذا ضارع وإنْ شئت نصبتها كنَصْبِك المصادر المعاقبة قال الأستاذ أبو بكر وهو القياس قلت وهو قياس بعيد لأنّ الذي عدل عنه لا موضع له ولم يضارع شيئاً ، وذكر الزّمخشريّ في الباب ألفاظاً معدولة من الأقسام كلّها من ذلك دَبَابِ للضّبع أي دِبِّي ويقال للظّباء إذا وردت الماء : بلا عَبَابِ وإذا لم ترد : بِلا أَبَاب ، وَرَكِبَ فُلانٌ هَجَاجِ ويقال دَعْنِي كَفَافِ أي تكفّ عني وأكفّ عنك ونزلت بوارِ على الكفار وَبَلاءِ على أهل الكتابِ وضَرَامِ للحرب وكَلاحِ وجَدَاع وأَزَام للسّنة الشديدة، وسَبَاطِ للحمّى، وَطَمارِ للمكان المرتفع، يقال: هوى من طَمَارِ ، وَوَقَعَ فِي بَنَاتِ طَبَارِ وَطَمارِ أي في دَوَاءٍ ورماه الله ببنت طَمَارِ وسببته سبّة تكون لَزَامِ أي لازمة ، ويقولون لمن يطلع عليهم وهم يكرهون طلعته حَدَادِ حدّيه وكَرَارِ : خرزة يؤخّذن بها أزواجهنّ يقلن : يا هصرة / اهصريه ويا كَرَارِ كرّيه إن أدبر فردّيه وإن أقبل فسرّيه وفي مثل فَشَاشِ فُشّيه من اسْته إلى فيه وَقَطَاطِ : أي اقطعه ولا تبل فلاناً عندنا بَلالِ ، أي بلّة وكويته وَقَاعِ وهي سمة على الجاعرتين وقيل في طول الرأس من مقدّمة إلى مؤخّره وفي الأعلام سَجَاحِ للمتنبّئة ، وكَسَابِ وعَطَافِ لكلبتين وفَشَاح للضّبع وحضاف وسكاب لفرسين وعرار لبقرة ويقال بَاءَتْ عَرَارِ بِكَحْلِ ، وظَفَارِ لبلد ينسب إليه الجزع وَمنَاعِ وهَلاعِ لهضبتين ، ووبار وَشَرَافِ لأرضين ولَصَافِ لجبل وَبَراحِ للشمس[1] وكلّها صحيح وهي من باب اللّغة .

باب تغيير الأسماء المبهمة :

جميع الأسماء المبهمة لا توزن وأمّا ما صغّر منها فيوزن في التّصغير من حيث صغّر ولا بّد لهذه الأسماء المبهمة إذا صغّرت من الألف في آخرها عوضاً ممّا مُنِعَتْه

(1) انظر « المفصّل » للزّمخشريّ ، بعناية محمد بدر الدّين أبي فراس النّعساني : 155 – 160 .

من ضمّ الأوّل فإذا كان الآخر ساكناً زيدت الألف آخراً وإن كان متحرّكاً زيدت قبل الحرف الآخر نحو ذيّاً وأليّاً ووزن ذيّاً فيلا وكذلك تيّا وذهبت عينها تخفيفاً ، وكون ياء التّصغير ثانية دليل على حذف العين وشّبهها بالحرف لمخالفتها الأسماء في التّثنية والجمع والتّصغير فلذلك لم توزن ولا ردّ إليها ما حذف منها وعه في التّسمية ليس كذلك لأنّك لا تردّ إليه ما حذف منه وتزنه وتتمّه في غير هذا اللّفظ وتحكم على المحذوف منه ، وذا ليس كذلك فلذلك أجروه في التّسمية مجرى « لا » وكأنّه لّما صغّرها على غير حدّ الأسماء لم تكن عنده مثلها وأنّسه في ذلك أنّ عينها لم تجمع في تكبير ولا تصغير مع لامها ، قال الأستاذ أبو بكر : وأمالتها العرب طالبة لياء ذيّا المحذوفة فأمكن في التّسمية بها ذاي ، وقد ذكر في تصغير المبهمة أنّ ذيّاً محذوفة العين[1] وذكر في المعتلّ من هذه الأبواب أنّك تقول في عه وع ولا تقول وعى لأنّك لا تلحقه بشيء ليس منه بالأسماء[2] وكذلك لو حقّرت شية لقلت وُشَيّة فعلى هذا تقول ذأي واستدل الفّراء على أنّ هذه الأسماء كالحروف بقولهم ذا في التّسمية كلاء وهذا الاستدلال صحيح لأنّ سيبويه رحمه الله ضعّفها هنا بوقوعها على كلّ شيء وكثرتها في الكلام وجريها في التّحقير والتّثنية والجمع على غير قياس فأشبهت لا ولم تحذف عين ذيا للياءات لأنّهم قد قالوا حيي وإنما حذفت لتغيير الاسم في التّصغير وغيره ، وذكر في الإضافة إلى ما فيه الزّوائد من بنات الحرفين أنّ هذه الحروف وأشباهها التي ليس لها دليل بتحقير ولا جمع ولا فعل ولا تثنية أنّها يجعل ما ذهب منها مثل ما هو فيها وتضاعف[3] ، والمبهمة قد قامت الدّلالة عليها بالتّصغير غير أنّه على غير الحدّ حَاءِ : صوت يقال للإبل وأُلَىْ : لغةٌ في ألاء وألى أيضاً بمعنى الّذين موصولة ، وحجا ورمى معدولان عن حاج ورام لأنّه يقال حجا إذا انحرف فهما بمنزلة عمر وكذا قال المبّرد ويريد

(1) انظر الكتاب 11:139:2 .

(2) انظر الكتاب 1:61:2 .

(3) انظر الكتاب 12:84 .

بمشتّقين[1] معدولين وعطف « معدولا » على « مشتقا » والمعنى واحد لاختلاف اللّفظين على جهة التّأكيد ومن قال غاقٍ كسر للسّاكنين ومن نوّن نكره كصهٍ وقال تفعل بالّذي في التّسمية ما تفعل بالمنقوص نحو عَمٍ في الرّفع والنّصب والخفض قال أبو عليّ : اللاء واللائي التّسمية بهما سواء كبازي وباز أحدهما منقوص والآخر صحيح وليس أحدهما مقلوباً من الآخر لأنّهما قد تكأفآ في التّصرّف وقد تقدّم أنّه كهار وشاك والسّادي مثل فاعل من السّدو وهو مدّ اليد وهو أيضاً التّمادي في السّير وهو أيضاً لعب الصبيان بالجوز أو من سدا الثّوب ، وضاري من ضَرِيَ إذا تعوّد ، ووقع في الكتاب : في من قال اللاي بالياء لاء وفي الطّرّة فيمن قال اللاء بالهمزة لاء وهو الصّواب ح س في يونس[2] الآن : حرف بُنِي على الألف واللام ولم يخليا منه وترك على مذهب الصّفة لأنّه صفة في اللّفظ والمعنى كما فعلوا بالّذي ومثله قول الشاعر :

فَإِن ٱلْأُلاءِ يَعْلَمُونَكَ مِنْهُمُ   كَعِلْمِيَ مُذِ ظَنُّوكَ مَا دُمْتَ أَشْعَرَا

فأدخل الألف واللام على أُلاء وتركها على خفضها ومثله :

وَإِنّي حُبِسْتُ الْيَوْمَ وَالأَمْسِ قَبْلَهُ   بِبَابِكَ حَتى كَادَتِ الشَّمسُ تَغْرُبُ

فأدخل الألف واللام على أمس وتركه على كسره وقول الكميت :

فَلا أَعْنِي بِذَلِكَ أَسْفَلِيكُمْ   وَلَكِنِّي أُرِيدُ بِهِ الذَّوِينَا

شاهده فيه ردّ النون الّتي حذفت للإضافة فجمعه غير مضاف وقد جمع على الأذواء وأصل « ذو » ذوي ، لذلك فتحوا الواو ثمّ أدخلت الألف واللاّم وأراد بالذّوينا كلّ من في اسمه ذو من ملوك اليمن كذي يزن وذي رُعَين وذي فايش يخاطب أهل اليمن فيقول : لا أريد بهجوي وذمّي سفلتكم ولكنّي أردت ملوككم

(1) انظر الكتاب 14:84 .
(2) انظر معاني القرآن ، للفراء 467:1 .

وأكابركم ، يريد بقوله وأمنوا التنّوين[1] أنّه لو دخله التّنوين لأدّى إلى حذف الواو فيبقى الاسم على حرف واحد ولا سبيل إلى ذلك فالإضافة أثبتت الواو فجاء اسم متمكّن على حرفين أحدهما حرف علّة ، وأمّا أَمْسِ فَعَلَمٌ لليوم الّذي قبل يومك كما أنّ غدا علم لليوم الّذي بعد يومك ، والبناء في أمس على غير الأصل وبقي غد على أصله من الإعراب وتحذفه أيضاً فلم يخلّوا به ، وأَمْسِ : مبنّي كأين والظّروف غير المتمكّنة وكان قياسه الإعراب وأكثر العرب يبنيه في الأحوال الثلاثة ليوم بعينه وبعضهم يعربه في الرّفع ، ولا يصرف ويبنيه في الجرّ والنّصب وإنما لم يصرفوه في الرفع لأنّه عدل عما جرى عليه في الاستعمال من البناء فلما عُدِلَ في الرفع عن البناء الذي استعمل فيه في النّصب والجرّ ، وصار معدولاً في جهة واحدة لم يصرف ، فإذا سمّيت به في القولين أعربت وصرفت لأنّ كلّ شيء إذا سُمّي به أعرب ، وصرفته في قول من عدله في الرّفع لأنّ العدل إنّما هو في جهة واحدة ، فحكم عليه ببنائه في الخفض والنّصب ، فصرف ولم يراع العدل في الرّفع كما ذكر ، ومنهم من يعرب في الأحوال الثّلاثة وعليه البيت(*) الذي أنشد ، فتحه في موضع الجرّ ، وعلى هذا إذا سمّي به في هذه اللغة لم يصرف لأنّه معدول في كل جهة وقد كان الأستاذ أبو بكر يقول في قوله : وقد فتح قوم في مذ لّما رفعوا وكانت في الجرّ هي الّتي ترفع[2] ، أنّه في النّصب باق على حاله عندهم حين ذكر الرّفع والجرّ في « مذ » لم يذكر النّصب وإليه ذهب الأعلم ، قال : خفضوا في « مذ » كما رفعوا بعدها ، وجعل الخفض بهما والرّفع فجعلها معرفة في الحالين قطّ ، والصّواب أن يريد بالإعراب ثلاثة الأحوال ، لأنّه الّذي حكى النّاس ، أعني الإعراب في الأحوال الثّلاثة ، والبناء في الأحوال الثّلاثة ، والإعراب في الرفع ، والبناء في الجرّ والنّصب ، وقد نصّ الكسائي على الإعراب في الأحوال الثّلاثة ، ثمّ قال : ومنهم

(1) انظرالكتاب 3:43:2 .

(2) انظر الكتاب 4:44:2 ، وفيه « وقد فتح قوم أمس من مذ » بزيادة كلمة « أمس » .

(*) يشير إلى قول الرّاجز : لقد رأيت عجبا مذ أمسا عجائزا مثل السّعالي خمسا . انظر الكتاب : 5 .

من ينوّنه في الأحوال الثلاثة وهو قليل في كلامهم قال : فأمّا إذا كان ظرفاً فهو بغير تنوين في اللّفظ لم يختلف في ذلك ، فإذا أُدْخِلَتِ الألف واللام أو أضفت ، جرى بوجوه الإعراب ، وكذلك إن نكّرته ، ولم يحك أحد البناء في النّصب ، والإعراب في الرّفع والجرّ فيجعل ، كلام سيبويه على ما حكى ، وقد ذكر في التّصغير ، ومنهم من جعل تعريفه بنيّة الألف واللام ، قال أبو العبّاس بني : أُمْسِ لأنّه اسم لا يخصّ يوماً بعينه ، فقد ضارع الحروف ، وذلك أنّك إذا قلت فعلت هذا أمس إنما تعني اليوم الّذي يلي يومك ، فإذا انتقلت عن يومك انتقل اسم أمس عن ذلك اليوم ، فإنّما هو بمنزلة عن وغيرها في الانتقال من شيء إلى شيء ، وليس حدّ الأسماء إلاّ لزوم ما وضعت عليه علامات ، وإذا تكلّمت العرب بأمس في غير غده أدخلت عليه الألف واللام ومكّنته كقوله تعالى : « وهو أعلم » : ﴿ وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالأَمْسِ ﴾[1] وكقول عمرو بن معدي كرب :

لَيسَ يُعَابُ الْمَرْءُ مِنْ جُبْنِ نَفْسِهِ   إِذَا عُرِفَتْ مِنْهُ الشَّجَاعَةُ بِالْأَمْسِ

ومنزلة غد منزلة أمس في أنّه علم لليوم الّذي بعد يومك الّذي أنت فيه ومن الدّليل قوله بعد غد كما تقول أوّل من أمس فإذا ذكرته في غير أمسه أدخلت الألف واللام كما فعلت في أمس كما قال عطاء بن يسار رضي الله عنه في حديث السّائل عن وقت صلاة الصبّح : « حَتَّىٰ إِذَا كَانَ مِنَ الْغَدِ » يريد الوقت إلا أنّه لم يبن للحذف مع أنّ البناء ليس بقياس وقد ذكر في الظّروف المبهمة كما أنّك إذا قلت أوّل من أمس أو بعد غد فإنّما تعني اليوم الّذي يلي أمس والّذي يليه غد[2] ووجه الجمع بين سَحَرَ وَأُخَر أنّ سحر لا يأتي على حدّه من المعرفة إلا بالألف واللام فصار عندهم معدولاً عن أصله في الكلام كما أنّ « الآخر » لا يكون إلا صفة بالألف واللام فلما فارقهما عدل عن أصله وعدله عن الألف واللام على

(1) القصص : 81 . وانظر « المقتضب » ، للمبرد 173,103,102:3 .

(2) انظر الكتاب 3:46:2 ، وفيه « فإنّما تعني الّذي يليه أمس » عوض ما هو مثبت .

حكم الاستعمال لأنّهم يشيرون بها إلى الحاضر ، كقوله * إنَّ مَعَ الْيَوْمِ أُخَاه غُدْوَا *
وإلى غير ذلك فإذا قدّموا الاسم فقالوا خرجت يوم الخميس سَحَرَ
فينبغي أن يعدلوه عن المضاف أبو العبّاس أُخَرَ : معدول عن الألف واللام وسحر
كذلك إلا أنّه غلب على سحر التّعريف بغير إضافة كالأسماء الغالبة ولا يشبه
الأسماء الغالبة ولكنه معرفة في معنى الألف واللام كَفَجَارِ وجَعَارِ ، وقوله كما تركوا
صرف أخر[1] ، تباعد سحر لعدله من يوم بعينه وأمس لعدله في الرفّع من أخر
ففارقها في الشّبه ، وقوله لم يكن بمنزلته إلا وفيه الألف واللام[2] يريد أنّه لا يعدل
إلا ظرفاً وقوله وكان كأمس[3] ، يشبّهه بأمس إذا لم يكن فيه عدل ، يريد أنّ
حكمه حكم ما لا عدل فيه إذ لم يعدل إلا ظرفاً وقوله وكذلك سحر : اسم رجل
تصرفه وهو في الرّجل أقوى[4] ، يريد والصّرف في الرّجل أقوى ، يريد أنّ سَحَرَ
المعدول عمّا دخل عليه الألف واللام إذا سمّيت به رجلاً انصرف والّصرف في
الرجل أقوى لأنّه لا يقع ظرفاً قال ولو سمّيت به شيئاً يكون ظرفاً لصرفته أيضاً
وكان كأمس أي علماً لو كان أمس منصوباً مثله ، وقوله كما كان ، أي كما كان[5]
سَحَرُ ظرفاً معرباً لكنّه غير علم فلو كان علماً لكان مصروفاً إلا أنّه عُدِلَ عن
الألف واللام وتعريفه بنيتّهما وأما « أُخَرُ » فلم تنو العرب فيها الألف واللام
فلذلك لم تعرّفها وتقدّم من كلام الأستاذ أبي بكر جواز التّعريف بالغلبة كما
ذكر المبرّد[6] ثمّ منعه كما ذكرت ، وقول الشاعر :

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مُذْ أَمْسَا عَجَائِزاً مِثْلَ السَّعَالِي خَمْساً

---

(1) المرجع نفسه 14:43 .
(2) المرجع نفسه : 16,15 ، وفيه « لم يكن معرفه إلا وفيه الألف واللام » عوض ما هو مثبت .
(3) المرجع نفسه 3:44 .
(4) المرجع نفسه : 2 .
(5) المرجع نفسه : 3 .
(6) انظر « المقتضب » ، للمبرد 378:3 .

شاهده إعراب أمس وترك صرفه فإذا سميّت به في هذه اللّغة صرفت أيضاً لأنّه معدولاً في الأحوال كلّها وغيرَ معدول سواءٌ ، ولو كان في النّصب مبنيّاً لصرفته في التّسمية أيضاً لأنّ العدل ليس في حال التّسمية وبعد البيتين

* وَلاَتَقِينَ الدّهْرَ إلاتَعْسَا * فِيهَا عَجُوزٌ لا تُسَاوِي فَلْسَا * لا تَأْكُلُ الزُّبْدَةَ إلا نَهْسَا *

ويقال عجوزة بالتاء وأبدل عجائز من عجبا ، والسَّعَالِي : جمع سَعْلاة وَسَعلى منوّناً وغير منوّن وهي الغول عبّر سيبويه عن علامة الخفض بالفتح لأنّ النَّصْب لّما عمل فيه عاملُ نَصْبٍ وجعل الياء في ذي كالميم في فم شبّه بدلاً ببدل . وزعم ابن ولاّد أنّ المبرّد قال : زعم سيبويه أنّه إذا سمّى رجلاً أمس أو سحر المعدولين عن الألف واللام اللّذين لا ينصرفان وبجميع المعدول عن العدد أنّ جميع ذلك ينصرف في النّكرة والمعرفة قال وكذلك يلزمه في أخر ثم قال وهذا صواب لأنّه نقله عن الموضع الذي عُدِلَ فيه وزالت عنه العلل المانعة للصّرف فصار أمس كعمر وسحر كجبل ورُبَاع كغُرَاب وأخر كصُرَد ، فنقض قوله في أحمر وما أشبهه في ترك صرفه في النّكرة بعد التّسمية به ويلزمه أن يصرفه في النكرة لزوال الوصف عنه بعد التّسمية وردّعليه ابن ولاد في هذا أنّ العرب تركت صرفه بعد التّسمية في النّكرة وليس لسيبويه أكثر من أن ينقل ما سمع ولم يزد على هذا . والعلّة في ترك صرفه أنّ العرب راعت بقاء الصّفة في الأعلام إذا سمّت بها فأدخلت الألف واللام عليها لإبقاء معنى الصّفة في مثل الحارث والعبّاس وجمعتها جمع الصّفات نحو أحمر وحُمْر وبابه الأحامر والأحمرون فمراعاة الصّفة في النّكرة أَحْرَىٰ فراعتها بعد التّسمية فلم تصرف في حال التّنكير وعلى هذا جميع العرب وهو الّذي حكى النحويّون أبو الحسن وغيره ثم رأى أبو الحسن أنّ القياس ترك الصّرف وقد مضى في موضعه بأبدع بيان ، وكذلك أخر غير مصروف قبل التّسمية وبعدها أمّا في بابها فلعدلها عن الألف واللام والصّفة وهي نكرة لجريها على النّكرة كما ذكر وقد تستعمل تابعة وغير تابعة وأمّا بعد التّسمية فلأنّها لّما عدلت عن حكم أخواتها أو استعملت في النكرة معدولة عن الألف واللام

وضعّفت عن أخواتها نحو الصُّغَر والكُبَر مُنِعَتِ الصّرف بعد التّسميةِ في الحالين ، لمخالفتها نظائرَها ، وليس منعه صرفها بقياسٍ منه بل أدّى ما سمع فلا تبعة عليه ، وقد اعتلّ لها ، وأمّا أمس وجُمَع وبابه ، وأُحَاد وبابه ، وسَحَر ، فجميع ذلك مصروف بعد التّسمية في الحالين لأنّه لم يعرض ما يمنعها من الصّرف وقد حكى ذلك الأخفش وغيره .

باب الأسماء المبهمة غير المتمكّنة :

قد ذكرِ في عدّة الكلم تفسير هذه الكلم فقال كيف : على أيّ حال[1] وأين : أي مكان ومتى : أيّ حين[2] فهذه نكرات لا شكّ في ذلك وفسّر ما عدا هذه بالمعرفة لمكان الإضافة فهذا حكمها ووجه ذلك أنّها لا تضاف إلى المفرد ولا تنوّن قال أبو الحسن في باب من الآسماء غير المتمكّنة اعلم أنّ كلّ اسم غير متمكّن فهو ينصرف في النّكرة ولا ينصرف في المعرفة نحو جئت من علُ وابدأ بهٰذا أوّلُ ولقيته أمسِ ، وحيثُ وقبلُ وبعدُ ، كلّ هذه معارف لولا ذلك لنوّنوها ، فإطلاق أبي الحسن هنا بقوله : كلّ اسم غير متمكّن ، يريد في مثل ما مثّل به أبو العّباس ، هي مصروفة عن وجهها لأنّها ممّا تقديره الإضافة ، فإذا حذفت منها وتركت نيّاتها كانت مخالفة للباب معرفة بغير إضافة فصُرفت عن وجوهها . ابن السّرّاج بوّب على أنّها في تقدير الإضافة فصرفت عنها وهي في النّيّة ، وقال عليّ بن سليمان الأخفش الصغير : هذا الظّرف ممّا وقع على غير جهة التّعريف لأنّ التّعريف بالعلميّة أو بالألف واللام أو الإضافة وهذا معرفة بالمعنٰى ، وقول سيبويه ولا يكون نكرة[3] ، يريد لا يدخلها تنوين فتكون كصه ومه في النّكرة ، وقد حكى التّنوين في قبل وبعد في باب المدح ، قال : وزعموا أنّ بعض العرب يصرف

(1) انظر الكتاب 10:311:2 .

(2) انظر الكتاب 12,11:311:2 .

(3) المرجع نفسه 12:44 ، وفيه « ولا تكون » عوض « لا يكون » .

قبلاً وبعداً ، فيقول ابدأ بهذا قَبْلاً[1] فكأنّه جعلها نكرة وأجاز يحيى[2] تنوينها مع الضّمّ في الشّعر وأنشد * عَلَىٰ مَا كَانَ قَبْلٌ مِنْ عِتَابِ * وحكى تنوينهما منصوبين إذا قُطعا عن الإضافة قال : لّما نكرّوها نوّنوا وقال : ترفعهما إذا جعلتهما غاية ولم تذكر بعدهما الّذي أضيفا إليه ، فإن نويت أن تُظهر المضاف أو أظهرته جررت بغير تنوين كأنك أظهرته[3] وقد تقدّم الكلام عليها في مواضع ، وقوله وإن كان الحرف الذي يلي الآخر أسكنوه[4] ، يريد أسكنوا الآخر والضّمير عائد على الآخر هذا إذا لم تكن حركته مزيّة مثل قبل وأوّل وبعد وقد تقدم . وجَيْرِ : حرف تأكيد في القسم كراع : جير وجير في معنى اليمين ابن دريد : جير كلمة يؤكّدون بها كما يؤكّدون بأبي في القسم ، وهي عند سيبويه حرف كنعم ، وجعل قبل وبعد وحيث للانتهاء كما جعل قطّ وحسب غايتين يريد الانتهاء أيضاً ، العين : الغاية : مدى كلّ شيء وتحقيرها غُيّية وهو مذهب الكلّ واستشهد بهذا قبل الضّمّة على تمكّنه مضافاً وأشار بهذا إليه فالأوّل فيه الثّاني ، و« عند » أكثر تمكّناً في الموضع من لدن ، قال الفارسي لأنّك تقول عند الفقهاء وعند المحدّثين وعند الخوارج وعند مالك ولا تقع لدن في أكثر مواضعها ، يعقوب : عن يونس عند وعند ، وقوله قطّ وحسب[5] ، يريد غير متمكّنين أيضاً وهما محمولان على الكلام الأوّل ، وأشار بقوله إذا أردت ليس غير[6] إلى حسب هذه التي تقرن بقطّ ، لا حسبك الّتي في قولهم حسبك درهمان وحسبك ينم الناس ، وهي الّتي تستعمل في قولهم مَا فَعَلْتُ

(1) المرجع نفسه 14:311:1 .
(2) انظر « معاني القرآن » للفرّاء 321:2 .
(3) المرجع نفسه 320:2 .
(4) انظر الكتاب 14:44:2 ، وفيه « الذي قبل الآخر » عوض « الذي يلي الآخر » و« متحركاً أسكنوه » عوض « أسكنوه » .
(5) المرجع نفبه 1:45 .
(6) المرجع نفسه 1:45 .

غَيْرَ هَذَا حَسْبُ وهي الّتي تقع قد مكانها في قوله :

* وَنِصْفَهُ فَقِدِي * وهي مبتدأ والخبر محذوف أو خبر ابتداء وهي بمنزلة قطّ الّتي للزّمان عنده في كونها غير متمكّنة ففعل بها ما ذكر ، وقطّ تشدّد طاؤها وتخفّف مع الضّمّ وأمّا قطّ السّاكنة فلا تحرّك وصارت حسب بمنزلة قط حيث كانت غاية في الاكتفاء ، وقد قرنهما في باب عدّة الكلم ولم يخرجهما من هذا المعنى ، قال : وقطّ معناها الاكتفاء قال : وأمّا حسب فمعناه كمعنى قطّ ، واعتلّ لبناء حسب على الضّمّ من حيث كانت نهاية فضارع الغاية ومعناه كمعنى قطّ في الاكتفاء لا معنى الزمان ، وقوله إذا أضفته إلى مضمر رددته إلى الأصل[1] يريد إذا أضفت « لد » إلى المضمر رددت النون فقلت من لَدُنِه ومن لَدُنِي بالتّخفيف حذفت لاجتماع النّونين كما يختار حذفهما مع السّاكن بعدهما ، وقوله لأنّها استعملت غير مضافة اسماً كجميع[2] قال في عدّة الكلم وهي للصّحبة[3] في كل حال ، وقوله : * مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقبلٍ مُدْبِرٍ مَعاً * دليل على أنّ « مَعَ » لا تكون إلا ظرفاً إلا أنّها تكون للزّمان والمكان وهذا مقتضى الباب ويجدر فيها في هذا الباب أن تكون بمعنى جميع التي للمصادر وقول الراعي :

رِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعْكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُم لِمَامَاً

شاهده فيه تسكين « مع » تشبيهاً لها بالحرف نحو هل وبل وهي معربة في أكثر المواضع لاستعمالها مفردة كجميع ، وقوله لأنّها للغاية[4] ، يريد للحين والانتهاء ، وقوله لأنّها لا تضاف[5] ، يريد « الّذي » و« من » يقول لا تضاف كقبل وبعد وأول ، ولا تتّم اسماً في الخبر إلا بصلة وليست كأيّ ، وقوله هذا عام

(1) انظر الكتاب 3:45:2 ، وفيه « إذا أضفت » عوض « إذا أضفته » .

(2) المرجع نفسه : 5 .

(3) المرجع نفسه 9:309 .

(4) المرجع نفسه 9:45 .

(5) المرجع نفسه : 15 .

أوّلُ ومذ عام أوّل[1] نصّ بدخول مذ على الغاية جارّة ورافعة ، وهي جارّةً حرفٌ ورافعةً اسم وقال : ألزموه هذا الحذف لأنّ الكلام عليه ، ولم يقل رجل أوّل منه لظهور منه ولا تكون صفة إلا مع حذف منه ، ومعنى ما تركت له أوّلاً ولا آخراً : ما تركت له قليلاً ولا كثيراً ، ليس أول ولا آخر بمنزلة أوّل منه ، لأنّ الأوّل اسمَ رجل بمنزلة أُخْيَل وأفكل ، والثّاني صفة استعملت استعمال الأسماء على حدّها من الوصل ، ألا ترى أنّه لا يكون فيه أبداً تنوين ولذلك قال : فلما جاز فيه هذان الوجهان ، وقوله إلا أنّ الحذف لزم صفة عام[2] ، يقول لزم الحذف في الكلام صفة عام استخفافاً ، وهذا نصّ بحذفه ولم يلزم في الأوّل في قولهم ابْدَأْ بِهَذَا أَوَّلُ ، وهو في ابدأ بهذا أوّل مبنيّ على الضّمّ ، جعلوه بمنزلة قبل وبعد ، وكأنّه في تقدير أوّل من كذا فلما حذف ضُمّ ، وهو مراد في النّيّة لا في اللّفظ ، ولو كان مراداً في تقدير اللّفظ لم يكن إلا مفتوحاً ، والمنوّن اسم وغير المنوّن صفة ، وجعل حذف أفعل إذا خصصته كحذف المضاف ، وقوله الحذف يستعمل في قولهم ابدأ به أوّل أكثر ، يريد أكثر من تركه ، وقوله أَسْفَلَ مِن مَكَانِكَ[3] هذا تصريح بحذف المضاف وقول الشاعر :

يَا لَيْتَهَا كَانَتْ لأَهْلِي إِبِلاً ... أَوْ سَمِنَتْ فِي جَدْب عَامٍ أَوَّلاً

ويروى * أو هزلت * وشاهده فيه جرى أوّل صفةً للعام أي أوّل هذا العام وحذف « من » ويجوز نصبه على الظّرف كما ذكر تقديره في جدب عام وقع في عام أوّل من هذا العام وقول أبي النجم : * أَقَبُّ مِنْ تَحْتُ عَرِيضٌ مِنْ عَلُ * شاهده فيه كون « عل » نكرة ولذلك نوّنه وخفضه ، وصف فرساً يريد أنّه ضامر الخصر واسع الظهر لعظم بطنه ، وقال الآخر :

---

(1) المرجع نفسه : 19 ، وفيه « مذ عام أول ومذ عام أوّل » عوض ما هو مثبت .

(2) انظر الكتاب 7:46:2 .

(3) المرجع نفسه : 11 .

لا يَحْمِـلُ الْفَـارِسَ إلا الْمـلْبُونُ   المحْضُ مِنْ وَرَائِـــــهِ وَمِنْ دُونُ

شـاهده فيه قطع « دون » من الإضافة وبناؤها على الضّم في التّقدير لأنّه معرفة « كأمامه » ولا يجوز أن يريد ومن دون شيء آخر ، يعتقد فيه الخفض فإذا كان معرفة بالإضافة لزم بناؤه بعد قطعه منها ، وردّ المبرد شاهده قال لكون البيت مقيّداً وقال يجوز ألا تنوي فيه الضّم وإن كان الضّمّ فيه أظهر وهو قول فاسد لأنّه إذا أراد المعرفة فردّ الضمّير على الأوّل لم يجز فيه إلا ما قال سيبويه ، والملبون : الفرس الّذي يسقى اللّبن و« المحضَ »، بالنّصب: مفعول الملبون أي المسقيّ اللّبن المحض وهو الخالص ومن رفع جعله مبتدأ والجارّان والمجروران بعده خبره ، ويريد أنّ لحمه من أمامه ومن خلفه من اللّبن الخالص وقول أبي النجم : * يَأْتِي لَهَا مِنْ * يَأْتِي لَهَا مِنْ أَيْمُنٍ وَأَشْمُلِ * شاهده فيه خفضهما وتنوينهما لكونهما نكرتين وقد تقدّم البيت ، وقوله وزعم أنّهن نكرات[1] ، هذا حسن لأنّه قد تدخل عليهما الألف واللام وتضاف وليس منوّن يضاف وتدخله الألف واللام إلا وهو نكرة وقوله ولو كانت كذا لما صرفتها وكانت تكون معرفة[2] ، يقول لو كانت من قدّام غير مصروفة لم تصرفها في الكلام لكونها مؤنّثة وكانت معرفة ثم قال ولو تكلّمت به العرب لكان قياساً[3] وكانت تكون اسماً لجهة بمنزلة غدوة الّتي لا تنصرف وقوله ومنعها من الصّرف أنّها مؤنّثة[4] ، يريد أنّها علم فلزم ألا تنصرف في التّصغير .

وقول الجعدي :

لَهَـــا فَـرَطٌ يَكُـــونُ وَلا تَـرَاهُ   أَمَـامـاً مِنْ مُعَـرَّسِـهَـا وَدُونَـا

شاهده فيه تنكير أَمَامَ و« دون » والفرط : المتقدمون ، يصف كتيبة عظيمة يقول إذا نزلت في موضع المبيت كثر الخلق أمامها ووراءها لكثرتهم ولا تراهم لبعد

---

(1) انظر الكتاب 4:47:2 .

(2) المرجع نفسه : 7 ، وفيه « ولو كانت شَأْمَة كذا لما حذفتها » عوض ما هو مثبت .

(3) المرجع نفسه ، وفيه « وهذا مذهب إلا أنه ليس يقوله أحد من العرب » عوض ما هو مثبت .

(4) المرجع نفسه : 6 ، وفيه « وزعم أنّه منعه من الصّرف أنها مؤنثة » عوض ما هو مثبت .

آخرهم، والتّعريس: النزول في الليل وقوله: ﴿وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾[1] أي أسفل من مكانكم كما ذكر قبل في الباب[2] وهيهاتِ بكسر التّاءِ جمع وبفتحها مفرد وذاتهما واحدة وكذلك عَرَقَات وعِرْقَاة إذا سمّيت بهما كانت المفتوحة غير منصرفة لأنّها تاء التّـأنيث وكان التّنوين فيها للتنكير وإذا سمّيت بالمكسورة أبقيتها في النّصب والجرّ بالكسر ورفعت في الرّفع كمسلمات إذا سمّيت بها : الكسرة كالياء في الزيدين والتّنوين كالنّون والتّاء للجمع وقوله ليست زيادة في الاسم[3] ، يريد أنّها زائدة لم تبن الكلمة عليها كسائر الزّوائد وهي في الوصل تاء وفي الوقف هاء والبناء على الضّمّ في ذيت وما جرى مجراها قليل وشتّان وسبحان في التّسمية بهما سواء لا ينصرفان في المعرفة للتّعريف والألف والنّون وينصرفان بعد التّسمية وإن لم تُسَمِّ بهما كانت سبحان منصوبة معرفة مضافة وإن قطعت عن الإضافة نونت كقوله * ثُمَّ سُبْحَاناً يَعُودُ لَهُ * وقد جاءت غير منوّنة في قوله * سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الْفَاخِرِ * وَ« شَتَّان » مبنيّة على الفتح والكسر والفتح أكثر ولم تنوّن لّما لم ينكّروها وقول أبي عثمان : أصرف شتّان وسبحان اسمين كانا في موضعهما يريد أنّ التّنوين في المعرب منهما تنوين التمكّن ، وتنوين المبنيّ تنوين التّنكير ولا ينوّن منهما إلا « سبحان » وحدها ولم تقع شتّان منوّنة فقوله : أو في موضعهما ، فاسدٌ ، وقوله وكلُّ مبنيّ غير مضارع ، للتّمكّن أبو علي ذيّة وذَيَّةَ كناية عن جملة حديث ، تقول قدم الحاجّ فكان من الأمر ذَيَّةَ وَذِيَّةَ .

باب الأحيان :

فصل هذا الباب من الأوّل لأنّ الأحيان فيه متمكّنة وجعل اثنين علماً لليوم كحـارث ، وقد ذكر لك في التّصغير جعله فيه عَلَماً بالألف واللام وبه

(1) 10 : الأحزاب .

(2) المرجع نفسه 11:46 .

(3) انظر الكتاب 3:48:2 ، وفيه « وليست » عوض « ليست » .

الاستعمال[1] ، وقد يعرّف بهما تعريف الجنس كما تغلب بهما عليه ، وأمّا الشّمس والقمر فلا يكونان غير غالبين بهما في الأكثر لأنهما ليسا بجنسين فتباينا ، وقوله : وأمّا ضَحَوة وعشيّة فلا يكونان إلا نكرتين على كل حال[2] ، يريد أنّهما لا تكونان إلا منوّنتين وإن وقعتا على وقت بعينه : وهو الّذي أراد بقوله فتعلم أنّك أردت عشيّة يومك وضحوته[3] وقد تقدّم في الظّروف أنّها تكون معارف في المعنى ولا تنصرف[4] ، وقد قال في آخر الباب إنّ بعض العرب يدع تنوين عشيّة كما ترك تنوين غُدوة[5] وقد نفى هنا على كل حال إلا أنّه أراد الأعمّ والأكثر ، وقد يريد بقوله على كل حال[6] ضحوة ثمّ قرنهما في الإخبار عنهما ، كقوله تعالى : ﴿ فَنَسِيَا حُوتَهُمَا ﴾[7] وإنّما نسيه الفتى ، وقد يكون منه والله أعلم ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ﴾[8] وإنّما يخرجان من الملح ، قال يحيى : المرجان : صغار[9] اللؤلؤ ، والعرب قد تخبر عن الأشياء الملبسة بصفات أبعاضها ومنه ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ﴾[10] وقوله يجوز أن تقول آتيك يوم الجمعة غدوة وبكرة[11] فجعلهما بمنزلة ضحوة ، وهذا نقيض ما تقدّم لأنّه جعله فيما تقدّم علماً للوقت من غير تعيين في أمّته كعلامة أمّ حبين ، وذكرها هنا لوقت معيّن لكن

---

(1) انظر الكتاب 6:136:2 ، ونصه « واستغنوا عن تحقيرهما بالّذي هو أشد تمكنّا وهو اليوم واللّيلة والسّاعة ، وكذلك أوّل من أمس والثّلاثاء والأربعاء والبارحة لما ذكرنا وأشباههن » .

(2) انظر المرجع السابق 21:48 ، وفيه « إلا نكرة » عوض « إلا نكرتين » .

(3) انظرا المرجع السابق : 23 ، وفيه « فيعلم » عوض « فتعلم » .

(4) انظر المرجع السابق : 18:35 .

(5) انظر المرجع السابق 4:49 .

(6) انظر المرجع السابق 22:48 .

(7) الكهف : 61 .

(8) الرحمن : 22 .

(9) انظر معاني القرآن للفراء 115:3 ، ونصه « والمرجان : ما صغر من اللؤلؤ » .

(10) النور : 45.

(11) انظر الكتاب 24:48:2 ، وفيه « اليوم » عوض « يوم الجمعة » .

هذه جرت مجرى النّكرة في التّنوين كسائر الظّروف المنوّنة المراد بها من يوم بعينه والعلميّة هناك أوجبت لها كونها كأمّ حبين ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشياً ﴾[1] أراد كل بكرة وكلّ عشية ، وقد تقدّم من كلامه فيما يكون فيه المصدر حيناً أنّ سَحَرَ إذا أردته من يوم بعينه لم تصرفه وسواء أذكرت قبله شيئاً أم لم تذكره ، قال تقول سِير عَلَيْهِ سَحَرَ ، لا يكون إلا ظرفاً فإن صغّرته لأنّه لم يعدل مصغّراً هذه حاله إذا أردت المعرفة فإن أردت النّكرة تمكّن في الحالات كلّها ، وكذلك لو جئت بالألف واللام ولا يحرم عليه تعريف الإضافة لأنّك تقول : خرجت سَحَرَ الخميس وسحر يوم الجمعة وإنّما يحرم عليه التّعريف مفرداً إذا جعلته كالعلم[2] ، قال يحيى : وسمعت بعضهم يقول أتيته بكرة باكراً لم يجرها أي لم يصرفها ، قال : لأنّه جعلها معرفة لأنّها تكون أبداً في وقت واحد بمنزلة أمس وغد وأكثر ما تجري العرب غدوة إذا قرنتها بعشيّة ، فيقولون إنّي لآتيهم غدوة وعشية وقد لا يجرون عشيّة[3] .

باب الألقاب :

الألقاب كالأعلام وإنّما تجيء بعد العلم فإن كان الاسم مفرداً واللّقب كذلك نكّر الاسم وأضيف إلى اللّقب لأنّه معرفة كالعلم فصار كعبد الله فإن كانا مضافين أو أحدهما مضاف جرى أحدهما على الآخر جري العطف أو البدل ، واللّقب في حال الإضافة إليه بمنزلته قبل ذلك ، وقوله : وليس من أصل التّسمية أن يكون للرّجل اسمان مفردان[4] ، وقد جاء ذلك قليلاً ، ومنه الزّبرقان بن بدر

---

(1) مريم : 62 .

(2) انظر الكتاب 3:115:1 .

(3) انظر « معاني القرآن » ، للفراء 109:3 ، ونصه « قال : سمعت بعضهم يقول : أتيته بكرة باكراً ، فمن لم يجرها جعلها معرفة ، لأنها اسم تكون أبداً في وقت واحد بمنزلة أمس وغد ، وأكثر ما تجري العرب غدوة إذا قرنت بعشيّة فيقولون : إنّي لآتيك غدوة وعشيّة وبعضهم غدوة وعشيّة وبعضهم غدوة وعشية ومنهم لا يجري عشية ، لكثرة ما صحبت غدوة » .

(4) انظر الكتاب 17:49:2 ، وفيه « وليس من أصل التسمية عندهم » بزيادة عندهم .

هو لقب له واسمه حصين ، قال العجير :

أَرَادَ حُصَيْنٌ أَنْ يَسُودَ جِذَاعَة ❊ فَأَمْسَى حُصَيْنٌ قَدْ أَذَلَّ وَأَقْهَرَا

وأما قوله : * يَا زِبْرِقَانُ أَخَابَنِي خَلَفٍ * فإنّه أخرج الألف واللام أو جعله كالحارث وحارث لأنّ حكم اللّقب حكم الاسم ، وكذلك أسماء الله تعالى غير أنّها صفات إلا الله وأمّا الرّحمٰن فصفة استعملت استعمال الأسماء وكثرتها دليل على أنّ الاسم غير المسمّى ، وأسماء النّبيّ عليه السّلام أكثرها صفات إلا أحمد ومحمّداً وهما اسمان له في موضعين وكان كثيّر يسمّي عزّة سُعْدَى ويكنيها أمّ عمرو وأمّ الوليد وكأنّ هذا على إيقاع عزّة على العين وسُعْدَى على المعنى كأنّه أراد الصّفة ، ألا ترى أنّ الزّبرقان لقب به لصفرة عمامته ، وقد يكونان لمعنى واحد من غير زيادة ، وإذ لم يقولوا هارون الرّشيد بالإضافة ولا محمّد المهدي دليل أنّهما صفتان غلبت عليهما كالرّحمٰن وأيضاً فإنّهم لا يُسمّوْنَ بما فيه الألف واللام وإنّما هو في كلامهم غالب لا كالمضاف فلّما لم يسمّوا بذلك لم يضيفوا العلم إليه .

باب الشيئين اللّذين ضُمّ أحدهما إلى الآخر :

العنتريس : النّاقة الموثّقة الخلق والعيضموز : النّاقة الّتي لا تحمل من السّمن أسماء هذا الباب تنقسم ثلاثة أقسام منها الأعلام كحضرموت وبعل بك ، ومنها الأعداد ، ومنها الأحوال والظّروف ، نحو بَيْنَ بَيْنَ وَأَخْوَلَ أَخْوَلَ وصَبَاحَ مَسَاءَ ، وهذا القسم وإن كان قسمين فمساقه كما ذكر ، وقد يكون من غير ذلك ، نحو حَيْصَ بَيْصَ وليست من الأحوال ولذلك لم يذكرها في الأحوال ، والدّليل على ذلك قولهم وَقَعُوا فِي حَيْصَ بَيْصَ[1] ، والأعلام كلّها تجوز فيها الإضافة فإن كان في المضاف إليه علّة تمنع الصّرف مُنِعَ الصَّرفَ وإن لم تكن فيه علّة صُرِف ، نحو مَعْدِي كَرِب فيمن جعل كرب مذكراً ، والأعداد كلّها مركّبة مبنيّة ومنهم من

(1) انظر الكتاب 2:51:2 .

يعربها في الإضافة ، وجعل أيادي سبا ، وقالي قلا ، وبادي بدا ، مَبْنِيَّاتٍ كخمسة عشر ، وأجاز الإضافة في بعضها بالسّماع وقاسه في بادي بدا ولم يذكرها في قالي قلا ، لكنّه جعله بمنزلة حضرموت في أنّه علم مثله وخالف الأعلام في البناء ، وقد أجاز أبو الحسن الإضافة في الباب ، قال ومن العرب من يضيف هذا كلّه إلى آخره ، وليس أصله الإضافة ، ولو كانت لم يلحق الإعراب في الآخر فيقال حضرموت كانوا يستغنون بالإضافة لو كانت أصلاً ، وسيأتي بيان إضافة الأعداد المركّبة بالمثال في الباب والأحوال . والظّروف فيها وجهان : الإضافة ، والنّصب على الحال إلا ما لم تضف العرب من ذلك ، نحو بادي بدا ، وقد بيّن ذلك كلّه في الباب ، وقول جرير :

لَقِيتُمْ بِالْجَزِيَرةِ خَيْلَ قَيْسٍ فَقُلْتُمْ مَارَ سِرْجِسَ لا قِتَالا

شاهده فيه إضافة مار إلى سرجس وهو منادى مضاف ولو جعله كالمفرد وأعرب الآخر لرفع ، ويروى كذلك مار سرجس ، وسرجس : أعجميّ ولذلك لم يصرفه في الإضافة ، يقول لتغلب لقيتم خيل قيس في الحرب الّتي كانت بينكم فجبنتم وقلتم لهم لا نريد قتالاً ومار سرجس : لقب لبني تغلب يراد به النّفي عن العرب وهو نبطيّ قال السّيرافي : هو اسم رجل ، وقوله يدلّك على ذلك قلّته في كلامهم في الشيء الّذي يلزم كلّ من كان من أمّته[1] يريد هذا المركّب قليل في الأجناس النّكرات فثقل عليهم في التّعريف ، وقوله : لأنّهم رأوه قد جمع أمرين[2] ، يريد أنّه أعجميّ كإبراهيم وباق على عجمته ولم ينقل معرفة ولا دخله إعراب فتوغّل في العجمة فحطّوه درجة بالبناء عن إبراهيم ومع هذا فهو يشبه الأصوات « فويهٍ » كالصّوت وقياس المبّرد في البناء عليه فاسد ، لم يرد سيبويه أنّ العلل إذا زادت بُنِيَ الاسم لها لأنّ « أذربيجان » فيه أربع علل في التّنكير وهو مصروف .

(1) انظر الكتاب 6:50:2 .

(2) الكتاب 53 : 2,1 .

أبو الحسن ومن العرب من يضيف هذا كلّه إلى آخره فيجرّ آخره ، وقوله وهو مصروف في النّكرة[1] ، صرف في النّكرة من حيث أعرب في المعرفة ومنع الصّرف للتّعريف والتّركيب فلّما نكّر ذهب التّعريف فصرف ولو كان مبنيّاً لاستوت الحالتان كخمسة عشر وسيأتي بيان تركيب الأعداد في بابها وكذلك حادي عشر يأتي في بابه ، فخَمْسَةَ عَشَرَ مبنيّ وحادي عشر كذلك لأنّ حادي عشر من أحد عشر بمنزلة ثالث من ثلاثة وكذلك إلى تاسع عشر فلّما كان الاسمان بمنزلة اسم واحد ركّبا كأحد عشر فصار خامس عشر اسم فاعل من خمسة عشر كخامس من خمسة فبنيا لأنّهما صارا اسماً واحداً ، ولم يقل إنّ « عشر » في موضع جرّ لدخول الألف واللام على الأوّل لأنّك تقول الحادي عشر ، وقوله : فلم يجمعوا عليه هذا والتّنوين[2] أي لّما صيّر حادي عشر كاسم واحد كخمسة عشر لم ينوّنوه وتركوه مفتوحاً مع أنّهم قد ركّبوا الأسماء وألحقوا التّنوين للتّنكير كسيبويه وعمرويه في النّكرة والمعنى الّذي دخل التنوين له في « سيبويه » وأشباهه لا يكون في هذه الأعداد وذكر حَيْصَ بَيْصَ هنا وهي غير متمكّنة ولذلك بنيت ولم يذكرها مع الأحوال لقولهم: وَقَعُوا فِي حَيْصَ بَيْصَ وهي الاختلاط وليست بحال ، أي وقعوا في فتنة تموج بأهلها ، وقول أميّة بن أبي عائذ :

قَدْ كُنْتُ خَرَّاجاً وَلُوجاً صَيْرَفاً لَمْ تَـلْتَحِصْنِي حَيْصَ بَيْصَ لَحَاصِ

شاهده فيه بناء حيص بيص على الفتح وهو الفاعل « بتلتحصني » و« لحاص » : نعت لها وليست بحال لما ذكرنا ، قال الفارسي : قلت لأبي بكر : قوله : * لَمْ تَلْتَحِصْنِي حَيْصَ بَيْصَ لَحَاصِ * أراد الحائص فقلب فقال لا يجوز لأنّه يبقى الفعل دون فاعل ولا يكون فاعله حيص بيص لأنّ هذا النّوع لا يكون إلا حالاً ولا يكون الحاصي لأنّه مذكّر والفعل مؤنّث ، قلت : وفي هذا ردّ على

---

(1) انظر الكتاب 8:50 .

(2) الكتاب 51 : 2 .

الفراء فيما روى وهو أصحّ رواية منه وأعرف وقد دللت على أنّ « حيصَ بيصَ » لا يكون حالاً لقولهم لأَجْعَلَنَّكَ فِي حَيْصَ بَيْصَ ، إذا ضيّق عليه ، عن الفرّاء ولم يذكرها سيبويه مع الأحوال وجعلها مبنيّة . الأصمعي : يقال : التحص إذا نشب ، قال : ويقال : جَعَلَوا الدُّنْيَا عَلَيْهِ حَيْصَ بَيْصَ ، أي ضيّقوها عليه وهذه أيضاً مفعولة لا حال و« لَحَاصِ » من التحص وهي معدولة من لاحصة علم وحيص من حاص يحيص إذا عدل عن الشّيء وبيص من باص يبوص إذا تقدّم وفات وأتبع بيص لحيص للياء ، وقال يعقوب : وَقَعَ فُلانٌ فِي حَيْصَ بَيْصَ ، في أمر شديد وأنشد البيت وحكى وإنّك لتحسب عليّ الأرض حَيْصاً بَيْصاً ، أي ضيّقة ، يصف الشّاعر نفسه بالاختيال وقلّة التّصرف وقبله :

لَيْــلَىٰ ومـا لَيْــلَىٰ وَلَمْ أَرَ مِثْـلَهَـا بَيْنَ السَّمَـا وَالأَرْضِ ذَاتَ عِقَـاصِ

والخرّاج ، الوَلُوج : الحسن التّصرف في الأمور وهما صفتا مبالغة ، والصّيرف كذلك ، وفي حيص بيص لغات وقد يدخل عليه الجرّ ويفتح وقد يغيّر ويتبع وقوله : ومن العرب من يقول خمسة عشرك وهي لغة رديئة[1] ، يقول هي كبعلبك في الرّداءة. الفراء: وإذا أضفت الخمسة عشر إلى نفسك رفعت الخمسة فتقول ما فعلت خمسةُ عشري ورأيت خمسة عشري وإنّما أعربت الخمسة لإضافتك العشر فلّما أضفت العشر لم يستقم للخمسة أن تضاف وبينهما عشر فأضفت إلى عشر لتصير اسماً كما صار ما بعدها بالإضافة اسماً . سمعتها من أبي فقعس وأبي الهيثم العقيلي[2] وقد ذكر سيبويه في باب مجرى النّعت إنك تقول هذا حب رماني وليس لك الرّمّان وإنّما

---

(1) انظر الكتاب 7:51:2 .

(2) انظر « معاني القرآن » ، للفرّاء 13:33:2 ، ونصّه : « وإذا أضفت الخمسة عشر إلى نفسك رفعت الخمسة ، فتقول : ما فعلت خمسة عشري ؟ ورأيت خمسة عشري (ومررت بخمسة عشري) وإنما أعربت الخمسة لإضافتك العشر ، فلما أضيف العشر إلى الياء منك لم يستقم للخمسة أن تضاف إليها وبينهما عشر ، فأضيفت إلى عشر لتصير اسماً ، كما صار ما بعدها بالإضافة اسماً سمعتها من أبي فقعس الأسدي وأبي الهيثم العقيلي » .

لك الحبّ وتقول ثلاثة أثوابي وجحر ضبيّ وأنت تريد جحره[1] ، وقال الفرّاء : ولو نويت بخمسة عشر أن تضيف الخمسة إلى عشر في شعر لجاز فقلت ما رأيت خمسة عشر قطّ خيراً منها لأنّك نويت الأسماء ولم تنو العدد ، ولا يجوز للمفسّر أن يدخل هنا كما لم يجز في الإضافة ، أنشد العكلي :

كُلِّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهْ بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حجَّتِهْ

والخاز باز فيه لغات سبع ، خِزْ بَازٌ وخِزْ بَازُ وخَازُ بَازٍ ، وخَازَ بَازُ وهذه معربات ، وخازَ بازَ ، وخازِ بازَ ، وخازِ بازِ وهذه مبنيّات وتدخل الألف واللام على جميعها إلا المضاف منها لأنّها نكرات ، والمفتوح الآخر منها مبني كحَيْصَ بَيْصَ وفسّرت بمعان مختلفة ، وقوله : لأنّ نظائره في الكلام[2] ، يريد بالنّظائر الأعداد من حيث كانت نكرة مثلها تدخلها الألف واللام غير متمكّنة ، وقوله : فألحقوه بما بناؤه كبنائه[3] يريد بما ركّب مَثله ، أي أنّهم إنّما صيّروه في الألف واللام كخمسة عشر ، وكلّ ما ذكر ممّا شبّه به قد تقدّم بيانه ، وقول الشاعر :

مِثْلُ الْكِلابِ تَهِرُّ عِنْدَ دِرَابِهَا وَرِمَتْ لَهَازِمُهَا مِنَ الخِزْبَازِ

شاهده فيه مجيء الْخِزْبَازِ على فِعْلال وهو معرب مصروف ودخلت الألف واللام ولم تغيّر المبنيّ عن بنائه ولا المعرب عن إعرابه ، والخاز باز هنا : داء يصيب الكلاب في حلوقها وهو أيضاً ذباب يقع في الرّياض وقيل هو صوته ، وهو أيضاً نبت ، أنشد يعقوب عن أبي زيد :

رَعْيُتَهَا أَكْرَمَ عُودٍ عُودَا الصِّلّ والصِّفْصِلّ وَالْيَعْضِيدَا

* وَالْخَازِبَازَ السَّنِمَ الْمَجُودَا * بِحَيْثُ يَدْعُو عَامِرٌ مَسْعُودَا * قال يغيب بعضهم في النّبات لطوله وكثرته حتى يدعو بعضهم بعضاً ، واللّهازم : جمع لهزمة

---

(1) انظر الكتاب 7:217:1 .

(2) الكتاب 2 : 51 : 9 .

(3) الكتاب 2 : 51 : 10 .

وهي مضغة تحت الحنك ، شبّه قوماً بالكلاب النّابحة عند درابها أي عادتها والدراب : جمع درب ، والدّارب مصدر ، وقد تقدّم الكلام على حيهّل في بابه ، وقول الشاعر :

وَهَيَّجَ الْحَيّ مِنْ دَارٍ فَظَلَّ لَهُمْ   يَوْمٌ كَثِيرٌ تَنَادِيهِ وَحَيَّهَلُهْ

شاهده فيه جعل حيّ هل اسماً واحداً وإعراب اللام لما حذف الألف وأضافه لما جعله اسماً للصّوت كبعلبكّ في الشّخص ، يريد كثير نداؤه وحثّه على الإسراع والتّعجيل به ، يريد أنّهم هيّجهم للانتقال عن دارهم جيشٌ سمعوا به مقبلاً إليهم ، وقوله : وجميع هذا إذا صار شيء منه علماً[1] يريد الأعداد المركّبة إذا سمّي بها يجوز فيها إعراب الآخر والإضافة وقول الجعديّ :

بِحَيَّهَلا يُزْجُونَ كُلَّ مَطِيَّةٍ   أَمَامَ الْمَطَايَا سَيْرُهَا الْمُتَقَاذِفُ

قالوا شاهده فيه حكايته من حيث تركه على لفظه ولم يقدّم فيه الحكاية فيستشهد عليه وإنما ذكر الإعراب والإضافة فينبغي أن يكون البيت بمنزلة الّذي قبله معرباً في المواضع لا في اللّفظ لأجل الألف في آخره على لغة من أثبت الألف في الوصل والوقف وإذا كان كذلك لم ينصرف بمنزلة بعلبكّ ولم يكن فيه تنوين تحذف له الألف فهو مجرور والفتحة علامة الخفض مقدّرة في الألف كحبلى ولّما حذفت الألف في البيت الأول أُعْرِبَتِ اللام من حيّهله وبهذا يلتئم البيت مع ما قبله ، يريد أنّهم يزجون المطايا بهذا اللفظ وهو اسم فعل في الأمر بالعجلة مع كثرة الإسراع ، والمتقاذف : المترامي السّريع ، ويزجي : يسوق ، واستعار التّقاذف في السّير ، وقول ابن أحمر * وَجُنَّ الْخَازِ بَازُ بِهِ جُنُونَا * شاهده فيه إعراب الخاز باز ورفعه على المفعول الّذي لم يسمّ فاعله « بجُنّ » ، جعله اسماً للنّبت، أي علا وكثر ويمكن أن يريد أصوات الذّباب، وصدره *تَفَقَّأَ فَوْقَهُ القلعُ السَّوَارِي*

---

(1) انظر الكتاب 5:52:2 .

ويروى * يُجَنُّ * ، قالوا والصواب * وجنّ * ، يصف ظليماً وبيضه والهاء [من] فوقه تعود على الفحل في أبيات القطعة ، أي تشقّق ، والقلع : السّحاب العظام ، والسّواري : الماطرة باللّيل . ابن الأعرابي : الخاز باز : نبت وجنونه : طوله ، والضّمير في به يعود على مكان ، وقولهِ : وقد قال بعضهم : خاز باز جعله بمنزلة حضرموت[1] ، هذا نصّ بإضافة حضر إلى موت . وذكر أبو الفتح عن أبي عمرو الشيباني أنّه حكى في حضرموت : حَضْرَمُوت ، بضمّ الميم كعَضْرَفُوطٍ ولم يذكر فيه صرفاً ولا تركه وتوقّف فيه ، وينبغي أن ينصرف لأنّه قد دخل في مثال المفردات كخز باز ولا علّة فيه وإذا كان جندِل وجوار منصرفين لو قال المثال فهذا أحرى ، وقال أبو الحسن : من قال الخازَ بازِ بفتح الأول وكسر الثّاني جعله اسماً غير متمكّن فبناه على الكسر وكذا الخازِ بازِ بكسرهما وقال بعضهم : الخاز باز : السّنّور ، وقوله في عَمْرَوَيْهِ : لأنّهم رأوه جمع أمرين فحطوه درجة[3] ، يريد أنّه أعجميّ وغير متمكّن فشبّهوه بالأصوات نحو غاق فبنوه وليس بعد ترك الصّرف إلا البناء وهذا هو الّذي أشار إليه أبو الحسن في نزال ومن هنا أخذه والتنوين في جميع ما ذكر هنا للتّنكير وحذفه دليل التعريف ، وقوله : وزعم رحمه الله أنّ الذين قالوا صه هنا تمّ الكلام ثم ابتدأ كلاماً آخر فقال ذاك أرادوا[4] ثم بيّن ذاك بالنكرة فجعلها بدلاً من ذاك كأنّه قال الاسم النّكرة أرادوا فذاك مفعول بأرداوا ويمكن أن تكون النّكرة على إضمار فعل ، أي أعني النّكرة ، ومعنى صهٍ اسكت عن كلّ كلام و « صه » بالسّكون : اسكت عن هذا الذي أنت فيه ، وجعل صوت الذباب من حيث كان غير مفهوم المعنى كلامه ، ونصبه بالفعل وجعل صوت الرّاعي وما كان نحوه من المفهوم المعنى اسماً للفعل وفسّره بمنصوب للفعل من حيث لم يكن كلاماً ، وكذلك حكم عاءٍ وحاءٍ من باب اسم الفعل لا تدخلها

---

(1) انظر الكتاب 2:52:13 .

(2) الكتاب 2 : 53 : 2 .

(3) المرجع نفسه : 5 ، وفيه « وزعم أنّ بعضهم قال من ذلك أرادوا الفكرة » عوض ما هو مثبت .

الألف واللام والأصوات قد دخلتها الألف واللام وتدخل على أسماء الأفعال إذا ذهب بها مذهب الصّوت وقد نصّ في هيهات هنا أنّها صوت[1] ، وقوله : ونوّن لأنّه نكرة[2] يريد أنّه جعل كالصّوت ، وإيه معناه ارجع إلى حديثك الذي كنت فيه وإيهٍ بالتّنوين حدّث بأيّ حديث شئت ، والتّنوين : علم التّنكير ، وقد تقدّم في المبهمة ذكرها غير منونة[3] وكذلك هيهاتَ المفتوحة الهاء سواء ، وأنشد يحيى للرّاعي :

إذّا قُـلْتَ حَـاءِ لَجَّ حَتَّـىٰ يَـرُدَّهُ   قُوَىٰ أُدْمٍ أَطْرَافُهَا فِي السَّـلاسِلِ

حاءِ زجر للبعيرلا يكون إلا للمذكّر وهو في موضع جملة وكلامة هنا نصّ أنّ هذه الأسماء مدرجة ، وأمّا قوله تعالى : ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾[4] فإنّها في معنى الدّعاء وبين باللام المقصود بذلك والله أعلم كهّلمّ لك وفَداءِ المكسور اسم للفعل في الخبر كشتّان وهيهات ، والتّنوين فيه للتّنكير ويعني لتفدك نفسي أو ليفدك أبي ، قال الفارسي : فَدَاءِ اسم لقوله افد ، وافد : أمر لنفسه كدراكِ اسم لأدرك فبنى فداء لوقوعه موقع المبنيّ وليس قوله لأنّ الأسماء المرفوعات الّتي بعده تمنعه من ذلك وهي فداء لك ، أي فداء لك نفسي وفداء لك خالتي * وفَدَاءِ مَا تُقِـلُّ النَّعْلُ مِني * وهذا كلّه لا يصحّ رفعه في الأمر للمخاطبة بغير لام فـإنّمـا هو محمول على ما ذكرنا وقوله : ونوّن لأنّه نكرة[5] ، يقول جعل كالصّوت فنوّن ، وقوله : ولا يجعلون شيئاً من هذه الأسماء[6] ، إشارته بهذه إلى ما ذكر منها هنا إلى غير ذلك ولمّا كان هذا الموضع تعتور عليه الإضافة والتّركيب جعل الإضافة فيه أصلاً إذ كانت أقرب إلى المفردات لأنّهما اسمان معربان ،

(1) المرجع نفسه : 6 .
(2) المرجع نفسه : 11 .
(3) انظر الكتاب 2:47:14 – 16 .
(4) المؤمنون : 36 .
(5) انظر الكتاب 2:53:14 .
(6) المرجع نفسه : 16 .

وقوله : والآخر من هذه الأسماء في موضع جر[1] ، ما ذكر هنا قد ذكره في باب ما يكون والصّفة كشيء واحد ، قال : و« زَيْدٌ » في قولك يا زيد بن عمرو في موضع نصب كما أنّ الأم في قوله يا بن أمّ في موضع جر[2] ، وهذا تشبيه كما تراه وقد عاد إليه هنا أبو العبّاس : كثر في كلامهم فأتبعوا فتحة الميم نصبة النوّن وهي إعراب ، وحركة الميم بناء وكذلك يا زيد بن عمرو إلا أنّه عكسه ، يقول لم يجعلوها كذلك لبنائها إلا في موضع الحال أو الظّرف ، فأمّا حيص بيص فليست منها لأنّهم يقولون وقعوا في حيصَ بَيْصَ ، وقول الفرزدق :

وَلَوْلا يَــوْمُ يَــوْمٍ مَــا أَرَدْنَــا جَـزَاءَكَ والْقُــرُوضُ لَهَــا جَـزَاءُ

شاهده فيه إضافة اليوم إلى الثّاني ، وزعم الفرّاء أنّ الأوّل غير الثّاني في التّقدير كأنّه قال ولولا يوم تعلمه جعل الثّاني في نيّة المعروف ، يقول : لولا اليوم الّذي نصرناك فيه لم نطلب منك جزاء ، ونصرهم له هو القرض الذي ذكر وأنشد الفرّاء: نَحْمِي حَقِيقَتَنَا وَبَعْـ ـضُ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا، يريد يسقط هولاء بين هؤلاء وهولا بين هؤلاء وأرى النحويّون (كذا) ذهبوا بهمزة بينَ بينَ إلى هذا المذهب ، وقوله : فإذا سمّيت بشيء منها أضفت[3] ، لم يكن في هذا النّوع في التّسمية به إلا الإضافة لأنّه معرب وحركة الآخر فيها حركة إتباع ولذلك جعل أصلها قياساً الإضافة ، وحركة الإتباع ليست كحركة البناء ، وقوله : وهذا قول جميع من نثق بقوله[4] ، أشار إلى تغييرها في التّسمية إلى الإضافة وهو الذي أخذ عن الخليل وإنّما لم يجز في قولهم أنت تأتينا في كل صباحِ مساءٍ[5] إلا الإضافة لدخول حرف

(1) انظر الكتاب 2 : 53 : 16 .

(2) المرجع نفسه 12:314:1 ، وفيه « كما أنّ الأمّ في موضع جرّ في قولك يا ابن أمّ » عوض « كما أنّ الأم في قوله يا ابن أم » .

(3) المرجع نفسه : 20:53:2 .

(4) المرجع نفسه 1:54 ، وفيه « نثق بعلمه » عوض « نثق بقوله » .

(5) انظر الكتاب 21:53:2 .

الجرّ لّما أدخلوه أضافوا رجوعاً إلى الأصل كما فعلوا في التّسمية بها ، قال ابن السّرّاج في باب مذ ومنذ : وأجاز قوم مذ يَوْمُ يَوْمُ ، يرفعون بلا تنوين ، قالوا كأنّك قلت مذ يومُ تَعْلَمُ ولا يجيزون مذ شَهْرُ شَهْرُ ومذ دهرُ دهرُ ومذ عامُ عامُ ، قال الأستاذ أبو بكر بن طاهر رحمه الله : لو سمع لجاز ، قال الأوّل معرب والآخر غاية ، يريد الأوّل مرفوع بعد مذ مضاف إلى الثّاني والثّاني مضموم كقبلُ وبعدُ ، ويجوز أن تكون حركة الثّاني إتباعاً لحركة الأوّل ، وقوله لفظهنّ في ذلك الموضع[1] يعني في الحال والظّرف ثم قال : وبُني في غير الحال والظّرف[2] ، أي ترك لفظه على حاله في التّسمية إلا أنّك تضيف فيها من حيث كان أصلها الإضافة ، وأما كَفَّةَ كَفَّةَ ففيه ما في يوم يوم من الإضافة والإعراب وإتباع الثّاني للأوّل كيوم يوم ، قال أبو العباس : ومعناه كِفَاحاً[3] ، وقال صاحب العين : لَقِيتُهُ كفّةً لِكَفَّةٍ ، أي مفاجأة ، ونفى أن تكون كخمسةَ عَشَرَ في تضمّنه معنى حرف العطف ، بقوله لَقِيتُهُ كَفّةً عن كَفّةٍ ، فحذف الحرف وأضيف وأُجْرِيَ مَجرى يوم يوم ، وذهب الفّراء في معانيه إلى أنّ يوم يوم في مذهب العطف ، وقد قال سيبويه في باب ما يكون فيه المصدر حيناً إنَّهُ لَيُسَارُ عَلَيْهِ صَبَاحَ مَسَاءَ ، وقال إنّما معناه صِباحاً ومساء[4] فهذا مضاف والمراد به العطف ، واستدلّ بقوله كفة عن كفة على خروجه مما دخل فيه ما قبله ، ومثل كَفّةَ كَفَّةَ وبَيْتَ بَيْتَ وشغَرَ بَغَرَ وشَذَرَ مَذَر وجَرَعَ بَرَعَ من الجرع وهو القطع ، ويقال فلان مذّاع ، يفشي الأسرار ، شذر من الشِذر وهو التّفرّق ، وبذر من التبذر ، قالوا : والميم فيه أيضاً مبدلة من الباء ، وقالوا : كَفَّةَ كَفَّةَ بمعنى لقيتهم وكلّ واحد منهم كافّ عن أن يجاوز صاحبه وشغر بغر متفرّقين في البلاد ويقال بغر النجم : هاج بالمطر ، وجعل أيادي سبا وقالي

(1) المرجع نفسه 1:54,21:2 .

(2) المرجع نفسه 4:54 ، وفيه « وإنّما جعل هذا هكذا في الظّرف والحال » .

(3) انظر « المقتضب » ، للمبرد 30:4 .

(4) انظر الكتاب 4:116:1 .

قلا وبادي بدا مبنيات كخمسة عشر والاثنان أحوال ، وقالي قلا علم اسم بلد من بلاد خُرَاسَانَ ، وقد جعله بعد كحضرموت في العلميّة قطّ ، وحكى الإضافة في أيادي سبا ، وقاسها في بادي بدا ولم يستعملها ولم يذكر في قالي قلا شيئاً إلا البناء ، وأيادي سبا نكرة ، والمعنى متفرّقين ، وأيادي : جمع أيد وأيد : جمع يد ، واليد : النعمة ، أي تفرّقوا تفرّق نعم سبا ، وهو على التشبيه لأنّهم إذا تفرّقوا تفرقت نَعَمُهُم ، ويمكن أن يريدوا باليد الفرقة منهم ، أي تفرّقوا تفرق فرق سبا ، كما قالوا عنق من الناس ورجل من جراد ، والأوّل أظهر ، وبادي بدا نكرة أيضاً ومعناه أوّل شيء ويمكن أن يكون من بدا يبدو إذا ظهر ، ومن بدأ يبدأ والتزم تسهيل الهمزة كما التزم تسهيلها في أيادي سبا وأصله سبأ ولو قيل إنّ قالي قلا معرب كحضرموت وتثبت الألف في آخره لأنّه غير منصرف لم يكن به بأس ولم يكن للمخالف ما يردّ به قوله ، وقول ذي الرّمّة :

فَيَــالَكِ مِنْ دَارٍ تَحمَّــلَ أَهْلُهَــا أَيَادِي سَباً بَعْدِي وَطَالَ احْتِيَالُهَا

شــاهده فيه تنوين سبا حين أضـاف ، ويريد بطال احتيالها : طال مرور الأحوال عليها خالية ، أي ارتحل أهلها متفرّقين ، و« لَكَ » : مستغاث به وفيه معنى التّعجّب ، دعا لها من تغيّرها وخلائها ، ولو كان بادي معرباً لكان منّوناً ، لأنّه لا شيء طرأ عليه يمنعه من الصّرف ، وقول أبي نخيلة :

وَقَـدْ عَــلَتْنِي ذُرْأَةٌ بَـادِي بَدِي وَرَثْيَــــةٌ تَنْــهَـضُ فِي تَشَـــدُّدِي

شاهده كون بادي بدي بالياء ، وقال بعضهم : بادىء بدء وبادىء بدى ، وجاء في حديث زيد بن ثابت أَمَّا بَادِىءَ بَدْءٍ فَإِنِّي أَحْمَدُ اللّهَ ، ومعناه مبتدئاً قبل كلّ شيء ، والذُّرْأَةُ : الشّيب أوّل شيء ، والرّثية : وجع المفاصل والرّكب من الكبر / ومثل شَغَرَ بَغَرَ في الحكم والمعنى ، تفرَقوا شَذَرَ مَذَر ، وجعل قالي قلا بمنزلة حضرموت في كونه علماً وفي كونه مركّباً مثله غير أنّ حضرموت معرب أو مضاف وقالي قلا مبنيّ لا غير ، وقول الشاعر :

سَيُصْبِحُ فَوْقِي أَقْتَمُ الرِّيشِ وَاقِعاً   بَقَالِي قَلا أَوْمِنْ وَرَاءِ دَبِيلِ

شاهده فيه استعمال قالي قلا غير مضاف ودبيل : في آخر خراسان والأقتم الرّيش : نَسْرٌ يضرب إلى الغبرة ، والقتام : الغبار ، وأخبر الأصمعيّ أنّ هذا الشاعر كان عليه دين لرجل من يحصب فلما حان أداؤه فرّ وترك رقعة مكتوباً فيها :

إذا حَانَ دَيْنُ الْيَحْصُبِيِّ فَقُلْ لَهُ   تَزَوَّدْ بِزَادٍ وَاسْتَعِنْ بِدَلِيلِ

سيصبح البيت ، قال الأصمعي : أخبرني من رآه بقالي قلا مصلوباً وعليه نسر أقتم الريش ، وتكلّم هنا على حركة الياء المتوسطة ومن حكمهما جميعاً الحركة قياساً على الصّحيح لكن استثقلت الحركة فيهما فسكنت تشبيهاً بالألف من حيث كانت لا تتحرّك ، وقول رؤبة : * سَوَّىٰ مَسَاحِيهِنَّ تَقْطِيطَ الْحُقَقْ * شاهده فيه تسكين الياء من مساحيهن ، وهي حوافر الأتن وتقطيط : قطع وتسوية ، والحقق : أوعية سود من خشب الواحدة : حقّة ، وفاعل سوّى في بيت بعده * تَفْلِيلُ مَا قَارَعْنَ مِنْ سُمْرِ الطُرُقْ * ونصب تقطيط على المصدر المشبّه به من معنى سوّى ، لأنّ التّسوية والتّقطيط واحد ، وقول السّعدي

* يَا دَارَ هِنْدٍ عَفَتْ إِلا أَثَافِيهَا * ، شاهده فيه تسكين الياء من « أثافيها » لأنّها منصوبة على الاستثناء ، ويجوز أن تكون بدلاً على قراءة من قرأ ، ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾[1] بالرّفع وهو ضعيف وتسكين هذه الياء في الشّعر كثير ، وحكى في حِيرِي دَهْرٍ السّكون في الياء ، والفتحة والتّشديد حِيرِيَّ دَهْرٍ وحيريّ دَهْرٍ ، وامّا اثنا عشر فهما اسمان جعلا اسماً واحداً على طريقة الإفراد لا على التّركيب ولا يريد أنّ اثني عشر مضافة لمعاقبة عَشَرَ النّونَ ، وكيف يكون ذلك والمعنى اثنان وعشرة ولكنّه يقول صُيِّرا اسماً واحداً عاقب الثّاني منهما النّون فلم يمنعه الإعراب وعلى هذا صحّ دخول الألف واللام ولو كان مضافاً لم تدخله الألف واللام وليستا

(1) البقرة : 249 .

في الثّاني ولا يعلم في الكلام نظير لاثني عشر ، لأنّ الثّاني صلة للأوّل ، وزعم الفرّاء في قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾(1) أنّهم يعربون في التّثنية كلّ ما لا يعربون في الواحد ، نحو هذا وهذان وهذين ، والّذي واللّذان والّذين وزعم أنّ من قال الّذين جعله اسم جمع كسنين ولذلك بناه ، ومن قال اللّذون جمع على حدّ التّثنية ، يردّ عليه قولهم : يا زيدان في النّداء الواحد مبنيّ في النّداء والتّثنية والجمع كذلك ، ولّما رأى سيبويه العرب لا تضيف اثني عشر ورأى النّون قد حذفت منه ولم ير حذفها في المركّب نصّ على حروف المدّ أنّها حروف إعراب وكذلك ينبغي ولم تجز إضافته لأنّ عشر كالبدل من النّون فلا تجوز الإضافة مع إثبات النّون ولا مع ما يعاقبها ولا يجوز الحذف لئلا يلتبس بالآحاد ، ويجوز بعد التّسمية حذف عشر لأنّه لا يلتبس بعدد ، ويريد بقوله كما لا يجوز في مسلمين(2) ، يعني الإضافة مع ثبات النّون ، وقال الحجّاج بن علاط السلمي يمدح عليّاً رحمه الله ويذكر قتله طلحة بن أبي طلحة صاحب اللّواء يوم أحد :

وشَدَدْت شَدَّةَ بَاسِلٍ فَكَفَيْتُهُمْ ... بِالْجُوِّ إِذْ يَهْوُونَ أَخْوَلَ أَخْوَلا

وقال الجعديّ :

وَقَامَ بِنَا فِي الْمُلْكِ إِذْ هُوَ قَائِمٌ ... فَقُمْنَا وَبَادَ الْمُلْكُ أَخْوَلَ أَخْوَلا

ومن كلامهم : ذَهَبَ الشّرارُ أَخْوَلَ أَخْوَلا ، قال الشارح : يتتابع بعضه في أثر بعض ، ومن هذا الباب قول امرىء القيس : * وَرِثْنَا الْغِنَى وَالْمَجْدَ أَكْبَرَ أَكْبَرَا * أبو العباس : فأمّا اثنا عشر فمعرب لأنّ فيه دليل الإعراب ، تقول جاءني اثنا عشر ، ورأيت اثني عشر فلمّا كان إعرابه كإعراب رجلين لم يجز أن يجعل مع غيره اسماً واحداً ، لا تجد ذلك في باب حضرموت ، ولكنهم جعلوا عشر بمنزلة النّون من اثنين إلا أنّ لها المعنى الّذي أبانت عنه من العدد قال : وأمّا تغييرهم

(1) البقرة : 3 .

(2) انظر الكتاب 1:56:2 .

عشرة فإنّما ذلك لصرفها عن وجهها ، ولا بدّ من كونها مع ما قبلها اسماً واحداً إلا أنّها عاقبت ولا تجر لدخول لام التّعريف على الأوّل كما تقدّم[1] .

باب ما ينصرف وما لا ينصرف من بنات الياء والواو :

أسماء هذا الباب على قسمين : منقوصة ومقصورة وفائدته ما حكم التسمية به ثم بدأ ببيان حكمهما في بابيهما ثم بيان التّسمية بهما، فحكم جميع المقصور فيه بعد التسمية كحكمه قبلها، ما كان منه منصرفاً لحقه التّنوين وحذفت الألف كعصا ورحى ومفترى ، وما كان غير منصرف لم يلحقه تنوين وثبتت الألف في الوصل والوقف كحبلى وعذارى فإذا وقفت على المنّون منه فسيبويه يحذف التّنوين في النّصب والرّفع والخفض ويردّ الألف المحذوفة وسيأتي قوله فيه وهو قول الكسائي أيضاً ، وغيره يبدل منه في النّصب ألفاً وعليه أكثر النحويّين وذهب المازنيّ إلى أنّها ألف التّنوين في الأحوال كلّها لكون الخفض والرّفع على صورة النّصب ، قال الفارسيّ : كنت أذهب إلى أنّ الألف في عصا لام الفعل في الجرّ والرّفع وفي النّصب إلى بدلها من التّنوين حتى رأيت أبا عثمان قد ذهب إلى أنّ الألف في كل حال ألف التّنوين ، قال : لأنّه إنّما يمنع من إثبات النّون كسر ما قبله أو ضمّه ، والّذي قبل التّنوين هنا مفتوح في الرّفع والجرّ فليس في الكلمة ما يمنع من إثبات بدل التّنوين فيجب أن يثبت البدل في الأحوال الثّلاثة ، وإذا ثبت حذفت اللام ، ثم اعترض أبو عليّ على نفسه فقال فإن قيل قد رويت الإمالة في رحا ودخول الإمالة في هذه يدلّ على أنّها لام الكلمة ، لأنّ الإمالة في بدل التّنوين قليل ، قيل لمّا عاقب بدل التّنوين لام الفعل أجري عليه ما كان يجري على لام الفعل ،

---

(1) انظر « المقتضب » ، للمبرّد 162:2 ، ونصه « وأما اثنا عشر ، فليست هذه سبيله ، لأنّه ممّا فيه دليل الإعراب ، تقول : جاءني اثنا عشر ، ورأيت اثني عشر ، فلمّا كان إعرابه كإعراب رجلين ومسلمين لم يجز أن يجعل مع غيره اسماً واحداً ولا تجد ذلك في بناء حضرموت ، ولا في شيء ممّا ذكرت لك من : لقيته كفة كفة ونحوه ، ولكنهم جعلوا « عشرة » بمنزلة النّون من اثنين إلا أنّ لهما المعنى الذي أبانت عنه من العدد ... فأمّا تغييرهم « عشر » عن قولك عشرة فإنما ذلك لصرفها عن وجهها .

كما أنّه لو عاقب الواو في يغزو والياء في يرمي والألف في يخشى حركات الإعراب أجري عليهنّ ما كان يجري على الحركات من الحذف ، فهذا دليل من جهة النّظر ، وقد تروى الإمالة في بدل التّنوين على أنّ الإمالة توكيد مذهب أبي عثمان لأنّهم لو كانوا إنما أدخلوا الإمالة في هذه الأحرف لّما أدخلوها في النّصب لأنّها ليست لام الفعل ، فتسويتهم بين الرّفع والجرّ والنّصب في الإمالة دليل على أنّها ليست لام الفعل قال فأمّا قول سيبويه في هذه الألف الّتي هي بدل من التّنوين ولا تحذف في الوقف ، وقوله : ولا يتموّن الأسماء في الوقف[1] فمعنـــاه ولا تحذف الّتي هي بدل من التّنوين في الوقف ويتمّون الأسماء بالألف التي هي بدل من التّنوين في الوقف ، يدلّك على أنّه يريد الألف الّتي هي بدل من التّنوين لا لام الفعل أنّه لم يخصّ نصباً من رفع وجرٍّ ولو كان أراد الألف التي هي لام الفعل لقال ولا تحذف في الوقف في الجرّ والرّفع ، ولقال ويتموّن الأسماء في الوقف في الجرّ والرّفع لأنّه ليس من قول أحد أنّ الألف في النّصب في الوقف لام الفعل. انتهى قول أبي علي وفيه تعسّف وتعصّب وتفسير كلام سيبويه على غير ما أراد ، أمّا إثبات الألف في النّصب والجرّ والرّفع في الوقف فلا بدّ من ذلك لانفتـاح ما قبـلهـا وإن حذفناها في الرّفع والجرّ على قياس الصّحيح ثبتت ألف الأصل فألف بألف فجريه على الباب والقياس أولىٰ ، وأمّا قوله لّما عاقب بدل التّنوين لام الفعل أُجري عليه ما كان يجري على لام الفعل فدعوى ، وليس تشبيهه بالواو والياء والألف بصحيح لأنّهم لو لم يحذفوا الحروف في الجزم لالتبس بالرّفع ، وأمّا تسويته في الرّفع والنّصب والجرّ في الإمالة ،فدعوى أيضاً والإمالة في النصّب شاذّة قليلة هذا أبو عمرو بن العلاء وغيره لا يميل في النّصب ، ومن أمال في النّصب فبمنزلة إمالة « زيداً » ، ولا شاهد له في إمالة النّصب لشذوذها وأمّا تفسيره كلام سيبويه بأنّه أراد الوقوف في الأحوال كلّها على ألف التّنوين ، فدعوى أيضـــاً وخلافٌ لـما حمله عليه جميع النحويين وأبو عثمان المخالف له وليس في نصّه ما يدلّ عليه ، وتفسيره كلامه على ما ذكرنا فاسد ويتبيّن الآن عند ذكره إن شاء الله وأما المنقوص فحكمه بعد التّسمية به كحكمه قبلها إلا

(1) انظر الكتاب 4:57:2 ، وفيه « ويتمّون » عوض « لا يتمّون » .

تسمية المؤنّث في قول يونس وسيأتي بيانه وتخطئة الخليل له ولا يخلو المنقوص أن يكون منوّنا أو غير منّون ، فما كان منوّناً نحو رامٍ وقاضٍ ومفترٍ فتنوينه للصّرف في التّسمية به وقبلها وما كان غير منوّن قبل الاعتلال كجوارٍ ويغزو ويَرْمِ ، وغواشٍ وقاضٍ اسم امرأة فتنوين جميعه بدل من المحذوف غير أنّ سيبويه يسمّى تنوين جوارٍ وغواشٍ وبابها تنوين صرف وقضى به بعضهم على أنّ هذا البناء مصروف لما نقص البناء وأشبه الآحاد كغزال وقذال، وليس في قول سيبويه: وينصرف في حال الرّفع والجرّ[1] دليل لأنّه قد قال بعده بقليل : فإن جعلته اسم امرأة قال أصرفها لأنّ هذا التّنوين جعل عوضاً فيثبت كما تثبت التّنوينة في أذرعاتٍ[2] ، وقال : وسألته رحمه الله عن قاضٍ اسم امرأة فقال : مصروفة في حال الرّفع والجرّ[3] فهذا نصّ بكونه للصّرف ، ولا شكّ أنّ « جوارٍ » وقاضٍ اسم امرأة غير مصروفين لأنّهما اسمان لمؤنّث على أكثر من ثلاثة أحرف وإنّما سمّاه بذلك لأنّه التّنوين الّذي يكون للمتمكّن في غير هذا الموضع فلا دليل في تسميته في جوار صرفاً بمحض عبارته لما ذكرنا والّذي ينبغي أن يقال في قاضٍ اسم امرأة وجوارٍ أنّه للعوض لا غير لكونه في يغزو ويرم وأقض وما أشبه ذلك في المؤنّث ، وأمّا جوارٍ في حال الجمع فلمّا نقص البناء وصار كغزال على بناء المفرد عوّض من الياء التنّوين وصار كأنّه للتمكّن ، دليل كونه كذلك قولهم : جندل وذلذل ، فلمّا نقص البناء وزال بناء الجمع عوّض التنوين من المحذوف وصار كأنّه للتّمكُّنْ ووجب لهذا الجمع حذف الياء من غير سكون تجتمع فيه كما حذفت في قاض للسّاكنين لأنّه جمع ، والجمع أثقل من المفرد والمعتلّ أثقل من الصّحيح فهو في نهاية الثّقل فحذفت الحركة في قاض وحذفت الياء لحركتها في الجمع لأنّه أثقل

---

(1) انظر الكتاب 12:57:2 ، ونصه « وسألت الخليل عن رجل يسمّى بجوار فقال : هو في حال الجرّ والرّفع بمنزلته قبل أن يكون اسماً ولو كان من شأنهم أن يدعوا صرفه في المعرفة لتركوا صرفه قبل أن يكون معرفة » .

(2) المرجع نفسه : 15 – 16 ، وفيه « فيثبت إذا كان عوضاً كما تثبت التنوينة » عوض « فيثبت كما يثبت التنوينة » .

(3) المرجع نفسه : 17 .

منه وحكمه عند أبي الحسن من حيث كان جمعاً تنتهي إليه الجموع ووقعت في آخره الياء خفّفوه فنقص عن مثال مفاعل فدخل التّنوين كما يدخل جنادل إذا حذفت الألف فهو عنده تنوين تمكن وحكمه عند أبي العبّاس حكم قاض غير أنّه حذف الياء لكون التّنوين عنده في النّيّة[1] وليس بشيء ممّا ذكرنا ، والتّنوين عند ابي إسحـاق الزّجّاج عوض من الحركة ويلزمه ذلك في كل موضع تحذف منه الحركة ، وقوله : وذلك أنّهم حذفوا الياء فصار التّنوين عوضاً[2] ، هذا نصّ بأنّه حذف قبل التّنوين ، وقوله : ثمان[3] هي من باب يمان وشآم وليست الثّمانية من باب الكراهية لإخراجهم الهاء منها فلو لم يكن منسوباً لكان للجمع المتناهي نظير في الآحاد فإنما هو منسوب وقد تقدّم ذكرها وشبّهها بهما في التّصغير[4] ، وأمّا عَرْقٍ وأَدْلٍ فأصلهما الضَّمّ ، والواو وقد بيّن أنّه ليس من كلامهم اسم آخره واو قبلهـا حركة[5] فإذا أدّى إليه قياس رفض فقلبت الواو ياء والضمّة كسرة لأنّ الاستثقال إنّما وقع بالآخر ، ويقول أيضاً لّما أرادوا قلب الواو قلبوا الضّمّة كسرة فـانقـلبت الواو ياء ثم اعتـلّ اعتـلال قاضٍ في أحواله الثـلاثة[6] تقول في الرّفع والخفض أُدْلٍ وفي النّصب رأيت أدليا وقول الراجز * حَتَّى تَفُضِّي عرْقِيَ الدُّلِيّ * شـاهده فيه قلب الواو ياء ونصبها مع كسر ما قبلها وتُفَضِّي : تكسري ، أي لا تدأبي في سَقْي الإبـل حتّى تكســري عَرَاقِيَ الدِّلاءِ ، والدُّلِيّ : جمع دِلْو ، بضمّ الدّال وكسرها وأصله فعول ، وعرقي : جمع عُرْقُوَة وبينه وبين واحده الهاء ،

---

(1) انظر « المقتضب » ، للمبرد 143:1 ، نصه « ... فإنّما انصرف باب جوارٍ في الرّفع والخفض ، لأنّه أنقص من باب ضوارب في هذين الموضعين ، وكذلك قاض فاعلم لو سميّت به امرأة لانصرف في الرّفع والخفض ، لأنّ التّنوين يدخل عوضاً ممّا حذف منه » .

(2) انظر الكتاب 9:56:2 .

(3) انظر الكتاب 18:56:2 .

(4) المرجع نفسه 1:116 .

(5) المرجع نفسه 14:32 ، ونصه : « ليس في كلام العرب اسم آخره واو قبلها حرف مفتوح » .

(6) المرجع نفسه 13::56 ، ونصه : « وكذلك الواو تبدل كسرة إذا كان قبلها حرف مضموم ... » .

وقوله : ولو سمّيت رجلاً « بقيل » فيمن ضم القاف[1] ، يريد في لغة من أشمّ ، قال : هذا قيل وأخلص الياء وكسر ما قبلها ، لأنّ الإشمام إشارة إلى فعل وقد خلصت الياء واستمرّ القلب والإشمام غير مَرْعيّ في الاسم إنّما بابه الفعل ومن لم يشم فعل كذلك ، ومن قال : قُولَ وأخلص الواو قال هذا قُولٌ فتركه على حاله ، وقوله : واعلم أنّ كل ياء أو واو كانت لاماً وكان الحرف قبلها مفتوحاً ، فإنها مقصورة يبدل مكانها الألف ولا تحذف في الوقف وحالها في التّنوين وترك التنوين بمنزلة ما كان غير معتلّ إلا أنّ الألف تحذف لسكون التّنوين ويتمّون الأسماء في الوقف[2] ، هذا هو الموضع الّذي فسّره أبو علي على اختياره واستشهد به وقول سيبويه : « ولا تحذف في الوقف » إنّما يريد غير المنون لأنّ الألف ليس معها ما يحذفها فهي ثابتة في الوصل والوقف لّما عوضت من الياء والواو في الوصل ثبتت في الوقف ولم تحذف فترد الياء والواو .

ثم لّما تكلّم على لحاق التّنوين ، قال : إلا أنّ الألف تحذف لسكون التّنوين ثمّ قال : « ويتمّون الأسماء في الوقف »[3] أي يحذفون التّنوين في الوقف في جميع الأحوال إذا كان التّنوين تبدل منه الألف فردّ الألف أولى ، قال الأستاذ أبو بكر : هذا نصّ أنّ الوقف في مثل هذا على الحرف المحذوف في الأصل لدخول التّنوين ، فإذا لم يثبت كان ردّ الحرف أحسن من البدل ، وقد أشار إلى ذلك في باب تسمية الحروف عند ذكره تثقيل لو[4] ، ولم يذكر سيبويه في هذا الباب التّتميم لكلمة بألف التّنوين كما زعم أبو علي ، إنّما جعل التّتميم في الباب بحرف العلّة الّذي في آخر الكلمة ، وقوله : ومعايا[5] : هو جمع مِعيً كمِذْرَىٰ ومدارى وأصله

---

(1) المرجع نفسه 1:57 .

(2) انظر الكتاب 2:57:2 ، وفيه « تبدل » عوض « يبدل » .

(3) المرجع نفسه : 4 .

(4) المرجع نفسه 2:33 .

(5) المرجع نفسه 7:57 .

مفاعل فغيّر ففتح العين فانقلبت اللام ألفاً ، فقالوا معاياً ، ويريد بقوله : وقد أتم[1] أنّه لّما لم تحذف لامه لم يلحقه تنوين عوضاً من شيء ، وكلامه على التّنوين في قاضٍ امرأةً[2] مبيّن لجميع التّنوين فيما لا ينصرف من الباب وقد بيّن ، وأُدْلٍ اسمَ رجل[3] ، غيرُ مصروفٍ وهو أفعل والهمزة في أوّله تحرز الوزن الغالب كما أحرزت الياء في يغز بناء الفعل وإن كان محذوفاً وكذلك يضع اسمَ رجل غير مصروف وإنْ كان محذوفاً لأنّ الياء في أوله أحرزت البناء فالتّنوين في جميع ذلك عوض من الياء المحذوفة ولم يعوّض في يضع شيء لأنّ الحذف ليس في اللام ، ولّما كان المحذوف منـوّياً مراعىً مُعَـاقَبـاً بالتّنوين أذن حذف التنوين بمعـاقبتـه له ، فلو حذف في « جَوارٍ » اسماً لأعدت الاسم في تتميم مفاعل كما فعل في يونس اسم المؤنّث ، والدّليل على أنّ هذا الحذف مرعيٌّ إبقاء حركة ما قبله على حالها ، وتتميمه في النّصب ، ولذلك دخل التّنوين عوضاً لأنّه لا يدخل إلا لما نُوي ، وهذا الموضع من كلامه ، نصّ على أنّ العرب حذفت ما كان من هذا قبـله كسرة في غير موضع التّنوين ، ليجعلوه عوضـاً ولم يُفْعَلْ ذلك بالألف ، ألا ترى إلى قولهم : صَحَارَىٰ ومَدَارَىٰ ، وما امتنع صرفه من جهة اللّفظ حُمل على حكمه ، ونصّه أنّ العرب تعوّض التّنوين في غير موضعه في الجرّ والرّفع للعوض لا للتمكّن قطّ ، ألا ترى أنّ « يُغْرِي » اسـمَ رجل ، كَيَضَعُ ، أعني غير مصروف و« أما أُعَيْمٍ فمنونّ في التّسمية وغيرها ، وهو كأحيمر في ترك الصّرف للعلمية والوزن والصّفة والوزن ، لأنّهما على وزن أهيثم وأبيطر ، فالتنوين في أُعَيمٍ عوض ، وقول يونس : إنّما هو في المعارف وقد نصّ عليه وحمله على الشّعر ، وقال الفارسيّ : كلّ ما أجاز فيه الخليل التّنوين ؟ فهو محمولٌ على جَوَارٍ ، وقول المنخّل :

---

(1) المرجع نفسه .

(2) المرجع نفسه : 17 ، ونصه : « وسألته عن قاض اسم امرأة فقال مصروفة في حال الرّفع والجرّ » .

(3) المرجع نفسه : 18 .

أَبِيتُ عَـلَىٰ مَعَـارِيَ وَاضِحَـاتٍ ... بِهِـنَّ مُـلَوَّبٌ كَدَمِ الْعِبَـاطِ

شاهده فيه تتميم مَعَاريَ في حال الجرّ ضرورة وهي في هذا الموضع جمع مَعْرَىٰ وهو الفراش ، وواضحات : بيض ، ويروى * فَاخِرَاتٍ * والْمُلَوَّبُ : الّذي جعل فيه المَلابُ وهو ضرب مِنَ الطّيب ، والعباط : جمع عَبيطٍ وعَبيطةٍ وهي ما نُحِرَ لغير علّة من الإبل ، ودمها شديد الحمرة ، وقبله :

فَحُـورٍ قَـدْ لَهَـوْتُ بِهِـنَّ وَحْـدِي ... نَـوَاعِـمَ فِي الْمُـرُوطِ وَفِي الرِّيَـاطِ

لَهَـوْتُ بِهِـنَّ إِذْ مَـلْحِي مَـلِيحٌ ... وَإِذْ أَنَـا فِي الْمَخِيَـلةِ وَالشِّـطَـاطِ

وقول الفرزدق :

فَـلَوْ كَانَ عَبْـدُ اللهِ مَوْلىً هَجَـوْتُـهُ ... وَلَكِـنَّ عَبْـدَ اللهِ مَـوْلَىٰ مَـوَالِيَـا

شـاهده فيه إجراء المعتل مجرى الصحيح لاحتياجهم إلى تحريكه ، يهجو عبـد الله بن أبي إسحـاق لأنّه كان يلحنّـه ، وقول ابن قيس الرّقيّـات ، ويقـال ابن قيس الرقيات على الإضافة كان يلقب بالرّقيات لكثرة من صحب ممّن اسمه رقيّة ، وكان مرّة يضاف إليهنّ وتحتمل الإضافة وجهين : أن تكون على حكم الإضافة المعلومة أو على حكم إضافة الاسم إلى اللّقب كقيس قفة وثابت قطنة :

لا بَـــارَكَ اللهُ فِي الْغَـوَانِيَ هَـلْ ... يُصْبِحْـنَ إلا لَهُـنَّ مُطَّـلَبُ

شاهده فيه تحريك الياء من الغواني ضرورة ، وقول جرير :

وَيَوْمًـا يُوافِينَنِي الْهَـوَىٰ غَيْرَ مَاضِيٍ ... وَيَـوْمًـا تَـرَىٰ مِنْـهُـنَّ غُـولاً تَغَـوَّلُ

شاهده فيه خَفْضُ ماضي ، وتنوينه ضرورة ، يريد أنه يأتيه الهوى منهنّ فلا يصبو لهنّ ويوماً يهجرن فيذهبن لذّة الصّبا واللّهو ، ويقال غالته داهية تغوله ، إذا نابته نائبة تهلكه ، وأشار بقوله : فقال ألا تراهم كيف جرّوا حين اضطرّوا[1] إلى الخليل رحمه الله ، وإنشاد يونس[2] :

---

(1) انظر الكتاب 6:59:2 .

(2) المرجع نفسه : 9 .

قَـدْ عَجِبَتْ مِنِّـي وَمِنْ يُعَيْـلِيَـا لَمَّـا رَأَتْنِي خَـلْقـاً مُقْـلَوْلِيَـا

شـاهده فيه إجراء يعيلى مجرى الصّحيح حين اضطرّوا وهو تصغير يعلى ، والمقلولي : المتقلّب على فراشه حزناً ، وقول الآخر :

* سَمَاءُ الإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا * ورواه ابن السّرّاج * فوق ستّ * شاهده فيه إجراء « سمائيا » مجرى مساجدِ وجمع فعالاً على فعائل وتركه على لفظه لم يغيّره إلى فَعَالَى كخطايا وقياس جميعها سماوات وهو المستعمل فكأنّه كسّر سماءة وقد يكون تكسير سماء من حيث كانت مؤنّثة ، أجراها مجرى ما دخلته التاء كشمال وأشمل وشمائل ، ورسالة ورسائل ، وقَدُوم وقدم وقدائم ، وقَلُوص وقُلُص وقلائص ، وقد ذكر السّماوة عند ذكر ثمانين (كذا) وصدره :

لَهُ مَـا رَأَتْ عَيْـنُ الْبَصِـيرِ وَفَوْقَـهُ سَـمَـاءُ الإِلَه فَوْقَ سَبْعِ سَـمَـائِيـا

وقبله :

فَـإِن يَكُ شَـيْءٌ خَـالِداً أَوْ مُعَمِّـراً تَـأَمَّـلْ تَجِـدْ مِنْ فَوْقِـهِ اللهَ بَـاقِيَـا

وهو لأميّة بن أبي الصّلت ، ارتفع سماء الإلَه بالابتداء والخبر مَا بعده ، وقال بعضهـم أراد وفوق مـا رأت عين البصـير سماء الإله وهو ممكن ، وقول قيس ابن زهير :

أَلَمْ يَـأْتِيـكَ وَالأَنْبَـاءُ تَنْـمِـي بِمَـا لاقَتْ لَبُـونُ بَنِـي زِيَـادِ

شاهده فيه إجراء المعتلّ مجرى الصّحيح فجزمه على الأصل والباء دخلت على الفاعل وفيه معنى التعجّب ويجوز أن تضمر الفاعل لدلالة المعنى عليه ، كأنّه قال ألم يأتيك الخبر بكذا وليست بلغة ، كما ذكر الزّجّاجيّ وغيره بل فعله ضرورة وهذا قول سيبويه ، وقول الكميت :

خَـرِيعُ دَوَادِيَ فِي مَـلْعَبٍ تَـأَزَّرُ طَـوْراً وَتُـلْقِـي الإِزَارَا

شـاهده فيـه إجراء دوادي مجرى الصحيح ، والخريع : اللّينـة المعاطف ،

والدّوادي : جمع دَوْدَاة وهي موضع تسلّق الصّبيان في لعبهم ، يقول لصغرها لا تبالي كيف تمشي فهي تأتزر مرّة وتلقي إزارها أخرى ، وقول الشّاعر :

* لا مَهْـلَ حَتَّىٰ تَـلْحَقِي بِعَنْسِ * * أَهْلِ الرِيَّاطِ الْبِيضِ وَالْقَـلَنْسِي *

شاهده فيه تغيير القلنسي من الواو إلى الياء كما تقدّم لوقوع الواو طرفاً في الأسماء بعد ضمّة ، والرِّيَاط : جمع ريطة وهي الملاءة ، يقول لناقته لا أرفق بك في السّير حتّى تلحقي بهؤلاء القوم من مِذْحَج ، قبيلة باليمن وهم عنْس ، ومنهم الّذي تنبّأ باليمن ، وكلّ ما ذكر بعد فهو تسمية بالكلمات لا بالحروف ولذلك ردّ من الأصل ، لأنّه اضطرّ إلى نقص البناء بالزّيادة فزيادة الأصليّ أولى ، فإذا سمّى بارمه فقد استوفيت حروف الكلمة فتقطع الهمزة وتعرب وتمنع الصّرف في المعرفة غير أنّك تحذف الياء وتعوّض التّنوين في المعرفة ، وفي النّكرة تحذف الياء للسّاكنين لصرفه ، وتنقل التّنوين إلى الميم لأنّك تصرف في النّكرة وتحذف الهاء ، ولو أثبتّ الهاء لحكيت لأنّك سمّيت بفعل وحرف ، كما أنّك لو نويت الفاعل فيه لحكيت لأنّك سمّيت بجملة ، وقوله : وتنوّن في قول الخليل[1] ، يريد ولا تنوّن في قول يونس ، وتقول في نصب المعرفة رأيت إِرْمِيَ وَإِرْمِياً آخر في النكرة في القولين فإذا سمّيت رجلاً « بِعِهْ » حذفت الهاء أيضاً لئلا تلزمَكَ الحكايةُ فيبقى حرف واحد فتردّ اللام من الكلمة لأنّك إنّما سمّيت بالكلمة وهي فعل الأمر والّذي حذفت اللام له قد زال فيصير عِيّ وهذا لا سبيل إليه لما يلزم من حذف الياء ونقل التّنوين إلى الحرف الأوّل فيبقى حرف واحد منّون فلم يكن بدّ من ردّ الواو الّتي هي فاء الكلمة وكان ردّها أولى من زيادة حرف من جنس الياء ثمّ حرّكوها بالفتح لأنّك لم ترد أن تردّإلى الأصل لئلا يرجع إلى الاستثقال الّذي فرّوا منه ، ومع هذا أنَّ العرب لم تقل قطّ في الأمر منه ايع على الأصل وإذا كانوا لم يقولوا أومر فهذا أحرى فلمّا لم ينطق بالأصل من هذا لم يردّ في التّسمية إليه فحرّكوا الواو إشعاراً

(1) انظر الكتاب 15:60:2 .

بأنّهم لم يريدوا الأصل إذ أعوزهم وفيه إشارة إلى ما فعلوا في النّسب إلى غد ودم ، تركوا الدّال والميم متحرّكتين ولم يردّوا إلى الأصل من السّكون وكذلك فعلوا في شِيَة في النّسب فقالوا فيها وِشَوِيّ ، ردّوا الواو ولم يسكنّوا الشّين لأنهم لم يريدوا الأصل فدلّوا على ذلك بإبقاء الشّين متحرِّكة ولو أسكنوا الشّين لكان النّسب إلى وشية لا إلى شية وحكم التّسمية « بِرَهْ » حكم عِهْ لأنّهم لم يقولوا في الأمر ارأىٰ فيردّ إليه ، وأبو الحسن وغيره يردّه إلى الأصل في ره فيقول ارأىٰ ولا يصرف في التّعريف والألف لا تحذف فيعوّض منها كما تقدّم ، وينصرف في التّنكير عندهم وأكثر النّاس على قول سيبويه يردّون الهمزة والألف لأنّ الذي حذفت له قد زال ، ويصرفون لأنّه ليس بلفظ الأمر فلا علة فيه وهو الصّواب ، وأجمعوا على وع ولم يقولوا في التّسمية ايع كما قالوا ارأى ويلزمهم ذلك ، وقوله : لأنّك لا تدع ما هو منه وتلحق به ما ليس منه[1] ، ويلزم على هذا في التّسمية «بذا» ذَايٌّ أو ذيّ ولا تقلب همزة الوصل لأنّ الأصل الياء وقد تقدّم من قوله ذاء، وإنّما أبقيت إظهار التّضعيف في ألبب بعد التسمية لأنّك نقلته من اسم إلى اسم فبقي الإظهار على ما كان ولم يغيّر ، ويغيّر الفعل بعد التّسمية كما تغيّر همزة الوصل إذا نقلت الفعل إلى الاسم ولا تغيّرها إذا نقلت اسماً فيه همزة وصل إلى التّسمية ولو سمّيت بامرىء وابن واستخراج لأبقيت الهمزة وصلاً .

باب إرادة اللّفظ بالحرف الواحد :

غرضه في هذا الباب التّسمية بحرف متحرّك أو ساكن لا من كلمة بعينها ومثّل بالباء من اضرب وضرب لأنّه لم يمكنه النطق بحرف وحده ، ولو أراد التّسمية بحرف من كلمة معيّنة لردّ من الكلمة كما توهّموا عليه في هذا الموضع وسيبيّن جميع ذلك ، وإنّما أراد بحرف لا من كلمة فليس للحرف شيء يتّصل به ولا فرق بين الباء من ذهب وركب وضرب إذا أراد الحرف وحده فإن أراده من

(1) انظر الكتاب 7:61:2 .

الكلمة كان حكم ذهب غير حكم ركب وضرب ، لأنّك هنا تردّ من الكلمة وهناك ليس ثَمّ ما تردّ لأنك سميّت باسم مفرد كواو العطف ، ولام الجرّ ونحوهما ، وسؤال الخليل إنّما كان عن النّطق بالحرف على ما عوّض عليه من حركة أو سكون ، وأجابوه بالحرف إذا تُهُجِّيَ أو سمّي به ، وقد قال في « باب تسمية الحروف » : واعلم أنّ هذه الحروف إذا تهجيت مقصورةً لأنّها ليست بأسماء وإنّما جاءت في التّهجيّ على الوقف يدلّك على ذلك أنّ الدّال والصّاد موقوفة الأواخر[1] ، وحكي عن الخليل أنّه كان يقول : حالُها في الهجاء حالُها في المعجم ، والقطع يقفها وإن أدرجها تركها على حالها ، وإنما قال : إنّما جئتم بالاسم[2] لقولهم : كاف ، فنطقوا باسم حرف الهجاء ، وسكّنوا في الوصل والوقف ، ولو قالوا كالكان ما أراد غير أنّ الألف بدل من هاء الوقف ، والأصل كه ، فلو قالوا فاحتمل أن يريدوا فه ويبدلوا من الهاء الألف في الوقف ، فيكونوا قد نطقوا بالحرف الذي سأله عنه ، واحتمل أيضاً أن يريدوا الاسم ككاف وقد تجري مجرى الأصوات فتجعل اسماً مثلها ، قال المبرد في شرحه : إنّما تكلّمتم باسم الحرف[3] ، وكون الألف هنا في الوقف بمنزلة الهاء قليل ، نحو أنا وحيّهلا ، وإنّما موضعُهَا الترنّمُ في الفواصل والقوافي ، وزادوا الألفَ أيضاً في قولهم :

* ألا تاو * * بلى فا * كالعوض من المحذوفِ ووقف عليها كما قال الرّاجزُ :

بِالْخَيْرِ خَيْراتٍ وَإنْ شَرّاً فا وَلا يُرِيدُ الشَّرَّ إلا أَنْ تَا[2]

أبدل الألف ممّا حذف ووقف عليها وبعضهم يرويه * وَإنْ شرّاً فا * * وَلا يُرِيدُ الشّر إلا أَنْ تَشَا * أراد وإن أراد شراً فأنا أريده وأكمل الكلمة الثانية ،

---

(1) انظر الكتاب 5:34:2 ، وفيه « ويدلّك على ذلك أنّ الكاف والصّاد والدّال موقوفة الأواخر » عوض ما هو مثبت .

(2) المرجع نفسه 1:62,250:61 .

(3) انظر « المقتضب » ، للمبرّد 32:1 ، وفيه « سميّتم » عوض « تكلّمتم » .

و« بالخير » متعلّق بفعل مضمر كأنّه قال أجازيك بالخير خيرات وزاد الألف في الأوّل كما زادها الثّاني في الرّواية الثّانية ، وقوله : إلا أن تشاء صوابه تشائي لأنّه يخاطب امرأة ، وكانت قالت له :

قَطَّعَكَ اللهُ الْمَلِيكُ قطَعاً فَوْقَ الثُّمَامِ قِصَداً مُوَضَّعاً
تَاللهِ مَا عَدَّيْتَ إلا رُبَعاً جَمَعْتَ فِيهِمْ مَهْرَ بِنْتَيّ أجْمَعَا

فأجابها :

إنْ شِئْتِ أَشْرَفْنَا كلانَا فَدَعَا اللهَ جَهْراًرَبَّهُ فَأَسْمَعَا
بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإنْ شَرّاً فا وَلا أُرِيدُ الشَّرَّ إلا أَنْ تَشَا

وهو جواب لشعرها المتقدّم لما ذكرنا وجعل الألف عوضاً من القافية هكذا حكى أبو زيد في نوادره وقدّره هذا التقدير ، وقولها : مَا عَدّيْتَ إلا رُبَعاً ، أي ما سقت إلا رُبَعاً من مهر ابنتيّ[1] ، وقال السّيرافي : من روى * إنْ شَرّاً فَا * * وَلا أُرِيدُ الشَّرَّ إلا أَنْ تَا * بغير همز فقد غلط لأنّ هذه الأبيات من مشطور الرّجز وهو مستفعلن مستفعلن مستفعلن وجعل الهمزة مكان العين في تا لأنّها بإزاء العين في دعاكا قالوا : حَدّثْ حَدِيثِي امْرَأَهْ فَإِنْ أَبَتْ فَأَرْبَعَهْ وأنشد الرّبعي في القوافي بعد إنشاده البيتين الأوّلين :

قَدْ وَعَدَتنِي أُمُّ عَمْرٍو أَنْ تَا تَمْشِطُ رَأْسِي وَتَفْلِينِي وَا

قال : يريد وتفعل فقال ، وَا وَأجاز في قوله * أن تا * أن تكون الألف للوقف وأجاز أن تكون أصلاً على تقدير أن تأتي كما قال الثّاني أن تَشَا فحذف الهمزة وأبقى الألف ، ومن قوله : وقال بعضهم الأوّل إلى قوله وهذا خلاف قول سيبويه ليس من كلامه[2] ومذهبه مذكور بعد هذا وكان من حقّ هذين المخالفين

---

(1) انظر كتاب النوادر في اللغة ، تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد ، منشورات جامعة الفاتح ، ط1:386 – 387 .

(2) لم يرد في نصّ الكتاب ، طبعة بولاق ما أشار إليه سوى : « وقال بعضهم : إذا سمّيت رجلاً بالباء من ضرب قلت رب فأردّ العين » انظر الكتاب 14:62:2 ، وانظر القسم الدراسي .

أن يكون كلّ واحد منهما بعد كلام سيبويه وكلاهما فاسد ، قال أبو العباس : المازني يقول : ربّ ثم رجع عنه إلى ضرب فردّ جميع الحروف وهو الصّواب[1] ، وأبو الحسن يقول : ضب لأنه رأى العين أكثر اعتلالاً وربّ أقيس من ضب لأنّه صار اسماً وحذف العين فيها قليل كمذوَسَه ومذهب سيبويه والخليل إذا سمّيا بحرف من كلمة معيّنة أن يردّا جميع حروف الكلمة كما فعلوا في عه وره وما أشبه ذلك وإذا سمّيا بحرف متحرّك أو ساكن من غير كلمة معيّنة أن يزيدا عليه من جنس حركته ، ثم يضعّفا كما فعلوا في واو العطف وباء الجرّ وهذا هو الذي أراد سيبويه بقوله : فإن جعلت هذه المتحرّكة اسماً حذفت الهاء كما حذفتها مِن عِهْ[2] ، فإنما كلامه على التّسمية بهذه الحروف الّتي سأل الخليل أصحابه عن النّطق بها فلمّا استقرّت كلمات ملفوظاً بها تكلّم عن التّسمية بها ، ألا ترى إلى قوله فإن جعلت هذه المتحرّكة اسماً حذفت الهاء كما حذفتها من عه حين جعلتها اسما[3] فقد بيّن أنّها خلافها في الحكم فعلم أنّ المعنى فيها مختلف لأنّه سمّى من هذه بالحرف وحده ومن هذه الكلمة كلّها ، لأنّ النّطق بالحرف ليس كالنّطق بالكلمة ، لأنّك في الكلمة تردّ البناء أصلاً إذا اضطررت إلى ذلك ولا تردّ إلى الحرف شيئاً ولكنّك تزيد فلّما بيّن لهم النّطق بالحرف تكلّم على التّسمية بذلك الّذي لفظوا به فلا يجوز غير ما ذكرا رحمهما الله ، فليست التّسمية بالحرف المتحرّك من الكلمة كالتّسمية بها كلّها وإن لم يبق في اللّفظ منها إلا حرف واحد ولذلك ردّ في عه إلى الأصل وزاد هنا من غيره ، وقد بيّن آخر الباب أنّه يزيد من جنس حركة المسمّى به وقياس هذه الحروف إذا صغّرتها بعد التّسمية أن تحكم لها بباب حَيِي وعيي ، فتجمع فيها بين ثلاث ياءات قياساً على باب حي والتّضعيف في أو ولو وهو وكي وفي وهي ، ولا تحمله على حذف عين ذيّا لشذوذه وضعفه ، وقوله فإن جعلت أي

---

(1) انظر « المقتضب » ، للمبرّد 34:33:1 .

(2) انظر الكتاب 14:62:2 .

(3) المرجع نفسه .

اسماً ثقّلته بياء أخرى واكتفيت بها حتى يصير اسماً بمنزلة ابن واسم[1] ، تشبيهه بابن واسم يدل على أنّه يريد ياء المتكلم دخلت عليها همزة الوصل ولو سميت بأي الّتي في المقسم لبقيت الهمزة قطعاً ولم تشبه بابن ، وقوله : فإنما حكيت بها الحروف[2] ، أي أسماء الحروف ، وقد تقدّم أوّل الباب أنّها أسماء ، ويريد بقوله : حكيت بها الحروف ، أصوات الحروف فجعلتها أسماء للأصوات وإن شئت أسماء للكلمات فمددت وإن شئت حكيت ولم تمدّ ، وقد تقدّم في التّغيير الذي ذكر في قوله : ولم تسلم الصوت[3] ، وهذا بمنزلة ما وقع في كتاب الله تعالى من القصص عن العجم بكلام العرب مغيّراً من لفظ العجم ولم تأت القصص بلفظها ولم ينطق أكثر الأنبياء بكلام العرب ولا أكثر الأمم ، وإنّما حكيت أقوالهم بلفظ العرب وإن شئت قلت لّما لزم هذه الكلمات الفصل في الهجاء حين احتاجوا إليه جعلوا لها أبنية تحتمل ذلك كما فعلوا في المنفصل والمتّصل .

وقوله : ولو سمّيت رجلاً باب يريد التسمية بها بعد استقلال النطق بها ، لا يريد بالباء السّاكنة من كلمة معيّنة ولذلك قال باب فلا تقطع الألف لأنّك لم تنقلها من فعل فصارت بمنزلة ابن إذا سمّيت به فلا يجوز القطع ، ولو سمّيت بالباء من كلمة معيّنة الباء فيها ساكنة لنطقت بجميع حروف الكلمة كما فعلت بالمتحرّكة فأما التسمية بالحرف الواحد السّاكن من غير كلمة فإنك تزيد في أوله همزة الوصل للابتداء بذلك الحرف كما زدت على المتحرّك هاء السّكت في آخره للوقف عليه ، فإذا سمّيت بقيت همزة الوصل على حالها وردّ المبرّد عليه فاسد لما ذكرنا[5] وكان الأستاذ أبو بكر يرى أنّ قطع الهمزة هو القياس كما تقدم في الفعل

---

(1) انظر الكتاب 8:63:2 .

(2) المرجع نفسه : 9 .

(3) المرجع نفسه : 11 .

(4) انظر الكتاب 13:63:2 .

(5) انظر « المقتضب » ، للمبرّد 241,32:1 - 242 .

ولأنّه قد تحرّك ما بعدها ولا تثبت مع ذلك وكان المبرّد يقول : يلزمه أن يقطع الألف في الوصل وإلا نقض جميع قوله في أوّل الباب إذا سمّي رجلاً باضرب ، قال الأستاذ أبو بكر : وقطع الألف هنا ألزم منه في اضرب لأنّ ألف الوصل لا تثبت إذا تحرّكَ ما بعدها وكلّهُ فاسدٌ بما ذكرنا ولا فرق بين التّسميةِ بِبَهْ وبين التّسمية بابن لو سميت بالباء الساكنة لاجتلبت إليها همزة الوصل فيلزم بقاؤها على حالها لأنّك اجتلبتها للاسم ولم تنقل فعلاً إلى اسم فلا وجه لقطعها وذهب بعضهم إلى منع التّسمية ، وليس بشيء ، وتحذف الهمزة في الوصل استغناء عنها كما حذفت هاء عه في الوصل فإذا ابتدأت قلت إب قد جاء كما قلت أحمر قد جاء فأثبت الهمزة مع الحركة لأنّها عارضة وهذه الحركة إعراب لا تثبت في الوقف فتثبت على نيّة الوقف ، ثم إذا وصلت قلت هذا ب ، كما قلت من ب لك فإذا وقفت وابتدأت لزمك ردّ الهمزة كما رددت النّون في لم يك في الوقف لأنّه بقي من الكلمة حرف واحد ساكن وهو الكاف ، وحرف المضارعة ليس من الكلمة إلا أنّه يعترضك هنا ثبات الهمزة في الوصل فإن راعيتها وقفت على حرف واحد ، وسوّغه اتصاله بما قبله وإن راعيتَ الإخلالَ به أثبتَّ الهمزةَ كما تَثْبُتُ في الشّعرِ في قوله :

* إِذَا جَاوَزَ الإِثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ * وتشبيهه بقوله من أب لك[1] في بقائه على حرف واحد والّذي ينقل لا ينطق بالهمزة إلا إذا فصل كذلك الّذي يقول هذا ب لك في الوصل ، إذا ابتدأ ردّ الهمزة وقف أو لم يقف وحذفت الهمزة في الوصل للحرف الّذي عاقبها للاستغناء ولا يحذفها للتّحريك مخافة الإجحاف ، وكان الأستاذ أبو بكر رحمه الله قد رجع عن هذا المذهب ورأى أنّ الصواب بقاؤها على حالها لأنّها لم تنقل من فعل فيلزم قطعها وإنما هي كهمزة ابن حكمها بعد التّسمية كحكمها قبلها وهذا بديع ويريد بقوله : فيبقى حرفان سوى التّنوين[2] ، إذا حذفت التّنوين ، ويريد بالكينونة الحدث أي إذا كان كونه على حرف لا يلزمه في كل موضع ، وقوله :

---

(1) انظر الكتاب 16:63:2 .

(2) المرجع نفسه : 14 .

فإن قلت تغيّر في الوقف فليس من كلامهم أن يغيّروا بناءه عمّا كان عليه في الوصل[1] ، يريد في الأكثر لأنّهم قد غيّروا منتا ومنتين في الوقف فقالوا منه وقوله : فيوافق ما كان على حرف[2] ، يريد أنّ الوقف يضطرّك إلى حذف التّنوين ولا تصل إلى ذلك في مثله مبتدأ لاجتماع السّكون والحركة في حرف واحد وهذا مستحيل ولا تقول أردّ المحذوف لأجل ذهاب التّنوين في الوقف لأنّ الجيّد الحذف في مثل عمٍ وقاض فلم تردّ بعد زوال التّنوين وقوله : حدّثنا بذلك يونس عن أبي عمرو[3] ، يريد كون الهمزة في أيمن همزة وصل ودليله ثباتها في الابتداء وحذفها في الوصل وهو دليل قطعيّ وهمزة الوصل دخلت على لام التّعريف ولزمتها وصارتا كقد دخلت للتعريف ولم تبن الكلمة عليها كما لم تبنِ على قد ولولا ذلك لم يوقف عليها كما يوقف على قد بزيادة المدّة في قوله مبتدئاً ألى[كذا]، ثم يقول الرجل فعل وفي قوله : * وَأَلْحِقْنَا بِذَلْ * في البيت ، وقوله : * وقوله : ومّما يدلّك على أنّ ألى منفصلة من الرّجل ولم يبن عليها وأنّ الألف واللام فيه بمنزلة قد[4] ، يريد أنّها منفصلة كانفصال قد لم تبن الكلمة عليها وليست في البيت للتّذكير ، ألا ترى أنّ علامة ذلك المدّة ، وحكى أبو الحسن أنّ العرب يقولون ألى ولا يذكرون كان ، ويقولون قدى ثم يقولون ألي زيد ، ويقولون زيدنى في المؤنّث ثم يقولون في الدّار وأنشدوا :

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ ... إِذَا الدَّاعِي الْمُثَوِّبُ قَالَ يَا لا

وهو بمنزلة قول ابن هرمة لبعض ولد علي رضي الله عنهم :

إِنِّي اسْتَحَيْتُكَ أَنْ أَقُولَ بِحَاجَتِي ... فَإِذَا قَرَأْتَ صَحِيفَتِي فَتَفَهَّمْ

---

(1) المرجع نفسه : 20 ، وفيه « فليس في كلامهم » عوض « ليس من كلامهم » .

(2) المرجع نفسه : 22 .

(3) انظر الكتاب 25:63:2 .

(4) المرجع نفسه 4:63 ، وفيه « ومما يدلّ على أنّ أل مفصولة » عوض « ومما يدلك على أنّ ألى منفصلة » و« أنّ الألف واللام فيها » عوض « وأنّ الألف واللام فيه » .

وَعَــلَيْــكَ عَهْـدُ اللهِ إِنْ أَنْبــأْتَــهُ   أَهْـلَ السِّيَــالَةِ إِنْ فَعَــلْتَ وَإِنْ لَمِ

وأنشد الفراء[1] : * فَهَلْ إِلَىٰ عَيْشٍ بِإِنْصَافٍ وَهَلْ * قال : فأفرد الثلاثة لأنّه يريد بها معنى الأولى ، وأدخل أبو الحسن مثل هذا في التذكّر ، قال : وإذا أرادوا التذكّر قالوا : قدى ، يريدون قد كان ولا يذكرون كان وهو كما ذكر لأنّه قد ينصرف لذكره عمّا علم ويعوض منه المدّة ولا يجوز أن يقال في قام الرجل ألى إنما يكون ذلك في الابتداء بالألف واللام فإذا أردت السّكوت على اللام قلت قام أَلْ ثم تقول الرجل كما فعل في البيت ، وقائله غيلان :

دَعْ ذَا وَعَجِّــلْ ذَا وَأَلْحِقْنَــا بِذَلْ   بِــالشَّحْــمِ إِنّـا قَدْ مَـلِلْنَــاهُ بَجَــلْ

شــاهده فيـه الوقف على اللام وفصــلها من الكلمة بعدها وإنما أراد بذا الشحم ، ثم كرّر الحرف مع الألف واللام وبجل : بمعنى حسب ، يقال بجلي ذاك أي حسبي ذاك وكافيّ وليست للتذكّر في البيت لعدم المدة ، وقوله : من الحروف الموصولة[2] ، يريد الّتي تبني عليها الكلمة كالهمزة والنون من انطلق مما يكمل به بناء الكلمة وإنّما يكون ما ذكر من التذكر أو الوقوف في المنفصل أو ما كان في نيّته أو في آخر الكلمة نحو قولهم هذا سيفني ، إذا أردت سيف جيّد ، وقد يكون في الحروف المفردات ، نحو ما أنشده الرّبعي قبل هذا في الباب أنّه أراد الحرف الواحد ثم أضرب عنه ، وقوله بمنزلة هل وقد وسوف[3] ، قال الأستاذ أبو بكر : إن شاء لم يجعلها مثلها لمكان تكرير العامل وترك المَدّة وجعلها زائدة كزيادتها في ذلك وهو الوجه وسيأتي التّنبيه عليها في باب الوصل[4] وأعاد هنا ذكر التّسمية بحرف متحرك لا من الكلمة بعينها كما تقدّم فزاد عليه من جنس حركته وضعّف ، وهذا نصّ

---

(1) انظر « معاني القرآن » ، للفراء 425:1 .

(2) انظر الكتاب 8:64:2 .

(3) المرجع نفسه : 9 .

(4) انظر الكتاب 21:273:2 .

بجميع الحروف مضمومها ومكسورها ومفتوحها ولم يقصد تلك الكلمات بأعيانها ، وإن سمّيت بالكلمة لم تحذف منها شيئاً لأنّك لو قلت رَبٌّ في ضرب لالتبس بكرب وجرب وهرب وعرب وقرب ولو قلت ضب لالتبس بضغب وضحب فعلاً واسماً ، وكذلك جميع ذلك ما لم تستوف حروف الكلمة ، وقوله : ومن خالفه ردّ الحرف الذي يليه[1] ليس من كلامه ، وقد تقدّم أنّ أبا الحسن يقول : ضب ، ورجع المازني إلى قول سيبويه وهو الصّحيح .

باب الحكاية الّتي لا تغيّر فيها الأسماء عن حالها في الكلام :

الحكاية على وجهين : حكاية الجمل بالقول أو ما كان في معناه من غير تسمية بها وهو الّذي أراد بقوله : * أَحَقُّ الْخَيْلِ بِالرَّكْضِ الْمُعَارُ *[2] لأنّه ليس باسم ، وأمّا بدأت بالحمد لله[3] فيحتمل أن يكون اسماً للسّورة وأن يكون بمنزلة البيت ، أي قرأت بالسّورة الّتي فيها هذا الكلام فيكون كقوله :

وَاللهِ مَا زَيْدٌ بَنَامَ صَاحِبُه ... وَلا مُخَالِطِ اللَّيَانِ جَانِبُهْ

ومنه * سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِعُونَ غَيْثاً * وهو كثير في الكلام ومنه قول حميد بن ثور الهلالي :

وَلَيْسَتْ مِنَ اللائِي يَكُونُ حَدِيثُهَا ... أَمَامَ بُيُوتِ الْحَيِّ إِنَّ وَإِنَّمَا

إلا أنّه قطع واجتزأ بإنّ وإنّما لأنّهما لا يكونان حديثاً وكأنّه ذهب بهما مذهب ما تقول ويقال لها فحكي وقد يكون منه قول الله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ ما رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ ﴾[4] والله أعلم، ولم يقصد شيئاً من هذا في الباب ومقصوده في الباب حكاية الأسماء إذا كانت جملاً أو ما في معناها وقد بيّن ذلك

---

(1) انظر الكتاب 12:64 .

(2) انظر الكتاب 4:65 .

(3) انظر الكتاب : 3 .

(4) يوسف : 35

غاية البيان ، وقول الطهوي :

إنّ لَهَـــا مُـــرَكَّنـــاً إرزَبَّـــا كَأَنَّ جَبْـــهَتَـــهَ ذَرَّىٰ حَبَّـــا

شاهده فيه حكاية ذرّى حبّا لأنّها جملة مسمىً بها ، ويروى * مركبّا * بالباء وهو أعلى الفرج ، ويقال له الرّكب وروى الجرمي مركّنا ، والإرزبّ : الغليظ ، شبّهه بجبهة هذا الرجل ، ومن التّسمية بالجملة قوله : * نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ * والبيت الثاني قد تقدم ، وشاهده فيه حكاية شاب قرناها ، أي بني من يقال لها ذلك وتهتدونها : تفتعلونها من الهَدِي لأنّه روى * لا تنكحونها * بعده وعليه يحمل قوله :

* وَشَرَّكَ عَنِّي مَا ارْتَوَىٰ الْمَاءَ مُرْتَوِي * بالرفّع وحذف المفعول ووقع في الشّرقيّة * لا تنكحونها * وقول الآخر :

وَجَدْنَـا فِي كِتَـابِ بَنِـي تَمِـيمٍ أَحَقُّ الْخَيْـلِ بِـالرَّكْضِ الْمُعَـارُ

وقد ذكرنا الشّاهد منه ، يريد وجدنا في وصايا بني تميم ومن المنجد لكراع ، يقال : أَعَرْتُ الشَّيْءَ فهو معار : من العارية ، وأنشد البيت ، قال : ويقال : أعار الفرس وأعراه إذا هلب ذنبه والهَلُوبُ : أسرع من الذيّال ويقال : أعرت الفرس : أسمنته ، وأنشد :

أَعِـيرُوا خَيْـلَكُـمْ ثُـمَّ ارْكُضُـوهَـا أَحَقُّ الْخَيْـلِ بِـالرَّكْضِ الْمُعَـارُ

وهذا معنى بديع ولغـة ثانيـة ، وهذا البيت يحكم على الأوّل ويبيّنه وليس ما ذكر الأعلم بشيء وكلّ اسم صُيرّ في هذا الباب بمنزلة حضرموت وإن لم يعرب فهو واحد ، وقوله : ولا يضاف بالياء[1] ، يريد إضافة النّسب ثم قاسها على إضافة التّعريف فمثّل بإضافة المتكلّم ثم أراك وجه الصّنْعَةِ فيما قصد إليه ، قال : فتحذف وتعمل به عملك بالمضاف إلى الاسم حتّى يصير على شيء إذا سميّت به لم تحك ،

---

(1) انظر الكتاب 15:65:2 .

يقول تردّه إلى الإفراد فلو سمّيت به لكان معرباً ولم تحك لأنّه فارغ وليس بكلام عمل بعضه في بعض وأمّا التّسمية « بخير منك » أو « مأخوذ بك » أو ضارب رجلاً وما أشبه ذلك فيجري مجرى المضاف في الإعراب ويثبت فيه التّنوين لأنّه صار وسط الاسم وإن سمّيت بها مؤنّثاً فراعيت الأصل قبل التّسمية في إثبات التّنوين صار بمنزلة المحكيّ وهو معرب وقد بيّنه غاية البيان ، واستدلّ بقولهم لا خيراً منك ولا ضارباً رجلاً[1] حيث انتصب بلا وثبت التّنوين لطوله وكأنّ منك ورجلاً من تمام الاسم كأنّهما من نفس الكلمة فلم يمكن زوال التّنوين في المذكّر والمؤنّث ، وكذلك التّسمية بمثل عاقلة لبيبة أو عاقل لبيب[2] ، جرى مجرى خير منك وضارب رجلاً ، لأنّه ليس بجملة فلا يحذف تنوينه لأنّه ليس بمضاف وإليه الإشارة بقوله لأنّه ليس بشيء عمل بعضه في بعض فلا ينوّن[3] ، أي ليس بعامل فيما بعده عمل إضافة ، ومثاله ما تأتينا فلا تحدثنا أي ما تأتينا غير محدّث ، والّذي عمل بعده عمل إضافة فلم ينوّن التّسمية بعن زيد ومن زيد إذا أضفت حذفت التّنوين وأعربت ويروى فلا ينوّن بالرّفع أيضاً ويكون معطوفاً على عمل ، ثم ابتدأ بقوله : وينوّن كذا ، ويشير بقوله حكيت[4] إلى إثبات التّنوين ، وقد بيّن قُرَيْبَ آخر الباب أنّ عاقلة لبيبة معرب في قوله : وإن جعلت الطّويل صفة صرفته بالإعراب[5] وأثبتّ التّنوين ، كما فعلت في عاقلة لبيبة ، وقوله فإنّك إن أردت حكاية النّكرة جاز[6] ، يريد على لغة « ليس بقرشيا » وأمّا التّسمية بعاقلة مفرداً فلا بدّ فيه من الإعراب ومنع الصرف ، وإجازته الصرف فيه على حكاية من

---

(1) انظر الكتاب 6:66:2 .
(2) انظر الكتاب : 9 .
(3) المرجع نفسه : 9 .
(4) انظر الكتاب : 11 .
(5) المرجع نفسه 5:68 .
(6) انظر الكتاب 12:66 .

حكى دَعْنَا مِنْ تَمْرَتَانِ ، وهو بعيد ، قال الفارسيّ : كأنّه لمّا كان فيه ضمير كانا اسمين بمنزلة عاقلة لبيبة أو الفعل إذا كان فيه ضمير فجازت الحكاية ثم قال إلا أنّه كان الوجه ترك الحكاية لأنّه ضمير غير معتدٍّ به في هذا الموضع قلت : وهذا الّذي وجّه به قوله في جواز الحكاية في عاقلة غير جيّد لأنّ العرب لم تعامل الضّمير في الصّفات ولا المرفوع بها الظّاهر فلا فرق بين التّسمية بضارب فارغاً من ضمير أو بالضّمير أو بالظاهر كلّ ذلك معرب فزال التّنوين مع العلل المانعة من الصّرف إلا إذا ظهر فاعله ، نحو ضارب أبُوه أو حسن وجهُه إذا سمّيت بهما فإنّ هذا النّوع يُعرب وتنوينه ثابت كعاقلة لبيبة لأنّ هذا كلّه ليس من قبيل الجمل وإنّما هو من قبيل المفردات ، وأمّا الفعل المضمر فيه فمبنيّ لا محالة لأنّه جملة فتشبيهه عاقلة بالضمير الذي فيه بالفعل المضمر فيه فاسد وليس أحد من النّحويّين يعامل الضّمير في الصفة ألبتّة لأنَّ الصّفة مفردة بضميرها ، كما كانت من قبل المفردات بظاهرها المرفوع بها وبمنصوبها ، ولم يرد سيبويه إلا حكاية دعنا من تمرتان ، وقبح لقلّته وليس بقياس ، وقوله : فإنك إن أردت الحكاية للنّكرةِ جاز[1] ، يريد حكاية النّكرة المفردة بعد التّسمية ، وقوله : والوجه في ذلك الأوّل الحكاية[2] يريد بالحكاية ثبات النون لا الإعراب ، لقوله بعد : وإن جعلت الطّويل صفة صرفته بوجوه الإعراب[3] وسيأتي في الباب إن شاء الله / ، وهو جارٍ بوجوه الإعراب في التّسمية ، كما كان يجري قبلها ، ولذلك ضعفت حكاية المفرد أيضاً ، ويريد بقوله : لأنّهما شيئان[4] أنّهما نكرتان جعلا معرفة ، والإعراب والإضافة في قوله : من زيد وعن زيد[5] أحسن من الحكاية ، وأمّا قطّ زيد في التسمية فالإضافة لا غير ، لأنّه اسم نقلته إلى اسم آخر متمكّن فيه .

(1) انظر الكتاب 12:66:2 .

(2) المرجع نفسه .

(3) المرجع نفسه 5:68 .

(4) المرجع نفسه 13:66 .

(5) المرجع نفسه : 15 .

وقوله : والدّليل على ذلك أنّك لو سمّيت رجلاً بخمسة عشر زيد[1] يريد تغير عشر بالإعراب ، فترفعها إذا أضفتها كما غيّرت أمْسِ في التّسمية لأنّ المضاف كالمفرد في التّسمية لأنّه مفرد وأمّا «في» من حروف المعاني فإذا سمّيْتَ بها مفردة أو مع مجرورها نقلتها ثم أضفت إن ذكرت مجرورها وأمّا فوزيد فتجري بوجوه الإعراب على حالها قبل التّسمية ، وإن سمّيت بالفم جرى مجرى يد ودم ولم تزد شيئاً ، ولما استعملوا فازيد مفرداً أبدلوا من واوه حرفاً أصلب فيه من مخرجه ، ولم يفعلوا ذلك بذي طل ، لأنّهم لا يفصلونه ولا يجوز في في زيد إلا التّضعيف إذا أردت الحرف لما كان يؤدّي إليه من الاعتلال وبقاء الاسم على حرف واحد منوّن ولا سبيل إليه ، وفوزيد جرى مجرى أبي زيد ولم يحرّك حرف العلّة فيه كما لم يحرّك في أبيك وأبوك وأباك فاحتمل ذلك وجرى في التّسمية على حكم الإضافة وليس في الحرف كذلك فلزم تضعيفه وهذا معنى قوله : ولا يشبه ذا فاعبد الله[2] إلى آخر الكلام ، أي لا يشبه في الذي هو حرف الجر فاعبد الله لما ذكرناه ، وقوله لأنّ ذا لا[3] يشير إلى فاعبد الله الّذي هو الفم ، وقول المفسّر : يعني الفم مضافاً[4] لأنّه إذا أفرد لم يكن هكذا ، ويريد بقوله : إذا كان مفرداً على غير حاله في الإضافة[5] ، أنّه جاز أن يكون في الإضافة على حرفين آخرهما حرف علّة ، لكونه في الإفراد على حرفين صحيحين وجاز ذلك في ذي مال لّما كان لا يفرد فيؤدّي إلى بقائه على حرف واحد ساكن في الوقف كما تقدّم من علّته وإليها الإشارة بقوله : وكرهوا أن يكون على حال إن نوّن كان مختّلاً عندهم[6] ، وقوله : فياؤه تحرّك في النّصب[7] يريد لو

(1) المرجع نفسه : 12 .
(2) انظر الكتاب 24:66:2 .
(3) المرجع نفسه : 25 .
(4) المرجع نفسه .
(5) المرجع نفسه 1:67 .
(6) المرجع نفسه : 3 .
(7) المرجع نفسه : 2 ، وفيه « وياؤه » عوض « فياؤه » .

لم تضاعف في التّسمية به فلمّا كانت لفي زيد في الإفراد حالة لا تكون له في الإضافة تنزّل منزلة ذا مال حيث لم يفصل ، ولا يكون مضافاً على حدّ ذي مال لأنّ باب الإضـافة مبنيّ على الإفراد ، وإذا سمّيت باسمين أحدهما معطوف على الآخر حكيتهما على ما كانا عليه من رفع ونصب وخفض وهما جملة لأنّ الواو نابت مناب الفعل الّذي عمل في الأول ودلّت عليه ، فإنّما سمّيت بجملة ، تقول : مررت بزيداً وعمراً وجاءني زيداً وعمراً ، ونصبت في النّداء لأنّه أشبـه المطوّل وليس بإعراب ، وطلحةُ في كلامه غير منوّن لأنّه كان معرفة قبل النّقل فلو سمّيت بواحدة الطّلح وزيد معطوف عليها ، لقلت رأيت طلحة وزيد ، وقلت في النداء يا طلحـةُ وزيداً وكذلك إن سميت بفـاطمـة وعائشـة علمين منصوبين أحدهما معطوف على الآخر ، قلت جاءني فاطمة وعائشة ، ويا فاطمة وعائشة من غير تنوين ، ونصبت في النداء على كلّ حال ، لأنّه أشبه المطوَّل ، لأن التّعريف في الاسمين لا في أحدهما فإذا لم تقصد تعريفاً دون غيره بقي على أصله في جواز الصّرف ، وكذلك إذا سمّيت بوزيد لا يكون إلا عطفاً على جملة في الرّفع والنّصب والخفض ، بالواو تؤدّي عن تلك الجملة التّي قطعت ما بعدها عنها ، ألا ترى أنّ العامل في الثّاني الفعل الذي نابت الواو منابه فكأنّ هذا المعطوف جملة ملفوظ بها ، وقوله : لأنّ ما هذه لم تجعل بمنزلة موت في حضرموت[1] لا يفعل ذلك في الحروف ولا يكون للتّركيب إلا في الاسمين فإذا سميت باسمين ركّبت أو أضفت وإن سمّيت بحرفين من حروف المعاني أو فعلين أو فعل واسم حكيت ، وإن سمّيت بحرف منها واسم يمكن انفصاله أضفت وإن شئت حكيت والإضافة أحسن كمـا تقدّم ، وكأنّما مركّبة من ثلاثة أشياء وهو تباعد من المركّب فلا يكون فيه إلا الحكـاية ، ولو كانت « كأن » لكـانت حكاية لأنّها من حرفين ويقول ليست « ما » في حيثما اسماً ولا غيره حيث تغيير بك في بعل بك ،وقوله : ولا لغوا[1] ،

(1) انظر الكتاب 2:67:7 .

(2) انظر الكتاب 2:67:9 .

هذا نصّ بإجراء الملغى مجرى المهيّيء ألا ترى أنّه يقول لو أردت غير الحكاية لم أترك الهاء وكذلك أجرى أمّا في الجزاء وإلا وإمّا في لغة من قال : فإن جزعا مجرى حيثما وإنما اللام في ذلك زائدة ، وقد نصّ عليه وليست مثلها في لعلّ لأنّها اسم تجري فيه مجراها في عبدل ، وقد تقدّم الكلام على قوله : * لَقَدْ كَذَبَتْكَ نَفْسُكَ * ، وشاهده فيه هنا انفصال ما من أن وحذفها فهي مركّبة ، وإلا في الاستثناء غير مركّبة وكذلك حتّى ، ومثل إلا بفعلى[1] والحروف لا توزن ليريك أنّها كلمة واحدة وكذلك أما وألا من قولهم أما إنّه ظريف وألا إنّه ظريف[2] معرفتان وكذلك أمّا التي فيها معنى الشّرط غير مركّبة ولذلك مثّلها بشروى[3] وألا وَأَمَا في الاستفهام مركّبتان من الهمزة ولا وما وكذلك حروف التّحضيض وقد نصّ عليها في النوّن ودخلت الكاف على أيٍّ مجرّدة للتّشبيه فإذا أردت الكاف الجارّة زدت معها ما كقوله : كما أنت هنا وقد تدخل على إن المكسورة وتفتحها من حيث لم تقل كما أنّك هنا على حدّ قولك كما أنت هنا ، وقد ذكر عن الخليل في باب إن أنّه سأله عن كأنّ فزعم أنّها أن الخفيفة لحقتها الكاف للتشبيه فصارت معها ككلمة واحده مثل كأين وكذا وكذا[4] ، وذكر أيضاً رحمه الله في حروف الابتداء انتظرني كما آتيك وزعم أن ما والكاف جعلتا بمنزلة حرف واحد وصيّرت للفعل كربما[5]فهذا نصّ لا يرتاب معه في دخول الكاف على أن وأمّا ذلك فلما كانت اللام في الاسم لم يُحْفَلْ بها ألا ترى أنّها كَلامِ عَبْدَل وإنّما يحفل بحروف المعاني ، وليس في الحروف زيادة لقلّة تمكّنه وإنّما ذلك في الاسم والفعل وإنّما كانت التاء في أنت كالكاف لقولهم أنا وهذا وهؤلاء من كلمتين فليس فيهما

---

(1) المرجع نفسه : 13 ، وفيه « إلا التي للاستثناء بمنزلة دفلى » .

(2) المرجع نفسه : 15 .

(3) المرجع نفسه : 14 .

(4) المرجع نفسه 13:480:1 ، ونصه « وهذه الكاف إنّما هي مضافة إلى أن فلما اضطررت إلى التخفيف ولم تضمر لم يغير ذلك أن تنصب بها كما أنك قد تحذف من الفعل فلا يتغيّر عمله » .

(5) المرجع نفسه 15:459 .

وأشباههما إلا الحكاية ، وهلمّ : مركبة من حرف وفعل ، وقوله : لا من أين[1] هو ، ردّ لمن قال من أين فقال لا من أين ، زيدٌ الطّويل مبتدأ وخبر وهو محكي ولا يحذف تنوينه ، ويبقى في النّداء على رفعه وتنوينه لمذكر كان أو لمؤنّث ، ويريد تشبيهه بعاقلة لبيبة أنّه مثله في الصرّف ودليل كونه مبتدأ وخبراً قوله : بعد ذلك وإن جعلت الطّويل صفةً صرفته بالإعراب وإن دعوته قلت يا زيد الطويل[2] فهذا نصٌّ أنّ الأوّل غير صفة ثم معه نصٌّ آخر أنّ الأوّل محكيّ غير مغيّر عمّا كان عليه في النّداء وغيره وأنّ الثّاني معرب من حيث لم يكونا جملة عمل بعضها في بعض وقد غيّر هذا في النّداء إلى النّصب ولم يغيّر الأولى وغيّر فيه بالحكاية لأجل ثبوت التنوين فتأمّله فهذا نص جليّ وأمّا أولاء فمعرب في التّسمية به لأنّه غير مركّب وهو في تسمية المؤنّث به غير مصروف ، وأمّا الّذي رأيته والّذي رأيت والّذي عندك والّذي قام والّتي قامت إذا سمّيت بها فيبقى الاسم الأوّل على لفظه لأنّه وسط الكلمة وإنما تمامه بصلته وهو معرب في الموضع لأنّه بمنزلة المفردات فالذي مع صلته مفرد بمنزلة زيد وعمرو ويثنّى ويجمع بعد التّسمية به لكنّ النّداء امتنع منه لكونه بعد التّسمية غالباً كالحارث والعبّاس ولا ينادى بيا ولا بيأيُّها لأنّها لا توصف أيها بمخصوص إنما توصف بالأجناس كقوله :

يَـأيُّهَـا الذَّكَرُ الذِّي قَدْ سَـوُّتَنِي وفَضَحْتَـنِـي وَرَدَدْتَ أُمَّ عِيَـالِيَـا

ومِنْ قبلُ قال الله العزيز : ﴿ مَنْ ذَا الّذِي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضاً حَسَناً ﴾[3] وقال عزّ وعلا : ﴿ يَا أَيُّهَا الّذِي نُزِّلَ عَلَيهِ الذِّكْرُ ﴾[4] وإنّما يمتنع ذلك في الغالب بعد التّسمية وليس بمنزلة الله فتدخل عليه ياء لاختصاصه بما لا يجوز في غيره من دخول الميم المشدّدة عليه وإثبات همزته في النّداء وتفخيم لامه وحذفه فقد قالوا لاهِ أبوك وَلِهِنِّي أبوك ، يريدون لله أبوك ولا يقاس عليه غيره ، فردّ المبرد عليه

(1) انظر الكتاب 23:67:2 .

(2) الكتاب 68 : 4 .

(3) البقرة : 245 .

(4) الحجرات : 6 .

فاسد[1] ، وقد تقدّم الكلام على التّسمية بضارب أبوه ونحوه من الصّفات بمعمولاتها بمثل ما ذكر هنا ، وقوله : بمنزلة اسم واحد[2] ، هذا نصّ يقتضي ثبوت الألف واللام مع التّسمية كما تثبت الإضافة معها ، وكذلك قوله : ولو سمّيته الرّجل والرّجلان[3] ، نصّ بأنّك تسميّ بما فيه الألف واللام ولا تحذفها وقد تقدّم في ما ينتصب على المدح والتّعظيم عند كلامه في الاسم وليس بمنزلة الّذي قال ذاك وإن كان لا تفارقه الألف واللام من قبل أنّ الّذي قال ذاك ليس اسماً بمنزلة زيد وعمرو غالباً ، لأنّك تقول يأيّها الّذي قال ذاك ، ولو كان اسماً غالباً بمنزلة زيد وعمرو لم يجر ذا فيه ، ولم يجر نداؤهما لأنّهما صارا غالبين كالحارث وبذلك حكم لهما لمكان الألف واللام ألا ترى أنّهما لا يثبتان في الأعلام وهذا علم غير أنّه لا ينادى ، وقد تقدّم الكلام على التّسمية بالمعطوفات نحو زيداً وعمراً وعلى التّسمية بحمزة وطلحة معاً علمين وهما كما ذكر كلاهما غير مصروف فإن سمّيت بهما غير علمين نوّنت كما تقدّم وأمّا كزيد ولزيد وبزيد ونحوها ممّا جاء على حرف واحد فلا يجوز فيه إلا الحكاية ، تقول جاءني كزيد ومررت بزيد ، ورأيت كزيد ، وذهب بعضهم إلى التّضعيف والإضافة كالتّسمية بفي زيد فقال هذا كيُّ زَيد ، وفِيُّ زيد ، وَلِيُّ زيدٍ في كزيد ، بزيد ، ولزيد ، وليس بمقول ، وقوله : تركته على حاله[4] ، إنّما ترك على حاله لأنّ « ما » صارت فيه على حرف واحد كما كانت الياء والكاف كذلك فلو أضفت لرددت وضعّفت كما تغيّر إذا أفردت ، ويريد بقوله : ولا تجعل الأشياء حكاية[5] أنّ الإضافة لا تجعل الأسماء حكاية كما أنّ الألف واللام كذلك ووقع في الشّرقيّة ولا تجعل الاسم حكاية .

---

(1) انظر « المقتضب » ، 242:4 .

(2) انظر الكتاب 13:68:2 .

(3) المرجع نفسه : 13 .

(4) انظر الكتاب 21:68:2 .

(5) المرجع نفسه : 24 ، ونصه : « لا يجعلان الاسم حكاية كما أنّ الألف واللام لا يجعلان الاسم حكاية » .

« تخريج الشواهد الشعرية »

1 - تكملة البيت :

أكاشــــره وأعـــــلم أن كلانـــــا   عـلى مـا ســـاء صـــاحبـه حريص 159

لعدي بن زيد . الكتاب 1 : 440 . المعجم 1 : 203 .

المقتضب 3 : 241 .

- في فتيـة كسيـوف الهنـد قد علـموا   أن هـــالك كلّ من يحفـى وينتعـــل 159

الكتاب 1 : 282 ، 440 ، 480 ، 2 : 132 .

المقتضب 3 : 9 . المعجم 1 : 290 .

2 - عـلى حـين من تـلبث عليـه ذنوبه   يـرث شــربـه إذ في المقـــام تـدابـر 162

وروي * تداثر * عوضاً من * تدابر *

الكتاب 1 : 441 . المعجم 1 : 156 .

- ابن مقبل :

وقـدر ككفّ القـرد لا مستعـيرهـا   يعـــار ولا من يـــأتهـــا يتـــدسّـــم 163

الكتاب 1 : 441 . المعجم 1: 339 .

- مزاحم :

فـــذر ذا ولكـــن هـــل تعـــين متّياً   عـلى ضـــوء برق آخر اللّيـــل نـاصب 163

الكتاب 2 : 417 المعجم 1 : 58 .

- طرفة :

ولست بحـــلال التِّـــلاع مخافـــة   ولكـــن متى يســـترفـد القـوم أرفـد 164

الكتاب 1 : 442 . المعجم 1 : 112 .

3 - أبو تمّام :

ومـــا ذاك أن كان عمّـــي ولا أخي   ولكـــن مـــتى أمـــلك الضر أنفـــع 164

الكتاب 1 : 242 . معجم شواهد العربية

1 : 216 .

ـ ابن هرمة :

وعـــليـك عهــد الله إن أنبـــأتــه   أهـل السّـيــالة إن فعـلت وإن لّم 166

المعجم 1 : 372 .

ـ عبد الله بن همّام :

لمـــا تمكّــن دنيـــاهـم أطـاعَهُـمُ   في أيّ نَحْـــوٍ يميــلوا دينــه يمــل 167

الكتاب 1 : 442 .   المعجم 1 : 313 .

ووقع في شعره * ولكن إذا لم أملك الضرّ أنفع *

4 ـ أعرابي

إنّ الكـــريم وأبيــك يعتـــمـــل   إن لم يجـد يـومـاً على من يتّـكــل 167

المعجم 2 : 516 .

ـ أتجزع إن نفس أتـــاهـــا حمـــامهـــا   فهـــلا التي عن بـين جنبيـك تـدفع 167

لزيد بن رزين .   انظر المعجم 1 : 217 .

انظر الضرائر

لابن عصفور /213 .

ـ * ولا أراها تزال ظالمة * 167

صدر بيت تكملته : * تحدث لي نكبة وتنكؤها *

وهو من شعر ذي الرّمّة .

انظر معاني القرآن للفّراء 2 : 57   المعجم 1 : 143 .

: 57

5 ـ * كما ألغيت في الدّية الحوارا * 170

صدره : * ويهلك بينها المرّيّ لغوا *

انظر ديوان ذي الرّمّة ، بعناية كارليل : 196 .

ـ حميد بن ثور :

حــلفت له أن يـدلج الليـــل لا يـزل   أمـــامك بيت من بيـــوتي ســـائــر 170

انظر معاني القرآن للفرّاء 1 : 34 ، 69 ، 236 .   المعجم 1 : 54 .

ـ لئـن كان مـا حدّثتــه اليـوم صــادقـاً   أصم في نهـار القـيظ للشـمس باديـا

انظـر معـاني القرآن للفّراء : 1 : 67 ، وجاء بالجزء الثـاني صفحـة 131 * لئن كان 170

ما حدثته * كالرواية المثبتة ، على حين ورد في الجزء الأوّل : * لئن كان ما حدثتك *
وبعده :
وأركب حمـــاراً بـــين ســـرج وفـروة   وأعـر من الخـاتـام صـغـرى شماليـا
ـ الفرزدق :
فـأنـتم لهذي النّـاس كالقبـلة الّتي بهـا   إن يضـــلّ النـاس يهـدي ظـلالَهـا 171
الكتاب 1 : 445 الاقتضاب لابن السّيد البطلوسي : 115 .
المعجم 1 : 228 .
وقـــال الله قـــد يسّـــرت جنـــداً   هـــم الأنصـــار عُـرضتهـــا اللقـــاءُ 172
البيت لحسّان بن ثابت . انظر شرح ديوان حسّان بن ثابت بتصحيح عبد الرحمن البرقوقي ص 62 .
ـ العديل بن الفرخ :
لعمـــري لئـن رمت الخروج عـليهـم   لعـمرو على عوف وكعبٌ على سَعْـدِ 172
6 ـ وضّـــيعت عمـــراً والرّبـــاب ودارمـــا   وعمـــرو بن أدّ كيف أصــــبر عن أدّ 172
المعجم : 1 : 125 ، وقد عزاه إلىٰ مجهول .
ـ زهير :
ومن لا يزل يستحمـــل النّاس نفســـه   ولا يغنهـــا يومـــاً من الدهـر يســـأم 173
ويروى أيضاً * يعفها من الذّلّ يندم * انظر بهجة المجالس وأنس المجالس ، لابن عبد البرّ 349 ، 350 .
الكتاب 1 : 445 .   المعجم : 1 : 316 .
ـ الحطيئة :
متى تـأتـــه تعشـــو إلى ضـــوء نـاره   تجد خـير نـار عنـدهـا خـير موقد 173
الكتاب 1 : 445 ، معاني القرآن للفرّاء 2 : 273 .
المقتضب 2 : 65 .   المعجم : 1 : 111 .
قبله :
كســـوب ومتـــلاف إذا مـا ســـألتـــه   تهـــلّل واهتـــز اهـــتزاز المـــهنّـــد 173
انظر الملاحظة السابقة .
6 + 19 ـ متى تـأتنـــا تـلـمـم بنـا في ديـارنـا   تجد حطبـــاً جزلاً ونـاراً تـأجّجـــا 173
عبيد الله بن الحرّ أو الحطيئة ، الكتاب : 1 : 446 .

المقتضب 1 : 66 . المعجم 1 : 76 .

– إن يبخـــلوا أو يجبـــنـــوا أو يغـــــدروا لا يحفـــلوا 174

يغـــدو عـــليــك مــرجّــليـــ ـــنَ كأنّهـــم لم يفـــعـــلوا

الكتاب 1 : 446 . المعجم 1 : 298 .

– * ومهما يُكتم الله يعلم * 174

7 – كعب بن زهير :

ومن لا يقـدّم رجـله مطـمـئـنّـة فيثبتَـهـا في مستـوى الأرض تـزلق 175

الكتاب 1 : 446 . المقتضب 2 : 23 . المعجم 1 : 250 .

وجاء في المقتضب * فيثبتها * بدلاً من * يثبتّها *

– * وألحق بالحجاز فأستريحا * 176

عجز بيت للمغيرة بن حبناء * سأترك منزلي لبني تميم * 176

الكتاب 1 : 248 , 423 المقتضب 2 : 24 .

المحتسب 1 : 197 . الضرائر : 284 ، شرح شواهد شرح

– ومن يغـترب عن قومه لم يزل يرى

عجزه :

مصـــارع مظـــلوم مجّرا ومسحبـــا 176

وهما أوّل بيتين استشهد بهما سيبويه * والبيت الثاني :

وتـدفَن منــه الصّــالحات وإن يسئْ يكن مـا أسـاء النّـارَ في رأس كبكبـا

الكتاب 1 : 449 .

شرح ديوان الأعشى ، للدكتور محمد محمد حسين : 163

وانظر معاني الفرّاء 2 : 290 .

المقتضب 2 : 22 . المعجم 1 : 27 .

8 + 15 + 18 – لو كنت إذ جئتنـا حـاولت رؤيتنـا أو جئتنـا مـاشيـاً لا يعـرف الفرس 178

معاني القرآن للفّراء 2 : 284 .

– فـلو نبش المـقـابـر عن كليب فيخـــبرَ بـــالذّنـــائب أيّ زيـــر 178

المعجم 1 : 186 .

– جابر بن حُنَيّ :

ألا تنتهي عنا ملوك وتتّقي محارمنا لا يبوءِ الدّم بالدّم

الكتاب 1 : 450 ، المفضّليات تح . عبد السلام هارون : 211 .

المعجم 1 : 359 ، شرح المفضليات للتبريزي : 777 ، وقبله :

وفي كل أسواق العراق أتاوة وفي كل ما باع امرؤ مكس درهم

وفيه * ألا تستحي * عوض * ألا تنتهي *

9 – متى أنام لا يؤرقني الكريّ ليلاً ولا أسمع أجراس المطيّ 180

الكتاب 1 : 450 . الخصائص 1 : 73 . المعجم 2 : 559 .

– * يلده كلمة من البيت الآتي :

عجبت لمولود وليس له أب وذي ولد لم يلده أبوان

وقد ذكره برمته ابن خروف في الجزء المجزأ ، وهو في الصفحة 237 من النسخة التيمورية

وانظر الكتاب 2 : 258 : 16

– الأخطل :

وقال رائدهم أرسوا نزاولها فكل حتف امرىء يمضي لمقدار 181

الكتاب 1 : 450 . المعجم 1 : 181 .

– عمر بن امرئ القيس :

يا مال والسيد المعمم قد يبطره بعض رأيه السرف 181

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف

لا يرفع العبد فوق قيمته والحق يوثى به ويعترف

خالفت في الرأي كل ذي فخر يا مال والحق عنده فقفوا

تؤتون فيه الوفاء معترفاً فالحق فيه لكم فلا تكفوا

استشهد سيبويه بالبيت الثاني وبالعجز من البيت الثالث وصدر الرابع

انظر الكتاب 1 : 38 ، 335 ، 450 .

المعجم 1 : 239 .

10 – معروف :

كونوا كمن آسىٰ أخاه بنفسه نعيش جميعاً أو نموت كلانا 182

الكتاب 1 : 451 . المعجم 1 : 380 .

– الأخطل :

كرّوا إلى حرتيكم تعمرونها كما تكّر إلى أوطانها البقر 183

الكتاب : 451 . المعجم 1 : 160 .

11 ـ تــالله أسمع مــا حيــيت بهــالك إلاّ بكــيت عــلى النّبــيّ محمّــد 185

الكتاب 2 : 451 . المعجم 1 : 380 .

ـ الفرزدق : * وإنّما يدافع عن أعراضهم أنا أو مثلي * 185

جزء من بيت وهو بتمامه :

أنــا الذائـد الحـامي الذمــار وإنّمــا يــدافع عن أعـراضهــم أنــا أو مثـلي

الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، للبطليوسي : 18 .

وفيه * أحسابهم * عوضاً عن * أعراضهم *

المعجم 1 : 301 .

ـ الكميت :

أجهــــالاً لا تقـــول بـــني لؤيٍّ لعــمــر أبيـك أم متجــاهــلينــا 186

الكتاب 1 : 63 . المعجم 1 : 386

المقتضب 2 : 349 .

13 ـ فــأقســم أن لو التــقــينــا وأنــتم لكــان لكــم يوم من الشــر مظــلم 190

المسيب بن عبس الكتاب المعجم 1 : 340

1 : 455

الضرائر ، لابن عصفور : 181 .

ـ وإنّي لآتيــكــم تشــكّــر مــا مضى من الأمر واستيجـاب مـا كان في غد 191

للطّرمّاح . المعجم 1 : 113 .

معاني القرآن للفراء 1 : 180 ، 244 .

الخصائص 3 : 331 .

الاقتضاب ، للبطليوسي : 380 وفيه « الغد » .

14 ـ لبيد :

ولقــد عــلمت لتــأتــينّ منــيّــتي إنّ المنــايــا لا تطـيش سـهــامهــا 192

الكتاب 1 : 456 . المعجم 1 : 356 .

ـ بشر :

نــزعت بــأسبــاب الأمـور وقـد بـدا لذي اللّبّ منهــا أيّ أمـريـه أصـوب 193

لم يعرض له في المعجم .

– * فأصبحن لا يسألن عن بما به * 194
شطر بيت عجزه : * أصعّد في غاوي الهوى أم تصّوبا *
انظر معاني القرآن للفرّاء ، 3 : 221 ، وقد ورد * لا يسلنه * عوض * لا يسألنه * .
الضرائر : 70 . العيني 4 : 103 .
الخزانه 4 : 62 .
– ولا للما بهم أبداً دواء 194
عجز بيت لمسلم بن معبد الوالبيّ ، والشّطر الأول :
فـــلا والله لا يُــلفــى لمــا بي ولا للمـــابهـــم أبـــداً دواء
وقبله :
لددتهـــم النّـــصحـــيـــة كلّ لدٍّ فمجّـــوا النّـــصـــح ثم ثنـــوا ففـــاءوا
انظر معاني القرآن ، للفرّاء 1 : 68 .
الخصائص 2 : 282 الضرائر : 69 . المعجم 1 : 21 .
الخزانة : 1 : 364 ، 4 : 273 .
– * علي كان المسوّمة العراب * 195
أوّله : * سراة بني أبي بكر تساموا *
الضرائر : 78 . المعجم 1 : 63 .
ويقول البغدادي : « وهذا البيت مع شهرته وتداوله لم أقف على خبر له »
الخزانة 4 : 35 .
– * عاود هراة وإن معمورها خرباً * 196
قائله عبد الله بن مسلم الهذلي
المعجم : القسم الثالث : 575 ، 1 : 29 .
16 – عديّ بن زيد :
فمـــتىٰ واغـــل ينـــبهـــم يحيّـــو (م) ه وتعـــطف عـــليـــه كأس السّـــاقي
الكتاب 1 : 458 . الضرائر : 207 . المعجم 1 : 253 .
– صـــعـــدة نـــابتـــة في حـــائـــر أينما الرّيح تميّـــلهـــا تمـــل 196
كعب بن جعيل على خلاف .
الكتاب 1 : 458 . المعجم 1 : 260 .
معاني القرآن للفرّاء 1 : 297 .

196 – * الله يشكرها *

البيت بكامله :

من يفعل الحسنات الله يشكرها   والشّرّ بالشّرّ عند الله مثلان

الكتاب 1 : 435 .   المعجم 1 : 402 .

معاني القرآن للفّراء 1 : 476 ، النوادر : 31 ، الضرائر : 160 .

– هشام المّريّ :

197 فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن   ومن لا نجره يمس منا مروّعاً

الكتاب 1 : 458 معاني القرآن للفراء 1 : 198 .

المقتضب : 75 وفيه * مفزّعا *   المعجم 1 : 86 .

النوادر : 314 .

197 – * سوف حقاً تبليهم الأيام * أولّه : * وكذا كم يصير كلّ أناس *

انظر الأصمعيات : 185 .   المعجم 1 : 357 .

197 – * ربما ضربة بسيف صقيل *

بقيته : * دون بُصرى وطعنة نجلاء *

لعدي بن رعلاء وهو مطلع الأصمعيّة اهـ ، ص 152 .

197 – * وقلّما وصال على طول الصدود يدوم *

البيت بتمامه :

صددت فأطولت الصدود وقلّما   وصال على طول الصدود يدوم

الكتاب 1 : 12 ، 459 .   المعجم 1 : 343 .

الاقتضاب : 406 . وهو لعمر بن أبي ربيعة ، في ديوانه 502 أو للمرّار الفقعسي . انظر " ابن هشام اللخمي وجهوده اللغوية " مع تحقيق كتابه شرح مقصورة ابن دريد ، دراسة وتحقيق مهدي عبيد جاسم ، مؤسسة الرسالة (بيروت 1986) ص 406 هامش 1 .

الضرائر : 202 .

198 – * هلاّ التقدّم والقلوب صحاح *

أوله : * الآن بعد لجاجتي تلمونني *

انظر معاني القرآن   المعجم 1 : 86 .

198 – * فلولا نفس ليلى شفيعها

أوله : * ونبّئت ليلى أرسلت بشفاعة *

للمجنون على خلاف .   المعجم 1 : 224 .

17 – * أحضر الوغي *

جزء من بيت لطرفة . وهو بتمامه كما ورد بعد :

ألا أيّهـــذا الزاجــري أحضر الوغي وأن أشـهـد اللّذّات هـل أنت مخلدي 198

انظر الكتاب 1 : 452 . المعجم 1 : 112 .

– * يسوء الفاليات إذا فليني * 199

أوله : تراه كالثّغام يعلّ مسكاً * وبعده :

فـأقســم لو جعــلت عــلي نـذرا بطـعـنــة فـارس لقـضيت ديـني

الكتاب 2 : 154 . المعجم 1 : 404 .

معاني القرآن للفراء 2 : 90 .

18 – امرؤ القيس * أو قدير معجّل * 200

البيت بتمامه :

فظـلّ طهـاة اللّحـم مـا بين منضج صـفـيف شــواء أو قـدير معجّــل

انظر معاني القرآن للفرّاء 1 : 356 .

المعجم 1 : 305 .

– عمرو بن معد يكرب :

دعـــني فـــأذهب جـــانبـــاً يـــومـــاًأوأكفـــك جـــانبـــاً 200

المعجم 1 : 33 .

– عمرو بن عمّار الطائي :

فقــلت له صــوّب ولا تجهـدنّـه فيـدنك من أخـرى القـطــاة فـتزلق 200

الكتاب 1 : 452 .

ومعاني القرآن للفرّاء 1 : 28 ، 2 : 146 ، 229 ، وفيه * فيذرك * عوض * فيدنك *

وقد نسب إلى زهير . المعجم 1 : 249 .

– * لا تهلك أسىً وتجملّ *

جزء من بيت لامرىء القيس من معلّقته . وهو بتمامه :

وقـوفــا بهــا صحبــي عـلّي مطيّهم يقــولون لا تهــلك أســىً وتجمّــل 200

انظر شرح القصائد العشر ، للخطيب التبريزي ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة : 26

معجم الشواهد 1 : 303 .

– ولا أنبأن أنّ وجهك شانه خموش وإن كان الحميم حميم 201
ذكر الفرّاء في معانيه أنّ المفضل أنشد هذا البيت مع ما قبله وهو :
أفاطم إنّي هالك فتبيّني لا تجزعي كلّ النساء تئيم
انظر معاني القرآن للفرّاء : 1 : 185 .
– أنشد الفرّاء :
لو كنت إذ جئتنا حاولت رؤيتنا أو جئتنا حافياً لا يعرف الفرس 201
– * لطالما حلأ تماها لا ترد * 201
مجهول القائل ، وبعده * فخلّياها والسّجال تبترد *
انظر معاني القرآن ، للفّراء 2 : 284 . المعجم 2 : 460 .
– * أبا خراشة أما أنت ذا نفر * 201
بقية البيت : * فإنّ قومي لم تأكلهم الضبع *
الكتاب 1 : 148 . المعجم 1 : 225 .
الخصائص 2 : 381 . الاقتضاب : 50 ، 61 .
19 – * مهما لي الليلة مهاليه * * أودت بنعليّ وسرباليه * 202
رجز لعمرو بن ملقط ، جاهلي . انظر :
نوادر أبي زيد : 65 . وشواهد العيني 2 : 458 .
والضرائر : 63 .
– * وذو الرأي مهما يقل يصدق *
أوله : * أسعد بن مال ألم تعلموا * 202
الكتاب 1 : 377 . المعجم 1 : 254 .
– إنّ من لام في بني بنت حسّا ن ألمه وأعصه في الخطوب 202
الأعشى : الكتاب 1 : 439 .
الضرائر : 178 .
المعجم 1 : 67 .
– * إنّ من يدخل الكنيسة يوماً * 202
تمامه : * يلق فيها جآذرا وظباء *
انظر الضرائر : 178 المعجم 1 : 19 .
– * متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا * 202

انظر ص (6) .

– (6 * إن تلق يوماً على علاته هرماً * 202

تمامه * تلق السّماحة منه والنّدى خلقاً *

انظر المقتضب 4 : 103 . المعجم 1 : 243 .

– * ومن هاب أسباب المنيّة يلقها * 202

– * وانتحى بنا بطن حقف * 204

– * لرأيت عجباً وأمراً مهولاً * 204

– * إن يقتلوك فقد هتكت بيوتهم * 203

تمامه * بعتيبة بن الحارث بن شهاب *

وهو لربيعة أبي ذؤاب . المعجم 1 : 65 .

– * إذا ما انتسبنا لم تلدني لئيمة * 203

تمامه * ولم تحدى من أن تقرّى بهابدّا *

معاني القرآن ، للفرّاء 1 : 61 . المعجم 1 : 92 .

20 – حتّى إذا قملت بطونكم ورأيتم أبناءكم شبّوا 205

وقلبتم ظهر المجنّ لنا إن الغدور الفاحش الخِبُّ

معاني القرآن للفرّاء : 1 : 51 ، 107 ، 238 ، 2 : 51 وفيه * اللّئيم الفاجر * عوض

* الغدور الفاحش * الإيضاح للفارقي وفيه * الغدور الفاجر *

الضرائر : 72 وفيه * إنّ اللّئيم الغادر *

– الشّمّاخ :

ودوّيّة قفر تمشّى نعامها كمشي النصارى في خفاف اليرندج 205

قطعت إلى معروفها منكراتها وقد خبّ آل الأمعز المتوهّج

الكتاب : 1 : 454 ، ديوان الشمّاخ ، شرح الأصمعي ، تحقيق الدكتور / عزة

حسن : 83 ، 84 . المعجم 1 : 78 .

وفيه * وداويّة * عوض * ودوّيّة * .

وانظر ضرائر الشعر ، للقزّاز ، تحقيق الدكتور / محمد زغلول سلام ، والدكتور / محمد

مصطفى هدارة ، 231 ، 232 .

النابغة * لما أغفلت شكرك فانتصحني *

المعجم 1 : 316 ولم يعزه ، وفيه * لما أغفلت شكري *

انظر الخزانة 4 : 331 ، وفيها * فاصطنعنى * عوض * فانتصحني *

– نهيك بن إساف الأنصاري :

حـلفت لهـم بـالرّاقصـات إلى منى   وأيـدي المطـايـا إذ وردن المـواسمـا 206

فمـا لبـني هنـد عـليك ذمـامـة   بسـعيك فيهـم لا أرى لك لأئمـاً

– زيد الفوارس بن حصين :

تـألّى ابن أوس حـلفـه ليردّني   إلى نسـوة كأنّهـن مفـائـد 206

انظر الضرائر : 157 .   المعجم 1 : 102 .

– ليت شـعـري وأشـعـرن إذا مـا   قـرّبـوهـا منشـورة ودعيت 206

وقبله :

إنّ حـلمـي إذا تغـيّب عنّـي   فـاعـلمـي أني عظيماً رزئت

انظر : الأصمعيّات : 85 ، وفيها * قيل اقرأ عنوانها وقربت * عوض * قربوها منشورة ودعيت *

إصلاح المنطق ، لابن السّكّيت : 277 .

الممتع في علم الشّعر وعلمه ، لعبد الكريم النهشلي القيرواني : 480 .

الضّرائر ، لابن عصفور : 157 .   المعجم 1 : 71 .

21 + 23 – * لو بغير الماء حلقي شرق * 207

+ 24 تتمته * كنت كالغصّان بالماء اعتصاري *

انظر ارتشاف الضرب ، لابن حيان 2 : 573

* أنّا نغذّي القوم من شوائه * 207

البيت من الرّجز لأبي النجم وقبله – كما هو مذكور في الشرح – * قلت لشيبان ادن من لقائه * وهما من شواهد الكتاب ، ولم يشر صاحب معجم شواهد العربية إليه ، بيد أنه تدارك ذلك في طبعته لكتاب سيبويه ، وقد أثبته الأستاذ أحمد راتب النفّاخ ، في فهرس شواهد سيبويه .

فهرس شواهد سيبويه : 62 .

انظر الكتاب 1 : 460 .   المعجم 2 : 438 .

الجزء الخامس من الكتاب (طبعة الأستاذ هارون) : 89 .

– * كما لا تشتم * 208

الشطر بتمامه : * لا يشتم الناس كما لا تشتم *

الكتاب 1 : 459 . المعجم 2 : 535 .

وانظر ديوانه (مجمع أشعار العرب) بعناية وليم بن الورد البروسي ص 283 .

– وإنّ بنا لو تعلمين لغلّة إليك كما بالحائمات غليل 208

21 ، 30 – كثير :

جزيت أبا بكر عن الوّد نصرة كما الخير محمود على القول قائله 208

لم يعزه في المعجم 1 : 288 .

22 – تذكّر ما تذكّر من سليمى على حين التراجع غير داني 209

مجهول . ورواية العيني * على حين التواصل * عوض * على حين التراجع * على حين جاء بالأصمعيّات بيت من البحر نفسه والقافية ضمن بضعة أبيات معزوّة إلى سوّار بن المضرب . والاختلاف منحصر في الشطر الثاني وهو هناك * ولكنّ المزار بها نآني *

انظر الاصمعيّات : 240 .

والعينيّ – على هامش الخزانة – 3 : 411 .

المعجم 1 : 407 .

– لا يسجن الرّأي إلاّ ريث يبعثه ولا يبيت على مال له قسم 210

انظر ديوان المعاني « لأبي هلال العسكري » 1 : 173 . وفيه جاء المصراع الأوّل هكذا : * لا يصعب الأمر إلا حيث يركبه * وقد أشار ناشره إلى رواية أخرى فيها * ريث يركبه * عوض * حيث يركبه * . وهو للحطيئة من مجموعة أبيات يمتدح فيها عامر بن علاثة .

– معن بن أوس :

قلبت له ظهر المجن ولم ندم على ذاك إلا ريثما نتحوّل 210

البيت من قصيدته الذّائعة في العتاب التي مطلعها :

لعمرك ما أدري وإنّي لأوجل على أيّنا تأتي المنّية أوّلُ

وقد أوردها عبد الكريم النهشلي كاملة . انظر : « الممتع في علم الشعر وعمله » : 395 .

وانظر معجم الشعراء للمرزباني : 322 .
أثبت الأستاذ هارون في المعجم المطلع 1 : 281 .
أبو ذؤيب :

قالت أمامة ما لجسمك شاحباً منذ ابتذلت ومثل مالك ينفع 210

انظر « شرح أشعار الهذليين » تحقيق عبد الستار فرّاج ، ومحمود محمد شاكر جـ 1 : 5 .
شرح المفضّليّات ، للتّبريزي ، تحقيق علي محمد البجاوي ، القسم الثالث 1299 .
المعجم 1 : 227 .

– بآية تقدمون الخيل شعثاً كأنّ على سنابكها مداماً

للأعشى . انظر الكتاب : 1 : 460 .
الكامل للمبرّد 3 : 408 . المعجم 1 : 334 .

22 ، 23 – ابن الصعق :

ألا من مبلغ عنّي تميا بآية ما تحبّون الطّعاما 211

الكتاب 1 : 460 . الكامل للمبرد 1 : 173 .
المعجم 1 : 336 ، الاقتضاب : 48 وفيهما * ألا أبلغ لديك بني تميم *
الأغاني 20 : 192 .

– مزاحم بن عمرو السّلولي :

بآية الخال منها عند سرّتها وقول ركبتها قص حين تثنيها 211

المعجم 1 : 414 .

24 – ساعدة بن جؤيّة الهذلي :

رأته على شيب القذال وأنّها تواقع بعلاً مرّةً وتئيم 215

الكتاب 1 : 462 . انظر المعجم : 1 : 343 .
ولم أعثر عليه في شعر الهذليين في الجزئين اللّذين عندي على الرغم من إحالة الأستاذ هارون إلى 1 : 228 . بل هو في الجزء الثالث صفحة 1158
وفيه : * على فوت الشباب * عوض * على شيب القذال * ، و * تراجع * عوض * تواقع * .

الأبيات هي :

عوّدت قومي إذا ما الضّيف نبّهني   عقر العشار على عسري وإيساري 216

إنّي إذا خفيت نار لمرملة   أُلفىٰ بأرفع تلٍّ رافعاً ناري

ذاك وإنّي على جاري لذو حدب   أحنو عليه بما يحنى على الجار

الكتاب 1 : 463 ، 464 .   المعجم 1 : 180 .

25   – رسم دار وقفت في طلله   217

تمامه * كدت أقضي الحياة من جلله * وهو لجميل

انظر المعجم 1 : 322 .

– الفرزدق :

منعت تميماً منك أنّي أنا ابنها   وشاعرها المعروف عند المواسم 218

الكتاب 1 : 465 .   المعجم 1 : 364 .

26   – لسان السّوء تهديها إلينا   وحنت وما حسبتك أن تحينا 220

المعجم 1 : 387 .

– نبّئت أحياء سلمى إنما   باتوا غضاباً يعلكون الأرّما 220

انظر الكامل للمبرّد 3 : 120 .   المعجم 2 : 533 .

– كثير :

أراني ولا كفران لله إنّما   أؤاخي من الأقوام كلّ بخيل 220

الكتاب 1 : 466 .   المعجم 1 : 311 .

28   – قول ابن مقبل :

وعلمي بأسدام المياه فلم تزل   قلائص تُخْدي في طريق طلائح 224

وإنّي إذا ملّت ركابي مناخها   فإنّي على حظّي من الأمر جامح

وقبلهما :

نبا بنا ما نبا من الدهر أنّني   أكارم من أحببته وأسامح 224

انظر الكتاب 1 : 467 .   المعجم 1 : 83 .

– الأسود بن يعفر :

أحقاً بني أبناء سلمى بن جندل   تهدّدكم إيّاي وسط المجالس 224

انظر الكتاب 1 : 468 .   المعجم 1 : 199 .

ـ أنشد يحي عن الكسائي :

أحقـــاً عبـــاد الله جـــرأة محلق   عـلّي وقـد أعييت عـاداً وتبعـا 225

معاني القرآن للفراء 2 : 19 .

ـ العبدي :

أحقـــاً أنّ جـــيرتنـــا استـقـــلّوا   فنّـــيتـــنـــا ونيّـــتهـــم فـــريق 225

انظر الكتاب 1 : 468 .   الأصمعيّات : 199 .

29 ـ ابن أبي ربيعة :

ألحق أن دار الربـــاب تبـــاعـــدت   أو انبتّ حبـــل أنّ قـــلبـك طـائـر 226

انظر الكتاب 1 : 468 .   المعجم 1 : 155 .

الأغاني 1 : 66 .

ـ الجعدي :

ألا أبـــلغ بـــني خـــلف رســـولاً   أحقّـــاً أنّ أخطـــلكـــم هجـــاني 226

الكتاب 1 : 469 .   المعجم 1 : 407 .

ـ أنشد القالي في نوادره :

أتهجـــرون فـــتى أغـرى بكـــم تيا   حقـــاً لدعـوة صبّ أن تجيبـــوهـــا 226

انظر « الأمالي » لأبي عليّ القالي (طبعة دار الحكمة بدمشق) 1 : 78 والبيت لشاعر اسمه أبو الطّريف .

ـ أنشد يحي :

أحقّ مـــا تقـــول أم احتـــلام   أم الأهـــوال إذ صحبـــي نيـــام 226

هو مطلع مفضّليّة لبشر بن أبي خازم .

انظر شرح المفضّليّات للتّبريزي : 1150 .

ـ قول الفرزدق :

ولقـد طعنت أبـا عيينـه طعنـة   جـرمت فزارة بعـدهـا أن يغضبـوا 228

يـا كرز إنك قـد فتـكت بفـارس   بطـــل إذا هـاب الكمـاة وخيّبـوا 228

انظر الكتاب 1 : 469 . وقد عزاه ابن خروف أوّلاً إلى الفرزدق ثم ذكر أنه لأبي أسماء بن الضريبة أو عطيّة بن عفيف ، وأبان ما بالبيت من اختلاف في الرّوايات ، وقد

نبّه الأستاذ راتب النفاخ إلى احتمال أن تكون كلمة « الفرزدق » ، تصحيفاً عن « الفزاري » وهو احتمال قوي .
فهرس شواهد سيبويه : 66 .
أدب الكتاب : لابن قتيبة ، تحقيق محمد محي الدّين عبد الحميد : 50 .
الاقتضاب ، لابن السّيد : 120 ، 313 .
معاني القرآن للفرّاء 2 : 9 .　　المعجم 1 : 49 .

ـ * مقالة أن قد قلت سوف أناله *

31 ـ وتداعى منخراه بدم　　مثل ما أثمر حمّاض الجبل 230
البيت للنّابغة الجعدي ، وقد رواه صاحب شرح شواهد التّحفة الوردية يتداعى مثل ما أثمر حمّاض الجبل ولعلّ مرّد ذلك إلى تصحيف اعتراه وقال البغدادي في شرحه : أصول صوابه :
وجرى من منخريه زبد　　مثل ما أثمر حماض الجبل
انظر شرح شواهد التحفة الورديّة : 50 .　　المعجم 1 : 261 .
ـ الجعدي :
قروم تسامى عند باب دفاعه　　كأن يؤخذ المرء الكريم فيقتلا 230
وقبله :
وذا التّاج من غسّان ينظر جاهداً　　ليجعل فيها خدّ من هو أسفلا 231
الكتاب 1 : 470 .　　المعجم 1 : 265 .

ـ فدعوا نزال فكنت أوّل نازل　　وعلام أركبه إذا لم أنزل 233
لربيعة بن مقروم الضبّي .
الاقتضاب ، لابن السّيد البطليوسي : 152 ، 345　　المعجم 1 : 319 .
الأغاني 22 : 103 إعجاز القرآن لأبي بكر الباقلاني : 103 .
ـ المنخّل :
فدنت وقالت يا منخّل　　ما بجسمك من حرور 233
ما شفّ جسمي غير حبّك　　فاهدئي عنّي وسيري
انظر الأصمعيّات : 60 .
والأغاني 21 : 4 ، 7 . وفيها وفي الأغاني * ورنت * عوض * ودنت *

ـ وكنت أُرى زيداً كما قيل سيّداً	إذا إنّه عبد القفا واللّهازم 234
الكتاب 1 : 472 ، وانظر شرح شواهد التحفة الودية : 23 ، 24 .
المعجم 1 : 365 .
ـ بعدما أفنان رأسك كالثغام المخلس . 234
البيت بتمامه :
أعلاقة أم الوليّد بعدما	أفنان رأسك كالثغام المخلس 234
الكتاب 1 : 60 ، 283 .	المعجم 1 : 201 .
الإيضاح ، للفارقي : 244 .
ـ كثير :
ما أعطياني ولا سألتهما	إلاّ وإني لحاجزي كرمي 235
الكتاب 1 : 472 .	المعجم 1 : 377 .
ـ كثير : * لئن عاد لي عبد *
البيت بتمامه :
لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها	وأمكنني منها إذاً لا أقيلها 235
انظر الكتاب 1 : 412 ، المفصّل للزّمخشري : 323 .	المعجم 1 : 377 .
33 ـ * شهدت بأنّ التمر بالزبد طيّب * تمامه * وأنّ النعام خالة الكروان * 236
انظر هامش رقم 6 من ص 33 .
ـ * شهدت أنّ الله لا ربّ غيره * 237
ـ يزيد بن الطثرية :
فلو أنّ قومي لم يكونوا أعزّة	لبعد لقد لاقيت لا بدّ مصرعا 237
البيت ليزيد بن الطّثريّة .
انظر الكتاب 2 : 298 ، 300 .	المعجم 1 : 211 .
ـ وقد علم الأقوام لو أنّ حاتماً	أراد ثراء المال أمسى له وفر 238
لحاتم الطائي	المعجم 1 : 150 .
٣٤ ـ ألم ترأني وابن أسود ليلة	لنسري إلى نارين يعلو سناهما 239
الكتاب 1 : 474 .	المعجم 1 : 334 .
ـ ألا يا سنا برق على قلل الحمي	لهنّك من برق على كريم 239

والبيت منسوب خطأً إلى محمد بن مسلمة ، انظر الخزانة 4 : 339 ، 340 وانظر ديوان المعاني ، لأبي هلال العسكري 2 : 192 ،

المعجم 1 : 343 .

ـ أنشد أبو زيد :

لهنّي أشقى الناس إن كنت غارماً لدومة بكر أضيعته المواطن 240

لعل الرواية الصحيحة لهذا البيت :

لهنّي لأشقى الناس إن كنت غارماً لدومة بكر أضيعته الأراقم

إذ * كان أبو علي الفارسي قد رواه في كتابه (نقض الهاذور) وذكر إنشاد أبي زيد إياه ، ولعلّ ما وقع تصحيف من الناسخ ، ومعنى الأراقم مجموعة بطون تغلب أو حيّ منه .

انظر الخزانة 4 : 334 ، 336 .

ـ لعمرك ما قلبي إلى أهله بحر 240

شطر بيت لامرىء القيس ، وتمامه * ولا مقصّر يوماً فيأتيني بقر *

انظر تاج العروس ، للزّبيدي ، 3 : 113 ، مادة « حر » .

35 ـ بكر العواذل في الصّبو ح يلمنني وألومهنّه 241

ويقلن شيب قد علا ك وقد كبرت فقلت إنّه

انظر الكتاب 1 : 474 : 11 . المعجم

ـ يا عمر الخير رزقت الجنة ارزق بناتي وأمهنّه 241

أردد علينا إنّ أنّ إنّه

المعجم 1 : 389 .

ـ أما والله أن لو كنت حراً فما بالحّر أنت ولا العتيق 241

المعجم 1 : 252 .

ـ أنشد الكسائي :

إن هو مستولياً على أحد إلا على أضعف المجانين 242

المعجم 1 : 412 .

ـ فروة بن مسيك :

فما إن طبّنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا 243

الكتاب 1 : 475 ، الخصائص ، لابن جني 3 : 108 .

ديوان المعاني ، لأبي هلال العسكري 2 : 231

المعجم 1 : 386 .

ـ عبد الرحمن بن حسان :

إني رأيت من المكـــارم حسبكـــم أن تـلبســـوا حرّ الثيـــاب وتشبعوا 243

الكتاب 1 : 475 . المعجم 1 : 228 .

ـ دع المكـــارم لا ترحـل لبغيتهـا واقعد فإنّك أنت الطّاعم الكاسي 243

انظر معاني القرآن للفرّاء : 2 : 19 . الأغاني 2 : 185 .

ديوان المعاني 1 : 38 ، 174 ، 191 .

الممتع في علم الشعر وعمله ، لعبد الكريم النهشلي : 353 .

المعجم 1 : 199 .

ـ * وكان جزائي بالعصا أن أجلدا * 243

للعجّاج وقبله * ربّيته حتى إذا تمعدداً *

انظر شرح الملوكي ، لابن يعيش : 154 . المعجم 2 : 461 .

36 ـ الأعشى :

أأن رأت أعشـــــى أضرّبـــــه ريب المنـــون ودهر مبتـــل خبـــل 244

والبيت متصل بقوله :

صـــدّت هريرة عنّـــا ما تكـلّمنـــا جهـلاً بأمّ خليد حبـل من تصـل 244

انظر الكتاب 1 : 476 المعجم 1 : 290 .

ـ * وإنّا لما نضرب الكبش ضربة * 244

لأبي حيّه النّميريّ تمامه * علي رأسه تلقي اللّسان من الفم * وقد جاء تامّاً في صفحة 246

الكتاب 1 : 477 . المعجم 1 : 359 .

ـ البعيث :

وصـــدّت فأغرانا بهجر صـدودها وهنّ من الإخـلاف قبـلك والمطـل 244

قبله :

ألا أصبحت أسمـاء جـاذمـة الحبـل وضنّت علينـا والضّنين من البخـل 245

المعجم 1 : 299 .

ـ ألف الصـفـــون فمـــا يزال كأنّـه ممّـا يقـوم على الثـلاث كسـيرا 245

المعجم : 145 .

ـ أنشد المبرّد :

ألا غنّنا بالزّاهريّة أننا | على الناس ممّا أن نلمّ به ذكرا 245

المعجم 1 : 138 .

ـ تظلّ الشمس عاكفة عليه | كآبة أنّها فقدت عقيلا 246

الكتاب 1 : 477 . المعجم 1 : 270 .

37 ـ * قد كاد من طول البلى أن يمصحا * 246

لرؤبة ، وقبله : * رسم عفا من بعدما قد امّحى *

انظر الكتاب 1 : 478 المعجم 2 : 457 .

وديوانه « مجموع أشعار العرب » : 173 .

ـ * لعلّي أو عساني * 246

البيت بتمامه :

ولي نفس أقول لها إذا ما | تنازعني لعلّي أو عساني

وهو لعمران بن حطّان على خلاف .

انظر الكتاب 1 : 388 المعجم 1 : 406 .

ـ تأبّط شرّاً * فأبت إلى فهم وما كدت آيبا * 247

تمامه * وكم مثلها فارقتها وهي تصفر * وفي الأغاني * كنت * عوض * كدت *

انظر الأغاني 21 : 141 . المعجم 1 : 152 .

ـ * أكثرت في العذل ملحاً دائماً * | * لا تكثرن إنّي عسيت صائماً * 247

لرؤبة ، انظر ديوانه (مجموع أشعار العرب) : 185 . المعجم 2 : 533 .

ـ فقد جعلت قلوص ابني سهيل | من الأكوار مرتعها قريب 247

المعجم 1 : 49 .

ورواية الخزانة * بني زياد * عوض * بني سهيل * وذكر أن الرّواية الأخيرة أثبتها التبريزي في شرحه الحماسة .

انظر الخزانة 4 : 92 .

38 ـ هدبة بن الخشرم :

عسى الهمّ الذي أمسيت فيه | يكون وراءه فرج قريب 249

انظر الكتاب 1 : 478 ، الأمالي للقالي 1 : 71 .

ضرائر الشعر للقزّاز : المعجم 1 : 48 .

حماسة للبحتري : 224 . شرح شواهد التحفة الوردية : 53 .

العديل بن الفرخ :

ـ لعلّ الذي قاد النوى أن يردها   وقد يدني البعيد من البعد 250

ـ ولست بلّوام على الأمر بعدما   يفوت ولكن علّ أن أتقدّما 250

للحصين بن الحمام   المعجم 1 : 329 .

ـ متمم بن نويرة :

لعلّك يوماً أن تلم ملمة   عليك من اللاّئي يدعنك أجدعا 250

انظر شرح المفضّليّات للتّبريزي : 970   المعجم 1 : 211

ـ أنشد يحيى :

لعمرك ما الفتيان أن تنبت اللحىّ   ولكنما الفتيان كل فتى نديّ 251

انظر معاني القرآن ، للفرّاء 1 : 105 ، 427 .

39 ـ أميّة بن أبي الصّلت :

يوشك من فرّ من منّيته   في بعض غرّاته يوافقها 251

الكتاب 1 : 479   شرح شواهد التّحفة الوردّية : 53
المعجم 1 : 211 .

ـ الفرزدق :

أتغضب أن أذنا قتيبة حزّتا   جهاراً ولم تغضب لقتل ابن خازم 252

انظر معاني القرآن للفرّاء 3 : 27 .   المعجم 1 : 364 .

ـ إن يقتلوك فقد ثللت عروشهم   بعتيبة بن الحارث بن شهاب 252

وبعده ـ كما في تاج العروس للزبيدي ـ

بأحبّهم فقدا إلى أعدائهم   وأعزّهم فقداً على الأصحاب

وعمادهم فيما ألمّ بجلّهم   وثمال كل ضريكة منعاب

انظر تاج العروس 1 : 249 وفيه * هتكت * عوض * ثللت *

ـ في الحماسة :

فإن نرزأهم فلقد تركنا   كفاهم لدى الدبر المضاع 252

حجّ وأوصىٰ سليمىٰ الأعبدا   ألا ترى ولا تكلم أحدا 253

انظر معاني القرآن للفرّاء 1 : 364 .

255 * كأن وريديه رشاء أخلب *

لرؤبة ، انظر ديوانه (مجموع أشعار العرب) 169

وانظر الكتاب 1 : 480 . المعجم 2 : 445 .

الكتاب 1 : 281 . المعجم 1 : 325 .

الأصمعيّات : 157 .

41 – كثير :

256 لتعلم عند الغيب أن لا مقصّر مضيع ولا عمّا يسرّك غافل

257 – * وإخال أنّي لا حق مستتبع *

لأبي ذؤيب الهذلي ، والمصراع الأول * فغبرت بعدهمّ بعيش ناصب *

انظر شرح أشعار الهذليين ، للسّكّريّ 1 : 8 .

وشرح المفضّليّات ، للتّبريزيّ : 1404 .

– ابن هرمة :

257 ولا تدفننّي بالفلاة فإنّني أخاف إذا ما مت أن لا أذوقها

المشهور أنّ هذا البيت لأبي محجن الثقفيّ . وقبله :

257 إذا متّ فادفنّي إلى أصل كرمة تروّى عظامي بعد موتي عروقها

انظر الأغاني 19 : 7 ، والممتع في علم الشعر وعمله : 173 .

معاني القرآن للفرّاء 1 : 146 ، 265 .

المعجم 1 : 247 .

أتاني كلام عن نصيب يقوله وما خفت يا سلاّم أنك لا عائبي

انظر معاني القرآن 1 : 140 ، 146 .

– أنشد في تفسير سورة الفرقان :

258 * لا ترتجي حين تلاقي الذائدا * * أسبعة لاقت معاً أم واحداً *

انظر معاني القرآن 1 : 286 ، 2 : 265 ، وشرح المفضّليّات للتّبريزي : 490 .

– عبده :

258 أن نعم معترك الجياح إذا خبّ السّعير وسابىء الخمر

المعجم 1 : 187 .

– أن تهبطين بلاد قوم يرتعون من الطلاح

للقاسم بن معن أو لعلّه من إنشاده فقط .

انظر معاني القرآن 1 136 .　　　　المعجم 1 : 90 .
ضرائر الشعر : 163 .

42 　ـ * أما ترى أي برق ههنا * 　260

42 ، 48 ـ مـــا أبـــالي أنّب بـــالحـــزن تيس 　　أم لحـــاني بظـــهـــر غيب لئـــيم 　261
لحســـان بن ثابت 　　انظر ديوانه ، بضبط وتصحيح عبد الرحمن البرقوقي :
434 .

43 　ـ أنشد أبو العباس :
سـواء عـليك اليـوم أنصـاعت الهوى 　　بخـرقـاء أم أنحى لك السـيف ذابح 　261
لذي الرّمّة . انظر ديوانه بعناية كارليل

ـ * أناصح أم على غش يداجيني * 　261
شحر بيت لصالح بن عبد القدّوس الأزدى ، وأوّله :
* قل للّذي لست أدري من تلوّنه *
انظر حماسة البحتريّ : 59 ، بهجة المجالس وأنس المجالس لابن عبد البرّ .

ـ ســواء إذا مـا أصـلـح الله أمـرهـم 　　عـلينـا أدثّـر مـا هـم أم أصـارم 　261
انظر معاني القرآن 1 : 401 .

ـ * امخدج اليدين أم أتمّتِ * 　261

ـ أنشد الفرّاء عن الكسائي :
ســواء عـليك القـفـر أم أنت ليـلة 　　بـأهـل القبـاب من نمير بن عـامر 　262
انظر معاني القرآن 1 : 401 .

ـ ذو الرّمّة : * أذو زوجة في الحيّ أم ذو خصومة * 　263
تمامه * أراك بالبصرة العام ثاوياً * ويروى * بالمصر * عوض * في الحيّ *

44 　ـ فقـــلت لهـــا لا إنّ أهـلي لجـيرة 　　بـأكثبـة الدّهنـا جميعـاً ومـاليـا 　263
انظر الممتع في علم الشعر وعمله 　　المعجم 1 : 420

ـ ســواء عـليـه أيّ حـين أتيتـه 　　أســاعـة نحس تتّقي أم بـأسـعد 　264
للبحتريّ 　　المعجم : 110 .

ـ الفرزدق :
مـا ضرّ تغـلـب وائـل أهجـوتهـا 　　أم بـلت حيث تنـاطح البحـران 　264

بعده :

قـوم هُـمُ قتـلوا ابن هنـد عنـوة   عمـراً وهـم قسـطـوا على النعمـان 265

انظر الممتع في علم الشّعر وعمله : 222 .   المعجم 1 : 410 .

ـ الأخطل :

مـا ضرّ سـادة نهشـل أهجـاهـم   أم قـام في عـرض الحـوى فبـالا 265

ـ وأنشد يحيى :

فـوالله مـا أدري أسـلمـى تغـوّلت   أم القـوم أم كلّ إليّ حبـيب 265

انظر معاني القرآن للفراء 1 : 72 ، 2 : 299 .   المعجم 1 : 41 .

45 ـ قوله في الحماسة :

إذا استنجـدوا لم يسـألوا مستغيثهـم   لأيـة حـرب أم بـأيّ مكـان 266

لكثير . انظر ديوان المعاني ، لأبي هلال العسكري 1 : 33 .

ورواية البيت لديه هكذا :

إذا استنجـدوا لم يسـألوا من دعـاهم   لأيّـة حـرب أو لأيّ مكـان 266

ـ حكى المبرّد عن أبي زيد * يا دهر أم ما كان مشيي رقصا *

بعده * بل قد يكون مشيتي توقّصا *

انظر المقتضب 3 : 297 .   المعجم 2 : 490 .

ـ وإذا جفـوت قطعت عنك لبـانتي   والدّر يقـطعـه جفـاء الحـالب 267

46 ـ الأخطل :

كذبتـك عيـنـك أم رأيت بـواسـط   غـلس الظّـلام من الرّبـاب خيـالا 268

انظر شعر الأخطل ، صنعة السّكري ، تحقيق د. قباوة : 105 .

ـ زهير :

قف بـالديـار التي لم يعفـهـا قـدم   بـلى وغيّـرهـا الأرواح والدّيم 268

المعجم 1 : 346 .

ـ كثير :

أليس أبي بـالنّـضر أم ليس والدي   لكـل نجيب من خـزاعـة أزهـرا 268

انظر الكتاب 1 : 485 .   المعجم 1 : 140 .

ـ الأسود بن يعفر :

لعـمـرك مـا أدري وإن كنت داريـاً   شـعيث بن سـهـم أم شعيث بن منقر 269

الكتاب 1 : 485 . المعجم 1 : 175 .

- عمر ابن أبي ربيعة :

لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً بسبع رمين الجمر أم بثمان 269

الكتاب 1 : 475 . المعجم 1 : 397 .

- متى عهدنا بطعان الكما ة والحمد والمجد والسؤدد 269

47 - زفر بن الحارث :

أبا مالك هل لمتني مذ حضضتني على القتل أم هل لامني لك لائم 270

وصحّح نسبته إلى الجحّاف . المعجم 1 : 341 .

انظر الكتاب 1 : 486 .

الأخطل :

ألا تسأل الجحّاف هل هو ثائر بقتلى أصيبت من سليم وعامر 270

- الجحّاف :

بلى سوف نبكيهم بكل مهنّد ونبكي عميراً بالرّماح الخواطر 270

انظر : شعر الأخطل ، صنعة السّكّري ، تحقيق د. قباوة : 528 . 270

ألست أبا مالك

- مالك بن الرّيب المازنيّ :

ألا ليت شعري هل تغيّرت الرّحى رحى الحزن أو أضحت بفلج كما هيا 271

انظر الكتاب 1 : 487 . المعجم 1 : 424 .

- علقمة * هل ما علمت وما استودعت مكتوم * البيتان 271

البيتان هما :

هل ما علمت وما استودعت مكتوم أم حبلها إذ نأتك اليوم مصروم

أم هل كبير بكى لم يقض عبرته إثر الأحبّة يوم البين مشكوم

انظر الكتاب 1 : 487 . وديوانه بشرح الأعلم الشنتري : 50 .

وانظر شرح المفضليّات للتّبريزي : 1324 .

المعجم 1 : 349

وانظر حاشية ص 47 .

49 — أثعلبة الفوارس أم رباحاً	عدلت بهم طهيّة والخشابا 275
لجرير . انظر الكتاب 1 : 52 .	المعجم 1 : 31 .
— ابن أحمر :
ألا فالبثا شهرين أو نصف ثالث	إلى ذاك ما قد عيّبتني عيابها 277
روايته في الخصائص ... إلى ذاكما ما غيّبتني غيابيا *
ويؤنس بصحّة هذه الرّواية قول آخر * إذا أنا غيّبتني غيابي * كما يجوز لغة أن تكون * غيّبتني غيابها * بالغين المعجمة في الكلمتين .
انظر تاج العروس 1 : 417 .	المعجم 1 : 419 .
— بيت النابغة * أو نصفه فقد *	277
البيت بتمامه :
قالت فيا ليتما هذا الحمام لنا	إلى حمامتنا أو نصفه فقد 277
وما أثبته هنا رواية أخرى للبيت ، أي * أو نصفه * عوض * ونصفه *
انظر ديوان النابغة الذبياني بتمامه ، صنعة ابن السّكيّت ، تحقيق الدكتور شكري فيصل : 16 .
الكتاب 1 : 282 .	المعجم 1 : 117 .
— عقيل بن علفّة المرّي :
وللدّهر أثواب فكن في ثيابه	كلبسته يوماً أجد وأخلقا 277
وبعده
وكن أكيس الكيسىٰ إذا كنت فيهم	وإن كنت في الحمقى فكن أنت أحمقا
انظر معجم الشعراء ، للمرزباني : 165 .
— حسان :
فمن يهجو رسول الله منكم	ويمدحه وينصره سواء 277
انظر شرح ديوانه : 64 .	المعجم 1 : 20 .
— زيادة بن زيد العذري :
إذا ما انتهى علمي تناهيت عنده	أطال فأملى أو تناهى فأقصرا 278
الكتاب 1 : 490 .	المعجم 1 : 139 .
— فلست أبالي بعد يوم مطرّف	حتوف المنايا أكثرت أم أقلّت 278
الكتاب 1 : 490 .	المعجم 1 : 73 .

51 — * على ربعين : مسلوب وبالي * 280

أوّله : * بكيت وما بكا رجل حليم *

انظر الكتاب 1 : 214 . المعجم 1 : 315 .

— أنشد يحيى :

فلست مجاوراً أبداً قريشاً مصيباً رغم ذلك من أصابا 280

— في بعض نسخ شعر ابن أبي ربيعة :

وليت سليمى في المنام ضجيعتي هنالك أم في جنّة أم جهنّم 283

— أنشد المبرّد :

سائل فوارس يربوع بشدتنا أم هل رأونا بسفح القفّ ذي الأكم 283

لزيد الخيل — انظر المقتضب : 4 : 44 ، 3 : 219 ، وفيه 283

* أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم * انظر المعجم 1 : 367

54 — أبو بكر بن طاهر :

موانع صرف الاسم عشر في كل ملخّصه إن كنت في العلم تحرص

فجمع وتأنيث وعدل وعجمة ووزن وتعريف ووصف مخصّص

وما زيد في علقى وعمران فانتبه وعاشرها التركيب هذا ملخصّ

55 — * يفوقان مرداس في مجمع * مرّ 287

— في ديوان عامر بن الطفيل للنابغة : * ألا أبلغ عويمر عن زياد * 287

— * شلت يدا وحشيّ من قاتل * 287

شطر بيت لحسّان بن ثابت الأنصاري ، وأوله : * ما لشهيد بين أرماحكم * انظر شرح ديوانه ، للبرقوقي : 387 . وشرح شواهد شرح التّحفة الورديّة للبغدادي : 153 .

وقد أثبته الأستاذ السّيد إبراهيم محمد * ومال شهيداً ابن أرماحكم *

انظر ضرائر الشعر ، لابن عصفور : 105 .

— عمرو بن عدي ابن أخت جذيمة : * أنا ابن عديّ حقّاً فاعرفيني * 288

— القطامي :

فرحلت يعملة النجاء شملة ترضي الزميل إذا الزّمام عراها 288

ـ الأفوه :

هـــاب هبـــل يعـــمـــل هـــزج طفـــطـــافـــة نقـــنـــق جنف 288

انظر المعجم 1 : 338 وقد عزاه لمجهول

ـ أزهـــير إنّ أبـــاك غيّـــر لونـــه مـــرّ الليـــالي واختـــلاف الأعصر 289

قائله باهلة بن أعصر ولعلّ تصحيفاً قد وقع في روايته فقد جاء في الممتع في علم الشعر وعمله * أعمير * عوض * أزهير * و * غيّر رأسه * عوض * غير لونه * وقبله :

قـالت عمـيرة مـا برأسك بعدمـا فقـد الشبـاب أتى بـلون منكـر

وورد * شيّب * عوض * غيّر * و* كرّ * عوض * حر *

انظر الممتع في علم الشّعر وعمله : 251 . المعجم 1 : 187 .

معجم الشّعراء للمزرباني : 432 .

56 ـ أنشد الفارسي * جائت به عنس من الشام تلق * 289

نسبه الصّولي إلى ابن الرّقيّات وينسب إلى القلاخ بن حزين المنقري .

انظر معاني القرآن للفرّاء 2 : 248 أدب الكتاب ، للصولي ، تحقيق محمد بهجة الأثري : 99 .

المعجم 2 : 506 .

انظر تخريجه في « ديوان الشمّاخ بن ضرار الذبياني » تحقيق صلاح الدين الهادي (ذخائر العرب : 24) : 452 ، 453 .

ـ أتـاني وعيـد الحوص من آل يـامن فيـا عبـد عمـرو لو نهيت الأحاوصـا 291

59 ـ * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل * 295

تمامه : جزى ربّه عنّي عديّ بن حاتم * لأبي الأسود .

انظر مستدرك ديوانه : 162 . المعجم 1 : 258 .

ـ سحيم بن وثيل :

أنـا ابن جـلا وطـلاع الثّـنـايـا مـتى أضـع العـمـامـة تعـرفوني 297

الكتاب 2 : 7 . حماسة البحتري : 13 .

انظر « الممتع في علم الشّعر » : 223 . المعجم 1 : 407 .

60 ـ ولا يقـــوم للحـــروب والفـــزع إلا ذو الشّـيب وأصحـاب الصّـلع 297

297 ـ إذا ما القلاسي والعمائم أحسنت ففيهن عن صلع الرجال حسور
الأمالي للقالي 1 : 36

297 ـ * أخو خمسين مجتمع أشدي *
تمامه * وتجدني مداورة الشؤون *
لسحيم بن وثيل . انظر الملاحظة رقم (2) ص 59 .

298 ـ جاءوا بجيش لو قيس معرسه ما كان إلاّ كمعرس الدئل
حسبه ـ خطأ ـ أبو البركات عبد الرحمن الأنباري من شواهد الكتاب ، وما هو بذلك بل هو من إضافات أبي الحسن الأخفش إلى إحدى نسخ الكتاب ، يدخل تحت ما تعورف عليه بالطّرر . انظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء (تاريخ الأدباء) بعناية علي يوسف : 2 ، 3 .

61 ـ أعلمه الرّماية كلّ يوم فلما اشتدّ ساعده رماني 300
في تاج العروس : « قال الأصمعي واشتد بالشين المعجمة ليس بشيء قال ابن برّي : هذا البيت ينسب إلى معن بن أوس قال في ابن أخت له وقال ابن دريد هو لمالك بن فهم الأزدي وكان اسم ابنه سليمه رماه بسهم فقتله ، فقال هذا البيت . قال ابن برّي : ورأيته في شعر عقيل بن علّفة بقوله في ابنه عملّس حين رماه بسهم . وبعده :
فلا ظفرت يمينك حين قومي وشلّت منك حاملة البنان
تاج العروس : 2 : 172 .

62 ـ العجّاج : * يستنّ في علقى وفي مكور * 302
رواية الدّيوان * فحطّ في علقى وفي مكور * من أرجوزة طويلة عدّتها : 174
انظر ديوانه تحقيق الدّكتور عزة حسين : 233 . الكتاب 2 : 9 .

303 ـ * ومسّحه مرّ عقاب كاسر *
الكتاب 2 : 413 . المعجم 2 : 48 .

303 ـ فإن تكن الموسى جرت فوق بظرها فما ختنت إلا ومصّان قاعد
أدب الكاتب ، لابن قتيبة : 365 . المعجم 1 : 102 .
الاقتضاب : 390 .

64 ـ وكان بنو إنسان عربي وناصري فأضحى بنو إنسان قوماً أعاديا 307
المعجم 1 : 425 .

65 ـ ومعـــزى هـــدبـــا يعـــلو قـــران الأرض ســـودانـــا 308

المعجم 1 : 389 .

68 ـ الحطم القسي :

قد أمّهـا الليـل بسـوّاق حطـم

ليس بـــراعي إبــل ولا غــنم

ولا بّجـــرار عـــلى ظهـــر وضم

هـــذا أوان الشّـــدّ فـاشتـدّي زيم

المعجم 2 : 528 .

ـ لأبي قحافة أعشى باهله يرثي المنتشر : 315

أخـو رغـائب يعطيهـا ويسـألها يـأبى الظـلامـة منـه النوفـل الزفر

الأصمعيّات : 90 . المعجم 1 : 161 .

ـ البعيث : * ألحّ على أكتافهم قتب عقر * 315

عجز بيت ، وصدره * ألدّ إذا لاقيت قوماً بخطّة *

أدب الكتاب : 176 ، 359 .

ـ فـإنّ الغـلام المسـتهـام بـذكره قتـلنـا بـه من بـين مثنى وموحد 316

لأربعـة منكـم وآخـر خـامس وسـادٍ مع الظّـلام في رمح معبـد

انظر معاني القرآن للفرّاء 1 : 254 .

ـ ساعدة بن جؤيّة الهذليّ :

وعـاودني ديـني فبتّ كأنّنـي خـلال ضـلوع الصّـدر شرع ممدّد 316

ولكنما أهـلي بـوادٍ أنيسـه سبـاع تبغّى النـاس مثنى وموحد

الكتاب 2 : 15 . المعجم 100 : 10 .

ـ من حسّ أطـلس يسـعى تحت شـر ع كأنّ أحنـاكهـا السفلى مناشـير 316

70 ـ * عليه من اللّؤم سروالة * 319

تمامه * فليس يرقّ لمستعطف *

قائله مجهول ، وقيل البيت مصنوع . المعجم 1 : 241 .

71 ـ وقربّن بـالزرق الحمـائـل بعـدمـا تقـوّب عن غربـان أوراكهـا الخطر 320

المعجم 1 : 150 .

321 ـ يحدو ثماني مولعاً بلقاحها حتى هممن بزيغة الأرتاج
المعجم 1 : 79 .

72 ـ الأعشى : * تخيّرها أخو عانات شهراً * 322
تمامه : * ورجى غيرها عاماً فعاما * المعجم 1 : 334 .

ـ الهذلي :
وما إن رحيق سبتها التجا ر من أذرعات فوادي جدر 322
هو أبو ذؤيب ، خويلد بن خالد . انظر شرح أشعار الهذليين 1 : 115 .

ـ * بعيدات من بثّ الحديث المكتّم * 322

ـ امرؤ القيس : * تنوّرتها من أذرعات * 323
جزء من بيت وهو :
تنورتها من أذرعات وأهلها بيثرب أدنى دارها نظر عالي
الاقتضاب : 53 . المعجم 1 : 309 .

73 ـ أنشد الفرّاء * كأنّ العنكبوت هو ابتناها * 324
أوله * على هطّالهم منهم بيوت * انظر معاني القرآن للفرّاء 1 : 317 .

ـ الفرّاء * كأن نسج العنكبوت المرمّل * 324
للعجّاج . انظر ديوانه : 158 . المعجم 2 : 524 .
الكتاب 1 : 217 .

ـ الأعشى :
لها زجل كحفيف الحصا د صادف ريحاً دبورا 325
الكتاب 2 : 20 . المعجم 1 : 148 .

ـ حالت وحيل وغيّر آيها صرف البلى تجري به الرّيحان 325
ريح الجنوب مع الشمال وتارة رهم الربيع وصائب التهتان
الكتاب 2 : 21 . المعجم 1 : 411 .

ـ الحكمي :
كأنما جسمي إلى جسمه غصـ ـنان ذا غض وذا ذابل 326
انظر الأمالي ، للقالي :

ـ * وما جرم وما ذاك سيويق * 326

أوله : * تكلّفني سويق الكرم جرم * وهو لشدّاد أبي عنترة العبسيّ .

الكتاب 1 : 248 . المعجم 1 : 248 .

– أقول له كالنّصح بيني وبينه هل أنت بنا في الحجّ مرتحلان 326

75 – جرير :

لم تتلفّع بفضل مئزرها دعد ولم تسق دعد في العلب 328

الكتاب 2 : 22 . المعجم 1 : 66 .

– غيلان بن جرير الراجز * ودابق وأين منى دابق * 330

الكتاب 2 : 32 . المعجم 2 : 508 .

– الفرزدق :

منهن أيام صدق قد عرفت بها أيام فارس والأيام من هجرا 330

الكتاب 2 : 23 . المعجم 1 : 142 .

76 – ونابغة الجعديّ بالرّمل بيته عليه تراب من صفيح موضّع 330

لمسكين الدّارميّ . الكتاب 2 : 24 . المعجم : 218 .

ويروى * من صفيح وجندل *

– جرير :

ستعلم أيّنا خير قديماً وأعظمنا ببطن حراء ناراً 331

المعجم 1 : 142 .

– رؤبة : * وربّ وجه من حراء منحن * 331

انظر ديوانه (مجموع أشعار العرب : 163) . المعجم 2 : 553 .

77 – حميدة بنت النّعمان بن بشير الأنصاري :

بكى الخزّ من روح وأنكر جلده وعجّت عجيجاً من جذام المطارف 333

وقال العباء نحن كنّا ثيابهم وأكسية مضروجة وقطائف 333

انظر قصّة البيتين وحديث حميدة مع أزواجها في الاقتضاب : 117 ، 306 .

المعجم 1 : 237 .

– الأخطل :

فإن تبخل سدوس بدرهميها فإن الريح طيبة قبول 333

تواكلني بنو العلات منها وغالت مالكاً ويزيد غول 334

ويروى * فإن تمنع سدوسٌ درهميها * المعجم 1 : 295 .

ـ الأخطل :

إذا ما قلت قد صالحت بكراً أبى البغضاء والنسب البعيد 334

انظر شعر الأخطل : 522 . المعجم 1 : 129 .

78 ـ عديّ بن الرّقاع :

غلب المساميح الوليد سماحة وكفى قريش المعضلات وسادها 334

الكتاب 2 : 26 . المعجم 1 : 98 .

ويروى * وكفى قريشاً ما ينوب وسادها * 334

ـ علم القبائل من معّد وغيرها أن الجواد محمّد بن عطارد 335

الكتاب 2 : 27 . المعجم 1 : 126 .

ـ ولسنا إذا عّد الحصى بأقلّة فإن معّد اليوم مود ذليلها 335

الكتاب 2 : 27 . المعجم : 298 .

ـ يمّد عليهم من يمين وأشمل بحور له من عهد عاد وتبّعا 335

لزهير . الكتاب 2 : 271 . المعجم 1 : 209 .

ـ * لو شهد عاد في زمان عاد * * لابتزّها مبارك الجلاد * 335

الكتاب 2 : 27 . المعجم 2 : 411 .

ـ بحيّ نميريّ عليه مهابة جميع إذا كان اللّئام جنادعا 336

الكتاب 2 : 227 . المعجم 1 : 212 .

ـ سادوا البلاد وأصبحوا في آدم بلغوا بها بيض الوجوه فحولا 336

الكتاب 2 : 28 . المعجم 1 : 272 .

ـ من سبأ الحاضرين مأرب إذ يبنون من دون سيله العرما 336

الكتاب 2 : 28 . المعجم 1 : 338 .

ـ النابغة الجعديّ :

أضحت ينفّرها الولدان من سبأ كأنّهم تحت دفّيها دحاريج 337

الكتاب 2 : 28 . المعجم 1 : 77 .

79 ـ لنخرجن يهودا من مجالسنا فلا يجالسنا من بينهم أحد 338

لم نلف أنثى من اليهدان منجبة أخرى المنون ولم ينجب لها ولد

ـ امرؤ القيس :

أحـــار أريك بـــرقـــاهّب وهنـــا — كنـــار مجوس تستـعــر استـعـــارا 338

المعجم 1 : 143 .

ـ أولئـــك أولىٰ من يهـــود بمـــدحـــة — إذا أنت يـومـــاً قـلتهـــا لم تؤنّب 338

المعجم 1 : 54 .

ـ النّمر بن تولب :

صـــدّت كما صـــدّ عمّـــا لا يحـلّ — ســاقي نصــارى قبيل الفصح صوّام 339

وقبله :

فعــافت المــاء أو ســافت بمشـفرهـا — ثم استـمـرّت ســواه طرفهـا ســام

الكتاب 2 : 39 .   المعجم 1 : 369 .

80 ـ فكـلتــاهمـا خرّت وأسجـد رأسهـا — كما سجـــدت نصرانـــة لم تحنّف 339

لأبي الأخزر .   الكتاب 2 : 29 .   المعجم 1 : 239 .

ـ الكميت :

وجدنــا لكـــم في آل حــاميم آيــة — تـــأوّلهــا منـــا تقـــيّ مّعـــرب 341

المعجم 1 : 35 .

ـ الحمّاني :

* أو كتبـــاً بُيّـــنّ من حـــاميا * — * قـــد عـــلمت أبنـــاء إبـراهيا * 341

الكتاب 2 : 30 .   المعجم 2 : 534 .

ـ * كافا وميمينِ وسينا طاسما * 343

الكتاب 2 : 31 .   المعجم 2 : 534 .

ـ الرّاعي :

أهـــاجتـك آيـــات أبـــان قـديمهـــا — كما بيّـــنت كاف تـــلوح وميــمـهـــا 343

الكتاب 2 : 31 .   المعجم 1 : 345 .

82 ـ قول أبي طالب :

ليت شـعـري مســافر بن أبي عمـــ — ـــرو وليت يقـــولهـــا المحـزون 343

بعده :

كيف كانت مـــذاقـــة المـــوت إذ — متّ ومــاذا بعـد الممــات يكـون ؟

الكتاب 2 : 32 .   المعجم 1 : 394 .

– قول أبي زبيد :

ليت شـعـري وأين منّـي ليت   إنّ لوّاً وإنّ ليتـاً عنـاء   344

الكتاب 2 : 32 .   المعجم 1 : 23 .

–

ألام عـلى لوٍّ ولو كنت عـالمـاً   بـأذنـاب لوٍّ لم تفتـني أوائـله   344

الكتاب 2 : 33 .   المعجم 1 : 88 .

– دع عنـك « لو » ليست بشـيء   سـوى تسـلية اللّوماءِ للجاهـل   344

لابن أبي الحقيّق .

83 – * قد خالط من ليلى خياشيم وفا *   345

للعجّاج انظر ديوانه تحقيق الدكتور عزة حسين : 492 .

المعجم 2 : 500 .

84 – الأخزر) تكتّبان في الطريق لام الف *

* أقبلت من عند زياد كالخرف *   * تخطّ رجـلاي بخطّ مختـلف   348

لأبي النجم والثالث فقط   المعجم 2 : 501

ورد بالكتاب 2 : 37

85 – ابن مقبل :

أصبـح الدّهـر وقـد ألوى بهـم   غـير تقـوالك من قيـل وقـال   350

الكتاب 2 : 35 .   المعجم 1 : 321 .

86 – الأعشى : * مناعها من أبل مناعها *   352

الكتاب 1 : 123 ، 2 : 36 .   المعجم 2 : 500 .

– * تراكها من إبل تراكها *   352

لطفيل بن يزيد الحارثيّ . انظر الكتاب 1 : 123 ، 2 : 37 . انظر المعجم 1 : 515 .

– أبو النّجم * حذار من أرماحنا حذار *   352

الكتاب 2 : 37 .   المعجم 2 : 481 .

– رؤبة : * نظار كي أركبها نظار *   352

المعجم 2 : 481 .

– زهير :

ولنـعـم حشـو الدّرع أنت إذا   دعيت نـزال ولجّ في الذّعـر   352

الكتاب 2 : 37 . المعجم 1 : 186 .

– نعـــاء ابن ليـــلى للسّـمـــاحـة والنّـدى وأيــدي شمــــال بــــاردات الأنــــامـــل 352

الكتاب 2 : 37 . المعجم 1 : 38 .

– جرير : * نعاء أبا ليلى لكلّ طمرّة *

البيت بتمامه :

نعــــاء أبـــا ليـــلى لكــــل طمـــرّة وجـرداء مثـــل القـوس سمح حجـولها 352

انظر الكتاب 2 : 37 . المعجم 1 : 289 .

– الكميت بن معروف :

نعـــاء جـذامـــاً غـير موت ولا قتـــل ولكـــن فــراقـــاً للدّعـــائم والأصـــــل 353

انظر الكتاب 1 : 139 . المعجم 1 : 301 .

* فحملت برّد واحتملت فجار * للنابغة وأوله * أنّا اقتسمنا خطّتينا بيننا *

انظر صفحة ٣٥٤

– النابغة الجعديّ :

فقـــلت لهـــا عيـــثي جعـــار وجـرّري بـلحــم امرىء لم يشـهـد اليوم ناصره 353

انظر الكتاب 2 : 38 . المعجم 1 : 158 .

– * عشنزة جواعرها ثمان * 353

شطر بيت وتكملة * فويق زماعهـا خدم حجول * وهو لحبيب بن عبد الله الهذلي المشهور بالأعلم يصف ضبعاً مسنّاً شبّه مهجوّه به .

انظر شعر الهذليّين 1 :323 . أدب الكتاب : 29 .

الاقتضاب : 302 .

– لحقت حـــلاق بهــم على أكســـــائهـم ضرب الرقــــاب ولا يهــمّ المـغـــــنم 353

هو للأخزم بن قارب الطّائي .

انظر الكتاب 2 : 38 . المعجم 1 : 353 .

87 – مهلهل :

مــــا أرجّي العــــيش بعــــد نــــدامى قـد أراهــم ســقــوا بكـــأس حـلاق 354

انظر الكتاب 2 : 38 . المعجم 1 : 254 .

معجم الشّعراء ، للمرزباني : 79 .

ـ حميد الأرقط :

تحرّضــني الذلفــاء على الحجّ ويلهــا وكيف نحجّ البـيت والحـال حـائـله 355

فقــلت امكـثي حتى يَسَــارِ لعــلّنــا نحجّ معــاً قــالت أعــامــاً وقــابـله

لعــلّ مــلمّــات الزّمــان ستنجــلي وعــلّ إله النــاس يـوليك نـائـله

ثانيها فقط ورد غير معزوّ بالكتاب 2 : 39 ، كما ورد بالمعجم 1 : 266

وقد رواه ابن السّكّيت في كتاب « القلب والإبدال » ضمن « الكنز اللغوي في اللسن العربي » 90 هكذا :

فقــلت امكـثي حتى يســار لو أننــا نحجّ فقــالت لي أفعــام وقــابــله

ـ الجعديّ أو ابن الخرع :

وذكرت من لبــن المحــلّق شــربــة والخيــل تعـدو بـالصّـعيـد بـداد 355

انظر الكتاب : 2 : 39 . المعجم 1 : 127 .

وانظر كتـاب الإبل ، للأصمعيّ ، ضمن « الكـنز اللّغوي في اللّسن العربي » نشـر الدكتور أوغست هافنر : 133 .

88 ـ * جمــاد لهــا جمــاد ولا تقــولي * * طوال الدّهر مـا ذكرت حمـاد * 356

للمتلَمّس . انظر الكتاب 2 : 39 . المعجم 1 : 124 .

ـ أنشد يعقوب :

* بــدارهــا من إبــل بـدارهــا * * قـد نـزل المـوت لدى صـغـارهـا * 357

المعجم 2 : 483 .

ـ أبو النّجم * قالت له ريح الصّبا قرقار * 357

انظر الكتاب 2 : 40 . المعجم 2 : 481 .

89 ـ الأعشى :

ومـــرّ دهـــر عـــلي وبـــار فهـــلكت جهـــرة وبـــار 359

وقبله :

ألم تــــروا إرمــــاً وعــــادَ أودى بهـــا اللّيـــل والنّـــهـــار

الكتاب 2 : 41 المعجم 1 : 166 .

وانظر ديوانه بشرح الدكتور محمد محمد حسين : 333 .

91 ـ فـــإن الألاء يعــلمــونك منهـــم كعـلمي مذ ظنّوك مـا دمت أشعـرا 362

انظر معاني القرآن للفرّاء 1 : 467 .

– وإني حبست اليوم والأمس قبله ببابك حتى كادت الشمس تغرب 362

البيت لنصيب . انظر معاني القرآن للفرّاء 1 : 467 . المعجم 1 : 37 .

– الكميت :

فلا أعني بذلك أسفليكم ولكنّي أريد به الذّوينا 362

الكتاب 2 : 43 . المعجم 1 : 386 .

92 – عمرو بن معدي كرب :

وليس يعاب المرء من جبن نفسه إذا عرفت منه الشّجاعة بالأمس 364

انظر المعجم 2 : 558 ولم يعزه

– * إنّ مع اليوم أخاه غدواً * 365

قبله : * لا تقلواها وادلواها دلوا * المعجم 2 : 558 .

– * لقد رأيت عجباً مذ أمسا * * عجائزاً مثل السعالي خمسا * 365

* لا تقين الدّهر إلا تعسا * * فيهن عجوم لا تُساوي فلسا * 366

* لا تأكل الزّبدة إلا نهسا * 366

انظر الكتاب 2 : 44 .

93 – أنشد يحيى الفرّاء * على ما كان قبلٌ من عتاب * 368

أوّله : * هتكت به بيوت بني طريف *

انظر معاني القرآن للفرّاء 2 : 32

– * مكرٌّ مفرٌّ مقبلٍ مدبرٍ معاً * 369

لامرىء القيس وبقيته * كجلمود صخرٍ حطّه السّيل من عَلِ *

انظر الكتاب 2 : 309 . المعجم 1 : 305 .

– الرّاعي :

ريشي منكم وهواي معكم وإن كانت زيارتكم لماما 369

انظر الكتاب 2 : 45 . المعجم 1 : 335 .

– * يا ليتها كانت لأهلي إبلا * * أو سمنت في جدب عام أوّلا * 370

انظر الكتاب 2 : 46 . المعجم 2 : 519 .

95 – أبو النّجم * أقبّ من تحت عريض من عل * 370

انظر الكتاب 2 : 46 . 525 المعجم 2 : 521 . 525

ـ آخر :

* لا يحمل الفارس إلا الملبون * * المحض من ورائه ومن دون * 371

انظر الكتاب 2 : 47 . المعجم 1 : 546 .

ـ أبو النّجم * يأتي لها من أيمن وأشمل * 371

انظر الكتاب 1 : 113 . المعجم 2 : 526 .

ـ الجعدي :

لها فرط ولا تراه أماماً من معرّسها ودونا 371

انظر الكتاب 2 : 47 . المعجم 1 : 387 .

ـ * ثمّ سبحانا يعود له * 372

سبحانه ثم سبحانا يعود له وقبلنا سبّح الجوديّ والجُمُدُ

لأميّه بن أبي الصّلت .

انظر الكتاب 1 : 164 . المعجم 1 : 103 .

ـ * سبحان من علقمة الفاخر * 372

شطر بيت للأعشى وأوّله : * أقول لمّا جاءني فخره *

انظر الكتاب 1 : 163 . المعجم 1 : 191 .

96 ـ العجير :

أراد حصين أن يسود جذاعه فأمسى حصين قد أذلّ وأقهرا 375

انظر معاني القرآن للفرّاء 2 : 389 ، أدب الكاتب ، لابن قتيبة تحقيق الشّيخ محي الدّين عبد الحميد : 344 ، والاقتضاب لابن السيّد البطليوسي : 405 ، وقد عزاه إلى المخبّل السّعديّ . كذلك تاج العروس للزبّيدي : 513 .

ـ * يا زبرقان أخا بني خلف * 375

تمامه : * ما أنت ويب أبيك والفخر *

وهو للمخبّل السّعدي : انظر الكتاب 1 : 151 . المعجم 1 : 169 .

ومعاني القرآن للفرّاء : 1 : 326 . والمفصّل للزّمخشري ، بعناية محمد بدر الدّين أبي فراس الغسّاني ، الطّبعة الثانية : 58 .

97 ـ جرير :

لقيتم بالجزيرة خيل قيس فقلتم مار سرجس لا قتالا 376

انظر الكتاب 2 : 49 . المعجم 1 : 269 .

98 – أميّة بن أبي عائذ الهذليّ :

قد كنت خرّاجاً ولوجاً صيرفاً لم تلتحصني حيص بيص لحاص 377

قَبله :

ليلى وما ليلى ولم أر مثلها بين السّماء والأرض ذات عقاص

الشّاهد من قصيدته الصّادية ومطلعها :

لمن الديار بعلي فالأخراص فالسّودتين فمجمع الأبواص

أمّا البيت الثّاني الذي توهم عبارة « قبله » أنه لصيق الشاهد ، فالأمر ليس كذلك ، فبينهما عشرة أبيات ولعلّ ما استند إليه ابن خروف غير رواية السّكّري ، فالأصمعي مثلاً لم يرو من هذه القصيدة سوى أربعة أبيات الشاهد أحدهما ، ويأتي * ليلى وما ليلى ولم أر مثلها * البيت في الترتيب العاشر من أبيات القصيد على حين حاز الشاهد الرّقم الثاني والعشرين . انظر شرح الهذليّين 2 : 487 ، 491 . الكتاب 2 : 51 . « إصلاح المنطق » لابن السّكّيت : 31 ، الألفاظ ، لابن السّكّيت : 90 . وجاءت الشطرة الثانية في « معاني القرآن للفرّاء » :

* لم تلتحصني حيص بيص الحاصي * انظر 2 : 396 .

– أنشد العكلي :

* كلّف من عنائه وشقوته * * بنت ثماني عشرة من حجّته * 379

لنفيع بن طارق المعجم 2 : 452 .

معاني القرآن للفرّاء : 2 : 34 ، 242 .

99 – مثل الكلاب تهرّ عند درابها ورمت لهازمها من الخاز باز 379

الكتاب 2 : 15 . المعجم 1 : 194 .

– أنشد يعقوب عن أبي زيد :

* رعيتها أكرم عود عودا * * الصلّ والصفصلّ واليعضيدا * 379

* والخاز باز المسنّم المجودا * * بحيث يدعو عامر مسعودا *

المعجم 2 : 464 .

– وهيّج الحيّ من دار فظّل لهم يوم كثير تناديه وحيّهله 380

للنابغة الجعدي . انظر الكتاب 2 : 52 .

المفصّل للزمخشري : 154 . المعجم 1 : 295 .

ـ الجعدي :

بحيّهلا يزجون كل مطيّة أمام المطايا سيرها المتقاذف 380

الكتاب 2 : 52 . المعجم 1 : 237 .

وانظر « المفصّل » للزّمخشريّ : 153 .

ـ ابن أحمر :

تفقّأ فوقه القلع السّواري وجنّ الخاز باز به جنونا 380

انظر « معاني القرآن » للفرّاء 1 : 468 . المعجم 1 : 384 .

100 ـ الرّاعي :

إذا قلت حاءٍ لجّ حتّى يردّه قوى أدم أطرافها في السّلاسل 382

ـ * فداء ما تقل النعل منى * المعجم 1 : 308 ولم يعزه .

ـ الفرزدق :

ولولا يوم يوم ما أردنا جزاءك والقروض لها جزاء 383

الكتاب 2 : 53 . المعجم 21/1 .

ـ أنشد الفراء :

نحمي حقيقتنا وبعض القوم يسقط بين بينا 383

لعبيد الأبرص .

انظر معاني القرآن للفرّاء 1 : 177 . المعجم 1 : 383 .

الأغاني 22 : 83 .

101 ـ ذو الرّمّة :

فيا لك من دار تحمّل أهلها أيادي سبا بعدي وطال احتيالها 385

رواية الدّيوان للشّطر الأول * أمن أجل دار صيّر البين أهلها *

انظر الدّوان ، بعناية كارليل هنري هيس : 523 .

الكتاب 2 : 54 . المعجم 1 : 288 .

ـ أبو نخيلة :

* قد علتني ذرأة بادي بدي * * ورثية تنهض في تشدّدي * 385

انظر الكتاب 2 : 54 . المعجم 2 : 466 .

انظر « إصلاح المنطق » لابن السّكّيت : 172 وفيه * بالتّشدّد * عوض * في تشدّدي *

102	ـ سيصبح فوقي أقتم الرّيش واقعاً	بقالي قلا أو من وراء دبيل	386
	قبله :		
	إذا حان دين اليحصبيّ فقل له	تزوّد بزاد واستعن بدليل	
	الكتاب 2 : 54 .	المعجم 1 : 312 .	
	ـ رؤبة :		
	* سويّ مساحيهن تقطيط الحقق *	* تفليل ما قارعن من سمر الطّرق *	386
	انظر ديوانه « مجموع أشعار العرب » : 106 .		
	الكتاب 2 : 184 .	المعجم 2 : 505 .	
	ـ السّعدي * يا در هند عفت إلا أثافيها *		386
	تمامه * بين الطوّى فصارت فواديها *		
	الكتاب 2 : 55 .	المعجم 1 : 414 .	
	ـ الحجّاج بن علاط السّلمي :		
	وشددت شدة باسل فكفيتهم	بالحو إذ يهوون أخول أخولا	387
	ـ الجعدي :		
	وقام بنا في الملك إذ هو قائم	فقمنا وباد الملك أخول أخولا	387
	ـ امرؤ القيس * ورثنا الغنى والمجد أكبر أكبرا *		387
105	ـ الآخزر * حتى تفضّي عرقي الدليّ *		391
	الكتاب 2 : 56 .	المعجم 2 : 564 .	
106	ـ المنخّل :		
	أبيت على معاري واضحات	بهنّ ملوّب كدم العباط	394
	وقبله :		
	فحور قد لهوت بهنّ وحدي	نواعم في المروط وفي الرياط	
	لهوت بهن إذ ملحي مليح	وإذ أنا في المخيلة والشّطاط	
	الكتاب 2 : 58 .	المعجم 1 : 206 .	
	ـ الفرزدق :		
	فلو كان عبد الله مولى هجوته	ولكنّ عبد الله مولى مواليا	394
	الكتاب 2 : 58 ، 59 ،	المعجم 1 : 423 .	

ـ عبد الله بن قيس الرّقيّات :

لا بـــارك الله في الغـــواني هـــل　　يصبحـــــن إلا لهنّ مطّـــــلب 394

الكتاب 2 : 59 .　　المعجم 1 : 51 .

ـ جرير :

ويـومـاً يـوافيـني الهوى غـير مـاضي　　ويـومــاً تـرى منهـن غـولا تغـوّل 394

المعجم 1 : 279 .

ـ * قـد عجبت مـني ومن يعيـليـا *　　* لّمـا رأتـني خـلقـاً مقـوليـا 395

للفرزدق . انظر الكتاب 2 : 59 .　　المعجم 2 : 56 .

ـ * سماء الإله فوق سبع سمائيا * 395

له مـا رأت عـين البصـير وفـوقـه　　سمـاء الإله فـوق سبـع سمـائيـا

لأميّة بن أبي الصّلت ، وقبله

فـإن يك شـيء خـالداً أو معـمّـراً　　تـأمّـل تجد من فـوقـه الله بـاقيـا 395

الكتاب 2 : 59 .　　المعجم 1 : 420 .

ـ قيس بن زهير :

ألم يـأتيـك والأنبـاء تنـمـي　　بمـا لاقتْ لبـون بـني زيـاد 395

الكتاب 1 : 15 .　　المعجم 1 : 123 .

معاني القرآن للفرّاء : 1 : 161 ، 2 : 188 ، 223 .

ـ الكميت :

خـــريع دوادي في مــــلعب　　تـأزّر طـوراً وتـلقـي الإزارا 395

وجاء في الألفاظ لابن السّكّيت الشّطر الثاني * فتصعد طوراً وأخرى انحداراً *

انظر الكتاب : 2 : 60 .　　المعجم 1 : 148 .

وانظر الألفاظ ، لابن السّكّيت ، بعناية لويس شيخو : 608 .

ـ * لا مهـل حتى تـلحقي بعنس *　　* أهـل الريـاط البيـض والقـلنسي 396

رواه ابن السّكّيت :

* لا ريّ حـتى تـلحـقي بعبس *　　* ذوي المـلاء البيـض والقـلنسي

وأبـان الخطيب التـبريزيّ مـا وقع في كلمـة « بعبس » من اضطراب في الرواية وأنّ الصّحيح روايتها بالباء وأنّ الراجز يعني بها عبس بن ناج بن يشكر . انظر الألفاظ ، لابن السّكّيت ، بعناية لويس شيخو : 667 .

والكتاب 2 : 60 . المعجم 2 : 488 .

108 ـ الرّاجز :

بـالخـير خـيرات وإن شـرًّا فـا ولا أريـد الشّـرّ إلاّ أن تـا 398

انظر الكتاب 2 : 62 . المعجم 2 : 564 .

بعضهم يرويه : وإن شرًّا فا ولا يريد الشر إلاّ أن تشا

ـ * قطّعك الله المليك قطعاً * * فوق الثّمام قصداً موضّعا 399

* تالله ما عديت إلا ربعا جمعت فيه مهر بنتيّ أجمعا

قالته زوج لقيم بن أوس تؤنّبه .

انظر الكتاب « النوادر في اللغة » لأبي زيد ، طبعة سعيد الشرتوني : 126 .

ـ أجابها :

* إن شئت أشرفنا كلانا فدعا * * الله جهراً ربه فأسمعا *

* بالخير خيرات وإن شرافا * * ولا أريد الشر إلا أن تشا * 399

رواية أبي زيد * وإن شرا فأه * و* إلا أنه تأه * انظر الملاحظة السابقة .

ـ * حدّث حديثي امرأة * * فإن أبت فأربعة * 399

وردت في قصّة احتكام الضبع والثّعلب إلى الضّب بعد أن روت ما حدث بينهما وطلبت منه الفصل في الدّعوى قال : « حدّث حديثين امرأة فإن أبت فأربعة » وعقب مؤرج السّدوسي بقوله : « فصار جوابه إيّاها مثلاً » أورده الميداني في مجمع الأمثال مع خلاف يسير في اللفظ وهذا نصه : « حدث حديثين امرأه فإن لم تفهم فأربعة « انظر الكتاب » الأمثال « لأبي فيد مؤرّج بن عمرو السدوسي تحقيق الدّكتور رمضان عبد التواب ، الهيئة العامة للكتاب (القاهرة : 1391هـ 1970م) : 47 ، 48 ، ومجمع الأمثال ، للميداني ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد 1 : 192 .

ـ الربعيّ في القوافي :

قد وعدتني أم عمرو أن تا تمشط رأسي وتفليني وا 399

المعجم 2 : 564 .

110 ـ * إذا جاوز الإثنين سرّ فإنه *

صدر بيت لقيس بن الخطيم وتمامه * بنشر وتكثير الحديث قمين * 402

انظر ديوان قيس بن الخطيم ، تحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد : 105 .

وانظر تخريج البيت واختلاف رواياته هنالك . المعجم 1 : 392 .

ـ غيلان :

* دع ذا وعجل ذا وألحقنا بذل * * بالشحم إنّا قد مللناه بجل * 403

الكتاب 2 : 64 . المعجم 2 : 516 .

ـ وأنشدوا :

فخير نحن عند النّاس منكم إذا الدّاعي المثوّب قال يا لا 404

لزهير بن مسعود الضّبي . انظر « نوادر أبي زيد ، بعناية سعيد الشرتوني : 21 .

المعجم 1 : 269 .

ـ ابن هرمة :

إني استحييتك أن أقول بحاجتي فإذا قرأت صحيفتي فتفهّم 404

وعليك عهد الله إن أنبأته أهل السيالة إن فعلت وإن لم

المعجم 1 : 372 .

ـ أنشد الفرّاء : * فهل إلى عيش بإنصاف وهل * 404

انظر معاني القرآن ، للفرّاء : 425 .

ـ * أحقّ الخيل بالرّكض المعار * 405

لبشر بن خازم يصف الفرس ، وأوّله : * وجدنا في كتاب بني تميم *

وقبله :

كأن حفيف منخره إذا ما كتمن الربو كير مستعار

ومعار من العاريّة على هذا المعنى أو من أعار الفرس إذا سمّنه على رأي ، ويستند الأخير إلى قول الشاعر :

أعيروا خيلكم ثم اركضوها أحقّ الخيل بالرّكض المعار

انظر معجم الأمثال للميداني ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد 1 : 203 .

المعجم 1 : 167 .

ـ * والله ما زيد بنام صاحبه * * ولا مخالط اللّيان جانبه * 405

المعجم 2 : 444 .

ـ * سمعت الناس ينتجعون غيثا * 405

صدر بيت لذي الرّمة ، وعجزه : * فقلت لصيدح انتجعي بلالا *

انظر ديوانه ، بعناية كارليل هنري هيس : 442 .

ـ حميد بن ثور الهلالي :

وليست من اللائي يكـون حـديثهـا   أمـام بيـوت الحي إنّ وإنّمـا 405

انظر الوحشيّات ، لأبي تمام ، تحقيق عبد السلام هارون : 193 .

المعجم 1 : 330 .

ـ الطهوي :

* إن لهـا مـركنـا أرزّبـا *   * كأن جبهتـه ذرّى حبّـا * 406

الكتاب 2 : 64 .   المعجم 2 : 440 .

ـ * نبّئت أخوالي بني يزيد * 406

لرؤبة وبعده * ظلماً علينا لهم فديد *

انظر ديوانه « مجموع أشعار العرب » : 173 .   المعجم 2 : 465 .

ـ * لا تنكحونها *

جزء من بيت هو بتمامه : كذبتم وبيت الله لا تنكحونها   بني شـاب قرناها تصّر وتحلب 406

الكتاب 1 : 259 ، 2 : 7 ، 65 .

ـ * وشرّك عني ما ارتوى الماء مرتوي * 406

عجز بيت ليزيد بن الحكم ، وصدره * فليت كفافاً كان خيرك كله *

ضمن قصيدة ذات سبعة عشر بيتاً ، في باب العتاب ، مطلعها :

تكـاشـرني كرهـا كأنّك نـاصـح   وعينـك تبـدي أنّ صـدرك لي دويّ

انظر « الممتع في علم الشعر وعلمه » لعبد الكريم النهشلي : تحقيق المنجي الكعبي : 393 — 394 .

وحماسة البحتري ، بعناية لويس شيخو اليسوعى : 148 .

ـ وجـدنـا في كتـاب بـني تمـيم   أحقّ الخيـل بـالركض المعـار 406

ـ أعـيروا خيـلكـم ثم اركضـوهـا   أحقّ الخيـل بـالركض المعـار 406

ـ * لقد كذبتك نفسك * 411

جزء من بيت وهو بتمامه :

لقـد كذبتـك نفسـك فـاكذبنهـا   فـإن جـزعـاً وإن إجمـال صـبر

لدريد بن الصّمّة .

انظر الكتاب 1 : 134 ، 471 .   المعجم 1 : 183 .

ـ يـأيهـا الذّكر الذي قـد سـؤتـني   وفضحتـني ووردت أمّ عيـاليـا 412

« فهرس الشواهد القرآنية »

« فهرس الأحاديث »

« فهرس الأمثال وأقوال العرب »

ـ الألف ـ

ـ الباء

ـ التاء

ـ الثاء

ـ الجيم

ـ الراء

ـ السين

ـ الشين

ـ الصاد

ـ الظاء

ـ العين

– اللام

- الواو

- الياء

« فهرس الشواهد الشعرية »

الألف

الباء

التاء

الجيم

الحاء

الدال

الراء

العين

الفاء

القاف

اللام

الميم

النون

الياء

« فهرس الأرجاز »

الهمزة

الباء

التاء

الحاء

الدال

الراء

السين

الصاد

العين

الفاء

القاف

الكاف

اللام

الميم

النون

الواو

الياء

الألف اللينة

« فهرس أجزاء وأنصاف الأبيات »

الألف

الباء

التاء

الثاء

الجيم

الراء

السين

الشين

العين

الفاء

الكاف

اللام

الياء

« فهرس الأعلام »

« فهرس البلدان والأجناس والطوائف »

ـ أ ـ

– ب –

– الثاء –

– الجيم –

– الحاء –

- ف -

- ق -

- ك -

- اللام -

- الميم -

- النون -

- الواو -

– ي –

« فهرس الكتب المشار إليها في المتن(*)

أبو بكر طاهر :

أبو العباس المبرد :

أبو زكريا يحيي الفراء

(*) آثرت كتابة إشارات ابن خروف إلى المراجع بأسلوبه ذاته مع تصرّف يسير .
وقد راعيت ترتيبها بحسب ورودها في الكتاب ، على أنني جمعت الإشارات التي تخصّ مؤلفاً ما في مكان واحد ، واضعاً إياها عند أول إشارة إليه ، كما هو واضح .

فهرس قسم التحقيق

« قائمة بأهم مراجع الدراسة والتحقيق »

أولاً : المخطوطات والرسائل الجامعية

1 - ابن الضائع ، أبو الحسن علي بن محمد ، شرح الجمل ، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم 19/ 20 نحو .

2 - ابن خروف ، أبو الحسن ، علي بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي **شرح الجمل** ، مخطوط بمكتبة علي بن يوسف بمراكش تحت رقم 214 .

3 - أبو المحاسن ، عبد الباقي اليمني ، **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين** ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، تحت رقم 1216/ تاريخ .

4 - الذهبي ، الإمام ، شمس الدين ، محمد بن أحمد بن عثمان ، **تاريخ الإسلام** ، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم 42/ تاريخ ، مجلد رقم 29 ، حوادث 604 - 614 هـ .

5 - الفيروزأبادي ، **البلغة في تاريخ أئمة اللغة** ، مخطوط - لدي مصورة منه - بمكتبة برلين ، تحت رقم

6 - أمين علي السيد (دكتور) ، **الاتجاهات النحوية في الأندلس** ، رسالة ماجستير ، بمكتبة جامعة القاهرة ، تحت رقم 373/ دار العلوم .

7 - عبد الرحمن محمد السيد (دكتور) ، **نحو ابن مالك بين الكوفة والبصرة** ، رسالة ماجستير ، بمكتبة جامعة القاهرة ، تحت رقم 922/دار العلوم .

8 - عبد القادر رحيم الهيتي ، **خصائص مذهب الأندلس النحوي** ، رسالة ماجستير ، بمكتبة جامعة القاهرة تحت رقم 1579/ دار العلوم .

9 - علي أبو المكارم (دكتور) ، **مناهج البحث عند النحاة العرب** ، رسالة دكتوراه ، بمكتبة جامعة القاهرة ، تحت رقم 1581/ دار العلوم .

ثانياً : الكتب والدوريات

1 - ابن الأبّار ، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي ، **التكملة لكتابي الموصول والصلة** ، طبعة العطار ، من تراث الأندلس : 5 الجزءان (القاهرة 1375 هـ - 1956 م) .

=[1] **المعجم في أصحاب القاضي الإمام أبي علي الصدفي** ، المكتبة الأندلسية ، وزارة الثقافة المصرية ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر (القاهرة 1387 هـ – 1967 م) .

2 – ابن الأزرق ، أبو عبد الله ، محمد بن الأزرق الأندلسي ، **بدائع السلك في طبائع الملك** ، دراسة وتحقيق الدكتور محمد بن عبد الكريم ، الدار العربية للكتاب ، الجزء الأول (تونس في محرم 1397 هـ – جانفي 1977 م) الجزء الثاني (تونس في جمادى الأولى 1397 هـ – ماي 1977 م) .

3 – ابن الزبير ، أبو جعفر ، أحمد بن إبراهيم ، **صلة الصلة** (القسم الأخير) ، تحقيق إ . لافي بروفنصال (الرباط : 1937 م) .

4 – ابن السّكيّت ، أبو يوسف ، يعقوب ، **إصلاح المنطق** ، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وآخر ، ذخائر العرب : 3 ، الطّبعة الثّانية ، دار المعارف بمصر (القاهرة 1375 هـ – 1956 م) .

= **الألفاظ** ، تهذيب الخطيب التبريزي ، بعناية لويس شيخو المطبعة الكاثوليكيّة (بيروت : 1895 م) .

= **ديوان النابغة الذبياني** (بتمامه) ، تحقيق الدّكتور شكري فيصل ، الطبعة الأولى ، دار الفكر (دمشق في العاشر من محرّم 1388 هـ – الرابع من نيسان 1968 م) .

= **ديوان قيس بن الخطيم** ، تحقيق وتعليق الدكتور ناصر الدين الأسد ، كنوز الشعر : 2 ، الطبعة الأولى ، مكتبة دار العروبة (القاهرة 1381 هـ – 1962 م) .

5 – ابن السيد البطليوسي ، **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب** ، طبعة دار الجيل (بيروت 1973 م) .

6 – ابن الشاط ، **برنامج ابن أبي الربيع** ، تحقيق الدكتور عبد العزيز الأهواني ، مجلة معهد المخطوطات العربية ، المجلد 1 الجزء الثاني .

7 – ابن جني ، أبو الفتوح ، عثمان ، **الخصائص** ، تحقيق محمد علي النجار ، الطبعة الثانية ، دار الهدى للطباعة والنشر (بيروت في 9 من المحرم 1372 هـ – 29 من سبتمبر 1952 م) .

8 – ابن حزم وابن سعيد والشقندي ، **فضائل الأندلس وأهلها** ، نشر وتقديم الدكتور صلاح الدين المنجد ، رسائل ونصوص : 5 ، دار الكتاب الجديد ، الطبعة الأولى (بيروت : 1387 هـ – 1968 م) .

(١) هذه العلامة رمز بمعنى المؤلف السابق .

9 - ابن خلدون ، عبد الرحمن ، **مقدمة ابن خلدون** ، تحقيق الدكتور علي عبد الواحد وافي ، طبعة دار الشعب (القاهرة) .

10 - ابن خير ، أبو بكر بن خير بن عمر ، **فهرسة ما رواه عن شيوخه** ، تحقيق فرنشيسكه قداره زيدين وآخر ، الطبعة الجديدة ، المكتبة الأندلسية (بيروت 1382 هـ - 1963 م) .

11 - ابن دحية ، أبو الخطاب ، عمر بن حسن بن علي الكلبي ، **المطرب من أشعار أهل المغرب** ، تحقيق إبراهيم الأبياري وآخرين (القاهرة 1954 م) .

12 - ابن عبد البر ، أبو عمر ، يوسف بن عبد الله بن محمد ، **بهجة المجالس وأنس المجالس وشحذ الذاهن والهاجس** ، تحقيق محمد مرسي الخولي ، تراثنا ، القسم الأول ، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر (القاهرة) .
القسم الثاني ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر (القاهرة) .

13 - ابن عصفور الأشبيلي ، أبو الحسن علي ، **ضرائر الشعر** ، تحقيق السيد إبراهيم محمد ، الطبعة الأولى ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع (بيروت كانون الثاني يناير 1980 م) .

14 - ابن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم ، **أدب الكاتب** ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، الطبعة الرابعة ، مطبعة السعادة (القاهرة 1382 هـ - 1963 م) .

15 - ابن قنفد ، أبو العباس ، أحمد بن حسن بن علي الخطيب ، **الوفيات** ، تحقيق عادل نويهض ، ذخائر التراث العربي ، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع (بيروت في 20 من ذي الحجة 1390 هـ - 15 من شباط 1971 م) .
وقد وهم فظنه ذيلاً لكتاب (شرف الطالب في أسنى المطالب) وهو الكتاب بعينه ، وقد حققه الأستاذ محمد حجي مع كتابين آخرين ، تحت عنوان « ألف سنة من الوفيات في ثلاثة كتب » سلسلة التراجم : 2 ، دار المغرب للتأليف والتّرجمة والنّشر (الرباط 1396 هـ - 1976 م) .

16 - ابن يعيش ، يعيش بن علي بن يعيش ، العدل الخطيب النحوي المدعو بالموفّق ، **شرح الملوكي في التصريف** ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية بحلب ، الطبعة الأولى (حلب 1393 هـ - 1973 م) .

17 - أبو الحسن ، جمال الدين ، علي بن يوسف القفطي ، **أنباه الرواة على أنباه النحاة** ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة دار الكتب :
الجزء الأول (القاهرة 1369 هـ - 1950 م) .
الجزء الثاني (القاهرة 1371 هـ - 1952 م) .
الجزء الثالث (القاهرة 1374 هـ - 1955 م) .

الجزء الرابع (القاهرة ربيع الأول 1393 هـ – أبرايل 1973 م) .

18 – أبو الحسن ، علي بن محمّد بن علي الرّعيني ، **برنامج شيوخ الرّعيني** تحقيق الدّكتور إبراهيم شبّوح ، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم وزارة الثقافة والإرشاد القومي (دمشق 1381 هـ – 1962م) .

19 – أبو العباس ، شمس الدين ، أحمد بن محمد بن خلكان ، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** ، تحقيق الدكتور إحسان عباس (بيروت 1968 م) .

20 – أبو العبّاس ، محمد بن يزيد المبرّد ، **الكامل** ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، أربعة أجزاء ، دار نهضة مصر للطبع والنشر (القاهرة) .

= **المقتضب** ، تحقيق عبد الخالق عضيمة ، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، أربعة أجزاء (القاهرة في 6 من ذي القعدة 1382 هـ – 31 مارس 1963 م) .

21 – أبو بكر ، محمد بن الحسن الزبيدي ، **الاستدراك** ، بعناية أغناطبوس جوبدي (روما 1890 م) .

22 – أبو تمام ، حبيب بن أوس الطائي ، **كتاب الوحشيات وهو الحماسة الصغرى** ، تعليق وتحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي وآخر ، ذخائر العرب : 33 ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثانية (القاهرة 1970 م) .

23 – أبو جعفر ، محمد بن حبيب ، **مختلف القبائل ومؤتلفها** ، بعناية فرديناند فستنفلد (غوتا : 1850 م) .

24 – أبو زكريا ، يحيى بن زياد الفراء ، **معاني القرآن** ، الجزء الأول ، بتحقيق أحمد نجاتي ، دار الكتب (القاهرة 1955 م) .

الجزء الثاني ، بتحقيق محمد علي النجار ، تراثنا ، الدار المصرية للتأليف والترجمة (القاهرة) .

الجزء الثالث ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي وآخر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة 1972 م) .

25 - أبو زيد ، سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري ، **النوادر** ، بعناية سعيد الخوري الشرتوني ، نشر دار الكتاب العربي (بيروت في 5 من تموز سنة 1894 م) .

26 – أبو سعيد ، الحسن بن عبد الله السيرافي ، **كتاب أخبار النحويين** البصريين ، بعناية فريتس كرنكو ، نشرات معهد المباحث الشرقية بالجزائر ، خزانة الكتب العربية ، الجزء التاسع ، المطبعة الكاثوليكية (بيروت 1936 م) .

27 ـ أبو عبد الله ، محمد بن عبد الله بن عبد المنعم الحميري ، **صفة جزيرة الأندلس منتخبة من الروض المعطار في خبر الأقطار** ، بعناية ا . لافي بروفنصال ، مبطعة لجنة التأليف والترجمة والنشر (القاهرة 1937 م) .

28 ـ أبو علي ، إسماعيل بن القاسم ، القالي ، البغدادي ، **الأمالي** الجزءان ، منشورات دار الحكمة (دمشق) .

29 ـ أبو فيد ، مؤرج بن عمر السدوسي ، **كتاب الأمثال** ، تحقيق وتقديم الدكتور رمضان عبد التواب ، منشورات وزارة الثقافة ، المكتبة العربية ، التراث ، الهيئة المصري العامة للتأليف والنشر (القاهرة 1391 هـ ـ 1971 م) .

30 ـ أبو هلال ، الحسن بن عبد الله العسكري ، **ديوان أبو محجن الثقفي** ، نشر وتقديم الدكتور صلاح الدين المنجد ، دار الكتاب الجديد ، الطبعة الأولى (بيروت 1389 هـ ـ 1970 م) .

= **ديوان المعاني** ، مكتبة القدسي (القاهرة : 1352 هـ) .

31 ـ أحمد بدر (دكتور) ، **أصول البحث العلمي ومناهجه** ، الطبعة الثالثة ، وكالة المطبوعات (الكويت : 1977 م) .

32 ـ أحمد راتب النفّاخ ، **فهرس شواهد سيبويه** ، الطبعة الأولى ، دار الإرشاد (بيروت 1389 هـ ـ 1970 م) .

33 ـ أحمد بن يحيى بن عميرة الضبّي ، **بغية الملتمس في تاريخ أهل الأندلس** ، طبعة مجريط (إسبانيا : 1884 م) .

34 ـ أحمد مختار عمر (دكتور) **البحث اللغوي عند العرب** ، الطبعة الأولى ، توزيع دار المعارف بمصر (طرابلس الغرب : 30 من يونيه 1971 م) .

= **من قضايا اللغة والنحو** ، عالم الكتب ، (القاهرة : 1384 هـ ـ 1974 م) .

= « الانتصار لسيبويه من المبرّد لابن ولاد » ، من التراث اللغوي **مجلة كلية المعلمين** ، بالجامعة الليبية « جامعة الفاتح » العدد رقم (1) سنة 1970 م .

35 ـ الأصمعي ، أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك ، الأصمعيات ، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وآخر ، ديوان العرب مجموعات من عيون الشعر : 2 ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف بمصر (القاهرة : 1976م) .

= **الابل** ، ضمن مجموعة « الكنز اللغوي في اللسن العربي » نشر وتعليق الدكتور أوغست هفنر ، المطبعة الكاثوليكيّة (بيروت 1903 م) .

= **ديوان العجّاج** ، تحقيق الدكتور عزّة حسن ، مكتبة دار الشرق (بيروت في يونيه 1971 م) .

36 ـ الأعلم الشنتمري ، أبو الحجاج ، يوسف بن سسليمان بن عيسى ، **ديوان علقمة الفحل** ، تحقيق لطفي الصّقّال وآخر ، كنوز الشعر العربي : 1 ، دار الكتاب العربي بحلب ، الطبعة الأولى (حلب 1389 هـ ـ 1969 م) .

37 ـ الأنباري ، أبو بكر ، محمد بن القاسم ، **شرح القصائد السبع الطّوال الجاهليّات** ، تحقيق وتعليق عبد السلام هارون ، ذخائر العرب : 35 ، الطبعة الثانية ، دار المعارف بمصر (القاهرة 69 م) .

38 ـ الباقلاني ، أبو بكر ، محمد بن الطّيّب ، **إعجاز القرآن** ، تحقيق السّيّد أحمد صقر ، ذخائر العرب : 12 ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف بمصر (القاهرة 1971 م) .

39 ـ البحتري ، أبو الوليد عبادة بن عبيد الطائي ، **الحماسة** ، بعناية لويس شيخو ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الثانية (بيروت 1387 هـ ـ 1967 م) .

40 ـ التبريزي ، أبو زكريا ، يحيى بن علي بن محمد الشيباني ، **شرح القصائد العشر** ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوه ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، الطبعة الرابعة (بيروت 1400 هـ ـ 80م) .

= شرح المفضليات ، تحقيق علي محمد البجاوي ، من فرائد التراث الأدبي : 3 ، دار نهضة مصر للطبع والنشر (القاهرة) .

41 ـ الجواليقي ، أبو منصور موهوب بن أحمد ، **شرح أدب الكاتب**بتقديم مصطفى صادق الرافعي ، مؤسسة النصر ، تهران ، نشر مكتبة القدسي (القاهرة : 1350 هـ) .

42 ـ الحسن السائح ، الحضارة المغربية عبر التاريخ ، الجزء الأول الطبعة الأولى (الدار البيضاء 16

42 ـ من ذي الحجة 1395 هـ ـ 1975 م) خير الدين الزركلي ، **الأعلام** ، الطبعة الثالثة (بيروت 1989 هـ ـ 1969 م) .

43 ـ الزبيدي ، محب الدين ، أبو الفيض السيد محمد مرتضى الحسيني **تاج العروس من جواهر القاموس** ، الأجزاء 1 ، 2 ، 3 ، طبعة بولاق (القاهرة 1306 هـ) .

44 ـ الزمخشري ، جار الله ، أبو القاسم ، محمود بن عمر ، **المفصل في علم العربية** ، بعناية محمد بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي ، الطبعة الثانية ، دار الجيل (بيروت شعبان 1323 هـ) .

45 - السكري ، أبو سعيد ، الحسن بن الحسين ، **ديوان أبي الأسود الدؤلي** ، تحقيق محمد حسن آل ياسين ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب الجديد (بيروت 1974 م) .
= **شرح أشعار الهذليين** ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج وآخر كنوز الشعر : 3 ، الجزءان ، مكتبة دار العروبة (القاهرة) .
= **شعر الأخطل** ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوه ، دار الأصمعي للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الجزء الأول (حلب 29 من محرم 1390 هـ - 5 من نيسان 1970 م) .
الجزء الثاني (حلب 1391 هـ - 1971 م) .

46 - السهيلي ، الإمام أبو القاسم ، عبد الرحمن بن عبد الله ، **أمالي السهيلي** ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، مكتبة السهيلي : 1 مطبعة السعادة (القاهرة 3 من رمضان 1389 هـ - 13 من نوفمبر 1969 م) .

47 - السيوطي ، الإمام جلال الدين ، عبد الرحمن ، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، الطبعة الأولى ، الجزء الأول (القاهرة 1384 هـ - 1964 م) .
الجزء الثاني (القاهرة : 1384 هـ - 1965 م) .

48 - الصولي ، أبو بكر ، محمد بن يحيى ، **أدب الكتاب** ، تحقيق محمد بهجة الأثري ، المطبعة السلفية (القاهرة 1341 هـ) .

49 - الفارقي ، أبو نصر ، الحسن بن أسد الفارقي ، **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب** ، تحقيق وتقديم سعيد الأفغاني ، الطبعة الثانية ، منشورات جامعة بنغازي (قار يونس) (بنغازي 1394 هـ - 1974 م) .

50 - القزاز ، أبو عبد الله ، محمد بن جعفر التيمي القيرواني ، **ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة** ، تحقيق الدكتور محمد زغلول سلام وآخر ، منشأة المعارف (الإسكندرية 1973 م) .

51 - المرزباني ، أبو عبيد الله ، محمد بن عمران بن موسى ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر (القاهرة 1965 م) .
= **معجم الشعراء** ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج .

52 - المراكشي ، أبو عبد الله ، محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي ، **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة** ، السفر الأول (القسم الأول والثاني) تحقيق الدكتور محمد بن شريفه ، المكتبة الأندلسية ، دار الثقافة (بيروت) .

بقية السفر الرابع منه ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، المكتبة الأندلسية : 1 (بيروت 1964 م) .
السفر الخامس (القسم الأول والثاني) المحقق السابق ، المكتبة الأندلسية ، دار الثقافة (بيروت 1965 م) .
السفر السادس ، المحقق السابق ، المكتبة الأندلسية ، دار الثقافة (بيروت 1973 م) .

53 ـ المقري ، شهاب الدين أحمد بن محمد ، **نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب** ، تحقيق الدكتور إحسان عباس (بيروت 1388 هـ ـ 1968 م) .
= **أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض** ، تحقيق مصطفى السقا وآخرين ، المعهد الخليفي للأبحاث المغربية ، بيت المغرب الجزء الثالث ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر (القاهرة 1361 هـ ـ 1942 م) .

54 ـ الميداني ، أبو الفضل ، أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم ، **مجمع الأمثال** ، تحقيق وضبط محمد محيي الدين عبد الحميد ، الجزءان (القاهرة 1374 هـ ـ 1955 م) .

55 ـ رؤبة ، (ديوانه) **مجموع أشعار العرب** ، بعناية وليم بن الورد الدوسي (ليبسغ : 1903) .

56 ـ سعيد الأفغاني ، **في أصول النحو** ، الطبعة الثالثة ، مطبعة جامعة دمشق ، دار الفكر (بيروت : 1383 هـ ـ 1964 م) .
= **من تاريخ النحو** ، دار مكتبة الفكر (طرابلس الغرب) .
« نظرات في اللغة عند ابن حزم » محاضرة . الطبعة الثانية ، دار الفكر (دمشق أول عيد الأضحى 1382 هـ ـ 3 من مايو 1973 م) .

57 ـ سيبويه ، أبو بشر ، عمرو بن عثمان بن قنبر ، **كتاب سيبويه** ، الطبعة الأولى بولاق ، الجزء الأول (القاهرة : 1316 هـ) . الجزء الثاني (القاهرة : 1317 هـ) . الكتاب ذاته بتحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون .
الجزء الأول ، الطبعة الثانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة : 1977 م) .
الجزء الثاني ، تراثنا ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر (القاهرة : 1388 هـ ـ 1968 م) .
الجزء الثالث ، تراثنا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة : 1973 م) .
الجزء الرابع ، تراثنا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة : 1395 هـ ـ 1975 م) .
الجزء الخامس ، تراثنا ، الفهارس التحليلية للكتاب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة : 1397 هـ ـ 1977 م) .

58 ـ عبد الرحمن البرقوقي ، **شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري** ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع (بيروت 1978 م) .

59 ـ عبد الرحمن بدوي (دكتور) ، **مناهج البحث العلمي** ، الطبعة الثالثة ، وكالة المطبوعات (الكويت : 1977 م) .

60 ـ عبد الرحمن عطية (دكتور) ، **مع المكتبة العربية** ، الطبعة الأولى (بيروت 1398 هـ ـ 1978 م) .

61 ـ عبد السلام محمد هارون ، **تحقيق النصوص ونشرها** ، الطبعة الرابعة ، مكتبة الخانجي (القاهرة 1397 هـ ـ 1977 م) .

= **معجم شواهد العربية** ، الطبعة الأولى ، مكتبة الخانجي (القاهرة 1392 هـ ـ 1972 م) .

62 ـ عبد الصبور شاهين (دكتور) ، **في التطور اللغوي** ، مكتبة دار العلوم ، الطبعة الأولى (القاهرة 1395 هـ ـ 1975 م) .

63 ـ عبد القادر عمر البغدادي ، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** ، طبعة بولاق (القاهرة 1299 هـ) .

= **شرح شواهد شرح التحفة الوردية** ، بعناية وتصحيح وتقديم نظيف محرّم خواجة ، نشريات جامعة استانبول ، مطبعة كلية الآداب ، المعهد الشرقي (استانبول 1398 هـ ـ 1978 م) .

64 ـ عبد الكريم النهشلي القيرواني ، اختيار من كتاب **الممتع في علم الشعر** وعمله ، تقديم وتحقيق الدكتور منجي الكعبي ، الدار العربية للكتاب (تونس في جمادى الثانية 1398 هـ ـ ماي 1968 م) .

65 ـ عبد الله كنّون ، **النبوغ المغربي في الأدب العربي** ، الطبعة الثالثة ، الجزء الأول (بيروت 1395 هـ ـ 1975 م) .

66 ـ عبده الراجحي (دكتور) ، **فقه اللغة في الكتب العربية** ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية (بيروت : 1974 م) .

67 ـ علي أبو المكارم (دكتور) ، **أصول التفكير النحوي** ، الطبعة الأولى منشورات الجامعة الليبية ، كلية التربية ، دار الثقافة (بيروت 1392 و1393 هـ ـ 1973 م) .

= **تقويم الفكر النحوي** ، دار الثقافة (بيروت) .

68 ـ كريم عجيل حسين ، **الحياة العلمية في مدينة بلنسية** ، الطبعة الأولى (بيروت 1396 هـ ـ 1976 م) .

69 ـ مازن المبارك (دكتور) ، **الرمّاني النحوي** ، في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، منشورات دار الكتاب اللبناني (بيروت) .

70 ـ مالك بن أنس الإمام ، **الموطأ** ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي طبعة دار الشعب (القاهرة) .

71 ـ محمد الخضر حسـين ، الإمام ، **دراسـات في العربيـة وتاريخها** ، الطبعة الثانية ، المكتب الإسلامي (دمشق ، الخميس 13 من محرم 1379 هـ ـ 1960 م) .

72 ـ محمد الرشيد ملين ، **عصر المنصور الموحدي** ، أو الحياة السياسية أو الفكرية أو الدينية في المغرب من سنة 580 ـ 595 هـ ، مطبعة دار الشمال الأفريقي ، العصور الذهبية المغربية .

73 ـ محمد المنّوني ، **العلوم والآداب والفنون على عهد الموحدين** ، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر ، سلسلة التاريخ : 6 ، الطبعة الأولى (الرباط 1397 هـ ـ 1977 م) .

74 ـ محمد عيد (دكتور) ، **في اللغة ودراستها** ، عالم الكتب (القاهرة 1974 م) .

75 ـ محمد فؤاد عبد الباقي ، **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم** ، طعبة دار الشعب .

76 ـ محمود قاسـم (دكتور) ، **المنطق الحديث ومنـاهج البحث** ، الطبعـة السـادسـة ، المكتبة الفلسفية ، دار المعارف بمصر (القاهرة 1970 م) .

77 ـ مراجع عقيلة الغنّاي (دكتور) **سقوط دولة الموحدين** ، منشورات جامعة بنغازي .

78 ـ ياقوت بن عبد الله الحموي ، (معجم الأدباء) ، **إرشاد الأريب في معرفة الأديب** ، بعناية مارجليوث ، الطبعة الثانية دار المستشرق ، الجزء الخامس عشر (بيروت 1922 م) .